مُوضِحُ أسرارِ النَّحوِ

تأليف

الشيخ الفقيه محمد بن الحسن المشهور بالفاضل الهندي

المتوفى سنة ١١٣٥هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور علي موسى الكعبي

إصدارات المجمع

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

موضح أسرار النحو

الطبعة الأولىٰ: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

موضح أسرار النحو

محمّد بن الحسن الإصفهاني «الفاضل الهندي»

دراسة وتحقيق: د. علي موسىٰ الكعبي

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنيّة - وزارة الثقافة - بغداد لسنة ٢٠١٥: ٦٧٨

إصدارات المجمع: ٦

الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدسة

موضح أسرار النحو

تأليف

الشيخ الفقيه محمد بن الحسن المشهور بالفاضل الهندي

المتوفى سنة ١١٣٥هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور علي موسى الكعبي

مركز كربلاء للدراسات والبحوث

مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي

لتحقيق تراث أهل البيت عليهم السلام

كربلاء المقدّسة ـ شارع السدرة ـ فندق دار السلام

هاتف: ٠٧٧١١٧٣٣٣٥٤

E- mail: majmaa1435@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المجمع

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وخاتم المرسلين محمّد وآله الطيبين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين.

إنّ لعلم النحو مدخلية كبيرة في سائر العلوم من الفقه والأُصول والرجال والتاريخ والبلاغة وو... حيث إنّ هذه العلوم تعتمد اعتماداً كبيراً على النحو، وإذا كان طالب العلوم هذه غير عارفٍ بها فإنّه لا يستطيع أن يواصل تقدمه في اكتسابها بالصورة الصحيحة.

ومن هنا وكما هو دأب مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي لتحقيق تراث أهل البيت عليهم السلام يسرّه أن يقدّم كل ما هو جديد في عالم التحقيق ألا وهو كتاب مهم في النحو، كتاب **«موضح أسرار النحو»** للشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسن الأصفهاني، المعروف بالفاضل الهندي المتوفى سنة (١١٣٧هـ).

وقد عنىٰ بتحقيقه الدكتور علي موسىٰ عكلة الكعبي، وفقه الله في تحقيق المزيد من تراثنا الخالد، إنّه سميع الدعاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين محمّد وآله الطاهرين المعصومين.

مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي

لتحقيق تراث أهل البيت عليهم السلام

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

مقدمة التحقيق:

الحمد لله الذي خلق الإنسان فعدله، وعلمه البيان ففضّله، وألبسه الإيمان فجمّله، وعرّفه الدين فكمّله، وصلى الله على محمد عبده ورسوله، الذي أوتي جوامع الكلم، وبعث لتتميم محاسن الأخلاق والشيم، وجعل أمّته خير الأمم، وعلى آله مصابيح الظُّلَم، ومفاتيح أبواب السعادة والكرم، وعلى صحبه المتقين الذين اتبعوه بإحسان ودعوا إلى معالم الفضل والقِيَم.

وبعد: لا يخفى ما لتحقيق النصوص من أهمية بالغة في إحياء التراث الإسلامي والعربي، وإغناء المكتبة الإسلامية بالمفيد من الموروث العلمي والثقافي، ولاسيما إذا كان التحقيق يحظى بالشروط العلمية اللازمة في تطبيق أدواته المنهجية.

وعلى الرغم من صعوبة تحقيق النصوص وخطورة الهفوات فيه، فإنه يسهم في خلق شخصية علمية رصينة تتسم بالصبر والأمانة والدقّة في البحث، ويجعل الباحث قادراً على تفهّم أساليب البحث العلمي ومناهجه.

وقد كنت أشعر بالرغبة في خوض غمار هذه التجربة منذ أن درست المبادئ الأولية للتحقيق على يد الأستاذ غانم جواد رضا، وقد كان تحقيق النصوص وقتئذٍ أحد مقررات قسم اللغة العربية، في كلية الآداب، جامعة البصرة، في مرحلة الدراسة الأولية، ومن ثمّ أفدت من بعض المحققين الأثبات؛ أخصّ بالذكر منهم

سماحة السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، والسيد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله، فكانت لي بعض الإسهامات في تحقيق بعض نصوص التفسير والحديث والسيرة والفقه، وقد تكلّلت تلك المقدمات في مرحلة التحضير لدراسة الماجستير، فدرست التحقيق على يد محققٍ خبيرٍ هو الأستاذ الدكتور المتمرس الأول عبد الحسين المبارك، الذي ما زال يؤكد قيمة هذا العمل وأهميته، ويحبّبه إلى نفوسنا، ويشجّعنا على خوض تجربته.

من هنا تولّدت لديّ الرغبة في التحقيق ليكون موضوعاً لهذا الكتاب، وقد وقع اختياري أولاً على كتاب **(غرر الأمثال ودرر الأقوال)**، لظهير الدين البيهقي(ت٥٦٥هـ)، لتأكدي من أهمية النصّ، وعدم تحقيقه، وقدم مؤلفه، ومن هذا الكتاب نسخة في مكتبة جامعة ليدن برقم (٣٩٠)، في (٢٥٥) ورقة، وبعد معاناة طويلة حصلت على مصورةٍ منها، فتبين أنّها ناقصة الطرفين إلى حدّ كبيرٍ يشكّل خللاً في التحقيق ما لم يتدارك النقص من نسخٍ أخر، فبدأت أبحث حتى عثرت على مصورةٍ في خزانة المكتبة المركزية بجامعة طهران، ذكرت في فهرس مصوراتها[١]، لكن تبين أنها مصورةٌ عن نسخة ليدن نفسها، فانصرفت عن تحقيق الكتاب مضطراً.

وقد آثرت أن اختار نصّاً في النحو العربي، فوقع الاختيار على تحقيق ودراسة كتاب **(موضح أسرار النحو)** للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني، المعروف بالفاضل الهندي(١٠٦٢-١١٣٧هـ)، لتوافر نسخه المخطوطة، ولكونه لم يحظ بالتحقيق رغم شهرة مؤلفه الذي أثنى عليه العلماء والمترجمون، وترك لنا اثني عشر أثراً في اللغة والبلاغة والنحو، فضلاً عن آثاره الأخر التي بلغ الموجود منها نحو أربعة وأربعين أثراً في حقول معرفية شتى، وفي

---

(١) فهرست ميكروفيلم هاي كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١/ ٢٨٦. رقم الفيلم(٨١٤).

اللغتين العربية والفارسية.

وتبدو أهمية هذا الكتاب من الناحية العلمية، في أنه يمثل حلقة من حلقات الدرس النحوي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ويعبر عن أسلوب الأصوليين من علماء الدين في تناول النحو التعليمي خارج البيئة العربية، وقد تميز بفصل النحو عن الصرف، والميل إلى الاختصار الشديد مع قصد الإحاطة والشمول، والنزعة الجدلية التي تعتمد أسلوب الحوار بطريقة السؤال والجواب في عرض مسائل النحو وبيان أسراره، وتعليل الظواهر اللغوية المختلفة، والميل إلى الإحصاء الدقيق.

وكتاب (**الموضح**) من المختصرات، إلا أنه يشتمل على أبواب النَّحو جلّها، وقد كتبه بأسلوب يغلب عليه الجانب التعليمي الميسَّر، القريب المأخذ، وتميّز بجودة الترتيب والتنسيق، وحسن الاستدلال وقوة الإقناع، وكان مصنفه يمتلك الجرأة في مناقشة الأقوال والآراء، ويفصّل القول فيها، ويبين مواطن الصواب أو الخلل فيها.

وقد اقتضت طبيعة تحقيق هذا الكتاب أن ينقسم البحث على قسمين:

القسم الأول: وقد اشتمل على الدراسة، وتضمنت هذه المقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة.

تحدّثث في الفصل الأول عن ترجمة المؤلف، وذلك في مبحثين؛ المبحث الأول في سيرته الذاتية، وشملت: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وولادته ونشأته، وسيرته، وبيئته وعصره، ووفاته. وتناول في المبحث الثاني سيرته العلمية، وتضمنت: نبوغه المبكر، ومنزلته العلمية، ومرجعيته، وأقوال العلماء فيه، ومكتبته، وشيوخه وتلامذته، وآثاره في التفسير، وأصول الاعتقاد، والفقه

وأصوله، والفلسفة والمنطق والكلام، واللغة والنحو والبلاغة، والتاريخ، والفهرسة.

وتناول الفصل الثاني دراسة كتاب (**موضح أسرار النحو**)، في ستة مباحث؛ تضمّن المبحث الأول: عنوان الكتاب، وتوثيقه، وتاريخ تصنيفه، ودوافع التصنيف. وتضمن المبحث الثاني: محتوى الكتاب وتبويب مفرداته، ومنهج المؤلف في عرض موضوعات النحو، وخصائص لغته، والمصطلح النحوي لديه، وموقفه من فكرة العامل. واشتمل المبحث الثالث على: موقف المؤلف من أصول النحو، وقواعده الكلية. وتضمّن المبحث الرابع: مصادر الكتاب. وتناول المبحث الخامس: شخصية المؤلف العلمية التي تتجلّى في موقفه من بعض قضايا النحو، وموقفه من النحاة مختاراً أو منتقداً ومضعّفاً، فضلاً عن موقفه من المدارس النحوية، وتناول المبحث السادس: شواهد الكتاب الشعرية والنثرية.

وتضمّن الفصل الثالث مبحثين، الأول: في وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، والثاني: في السمات العامة للمنهج الذي سلكته في تحقيق الكتاب وإخراجه بالشكل المطلوب. أما الخاتمة فأوجزت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث في قسمي الدراسة والتحقيق على سبيل الإجمال.

أما **القسم الثاني**: فقد خُصّص للكتاب المحقق بمقدمته وأبوابه الثلاثة؛ الباب الأول: في الاسم، الباب الثاني: في الفعل، الباب الثالث: في الحرف.

واعتمدت في تحقيقه ثلاث نسخ مخطوطة، جاعلاً نسخة مكتبة السيد المرعشي، المرموز لها بالحرف (**ش**) هي النسخة الأمّ، لكونها أتمّ النسخ، وأحسنها خطّاً، وأقلها خطأً، والراجح أنها كتبت في زمان المصنف، وتضمنت حواشيَ مذيلةً منه، وقد عارضت نسخة الأصل بعد كتابتها بالنسختين الباقيتين، وهما

نسخة خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران، ورمزها **(ط)**، ونسخة خزانة مكتبة السيد الگلپايگاني في مدينة قم الإيرانية، ورمزها **(ك)**، وذكرت المهمّ من فروق النسخ في الهامش، وعملت جاهداً على أن أوثّق شواهد الكتاب القرآنية والشعرية وغيرها، وأخرّج آراء النحويين. وألحقت بالكتاب فهارس فنية اشتملت على الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والأعلام، ومصادر التحقيق والدراسة.

واعتمدت في دراسته نوعين من المصادر والمراجع؛ الأول: يختص بدراسة سيرة المؤلف ونسخ الكتاب، ويتضمن مصادر الرجال، ومعاجم المؤلفين، وفهارس الكتب والمخطوطات. والنوع الثاني: يخصّ دراسة الكتاب وتحقيقه، ويشمل أهم المصادر المعتمدة في النحو العربي، وتأتي على رأسها المصادر التي اعتمدها المصنف في كتابه، ولاسيما كتاب سيبويه، وأسرار العربية، والكافية، وشرح الرضي على الكافية، وشرح الجامي على الكافية، الموسوم بـ**(الفوائد الضيائية)**.

ولعل أهم الصعوبات التي تواجه أغلب الباحثين في تحقيق النصوص وإحيائها، تبدأ مع اختيار عنوان كتاب صالح للتحقيق، من حيث كونه نصاً نافعاً يستحق جهد التحقيق والدراسة، ولم يحقق سابقاً، وتتوافر نسخه. وهذا الأمر قد ينطوي على نوع من المجازفة في حال عدم استشارة ذوي الخبرة، فقد يختار الطالب نصاً، فيحصل على نسخه بعد لأيٍ وجهد، ومن ثم يتبين أنّه لا يستحق عناء التحقيق والدراسة، أو يجد النص محققاً، أو لا تتوافر له النسخ التي تسهم في إكمال التحقيق، وهذا ما حدث حين اخترنا أولاً كتاب **(غرر الأمثال)** المشار إليه آنفاً.

ولابد من الإشارة إلى أنّ هذا الكتاب هو أطروحة دكتوراه، نوقشت في

كلية الآداب جامعة البصرة، وقد أجيزت بدرجة امتياز، لذا أجد مـــن دواعي الوفاء والعرفان بالجميل التوجّه بأسمى آيات المحبة والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور المتمرس الأول عبد الحسين المبارك، وإلى رئيس اللجنة الأستاذ الدكتور عبد الواحد المنصوري. وإلى أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور رعد هاشم عبود، والأستاذ المساعد الدكتور أحمد رسن صحن، والأستاذ المساعد الدكتور أزهار علي ياسين، والأستاذ المساعد الدكتور محمد جعفر محيسن. وإلى المقوّم العلمي الأستاذ المساعد الدكتور عبد الواحد خلف (وفّقهم الله لكل خير).

وجميل ثنائي الخاص على الأخوة الذين مكّنوني من النسخ الخطية، ويأتي على رأسهم العلامة الحجة السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، والشكر موصول لسماحة السيد الدكتور محمود المرعشي مدير عام مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي رحمه الله، وفضيلة المفهرس القدير في المكتبة الفاضل حافظيان البابلي على تفضلهما بمصورة من نسخة المكتبة المرعشية. وعميق الشكر والامتنان للأخ الدكتور نجار زادگان على تفضله بمصورة من نسخة جامعة طهران. ووافر شكري وتقديري للإخوة الذين سهّلوا لي سبيل الحصول على نسخة مكتبة السيد الگلپايگاني، ولاسيما السيد حسين السيد علي آل ياسين، والشيخ البقشي مدير جامعة أهل البيت في مدينة قم.

ووافر شكري وتقديري لأخي الأستاذ مشتاق صالح المظفر مسؤول مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي، لتحقيق تراث أهل البيت عليهم السلام، التابع إلى مركز كربلاء للدراسات والبحوث في العتبة الحسينية المقدسة، وإلى جميع الأخوة العاملين في المجمع لجهودهم القيمة في إخراج الكتاب وطبعه.

ومن واجب الوفاء أنّ أتقدم ببالغ ثنائي على أخي الأستاذ المساعد الدكتور عبد الحسين طاهر، والدكتور موفق مجيد ليلو، وعلى أفراد عائلتي جميعاً، الذين

هيئوا الأسباب لتفرغي عما يشغلني عن البحث من التزامات، وغضّوا طرفاً عمّا يترتّب على الأبوّة من واجبات.

أخيراً أرجو أن أكون قد أسديت خدمةً لتراثنا العربي الإسلامي، وأدعو الله أن ينال الرضا والقبول عنده سبحانه، وأن ينفع به طلبة العلم. ومنه سبحانه نستمد التوفيق.

علي موسى عكلة الكعبي- ميسان
الثلاثاء ١٧/ ١٢/ ٢٠١٣
الموافق ١٣ صفر ١٤٣٥

القسم الأول: الدراسة

- ❑ الفصل الأول: المؤلف
- ❑ الفصل الثاني: الكتاب
- ❑ الفصل الثالث: النسخ المخطوطة ومنهج التحقيق

الفصل الأول
المؤلِّف

المبحث الأول: سيرته الذاتية

هو المولى بهاء الدين، أبو الفضل، محمد بن المولى تاج الدين الحسن بن محمد الأصفهاني المشهور بـ(**الفاضل الهندي**)(١)، وقد يعبّر عنه بالفاضل الأصفهاني(٢)، ويعبّر عن نفسه بـ(**كاشف اللثام**)؛ لتأليفه كتاب (**كشف اللثام**)(٣).

ولادته ونشأته

اتفقت المصادر التي ترجمت له أنّه وُلِد سنة (١٠٦٢هـ)(٤)، وهذا التاريخ

---

(١) ينظر: رياض العلماء: ٧/ ٣٦، وروضات الجنات: ٧/ ١٠٦، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤.

(٢) ينظر: تذكرة القبور(رجال أصفهان): ٣٩، وريحانة الأدب: ٤/ ٢٨٤.

(٣) ينظر: ريحانة الأدب: ٤/ ٢٨٤، والذريعة: ٤/ ٢٩٦. وجاء في آخر إحدى نسخ كشف اللثام: «كتب محمد بن الحسن كاشف اللثام، عفا الله عنه وعن أسلافه الكرام». كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ٤٨. عن نسخة مخطوطة من كشف اللثام في مكتبة السيد المرعشي، رقمها (٣٧٦٧).

(٤) ينظر: مقابس الأنوار: ١٨، وقصص العلماء: ٣١٢، ونجوم السماء: ٢١١، وروضات الجنات: ٧/ ١١١، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤، وهدية العارفين: ٢/ ٣١٨.

هو المكتوب على لوح قبره في أصفهان[١]. ويؤيد هذا التاريخ قوله في أول كتابه **(التنصيص)**: «وبعد، فيقول العبد الداخل في العقد الثاني محمد بن الحسن الأصفهاني...»[٢]. وقد صنّفه سنة **(١٠٧٣هـ)**.

ولم تحدّد المصادر مكان ولادته، لكن ذكر بعض المتأخرين أنّه وُلِد في الهند[٣]، ولعلّه أفاد ذلك ممّا ذكره الشيخ أسد الله الدزفولي أنّه نشأ في بدء أمره وفي حال صغره في الهند، ولذا نُسب إليها[٤].

وليس في ذلك تصريح بمحلّ ولادته، فضلاً عن أنّ القول بولادته في الهند يتعارض مع ما روي عنه أنّه سافر برفقة أبيه من أصفهان إلى الهند، قبل بلوغه الحلم بكثير، وأقام معه هناك، وعند رجوعه اشتهر بالفاضل الهندي[٥].

وهذا يرجّح أنّ ولادته في أصفهان، ومنها سافر إلى الهند، ولمّا يزل صبياً، ويدلّ عليه تصريح بعض الأعلام بأنّ أصله من أصفهان[٦]، وأنّه من أهل **(رويدشت)** من توابع أصفهان[٧]. وفضلاً عن ذلك فإنّه لم يكن راضياً عن نسبته

---

(١) تنظر: صورة لوح قبره في الملحق الذي في آخر الأطروحة.

(٢) التنصيص على معاني تمحيص التلخيص، نسخة مصورة في آخر كشف اللثام، الطبعة الحجرية: ٢/ ٥٠٠، و٢/ ٥٣٤.

(٣) ينظر: فهرس التراث: ٢/ ٥٣.

(٤) ينظر: مقابس الأنوار: ١٨.

(٥) ينظر: تاريخ حزين: ٦٤، ونجوم السماء: ٢١١، وروضات الجنات: ٧/ ١١٤، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤، والفوائد الرضوية: ٤٧٨.

(٦) ينظر: تذكرة القبور: ٣٩ .

(٧) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٤، وتلامذة العلامة المجلسي: ٦٣.

إلى الهند[1]، وذلك يبعد احتمال كونه هندياً؛ لأنّه لو كان كذلك لافتخر بنسبته إلى بلده، لا أن يعبّر عن عدم رضاه [2].

وكتب الفاضل في ختام إجازته لتلميذه ناصر الدين أحمد بن محمد الحسيني: «...والاشتهار بالفاضل الهندي، ولست راضياً به، لمجيئنا منها بعد ذهابنا وجوباً إليها، وذلك قبل أوان حلمي بكثير. وكتب محمد بن الحسن الأصفهاني، المدعو ببهاء الدين»[3].

وقد غلب عليه **(الفاضل الهندي)** على الرغم من عدم رضاه عنه، ولعلّ السبب يعود لتمييزه عن سميّه ومعاصره الشيخ بهاء الدين الأصفهاني، محمد بن محمد باقر الحسيني النائيني[4]، ونحن نفضّل تسميته بالفاضل الأصفهاني، أو بهاء الدين الأصفهاني، على **(الفاضل الهندي)** مع شهرتها، لعدم رضاه عنها.

على أنّ الفاضل قد ذيل إجازاته وغيرها بعبارة: «وكتب محمد بن الحسن الأصفهاني، المدعو ببهاء الدين»[5]. ولم يرد فيها الفاضل الهندي، وهو هنا يسجل لنا الاسم الذي يرتضيه.

ولم تسعفنا المصادر التي ترجمت له في إعطاء صورة مكتملة الجوانب عن

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٤، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤، والفوائد الرضوية: ٤٧٨.

(٢) يعزو الشيخ النوري عدم رضاه عن هذه النسبة إلى مشاركته للفاضل الهندي العامي، وهو القاضي شهاب الدين أحمد بن شمس الدين الدولت آبادي الزاولي الهندي الحنفي (ت٨٤٨هـ)، وقيل: (٨٤٩هـ). ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤، والفوائد الرضوية: ٤٧٨.

(٣) كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ١٣-١٤، و٢٢، روضات الجنات: ٧/ ١١٤.

(٤) ينظر: الكنى والألقاب: ٢/ ١٠٥.

(٥) كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ١٨، و٢١-٢٣ و٧٦.

تفاصيل نشأته وأطوار حياته، سواء عن إقامته مع أبيه في الهند، أم في أصفهان، غاية ما ذكروه أنّه نشأ في بيت من بيوت العلم والمعرفة في ذلك الزمان، وبدت عليه ملامح النبوغ والتفوّق منذ صباه، فقد ذكر السيد جلال الدين الآشتياني أنّه عثر على عبارة عن شخص كان يعيش في أواخر الدولة الصفوية، كتب فيها: «إنّي رأيت في المدرسة صبياً مراهقاً، ماهراً في الأبحاث العلمية، وحائزاً لمرتبة عالية في العلوم العصرية، وآثار النبوغ تلوح من ناصيته بوضوح، فسألت عن نسبه، فقالوا: هو ابن الملا تاج الدين، اسمه محمد بهاء الدين»[١].

وقيل: إنّ السلطان حسين الصفوي طلب من العلامة المجلسي (ت١١١٠هـ)[٢] أن يسمّي له معلّماً غير بالغ لحرمه ونسائه، فأرسل العلامة المجلسي الفاضل الأصفهاني لهذا الغرض[٣]. وذلك لا يتناسب مع السياق التاريخي، إذ إنّ السلطان حسين كان قد وُلِد في (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م)، والفاضل الأصفهاني يبلغ عند ولادته نحو سبعة عشر عاماً. بيد أنّ هذه الرواية تصحّ إذا كان صاحب الطلب الشاه صفي الثاني والد الشاه حسين، الذي اعتلى العرش في سنة (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م)[٤].

وممّا ذكرته المصادر أيضاً أنّه جرت له في الهند مناظرة مع أحدهم في الإمامة، وكانت معروفة على الألسنة، وقصّتها عجيبة [٥].

ويبدو أنّ مورد العجب فيها صغر سنه، ودخوله في هذا المعترك الذي قال

---

(١) منتخباتي از آثار حكماي إيران: ٣/ هامش صفحة ٥٤٤.

(٢) المشهور في وفاته (١١١١هـ)، وصحّحه الشيخ آقا بزرگ في الذريعة: ٣/ ١٦.

(٣) ينظر: قصص العلماء: ٣١٢، وتذكرة القبور: ٣٩.

(٤) ينظر: تاريخ الدولة الصفوية: ٢٢١ و٢٢٦ و٢٢٨.

(٥) ينظر: مقابس الأنوار: ١٨، وروضات الجنات: ٧/ ١١٢، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤.

فيه الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلّ سيفٌ في الإسلام على قاعدة دينية، مثلما سُلّ على الإمامة في كلّ زمان»[(١)].

ويبدو لنا أنّه صنّف في ذلك الوقت (**زبدة العربية**)، وهو مختصر فارسي في البلاغة، مأخوذٌ من كتاب (**المطول**) لسعد الدين التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، فقد ألفه باسم أحد ملوك الهند، وهو أبو الظفر محيي الدين محمد أورنك زيب عالمكير(١٠٢٨-١١١٨ هـ)[(٢)]. ولا يستبعد ذلك لصغر سنّه؛ لأنه قد ذكر في مقدمة (كشف اللثام) أنّه كان يلقي دروساً في شرحي التلخيص للتفتازاني، مختصره ومطوله، وهو ابن عشر سنين[(٣)].

وعُرف عن الفاضل الأصفهاني، أنّه كان يعيش في غاية الكفاف، معتمداً على ما يتقاضاه من أجرٍ على نسخ الكتب، وأجرة التحكيم بين المتخاصمين[(٤)]. وقد وصلنا مزيد من الكتب بخطّه[(٥)].

ويبدو أنّه لا يفارق نسخ الكتب واهتمامه العلمي حتى حينما يكون في الحرم

---

(١) الملل والنحل: ١/ ٢٤.

(٢) ينظر: مخطوطات مكتبة الحاج هدايتي، القسم / ٢، مجلة تراثنا: العدد ٣/ ص٨١.

(٣) وفي نسخة منه: خمس عشرة سنة. ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢.

(٤) ينظر: قصص العلماء: ٣١٢.

(٥) منها: نسخة من القرآن الكريم، و(مجمع البيان) للطبرسي (ت٤٥٨هـ)، و(روض الجنان) لأبي الفتوح الرازي (كان حياً في ٥٥٢هـ)، وكتاب (أشجار وأثمار) لعلي شاه بن محمد البخاري (ت٦٩٥هـ)، و(قواعد الأحكام) و(نهاية المرام) كلاهما للعلامة الحلي(ت٧٢٦هـ)، و(ربيع الأسابيع) في الدعاء، للعلامة المجلسي (ت١١١٠هـ)، و(الفوائد المدنية) لمحمد أمين الاسترابادي (ت نحو١٠٣٣هـ)، و(منهاج المستخير) لمحمد حسين بن كاظم الحسيني (١٣٥٠هـ)، وغيرها كثير. ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ١/ ٨٤٨، و٤/ ٣٥٠ و٥/ ٥٥٣، و٩٨٤، و٨/ ٢٨٣، و٩/ ٧٧، و١٠/ ٩٤ و٢٧٤و٨٧٩.

المكي أيام موسم الحج، فقد نسخ كتاب (**الفوائد المدنية**)[١]، للميرزا محمد أمين الاسترآبادي، الذي صنّفه مؤلفه بمكة المكرمة سنة (١٠٣١هـ)، وفرغ الفاضل الأصفهاني من نسخه ومعارضته بالأصل في الحرم المكي في (٢٥) ذي الحجة سنة (١٠٨٢هـ)، وعمره آنذاك عشرون عاماً.

ولا ريب في أنّ اعتياشه على نسخ الكتب، والتحكيم بين المتخاصمين، في زمنٍ عرف عن ملوكه تبجيل علماء الدين وإكرامهم، يشير إلى تواضعه وزهده وتجرّده عن الدنيا، وغيرها من صفات العلماء العاملين، ويدلّ كذلك على عدم احتفاظ الفاضل الأصفهاني بعلاقات وطيدة مع أولئك الملوك، أو عدم التقرب من البلاط وحاشيته، وإلّا لُمنح لقب (**ملا باشي**)[٢] الذي يتولى الإفتاء، أو (**شيخ الإسلام**) الذي يتولى إمامة الصلاة؛ لكونه من العلماء المبرّزين في مدينة أصفهان، وكان أحقّ بمقام الإفتاء وإمامة الصلاة من بقية معاصريه.

من هنا نجد الفاضل الأصفهاني لا يبالي بأن يفتي في مسألة صلاة الجمعة بما يمليه عليه اجتهاده، وإن كان لا يرضي السلطان، فقال بحرمة إقامة صلاة الجمعة في زمان الغيبة[٣]، وأفرد ذلك بتصنيفٍ خاص، فرغ منه سنة (١٠٩٧هـ)، لذلك كان غرضاً لسهام المنتقدين، فكتب الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي

---

(١) لدينا منه مصورة بخطه، من خزانة مجلس الشورى في طهران، رقمها (٢/ ٩٥٧٩)، ينظر: فهرست مختصر نسخه هاي خطي مجلس شوراي إسلامي: ٢٩٢.

(٢) مُلاًّ: أستاذ، شيخ، معلم، رجل دين. باشي: رئيس، وتؤدي معنى الاحترام إذا اتصلت بالاسم، مثل: حكيم باشي. ينظر: المعجم الذهبي: ٩٨ و٥٤٧.

(٣) هذه المسألة خلافية، فبعض العلماء يذهب إلى وجوب صلاة الجمعة وجوباً عينياً، بينما يذهب آخرون إلى وجوبها وجوباً تخييرياً بشرط وجود المجتهد الجامع للشرائط، وفريق منهم يذهب إلى القول بحرمة إقامتها في زمن الغيبة، اعتقاداً منه أنّ لفظة (إمام) الواردة في روايات صلاة الجمعة مفسرة بالإمام المعصوم. ينظر تفصيل ذلك في : الحدائق الناضرة: ٩/ ٣٥٥.

البحراني (ت١١٣٥هـ)، في الردّ عليه رسالة (إسالة الدمعة من عين المانع من صلاة الجمعة)، ورسالة (فذلكة الدلائل)، و(القامعة للبدعة في ترك صلاة الجمعة)[١].

ولم يَسلَم الفاضل الأصفهاني من مخالفة بعض تلامذته في هذا الأمر، وهو عبد الله الحسيني المدني، في رسالته (صلاة الجمعة واختيار الوجوب)، التي كتبها في حياة أستاذه، وعارض فيها آراءه في مسألة إقامة صلاة الجمعة[٢].

بيئته وعصره

عاش الفاضل في أصفهان أواخر الدولة الصفوية، وأدرك أيام الشاه عباس الثاني (١٠٥٢هـ-١٠٧٧هـ)، وابنه الشاه صفي الثاني، المعروف بالشاه سليمان الأول (١٠٧٧هـ-١١٠٥هـ)، وابنه الشاه حسين (١١٠٥هـ-١١٣٥هـ). وعاصر حصار أصفهان وسقوط الدولة الصفوية على يد الأفغان بقيادة مير محمود (١١٣٥هـ-١١٣٧هـ).

وحظيت الدولة الصفوية في أيام الشاه عباس الأول الكبير (٩٩٦هـ-١٠٣٨هـ) بعهدٍ من الاستقرار والرخاء؛ لأنّه كان ذا شخصية قوية في البيت الصفوي، وقد استطاع توطيد أركان الدولة، وقضى على أغلب التحديات التي تواجهها، حتى وصلت في عهده إلى درجة التكامل في العمران والقوة العسكرية والهيبة السياسية، وبتشجيع من لدن سلاطين الدولة الصفوية، أصبحت أصفهان مركزاً لاستقطاب العلماء، وحدثت فيها نهضة علمية تمثلت بظهور كثير من العلماء والأدباء والمؤرخين الذين يَفِدون إليها من شتى الأمصار، وتصنيف كثير

---

(١) ينظر: الذريعة: ٢/ ٨، و١٦/ ١٣٠، والإجازة الكبيرة: ٢٠٧.

(٢) ينظر: الذريعة: ١٥/ ٧٤.

من المصنفات، وازدهار كثير من الفنون، وكثرة دور العلم والمكتبات والمساجد والمدارس.

وفي أواخر أيام الدولة الصفوية اعتلى عرشها سلاطين ضعاف انغمسوا في اللهو والملذّات، وأمراء فاسدون مختلفون، ساعون وراء منافعهم الخاصة، فكثر الطامعون في الحكم، وعمّت الفوضى والفتن أنحاء الدولة، فاستولى الروس وقبائل البلوش والعثمانيون والتركمان على أطرافها، وثارت قبيلة غلجائي الأفغانية في قندهار بقيادة مير ويس، وتمرّدت على الحكومة المركزية.

وأطلع مير ويس أتباعه على فتاوى حصل عليها سنة (١١١٨هـ) عند ذهابه إلى الحج، تقضي بتكفير الصفويين، وأن قتالهم جهاد في سبيل الله، فأوقع بعساكر الدولة في قندهار وأطرافها مذبحةً عامة، واستولى على هرات وسيستان وطوس.

وخلف محمود أباه مير ويس على إمارة قندهار في (١١٢٢هـ)، فأصبح حاكماً مستقلاً مقتدراً، واستطاع أن يزحف إلى أصفهان عاصمة الدولة الصفوية، ويحاصرها حصاراً قاسياً دام ثمانية أشهر، حتى اضطر أهلها إلى فتح أبوابها، فدخلها جيش الأفغان، وجنح الشاه حسين الصفوي إلى التسليم، وتتويج الغازي الأفغاني بيده في (١١٣٥هـ).

وارتكبت قبائل الأفغان فظائع رهيبة من قتل ونهب وتخريب، حتى قيل إنّه لم يبق من أهل أصفهان إلّا القليل ممّن نجّاهم الأسر والاسترقاق، واختلّت الأوضاع في إيران وازدادت سوءاً في تلك الأيام، ومن ثمّ انتشر الوباء الذي حصد أرواح الناس في سنة (١١٣٧هـ)[1]، وهي السنة التي توفّي فيها الفاضل

---

(١) ينظر تاريخ هذه الفترة في: روضات الجنات: ٧/ ١١١، والفوائد الرضوية: ٤٧٩-٤٨١، ﴿

الأصفهاني، على المشهور[١].

ولـــده

ذُكر له ولدٌ واحدٌ، هو المولى محمد تقي، ذكره السيد حسين بن رشيد الحسيني النقوي (ت١١٧٠هـ)، جامع ديوان السيد نصر الله الحائري (الشهيد نحو١١٦٠هـ)، فقال فيه: «شمس سماء الفضل والأفضال، وقطب دائرة الكمال والنوال، مولانا محمد تقي، ولد الأجل الفاضل الهندي». وذكر جامع الديوان أنّ المولى محمد تقي أرسل رقعةً إلى السيد نصر الله مستدعياً مجيئه إليه، فأجابه السيد نصر الله يقول:

يـا أيّهـا المـولى الـتـقـيُّ الـذي ... لسانُه ما زال يـروي الصوابْ
يـا بـنَ الـبـهـائـيّ الـذي فضلُه ... كالشمسِ إذ لا يعتريها سحابْ
أهـديـتَ لي رقـعـةَ عـزٍّ غـدتْ ... في حُسنها تُشبهُ عصرَ الشبابْ
فيها شرابٌ رائـقٌ قـد صفا ... وفي رِقـاعِ الغيرِ أضحى سرابْ
فـقـلـتُ للمرسلِ قُـل للذي ... أهدى لي الرقعةَ أنّى الجـوابْ؟[٢]

والكنى والألقاب: ٢/ ٤٢٥، وأعيان الشيعة: ٣/ ٤٠٢، ومستدركات أعيان الشيعة: ٤/ ١٨٩ و١٩٠، و٥/ ٢٢٥-٢٢٧، وإيران ماضيها وحاضرها: ٨٦-٩٠، وتاريخ الدولة الصفوية: ٢٢١ و٢٢٦ و٢٢٨.

(١) يأتي تفصيل ذلك لاحقاً في وفاته.

(٢) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ١٩٧.

وفـــاته

يجد الباحث في وفاة الفاضل الأصفهاني ثلاث روايات تختلف في تسجيل تاريخ وفاته، وهي كالآتي:

الأولى: أنّه توفّي في أصفهان سنة (١١٣١هـ)[١]، وهي السنة التي توقف فيها عن كتابة (كشف اللثام) لتفرّغه لإفتاء الناس، وذلك معارضٌ بما رواه تلميذه الشيخ عبد الحسين ابن عبد الرحمن البغدادي، أنّه كتب رسالة (الاحتياطات اللازمة العمل)، عن إملاء شيخه الفاضل الأصفهاني، سنة (١١٣٤هـ)[٢].

الثانية: أنّه توفّي في أصفهان يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة (١١٣٧هـ)[٣]. وهذا التاريخ هو المشهور عند أغلب المترجمين له، وهو المكتوب على لوح قبره في مقبرة (تخت فولاد) الكائنة في أصفهان[٤].

وهذا التاريخ يتزامن مع الغزو الأفغاني لأصفهان، لذلك ذكر بعضهم أنّ قبره ليس على حدّ سائر مراقد العلماء الأعيان، المتوفين في ذلك الزمان؛ لأنّه خالٍ عن كل ما كان يضعه سلاطين الدولة الصفوية على مقابر العلماء، من رفيع

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٦، وتذكرة القبور: ٤٠، وسيري در تاريخ تخت فولاد: ١٦٦.

(٢) الذريعة: ١١/ ٣٤، و١٥/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٦-١١٧، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤-١٤٥، وتذكرة القبور: ٤٠، والكنى والألقاب: ٣/ ١١، والفوائد الرضوية: ٢/ ٤٨١، وأعيان الشيعة: ٣/ ٤٠٢-٤٠٣، والذريعة: ١٢/ ١٦، وفهرس التراث: ٢/ ٥٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٣.

(٤) تنظر: صورة لوح قبره في الملحق الذي في آخر الأطروحة.

البنيان، والقبة والصحن والإيوان، لتزامن وفاته أيام غزو الأفغان[١].

وبناء على ذلك وصفه الشيخ أسد الله الكاظمي (ت١٢٣٧هـ) بالشهيد[٢]، وذكر بعضهم أنّه توفّي قتيلاً بأيدي الأفغان بأصفهان سنة (١١٣٧هـ)[٣].

ولا ريب في أنّه قد تأثر جمعٌ من العلماء أيام الغزو الأفغاني بتداعيات الحصار الطويل والغزو والوباء والحوادث المرّة، وتعرضوا للقتل والتعذيب والتنكيل والمطاردة، واضطر بعضهم إلى الهجرة والاختفاء، ومات كثير منهم جراء تلك الأحداث المؤلمة[٤]، مثل: المولى إسماعيل بن محمد حسين المازندراني، والشيخ بهاء الدين الأصفهاني، محمد بن محمد باقر الحسيني النائيني، وكمال الدين حسين الفسوي، ومحمد هادي المازندراني، ومحمد جعفر الخراساني الكرباسي، الذي فرّ من أصفهان إلى قرية (كوهبايه) في نواحي أصبهان، واختفى في بعض جبالها، وتوفّي هناك[٥].

ومنهم مَن قتله الغزاة أوان الغزو، مثل: محمد مهدي بن محمد هادي

---

(١) روضات الجنات: ٧/ ١١٦.

(٢) مقابس الأنوار: ٢٣.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣١٨، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٢١٢.

(٤) قال المولى إسماعيل بن محمد حسين المازندراني الأصفهاني (ت١١٧٣هـ) في أول كتابه (شرح الأربعين)، يصف أحوال الناس في تلك الفتنة: «كانت عيون البصائر والضمائر فيه كدرة، ودماء المسلمين المحرم سفكها بالكتاب والسنة مهدرة، والأعراض المصونة مهتوكة بأيدي الكفرة الفجرة، والأموال منهوبة، والأولاد ماسورة، وبحار الظلم متلاطمة، وسحائب الهموم والغموم متراكمة، زمان هرج ومرج، خربت فيه الديار، ومحيت الآثار، وأحاطت الأخطار، وشوّشت الأفكار...». أعيان الشيعة: ٣/ ٤٠٢.

(٥) ينظر: إكليل المنهج في تحقيق المطلب: ٩، وأعيان الشيعة: ٣/ ٤٠١، والذريعة: ٦/ ٢٠٦، و٧/ ٦٩، و١٣/ ٣٠٦ و٣١٤، ومستدركات أعيان الشيعة: ١/ ٣٩.

المازندراني، والفقيه محمد رضا القزويني، والمير محمد صادق المنجم الخاتون آبادي الأصفهاني، والميرزا محمد هاشم الحكيم[١]، وغيرهم كثير. واستمرت هذه الحال إلى سنة (١١٤٢هـ) عندما تمكّن نادر شاه من دحر الغزو الأفغاني، واستعادة الحكم الصفوي.

ولم تذكر المصادر بين هؤلاء الفاضل الأصفهاني، لكنّهم ذكروا سميّه الشيخ بهاء الدين الأصفهاني، محمد بن محمد باقر الحسيني النائيني[٢]، فلعلهم وصفوا الفاضل الهندي بالشهيد، أو المقتول بأيدي الأفغان، من باب الاشتراك والخلط بين الأسماء.

الثالثة: أنه توفّي سنة (١١٣٥هـ)[٣]. وهي الرواية التي أرجّحها، فقد ذكر حزين[٤]- الذي عاصر تلك الأحداث- في تاريخه أنّ الفاضل الهندي كان قد توفّي قبل حادثة الهجوم على أصفهان بقليل[٥]. أي قبل سقوط أصفهان بقليل، وقد دخلها الأفغان في (١١) محرم سنة (١١٣٥هـ)[٦] بعد ثمانية أشهر من الحصار. ولو سلّمنا أنّ وفاته كانت في المحرم من سنة (١١٣٥هـ)، فإنّها تكون بين اليوم الأوّل والعاشر منه، أي قبل الغزو بقليل، مثلما عبّر عنها حزين في تاريخه.

---

(١) ينظر: الذريعة: ٣/ ١١٦، و٤/ ٤٦٥، و٦/ ٤٤ و١٣٢، و٨/ ٢٢١، وج٩/ ق١/ ٦٠.

(٢) ينظر: الذريعة: ١٣/ ٣٠٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٣٢، و٣/ ٤٤٦، و٤/ ٢٩٦و٤٣١، و١٣/ ٢٣٤و٣٣٣، و٢٢/ ٢٠٤.

(٤) هو محمد علي بن أبي طالب اللاهيجي، المعروف بحزين، ولد بأصبهان، وسافر إلى الهند، فسكن بلدة دهلي، ومات بها سنة (١١٨٠هـ). له ديوان شعر فارسي. ينظر: كشف الحجب والأستار: ٢٩١، وهدية العارفين: ٢/ ٣٣٥.

(٥) ينظر: تاريخ حزين: ٦٤، ونجوم السماء: ٢١١.

(٦) ينظر: أعيان الشيعة: ٦/ ٣٣، ومستدركات أعيان الشيعة: ٦/ ٢٠٥.

ولو صحّ ذلك يمكن تفسير خلوّ ضريحه من رفيع البنيان، ومن القبة والصحن والإيوان، التي اعتاد الصفويون وضعها على أضرحة العلماء، بما ذكرناه أولاً من أنه لم يكن ذا علاقة طيبة مع السلاطين، فضلاً عن أنّ الدولة كانت منشغلة آنذاك بالحرب، وتعيش حالة الحصار، وتنوي تسليم البلد للأفغان، والناس تعاني العوز، ويبطش بها الجوع، وتفتك بها الأمراض.

ومهما يكن، فإنّ المتفق عليه أنّه دفن في مزار (تخت فولاد)، وهي مقبرة معروفة في أصفهان، وبجنبه قبر العالم الفاضل الحاج المولى محمد النائيني (ت١٢٦٣هـ)، ولذلك يعبّر عنهما أهل أصفهان بالفاضلين[1].

---

(١) ينظر: الكنى والألقاب: ٣/ ١١، وسيري در تاريخ تخت فولاد: ١٦٦.

المبحث الثاني: سيرته العلمية

نبوغه المبكر

أول ما يلفت النظر في سيرة الفاضل الأصفهاني العلمية، هو نبوغه المبكر، فقد حباه الله تعالى ذكاءً مشهوداً له، أهّله أن يكون من جملة العلماء القلائل الذين نالوا الاجتهاد وشرعوا بالتأليف والتحقيق قبل سنّ البلوغ، ومنهم: العلاّمة الحلّي(ت ٧٢٦ هـ)، وابنه فخر الدين (ت٧٧١ هـ)، والسيد صدر الدين العاملي (ت١٢٦٣هـ)[١].

وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه (كشف اللثام)، وهو في معرض الدلالة على إثبات نبوغ فخر الدين ابن العلامة الحلي، وتأييد اشتغاله بالمعقول كالمنطق والفلسفة، والمنقول كالتفسير والحديث، وهو ابن عشر سنين، أو إحدى عشرة سنة، قال: «وقد فرغت من تحصيل العلوم معقولها ومنقولها، ولم أكمل ثلاث عشرة سنة، وشرعت في التصنيف ولم أكمل إحدى عشرة، وصنّفت (منية الحريص على فهم شرح التلخيص) ولم أكمل تسع عشرة سنة، وقد كنت عملت قبله من كتبي ما ينيف على عشرة من متونٍ وشروحٍ وحواشٍ، كـ(التلخيص في البلاغة وتوابعها)، و(الزبدة في أصول الدين)، و(الخود البريعة في أصول الشريعة)، وشروحها، و(الكاشف)، و(حواشي شرح عقائد النسفية). وكنت

(١) ينظر: روضات الجنات: ٤/ ٢٢٢، وتكملة أمل الآمل: ٢٣٦.

ألقي من الدروس وأنا ابن عشر سنين شرحي التلخيص للتفتازاني، مختصره ومطوله»[١].

وقال في أول كتاب (التنصيص على معاني التمحيص): «وبعد، فيقول العبد الداخل في العقد الثاني محمد بن الحسن الأصفهاني...»[٢]. وجاء في آخره أنه فرغ منه سنة (١٠٧٣هـ)، وهو ابن اثنتي عشرة سنة[٣].

ويؤيد ذلك أنه صنف كتاب (شرح العوامل المائة)، وهو في حدود الرابعة عشرة من عمره[٤].

منزلته العلمية

يحظى الفاضل الأصفهاني بمكانة علمية سامقة؛ لأنه يمثّل مرحلةً مهمةً من مراحل الاجتهاد الشيعي في مسلكه الأصولي، في زمان الدولة الصفوية، فهو يكمل حلقة المحقّقين الكبار الذين سبقوه، أمثال المحقّق الكركي (ت٩٤٠ هـ)، والشيخ زين الدين بن علي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (ت٩٦٥هـ)، والشيخ عبد العالي ابن المحقق الكركي(ت٩٩٣هـ)، والمحقّق الأردبيلي (ت٩٩٣هـ)، والسيد محمد بن علي الموسوي العاملي (ت١٠٠٩ه)، والشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ)، والمحقّق السبزواري (ت١٠٩٠هـ)، والمحقق السيد

(١) كشف اللثام: ١/ ١١٢. وينظر: مقابس الأنوار: ١٨، وروضات الجنات: ٧/ ١١٢، والكنى والألقاب: ٣/ ١١، وريحانة الأدب: ٤/ ٢٨٤.

(٢) التنصيص على معاني تمحيص التلخيص، نسخة مصورة في آخر كشف اللثام، الطبعة الحجرية: ٢/ ٥٠٠.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٥٣٤.

(٤) ينظر: الذريعة: ١٣/ ٣٧٢.

حسين الخوانساري (ت١٠٩٨هـ)، والمحقّق الشيرواني (ت١٠٩٩هـ) وغيرهم.

وهو واحدٌ من الأعلام الذين انتصروا للفكر الأصولي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، وقد برزت بحوثه الاستدلالية نقطة ضوءٍ وسط أجواء هيمنت فيها الحركة الأخبارية آنذاك، فكانت من العوامل التي أسهمت في حفظ التراث الفقهي الاجتهادي، وسجلت حضوراً في تاريخه.

وبتصنيف (كشف اللثام)، و(المناهج السويّة)، رسخ موقعه في تاريخ الاجتهاد عند الشيعة بوصفه فقيهاً بارزاً، فقد كان للكتابين أثر كبير في تاريخ الفقه الاستدلالي عند الشيعة الإمامية، وهما يشكلان موسوعة فقهية شاملة ومستوعبة لآراء أغلب فقهاء الإمامية، المتقدمين منهم والمتأخرين، مع مراعاة شرطي الاختصار والاستيعاب.

يتضح ذلك فيما حكي عن الشيخ محمد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ) صاحب (جواهر الكلام) أنّه كان له اعتمادٌ عجيبٌ على (كشف اللثام)، وعلى فقه مؤلفه، وأنّه كان لا يكتب شيئاً من (الجواهر) لو لم يحضره (كشف اللثام)[١].

وإذا تجاوزنا صاحب الجواهر، نجد أنّ كثيراً من مدوني موسوعات الفقه الشيعي، قد اعتمدوا هذا الكتاب في تحقيقاتهم الفقهية، أذكر منهم بعض أعلام القرن الثالث عشر: السيد محمد جواد الحسيني العاملي (ت١٢٢٦هـ) في (مفتاح الكرامة)، والسيد علي الطباطبائي (ت١٢٣١هـ) في (رياض المسائل)، والشيخ أسد الله الكاظمي (ت١٢٣٧هـ) في (مقابس الأنوار)، والشيخ أحمد بن الشيخ صالح آل طوق القطيفي (المتوفى بعد١٢٤٥هـ) في (رسائل آل طوق)، والشيخ علي كاشف الغطاء (ت١٢٥٣هـ) في (النور الساطع)، والشيخ الأنصاري

---

(١) ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٥، والكنى والألقاب: ٣/ ١١.

(ت١٢٨١هـ) في مجموعة من كتبه، منها: (كتاب الطهارة)، (ومطارح الأنظار)، والسيد علي الموسوي القزويني (ت١٢٩٨هـ) في (ينابيع الأحكام)[(١)] وغير هؤلاء كثير.

مرجعيته

كان الفاضل الأصفهاني فقيهاً مُبَرّزاً في العهد الصفوي الأخير، ومرجعاً كبيراً من مراجع العلم والدين والقضاء، وإماماً من أئمة الفُتيا والاجتهاد، ذكر معاصره الشيخ عبد الله السماهيجي (ت١١٣٥هـ)، بأنه عُرف بالصلاح والديانة والعفّة والصيانة، ورجوع أهل ذلك العصر إليه، واعتمادهم عليه، مع كثرة الفقهاء والفضلاء في أصفهان وغيرها، وقد أقرّ الكلّ باجتهاده وفضله، وأذعنوا لعدالته وسداده، وليس في ذلك العصر مجتهدٌ غيره مسلّم الثبوت جامع الشروط[(٢)]. هذا مع أنّه في معرض الردّ عليه في مسألة صلاة الجمعة.

وقد علا نجمه، وذاع صيته، وأمسك بزمام الفُتيا على الإطلاق بعد سنة (١١٢٢هـ)، فقد ذكر محمد إبراهيم النصيري أنّه تحولّت مرجعية الفاضل الهندي العلمية بعد وفاة العلامة المجلسي رحمه الله في (١١١٠ هـ)، والشيخ جمال الدين الخوانساري في (١١٢٢هـ) إلى مرجعية عامة[(٣)].

---

(١) ينظر: مفتاح الكرامة: ١/ ٤٨٥، و٢/ ٣٥، ورياض المسائل: ١٠/ ١٣٦، ومقابس الأنوار: ٩٧، ورسائل آل طوق: ٢/ ٣٦٨، والنور الساطع: ٢/ ٤٦٦، وكتاب الطهارة: ١/ ٢٩، و٣١، ومطارح الأنظار: ٢٤٩، و٣٠٤، وينابيع الأحكام: ١/ ٢١٢.

(٢) ينظر: كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ٢٩. عن نسخة مخطوطة من رسالة السماهيجي: (القامعة للبدعة في ترك صلاة الجمعة)، مودعة في مكتبة السيد المرعشي، رقمها (٤٩٠٢)، ورقة (٢٦).

(٣) ينظر: دستور شهرياران: ٢٧٣.

ووصفه السيد عبد الله الجزائري (ت١١٧٣ هـ) بـ(المفتي بأصبهان)[(١)]. ممّا يدلّ على انتهاء الفُتيا إليه. ويتّضح ذلك جلياً من بيانه لسبب توقفه عن شرح قواعد العلامة سنة (١١٣١هـ)، يقول: «لانثيال الناس عليّ للاستفتاء من جميع ممالك الإسلام حتى استوعب ذلك الليالي والأيام»[(٢)].

أقوال العلماء فيه

يعدّ الفاضل من الشخصيات التي حظيت بإكبار الناس وتقديرهم في العهد الصفوي الأخير؛ لذلك ذكره أغلب مترجميه بكلمات من الإطراء على موهبته العلمية، والثناء على سيرته الشخصية، فقد وصفه الشيخ محمد علي حزين(ت١١٨٠هـ) بقوله: «عمدة المجتهدين، مولانا بهاء الدين محمد الأصفهاني، قد اشتغل مدة طويلة في تدريس العلوم الدينية، وكان مرجع أهل زمانه في الشرعيات»[(٣)].

ويقول فيه الشيخ أسد اللهّ الكاظمي (ت١٢٣٧هـ): «الفقيه الحكيم المتكلم، المتبحر العزيز النظير، الحائز لمجامع الفضائل والمآثر، وبدائع المكارم والمفاخر»[(٤)].

وحكي عن الشيخ محمد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ) صاحب (جواهر الكلام) أنّه كان يقول: «لو لم يكن الفاضل في إيران، ما ظننت أنّ الفقه صار إلى

---

(١) ينظر: الإجازة الكبيرة: ٤٢ .

(٢) كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ٢٧ و٤٨. عن نسخة مخطوطة من كشف اللثام في مكتبة السيد المرعشي رقمها (٣٧٦٧).

(٣) تاريخ حزين: ٦٤.

(٤) مقابس الأنوار: ١٨.

هناك»[١].

ووصفه الميرزا محمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ) بقوله: «الشيخ الفقيه الفاضل، والحبر النبيه الكامل، بهاء الدين محمد بن تاج الدين حسن بن محمد الأصفهاني الملقب بالفاضل، كان من علماء أواخر الدولة الصفوية، وأفاضل أهل عصره في العلوم الرسمية والحكمية، والأفانين الدينية من الأصولية والفروعية» [٢].

وعبر عنه الميرزا النوري (ت١٣٢٠هـ) بقوله: «تاج الفقهاء والمحققين، وفخر العلماء المدققين»[٣].

وقال الشيخ عباس القمي(ت١٣٥٩هـ): «هو الشيخ الأجل، تاج المحققين والفقهاء، وفخر المدققين والعلماء،... وحيد عصره، وأعجوبة دهره، مروّج الأحكام، صاحب كشف اللثام عن قواعد الأحكام»[٤].

مكتبـته

كان الفاضل الأصفهاني يهوى اقتناء الكتب ومطالعتها والتعليق عليها، واستطاع أن يجمع خزانة عامرة، احتوت آثاراً قيمة من التراث، اقترنت باسمه، ونوّه بذكرها أغلب من ترجم له، وأفاد منها طلاب العلم المعاصرون له.

وقد تقدم أنه كان يعتاش على نسخ الكتب التي تأتيه من هنا وهناك، ولعل ذلك من العوامل التي هيّأت له أنّ يقتني مكتبة غنية بالكتب النفيسة والفريدة

---

(١) الفوائد الرضوية: ٤٧٨.

(٢) روضات الجنات: ٧/ ١١١.

(٣) خاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٤.

(٤) الكنى والألقاب: ٣/ ١١. وينظر: الفوائد الرضوية: ٤٧٧.

التي نسخها بنفسه أو أمر بنسخها أو تَمَلَّكها، وقد ساعد على ذلك أنّه من عائلة عرفت بالعلم والاجتهاد، فلعله ورث من أبيه الذي تلمذ له كتبه التي تملكها أو نسخها بنفسه[١]، فضلاً عن أنّ حالة الاستقرار التي شهدتها أصفهان في تلك الفترة من الأمور التي تسهم في تأسيس مكتبةٍ مشهورةٍ كمكتبة الفاضل.

ويمكن معرفة بعض موجودات تلك المكتبة بالرجوع إلى نصّ تلميذه الميرزا عبد الله أفندي، المولود سنة (١٠٦٦هـ)، على أنّه رأى نسخاً عدّة لمصادر شتى في مكتبة الفاضل الأصفهاني الزاخرة بالكتب حين هاجر إلى أصفهان، منها على سبيل المثال لا الحصر: (جواهر الفقه) للقاضي ابن البراج (ت٤٨١هـ)، و(شواهد التنزيل) للحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس الهجري، و(مختصر كتاب المراسم العلوية)[٢] للمحقق الحلي (ت٦٧٦هـ)، و(نهاية الفقه) للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وتفسير (البحر الموّاج) للقاضي شهاب الدين الهندي الحنفي (ت نحو٨٤٨هـ)، و(حاشية على قواعد العلامة الحلي)، لكمال الدين الأردبيلي (٩٥٠هـ)، و(حاشية على ألفية الشهيد الأول في الفقه)، و(حاشية على الإرشـاد)[٣]، كلاهما للشيخ عبد العالي بن المحقق الكركي (ت٩٩٣هـ)[٤]، وغيرها كثير.

وذكر عبد الله أفندي في رسالته إلى العلامة المجلسي الواردة في إجازات

---

(١) نسخ أبوه بعض الكتب بخطه، ومما وصل ألينا من ذلك: كتاب (الأمالي) للسيد المرتضى، و(الكافية) لابن الحاجب، ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٧/ ٧٧٨، و٨/ ٤٣٦.

(٢) كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية) للشيخ أبي يعلى الديلمي، المعروف بسلار (ت٤٤٨هـ) أو (٤٦٣هـ) . ينظر: الذريعة: ٢٠/ ٢٩٨.

(٣) أي كتاب (إرشاد الأذهان) للعلامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ). ينظر: الذريعة: ١/ ٥١٠.

(٤) ينظر: رياض العلماء: ١/ ١٤٣، و٣٦٥، و٣٧٠، و٣٨٦، وج٢/ ١٠٣، و١١٥، و٣٧٦، و٤٤٣، وج ٣/ ١٣٢و١٤٢و٢٥٧ و ٢٩٧، وج ٤ ص ١٤٧ و٢٦٩.

البحار أنّ كتاب (المزار) و(اللوامع) و(المقداديات) لأبي عبد الله محمد بن مكي العاملي، المعروف بالشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، جميعها عند الفاضل الهندي[١].

وذكر أيضاً أنه شاهد قسماً من كتب الشيخ شمس الدين الشيرازي ومجاميعه محفوظةً عند الفاضل الهندي في أصفهان، منها: كتاب (التذكارات)، و(شرح حديث بر الوالدين) للمحقق السبزواري (ت١٠٩٠ هـ)[٢].

وكان الميرزا محمد باقر الخوانساري يقتني قسماً من الكتب التي كانت في مكتبة الفاضل، منها: نسخة من كتاب (الإبانة عن سرقات المتنبي) لأبي سعد العميدي (ت٤٣٣هـ)، كان الفاضل قد طالعها وزينها بحواشٍ بخطه، ونسخة من (شرح الشافية) للرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، وهي مصححة بخط الفاضل[٣].

وفي رسالة لأحد تلامذة العلامة المجلسي، جاء فيها فهرس الكتب التي ينبغي أن تلحق بكتاب (بحار الأنوار)، فذكر مجموعةً كبيرةً منها موجودة عند الفاضل الهندي، منها على سبيل المثال لا الحصر: (الفرج بعد الشدة) للقاضي التنوخي (ت٣٨٤هـ)، (جمل العلم والعمل) و(الانتصار)، كلاهما للسيد المرتضى (ت٤٣٦هـ)، وكتاب (الغنية) لابن زهرة الحلبي (ت٥٨٥هـ)، و(نثر اللآلئ) لعلي بن فضل اللهَّ الراوندي (ت نحو٥٩٠هـ)، و(المسائل الغرية) للمحقق الحلي (ت٦٧٦هـ)، و(إيضاح الاشتباه)، و(مناهج اليقين)، و(المدنيات) كلها للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، و(شرح نهج المسترشدين) للشيخ فخر الدين الحلي(ت٧٧١هـ)، و(المزار) للشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، و(الباب المفتوح إلى ما

(١) ينظر: بحار الأنوار: ١١٠/ ١٦٨.

(٢) ينظر: رياض العلماء: ٢/ ٨٣، وأعيان الشيعة: ٦/ ١٥٥، والذريعة: ٤/ ١٩، و١٣/ ١٩٠.

(٣) ينظر: روضات الجنات: ٤/ ٢٢٩، أعيان الشيعة: ٩/ ١٥٢.

قيل في النفس والروح) للشيخ زين الدين البياضي (ت٧٨٨هـ)، و(قسم الكلام من التهذيب)[١] لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، و(شرح تجريد الاعتقاد)[٢] للفاضل الأسفراييني (من أعلام القرن الثامن)، و(شرح نهج المسترشدين)[٣]، و(شرح نهج البلاغة) كلاهما للشيخ المقداد السيوري (ت٨٢٦هـ)، و(الأنوار البدرية في ردّ شُبه القدرية) للفاضل المهلبي (ت٨٤٠هــ)، و(الشاميات) و(البحريات) لابن فهد الحلي (٨٤١هـ)، و(مسالك الحنفا في أبوي المصطفى)، و(الفوائد الكامنة[٤] في إيمان السيدة آمنة)، كلاهما للسيوطي (ت٩١١هـ)، فضلاً عن (ترجمة التوراة)، و(ترجمة الإنجيل).

ومن كتب اللغة التي ذكرها تلميذ العلامة المجلسي: كتاب (العين) للخليل بن أحمد (ت نحو١٧٥هـ)، و(مجمل اللغة) و(المقاييس) كلاهما لابن فارس (ت٣٧٥هـ)، وكتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، وكتاب (همع الهوامع) للسيوطي (ت٩١١هـ)، و(مجمع البحار) للشيخ الفتني (ت٩٨١هـ)، و(مجمع البحرين) للطريحي (ت١٠٨٥هـ)[٥].

وفضلاً عن ذلك كان عنده كتب أُخر كثيرة تتبين من ملكية النسخ المخطوطة[٦]، ومن المصادر التي اعتمدها في مصنفاته، لاسيما في (كشف اللثام)،

(١) أي: من كتاب (تهذيب المنطق والكلام). ينظر: كشف الظنون: ١/ ٥١٥.

(٢) كتاب (تجريد الاعتقاد) لنصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هـ). ينظر: الذريعة: ٣/ ٣٥١، و٣٥٢.

(٣) كتاب (نهج المسترشدين في أصول الدين) للعلامة الحلي. ينظر: الذريعة: ٢٤/ ٤٢٤.

(٤) في البحار: الفوائد الكافية، والتصحيح من كشف الظنون: ٢/ ١٣٠١، وهدية العارفين: ١/ ٥٤١.

(٥) ينظر: بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٦٥ - ١٧٩.

(٦) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٣/ ٢٨٣.

و(المناهج السوية)، و(شرح العينية)، التي نقل فيها عن المصادر الأصلية غالباً؛ لذلك يقول الشيخ النوري: «كان شيخنا المحقق الأنصاري كثير الاعتماد عليه، وعلى كتابه (كشف اللثام)، وكان يقول: ليس فيه لفظة (عن) إلّا قليلاً، ولم ينقل إلّا ما وجده بنفسه»[١].

شيوخه

إنّ التنوع في اهتمامات الفاضل العلمية، الذي يبدو في مختلف العلوم التي شملها بالتصنيف والتأليف، يقتضي أنه تلمذ لثلة من شيوخ عصره، لاسيما أنّ أصفهان كانت تعجّ بمشاهير علماء العصر في كل علم وفنّ، بيد أنّه لم تذكر مصادر الترجمة والإجازة، سوى اثنين ممن أخذ عنهم، وهما:

١- أبوه تاج الدين، الحسن بن شرف الدين محمد الأصفهاني المشهور بـ(ملأ تاجا). وقد ذكر منسوباً إلى مواضع أخر في أصفهان، منها: رويدشت، وفلاورجان، ولنجان[٢].

ويعدّ الملّا تاجا من مشاهير أهل العلم والتقوى في القرن الحادي عشر، وقد وصِف بأنه كان طالباً للعلم، مشتغلاً بالبحث والمطالعة، وتصحيح كتب الحديث[٣]، وأنّه كان عالماً فاضلاً مؤلفاً[٤]، روى عن المولى الفاضل المحقق جمال

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٦ عن حاشية الأصل المخطوط.

(٢) ينظر: روضات الجنات: ٥/ ٥٣، و٧/ ١١٥، وتذكرة القبور: ٤٠، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، وسيري در تاريخ تخت فولاد: ١٦٦.

(٣) ينظر: وقائع السنين والأعوام: ٥٤٢.

(٤) ينظر: أعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠.

الدين محمود الشيرازي، وعن المولى حسن علي بن عبد الله التستري[١].

ومن تلامذته: الشيخ إبراهيم بن محمد بن علي الحرفوشي العاملي (ت١٠٨٠هـ)، الذي حصل على إجازة الرواية عنه، والسيد حسين بن السيد حيدر العاملي الكركي[٢]، وولده محمد الفاضل الأصفهاني، الذي لقي منذ طفولته عناية خاصة من لدن أبيه، وهو شيخه الأول الذي أكثر الرواية عنه، قال الفاضل: «وأكثر رواياتي عن والدي العلّامة، تاج أرباب العمامة»[٣]. وله إجازة في رواية الحديث عنه[٤].

وروى بعض الكتب بوساطته، منها: كتاب (قرب الإسناد)، لأبي العباس عبد الله ابن جعفر الحميري، (من أعلام القرن الثالث)، ففي إجازة الفاضل الأصفهاني لتلميذه الشيخ أحمد بن الحسين الحلي، التي كتبها بخطّه، جاء فيها: أنّه يروي ذلك الكتاب عن والده العلامة تاج الإسلام والمسلمين، عن شيخه الثقة الأمين المولى حسن علي بن عبد الله التستري[٥].

وتوفّي الملأ تاجا سنة (١٠٩٨هـ)، وقيل: (١٠٨٥هـ)[٦]. ونسبت إليه بعض

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٣ و١١٥، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، والذريعة: ١/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٥،وتكملة أمل الآمل: ٨٤، وأعيان الشيعة: ٢/ ٢١٦، و٥/ ٢٤٠.

(٣) روضات الجنات: ٧/ ١١٣ و١١٤، أعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، الذريعة: ١/ ٢٣٢.

(٤) ينظر: تلامذة العلامة المجلسي: ٦٣.

(٥) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٣، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، والذريعة: ١/ ٢٣٢.

(٦) ينظر: وقائع السنين والأعوام: ٥٤٢، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٦، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، والذريعة: ٣/ ٤٩، و١١/ ١٩٧، و١٤/ ٢٩، والروضة النضرة في تراجم علماء المائة الحادية عشرة: ٩٠.

الآثار، منها: تفسير(البحر الموّاج والسراج الوهّاج)[١]، وكتاب (جامع الفصول وقامع الفضول) في الدعاء[٢]، و(شرح على الكافية)[٣]، و(شرح الصحيفة السجادية)[٤]، و(شرح نهج البلاغة) فـارسي[٥]، و(الرسالة التزويجية)[٦].

٢- العلّامة محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الأصبهاني المجلسي. صاحب (بحار الأنوار)، و(مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول)، و(ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار)، و(الوجيزة في الرجال) وغيرها، وعدّ بعضهم تلامذته مئتين وسبعة وأربعين تلميذاً، وتوفي سنة (١١١٠هــ)[٧]. قيل: كان

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٤، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، والذريعة: ٣/ ٤٩. وهذا التفسير فارسي، كان من مقتنيات مكتبة الفاضل الأصفهاني العامرة، وليس من تصنيفه ولا تصنيف أبيه، بل هو للقاضي شهاب الدين أحمد بن شمس الدين الدولت آبادي الزاولي الهندي الحنفي (ت٨٤٨ هـ)، وقيل: (٨٤٩هـ)، وقد يقال له الفاضل الهندي. ينظر: إيضاح المكنون: ١/ ١٦٦، هدية العارفين: ١/ ١٢٧، الأعلام: ١/ ١٨٧، معجم المؤلفين: ١/ ٢٤٥. ومن البحر المواج نسخ متعددة نسب فيها إلى أحمد بن شمس الدين الدولت آبادي الزاولي الهندي الحنفي. ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٢/ ٤٣٤.

(٢) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٦/ ٥٦.

(٣) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٤، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، والذريعة: ١٤/ ٢٩. ولسميّه القاضي شهاب الدين الهندي الحنفي، شرح على الكافية، منه نسخ عديدة في إيران، فلعل هذا الشرح منسوب اليه وهماً. ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٦/ ٩٩٥.

(٤) ينظر: الذريعة : ١٣/ ٣٤٩.

(٥) ينظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/ ٢٥٦، وشروح نهج البلاغة: ١٠٣.

(٦) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٤، وأعيان الشيعة: ٥/ ٢٤٠، والذريعة: ٤/ ١٧٢، و١١/ ١٩٧.

(٧) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣٠٦، ومعجم المطبوعات العربية: ٢/ ١٦٣٩، والذريعة: ٣/ ١٦، والأعلام: ٦/ ٤٨، وتلامذة العلامة المجلسي: ٧-١٧١، وفهرس التراث: ٢/ ٢٣.

الفاضل الأصفهاني من تلامذة العلامة المجلسي، وله إجازة الحديث عنه[١].

واستبعد الشيخ رسول جعفريان في مقدمته على (كشف اللثام) أن يكون العلامة المجلسي من مشايخ الفاضل، لاختلاف المنهج الفقهي الذي يتبناه كلّ منهما، قال الشيخ جعفريان: «لا يمكن عدّ الفاضل من تلامذة المدرسة الفكرية للعلامة المجلسي؛ لأنّ العلامة المجلسي محدثٌ وأخباريّ معتدل المسلك، والحال أنّ الفاضل فقيهٌ أصوليّ على طريقة المدرسة الفقهية الأصولية للمحقق الكركي...»[٢].

تلامذته

لابُدّ لعالم كالفاضل الأصفهاني، في مكانته العلمية، ومشاركته في علوم متعددة، أن يلتفّ حوله طلبة العلم، ليفيدوا من علمه وسعة ثقافته، وفيما يأتي أذكر منهم ما أسعفت به مصادر الترجمة، أو أشارت إليه بعض الأخبار، في طرق الرواية والإجازة، وهم على النحو الآتي:

١ - الشيخ جمال الدين، أحمد بن الحسين الحلي: كتب له الفاضل الأصفهاني إجازة بخطّه، رآها الميرزا محمد باقر الخوانساري على ظهر كتاب (قرب الإسناد) للشيخ أبي العباس عبد اللهَّ بن جعفر الحميري (من أعلام القرن الثالث)[٣].

وله أجازه أخرى في الرواية عن الفاضل الأصفهاني على نسخة من كتاب

---

(١) ينظر: قصص العلماء: ٣١٢، وتذكرة القبور: ٣٩، وزندگینامه علامه مجلسي: ٢/ ٨٢، وتلامذة العلامة المجلسي: ٦٣.

(٢) كشف اللثام: ١/ ١٦ المقدمة.

(٣) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١٦ المقدمة، وروضات الجنات: ٧/ ١١٣، وأعيان الشيعة: ٣/ ٢٢، والذريعة: ١/ ٢٣٢.

(الكافي) لأبي جعفر، محمّد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، أتمّ الحلي كتابتها في شهر رمضان سنة (١١٢٤هـ)[١].

٢- السيد ناصر الدين أحمد بن محمد بن الأمير روح الأمين الحسيني المختاري: ذكر الميرزا محمد باقر الخوانساري أنّه رأى بخط الفاضل الهندي إجازةً للسيد ناصر الدين، تاريخها شهر رجب سنة (١١٣٠هـ)، ووصفه فيها شيخه بـ«ـالفاضل المحقق المدقق البالغ إلى ملكة الاجتهاد»[٢].

٣- الشيخ عبد الحسين بن عبد الرحمن بن عبد الحسين البغدادي: كتب رسالة (الاحتياطات اللازمة العمل)، عن إملاء شيخه الفاضل الهندي، سنة (١١٣٤هـ)، وصرّح بأنّها من إفاداته[٣].

٤- عبد الكريم بن محمد هادي الشهابي الطبسي: فاضل جليل له اهتمام بعلوم الحديث والأدب، قرأ نسخة من كتاب (مَن لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، وعلّق عليها بحواشٍ دالّة على تبحّره في العلوم والآداب، وأجازه رواية هذا الكتاب وغيره بهاء الدين محمد بن الحسن، المعروف بالفاضل الهندي[٤].

وتوجد نسخة من هذا الكتاب وعليها إجازة الفاضل له، في مكتبة مجلس الشورى في طهران، رقمها (٢/ ٩٥٨٥)[٥].

---

(١) ينظر: تراجم الرجال: ١/ ٦٧.

(٢) كشف اللثام: ١/ ١٦ المقدمة، روضات الجنات: ٧/ ١١٣، أعيان الشيعة: ٣ / ١١١، الذريعة: ١ / ٢٣٢.

(٣) ينظر: الذريعة: ١١/ ٣٤، و١٥/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: تراجم الرجال: ١/ ٣٢١.

(٥) ينظر: فهرست مختصر نسخه هاي خطي مجلس شوراي إسلامي: ٢٣.

٥- الميرزا عبد الله أفندي، وهو عبد الله بن عيسى بن محمد صالح التبريزي الأصبهاني: علامة جليل متتبع، له كتاب (رياض العلماء وحياض الفضلاء)، في تراجم العلماء، مطبوع في عشرة أجزاء، وُلِد سنة (١٠٦٦هـ)، وقرأ المقدمات على أبيه وأخيه الأكبر ميرزا جعفر في تبريز، ومن ثمّ هاجر إلى أصفهان، فقرأ على جماعة من الأعلام، منهم المولى محمد بن الحسن الفاضل الأصفهاني(١).

٦- السيد عبد الله الحسيني: استظهر الشيخ آغا بزرگ أنّه من تلامذة الفاضل الهندي؛ لأنّه يعبّر عنه بـ«شيخنا الفاضل المحقق النحرير القمقام»، في رسالته (صلاة الجمعة واختيار الوجوب)، التي كتبها في حياة أستاذه، كما يظهر من تاريخها في (١١٢٨هـ)، وعارض فيها آراءه(٢).

٧- الشيخ علي أكبر بن محمد صالح الحسني اللاريجاني: عُدّ من تلامذة الفاضل الهندي(٣)، وذكر الشيخ آغا بزرگ أنّ هناك نسخةً من كتاب (كشف اللثام) عند النصيري الأميني في طهران، بخط التلميذ علي أكبر بن محمد صالح الحسني اللاريجاني، عليها إجازة الفاضل الهندي له بخطه الشريف(٤).

٨- المولى محمد تقي الأصفهاني المعروف بـ(مولى تقيا): ذكر الشيخ آغا بزرگ إجازة الفاضل الأصفهاني له، وقال: «رأيتها بخط المجيز في خزانة كتب

---

(١) ينظر: رياض العلماء-المقدمة-: ١/ ١٦، والإجازة الكبيرة: ١٤٧، وتلامذة العلامة المجلسي: ٣٧.

(٢) ينظر: الذريعة: ١٥/ ٧٤.

(٣) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: الذريعة: ١٨/ ٥٦-٥٧. والنسخة مودعة في مكتبة مجلس الشورى في طهران، رقمها (١٨٤٣٦)، وتاريخها (١١٣٠هـ). ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٨/ ٦٥٥.

شيخنا شيخ الشريعة[١]، تاريخها سنة (١١١٨هـ)»[٢].

٩- السيد صدر الدين محمد الحسيني الشيرازي الخراساني: عدّ من تلامذة الفاضل الأصفهاني[٣]، له شرح لكتاب (عدة الأصول)، للشيخ أبي جعفر الطوسي (ت٤٦٠هـ)، عليه تقريظ للمؤلف، كتبه شيخه الفاضل الأصفهاني، جاء فيه: «أيها العالم النبيل، الفاضل المنيل، العزيز المثيل، السيد السند، الأيد المؤيد، فاقد النظير...»[٤].

١٠- الشيخ محمد بن الحاج علي بن الأمير محمود الجزائري التستري: المتوفّى في النجف وهو متوجّهٌ إلى الحج سنة (١١٣٠هـ)[٥]. عُدّ من تلامذة الفاضل الأصفهاني[٦]، وجاء في ذيل إجازة السيد عبد الله بن نعمة الله الموسوي الجزائري: «كان عالماً محدثاً ورعاً، يروي عن جده جميع مصنفاته في الحديث قراءة عليه،...وسافر أخيراً إلى أصفهان، وانقطع بالفاضل الهندي»[٧].

١١- السيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر النائيني الحسيني المختاري: كان عالماً فقيهاً، وأديباً حكيماً، له أكثر من ستين مؤلفاً[٨]، وُلِد في أصفهان نحو سنة

---

(١) هو الحاج فتح الله بن الحاج جواد النمازي الشيرازي، المولود في أصفهان سنة (١٢٦٦هـ)، والمتوفّى في النجف سنة (١٣٣٩هـ). ينظر: الذريعة: ٤/ ١٥٨.

(٢) الذريعة: ١/ ١٨١-١٨٢، و٢٣٢، الكواكب المنتشرة: ١١٦.

(٣) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٢.

(٤) تراجم الرجال: ١/ ٤٧٢.

(٥) ينظر: الذريعة: ١/ ٢٥٩.

(٦) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٢.

(٧) الإجازة الكبيرة: ١٧٧، أعيان الشيعة: ١٠/ ٩.

(٨) منها (شرح الصمدية)، و(شرح بداية الهداية)، و(شرح الزيارة الجامعة)، ينظر: الكنى والألقاب: ←

(١٠٨٠هـ)، وقرأ الأصول الحديثية الأربعة[١] على سميّه الفاضل الأصفهاني. وأجازه في التاسع عشر من ذي الحجة سنة (١١٠٩هـ)، وتوفّي بين الثلاثين والأربعين بعد المائة والألف، أوان الغزو الأفغاني لأصفهان[٢]. ولعله المذكور في رسالة الفاضل (التهليلية) التي جاء في ختامها: «كتبه بيمناه من نسخة بخطّ شريف[٣] مؤلفه...تلميذه محمد بن محمد المدعو بكاظم»[٤].

١٢- الشيخ محمد صالح بن عبد الله الكزّازي القمي: من مشايخ قم، قصد أصفهان سنة (١١٢٦هـ)، وحضر حلقة درس الفاضل الأصفهاني، ودوّن رسالة في السنة نفسها تتضمّن مجموعة أسئلة في مسائل فقهية، وأجوبة أستاذه الفاضل عليها، أهداها إلى الشاه حسين الصفوي، وأسماها (تحفة الصالح)، وقد رآها الشيخ آغا بزرگ في مكتبة السيد ميرزا هادي الخراساني[٥].

١٣- سيد محمد علي الكشميري[٦]: أجازه الفاضل الأصفهاني إجازة مختصرة تاريخها(١١١٢هـ)، رآها الشيخ آغا بزرگ بخطّ المجاز له[٧]. وقرأ على الفاضل كتاب (كشف اللثام)، فأجازه بأصفهان في كتاب الصلاة منه

⇜ ٢/ ١٠٥-١٠٦، والذريعة: ١٣/ ١٢٤ و٣٠٦.

(١) وهي: (الكافي) للشيخ الكليني (ت٣٢٩هـ)، و(مَن لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار)، كلاهما للشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ).

(٢) ينظر: الذريعة: ١/ ٢٣٣، و١٣/ ٣٠٦، و٢٦/ ٢١٤، والكواكب المنتشرة: ١٠٩، وإجازات الحديث: ١٣٥-١٣٦، وتلامذة العلامة المجلسي: ٧٠.

(٣) كذا.

(٤) التهليلية، نسخة مصورة في آخر كشف اللثام، الطبعة الحجرية: ٢/ ٤٧٤.

(٥) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ١٣٨، والذريعة: ٣/ ٤٤٦ ، وتراجم الرجال: ٢/ ٧٢٦.

(٦) في الذريعة: ١٨/ ٥٦ (القسميري).

(٧) ينظر: الذريعة: ١/ ٢٣٢، وتلامذة العلامة المجلسي : ٦٣.

سنة (١١٢٩هـ)، وجاء في الإجازة: «أنهى الأخ الفاضل، التقي النقي، الزكي الذكي، الألمعي اللوذعي، قراءة لبعضه، وسماعاً لبعضٍ، متفهماً لحقائقه، متنبهاً لدقائقه»[١].

آثـــاره

ترك الفاضل الهندي مؤلفات عدّة تدلّ على رسوخ قدمه وطول باعه في شتى أنواع المعرفة، توزعت بين كتاب وشرح وحاشية ورسالة، وامتازت بالكثرة والتنوع في موضوعها ولغتها، فشملت مختلف العلوم الإسلامية والأدبية المعروفة في زمانه، كالتفسير، والحديث، والفقه، والأصول، فضلاً عن الأدب، والنحو، والمعاني، والبيان، والكلام، والحكمة، وقد كتب باللغتين العربية والفارسية.

ويغلب على آثاره الاهتمام بالشرح والتعليق والتلخيص والترتيب لآثاره وآثار من سبقوه؛ وذلك لتيسير دراسة مصادر التراث العلمي على طلاب العلم، وهذه الصفة تكاد تكون غالبة في النتاج المعرفي لتلك الحقبة.

وقد بلغت مجمل تصانيفه- على ما نقل عن بعض رسائله- ثمانين تصنيفاً[٢]، وقيل: نحو مئة وخمسين تصنيفاً[٣]. وفيما يأتي أذكر ما وفّقت لرصده منها في كتب التراجم وغيرها مرتّباً ترتيباً موضوعياً:

أولاً: التفسير

١- التفسير: قال الميرزا محمد باقر الخوانساري: «وهو كبير مبسوط كما

(١) الذريعة: ١٨/ ٥٦، تراجم الرجال: ٢/ ٧٣٧.

(٢) ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ٢/ ١٤٦، والفوائد الرضوية: ٤٧٨، والكنى والألقاب: ٣/ ١١.

(٣) ينظر: زندگينامه علامه مجلسي: ٢/ ٨٢.

أُفيد»[١].

ونسبه إليه إسماعيل باشا البغدادي، وعمر رضا كحالة وغيرهما[٢]. وتوجد منه ثلاث نسخ؛ واحدة في خزانة مكتبة وزيري في يزد، وأخرى مصورة في خزانة جامعة طهران، وثالثة في مكتبة الجامع الكبير في يزد[٣].

٢- تفسير سورة التوبة: توجد منه نسخة في خزانة مكتبة ملك الوطنية في طهران، رقمها (٣/ ١٧٨٧)[٤].

٣- التنضيد في شرح سورة التوحيد: رسالة في تفسير سورة التوحيد على وفق أسس فلسفية كلامية، حاول أن يثبت فيها صفات الحق تعالى فضلاً عن النبوة والمعاد استناداً إلى سورة التوحيد.

توجد منها نسخة في خزانة مكتبة مدرسة الگلپايگاني في قم، ونسخة في خزانة مكتبة السيد المرعشي في قم، ونسخة في خزانة مكتبة ملك الوطنية في طهران، ونسخة في خزانة مجلس الشورى في طهران، ونسخة في خزانة مكتبة إمام جمعة كلبايكان[٥]. وطبعت بتحقيق مهدي مروت على نسخة خزانة مكتبة ملك.

---

(١) روضات الجنات: ٧/ ١١٢، الذريعة: ٤/ ٢٩٦.

(٢) ينظر: هدية العارفين: ٦/ ٣١٨، وريحانة الأدب: ٤/ ٢٨٤، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٢١٢، وتلامذة العلامة المجلسي: ٦٣.

(٣) ينظر: فهرست نسخه هاى خطي كتابخانه وزيري يزد: ٣/ ٨٨٦، وفهرست ميكروفيلم هاي كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١/ ٦٧٩، وفهرستواره دست نوشته هاي ايران: ٣/ ٨٢، و٥/ ٦٦٩.

(٤) ينظر: فهرست كتابهاي خطي كتابخانه مليّ ملك: ٥/ ٣٦٤، فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٣/ ١٤١.

(٥) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني٢/ ١٠٩٥، وفهرست نسخه هاى خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٣٧/ ١٠٦، وفهرست كتابهاي خطي كتابخانه ملّي ملك: ٥/ ٩٦، ⇐

٤- الكوكب الدري: في تفسير الآيات المنتخبة من كتاب(غرر الفوائد ودرر القلائد)، المعروف بـ(أمالي المرتضى)، (ت٤٣٦هـ)، فرغ من تأليفه سنة (١٠٩٧هـ).

وأورد المؤلف آراء السيد المرتضى في تلك الآيات، على وجه الاختصار، ولم يكن بالضرورة مقلداً وموافقاً للسيد المرتضى، وإنما يوافقه وقد يخالفه ويعترض عليه في بعض الموارد، ويضيف إليه وجوهاً من لوامع أفكاره[(١)].

ولم يقتصر على الآيات التي يشتمل عليها كتاب (الأمالي) وحسب، بل ضمّ إليها تأويل بعض الآيات والأخبار الواردة في كتاب (تنزيه الأنبياء) للسيد المرتضى[(٢)].

توجد منه ثلاث نسخ في خزانة مكتبة السيد المرعشي، ونسختان مصورتان في خزانة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم، ونسخة في خزانة المكتبة الرضوية[(٣)]. وتوجد من الأخيرة مصورة في آخر الطبعة الحجرية من (كشف اللثام). وطبع في ضمن سلسلة (تراث الشيعة القرآني)[(٤)]، بتحقيق: صاحب

↫ وفهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شورى: ٢٣/ ٥٥٨، فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٣/ ٣٦٥.

(١) ينظر: الكوكب الدري: ١١٥ و٣٧٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٣-٩٤ و١٠١-١٠٢.

(٣) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٣/ ١٥، و١٩/ ١٠٧، و٣٤/ ٢٩٨، وفهرست نسخه هاي عكسي مركز احياء ميراث إسلامي: ١/ ٢٧٠-٢٧١، وفهرست نسخه خطي اهدايي رهبر انقلاب به كتابخانه آستان قدس رضوي: ٢٠٢.

(٤) وهو المجلد الثالث من السلسلة، من ص ٨٩- ٤٤٩. وقد تابع المحقق التأويلات والوجوه الموافقة والمخالفة للشريف المرتضى، وأشار إلى التأويلات والوجوه التي أضافها الفاضل ولم ترد عند السيد المرتضى.

الملكوتي، اعتماداً على ثلاث نسخ مخطوطة.

ثانياً: علوم الحديث

١- شرح الأحاديث: توجد منه نسخة في خزانة مكتبة السيد الگلپايگاني في قم[١].

ثالثاً: أصول الاعتقاد

١- إثبات الواجب: تعالى شأنه العزيز، ذكر الشيخ آغا بزرگ أنّ هذه الرسالة في جامعة طهران، في ضمن مجموع رقمه (١٨٦٤) فيه (قراح الاقتراح) ورسائل أخر للمؤلف[٢].

٢- إجالة النظر في القضاء والقدر: بحث في القضاء والقدر، فرغ منه سنة (١٠٧٨هـ)، وهو شرح لكتاب (استقصاء النظر في مسائل القضاء والقدر) للعلامة الحلي(ت٧٢٦هـ). ذكره الشيخ آغا بزرگ بعنوان (إجالة النظر...)، وقال: «يوجد في خزانة العلامة الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء بالنجف»[٣].

وتوجد منه نسخة بعنوان(إجالة الفكر في فضاء القضاء والقدر)، في خزانة مكتبة السيد حسين إمام، في قائن، رقمها (١٤/ ٣)، وتاريخ نسخها (١١١١هـ)[٤].

٣- بينش غرض آفرينش: أي معرفة علّة الخلق، رسالة فارسية في أصول الدين، قال الشيخ آغا بزرگ: «رأيت نسخة منها ناقصة عند الشيخ عبد الكريم

(١) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني: ٥/ ٢٤٠٩.

(٢) الذريعة: ١٧/ ٦٤. وينظر: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ٨/ ٤٦٤.

(٣) الذريعة: ١/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه هاي قائن: ١٨٩.

العطار بالكاظمية، وأخرى توجد في الخزانة الرضوية، تاريخ كتابتها سنة (١١١٦هـ)»[١].

ولم ينسبها إلى المؤلف، لكنّها نسبت إليه في النسخ المخطوطة، وهي: نسخة في الخزانة الرضوية غير المتقدمة، وأخرى في خزانة مكتبة السيد المرعشي، وثالثة في خزانة مركز إحياء التراث في قم، ورابعة في خزانة مكتبة سيد محمد المدرسي في يزد[٢]. وطبعت في يزد باهتمام السيد جواد المدرسي وتصحيحه، اعتماداً على نسخة خزانة مكتبة المدرسي[٣].

٤- تحديق النظر في حديقة النظر والغوص في لجج الفكر: رسالة في وجوب معرفة الحقّ تعالى، أولها: «اعلم أنهم اختلفوا في أول واجب على المكلف على خمسة أقوال، الأول: وهو الذي ذهب إليه الأشعري، أنّه معرفة الله تعالى...». توجد منها نسخة في خزانة مكتبة السيد حسين إمام، في قائن، رقمها (٦/ ١٤)[٤].

٥- تطهير التطهير: وهو بحث مختصر حول عصمة أهل البيت عليهم السلام، يستند فيه إلى آية التطهير[٥]، كتبه جواباً لأحد أعلام أهل السنة.

توجد منه نسخة مخطوطة في خزانة مكتبة الگلپايگاني في مدينة قم،

---

(١) الذريعة: ٣/ ١٩٥.

(٢) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٣٧/ ٥١٤، وفهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي: ١١/ ٣٣٠، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٢/ ٦١١.

(٣) ينظر: مؤلفين كتب چاپي: ٥/ ٤١١.

(٤) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٢/ ٨٣٤.

(٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾. [الأحزاب: ٣٣].

ونسختان من شرحه للسيد عبد الباقي الحسيني بعنوان (شرح تطهير التطهير) في المكتبة نفسها. وكتب الملا عبد الكريم القمي (إذهاب الرجس عن حظيرة القدس) في ردّ اعتراضات أوردها بعضهم على (تطهير التطهير)، توجد منه نسختان في المكتبة نفسها[١].

٦- التهليلية: رسالة في شرح كلمة التوحيد: (لَا إِلهَ إِلَّا اللهَّ)، فرغ منها في (١٠٧٨هـ). توجد منها نسخة في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم، رقمها (٢/ ٢٣٩)[٢]، وأخرى في مكتبة السيد المرعشي رقمها: (٣/ ٨١٧)[٣]، وطبعت مصورتها في آخر كشف اللثام، في طبعته الحجرية[٤].

٧- جهار آئينة: كتاب باللغة الفارسية، ويعني القوانين الأربعة، أو القواعد الأربع، تناول فيه أربع مسائل في أصول الاعتقاد، كتبه للشاه حسين الصفوي في سنة (١١٢٢هـ)[٥]، وتوجد منه سبع نسخ في مكتبات إيران[٦].

وكتب محبّ علي الأصفهاني (پنج صيقل)، أي الصياقلة الخمسة، في نقد هذا الكتاب، فردّ عليه درويش محمد الهزار جريبي منتصراً للفاضل الهندي، في كتاب (النسائم). والكتب الثلاثة كلها في ضمن مجموع بخط واحد، كتابته سنة

---

(١) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني: ١/ ٢٧٢، و٢/ ٩٤٧، و٥/ ٢٥٢٦، والسحاب المطير في تفسير آية التطهير/ مجلة تراثنا-العدد: ٣٩/ ص٤٠٥.

(٢) ينظر: فهرست نسخه هاي عكسي مركز إحياء ميراث إسلامي: ١/ ٢٧١.

(٣) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي : ٣/ ١٥.

(٤) كشف اللثام- الطبعة الحجرية-: ٢/ ٤٧٢-٤٧٤.

(٥) ينظر: الذريعة: ٥/ ٣١١.

(٦) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي ايران: ٣/ ١١٣٥.

(١١٣١هـ) توجد عند السيد محمد رضا الزنجاني[١]. وانتصر له أيضاً الملأ عبد الكريم بن محمد طاهر القمي في كتاب(صور منطبعة)[٢].

٨- حاشية على (شرح العقائد النسفية): العقائد النسفية لأبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، وشرحها للعلامة سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ).

ذكر هذه الحاشية الشيخ آغا بزرگ، وأشار إليها الفاضل الهندي في مقدمة كتابه (كشف اللثام)[٣].

٩- الزبدة في أصول الدين: رسالة في أصول الدين، أشار إليها المصنف في مقدمة (كشف اللثام)[٤].

١٠- شرح الزبدة في أصول الدين: شرح لكتابه المتقدم (الزبدة في أصول الدين)، ذكره المصنف في مقدمة (كشف اللثام)[٥].

١١- شرح العقائد النسفية: ذكره الشيخ آغا بزرگ، وقال: «للمولى بهاء الدين محمد بن تاج الدين حسن الأصفهاني، المعروف بالفاضل الهندي، يظهر ذلك من أول (كشف اللثام)»[٦].

---

(١) ينظر: الذريعة: ٣/ ١٩٩، وينظر: أعيان الشيعة: ٦/ ٤٠٠.

(٢) ينظر: الذريعة: ٢٤/ ١٣٢، وفهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني: ٥/ ٢٨١٣، وفهرست كتابخانه مركزى دانشگاه تهران: ١٣/ ٣٠١٧.

(٣) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢، الذريعة: ٦/ ١٢٦.

(٤) كشف اللثام: ١/ ١١٢. وينظر: كشف الحجب والأستار: ٣٠٣، والذريعة: ١٢/ ١٦.

(٥) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢.

(٦) الذريعة: ١٣ / ٣٧٠.

ولم يذكر أحد غير الشيخ آغا بزرگ أنّ للفاضل شرحاً على العقائد النسفية، بل له حواش على شرح التفتازاني للعقائد النسفية، وهي التي أشار إليها المصنف في أول (كشف اللثام)[1]، وقد تقدم ذكرها آنفاً.

١٢- كليد بهشت: أي مفتاح الجنة، فارسي في أصول الدين، ذكره الميرزا محمد باقر الخوانساري من غير أن يجزم في نسبته إلى الفاضل[2]. وتقدم له في أصول الدين: (بينش غرض آفرينش)، و(الزبدة في أصول الدين)، وشرحها، فيحتمل الاتحاد.

وقد صنف بعض الأعلام المعاصرين له تحت هذا العنوان (كليد بهشت)، منهم: الملا رجب علي التبريزي (المتوفّى نحو ١٠٨٠هـ)، وتلميذه القاضي العارف محمد سعيد القمي، المولود في (١٠٤٩هـ)، لكنهما ليسا في أصول الدين[3]، مما يرجح أن يكون هذا الكتاب للفاضل لا لغيره.

رابعاً: الفقه وأصوله

١- الاحتياطات اللازمة العمل: رسالة عملية في الفقه، قال الشيخ آغا بزرگ: «كان عمله عليها، كتبها عن إملائه، تلميذه الشيخ عبد الحسين بن عبد الرحمن بن عبد الحسين البغدادي (١١٣٤هـ) معبّراً عنه بشيخنا، ومصرّحاً بأنّها من إفاداته. موجودة ضمن مجموعة بخطّ التلميذ في موقوفة السيد محمد بن الحسين الخامنه في المكتبة التسترية»[4].

---

(١) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢.

(٢) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٢، والذريعة: ١٨/ ١٣٢.

(٣) ينظر: إيضاح المكنون: ٢/ ٣٨١، وهدية العارفين: ١/ ٣٦٥، والذريعة ١٨/ ١٣٢.

(٤) الذريعة : ١١/ ٣٤، وينظر: ج١٥/ ٣٤٨.

٢- تحريم الخمر: رسالة باللغة الفارسية، تضمّنت ترجمة للروايات الواردة في حرمة الخمرة، وفي عقوبة شاربها، توجد منها نسخة في خزانة مكتبة السيد المرعشي برقم (٥/ ٨٢٦٦)، تاريخ كتابتها سنة (١١٠٦هـ)[١].

٣- تحفة الصالح: رسالة باللغة الفارسية تتضمن مجموعة أسئلة في مسائل فقهية، للمولى محمد صالح بن عبد الله الكزّازي، وأجوبة أستاذه الفاضل الأصفهاني عليها، وقد رتّبها تلميذه المذكور سنة (١١٢٦هـ)، وأهداها إلى الشاه حسين الصفوي[٢].

توجد منها نسخة في خزانة مكتبة مجلس الشورى في طهران[٣]، وأخرى مع عدة نصوص منتخبة في خزانة المكتبة الرضوية، وثالثة في خزانة مكتبة العلامة الطباطبائي في شيراز[٤].

٤- جوابات المسائل الفقهية: ويسمّى أيضاً (السؤال والجواب)، عمدتها في أبواب العبادات من الفقه[٥].

٥- حواشي مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: كتاب (مدارك الأحكام) للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي (ت١٠٠٩هـ). وكتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلي (ت٦٧٦هـ). توجد نسخة من الحواشي في خزانة مكتبة

---

(١) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٢١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ١٣٨، والذريعة: ٣/ ٤٤٦.

(٣) لدينا منها نسخة مصورة من خزانة مجلس الشورى، رقمها(٥/ ١٢٠٧٥).

(٤) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شورى: ٣٥/ ٨٦، وفهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي: ٧/ ٢٧٣، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٢/ ٩٦٩.

(٥) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٣، والذريعة: ٥/ ٢٢٩، و١٢/ ٢٤٩.

مجلس الشورى في طهران، رقمها(٢/ ٩٦٥٤)[١].

٦- الخود البريعة[٢] في أصول الشريعة: في أصول الفقه، أشار إليه في مقدمة (كشف اللثام)، وذكر أنّ له شروحاً عليه[٣].

٧- الرسائل الكثيرة: في الفقه وغيره، ذكرها الميرزا محمد باقر[٤].

٨- رسالة في عمليات الفاضل الهندي واحتياطاته: في المسائل الفرعية، من أول الطهارة إلى آخر قضاء الصلوات. نقلها بعض تلاميذه، وقال في آخرها: «إنّها من إفاداته دام بقاؤه». وفرغ من كتابتها سنة (١١٣٤هـ)[٥].

٩- رموز الأحكام الشرعية من الخمسة التكليفية[٦] والوضعية: ذكره الميرزا محمد باقر الخوانساري، وإسماعيل باشا البغدادي[٧].

١٠- الزهرة في مناسك الحجّ والعمرة: رسالة في فقه الحج والعمرة، توجد منها نسخة في خزانة مكتبة مجلس الشورى الإيراني، في ضمن مجموع

---

(١) ينظر: فهرست مختصر نسخه هاي خطي مجلس شوراي إسلامي: ٣٢٥. ولدينا مصورة منها.

(٢) كذا في مقدمة كشف اللثام في طبعته المحققة، وفي الطبعة الحجرية: (الخرز البديعة)، وفي الذريعة وإيضاح المكنون وهدية العارفين: (الخور البريعة). والخود: الفتاة الحسنة الخَلق الشابة. وقيل: الجارية الناعمة. والبريعة: المرأة الفائقة بالجمال والعَقل. لسان العرب-خود-: ٣/ ١٦٥، و-برع-: ٨/ ٨.

(٣) كشف اللثام: ١/ ١١٢، وكشف اللثام-الطبعة الحجرية-: ١/ ٧، وينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣١٨، وإيضاح المكنون: ١/ ٤٤٠، والذريعة: ٧/ ٢٧٦.

(٤) ينظر: الذريعة: ١٠ / ٢٥٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥/ ٣٤٨.

(٦) وهي: الوجوب، والاستحباب، والحرمة، والكراهة، والإباحة. ينظر: اصطلاحات الأصول: ١٢٠.

(٧) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٦، وهدية العارفين: ٢/ ٣١٨، وإيضاح المكنون: ١/ ٥٨٣.

رقمه(٢٧٦١)[١].

١١- شرح إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان: الأصل متنٌ فقهيٌّ، للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وتوجد من الشرح نسخةٌ في خزانة مكتبة السيد الگلپايگاني في قم، رقمها(١٦١٣)، وتاريخ نسخها في القرن الحادي عشر[٢].

١٢- شروح الخود البريعة في أصول الشريعة: شروح لكتابه المتقدّم (الخود البريعة)[٣]، وقد أشار إليها في مقدمة (كشف اللثام)[٤].

١٣- صلاة الجمعة: رسالة موضوعها القول بعدم جواز صلاة الجمعة في زمان الغيبة. وكتب الشيخ عبد الله السماهيجي (ت١١٣٥هـ)، في ردها رسالة (فذلكة الدلائل)، و(إسالة الدمعة)[٥].

توجد نسخة منها في خزانة مكتبة مجلس الشورى، وأخرى في خزانة مكتبة السيد حسين إمام، في قائن[٦].

١٤- فتاوى الفاضل الهندي: وتشمل فتاواه باللغة العربية، توجد منها نسخة في خزانة مكتبة مجلس الشورى في طهران[٧].

---

(١) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شورى: ٩/ ١٥٩. ولدينا من المجموع نسخة مصورة، تقع رسالة الزهرة بين صفحة(٣١٧) و(٣٦٠) منه.

(٢) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني: ٢/ ١٠٧.

(٣) ينظر: الذريعة: ١٣/ ٢٣٤.

(٤) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢.

(٥) ينظر: الذريعة: ٢/ ٨، و١٥/ ٧٨، و١٦ / ١٣٠ .

(٦) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شورى: ٩/ ١٥٦، وفهرست نسخه هاي خطي كتابخانه هاي قائن : ١٨٩.

(٧) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٧/ ٨٥٧.

١٥- كاشف أسرار اليقين، من أصول الشرع المبين، في شرح معالم الدين: شرح لكتاب (معالم الدين وملاذ المجتهدين) في علم أصول الفقه، للشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت١٠١١هـ) نجل الشهيد الثاني، ذكره الفاضل الهندي في مقدمة (كشف اللثام)[١]. وتوجد منه نسخة في مكتبة كلية الإلهيات في طهران بعنوان (شرح معالم الأصول)، وأخرى في خزانة مكتبة السيد المرعشي في قم مكتوبة بخط المؤلف[٢].

١٦- كتاب الزكاة[٣].

١٧- كتاب الصلاة[٤].

١٨- كشف اللثام عن قواعد الأحكام[٥]: يعدّ من الآثار الفقهية الموسوعية، ومن الشروح المهمة لكتاب (قواعد الأحكام)، للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وهو يدلّ على نبوغ الفاضل في الفقه الاستدلالي، وبراعته في الاستنباط.

ذكر الشيخ آغا بزرگ والدكتور عبد الهادي الفضلي أنّه تتميم لكتاب (جامع المقاصد في شرح القواعد)، للمحقق الكركي (ت٩٤٠هـ)، الذي وصل

---

(١) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢.

(٢) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه دانشكده الهيات دانشگاه تهران: ٧٨٤، وفهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ١٢/ ٣١١.

(٣) هدية العارفين: ٢/ ٣١٨. ولعل هذا الكتاب والذي يليه، هو من أجزاء كتاب (كشف اللثام) أو(المناهج السوية) وليس كتاباً مستقلاً.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣١٨.

(٥) صّرح به المؤلف بهذا العنوان في كشف اللثام: ٧/ ٦١٤، و٨/ ٥٣٥، و١١/ ٥٤٣. وسمّاه الشيخ آقا بزرگ في الذريعة: ١٨/ ٥٦ (كشف اللثام والإبهام عن كتاب قواعد الأحكام)، وسماه الكنتوري في كشف الحجب: ٤٦٤(كشف الإبهام في شرح قواعد الأحكام).

فيه إلى كتاب النكاح، وتممه الفاضل الهندي بكتابه (كشف اللثام) مبتدئاً بشرح كتاب النكاح إلى آخر القواعد[١].

وعلل المصنف ذلك بقوله: «ابتدأت بالنكاح وانتهيت إلى آخر الكتاب، لما لم يتفق لتلك الكتب شرح يكشف عنها النقاب، ويرفع عن معضلاتها الحجاب»[٢]. وأنهاه إلى ختام (القواعد)، وسلك فيه النمط الأوسط الذي هو أقرب إلى الاختصار، ثمّ ابتدأ من أول (القواعد)، فخرج منه كتاب الطهارة، وكتاب الحج، وكتاب الصلاة[٣]. توجد لأجزائه المختلفة نسخ يصل عددها إلى مئة وثلاث وأربعين نسخة مخطوطة ومصورة موزعة في مكتبات إيرانية كثيرة[٤]، منها سبع بخط المؤلف في مكتبة السيد المرعشي[٥].

وطبع طبعة حجرية في مجلدين[٦]، وطبع بتحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، التابعة لجماعة المدرسين في قم من (١٤١٦هـ-١٤١٨هـ)، اعتماداً على اثنتي عشرة نسخة مخطوطة فضلاً عن النسخة الحجرية[٧].

١٩- مناسك الحج: كتاب في فقه الحج والعمرة، شرحه السيد محمد بن

---

(١) ينظر: الذريعة: ٥/ ٧٢، وأصول البحث: ١٧٤ - ١٧٥.

(٢) كشف اللثام: ١/ ١٠٦.

(٣) يبدو من النسخ المخطوطة المعتمدة في تحقيق الكتاب، أنه توقف في خلال كتاب الصلاة سنة (١١٣١هـ)، وعلل المصنف سبب توقفه عن الشرح بقوله: «لانثيال الناس عليّ للاستفتاء من جميع ممالك الإسلام حتى استوعب ذلك الليالي والأيام». ينظر: كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ٢٧ و٤٨ و٧٣.

(٤) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٨/ ٦٥٥-٦٥٩.

(٥) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ١٢/ ٣١١.

(٦) ينظر: الذريعة: ١٨/ ٥٦.

(٧) ينظر: كشف اللثام- المقدمة-: ١/ ٦٧-٦٩.

علي المكي، وعنوان الشرح (إظهار ما عندي بمنسك الفاضل الهندي)[١]، ونقل عن هذا الشرح المولى أبو الحسن الشريف في فوائده التي كتبها سنة مجاورته بمكة[٢]. وتقدمت للفاضل رسالة (الزهرة في مناسك الحج والعمرة)، فيحتمل اتحادها بهذا الكتاب.

٢٠- المناهج السوية في شرح الروضة البهية: كتاب (الروضة البهية)، متن فقهي للشهيد الثاني(٩٦٦هـ)، شرح فيه (اللمعة الدمشقية)، للشهيد الأول (٧٨٦هـ)، الذي صنّفه وهو في سجن دمشق[٣].

ويعدّ هذا الشرح من أوسع شروح الروضة، وأعمقها مادة، وأمتنها استدلالاً. قال الشيخ أسد الله الكاظمي: «رأيت جملة من مجلداتها في العبادات، وهي مبسوطة مشحونة بالفوائد والتحقيقات، وتاريخ ختام كتاب الصلاة منها سنة ثماني وثمانين بعد الألف، فيكون عمره خمساً وعشرين سنة»[٤]. توجد منه نسخ كثيرة في مكتبات النجف، وكربلاء، وسامراء، ومنه تسع وأربعون نسخة مخطوطة في مكتبات إيران المختلفة[٥].

---

(١) توجد نسخة من الشرح في جامعة طهران، رقمها (٣٠٤٩). ينظر: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١٠/ ١٩٩٣.

(٢) ينظر: الذريعة: ٢٢/ ٢٧٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣/ ٢٩٢.

(٤) مقابس الأنوار: ١٨.

(٥) ينظر: غاية المراد في شرح نكت الإرشاد-المقدمة-: ١/ ٣٩٩، وروضات الجنات: ٧/ ١١٢، والذريعة: ٢٢/ ٣٤٥، وفهرس التراث: ٢/ ٥٤، ومخطوطات مكتبة الحاج هدايتي، القسم/ ٣، مجلة تراثنا: العدد ٤/ ص١٣٩، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ١٠/ ٨٠-٨١.

خامساً: الفلسفة والمنطق والكلام

١- حاشية على (شرح المواقف): كتاب (المواقف) للقاضي عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)، والشرح للسيد الشريف علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)[١]، ذكر الشيخ آغا بزرگ أنّ السيد عبد الله شبر[٢]، نقل عن هذه الحاشية في بعض تصانيفه[٣].

٢- حاشية على (شرح الهداية الأثيرية): المتن في الفلسفة والحكمة لأثير الدين مفضل بن عمر الأبهري (المتوفى نحو٦٦٠هـ)، وشرحها للقاضي كمال الدين الميبدي الحسيني (ت٩١١ هـ)[٤].

٣- الحكمة الخاقانية: رسالة باللغة الفارسية في ثلاثة علوم، هي: المنطق، والطبيعيات، والإلهيات، توجد نسخة منها في خزانة المكتبة المركزية لجامعة طهران[٥].

٤- خلاصة المنطق: نسبت إليه هذه الخلاصة في موسوعة طبقات الفقهاء[٦].

٥- عون إخوان الصفا على فهم كتاب الشفا: في الحكمة، لخّص فيه ثلاثة

---

(١) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٣.

(٢) هو السيد عبد الله بن محمد رضا الحسيني الكاظمي، ولد في النجف سنة(١١٨٨هـ)، من آثاره: الأصول الأصيلة والقواعد الشرعية، وجامع الأحكام، توفي سنة (١٢٤٢هـ). فهرس التراث: ٢/ ١٢٥.

(٣) ينظر: الذريعة: ٦/ ١٣٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ١٣٩، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٣.

(٥) ينظر: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران : ٨/ ٤٦٤.

(٦) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٣.

علوم من كتاب (الشفاء) للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا (ت٤٢٨هـ).

وجاء في (الذريعة) بعنوان (عون إخوان الصفا في تلخيص الشفا)، وبعنوان (تلخيص الشفاء)، وذكر أنّه توجد نسخة منه بخطّ المؤلف في مكتبة المجلس، وهي نسخة تامة، وتوجد منه نسخة ناقصة في المكتبة الرضوية[١]. ومنه ثلاث نسخ أخر سوى ما تقدم؛ اثنتان في مكتبة مجلس الشورى في طهران[٢]، وواحدة في المكتبة المركزية في جامعة طهران[٣].

وضمّن السيد جلال الدين الآشتياني قسماً من كتاب (تلخيص الشفاء) في كتابه (منتخبات آثار الحكماء)[٤].

٦- النجاة: كتاب باللغة الفارسية، موضوعه: كلام واعتقادات، قال الشيخ آغا بزرگ: «رأيت النقل عنه في حياة مؤلفه، ما رواه عن السيد العالم نظام الدين حسن بن جعفر الحسيني في هامش (الأربعين) للشيخ عبد الصمد، المكتوب (١١١٧)»[٥]. وتوجد منه نسخة في خزانة المكتبة الرضوية في مشهد[٦].

---

(١) الذريعة: ٤/ ٤٢٣، و١١/ ٤٦، و١٥/ ٣٦١. وينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣١٨، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٢١٢، وفهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي: ٤/ ١٤.

(٢) لدينا منهما مصورتان، رقمهما(١٩٢٠) و(١٩٢١).

(٣) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شورى: ٥/ ٤١٧ و٤٢٠، وفهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١٦/ ٣٣٣.

(٤) ينظر: منتخباتي از آثار حكماي إيران: ٣/ ٥٤٣- ٥٧٣.

(٥) ينظر: الذريعة: ٢٤/ ٥٧.

(٦) فهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي: ١١/ ٣٢٩.

سادساً: اللغة والنحو والبلاغة

١- تمحيص التلخيص: في علم البلاغة، ويقال له أيضاً: (ملخّص التلخيص)؛ لأنّه لخّص فيه (تلخيص المفتاح)، للخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، الذي رتّب فيه القسم الثالث من (مفتاح العلوم) للسكاكي(ت٦٢٦هـ)، في ثلاثة فنون: المعاني، والبيان، والبديع. قيل: هو أول تصنيف للفاضل الهندي[١].

توجد منه نسختان في خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران إحداهما مصورة[٢]. وجاء في آخر نسخة من شرح التمحيص أنه فرغ من المتن، أي من (تمحيص التلخيص) سنة (١٠٧٣هـ) وهو ابن اثنتي عشرة سنة[٣].

٢- التنصيص على معاني تمحيص التلخيص: ويقال له (سر التمحيص)، وهو شرح الفاضل لكتابه (تمحيص التلخيص) المتقدّم، وقد أشار المصنف إلى المتن والشرح في أول (كشف اللثام)[٤].

توجد منه نسختان في خزانة مكتبة السيد المرعشي[٥]، طبعت مصورة إحداهما في آخر كشف اللثام، في طبعته الحجرية[٦]. ومنه مصورة في خزانة المكتبة

(١) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٢، والذريعة: ٤/ ٤٣١، و٢٢/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: فهرست ميكروفيلمهاي كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١/ ٦٧٩، وفهرست كتابخانه مركزى دانشگاه تهران : ٨/ ٤٦٤ و٤٧١.

(٣) ينظر: التنصيص على معاني تمحيص التلخيص/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٥٣٤.

(٤) ينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢.

(٥) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٣/ ١٦.

(٦) ينظر: التنصيص على معاني تمحيص التلخيص/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٥٠٠ -٥٣٤.

المركزية في جامعة طهران، وأخرى في مركز إحياء التراث الإسلامي في قم، ونسخة في خزانة مكتبة الجامع الكبير في يزد[١].

٣- حاشية على الكافية: نسخة منها في المكتبة الرضوية، رقمها (٦ف ٨٣٤)، وأخرى في كلية الإلهيات في مشهد، رقمها(٢٠٧)[٢].

٤- خلاصة النحو: باللغة الفارسية، توجد منه نسخة في خزانة مكتبة السيدة فاطمة بنت موسى الكاظم ٧ في قم، رقمها(٤٢٦)[٣].

٥- زبدة العربية: مختصر فارسي في المعاني والبيان والبديع، مأخوذ من كتاب (المطول) لسعد الدين التفتازاني(ت ٧٩٢هـ)[٤]، ألفه باسم ملك الهند أبي الظفر محيي الدين محمد أورنك زيب عالمكير (١٠٢٨- ١١١٨هـ)[٥].

توجد منه نسخة في خزانة مكتبة السيد الگلپايگاني في قم، وأخرى في مكتبة السيد كتابي في أصفهان[٦].

٦- شرح العوامل المائة: وهو شرح لكتاب (العوامل المائة) للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ)[٧]. توجد منه نسختان في المكتبة الرضوية في

---

(١) ينظر: فهرست ميكروفيلم هاي كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١/ ٦٧٩، وفهرست نسخه هاي عكسي مركز إحياء ميراث إسلامي: ١/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: كشف اللثام-المقدمة-: ١/ ٦١.

(٣) ينظر: فهرست نسخه‌هاي خطي كتابخانه آستان حضرت معصومه : ٢/ ٣٦.

(٤) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٣.

(٥) ينظر: مخطوطات مكتبة الحاج هدايتي، القسم / ٢، مجلة تراثنا: العدد ٣/ ص٨١.

(٦) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني: ٤/ ٢٢٤٣، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٥/ ١٢٢٤.

(٧) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٢، وهدية العارفين: ٢/ ٣١٨، والذريعة: ١٣ / ٣٧٢.

مشهد[١]. ومنه أيضاً سبع عشرة نسخة غيرهما في سائر مكتبات إيران[٢]. وطبع بتحقيق محمد زكي الجعفري، في مؤسسة دار الحجة، إيران، قم، سنة ١٤٣١هـ.

٧- شرح الكافية لابن الحاجب: نسبه إليه بعضهم[٣]، وتقدّم أنّه نُسب لأبيه شرح على الكافية. وذكر بعضهم أنّ شرح الفاضل على الكافية فارسي اسمه (البحر الموّاج)[٤]، لكن (البحر الموّاج) تفسير منسوب لأبيه، والمرجّح أنه للقاضي شهاب الدين الهندي الحنفي، وقد تقدّم ذلك عند ذكر شيوخه. وللفاضل حاشية على الكافية، تقدّم ذكرها.

٨- فرهنگ عالم گيري: أي: المعجم الفاتح، أو الشامل، وهو معجم فارسي، توجد منه نسخة في خزانة مكتبة العلامة الطباطبائي في شيراز[٥].

٩- قراح الاقتراح: تهذيب لكتاب (الاقتراح في علم أصول النحو)، للسيوطي (ت٩١١هـ)، رتبه كأصله على مقدمة وسبعة كتب، توجد نسخة منه في مكتبة السيد المرعشي، في قم، رقمها(٤/ ٨١٧)، وطبعت مصورة منها في آخر كشف اللثام، في طبعته الحجرية[٦].

وجاء في مقدمته: «أما بعد، فهذه رسالة (قراح الاقتراح الهادية للعقل

---

(١) ينظر: الذريعة: ١٣ / ٣٧٢. وينظر: فهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي: ١٢/ ١٩٤ و٣٧٣.

(٢) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٦/ ٨٥٤.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣١٨، وريحانة الأدب: ٤/ ٢٨٤.

(٤) ينظر: تلامذة العلامة المجلسي: ٦٣.

(٥) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٧/ ٩٩١.

(٦) ينظر: كشف اللثام: ٢/ ٤٧٤-٤٩٩، وفهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٣/ ١٦.

الصراح إلى أصول النحو الوضاح)، هذّبت فيها رسالة (الاقتراح) التي اقترحها الشيخ الفاضل، والحبر الكامل، علامة عصره، وأعجوبة دهره، جمال الملة والحقّ والدين جلال الدين السيوطي (أسكنه الله وسط جنانه، وكساه حلل رضوانه) في علم أصول النحو جامعاً لشتاته، موجزاً لمطنباته، مسقطاً لما فيه من الحشو والتطويل، جامعاً مع غاية الإيجاز حقّ التفصيل»[(١)].

ورأى الشيخ آغا بزرگ منه نسخة في ضمن مجموعة في المكتبة الحسينية في النجف[(٢)]، وتوجد منه ستّ نسخٍ أخر؛ واحدة في خزانة مكتبة وزيري في يزد، واثنتان في خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران، وواحدة في خزانة المكتبة الرضوية في مشهد، وواحدة في خزانة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم، وأخيرة في خزانة مكتبة الجامع الكبير في يزد[(٣)].

١٠- اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: وهو شرح للقصيدة العينية للسيد إسماعيل بن محمد الحميري (١٧٣هـ)[(٤)]، التي نظمها في بيان فضل أهل

---

(١) قراح الاقتراح/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٤٧٤.

(٢) ينظر: الذريعة: ١٧/ ٦٤.

(٣) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه وزيري يزد: ٣/ ٨٨٧، وفهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ٨/ ٤٦٤، وفهرست ميكروفيلمهاي كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ١/ ٦٧٩، وفهرست نسخه خطي اهدايي رهبر انقلاب به كتابخانه آستان قدس رضوي: ٣٢٤، وفهرست نسخه هاي عكسي مركز إحياء ميراث إسلامي: ١/ ٢٧٢، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٨/ ١٦٨.

(٤) هو إسماعيل بن محمّد الحِمْيَرَي، أبو هاشم، شاعر متقدّم، أكثر شعره في مدح أهل البيت(عليهم السلام). مات ببغداد، وقيل بواسط، سنة (١٧٣هـ). جعله أبو الفرج الأصفهاني ثالث ثلاثة هم أكثر الناس شعراً في الجاهلية والإسلام، كما عدّه أبو عبيدة أشعر المحدثين. ينظر: الأغاني: ٧/ ١٦٧، وروضات الجنّات: ١/ ١٠٣، الكنى والألقاب: ٢/ ٣٣٤.

البيت عليهم السلام، ومطلعها:

لأُمِّ عَـمـرٍو بـالـلِّـوى مَـربَـعُ   طـامـسـةٌ أعـلامُـهُ بَـلْـقَـعُ[(١)]

وهو شرح متين، يدل على إحاطة الفاضل بمفردات العربية وتراكيبها، قال الخوانساري: «وهو أقوى دليل على كون الرجل قد وجد من كلّ فنّ من فنون العربية أُسّه وكنزه»[(٢)]. وقد فرغ منه في (١٠٨٩هـ).

ذكر الشيخ آغا بزرگ أنّ النسخة عند الحاج مولى علي الخياباني التبريزي صاحب (وقائع الأيام)، ونسخة في جامعة طهران، رقمها(١٨٧٠)، وتاريخها (١٠٩٨هـ)[(٣)]. ومنه نسخة أخرى في جامعة طهران، ومصورة في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم، ونسخة في خزانة مدرسة مروي في طهران، واثنتان في خزانة مكتبة السيد المرعشي، إحداهما بخط المؤلف، ونسخة في مجموعة السيد محمد علي القاضي في تبريز، ونسخة في خزانة المكتبة الوطنية في طهران[(٤)].

وطبع الـشرح بتحقيق مؤسسة الإمـام الصادق٧ونشرها، في قم، سنة(١٤٢١هـ)، اعتماداً على نسختي خزانة مكتبة السيد المرعشي[(٥)].

١١- منية الحريص على فهم ملخص التلخيص: وهو شرح الفاضل

---

(١) ديوان السيد الحميري: ١٢٨.

(٢) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٢.

(٣) الذريعة: ١٨/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٤) ينظر: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ٨/ ١٧١و٤٧٦، فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٢/ ٨٤، و٥/ ١٩٧، وفهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسة مروي تهران: ٢١١، وفهرست نسخه هاي عكسي مركز إحياء ميراث إسلامي: ١/ ٢٠٢، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٨/ ٩٨٨.

(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية: ٥١.

لكتابه (تمحيص التلخيص) المتقدّم، وأشار إليه المصنف في أول (كشف اللثام)، وأحال إليه في شرح العينية بهذا العنوان[١]. وجاء في بعض المصادر بعنوان(منبّه الحريص على فهم ملخص التلخيص)[٢].

منه نسختان في خزانة مكتبة وزيري في يزد بخط المؤلف، ونسخة في خزانة مكتبة شاه چراغ في شيراز بخط المؤلف أيضاً[٣].

وتقدم له (التنصيص على معاني تمحيص التلخيص)، ويحتمل أن يكون كتاب (منية الحريص) شرحاً آخر غيره؛ لأنه أحال إليه في شرح العينية بقوله: «وقد بسطنا الكلام في ذلك في كتابنا (منية الحريص على فهم شرح التلخيص)، وفّقنا اللهّ سبحانه لإتمامه»[٤]. وقد فرغ من شرح العينية سنة (١٠٨٩هـ)، فذلك يعني أنّه فرغ من(منية الحريص) بعد سنة (١٠٨٩هـ). وقد تقدم أنه فرغ من (التنصيص) سنة (١٠٧٣هـ).

١٢- موضح أسرار النحو: وهو الكتاب مورد البحث، وسيأتي الحديث عن منهجه وعن نسخه المخطوطة في الفصلين الثاني والثالث بإذن الله.

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية: ٥٦٩. وينظر: كشف اللثام: ١/ ١١٢، وكشف الحجب والأستار: ٥٦٩/ ٣١٩٧، وإيضاح المكنون: ٢/ ٥٩٦، والذريعة: ١٣/ ٣٣٣، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٢١٢.

(٢) ينظر: الذريعة: ١/ ٥٠، و٤/ ٤٣١، و١٤/ ٨٧، و٢٢/ ٣٦١، و٢٣/ ٢٠٢.

(٣) ينظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه وزيري يزد: ٣/ ٨٨٧، فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه شاه چراغ شيراز: ٣/ ٨٥.

(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية: ٥٦٩.

سابعاً: التاريخ

١- كفاية الذاكرين: جاء في (الذريعة) أنّه كتاب فارسي مطبوع في مقتل الإمام الحسين عليه السلام[١]، ولم ينسبه لأحد. وفي نسخة من كتاب (مقتل وتاريخ)، محفوظة في خزانة مدرسة علوي العلمية في خوانسار، ورد أنّ المؤلف نقل في المجلس التاسع والسبعين عن الفاضل الهندي في (كفاية الذاكرين)[٢].

ثامناً: الفهرسة

١- فهرست كنز الفوائد: وهو للشيخ أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي (ت٤٤٩هـ)، قال الشيخ آغا بزرگ: «وقد صنف الفاضل الهندي لهذا الكتاب فهرساً رأيته بخطه»[٣]. وكتاب كنز الفوائد من أكثر الكتب حاجة إلى الفهرس، لكونه يشتمل على رسائل كثيرة وموضوعات متفرقة لا تندرج تحت عنوان واحد.

---

(١) ينظر: الذريعة: ١٨/ ٩١.

(٢) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٩/ ١١٥٨، ونسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه علوي خوانسار، مجلة (آينه پژوهش) السنة الرابعة، العدد (٢٢)، سنة (١٣٧٢هـ ش): ص١٠٦/ تسلسل المخطوط في البحث (٤٩) عنوانه (مقتل وتاريخ).

(٣) الذريعة: ١٨/ ١٦١، وذكر في موضع آخر أنّ لديه النسخة المفهرسة من كنز الفوائد، ينظر: الذريعة: ٢٠/ ١٢.

الفصل الثاني

الكتاب

المبحث الأول

العنوان، والتوثيق، وتاريخ التصنيف، ودوافعه

عنوان الكتاب

قد يتصوّر قارئ عنوان كتاب (موضح أسرار النحو) للوهلة الأولى أنّه شرح وتوضيح لكتاب عنوانه (أسرار النحو)؛ ذلك لأنّ أغلب مؤلفات الفاضل الأصفهاني يدور حول الشرح والإيضاح والتعليق والتلخيص والتهذيب، لذلك وجدنا من بين آثاره: (تمحيص التلخيص)، و(التنصيص على معاني تمحيص التلخيص)، و(عون إخوان الصفا على فهم كتاب الشفاء)، و(قراح الاقتراح) في تهذيب كتاب الاقتراح، و(كاشف أسرار اليقين في شرح معالم الدين)، و(كشف اللثام عن قواعد الأحكام)، و(المناهج السوية في شرح الروضة البهية)، وغيرها ممّا يدلّ على البيان والشرح والإيضاح.

ومع أنّ هناك كتباً سبقت المؤلف بعنوان (أسرار النحو) أو نحوه، منها: (أسرار النحو) لابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، و(المُختَرَع في إذاعة سرائر النحو)،

لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، و(أسرار النحو) لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، و(إظهار الأسرار في النحو) لزين الدين الرومي (ت٩٨١هـ)، لكن ليس ثمة صلة سوى وحدة الموضوع بين (موضح أسرار النحو) وبينها، لا من حيث المنهج، ولا من حيث الأسلوب، وهو ليس شرحاً لأحدها.

ويتبين من مقدمته أنّه عنوان اختاره الفاضل ابتداءً، وذكره في مقدمة الكتاب، وفي نهايته، دون أدنى اختلاف فيه، قال في المقدمة: «وأردتُ أن أُسمّيه بعد أن أُتمّمه بـ(مُوضِح أسرارِ النّحو)»[1]. وقال في نهايته: «وسمّيته بعد أن أتممتُه بـ(مُوضِح أسرار النحو)»[2].

أما ما هو مراده من أسرار النحو؟ فقد أطلق ابن السراج (ت٣١٦هـ) على علل النحو وقواعده وأحكامه العامة (أسرار النحو)، قال في (الأصول): «فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعاً يحصره، وفصلته تفصيلاً يظهره»[3]. وكذلك مراد ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) من كتابه (أسرار العربية) ذكر العلل والحكم والأسباب الخفيّة[4].

وبالرجوع إلى بحث الفاضل وأسلوبه في تناول الدرس النحوي، يتّضح أنه يريد بأسرار النحو ما أراد ابن السراج وابن الأنباري عينه، وهو إيضاح العلة والحكم النحوي في مختلف المسائل، ولعل النصّ الآتي يكشف عن هذا المراد، قال: «**فإن قلتَ**: أيّ سرّ في إعراب المفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف بما هو الأصل في الحركة...؟ **قلتُ**: أمّا الأول فلانّ المفرد أصلٌ، والإعراب بالحركة

---

(١) موضح أسرار النحو: ١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٧.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٥٦.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١١- المقدمة. بتحقيق: محمد حسين شمس الدين.

أصل الإعراب بالحرف، والحركات الثلاث في الأحوال الثلاث أصل الحركتين في الأحوال الثلاث، وأعطي الأصل الأصل...»[١]. فلفظة (سرّ) يراد بها بيان علة المسألة وحكمها.

ويبدو أنّه متأثر بعنوان كتاب ابن الأنباري (أسرار العربية)، فهو من مصادره التي أعتمدها، وقد تناول الفاضل علل النحو وأحكامه عن طريق السؤال والجواب، على وفق طريقة ابن الأنباري، وهو أسلوب درج عليه الفاضل في بعض آثاره[٢].

توثيق نسبته

لم تذكر مصادر ترجمة المؤلف المتقدمة التي رجعت إليها هذا الكتاب في ضمن آثاره، ومع ذلك يمكن الجزم بصحّة نسبته إلى الفاضل الأصفهاني؛ وذلك لتضافر مجموعة من القرائن على ثبوت هذه النسبة، وكونها أمراً متفقاً عليه بما لا يدع مجالاً للشك، وهي:

١- لم تكن هذه النسبة محل ريبٍ أو خلاف من أحد، ولم يدّع أحدٌ نسبة هذا الكتاب إلى غير الفاضل الأصفهاني.

٢- جاء الكتاب منسوباً إلى الفاضل الأصفهاني بشكل واضح وصريح في نسخته المحفوظة في خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران، المعتمدة في تحقيقنا برمز(ط)، وهي تقع في مجموع كله للمؤلف، رقمه (١٨٦٤)، ومكتوب بخطّ يرجع إلى القرن الحادي عشر[٣]، وفيه: (إثبات الواجب من الورقة١- إلى

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٤.

(٢) ينظر: اللآلئ العبقرية: ٩٢ و١٤٤ و٢٤٥ و٢٤٨.

(٣) ينظر: الذريعة: ١٧/ ٦٤، وفهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ٨/ ٤٧٠-٤٧١، ☜

٨٨)، و(قراح الاقتراح من الورقة ٨٩- الى١١١)، و(الحكمة الخاقانية من الورقة١١١ - الى١٦٢)، و(ملخص التلخيص، أو تمحيص التلخيص من الورقة ١٦٣ - الى١٩٣)، و(موضح أسرار النحو من الورقة ١٩٦ - إلى ٢٤١)، وجميعها من مصنفاته[(١)].

٣- التشابه بين هذا الكتاب وسائر كتب المؤلف الأخر في بعض الظواهر الأسلوبية المشتركة، منها: استعماله (ليس) محذوفة الاسم والخبر، نحو قوله: «القول بأنّ اللام أُدخل على (الضارب) بعد الإضافة مجرد دعوى لابدّ لها من دليل، وليس»[(٢)]. أي وليس هناك دليل.

ومنها: إدخاله (ال) على (غير)، نحو قوله: «المركّب الناقص الغير التقييدي»[(٣)].

ومنها: استعماله (سواء) من دون همزة التسوية بعدها[(٤)]. هذا فضلاً عن طريقته في الاختصار، ونزعته الحوارية في الحجاج عند عرض المسائل.

٤- نسب هذا الكتاب إليه عند أغلب من ترجم له من المتأخرين، وفي

وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٥/ ٦٦٩ رقم١٣٥١٣٧، و١٠/ ٣٧٤ رقم٢٧٩٩٩١.

(١) ينظر: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران : ٨/ ٤٦٤ -٤٧١.

(٢) موضح أسرار النحو: ١١٨، وينظر: ٩٤، و١٧٣، و١٩٧، واللآلئ العبقرية: ٧٩، وكشف اللثام: ١/ ٤٠٩، و٦/ ٧٠، و٧/ ١٠٢، و١٩٩، و٢٤٦، و٢٩٣، و١٠/ ٣٨٦.

(٣) موضح أسرار النحو: ٥، وتنظر: ص ٨، و٢٠، واللآلئ العبقرية: ١٩٣، و٢٨٨، و٣٠٤، وكشف اللثام: ١/ ٢٠٧، و٢٧٥، و٢٨٧، و٣١٠، و٣١٤، و٣٧٨، وموارد أخر كثيرة.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٥، و٩، و١٧، و٣٨، وموارد أخر كثيرة، واللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١١٤، و١٤٧، و١٥٠، و١٧٣، وموارد أخر كثيرة، وكشف اللثام: ١/ ١٦٣، و٢٦٢، و٢٩٨، و٣١٢، وموارد أخر كثيرة.

فهرس مؤلفي المخطوطات الإيرانية[١]، أما المصادر المتقدمة فقد أهملت ذكر أغلب كتبه، وركزت على تراثه الفقهي والأصولي.

تاريخ تصنيفه

لم تفصح مراجع الترجمة المتأخرة التي اتّفقت على ذكر الكتاب عن زمن تأليفه، إلا أنّه ورد في آخر النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة السيد المرعشي، المعتمدة في تحقيقنا برمز (**ش**): أنّه وقع الفراغ منه يوم الثلاثاء من شهر شوال سنة (١١٠٤هـ).

ويبدو أنّ هذ التاريخ هو تاريخ النسخ، لا تاريخ التأليف؛ ذلك لأن نسخة خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران، قد كتبت في القرن الحادي عشر، وهي تقع في ضمن مجموع يضمّ خمسة كتب للمؤلف، كتب بعضها في (١٠٧٣هـ)، وبعضها في(١٠٩٧هـ)، فإذا افترضنا أنّ تاريخ تصنيف الكتاب هو (١١٠٤هـ)، أي بداية القرن الثاني عشر، فكيف يكون مكتوباً في القرن الحادي عشر؟ فلا بدّ أن يكون هذا التاريخ هو تاريخ كتابة النسخة، وليس تاريخ تصنيف الكتاب.

ومهما يكن، فالراجح أنّ تأليف الكتاب كان في القرن الحادي عشر، وأنّ التاريخ المذكور في نهاية نسخة (**ش**)، أي سنة (١١٠٤هـ)، هو تاريخ النسخ، وربما يساعد على ذلك أنّ مفهرسي خزائن المخطوطات عدّوا هذه السنة تاريخاً لكتابة النسخة[٢].

---

(١) ينظر: كشف اللثام-المقدمة- : ١/ ٦٠، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٢٧٣، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ١١/ ٨٤٩، ذكره ضمن مجموعة كتب للمؤلف، عددها سبعة وثلاثون كتاباً، توجد لها نسخ خطية في خزانات المخطوطات الإيرانية.

(٢) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٧/ ٩٧، وفهرستواره دست نوشته ←

الدافع إلى تصنيفه

بدأ الفاضل كتابه بمقدمة بيّن فيها بعد الحمد والصلوات سبب تأليف هذا الكتاب، فقال: «أمّا بعد، فاعلموا إخواني- أيّدكم الله - أنّه قد التمس منّي بعض خلّاني، وخلّص إخواني- بلّغه الله ما يتمنّاه- وقد كان مشتغلاً بالدرس عندي، وكان له شوقٌ إلى اقتناص الحقائق من المعاني، واقتباس الدقائق من المثاني، أن أكتب له كتاباً في علم النحو، متنكّباً عن الإيجاز المخلّ، والإسهاب المملّ، مشتملاً على قواعده وعوائده، وتحقيقاته وفوائده، محتوياً على المذاهب الحقّة عندي، ودفع شُبه المخالفين لي، وأسعفته بموجب ملتمسه، فشرعت في تأليفه»[١].

فالكتاب استجابة طيبة من لدن الفاضل الأصفهاني لأحد تلامذته، الذي لم يشأ أن يذكر اسمه، ويهدف من وراء تأليفه الجانب التعليمي، الذي يؤكده انطلاقاً من أسلوبه في عرض دروسه النحوية.

من ذلك ميله إلى إحصاء الأقسام في أبواب النحو التي تناولها إحصاءً دقيقاً، وقد يلجأ إلى استعمال الجدول لحصر الأقسام مع أمثلتها، كما في أقسام الصفة المشبهة[٢]، كي يتمكن التلميذ من حفظها والإحاطة بها.

ومن ذلك طريقته في توليد التساؤلات التي قد تدور على لسان التلميذ، ثم ينبري للإجابة عنها، على طريقة (**فإن قلتَ، قلتُ**)، أي إن قلتَ معترضاً أو سائلاً أيها التلميذ، **قلتُ** لك في الجواب.

☜ هاي إيران: ٥/ ٦٦٩، و١٠/ ٣٧٤.

(١) موضح أسرار النحو: ١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧.

ومن ذلك أيضاً الخطاب الذي يوجّهه مراراً إلى التلميذ بقوله عند الانتقال من مطلب إلى آخر: «إذا عرفت هذا فاعلم». وقد يستبدل بها أحياناً عبارات مشابهة، نحو قوله: «إذا نقشت صورة ما تلونا عليك في صفحة خاطرك فاعلم». وقوله: «إذا تمهّد هذا فاعلم». وقوله: «إذا حفظت ما تلونا عليك فاعلم». وقوله: «إذا تحقّقت ذلك فاعلم». وقوله: «إذا تحقّقت ما قرأنا عليك فاعلم». وقوله: «وإذا عرفت ما حرّرنا لك فاعلم». وقوله موصياً: «والحقّ ما ذكرنا، فتثبّت به، وصُم عن استماع غيره» وغيرها[1]. وكل ذلك يدلّ على الهدف التعليمي الذي يبتغيه الفاضل من هذا الكتاب.

من هنا يمكن القول إنّ هذا الكتاب يمثل أنموذجاً من منهجية الدرس النحوي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، ويعبّر عن أسلوب الأصوليين من علماء الدين في تناول النحو في غير البيئة العربية، والذي يتميز بفصل النحو عن الصرف، والميل إلى الاختصار الشديد مع قصد الإحاطة والشمول، والميل إلى الإحصاء، ولعل ذلك ما يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو في تلك المرحلة.

واستطاع الفاضل أنْ يصنف كتاباً نحوياً يشتمل على أبواب النَّحو جلّها بأسلوب تعليمي ميسَّر تَسهل العودة إليه والإفادة منه، وقد تميّز بجودة الترتيب والتنسيق، ووضوح المعنى في أغلب مضامينه، وحسن الاستدلال وقوة الإقناع، وكل ذلك يبرز أهمية هذا الكتاب وقيمته من الناحية العلمية.

---

(١) موضح أسرار النحو: ٨، و١٧، و١٩، و٢٣، و٣٣، و٥٢، و٥٤، و١٥٠.

المبحث الثاني
محتوى الكتاب ومنهجه ولغته

أولاً: محتوى الكتاب وتبويب مفرداته

يشتمل الكتاب على مقدمة وثلاثة أبواب، وقد جعل موضوعات النحو المختلفة تنضوي في هذه الأبواب. الباب الأول: في الاسم، وهو أطول الأبواب، الباب الثاني: في الفعل، الباب الثالث: في الحرف.

وقد جاء هذا التقسيم متطابقاً مع اختياره لرأي البصريين كون أصل الاشتقاق هو المصدر، فقد قال في حدّ المصدر: «وهو اسم لمعنى قائم بغيره يُشتقّ منه الفعل»[(١)]. وذكر أنّ في الفعل «فرعيتين؛ أحدهما: اشتقاقه من المصدر الذي هو اسم. وثانيهما: أنّه معنىً قائمٌ بفاعله، فكان فرعاً للفاعل؛ لأنّه صفةٌ له، ومتأخرٌ عنه»[(٢)].

وفيما يأتي تفصيل هذه الأقسام:

١- المقدمة: وقد مهّد لها بصفحة واحدة بدأها بحمد الله تعالى، والصلاة على نبيه وعلى آله وصحبه، ثمّ ذكر العلة التي من أجلها صنف الكتاب، والاسم

(١) موضح أسرار النحو: ١٦١.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٦.

الذي اختاره له، ومن ثمّ تناول في المقدمة أقسام اللفظ، فجعله موضوعاً ومهملاً، وقسم الاسم الموضوع على اثني عشر قسماً.

٢- **الباب الأول**: تضمّن هذا الباب أصناف الأسماء المبنية، وجعلها ثمانية، هي: المضمر، واسم الإشارة، واسم الموصول، واسم الفعل، والمركب، والكناية، والصوت، والظروف المبنية.

وتضمن أيضاً المعرب من الأسماء، فجعله في ثلاث مقالات:

المقالة الأولى: في المرفوعات، وتشتمل على ثمانية فصول؛ الأول: الفاعل، والثاني: مفعول ما لم يُسمّ فاعله، والثالث: المبتدأ، والرابع: الخبر، والخامس: خبر (إن) وأخواتها، والسادس: خبر(لا) النافية للجنس، والسابع: اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، والثامن: اسم (كان) وأخواتها.

والمقالة الثانية: في المنصوبات، وتضمّنت اثني عشر فصلاً، الأول: المفعول المطلق، والثاني: المفعول به، وجعل المنادى، وما أُضمر عامله على شريطة التفسير (الاشتغال)، والتحذير، والإغراء، في مواضع حذف المفعول به وجوباً قياساً. والثالث: المفعول فيه، والرابع: المفعول له، والخامس: المفعول معه، والسادس: الحال، والسابع: التمييز، والثامن: المستثنى، والتاسع: خبر (كان) وأخواتها، والعاشر: اسم (إن) وأخواتها، والحادي عشر: اسم (لا) التي لنفي الجنس، والثاني عشر: خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس).

والمقالة الثالثة: في المجرورات، وبحث فيه ما اشتمل على علامة المضاف إليه، وهي الجرّ، وجعل حروف الجرّ في الباب الثالث.

وتبع ذلك في الباب نفسه فصلٌ في توابع الاسم وأقسامها وحدودها وأحكامها، وتضمّن خمس فوائد؛ الأولى: في النعت، والثانية: في العطف بالحرف،

والثالثة: في التأكيد، والرابعة: في البدل، والخامسة: في عطف البيان.

ثمّ عرض في آخر هذا الباب أحكام بعض الأسماء المنفردة، فجعلها أحد عشر مقصداً؛ الأول: أسماء العدد، والثاني: المعرفة والنكرة، والثالث: المذكر والمؤنث، والرابع: المثنى، والخامس: المجموع، والسادس: المصدر، والسابع: اسم الفاعل، والثامن: اسم المفعول، والتاسع: الصفة المشبهة، والعاشر: اسم التفضيل، والحادي عشر: بيان غير المنصرف وأحكامه.

٣- **الباب الثاني**: تضمّن هذا الباب معرفة أحكام الفعل وأقسامه، وجعله على ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، وألحقه بستة فصول؛ الأول: في التعدي واللزوم، والثاني: في بيان أفعال القلوب، والثالث: في بيان الأفعال الناقصة، والرابع: في بيان أفعال المقاربة، والخامس: في بيان فعل التعجّب، والسادس: في بيان أفعال المدح والذم.

٤- **الباب الثالث**: تضمّن هذا الباب الحروف، وجعلها سبعة عشر نوعاً؛ الأول: حروف الجر، والثاني: الحروف المشبهة بالفعل، والثالث: حروف العطف، والرابع: حروف التنبيه، والخامس: حروف النداء، والسادس: حروف الإيجاب، والسابع: حروف الزيادة، والثامن: حرف التفسير، والتاسع: حروف المصدر، والعاشر: حروف التخصيص، والحادي عشر: حرف التقريب، والثاني عشر: حرفا الاستفهام، والثالث عشر: حروف الشرط، والرابع عشر: حرف الردع، والخامس عشر: تاء التأنيث الساكنة، والسادس عشر: التنوين، والسابع عشر: نون التأكيد.

هذا هو المنهج الذي ارتضاه الفاضل الأصفهاني لترتيب كتابه، وهو يحذو فيه حذو ابن الحاجب في (الكافية) من حيث تبويب الهيكل العام، ما خلا أنّ الفاضل ذكر في المقدمة أقسام اللفظ الموضوع الاثني عشر، ولم يرد ذلك في

(الكافية)، وهناك بضعة اختلافات تتعلق بالتفاصيل نحو: تقديم بعض مفردات الأبواب وتأخيرها، أو اختلاف عددها.

ولعل أهم ما يلاحظ في باب الأسماء أنّ ابن الحاجب تابع الزمخشري في (المفصل)، فجعل قسم المبنيات من الأسماء بعد التوابع، في حين قدّمها الفاضل في أول باب الاسم[١]؛ لأنه ذكر أنّ الاسم المُعرَب غير محصورٍ في حدٍّ، بل هو ماعدا المبنيّ، فلذلك بدأ بالمبنيّ[٢].

وجعل ابن الحاجب الاسم غير المنصرف في بداية قسم الأسماء[٣]، وبحثه الفاضل في المقصد الأخير من مقاصد أحكام بعض الأسماء المنفردة، في الباب الأول[٤]. وفي هذه المقاصد أيضاً جعل الفاضل المعرفة والنكرة بعد العدد[٥]، في حين قدّم ابن الحاجب المعرفة والنكرة على العدد[٦].

وبحث ابن الحاجب التنازع في العمل عند ذكر الفاعل في المرفوعات[٧]، ويخلو منه كتاب الفاضل. وأضاف الفاضل إلى المرفوعات اسم كان وأخواتها[٨]، ولم يذكره ابن الحاجب.

وفي باب الأفعال جعل ابن الحاجب الفعل المبني للمجهول (فعل ما

---

(١) ينظر: الكافية: ٣٢.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٣.

(٣) ينظر: الكافية: ١٢.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٧١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧.

(٦) ينظر: الكافية: ٣٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤.

(٨) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦٢.

لم يسمّ فاعله) في مبحث الأفعال[١]، في حين اكتفى الفاضل بالإشارة إليه في الفصل الثاني من فصول مرفوعات الأسماء (مفعول ما لم يُسمّ فاعله)[٢]، لميله إلى الاختصار وتجنب التكرار.

ويتبين لنا حرص الفاضل على متابعة ابن الحاجب في هيكلة كتابه بالرجوع إلى موضع التنوين في كتابه، فقد درج النحاة على جعل أنواع التنوين في باب خواص الاسم، على حين يُرجئ الفاضل الكلام فيه إلى النوع السادس عشر من باب الحروف، في آخر الكتاب، مقلداً ابن الحاجب الذي أفرد له باباً في آخر (الكافية)[٣].

وواضح مما تقدّم أنّ الفاضل الأصفهاني يميل إلى تضمين كتابه موضوعات نحوية محضة، وأنّه يفصِل بين مباحث النحو ومباحث الصرف، لذلك لم يضمّن كتابه مباحث صرفية كالإمالة، والوقف، والتقاء الساكنين، والإبدال، والإعلال، والإدغام. ولم يجعل في باب الأسماء: المصغر، والمنسوب، والمقصور والممدود، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة، وأقسام الاسم الثلاثي، والرباعي، والخماسي. ولم يبحث في الباب الأفعال الفعل الثلاثي المجرد والمزيد، والفعل الرباعي المجرد والمزيد وغيرها، كما في بعض كتب النحو الأخر.

من هنا فإنّ الفاضل قد نهج منهجاً يقوم على التخصص في التأليف، لذلك نجده يحيل على علم الصرف في بضعة مواضع من كتابه، فقال عن صيغ جموع الكثرة: «قد بُيّنت في علم الصرف»[٤]. وقال عن صيغ المصدر القياسية في غير

---

(١) ينظر: الكافية: ٤٦.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٩.

(٣) ينظر: الكافية: ٥٦، وموضح أسرار النحو: ٢٣٦.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٥٩.

الثلاثي: «قد قُرِّر أنّ (فَعْلَلَ) مصدره (فَعْلَلَة) و(فِعْلال) لا غير، و(استفعل) مصدره (الاستفعال) إلى غير ذلك ممّا هو معلومٌ من الصرف»[١]. وقال عن صيغ الصفة المشبهة: «وصيغتها مخالفةٌ، غير مضبوطةٍ هاهنا، وإنّما موضعها الصرف»[٢].

وهو في ذلك يتابع ابن الحاجب في (الكافية)، الذي حرص على الفصل بين موضوعات النحو، وموضوعات الصرف، فخصّ الأولى بكتاب (الكافية)، وخصّ الثانية بكتاب (الشافية). ومع ذلك فيمكن أن القول بامتداد هذا النهج في التأليف إلى زمان الفاضل الأصفهاني.

ثانياً: طريقة عرض موضوعات النحو

١- يهتمّ المصنف أولاً ببيان الحدود النحوية، ويركز على المعنى الاصطلاحي، يقول في تعريف المبتدأ: «المقصود تعريف المعنى المصطلح من المبتدأ، وهو أخصّ من المبتدأ بالمعنى اللغوي»[٣].

من هنا فهو لا يعبأ بالمعنى اللغوي، بل يرى أنّه ليس مهماً، ولا يليق بكتب النحو المختصرة، وإنّما يذكر في بعض الكتب المطوّلة والمتوسطة، ويعدّه غلطاً وممنوعاً إذا استغني به عن المعنى الاصطلاحي، يقول في تعريف الحال: «وهو الاسم الدالّ على هيأة الفاعل أو المفعول التي هي حين الفعل له، نحو: (راكباً) في قولك: (جاءني زيدٌ راكباً)، فانّه يدلّ على الركوب، وهو هيأةٌ لزيدٍ حين مجيئه، فقد علم من قولنا: (حين الفعل) أنّ زمان الحال يجب أن يكون مقارناً لزمان الفعل.

---

(١) المصدر نفسه: ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ٥٢.

فإن قلتَ: قد عرّفه بعضهم: بأنّه هيأة الفاعل أو المفعول، أهو صحيحٌ أم لا؟ **قلتُ**: لا، أمّا أولاً: فلأنّه إن أراد تعريف الحال الاصطلاحي، فظاهر الفساد؛ لأنّ النحو إنّما يتعلّق بأحوال الألفاظ، والهيأة ليست لفظاً. وإن أراد تعريف الحال اللغوي فهو ليس بمهمٍّ، وإنّما يذكر في بعض الكتب المطوّلة والمتوسطة مع المعنى الاصطلاحي، فذكر المعنى اللغوي بدون الاصطلاحي غلطٌ ممنوعٌ.

وأمّا ثانياً: فلأنّه إن أراد الاصطلاحي – كما هو الظاهر – فلابدّ من التقييد بـ(حين الفعل) كما ذكرنا»[١].

وتأسيساً على ما تقدم، لم يذكر الفاضل المعنى اللغوي في الحدود النحوية، إلا في مواضع قليلة إمّا لغرض الاحتجاج، كما في تعريف الاسم والمبتدأ[٢]، أو لإيضاح المعنى الاصطلاحي، كما في تعريف الإعراب والندبة والفعل والحرف[٣].

قال في حدّ الفعل: «الفعل... كلمةٌ تدلّ في نفسها على معنىً مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة. ومعناه مركّبٌ من ثلاثة أجزاء: الحدث، والنسبة، والزمان. ولمّا اشتمل على الحدث سُمّي بالفعل، فانّ الفعل في اللغة بمعنى الحدث، فكانت التسمية من باب تسمية الشيء باسم جزئه»[٤].

وهناك المزيد من الحدود الواردة في كتاب (موضح أسرار النحو) لم أجدها في مصادر النحو بلفظ الفاضل، وقد أشرت إليها في النصّ المحقق، وهذا يدلّ على أنّ المصنف قد تفرّد بها، فهو لم يسلّم للنحويين بجميع الحدود الواردة عنهم، بل

---

(١) موضح أسرار النحو: ٩٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١، و٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١، و٨٢ و١٨٢، و٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٢.

يقف أحياناً عند بعض التعريفات، ويسجّل ما يرد عليها من نقضٍ، وقد يقترح تعديلها، ومن الأمثلة على ذلك اعتراضه المتقدم على تعريف الحال، ومنه قوله في تعريف المثنى: «وهو ما ألحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدلّا على أنّه زائدٌ على مسمّى ذلك الاسم شيءٌ آخر من جنسه، مثل: (الزيدان)، فإنّه ألحق آخره ألف ونون، ويدلّان على أنّه زائدٌ على (زيدٍ) زيدٌ آخر. وقد عرّفه بعضهم: بأنّه صيغةٌ مبنيةٌ للاثنين. ويرد عليه: أنّه ينتقض بـ(ثُلاث) و(مَثْلَث)، فانّه يصدق عليهما أنّهما صيغتان موضوعتان لثلاثة ثلاثة، ويصدق عليهما أنّهما اثنان، فالحقّ ما ذكرنا»[1].

وقد ذكر جملة أخرى من اعتراضاته على الحدود، وهي: الإعراب، والمبتدأ، والمفعول به، والنعت، واسم العدد، ولام الأمر[2].

٢- يدخل المصنف بعد الحدّ النحوي الذي يرتضيه في صلب الموضوع، فيذكر الحالات المختلفة للباب النحوي الذي يتحدث عنه، فيحدّها حدّاً منطقياً، على طريقة: (لا يخلو إمّا أن يكون كذا، أو كذا)، وفي ضوء تلك الحالات يضبط أقسام ذلك الباب بإحصاء دقيق، وعلى سبيل المثال: جعل أقسام النعت ستة وثلاثين، وترتقي أقسام البدل إلى أربعة وستين، وتصل بعض الأقسام إلى مئة وعشرة، كما في المستثنى[3].

وقد يطال الإحصاء حتى الأقسام الممتنعة، كما في القسم السادس من أقسام اللفظ الموضوع وهو: المفرد المُعرَب بالإعراب اللفظي غير المستقل بنفسه،

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٥١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠، و٥١، و٦٧، و١٢٤، و١٤٤، و١٩٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٦، و١٢٥، و١٤٠.

قال: «ولا يوجد له مثال»[١]. وفي أقسام البدل الأربعة والستين، صرّح بأنّ سبعة منها ممتنعة[٢]، لذلك أهملها من غير أمثلة. وفي أقسام ما أُضمر عامله على شريطة التفسير (الاشتغال) الستة، ذكر أنّ الرابع والخامس منها لا يمكن أن يُوجدا[٣].

وبعد أن يفرغ المصنف من ذكر الأقسام، يسوق الشواهد أو الأمثلة المناسبة لكل قسم منها. وإذا اخترنا موضوع (اسم الفعل) مثالاً لما قدمناه، فإنّ الفاضل الأصفهاني يقول فيه: «ما وضِع لمعنى الأمر، أو الماضي. وهو لا يخلو إمّا أن يكون منقولاً من المصادر الأصلية، أو من المصادر التي أصلها أصواتٌ، أو من الظرف، أو من الجار والمجرور. والأول لا يخلو إمّا أن يكون النقل فيه صريحاً، بأن يُستعمل حيناً مصدراً، أو لا يكون صريحاً. فهذه خمسة أقسام:

الأول: ما نُقل عن المصادر الأصلية، ويكون النقل فيه صريحاً.

الثاني: ما نُقل عنها، ولكن لا يكون النقل صريحاً.

الثالث: ما نقل عن المصادر التي أصلها الصوت.

الرابع: ما نُقل عن الظرف.

الخامس: ما نُقل عن الجار والمجرور.

مثال الأول: (رُويد)، فانّه قد يُستعمل مصدراً، كقوله تعالى: ﴿**أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**﴾[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٤١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤.

(٤) سورة الطارق/ ١٧.

مثال الثاني: (هَيهات)، فانّه لمّا كان على وزن (قَوقاة)[١]، وهو مصدر (قَوقى)، بمعنى (صوّت)، حكموا بأنّه مصدرٌ، ولكن لم يُستعمل مصدراً أصلاً.

مثال الثالث: (صَهْ)، فانّه من المصدر الذي بمعنى السكوت، وأصل ذلك المصدر اسم الصوت.

مثال الرابع: (أمامكَ).

مثال الخامس: (عليكَ))»[٢].

هذه هي مراحل البحث ومميزات المنهج لدى الفاضل الأصفهاني التي لا يكاد يتخلّف عنها، وحرص على الالتزام بها، في معظم الموضوعات التي بحثها، وغالباً ما يعقب ذلك بذكر مواضع اختلاف النحويين، ولاسيما البصريون والكوفيون، وما يتبع ذلك من الوجوه وأدلتها وأجوبتها، فينقضها أو يؤيدها، بذكر العلل والأسباب، ويدفع ما يرد عليه من اعتراضات، ويعتمد أدلة النحو، كالسَّماع والقياس والإجماع، في ضبط القواعد النَّحوية، ويتناول كلّ ذلك غالباً بلغة المحتجّ التي تعتمد السؤال والجواب، وقد يردف تلك المراحل بفائدة، أو تذنيب، أو خاتمة، أو تتمة، أو تحقيق، لغرض الإحاطة بالباب، أو القضية المطروحة من جوانبها كلها.

ويمكن هنا أن نسجل مؤاخذة على طريقة الفاضل في ذكر بعض الأقسام المتنعة، فهي وإن تدلّ على الإحاطة والضبط، لكن لا يترتب عليها أدنى فائدة لدارس النحو.

---

(١) قَوْقَتِ الدجاجة تُقَوْقي قيقاءً وقَوْقاةً: صوّتت عند البيض، فهي مُقَوْقِيةٌ، أَي صاحت. لسان العرب- قوا- ١٥/ ٢٠٦.

(٢) موضح أسرار النحو: ٣٥.

وملاحظة أخرى جديرة بالأهمية، وهي ذكر الشواهد والأمثلة بعد الفراغ من الإحصاء، لاسيما إذا كانت الأقسام كثيرة، ما يربك الطالب، ويبعده عن التركيز والاستيعاب ببحثه عن المثال عند قراءة كلّ قسم من الأقسام، وفي ذلك نقض للغرض من تصنيف الكتاب، وهو الهدف التعليمي؛ لأنّ سرد الأقسام إلى جانب أمثلتها، أسهل منالاً للمتلقي، وأيسر تناولاً.

ثالثاً: المصطلح النحوي

تعتمد اصطلاحات النحويين في زمان الفاضل على اختيارات المصنّفين في هذا العلم؛ وذلك لاستقرار المصطلح النحوي على يد رواد النحو العربي ومن جاء بعدهم، الذين توسّعوا في وضعه، وتباينت مذاهبهم في التعبير عنه.

ويغلب على اصطلاحات الدرس النحوي في الأزمنة المتأخّرة أنّها بصرية، لهيمنة المذهب البصري على الدرس النحوي، وشهرة مصطلحاته، لذلك جاء كتاب الفاضل موشحاً باصطلاحاتهم إلّا ما ندر.

ويبدو أنّ الفاضل قد تأثر بكافية ابن الحاجب في اختيار المصطلح بالدرجة الأولى، مثلما تأثر به في تبويب كتابه، ومما يدلّ على ذلك أنّه استعمل (المستثنى) في مقابل (الاستثناء)، و(النعت) في مقابل (الصفة)، و(حروف الجر) في مقابل (حروف الإضافة)، و(حروف الزيادة) في مقابل (حروف الصلة). وكلّ ذلك من اختيارات ابن الحاجب التي ارتضاها الفاضل الأصفهاني(١).

واستعمل الفاضل مصطلح (ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير)، والمراد

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠٥، و١٢٤، و٢٠٧، و٢٣٠. وينظر: الكافية: ٢٥، و٢٩، و٥١، و٥٤.

به (الاشتغال) ثلاث مرات في كتاب (موضح أسرار النحو)[١]، وقد ورد عند الزمخشري[٢]، وتابعه عليه ابن الحاجب[٣]، وبحثه سيبويه في باب (ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدّمَ أو أُخّرَ، وما يكون فيه الفعلُ مبنيّاً على الاسم)[٤]، وأطلق عليه الحريري عنوان (ما شُغَل عنه الفعل)[٥]، وسمّاه ابن مالك (اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه)[٦]، واستقر مختصراً على يد ابن عصفور بعنوان (الاشتغال)[٧].

ومصطلح (النعت) الذي ارتضاه الفاضل في باب التوابع، قد استعمل إلى جانبه مصطلح (الصفة) المرادف له في مواضع كثيرة من كتابه هذا وفي غيره[٨]، ومصطلح (النعت) من المصطلحات المشتركة بين الكوفيين والبصريين، فقد ورد في كتاب سيبويه، وجعله مرادفاً للصفة والوصف[٩]. وشاع لدى الكوفيين استعماله أكثر من مرادفه (الصفة)[١٠]، حتى قيل: إنّ أول من اصطلح على

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦٩، و٨٣، و٨٧، واستعمله مرة في شرحه على العينية، ينظر: اللآلئ العبقرية: ١٠٥.

(٢) ينظر: المفصل: ٤٩.

(٣) ينظر: الأمالي النحوية: ١/ ٣٩، والكافية: ٢١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٨٠.

(٥) شرح ملحة الإعراب: ٨٢.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٨٠.

(٧) ينظر: المقرب: ١/ ٨٧.

(٨) موضح أسرار النحو: ٢٤، و٢٥، و٢٩، وغيرها، وينظر: اللآلئ العبقرية: ٩٢ و١٠٧ و١٠٨.

(٩) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١، و٤٤، و٥٥، و٨٧، و١٥٣، و٣٩٩، و٤٢١، و٢/ ٣٥، و١٠٦.

(١٠) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ١٥، و١٤٥، و١٤٦، و٣٥١، و٣٦٤. وورد مصطلح الصفة في المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٦.

تسمية النعت باسمه الفراء[١]، وإنه خاص بالكوفيين في مقابل (الصفة) عند البصريين[٢].

واستعمل مصطلح (كلمات المجازاة) الاسمية والحرفية[٣]، وهو من المصطلحات البصرية[٤]، واستعمل مرادفها أيضاً (كلمات الشرط والجزاء)[٥]، وقد اشترك في استعمال هذا المصطلح نحويو البصرة والكوفة[٦].

واستعمل مصطلح (الجمعية)، قال: «الواو يدلّ على الجمعية»[٧]، وهو اصطلاح مرادف للجمع، ومقابل للإفراد، مستعمل في كثير من مصادر النحو والصرف[٨].

ومن المصطلحات الكوفية التي استعملها الفاضل (مفعول ما لم يُسمّ فاعله)[٩]، ويراد به مرفوع الفعل المبني للمجهول، ويقابل ما سمّاه سيبويه

---

(١) ينظر: المدارس النحوية/ شوقي ضيف: ٢٠٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٥/ ١٧١، وحاشية الخضري على ألفيّة ابن مالك: ٢/٥٩٨، ومدرسة الكوفة: ٣١٤.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٩٠-١٩١.

(٤) ينظر: العين-ان-: ٨/٣٩٦، والكتاب: ١/١٠٧، و١٣٦، والمقتضب: ٢/٤٧، و٥٨، والأصول في النحو: ٢/ ١٨٧.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٩١.

(٦) ينظر: العين-مهما-: ٣/٣٥٨، والكتاب: ١/ ٩٩، و١٣٣، و١٤٤، و١٤٥، والمقتضب: ٢/ ٥٥، و٦٦، و٧٢، والأصول في النحو: ١/ ٢٦٨، و٢/ ١٩٠-١٩٧، ومعاني القرآن: ١/ ٤٢٢.

(٧) موضح أسرار النحو: ٢١٤.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٦٢٣، والخصائص: ٢/١٠١ وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥، و١٤٧، وشرح الرضي على الشافية: ١/ ٢٦٥، و٢/ ٩١.

(٩) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٣، و٤٩، و٥٠. ومعاني القرآن: ٢/ ٢١٠.

(المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر)[١]. وعبّر عنه ابن مالك بـ(نائب الفاعل)[٢]، فاستقرّ على هذه الصورة المختصرة.

واستعمل مصطلح (لام الجحود)[٣]، والجحد والإقرار مصطلحان كوفيان، وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين[٤].

وذكر مصطلح (المخالفة) عند بيانه مذهب الكوفيين في ناصب المفعول معه، ويريد به (الخلاف)، وهو عامل معنوي، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: (زيد أمامك)، و(عمرو وراءك)، وهو عامل النصب في المفعول معه[٥].

وذكر أنّ عامل النعت عند الأخفش معنويّ، وقد اصطلح عليه الفاضل (النعتية)[٦]، ويظهر أنه يشير به إلى قول ابن الأنباري: «وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع، وإلى أن كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب، وإلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجر»[٧].

واستعمل مصطلح (الخبرية)، وذكر أنها عامل معنوي يرفع الخبر، وهي

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣، و٤٢.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٧. وينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٦١.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٨٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٥٢، و٤٧٩، والمصطلح النحوي: ١٧١.

(٥) نظر: الإنصاف١/ ٢٤٨-٢٥٠(المسألة٣٠)، وأسرار العربية: ١٨٢-١٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٨، وشرح المفصل: ٢/ ٤٩، والجنى الداني: ١٥٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٤٠.

(٦) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٢٩.

(٧) أسرار العربية: ٢٩٤-٢٩٥.

معنىً قائمٌ به[١].

ووظّف الفاضل بعض اصطلاحات أصول الفقه في كتابه، لما بين أصول الفقه وأصول النحو من المناسبة، منها: مصطلح (الكراهة)، وهو أحد أقسام الحكم الشرعي، قال في شروط جمع المذكر السالم: «الرابع: أن لا يكون محلّىً بالتاء، نحو: (علّامة)... ووجه الاشتراط بالرابع: أنّه إن حُذفت التاء التبس، وإن ذُكرت كان اجتماعها مع جمع المذكر مكروهاً»[٢]. وجاء هذا المصطلح بلفظ الفعل (كره)، وبلفظ المصدر (استكراه)[٣]. وهذا المصطلح موجود منذ زمان سيبويه[٤].

واستعمل الفاضل مصطلح (التأسيس)، وقد أفاده من القاعدة الأصولية التي تقول: (التأسيس خيرٌ من التأكيد). يقول الأصوليون: إذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد، تعيّن الحمل على التأسيس؛ لأنّ حمله على الإفادة خيرٌ من حمله على الإعادة[٥]. أي إفادة معنىً آخر لم يكن أصلاً قبله.

ووظّف هذه القاعدة كأحد قواعد التوجيه، عند ذكره (مِن) الجارة حين تكون زائدة للتأكيد، واختلاف النحاة في أنّها أتزاد في الكلام الموجب أم لا؟ فذهب بعضهم إلى الأول، بدليل قولهم: (قد كان من مطرٍ)، وذهب آخرون إلى الثاني.

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٧.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٦٥، و١٦٩، و٢٢١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧٧، و١٨١، و٢٥٥.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٤٩، معجم مصطلح الأصول: ٦٣، ومعجم مصطلحات أصول الفقه: ١١٥.

قال الفاضل: «الجواب: أنّا لا نسلّم أنّ هذه للتأكيد، لم لا يجوز أن تكون للتبعيض؟ أي: بعض المطر. وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه إذا وقعت في المثبت يمكن حملها على معنىً لا تكون زائدة، فهو الواجب؛ لأنّ التأسيس خيرٌ من التأكيد...»(١).

وأفاد من بعض مقولات المنطق والفلسفة، نحو قوله: «**فإن قلتَ**: أين يتعذّر الوصل؟ **قلتُ**: في أُيونٍ ستّةٍ»(٢). والأين: حالةٌ تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان، ويجمعه المناطقة والفلاسفة على (أُيون)(٣).

واستعمل مصطلح (لام الماهية)، فذكر أنّ لام الجنس تنقسم على قسمين: لام الماهية، ولام الاستغراق. ومن ثمّ عرّفها قائلاً: «وهي: ما وضع لماهية مسمّى الاسم الداخل عليه من حيث هي هي، مع قطع النظر عن الأفراد»(٤). فهو يريد بها اللام التي ذكر النحاة أنها تأتي لتعريف ماهية الجنس، وتعيين حقيقته، ولا تدلّ على استغراق كلّ أفراده، وذلك نحو: (الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ)، أي حقيقته أنّه عاقلٌ مدركٌ، وليس كلُّ إنسانٍ كذلك(٥).

وهناك جملة أخرى من مصطلحات الفقه والأصول والمنطق، التي استعملها الفاضل في كتابه، منها: الوجوب، والجواز، والامتناع، والعموم، والخصوص، والتقييد، والإطلاق، والجزئي، والكلي وغيرها.

---

(١) موضح أسرار النحو: ٢٠٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٤.

(٣) ينظر: المواقف: ٢/ ٢٤٤، والتوقيف على مهمات التعاريف: ١٠٧.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٤٨.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ١٩٤-١٩٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨.

ومما يؤخذ على المؤلف في مجال المصطلح، أنّه تسامح في إطلاق (الإلغاء) على التعليق والإلغاء معاً، قال في خواص أفعال القلوب: «ومنها: أنّه يجوز إلغاء عملها إذا تأخّرت عن معموليها، أو توسّطت بينهما؛ لأنّ معموليها في الأصل جملةٌ اسميةٌ مستقلةٌ بنفسها، فإذا حصل مانعٌ ضعيفٌ عن العمل كفى في الإلغاء.

ومنها: أنّه يجب إلغاؤها إذا وقعت قبل الاستفهام، أو النفي، أو اللام»[١].

فالأول هو الإلغاء، أما الثاني فقد أطلق عليه النحويون مصطلح (التعليق)، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ماله صَدْرُ الكلام بعد هذه الأفعال[٢].

رابعاً: موقفه من العامل

حدّ العامل عند النحاة هو: «الجالب للإعراب، أي ما عمل في غيره شيئاً من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم»[٣]. وقد ارتبطت فكرة العامل النَّحوي بظاهرة الإعراب، فقد عرّفوا الإعراب بأنّه: «أثرٌ ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[٤]. فكل علامة من علامات الإعراب إنما تجيء بسبب أثر العامل في عناصر التركيب.

ويظهر من كتاب الفاضل أنه لا يتخلف عن أغلب النحاة القائلين بفكرة العامل، فهو يفسر الظواهر النحوية في ضوء القواعد الكلية لهذه الفكرة التي تجعل لبعض الألفاظ تأثيراً في غيرها من حيث الإعراب، وإن أي تغير يلحق آخر

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٥٤ و١٥٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٦٠-٦٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٦-٥٠.

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٤، وينظر: شرح الحدود النحوية: ٨٤.

(٤) شرح شذور الذهب: ٤١، شرح الحدود النحوية: ٧٦.

الكلمة مرتبط بتغير العامل، فقد ذكر أنّ المشهور في التعبير عن تعريف المُعرَب: «أنّه ما يختلف آخره باختلاف العوامل... وأنّ المراد باختلاف العوامل؛ اختلافها في العمل، لا في المادة والهيأة ونحو ذلك، وإلّا لورد مثل قولنا: (إنّ زيداً قائمٌ)، و(ضرب عمرٌو زيداً)، فانّه قد اختلف العامل بالمادة والهيأة، ولم يختلف آخر (زيد). هذا، ولمّا كانت معرفةُ هذا الحكم موقوفةً على معرفة العامل، فنقول: هو لفظٌ أو معنىً يتقوّم به معنىً مقتضٍ للإعراب، وهو الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة»[١].

والعوامل في ضوء هذه الفكرة إما لفظية أو معنوية، قال الفاضل في عامل الحال: «ثمّ اعلم أنّ العامل في الحال إمّا لفظيّ (فعل أو شبهه)، أو معنويّ، فاللفظيّ نحو: (جاءني زيدٌ راكباً)، والمعنويّ نحو: (هذا زيدٌ قائماً)، فانّ العامل معنى الإشارة المفهومة من (هذا)، والمعنى: أشير إلى زيدٍ قائماً»[٢].

وهو يرجّح مذهب البصريين من أنّ المبتدأ مجردٌ عن العوامل اللفظية، و«أنّ العامل فيه ما في النفس من الإخبار عنه... فهو أنّ العامل في الحقيقة هو المعنى»[٣]. ويرى أنّ العامل في الخبر معنويّ أيضاً، وهو الخبرية[٤].

وعلى وفق فكرة العامل أنَّ أقوى المؤثرات اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، هي الأفعال؛ لذلك يميل الفاضل إلى مذهب القائلين بأنّ عامل المفعول به هو الفعل وحده، وليس الفعل مع الفاعل، ويرجّح دليلهم القائل: «إنّ الفعل هو العامل بالأصالة، والأسماء المشتقات إنّما تعمل لمشابهتها الفعل،

---

(١) موضح أسرار النحو: ٩.

(٢) المصدر نفسه: ٩٨.

(٣) المصدر نفسه: ٥٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧.

ومشاركتها في أصل المعنى»[١].

ويؤيد المذهب القائل: إنّ عامل المستثنى هو الفعل، وليس (إلّا) التي بمعنى (استثني)، ويرجّح دليل هذا المذهب، وهو: «أنّ الأصل في العمل هو الفعل، وما عداه فرعه، فإذا وجد الفعل الذي هو الأصل في العمل لم يجُزْ إعمال غيره»[٢].

ويقول في عمل المصدر: «إن كان مفعولاً مطلقاً مذكوراً معه فعله، كان الاسم الواقع بعده – الصالح لأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لكلّ منهما- معمولاً للفعل، إذ لا يعطي العمل الفرع مع وجود الأصل إلّا جائر أو حائر»[٣].

وإذا كانت العوامل تتفاوت قوةً وضعفاً، فانّ العامل اللفظي قويّ، والعامل المعنوي ضعيف، بل هو كالمحذوف؛ لذلك يرجّح الفاضل تقديم الحال على عامله إن كان العامل لفظياً، ويستند إلى قاعدة التوجيه القائلة: «أنّ العامل اللفظي قويّ، يعمل فيما بعده وما قبله، بخلاف المعنوي»[٤].

ويقول في عامل المفعول معه: «اعلم أنّ عامل المفعول معه يكون لفظياً ومعنوياً، فان كان لفظياً، فلا يخلو إمّا أن يحتمل أن يكون الاسم المفعول معه معطوفاً على الفاعل أو لا، فان احتمل جاز الوجهان: المفعولية، والعطف، وإلّا فالمفعولية متعينةٌ. وإن كان معنوياً، فلا يخلو أيضاً من هذين الأمرين، ولكن إذا احتمل العطف تعيّن؛ لأنّ العامل المعنوي ضعيفٌ، فما أمكن أن لا يكون ذلك

---

(١) موضح أسرار النحو: ٦٨.

(٢) موضح أسرار النحو: ١١١.

(٣) المصدر نفسه: ١٦٢.

(٤) المصدر نفسه: ٩٩.

معمولاً له وجب رعايته»[١].

وفي ذكره حالات تعذّر وصل الضمير، قال: «...الرابع: إذا كان عامله معنوياً؛ لأنّ العامل المعنوي كالمحذوف... »[٢].

ومن القواعد الكلية لفكرة العامل التي ذكرها الفاضل: (لا يجتمع عاملان مختلفان في العمل على معمولٍ واحدٍ)، و(لا يتوسّط معمول العامل المعنوي بين معمولي العامل اللفظيّ). ذكرهما في تعليل عدم جواز العطف على محلّ اسم (إنّ) المكسورة، إلّا إذا مضى الخبر[٣].

وهكذا يسير الفاضل على خطى فكرة العامل، فيجعل الاسم الجامد عاملاً، فيقول: «فلأنّ الحال والظرف يكفيهما رائحةٌ من الفعل، والتمييز لا يحتاج إلى تلك الرائحة، إذ ينصبه الاسم الجامد، نحو: (رطلٌ في رطلٍ زيتاً)»[٤].

خامساً: طريقة بحث الخلاف النحوي

يعرض الفاضل اختلاف النحويين في المسائل الخلافية المهمة، وقد يذكر النحويين بأسمائهم، فذكر في مواضع الخلاف الأخفش(٢١٥هـ)، وأبا عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)، وأبا عثمان المازني، (ت٢٤٩هـ)، وأبا العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، وأبا إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، وابن جني(ت٣٩٢هـ)، وأبا البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ونور الدين الجامي (ت٨٩٨هـ)، وعصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفراييني (المتوفى

---

(١) المصدر نفسه: ٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢٥.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٢١.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٠.

نحو١٥٩٥هـ)، هذا فضلاً عن ذكر البصريين والكوفيين، والنحاة الذين لم يذكر أسماءهم، واكتفى بالإشارة إلى مذاهبهم؛ فالغالب أنّه لا يذكر النحويين بأسمائهم، فيكتفي بعبارة (اختلف النحاة)[١] ويذكر موضع الخلاف، أو(قيل)، أو(قال الأكثرون)، أو(قال شرذمةٌ قليلون)، أو(قال الأكثر)، أو(ذهب بعضهم)، أو(ذهب آخرون)، أو(ذهب جمعٌ إلى كذا)[٢] وغيرها.

وبعد أن يعرض الخلاف النحوي، فينسبه على وفق ما قدمناه، يبين أدلة المختلفين، وما قيل عنها، ومن ثَمّ يذكر أجوبته عن تلك الأدلة، أو أجوبة غيره، وأخيراً قد يبدي رأيه مرجّحاً ومختاراً، أو رادّاً ومضعّفاً.

وعلى سبيل المثال، قال الفاضل الأصفهاني، وهو يعرض الخلاف النحوي في عامل المستثنى: «**فإن قلتَ**: ما العامل في المستثنى؟ **قلتُ**: قد اختُلف فيه على ثلاثة مذاهب:

فالأول: إنّ العامل هو (إلّا) لتضمنه معنى (أستثني) .

والثاني: إنّه الفعل.

والثالث: إنّ (إلّا) مركبةٌ من (إن) و(لا)، والعامل (إن) إذا كانت في كلامٍ موجبٍ، و(لا) إذا كانت في كلامٍ منفيّ.

أمّا دليل الأول: فهو أنّه الظاهر والمتبادر إلى الفهم.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ الأصل في العمل هو الفعل، وما عداه فرعه، فإذا وجد الفعل الذي هو الأصل في العمل لم يجُزْ إعمال غيره.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦، و٢٩، و٢٠٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٧، و٩٤، و١١٧و١٤١، و٢٠٥، و٢٠٨.

وأمّا دليل الثالث: فهو أنّ (إن) و(لا) كليهما للنفي، ولكن (لا) مؤكّدٌ لـ(إن)، فهو فرعٌ له، والكلام الموجب هو الأصل في الكلام، وغير الموجب فرعه، فوجب أن يعمل الأصل في الأصل، والفرع في الفرع.

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوز أن يكون مجموع (إن) و(لا) عاملاً؟

قلتُ: لأنّه يلزم حينئذٍ اجتماع العاملين على معمولٍ واحدٍ.

فإن قلتَ: أيّ المذاهب صحيحٌ عندك؟

قلتُ: الثاني للدليل المذكور. والتبادر إلى الفهم لا مدخل له في بيان الواقع، ولو سلّم فلا يكافي الأصالة، ولا نسلّم أنّ (إلّا) مركبةٌ من (إن) و(لا)، بل هي كلمةٌ واحدةٌ موضوعةٌ للاستثناء، فقام الدليل على الثاني، وزُيّف دليلا الباقيين»[(١)].

وقد يعرض الخلاف النحوي دون أن يدلي برأي، أو يصرح بترجيح مذهب أحدٍ، وذلك في حالات معدودة، منها: اختلاف سيبويه والأخفش في عامل النعت، واختلافهما في إعراب الباء في (أحسن بزيد)، واختلاف النحاة في (يا) النداء؛ أهي موضوعةٌ لنداء البعيد، أم لنداء القريب والبعيد[(٢)]؟

سادساً: خصائص لغة المصنف

لا ريب في أنّ أسلوب المصنف وتركيبه اللغوي، يدخل في صميم منهجيته التي ارتضاها، فمثلما يختار منهجه في التبويب، وطريقته في التناول، لا بدّ أن يختار الأسلوب المناسب ولغة الخطاب التي يتطلبها هدفه التواصلي مع التلميذ، من

---

(١) موضح أسرار النحو: ١١٠-١١١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٩، و١٩٨، و٢٢٧.

هنا فالأسلوب الذي اختاره الفاضل لخطابه النحوي يتميز بما يأتي:

١ - الإيجاز

يميل الفاضل في هذا الكتاب إلى تأدية المعنى المقصود من الكلام بأقلّ عبارةٍ ممكنة، وقد ذكر في تمهيده أنّه جعل كتابه متوسطاً بين الإيجاز والإسهاب، قال: «قد التمس منّي... أن أكتب له كتاباً في علم النحو، متنكّباً عن الإيجاز المخلّ، والإسهاب المملّ»[١].

فالكتاب من المختصرات، لكنّه لم يكن مقتضباً، إلى حدّ تكثيف العبارة دون التوسع والتفريع، والخوض في بعض التفاصيل اللازمة، ولا مسهباً مستفيضاً في إيراده للآراء والأقوال والمناقشات.

ولكي يحافظ على شرط الاختصار، عمل على ربط نصوص الكتاب بعضها ببعض، بالإحالة على السابق أو اللاحق تجنباً للتكرار، ولم يتطرق لما هو خارج عن إطار الموضوع النحوي مورد البحث.

ولا شك في أنّ الاختصار في الخطاب النحوي يتطلب ألّا يغمض المعنى، ولا يختفي القصد على المتلقّي، وقد استطاع الفاضل مع الاقتصاد في التعبير أن يوصل مراده بأسلوب علمي وعبارة سلسة سهلة لا تؤدي إلى الغموض إلّا في حالات قليلة، مع قصد الإحاطة والشمول.

على أنه قد يميل أحياناً إلى الحذف مراعاة لشرط الاختصار، لكنّه حذفٌ واضح القرينة، لا يؤدي إلى الالتباس، نحو قوله في (لا) النافية للجنس: «اعلم أنّ (لا) هذه إنّما تنفي صفة الجنس لا نفسه»[٢]. أي: لا الجنس نفسه. وقوله في

---

(١) موضح أسرار النحو: ١.

(٢) المصدر نفسه: ٦٢.

المفعول المطلق: «**فإن قلتَ**: لِمَ سمّوه تأكيداً لغيره؟ **قلتُ**: لأنّه يؤكّد الجملة على أحد احتماليها، ولا شكّ في أنّ الجملة غير المفعول، فإنّها تحتمله وغيره»[١]. أي وتحتمل غيره.

وقد يجد قارئ الكتاب بعض العبارات المقتضبة الخارجة عن حدّ الوضوح، والتي تتطلب مزيد بيان، يخرجها عن الإبهام والالتواء، نحو قوله في تعريف المثنى: «وقد عرّفه بعضهم: بأنّه صيغةٌ مبنيةٌ للاثنين. ويرد عليه: أنّه ينتقض بـ(ثُلاث) و(مَثْلَث)، فانّه يصدق عليهما أنّهما صيغتان موضوعتان لثلاثة ثلاثة، ويصدق عليهما أنّهما اثنان»[٢]؛ لما في قوله: «ويصدق عليهما أنّهما اثنان» من الإبهام الذي يحتاج إلى بيان. وهناك موارد أخر من هذا النوع، أشرت إليها في مواضعها، واستظهرت مراد المؤلف منها[٣].

٢- النزعة الحوارية

تسيطر على لغة الخطاب نزعةٌ حواريةٌ تعتمدُ أسلوب الحوار في عرض مسائل النحو وتعليل الظواهر اللغوية المختلفة، يتّبع الفاضل فيها طريقة السؤال والإجابة، (**فإن قلتَ، قلتُ**)، التي تكررت مئةً وثلاثاً وخمسين مرة، فقد يتصوّر أنّ المتلقّي يطرح سؤالاً فيجيب عنه، ومن الأمثلة على ذلك قوله في عطف البيان: «**فإن قلتَ**: كثيراً ما يلتبس البدل بعطف البيان وبالعكس، فما الحيلة في تمييزهما؟ **قلتُ**: أمّا لفظاً فهما يتميزان فيما إذا لم يَجُز تكرير العامل، فإنّه حينئذٍ لا يكون بدلاً، بل هو عطف بيانٍ البتة، فانّ البدل يُشترط فيه تكرير العامل، فما لم يتكرّر لم يكن بدلاً، مثل قولك: (ربّ رجلٍ أخيك)، فإنّه لو كُرّر العامل، لزم أن يدخل (ربّ)

(١) موضح أسرار النحو: ٦٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢، و٩٢، ١٤٥، و١٧٤.

على المعرفة، وهو ممنوعٌ. وأمّا معنىً، فالفرق حاصلٌ بأنّ البدل مقصودٌ لذاته، وعطف البيان ليس كذلك»[(١)].

وقد يسوق ردّاً على الإجابة، أو يفرض أحياناً أسئلة تفريعية على سؤاله الأصل، ومن أمثلة ذلك قوله في المفعول معه: «**فإن قلتَ**: ما وجه العدول من (مع) إلى (الواو)؟ **قلتُ**: الاختصار. **فإن قلتَ**: لِمَ اختير (الواو) من بين الحروف؟ **قلتُ**: لأنّه يدلّ على معنى الجمعية؛ لأنّه من الحروف العاطفة، و(مع) كذلك بخلاف الحروف البواقي للعطف، فإنّها وإن دلّت على الجمعية، لكنّها تدلّ على التعاقب، بخلاف (الواو)، و(مع) لا يدلّ على التعاقب، بل على عدمه، فـ(الواو) أولى من سائر الحروف عاطفة وغيرها»[(٢)].

وهذا الأسلوب يُعدّ ركيزةً أساسيةً في إيصال الأفكار، وتحقيق التواصل والتفاعل بين المتكلم والمتلقي، ما يتناسب مع هدف الفاضل الأصفهاني من تصنيف هذا الكتاب.

وفضلاً عن ذلك فإنّ هناك خصائص أخر ظاهرة في لغة المصنف، لعل أبرزها الجمع بين سهولة الأسلوب مع قوة السبك والاستدلال، وإيراد بعض العبارات الأدبية، نحو قوله: «إذا نقشت صورة ما تلونا عليك في صفحة خاطرك فاعلم»[(٣)]. وقوله: «الوجه الأول حسنٌ جميلٌ، والوجه الثاني لا يروي الغليل»[(٤)]. وقوله: «ولا يخفى على العليل أنّه لا يشفيه، ولا على الغليل أنّه لا يسقيه»[(٥)].

---

(١) المصدر نفسه: ١٤٣.

(٢) موضح أسرار النحو: ٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٧.

(٤) المصدر نفسه: ٢٠٣.

(٥) المصدر نفسه: ٢٠٣.

٣- ملاحظات على التركيب اللغوي

لا شكّ في أنّ اللغة التي يتواصل بها اللغوي ينبغي أن لا يأتي فيها ما هو خلاف الأفصح، بيد أنّي وجدت في بعض عبارات المصنف ما يخالف منقول اللغة، رأيت أن أذكرها على الرغم من أنّ بعضها مشتركٌ بين كثير من المصنفين، وأنه يمكن أن نعزوها إلى النسّاخ طالما لم نحصل على نسخة المصنف، ومن ذلك: استعماله (سيما) غير مسبوقة بـ(لا) النافية، في موارد ظاهرة في النص بإدخال حرف النفي (لا) عليها، وجعله بين معقوفتين[١].

قال ابن هشام: «سِيّ من (لا سيَّما): اسمٌ بمنزلة (مِثل) وزناً ومعنىً، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيّان،... وتشديد يائه، ودخول (لا) عليه، ودخول (الواو) على (لا) واجبٌ، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٍ ... ولا سيّما يومٌ بدارةِ جُلجُلِ[٢]

فهو مخطئ. وذكر غيره أنه قد يُخفَّف، وقد تُحذف الواو»[٣].

فلا يصح حذف (لا) من هذا التركيب، ووجه ذلك أنّ (لا) و(سيما) تركّبا وصارا كالكلمة الواحدة، وهي تساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها، ولو قيل (سيما) بدلاً من (لا سيما) لصار ما قبلها وما بعدها متساويين في الحكم، ويبقى المعنى على التسوية، لا على التفضيل[٤].

ومن المآخذ التركيبية أنّه يعدّي الفعل (قسم) بحرف الجر (إلى)، نحو

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢، و٦٨، و١٠٢، و٢١٠.

(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته. الديوان: ١٠.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٣٥٠-٣٥١. وينظر: الصاحبي: ١٥٨.

(٤) ينظر: نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية: ٢٧٧.

قوله: «اعلم أنّ الفعل مطلقاً ينقسم إلى متعدٍ وغيره»(١). وقوله: «ولام الجنس تنقسم إلى قسمين: لام الماهية، ولام الاستغراق»(٢). وكذلك في بضعة مواضع من شرحه على العينية(٣)، وقد عدّه بعضهم خطأً، وفصّل آخرون في تعدية الفعل (قسم) بما يصوّب هذا الاستعمال(٤).

ومنها أنّه عدّى الفعل (ارتدع) بحرف الجر (إلى)، فقال في بدل الغلط: « ما ارتدع المتكلّم إليه؛ لأنّه قد غلط أولاً»(٥). والقياس أن يُعدّى بـ(عن)(٦).

ومنها إدخاله (ال) التعريف على (غير) و(بعض) و(كلّ)، نحو قوله:

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٨.

(٣) ينظر: اللآلئ العبقرية: ٢٩٨، و٣٨٤.

(٤) ذكر الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي أنّ الدكتور مصطفى جواد أخذ على الشيخ رؤوف جمال الدين قوله: (الفعل ينقسم إلى قسمين متعدٍ ولازم)، وجعل صوابه (ينقسم على قسمين). وردّ ذلك الزعبلاوي مبيّناً أنّه ينبغي استعمال (على) مع الفعل إذا كان المقسوم غير المقسوم عليه، نحو: (قسمت الصدقة على الضعفاء). والأصل في إعمال (إلى) أن يكون المقسوم إليه هو المقسوم نفسه، نحو: (انقسم الناس إلى ثلاثة أصناف)، ويصحّ أن تحلّ (على) محل (إلى) فتقول (قسمت كتابي على ثلاثة أبواب)، كأنّ الباب غير الكتاب. ولا يصحّ أن تحل (إلى) محل (على) في مثل قولك: (قسمت الصدقة على الضعفاء).

وجرّد لذلك قاعدة، مفادها: كلما صحّ قولك (قسمت الشيء قسمين أو ثلاثة)، وهو أصل التعبير، جاز لك أن تقول: (قسمته إلى قسمين أو ثلاثة)، أو (قسمته على قسمين أو ثلاثة). وكلما ساغ أن تقول: (قسمت الشيء بينهما، أو بينهم)، وهو أصل التعبير عن هذا المعنى، استقام قولك: (قسمت الشيء عليهما أو عليهم)، ولم يُغنِ قولك: (قسمت الشيء إليهما أو إليهم). ينظر: دراسات في النحو: ١/ ٨٤-٨٨، ونحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية: ٢٦٢.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٣٩.

(٦) ينظر: الصحاح: -ردع-٣/ ١٢١٨.

«النفي عن الغير»[١]، وقوله: «الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنيّ الأصل»[٢]. وقوله: «ولكنّك نزّلت ذلك البعض المراد منزلة الكلّ، فعبّرت عنه بلفظ الكلّ تجوّزاً»[٣].

وقد تكرر مثل هذا الاستعمال في مواضع كثيرة، والصواب عدم إدخال (ال) على (غير)، لأنّها نكرةٌ موغلةٌ في الإبهام والتنكير، ولا تقبل التعريف لشدّة إبهامها، فلا تفيد إضافتها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا توصف بها النكرة، فيقال: (جاءني رجلٌ غيرُك)، أو (غيرُ زيدٍ)، وما دامت لا تقبل التعريف بالإضافة إلى المعرفة، فإنها لا تقبل التعريف بـ(ال)[٤].

ومنع أكثر النحويين واللغويين إدخال (ال) التعريف على (بعض) و(كل)؛ لأنّهما معرّفتان بالإضافة لفظاً أو تقديراً، فلا يقبلان تعريفاً آخر، وكان الأصمعي ينكر هذا الاستعمال أَشدَّ الإِنكار. وقال أَبو حاتم: «لا تقول العرب (الكل) ولا (البعض)، وقد استعملهما الناس حتى سيبويه والأَخفش في كتبهما؛ لقلّة علمهما بهذا النحو، فاجتنِبْ ذلك، فإنه ليس من كلام العرب»[٥]. ونقل عن ابن درستويه والزجاجي أنهما لا يمنعان منه، وقال ابن سيده: «وفيه مسامحةٌ، وهو في الحقيقة غير جائزٍ»[٦].

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ٨، وتنظر: ص ٥، و٢٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٦.

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٣٨٣-٣٨٤، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ١٩٨.

(٥) تهذيب اللغة: -بعض-١/ ٣١١، لسان العرب: -بعض-٧/ ١١٩، القاموس المحيط: -بعض-٢/ ٣٢٤، وتاج العروس- بعض-: ١٠/ ١٤، و- كلل-: ١٥/ ٦٦٠.

(٦) لسان العرب: -بعض-٧/ ١١٩، وينظر: -كلل-١١/ ٥٩١، وتاج العروس- بعض-: ١٠/ ١٤.

ونقل النووي عن أبي نزار الحسن بن أبي الحسن النحوي(١)، أنه لا يمنع ذلك؛ لأَنّ اللام ليست فيهما للتعريف، ولكنّها اللام المُعاقبة للإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**﴾(٢)، أَي مأواه(٣)، وقد يُحْمَل الغير على الضدّ، والكلّ على الجملة، والبعض على الجزء، فيصحّ دخول الألف والّلام عليها بهذا المعنى(٤).

ومنها: إدخال الباء على لفظة (واسطة)، نحو قوله: «والمضاف إليه: ما نُسب إليه شيءٌ بواسطة حرف الجرّ المقدّر حقيقةً أو حكماً»(٥). والصواب (بوساطة). والوَساطة مصدر، لذلك تدخله الباء للاستعانة، فيقال: بوساطة، كما يقال: نجحت بفضل الله، أما الواسطة فهي صفة بمعنى المتوسِّط أو الوسيط(٦)؛ لذلك لا يدخلها حرف الجر، فلا يقال: بواسطة، إلّا بتقدير موصوف محذوف،

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار، فاضل، شاعر، من كبار النحويين. لقب نفسه بملك النحاة، وكان من فقهاء الشافعية، له مصنفات في الفقه والأصول والنحو والأدب، منها: الحاوي، والعمدة، والمقتصد وغيرها، ولد في بغداد، وتوفّي في دمشق سنة(٥٦٨هـ). ينظر: هدية العارفين: ١/ ٢٧٩، والكنى والألقاب: ٣/ ٢٠٨، والأعلام: ٢/ ١٩٣.

(٢) سورة النازعات/ ٤١.

(٣) وذكر الرازي أيضاً أنّ اللام هنا بدلٌ من الإضافة، أي مأواه. تفسير الرازي: ٧/ ١٥.

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٤/ ٦٥-٦٦، تاج العروس-غير- : ٧/ ٣٣٢.

(٥) موضح أسرار النحو: ١١٤.

(٦) يقال: تَوَسَّطَ بَيْنَهُمْ: عَمِلَ الوَساطَةَ. ووَسَطَ في حَسَبِه وَساطة وسِطةً: حَلَّ وَسَطَه، أَي أَكْرَمَه، ووسط القوم وفيهم وساطة: توسّط بينهم بالحقّ والعدل. ويقال: وسط القوم ووسط المكان، فهو واسط، وواسِطةُ القِلادة: الدُّرَّة التي وسَطها. ونقل عن سيبويه أنّهم سمّوه واسطاً؛ لأَنه مكان وسَطٌ بين البصرة والكوفة، فلو أَرادوا التأْنيث قالوا: واسطة، ومعنى الصفة فيه، وإِن لم يكن في لفظه لام، أي لام التعريف. ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٦٧، ولسان العرب-وسط-: ٧/ ٤٢٩-٤٣١، المعجم الوسيط-وسط-: ٢/ ٩٨٥-٩٨٦.

وقد يبرّر هذا الاستعمال من باب التغليب[١].

ومن ذلك استعماله (أم) المعادلة في سياق (هل) الاستفهامية، في مواضع كثيرة، منها قوله: «ثمّ اعلم أنّه قد اختُلف في أنّ المفعول له، هل يجوز أن يكون معرفةً أم لا؟»[٢]. والصواب: أيجوز أن يكون معرفةً أم لا؟ لأنّ (هل) يستفهم بها عن التصديق فقط، فلا يذكر مع المستفهم عنه بها معادلٌ، بخلاف همزة الاستفهام[٣].

ومثّل الفاضل في بضعة مواضع من الباب الثالث بجملٍ تبدو ضعيفة التركيب، ولعلها مصنوعة من المؤلف، إذ لم أجد لها نظائر في مصادر النحو العربي، نحو: (رفعتُ على السطح)[٤]، مثّل به لحرف الجر(على) الذي يأتي بمعنى الاستعلاء. ومن الأمثلة المشهورة له: (زَيْدٌ على السَّطْحِ)[٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾[٦].

ومنها: (**قلتُ** لزيدٍ إنّه فعل كذا)[٧]، مثّل به لحرف الجر(اللام) الذي يأتي

---

(١) قال ابن منظور: «واسِط: موضع بين البصرة والكوفة وُصف به لتوسُّطِه ما بينهما وغلبت الصفة وصار اسماً»، لسان العرب-وسط-: ٧/ ٤٣١، ويقول الدكتور مكي الحسني: «الواسطة في الأصل صفة، لكنها انقطعت أحياناً في الاستعمال عن موصوفها، فغَلَبَت عليها الاسمية، وأُنزلت مَنْزلة الأسماء بتقدير (أداة واسطة)، واستعملها النحاة بهذا المعنى». نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية: ٣٣.

(٢) موضح أسرار النحو: ٩١، وينظر: ٩٤، و١٠٧، و١٣٧، و١٩٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٩، والمفصل: ٤٣٧، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٦.

(٤) موضح أسرار النحو: ٢١١.

(٥) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٤٠، والآية من سورة المؤمنون: ٢٢.

(٧) موضح أسرار النحو: ٢٠٩.

بمعنى (عن) إذا وقع بعد القول. ومثّل له المرادي بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْراً ما سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[1]، أي: عن الذين آمنوا. وقول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهه حسداً وبغـيـاً إنّـه لدميمُ[2]

ومنها: (رميتُ المَدَرَ عن رأسِ زيدٍ)، مثّل به لحرف الجر(عن) الذي يأتي بمعنى المجاوزة، قال الفاضل: «أي: رميته بحيث تجاوز عن رأسه»[3]. ومن الأمثلة المشهورة: (رميتُ السهمَ عن القوس)[4].

ومنها: استعماله المصدر (شَباهَة)[5]، وقد ذكر القسطنطيني أنّ من أغلاط العوام قولهم: (الشَّباهَة)، وأنّ أرباب اللغة لم يذكروا غير (الشَبَه) بفتحتين[6].

---

(١) سورة الأحقاف/ ١١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٩٩-١٠٠. والبيت لأبي الأسود في مستدرك ديوانه: ٤٠٣.

(٣) موضح أسرار النحو: ٢١١.

(٤) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٣.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٧، و٢٨، و٦١، و٢٢٥.

(٦) ينظر: خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام: ٣٨.

المبحث الثالث
موقفه من أصول النحو

أصول النحو: «علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»[(١)]. أو«هي أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله»[(٢)].

وتقدم أنّ الفاضل صنّف كتاباً هذّب فيه كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو)، للسيوطي (ت٩١١هـ)، وسمّاه (قراح الاقتراح)، وقد أوجز فيه القول بأصول النحو، وهي: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، وأنواع شتى من الاستدلال، وهي: الاستحسان، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بوجود العلّة وبعدمها، والاستدلال بعدم الدليل على عدم المدلول، واستدلال العكس، وقواعد التعارض والترجيح، وأحوال مستنبط النحو.

ويلتزم الفاضل في كتاب (موضح أسرار النحو) الأصول التي ذكرها في (قراح الاقتراح)، على الرغم من أنه كتاب تعليمي ليس الغرض منه عرض أدلة النحو التفصيلية. والحديث عن أصول النحو في هذا الكتاب يمكن تقسيمه على قسمين:

---

(١) الاقتراح: ١٣.

(٢) لمع الأدلة: ٨٠.

القسم الأول: أصول النحو العامة

١ - السماع

عرّفه ابن الأنباري بأنّه: «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»[١].

قال الفاضل الأصفهاني: «والذي يحتجّ به في النحو من المسموعات ثلاثة: الكتاب، والسنة، وكلام العرب»[٢].

ودليل السماع يمثل أبرز أدلة النحو العربي، وهو أصل مقدّم على غيره من أصول النحو العربي، ويظهر حضوره عند الفاضل في هذا الكتاب بما نقل من آيات وأبيات ومأثور كلام العرب، التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً في المبحث السادس، عند ذكر شواهد الكتاب، على أنّ أغلب تلك المسموعات لم يكن يوردها من تلقاء نفسه، بل إنّه غالباً ما يستقيها من المصادر التي اعتمدها في تصنيف كتابه.

وهو يحتفي بما سُمِع من العرب لإثبات ما يؤيده من آراء، فقد ذكر أنّه لا يجوز العطف في ما يحتاج إلى جر معمولي عاملين إلّا فيما سُمِع من العرب، وهو ما إذا كان المجرور مقدّماً على المرفوع أو المنصوب، كقولك: (في الدارِ زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو)، و(إنّ في الدارِ زيداً، والحجرةِ عمراً)[٣].

---

(١) المصدر نفسه: ٨١.

(٢) قراح الاقتراح/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٤٨١.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٣٤.

ويتخذ من ثبوت السماع وسيلةً لردّ الآراء التي يعارضها، ففي موضوع الخبر، يستند إلى المسموع في ردّ الرأي القائل: إنّ (لكنّ) و(إنّ) و(أنّ) تمنع من دخول الفاء في الخبر. قال الفاضل: «**فإن قلتَ**: قد ألحق سيبويه بـ(ليت) و(لعلّ) إنّ المكسورة، وآخرون (أنّ) المفتوحة و(لكنّ)، ألهما وجهُ صحّةٍ؟

قلتُ: لا، لأنّ شيئاً من (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ)، لا يغير الجملة الخبرية إلى الإنشائية، فما وجه المنع من الفاء؟ كيف وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**وَاعْلَمُواْ إِنّما غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ**﴾[2]. وقال الشاعر:

فَوَاللهِ مَا فَـــارَقْتُكُمْ قَـــالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ[3]

وذكر أكثر النحاة أنّ الحال يجب أن تكون صفةً لا اسماً؛ لأنّ الحال ما يدلّ على هيأة الفاعل أو المفعول، والدالّ على الهيأة هو الصفة. قال الفاضل: «لا نسلّم أنّ الدالّ على الهيأة هو الصفة، بل كثيراً ما يدلّ الاسم عليها، نحو: (البسر)، و(الرطب)، و(التمر)، فإنّها تدلّ على الأوصاف. على أنّ العرب يقولون: (هذا بسراً أطيب منه رطباً)، و(هذا رطباً أطيب منه تمراً)، وغير ذلك مما وقع الحال فيه جامداً، والأصل عدم التأويل، فالحقّ أن يقال: أصل الحال الصفة، ولكن تجيء اسماً أيضاً»[4].

واعترض على مذهب أبي عمر الجرمي (٢٢٥هــ)، في منعه أنّ يكون

---

(١) سورة آل عمران/ آية٩١.

(٢) سورة الأنفال/ آية ٤١.

(٣) موضح أسرار النحو: ٥٧-٥٨.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٠٢.

المفعول له معرفةً. قال: «والحقّ جوازه، قال الله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾[١]، فـ(ابتغاء مرضات الله): مفعول له»[٢].

ويرى الفاضل أنّ كلام العرب هو الأولى، وتركه نقص، لأنّه يخلو من كلّ نقص. ذكر ذلك في سياق موضوع التأكيد، بعد أن ذكر القاعدة التي تقول: إذا اجتمع (النفس) أو (العين)، في الكلام، مع (كلّ) أو (أجمع)، وجب تقديم (النفس) و(العين)؛ وذلك لأنّ الأولين يدلّان على الذات، والثانيين على صفتها- أي الشمول والإحاطة- والذات متقدّمة على الصفة، فينبغي أن يقدّم الدالّ على الذات على الدالّ على الصفة لمطابقة الوضع للطبع.

قال الفاضل: «**فإن قلتَ**: هذا الدليل إنّما يدلّ على أولوية التقديم، لا على وجوبه، فانّ مطابقة الوضع للطبع ليس بواجبٍ، غاية الأمر أنّه أولى. **قلتُ**: هَبْ ما قلت، لكن كلام العرب يخلو من كلّ نقصٍ، وترك الأولى نقصٌ، فيجب أن يشتمل الكلام على ما هو أولى، وهو المطلوب»[٣].

ويعوّل الفاضل في درسه النحوي على الأفصح في تقرير القاعدة، يقول في تخفيف (كأنّ): «وأمّا (كأنّ) فإذا خُفّفت أُلغيت عن العمل على الأفصح، وأمّا (لكنّ) فإذا خُفّفت أُلغيت البتّة»[٤].

وفي الاختلاف بين لغة تميم ولغة الحجاز في إعراب اسم الفعل إذا كان علماً لمؤنث، يقول الفاضل: «ولكن اختلفوا فيما كان علماً للمؤنث؛ ففي لغة

---

(١) سورة البقرة/ آية ٢٦٥.

(٢) موضح أسرار النحو: ٩٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٧.

(٤) المصدر نفسه: ٢٢٥.

أهل الحجاز مبنيٌّ، وفي لغة بني تميم اختلفت ذوات الراء وغيرها، فإن كان [من] ذوات الراء فأكثرهم يوافقون الحجازيين، وإن كان [من] غير ذوات الراء فيعربونه . ولغة الحجازيين هي الأفصح؛ لأنّها موافقةٌ لـ(فَعالِ) بمعنى الأمر عدلاً ووزناً»(١).

وثبوت النقل ليس كافياً في الاستدلال إذا لم يتوافر شرط الفصاحة في المنقول، ذكر ذلك في جواز العطف على اسم (إن) قبل ذكر الخبر، إذا كان الاسم مبنياً، وقد نسب ذلك إلى المبرد والكسائي، واستدلا بقول بعضهم: (إنّك وزيدٌ ذاهبان). قال الفاضل: «الجواب...أنّه -على تقدير ثبوت النقل- غير فصيحٍ»(٢).

وهو يعتدّ بالسماع المطرد لإثبات القاعدة النحوية، ولا يؤيد القياس على القليل، ولا على الشاذ، وقد خالف الكوفيين في القول بترخيم ذوات الثلاثة أحرف متحركة الوسط، محذوفة الآخر، نحو: (يد)، و(دم)، و(غد)، يقول الفاضل: «فالصحيح أن يقال: هذه الأسماء قليلةٌ معدودةٌ مخالفةٌ للقياس، فلا يقاس عليها شيءٌ»(٣).

وفي القول المنسوب إلى المبرد بجواز ردّ الواو وإبداله من الياء وإدغامه فيه، في (أخي) و(أبي)، كما يقال: (فيَّ)، أي (فمي)، مستدلاً بقول الشاعر:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ ولا أَرى ... وأَبِـيّ ما لك ذُو المجـازِ بدارِ

يقول الفاضل: «أجيب: بأنّه شاذٌ لا يُقاس عليه، ولو سُلّم فيجوز أن يكون (أبيّ) هنا جمعاً مضافاً إلى الياء، فإنّ جمع (أب) كما جاء (آباء) جاء (أَبُون)

(١) موضح أسرار النحو: ٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ٨٠.

أيضاً»[١].

ويعتني الفاضل بالرواية المعوّل عليها، ففي احتجاج المازني والمبرد على جواز تقديم المميِّز على العامل بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبيبَها   ومَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ

يقول الفاضل: «إنّ الرواية المعوّل عليها: (وما كان نفسي بالفراق)، فلم يكن هناك مميِّزٌ...»[٢].

ولعلّ ما يؤخذ عليه في هذا المجال، ترجيحه مذهب الكوفيين، في جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي، مع أنّه ذكر أنّ دليلهم بعض الأشعار الشاذّة. ودليل البصريين أنّ هذه الألفاظ معارف لوقوعها مؤكّدةً للمعرفة، والمعرفة لا تقع مؤكداً للنكرة. يقول الفاضل: «الحقّ أنّها مع المعرفة معرفةٌ، ومع النكرة نكرةٌ، وحينئذٍ فمذهب الكوفيين هو الحقّ، ولا محذور»[٣]. وقد اختار ابن مالك أيضاً مذهب الكوفيين في جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو: (صمت شهراً كلَّه)، ومنه قوله:

يا لَيْتَـني كُنْتُ صَبِـيّاً مُرْضَعا   تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا[٤]

---

(١) المصدر نفسه: ١٢٢.

(٢) موضح أسرار النحو: ١٠٥.

(٣) موضح أسرار النحو: ١٣٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢١١.

٢- الإجماع

يراد به عند علماء العربية: «إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[١]. وعلّقه ابن جنيّ على إعطاء الخصم يده ألاّ يخالف المنصوص، قال: «اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إنْ لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجّة عليه، وذلك أنّه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنّما هو عِلْمٌ منتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة»[٢].

ومن النحاة من تمسّك بهذا الأصل، وعدّه من أدلة النحو المعتبرة التي لا يجوز الخروج عليها، قال ابن الخشاب(ت٥٦٧هـ): «مخالفة المتقدمين لا تجوز»[٣]. وفي مقابل هؤلاء من عدّه أصلاً ضعيفاً، فخرج عليه غير مرة، ومنهم ابن مالك[٤].

ونلمح أثر الإجماع عند الفاضل في عرضه لقضايا النحو، ولاسيما في اختياراته واعتراضاته، التي يشفعها بلفظة دالة عليه، نحو: (الاتفاق)، أو (متّفق فيه)[٥]، وقد يعبّر عن إجماع جمهور البصريين بلفظ (الأكثر)، أو (أكثر النحاة)، أو (الأكثرين)، أو(الجمهور)[٦].

ومن ذلك قوله في جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور: «**قلتُ**: إن

(١) الاقتراح: ١٨٧.

(٢) الخصائص: ١/ ١٩٠.

(٣) الاقتراح: ١٩٢، وينظر: أصول النحو العربي/ د. محمد الخيراني: ١٢٨.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي/ د. محمد الخيراني: ١٢٨.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠٠، و١٠٤، و١٨٨، و١٩٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤، و٩٤، و١٠١، و١١٧-١١٨، و١٤١.

كان مجروراً بالإضافة، فلا يتقدّم اتفاقاً؛ لأنّ المضاف إليه لا يقدّم على المضاف، فتابعه الذي هو الحال أولى بذلك»[١].

وفي تقديم أخبار الأفعال الناقصة عليها، قال الفاضل: «...**قلتُ**: أمّا فيما ليس في أوله (ما)، فهو جائزٌ بالاتفاق، فإنّها شبيهةٌ بالمفعول، فيجوز تقديمها عليها، كما يجوز تقديم المفعول على فعله. وأمّا فيما أوله (ما) فهو ممتنعٌ بالاتفاق؛ وذلك لأنّ (ما) في غير (ما دام) للنفي، وقد عرفت أنّ النفي له صدارة الكلام، فلا يعمل فيما قبله، وحمل (ما دام) على غيره»[٢].

ولم يكن للفاضل في مجال الإجماع رأي نظري، سوى أنّه يرى أنّ الأقوى مخالفة دعوى الإجماع على تركيب (كأنّ)، وذلك في (شرح العينية)، قال: «(كأنّ) حرف مركّب عند الخليل وسيبويه وأكثر البصريين، وادّعى ابن الخبّاز وابن هشام الخضراوي[٣] عليه الإجماع، ومن البصريين من ذهب إلى أنّه حرف بسيط، وهو الأقوى...»[٤].

٣- القياس

وهو من أدلة النحو الأساسية، ويراد به «حمل غير المنقول على المنقول إذا

---

(١) المصدر نفسه: ١٠١.

(٢) موضح أسرار النحو: ١٩٨.

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله، المعروف بابن البرذعي: عالم بالعربية، أندلسي. من أهل الجزيرة الخضراء، توفى بتونس سنة (٦٤٦ هـ)، له كتب، منها: الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور، وفصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، ينظر: هدية العارفين: ٢/ ١٢٤، الأعلام: ٧/ ١٣٨.

(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٩٢.

كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكانٍ، وإن لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم»[١].

وقيل: هو «حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٢]. ولا بدَّ لعملية المقايسة بين منقولات اللغة من أركان أربعة، هي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم يسري على المقيس، وعلة جامعة بين طرفي القياس[٣].

واختلف منهج القياس وضبط القواعد النحوية بين البصريين والكوفيين، ذلك أنّ البصريين اشترطوا في الشواهد المستمدّ منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأنْ تكون كثيرةً بحيث تمثِّلُ اللهجة الفصحى، ويمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة. أمَّا الكوفيُّون فقد اعتدُّوا بأقوال المتحضِّرين من العرب وأشعارهم، واعتدُّوا بالأشعار والأقوال الشاذَّة التي سمعوها على ألسنة الفُصحاء ممَّا خرج على قواعد البصريين وأقيستهم، وممَّا نعتوه بالخطأ والغلط، وقد حاولوا أنْ يَقيسوا عليها[٤].

ولم تكن لدى الفاضل رؤية خاصة في القياس، بل كان يسير على سنن النحاة وقواعدهم، وقد أشار إلى أصل القياس في مواضع عديدة من شرحه على العينية[٥].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، وينظر: لمع الأدلة: ٩٣، وفي أصول النحو: ٧٨.

(٢) لمع الأدلة: ٩٣.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣، والاقتراح: ٢٠٨، وأصول التفكير النحوي: ١٠٨.

(٤) ينظر: المدارس النَّحوية/ شوقي ضيف: ١٦١.

(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٧٠، و٢٨٨، و٣٢١، و٣٢٦، و٤٥١.

ومما يمكن ملاحظته في كتاب (موضح أسرار النحو) أنّه يصطلح على قياس التصريف أو الاشتقاق لفظ (قانون)، وهي تسمية تبدو موافقة لمعنى القياس.

قال في المصدر: «واعلم أنّ من المصادر ما هو مقصورٌ على السماع، ومنها ما قد بُيّن له قانون، فلا يحتاج إلى السماع. فالأول: هو مصادر الأفعال الثلاثية،... والثاني: أعني القياسي، في غير الثلاثي،...»[١].

وقد ورد في بعض الأدلة التي نقلها الفاضل أنّه لا يقاس على الشاذ، جاء ذلك في ردّ بعض شواهد مسألة تقديم الضمير على مرجعه لفظاً وتقديراً، في نحو: (ضرب غلامُهُ زيداً). ومسألة جواز ردّ الواو وإبداله من الياء وإدغامه فيه، في (أخي) و(أبي)[٢].

وفي تقديم خبر (ليس) عليها، عرض الفاضل دليل مذهب البصريين القائلين بالجواز، لوجهين: «الأول: أنّه فعل يعمل للفعلية، ومعمولات الأفعال تتقدّم عليها. الثاني: أنّه كما يجوز تقديم خبره على اسمه، كذلك يجب أن يجوز تقديم خبره عليه». ثمّ أضاف: «أقول: الوجه الأول صحيحٌ، ولكن يرد على الثاني أنّ ذلك القياس لا وجه له»[٣]. فالقياس لابدّ أن يكون له وجهٌ مقبول، وليس ذلك غير المسموع الكثير من الفصيح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصّلها النحاة بالاستقراء.

وأشار إلى بعض أقسام القياس، منها: الحمل على النظير، وكذلك الحمل

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٦١.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٧، و١٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٩٩.

على النقيض، فقد ورد عن العرب أنهم يحملون الشيء على نقيضه، كما يحملونه على نظيره[١]. وقد استدل الفاضل بذلك على لزوم الفعل (دخل) «أنّ مصدره (الدخول)، وكلّ فعل مصدره على (فعول) فهو لازمٌ، وأيضاً نظيره، وهو (عدت)، ونقيضه وهو (خرجت) لازمٌ، فيجب أن يكون لازماً...»[٢].

ومن أقسام القياس: حمل الشيء على ضدّه[٣]، وقد أشار إليه في علة جزم (لا الناهية) الفعل، قال الفاضل: «وأمّا (لا النهي)؛ فلأنّها ضدّ لام الأمر، وكثيراً ما يُحمل الشيء على ضدّه»[٤].

ومنها: حمل الفرع على الأصل، فقد قال في تعليل إعراب جمع المؤنث السالم: «**فإن قلتَ**: لم كان إعراب الجمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة؟ **قلتُ**: لأنّه فرعُ الجمع المذكر السالم، وقد أتبع فيه النصب الجرّ، فأتبع في الجمع المؤنث السالم أيضاً، ليتوافق الأصل والفرع»[٥].

وذكر من خواص الاسم (الإضافة إليه)، وقال في تعليل ذلك: «لأنّ المضاف إليه بالإضافة المعنوية مجرورٌ بحرف الجرّ تقديراً، وقد عرفت أنّ حرف الجرّ مختصٌّ بالاسم، وحُمل المضاف إليه بالإضافة اللفظية عليه؛ لأنّه فرعه»[٦].

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٤٦.

(٢) موضح أسرار النحو: ٩٠.

(٣) قيل: النقيضان: ما كان التقابل بينهما تقابل النفي والإثبات، أو العدم والملكة، ولذا لا يمكن اجتماعهما في مادة، ولا ارتفاعهما؛ كالحركة والسكون. وأما المتضادان: فيجوز ارتفاعهما، ويمتنع اجتماعهما، كالسواد والبياض. الفروق اللغوية: ٣٢٦.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٩١.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٥.

(٦) المصدر نفسه: ٢٣.

ومنها: حمل الأصل على الفرع، كما في حمل الاسم الممنوع من الصرف على الفعل، قال الفاضل: «**فإن قلتَ**: لِمَ منعت هذه العلل الصرف، وهو التنوين والجرّ؟ **قلتُ**: لأنّ لكلٍّ منها فرعيةً، فإذا اجتمع علّتان منها في اسمٍ، اجتمع فيه فرعيتان، فأشبه الفعل؛ لأنّ فيه أيضاً فرعيتين؛ إحداهما: اشتقاقه من المصدر الذي هو اسم. وثانيتهما: أنّه معنىً قائمٌ بفاعله، فكان فرعاً للفاعل؛ لأنّه صفةٌ له، ومتأخرٌ عنه»[(١)].

وأشار الفاضل إلى مخالفة القياس مع كثرة الاستعمال أو قلّته، وكثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل عند الكوفيين[(٢)]. ومن أمثلة ذلك قوله في الملحق بجمع المذكر السالم: «**فإن قلتَ**: قد شرطت في الجمع الصحيح للمذكر ما شرطت، وهي غير مطردةٍ في نحو: (سِنون)، و(أَرَضُون)، و(مَنُون)، و(الَّذون)؟ **قلتُ**: أمّا الثلاثة الأول فهي شاذّةٌ، أمّا الأوّلان فبمعنى مخالفة القياس، وإن كانا كثيري الاستعمال، وأمّا الثالث فبمعناه، ومعنى القلّة في الكلام أيضاً...»[(٣)].

وفي حال تعارض القياس مع السماع، يرجح الفاضل- على وفق قواعد النحاة- السماع على القياس، فقد جاء في (قراح الاقتراح) في أحوال مستنبط النحو: «إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ، ثمّ سمعت من العرب خلافه، فاترك القياس، واتبع ما سمعته، فانّ النصّ ينفي الاجتهاد»[(٤)].

(١) موضح أسرار النحو: ١٧٦.

(٢) ينظر: الأصول: ٢٠٥.

(٣) موضح أسرار النحو: ١٥٩.

(٤) قراح الاقتراح/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٤٩٨.

العـلّــة

ارتبطت العلة بنشأة النحو العربي، ولازمت تطوره، فقد علّل النحويون كثيراً من ظواهر العربية، وكانت العلّة في أطوارها الأولى بسيطةً، ونابعةً من واقع اللغة، بيد أنها تحولت على أيدي كثيرٍ من النحويين إلى البحث عن العلل الجدلية ذات النزعة الفلسفية، وتعليل ما لا يحتاج إلى تعليل، فغدا التعليل أصلاً وغاية، لا وسيلة وحاجة؛ لذلك ارتفعت أصوات بعض النحاة تطالب بتحرير النحو من هذه النزعة الفلسفية التعليلية، وكان رائدهم في هذا المضمار ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في كتابه (الردّ على النحاة)، الذي دعا فيه إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وجعل العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده[(١)].

وقد تقدم أنّ العلة هي أحد أركان القياس الأربعة، فهي التي تجمع بين طرفي القياس، وبها يسري الحكم من المقيس عليه إلى المقيس. وقد أفردتها بالبحث؛ لأنها اتخذت حيزاً وافراً في كتاب (موضح أسرار النحو)، إذ تقدم أنّ مراده من أسرار النحو بيان العلل والأحكام، وقارئ الكتاب يلمس تعويل مصنفه على العلل واهتمامه بها؛ ولعل ذلك يعود إلى نزعته الأصولية في الفقه التي تستند إلى علوم المنطق والأصول والكلام.

ومن الأمثلة التي تدل على احتفائه بذكر العلل، قوله في شروط عمل (إذن): «وأمّا (إذن) فشرط عملها اثنان: الأول: أن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، بأن يكون خبراً له، أو جواباً لشرطٍ أو قسمٍ قبلها. الثاني: أن يكون الفعل المنصوب بها مستقبلاً.

---

(١) ينظر: الرد على النحاة: ١٣٠-١٣٤، وأصول النحو العربي/ د. محمد عيد: ١٢٩.

أمّا الاشتراط بالشرط الأول، فلأنّ (إذن) ضعيف العمل، فلابدّ في عمله من أن يفرغ له المعمول، وإذا اتصل بما قبله انتفى الفراغ. وأمّا الاشتراط بالشرط الثاني؛ فلأنّها إنّما تقع إذا كانت مع الفعل بمعنى جزاء الشرط أو جواب القسم، وهما لا يكونان إلّا مستقبلين، كقولك: (أسلمتُ إذن أدخلَ الجنة)، أي: أسلمتُ، وإذا أسلمتُ فانّي أدخل الجنة.

فإن قلتَ: ما حكمها إذا كانت بعد الواو والفاء، كقولك: (أسلمتُ وإذن أدخل الجنة)؟ **قلتُ**: جاز فيها الأمران؛ العمل وعدمه. أمّا عدم العمل؛ فلأنّه اعتمد حينئذٍ ما بعدها على ما قبلها. وأمّا العمل؛ فلأنّ هذا الاعتماد ضعيفٌ لا يمنع العمل...»[(١)].

أقسام العلل عند النحويين

قبل المضي في ذكر نماذج أُخر من علل القياس وغيرها التي وردت في كتاب الفاضل، يحسن بنا أن نشير إلى أقسام العلل عند النحويين، كي نتمكن في ضوئها من عرض تلك النماذج. فقد تنوعت مذاهب النحويين في النظر إلى أقسام العلل من زوايا مختلفة؛ لذلك حظيت بتفريعات كثيرة، وتقسيمات متعددة[(٢)].

والناظر في تلك الأقسام يجد أنّه من الصعب حصر العلل في عدد معين، أو إخضاعها تحت تقسيم معين؛ ولعل ذلك يعود إلى أنها لم تظهر في إطار نظري موحد؛ لأنّ التعليل اجتهاد ونشاط ذهني يستند إلى قدرة المجتهد العقلية في الاستنباط والتعليل، وهو يختلف من نحويّ إلى آخر، وبذلك تتعدّد العلل إلى

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٨٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٥، والإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥، والخصائص: ١/ ١٦٤، والاقتراح: ٢٥٦-٢٦٩، وأصول النحو العربي/ د. محمد عيد: ١١٩.

ما لا حصر له.

ويبدو أنّ أشمل تقسيم لأنواع العلل، وأكثره استيعاباً، هو ما نقله الفيروز آبادي والسيوطي عن أبي عبد الله الحسين بن موسى، المعروف بالجليس الدينوري(١)، الذي جعلها على نوعين:

١- علل تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وذكر أنّ هذا النوع أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وأنّها واسعة الشُّعب كثيرة الأفنان، إلّا أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى.

وعلى الرغم من تعدّد أقسام العلل في هذا النوع، إلّا أنّها ليست جامعة مانعة، بل ترك الجليس الدينوري الباب مفتوحاً، بقوله: «هي واسعة الشُّعب، كثيرة الأفنان»(٢).

٢- علة تظهر حكمتهم في أصول النحو، وتكشف عن صحة أغراضهم،

---

(١) هو الحسين بن موسى بن هبة الله، أبو عبد الله النحوي، المعروف بالجليس الدينوري، شيخ مقرئ، ونحوي لغوي، توفّي بعد سنة (٣٤٠هـ)، وقيل: نحو سنة (٤٩٠هـ)، له كتاب في النحو سماه (ثمار الصناعة)، و(الحروف السبعة من الكلام). ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٣/ الترجمة١١٢، وهدية العارفين: ١/ ٣١٠، ومعجم المؤلفين: ٤/ ٦٥.

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٣.

وعن صحة مقاصدهم في موضوعاته[١].

وذكر السيوطي أنّ الجليس الدينوري لم يتعرض لهذا النوع، ولا بيّنه، وقد بيّنه ابن السراج بقوله: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً»[٢].

أما أبو القاسم الزجاجي فقد قسم العلل على ثلاثة أضرب:

الأول: علل تعليمية، يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب، كقولك: رفع الفاعل لأنه فاعل، ونصب المفعول؛ لأنه مفعول.

الثاني: علل قياسية، يحمل فيها الكلام بعضه على بعض لعلة جامعة، يقصد بها تعليل الحكم في حمل المقيس على المقيس عليه، كقولك في (إن وأخواتها): إنها عملت لمشابهتها الفعل المتعدي ذا المفعول الواحد، فأشبه اسمها المنصوب المفعول به لفظاً، وأشبه خبرها المرفوع الفاعل لفظاً.

الثالث: علل جدلية نظرية، وتشمل كل ما يعتل به بعد العلة القياسية الثانية، وهي تدخل تحت طائلة الجدل والنظر، نحو أن يقال: من أيّ جهة شابهت الحروف الناصبة الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهت[٣]؟

ويمكن القول إجمالاً إنّ العلل التعليمية هي التي يعرف بها كلام العرب، وتطرد عليه، وهي التي سماها ابن مضاء العلل الأُوَل. أما العلل القياسية والجدلية، فهي التي أطلق عليها ابن السراج علة العلة، وسماها ابن مضاء العلل

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣، والاقتراح: ٢٥٦.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٣٥، الاقتراح: ٢٦٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥، والاقتراح: ٣٠٤-٣٠٩.

الثواني والثوالث، ودعا إلى إسقاطها من النحو العربي؛ لأنها مما يستغنى عنه في معرفة كلام العرب[١].

أقسام العلل في كتاب الموضح

قبل التعرض لأمثلة العلل في كتاب (موضح أسرار النحو)، أجد من الضروري التنويه بأنه قد لا توجد أحياناً حدود فاصلة بين العلل التي يذكرها الفاضل، فقد يذكر علتين لحكم واحد، وأنّ تلك العلل لم تكن جميعها من ابتكاره، بل إن أغلبها من العلل التي تكلم بها النحاة من قبل، وقد أفادها من المصادر التي اعتمدها في تصنيف كتابه، ليستدل بها على حكم نحوي، أو يدعم بها دليلاً يرجّحه، أو وجهاً يختاره، وهو في ذلك كله لا يذكرها بنصها، بل ينقلها بالمعنى موجزاً متصرفاً.

وفيما يأتي أمثلة للنوع الأول من أنواع علل القياس التي تقدم ذكرها، مما عرضه الفاضل في كتاب (موضح أسرار النحو):

١- علة تشبيه: وهي تقوم على أنّ المتشابهين يكسبان حكماً واحداً لمشابهة بعضهما بعضاً[٢]، قال سيبويه: «ومن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»[٣].

وقد عوّل الفاضل على هذه العلة في تعليله لكثير من الأحكام النحوية، منها: في الأسماء الستة، ونون الوقاية، واسم الفعل، والمركب، والمبتدأ، والخبر، وخبر (إنّ) وأخواتها، والمفعول به، والمنادى، واسم الفاعل، والممنوع من

---

(١) أصول النحو العربي/ د. محمد عيد: ١٢٩-١٣٥، وينظر: الرد على النحاة: ١٣٠-١٣٤.

(٢) ينظر: علل النحو: ٦٧.

(٣) كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧٨.

الصرف، وعوامل النصب، والألفاظ الجازمة وغيرها[١].

ومن ذلك قوله في تقديم أخبار الأفعال الناقصة عليها حملاً على الأفعال التامة: «**فإن قلتَ**: هل يجوز تقديم أخبار تلك الأفعال عليها، أم لا؟ **قلتُ**: أمّا فيما ليس في أوله (ما)، فهو جائزٌ بالاتفاق، فإنّها شبيهةٌ بالمفعول، فيجوز تقديمها عليها، كما يجوز تقديم المفعول على فعله»[٢].

وقوله في تعليل عمل الحروف المشبهة بالفعل: «**فإن قلتَ**: قد ظهر بما سلف أنّ هذه الحروف تنصب وترفع، فما وجهه؟ **قلتُ**: لأنّها لمّا أشبهت الفعل شبّهت به في الرفع والنصب...»[٣].

٢- علّة استثقال: يراد بها إيثار الخفّة وكراهة الثقل، وهي من أكثر العلل دوراناً في آثار النحويين، ودليلها أنَّ الفصحاء يُنفرون من ثقيل اللفظ ويُؤثرون الخفة في الكلام[٤]. وقد جاء ذكرها في إعراب المنقوص، ونون الوقاية، واسم الفعل، والترخيم، والإضافة غير الحقيقية (اللفظية)، والاسم غير المنصرف، وألفاظ الشرط والجزاء[٥].

ومن أمثلتها قوله في تعليل وجوب منع المؤنث من الصرف، إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف، أو متحرك الوسط، أو كونه أعجمياً: «فلأنّ الزائد على الثلاثة ومتحرك الأوسط والعجمي ثقيلةٌ، بالإضافة إلى مقابلاتها، فينبغي أن يُجبر ثقلها

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٥، و٢٩، و٣٧، و٣٩، و٥١، و٦١، و٦٨، و٧٠، و١٦٥، و١٧٥، و١٩٠، و١٩١، و١٩٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٩٨.

(٣) موضح أسرار النحو: ٢١٨.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٠٠، وأصول النحو العربي/ د. محمد الحلواني: ١١٤.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٨، و٢٩، و٣٧، و٨٠، و١٧٤، و١٩١.

بمنع الصرف...»[(١)].

وقوله في علة إعراب المنقوص، نحو: (قاضٍ) حال الرفع والجر إعراباً تقديرياً دون النصب: «لأنّ (قاضٍ) لو ظهر الإعراب فيه حال الرفع والجر، لاجتمع الضمّ أو الكسر مع الياء، وكلاهما ثقيلان؛ أمّا الأول فلاستلزامه اجتماع الضدين، وأما الثاني فلاستلزامه اجتماع المثلين، بخلاف حالة النصب، فانّه يلزم من التلفّظ بالإعراب اجتماع الفتحة مع الياء، وهو لا يستلزم شيئاً ممّا ذكرنا، فلذا كان الإعراب فيها لفظياً»[(٢)].

وقال في تعليل عمل أدوات الشرط الجزم: «**فإن قلتَ**: لِمَ عملت هذه الجزم؟ **قلتُ**: أمّا كلمات الشرط والجزاء؛ فلأنّها تحتاج إلى جملتين: إحداهما شرط، والأخرى جزاء، فيطول به الكلام، فأرادوا أن يخفّفوا بعض التخفيف فجزموه...»[(٣)].

٣- علة فرق: يراد بها الكشف عن القيم الخلافية بين ظواهر اللغة المختلفة، ومن أمثلتها تعليل تقدّم خبر المبتدأ على المبتدأ، وعدم تقدّم خبر (إنّ) وأخواتها على أسمائها، قال الفاضل: «ذلك لأنّ هذه الحروف إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، فهي فروع الفعل، والفعل يرفع المقدّم، وينصب المؤخّر، فلمّا أجروا هذه الحروف مجرى الأفعال، بأن أعملوها الرفع والنصب، أرادوا أن يفرّقوا بينها وبين الفعل، لئلّا يلزم تساوي الأصل والفرع، فجعلوا الأول منصوباً، والثاني مرفوعاً...»[(٤)].

---

(١) المصدر نفسه: ١٧٤.

(٢) موضح أسرار النحو: ١٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٩١.

(٤) المصدر نفسه: ٦١.

وقال في تعليل إلحاق التاء بالإعداد من (الثلاث) إلى (العشرة) إذا كان المعدود مذكراً، وعدم إلحاقها إذا كان المعدود مؤنثاً: «وإنّما فُعل ذلك؛ لأنّ العدد فرع المعدود، والمعدود إذا كان للمذكر لم تلحق به[1] التاء، وإذا كان للمؤنث لحقته، فأُعطي للفرع حكم عكس حكم الأصل، للفرق بينهما...»[2].

٤- علة توكيد: مثالها: تعليل زيادة لفظة (واحدة) في قوله: (نفختُ نفخةً واحدةً)، قال الفاضل: «فانّ تاء (نفخة) يدلّ على أنّها واحدةٌ، فزيادة (واحدة) ليس إلّا للتأكيد»[3].

٥- علة مشاكلة أو مناسبة: مثالها: صرف ما لا ينصرف للتناسب، كقوله تعالى: ﴿**سَلَاسِلَاً وَأَغْلَالاً**﴾[4]. قال الفاضل في توجيهه: «فانّه تعالى نوّن (سلاسلاً) مع أنّه غير منصرفٍ لمناسبة (أغلالاً) لأنّه منصرفٌ»[5].

وقد تكون المناسبة معنوية، مثالها: تعليل كون (أنْ) التي تقع بعد العِلم مخفّفةً من (أنّ) المشددة، وليست (أنْ) الناصبة، قال الفاضل: «ذلك لأنّ (أنْ) الناصبة للرجاء والطمع، وهو لا يناسب العِلم، والمخفّفة للتأكيد والتحقيق، وهو مناسبٌ له غاية التناسب، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ**﴾[6]»[7].

٦- علة معادلة: مثالها: تعليل اختلاف مميز الأعداد، فمميز(ثلاث)

---

(١) أي: بالمعدود.

(٢) موضح أسرار النحو: ١٤٥.

(٣) موضح أسرار النحو: ١٢٥.

(٤) سورة الإنسان/ ٤.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٨٠.

(٦) سورة المزمل/ ٢٠.

(٧) موضح أسرار النحو: ١٨٤.

إلى (أحد عشر)[١] جمعٌ مجرورٌ، ومميز (أحد عشر) إلى (مئة)[٢] مفردٌ منصوبٌ، ومميز (مئة) إلى غير النهاية مفردٌ مجرورٌ. قال الفاضل: «أما جرّ الأول والثالث فللإضافة، ونصب الثاني فعلى التمييز. وأما جمع الأول وإفراد الثالث؛ فلأنّهما طرفا العدد، فالثالث في جانب الكثرة، والأول في جانب القلّة، فأُعطي القليل - وهو المفرد- الكثير، - وهو الثالث-، والكثير - وهو الجمع- القليل، - وهو الأول-، ليتعادلا»[٣].

٧- علة تغليب: مثالها: تعليل إضافة الصفة إلى موصوفها، في نحو قولهم: (جَرْدُ قَطيفَةٍ)، و(الجَرْد) صفةٌ لقَطيفَةٍ، والأصل: (قَطيفَةٌ جَرْدٌ)، قال الفاضل: «(جَرْد)، وإن كان في الأصل صفةً لـ(قطيفةٍ)، إلّا أنّه غلبت الاسمية عليه بحيث يُطلق منفرداً، فلم يبقَ على وصفيته»[٤].

٨- علة اختصار: مثالها: تعليل أنّ الأصل في الضمير الوصل، قال الفاضل: «لأنّ وضع الضمير للاختصار، إذ فيه كفايةٌ عن التصريح باسم المشار إليه، فالأخصر هو الأصل، ولا شكّ في أنّ الضمير المتّصل أخصر من المنفصل، فكان هو الأصل»[٥].

٩- علة دلالة الحال: مثالها: تعليل حذف المبتدأ جوازاً، إذا قامت قرينة على تعيينه، مثل قول المُستَهِل: (الهلالُ)، أي: هذا هو الهلال[٦]. والقرينة هنا

---

(١) أي حتى (عشر) لأنّ الأصل في (إلى) أن يكون ما بعدها خارجاً عن حكم ما قبلها.

(٢) أي حتى (تسع وتسعين) لأنّ الأصل في (إلى) أن يكون ما بعدها خارجاً عن حكم ما قبلها.

(٣) موضح أسرار النحو: ١٤٦.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٢٠.

(٥) المصدر نفسه: ٢٤.

(٦) ينظر: موضح أسرار النحو: ٥٤.

دلالة الحال[١].

ونحو قوله في حذف مميز (كم) الخبرية: «ثمّ اعلم أنه قد يُحذف مميز (كم) إذا كان هناك قرينةٌ تدلّ عليه، كقولك: (كم مالك؟)، و(كم ضربت؟). فإنّ الحال هنا يدلّ على أنّ المراد (كم درهماً، أو درهمٍ مالك؟)، أو (كم ضربةً؟ أو مرةٍ، أو رجلاً، أو رجلٍ ضربت)»[٢].

١٠- علة مراعاة الأصل: يراد بها رعاية الأصل في تقرير الحكم النحوي، نحو تعليل وجوب كون الحال نكرةً، قال الفاضل: «...قيل: لأنّها خبرٌ في الأصل، والمعنى عن ذي الحال، والأصل في الخبر أن يكون نكرةً »[٣].

وقال في تعليل صرف (أفعى)، و(أجدل)، و(أخيل): «الحقّ أنّها منصرفةٌ؛ لأنّ الأصل في الاسم الصرف، فيجب أن يُحكم به ما لم يقُم على خلافه دليلٌ، وهنا ليس[٤]»[٥].

١١- علة إشعار: مثالها: تعليل إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي، قال: «إنّما تلحق الماضي للإشعار بأنّ الفاعل مؤنث»[٦].

١٢- علة أَولى: يراد بها ترجيح شيءٍ على شيءٍ؛ لأنّه أولى في الاستعمال

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٢٦٤، وأصول النحو العربي/ د. محمد عيد: ١٢١.

(٢) موضح أسرار النحو: ٤١.

(٣) المصدر نفسه: ٩٦.

(٤) أي: وليس هنا دليل.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٧٣.

(٦) موضح أسرار النحو: ٢٣٦.

«كقولهم: إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول»[1]. ومثالها في كتاب الفاضل: تعليل كون ضمير الفصل حرفاً، وليس اسماً؛ لأنّه ملغىً لا معنى له، والحرف أولى بالإلغاء من الاسم[2].

هذه هي أهم العلل الموافقة لما ورد عن الجليس الدينوري، ولكون العلل تتعدد إلى ما لا حصر له، فقد وردت في كتاب (موضح أسرار النحو) علل أُخر، يمكن إضافتها لما تقدم، وهي كما يأتي:

١- علة منافرة: يراد بها الاحتراز عما يخلّ بالتجانس المطلوب في اللغة، مثالها: تعليل إعراب الأسماء الستة بما هو أصل في الحرف، قال الفاضل: «لأنّ الآحاد لمّا كانت أصولاً للمثنى والمجموع، أرادوا أن لا تحصل بين الأصل والفرع منافرةٌ تامةٌ، بأن يكون إعراب الآحاد كلّها بالحركة، وإعراب المثنى والمجموع بالحرف، فأعربوا بعض الآحاد بالحرف»[3].

وقال في علة إلحاق العدد (عشرة) التاء في الأعداد المركبة: «لئلّا يُنافر المؤنث منافرةً تامةً، فإنّه إذا كان لفظان صورة كليهما صورة المذكر، لنافَرَ المؤنث منافرةً تامةً، فأتى بواحدٍ ملحقاً به التاء، وبآخر غير ملحقٍ»[4].

٢- علة أمن اللبس: يقصد بها الاحتراز عن الالتباس في الكلام، والعرب يتوخّون ذلك في كلامهم، بدافع الحرص على الإبانة والوضوح وتحاشي الخلط

---

(١) علل النحو: ٣١.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٤.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٤٥.

بين المعاني[١].

مثالها: تعليل جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، ومنع تقديم خبر (إنّ) وأخواتها على أسمائها، قال الفاضل: «لأنّ هذه الحروف لّما كانت مشابهةً للفعل، فلو أعملت عمل الفعل بأن قدّم المرفوع على المنصوب، لالتبست بالأفعال...»[٢].

وقال في تعليل بناء المنادى على الضم: «لأنّه لو بُني على الفتح، لالتبس في بعض الأحيان بالمضاف إلى غير ياء المتكلم، كما في قولك: (يا غلام الفاضل)، إذ لو فُتح (غلام) يُظنّ أنّه مضافٌ إلى الفاضل. ولو بُني على الكسر لالتبس في بعض الأحيان بالمضاف إلى ياء المتكلم، كما في (يا غلام)، إذ لو كُسر لالتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة، ولظنّ أنّ أصله (غلامي)...»[٣].

٣- علة تباين: مثالها: تعليل منع إضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته، قال: «لأنّ الصفة والموصوف يجب أن يكون المعبّر عنه بهما واحداً عند المتكلّم، والمضاف والمضاف إليه يجب أن يكون المعبّر بهما عنه متعدّداً عند المتكلّم، فبين الإضافة والتوصيف تباينٌ، فلا يجتمعان»[٤].

٤- علة قوة وضعف: وقد تقدمت أمثلة لذلك في موقفه من العامل، ومنها أيضاً علة تقدير ضمير الشأن اسماً لـ(أن) المفتوحة المخففة، قال الفاضل: «قد عرفت أنّ تلك الحروف إنّما تعمل لمشابهة الفعل، فلمّا أرادوا أن لا يلزم زيادة الأضعف على الأقوى، قدّروا للمفتوحة ضمير الشأن ليكون اسمها، والجملة

(١) ينظر: علل النحو: ٦٦.

(٢) موضح أسرار النحو: ٦١.

(٣) المصدر نفسه: ٧٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٢٠.

بعدها خبرها»[١].

٥- علة ضرورة: ويراد بها ما أجازه علماء العربية من الاستعمال على خلاف القياس في القاعدة النحوية، ورأي الجمهور أنّ الضرورة ما يقع في الشعر دون النثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا[٢]. وذهب ابن مالك إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة[٣].

ومن مواردها في كتاب (موضح أسرار النحو): ترخيم غير المنادى لضرورة الشعر، وإضافة (ذو) إلى الضمير في الضرورة والسَّعَة، ودخول الجرّ والتنوين على غير المنصرف ضرورة، للاحتراز من اختلال الوزن، أو الزحاف، أو اختلال القافية[٤].

وشاهد الفاضل على دخول الجرّ والتنوين على غير المنصرف ضرورةً، قول فاطمةعليها السلام، في مرثية خاتم الأنبياءصلى الله عليه وآله:

ماذا على مَن شمَّ تُربةَ أحـمدٍ　　　أن لا يَشُمَّ مَدى الزمانِ غَواليا

صُبّتْ عليَّ مَصـائبٌ لو أنّـها　　　صُبّتْ على الأيـامِ صِرنَ لَياليا

قال الفاضل: «يجب أن ينوّن (مصائب) مع أنّه غير منصرفٍ؛ لأنّ صيغته صيغة منتهى الجموع؛ لأنّه لو لم ينوّن لاختلّ الوزن...»[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٢٥.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٣١-٣٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٢، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٣٥.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٧٦، و٧٩، و١٢٣، و١٧٧.

(٥) المصدر نفسه: ١٧٨. وفي البيت الأول شاهدٌ آخر على المسألة، لم يذكره المصنّف، هو قولها: (تُربةَ أحمدٍ)، فقد صرفت (أحمد) ضرورةً، وهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل.

٦- علة كثرة الاستعمال: وهي من العلل التي اعتمدها النحويون للاستدلال على بعض الظواهر اللغوية، منها الحذف والتغيير، نحو قولهم: أيش؟ والمراد: أيّ شي؟[١]

وذكر الفاضل أنّ كثرة الاستعمال يَستدلّ بها الصرفيون على أصالة الكلمة، وأنّ الأصل يجب أن يكون أكثر استعمالاً من الفَرع، لئلّا يلزم ترجيح الفرع على الأصل[٢].

ولهذه العلة أمثلة كثيرة في كتاب (موضح أسرار النحو)، منها: تعليل ترخيم المنادى وغيره للتخفيف، قال الفاضل: «اعلم أنّه قد يُرخّم المنادى وغيره للتخفيف، ولكن تخفيف المنادى يجوز في الضرورة والسَّعَة بخلاف ترخيم غيره، فانّه لا يجوز إلّا في الضرورة؛ وذلك لأنّ المنادى كثير الاستعمال، فناسب الحذف والتخفيف»[٣].

٧- علة تقدير: ويراد بها مراعاة المقدّر، ومثالها: تعليل الإضافة في قولهم: (صلاةُ الأولى)، مع أنّ الموصوف لا يضاف إلى صفته. قال الفاضل: «لا نسلّم أنّ (الصلاة) موصوفةٌ بـ(الأولى)، بل (الأولى) صفةٌ لمقدّرٍ، إذ التقدير: (صلاةَ الساعةِ الأولى)»[٤].

٨- علة اشتقاق: علل بها الفاضل سبب تسمية الحرف حرفاً، قال في تعريفه: «هو... كلمةٌ تدلّ على معنىً في غيره، وإنّما سمّي حرفاً؛ لأنّ الحرف في

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٢، وعلل النحو: ٦٨.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣١.

(٣) موضح أسرار النحو: ٧٧.

(٤) المصدر نفسه: ١٢٠.

اللغة بمعنى الطرف[١]، وهذا النوع من الكلمة وقع طرفاً بالنسبة إلى أخويه[٢]؛ لأنّ أخويه يدلّان على المعنى في نفسه، وهو لا يدلّ؛ ولأنّهما يقعان عمدةً في الكلام دونه»[٣].

ولا يخلو كتاب (موضح أسرار النحو) من النوع الثاني من العلل القياسية والجدلية النظرية، أو العلل الثواني والثوالث. والغالب أنّها متداخلة، ولا نكاد نجد فاصلاً بينها، منها قوله في عمل الحروف المشبهة بالفعل: «**فإن قلتَ**: مِمَ علمتم أنّ هذه الحروف شبيهةٌ بالفعل؟ **قلتُ**: أمّا لفظاً، فلثلاثة أوجه: الأول: أنّ بعضها ثلاثي، وهو: (إنّ) و(أنّ) و(ليت)، وبعضها رباعي، وهو: (كأنّ) و(لعلّ)، وبعضها خماسي، وهو: (لكنّ)، كما أنّ الفعل بعضه ثلاثي، وبعضه رباعي، وبعضه خماسي. الثاني: أنّها مبنيةٌ على الفتح، كالماضي. الثالث: أنّها تلزم الأسماء، كما أنّ الفعل يلزمها... وأمّا معنىً؛ فلأنّ معنى (إنّ) و(أنّ) كليهما: تحقّقتُ، ومعنى (كأنّ): شبّهتُ، أو شابَهَ، ومعنى (لكنّ): استدركتُ، ومعنى (ليت): تمنيّتُ، ومعنى (لعل): ترجيّتُ.

فإن قلتَ: قد ظهر بما سلف أنّ هذه الحروف تنصب وترفع، فما وجهه؟ **قلتُ**: لأنّها لّما أشبهت الفعل شبّهت به في الرفع والنصب.

فإن قلتَ: فلِمَ نصبت الأول وهو الاسم، ورفعت الآخر وهو الخبر، مع أنّ الفعل على عكس ذلك؟ **قلتُ**: لأنّها لّما كانت مشابهةً للفعل، كانت فروعاً له، فروعيت الفرعية بأن أعملت عكس عمل الفعل، لئلا يتّخذ حكم الأصل

---

(١) ينظر: لسان العرب-حرف-: ٩/ ٤١.

(٢) أي: الاسم والفعل.

(٣) موضح أسرار النحو: ٢٠٧.

والفرع»[١].

٤- استصحاب الحال

وهو «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[٢]. ويراد به«استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»[٣].

واستصحاب الحال من أدلة النحو المعتبرة[٤]، لكنّهم عدّوه من أضعف الأدلة[٥]، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[٦]. وجعله الدكتور تمام حسان متوسطاً بين السماع والقياس، ولم يبحثه في آخر أصول النحو، كما درج على ذلك المصنفون في هذا العلم، وقال في سبب ذلك: «لأنّ القياس لا يكون إلّا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطّرد من الشاذ»[٧].

وقد أشار الفاضل إلى الوضع الأول وإبقاء الأصل في بضعة مواضع خلال تعليقاته على المسائل النحوية، وهناك المزيد من المسائل التي استدل فيها بالأصل،

---

(١) موضح أسرار النحو: ٢١٧.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦، الاقتراح: ٣٧٤.

(٣) لمع الأدلة: ١٤١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٠٠ و٣٦٩(مسألة٤٠ و٥٧)، والاقتراح: ٣٧٤-٣٧٥.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ١١٢ (المسألة١٤)، والاقتراح: ٣٧٧.

(٦) ينظر: لمع الأدلة: ١٤٢.

(٧) الأصول: ١٠٧.

وقد تقرر في أصول النحو أنّ التمسك بالأصل هو تمسك باستصحاب الحال[١].

ومن ذلك قوله: «(عسى) موضوعةٌ بحسب الوضع الأول بإزاء الزمان، ولكن غلب استعمالها عاريةً عنه. وأسماء الأفعال موضوعةٌ بحسب الوضع الأول عاريةً عن الزمان، ولكن استعملت مقارنة للزمان»[٢].

وفي توجيه مذهب سيبويه في أنّ عامل المفعول المطلق في نحو (قعدت جلوساً)، هو الفعل المقدر، وليس الفعل المذكور، يقول الفاضل: «أمّا دليل سيبويه، فهو أنّ المفعول المطلق، إنّما هو مصدر العامل، فالأصل أن يكون منه لا من غيره، فلو كان من غيره في بعض المواضع ظاهراً، وجب أن يُقدّر ما كان من جنسه إبقاءً للأصل ما أمكن»[٣].

وهناك إشارات إلى أصل الوضع، منها: قوله في علة إلحاق (اثنين) بالمثنى: «لأنّ النون فيه، وإن كانت زائدةً، لكن الألف ليست كذلك؛ لأنّ أصل (اثنان) ثَنَيٌ[٤]، قُلبت الياء ألفاً، فالألف أصليّ»[٥].

وورد عن الفاضل أنّ الاستعمال إذا كان على خلاف الأصل، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ذكر ذلك مؤيداً الرأي القائل بمنع استعمال (جاء) و(قعد) فعلين ناقصين في غير المواضع المسموعة، وقال في دليل ذلك: «أمّا دليل الأول: فهو أنّ أصلهما التمامية، واستعمالهما ناقصين خلاف الأصل، فيجب أن

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٩٦(مسألة٥٧)، و٢/ ٦٣٤ (مسألة٨٨)، والاقتراح: ٣٧٥.

(٢) موضح أسرار النحو: ١٩.

(٣) المصدر نفسه: ٦٤.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: -ثنى- ١٥/ ١٠٣، ولسان العرب: -ثني- ١٤/ ١١٧.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٦.

يُقتصر على موضع السماع...»[١]. أي استصحاب كونهما تامّين في الأصل، لا يسوغ القياس على موضع السماع الذي جاءا فيه ناقصين، بله يقتصر عليه ولا يتعدّاه.

القسم الثاني: القواعد الكلية

عرّفت القاعدة بأنّها «قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»[٢].

وقيل هي: «قضية كلية تعرف منها بالقوة القريبة من الفعل أحوال جزئيات موضوعها، مثل: كل فاعل مرفوع، فإذا أردت أن تعرف حال (زيد) مثلاً في (جاءني زيدٌ)، فعليك أن تضمّ الصغرى السهلة الحصول أعني (زيد فاعل) مع تلك القضية، وتقول: زيد فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، يحصل لك معرفة أنه مرفوع»[٣]. ويمكن أن نفرق بين نوعين من قواعد النحو الكلية:

أولاً: قواعد التوجيه

إنّ من القواعد مالا ينتمي إلى باب نحوي معيّن، بل تخضع لها قواعد الأبواب الأخر، وقد سماها الدكتور تمام حسان: قواعد التوجيه، وهي«تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية – سماعاً كانت، أم استصحاباً، أم قياساً– التي تستعمل لا ستنباط الحكم»[٤].

وقسمها على: قواعد استدلالية، وقواعد معنوية، وقواعد مبنوية، وقال:

---

(١) المصدر نفسه: ١٩٤.

(٢) التعريفات: ٢١٩.

(٣) دستور العلماء: ٣/ ٣٩، وينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٢٥.

(٤) الأصول: ١٨٩.

«هي مبادئ عامة، لا ترتبط بباب نحوي دون غيره، ولكنها توجيهات يهتدي بها كلّ نحوي عند تفكيره في المسائل المفردة»[١].

وقد أورد الفاضل جملة من قواعد التوجيه، وهو إما أنّ يكون قد وظّفها من النصوص التي اقتبسها، أو أنّه ذكرها في اختياراته لبعض مذاهب النحاة، واعتراضاته عليهم، وفيما يأتي بعض تلك القواعد بحسب ترتيبها في كتاب (موضح أسرار النحو):

- الترجيح بلا مرجح باطل[٢].
- إنّما المعتبر هو الأصل[٣].
- الإعراب بالحركة أصل الإعراب بالحرف[٤].
- لا يجتمع الضدان[٥].
- حرف الجرّ مختصٌّ بالاسم[٦].
- مخالفة الأصل لا تجوز إلّا إذا لم يمكن الإجراء على الأصل[٧].
- لا يجوز فصل الضمير إلّا إذا تعذّر الوصل؛ لأنّ الوصل هو الأصل[٨].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٠٤.

(٢) موضح أسرار النحو: ٩.

(٣) المصدر نفسه: ١١.

(٤) المصدر نفسه: ١٤.

(٥) المصدر نفسه: ١٨.

(٦) المصدر نفسه: ٢٢ و٢٣.

(٧) موضح أسرار النحو: ٢٤.

(٨) المصدر نفسه: ٢٤.

- اعتبار الأصل أولى من اعتبار المشابهة[١].

- الحرف أولى بالإلغاء من الاسم[٢].

- كثرة الاستعمال يُستدلّ بها على أصالة الكلمة[٣].

- الأصل يجب أن يكون أكثر استعمالاً من الفَرع؛ لئلّا يلزم ترجيح الفرع على الأصل[٤].

- ما له صدارة الكلام، فلا يجوز تأخيره[٥].

- امتناع تقديم الضمير على مرجعه لفظاً وتقديراً[٦].

- يمتنع أن يكون الاسم مسنداً ومسنداً إليه بإسنادٍ تامّ[٧].

- لا يجتمع فاعلان على فعلٍ واحدٍ[٨].

- الأصل في العامل التقديم[٩].

- الظرف ممّا يتوسّع فيه ما لا يتوسّع في غيره[١٠].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ٣١.

(٤) المصدر نفسه: ٣١.

(٥) المصدر نفسه: ٣٣.

(٦) المصدر نفسه: ٤٤.

(٧) المصدر نفسه: ٤٩.

(٨) المصدر نفسه: ٥١.

(٩) المصدر نفسه: ٥٣.

(١٠) المصدر نفسه: ٦١.

- التقدير خلاف الأصل[١].

- الفاعل الجامد يجب أن لا يعمل في شيءٍ[٢].

- الأصل في البناء السكون[٣].

- لا يجتمع تعريفان على اسمٍ واحدٍ[٤].

- امتناع ترجيح المرجوح[٥].

- العامل اللفظي قويّ، يعمل فيما بعده وما قبله[٦].

- الأصل عدم التأويل[٧].

- الأصل في العمل هو الفعل، وما عداه فرعه، فإذا وجد الفعل الذي هو الأصل في العمل لم يَجُزْ إعمال غيره[٨].

- الكلام الموجب هو الأصل في الكلام، وغير الموجب فرعه[٩].

- المضاف والمضاف إليه يجب أن يكونا متغايرين[١٠].

---

(١) المصدر نفسه: ٦٤، و٨٧.

(٢) موضح أسرار النحو: ٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ٧١.

(٤) المصدر نفسه: ٧٦.

(٥) المصدر نفسه: ٧٧.

(٦) المصدر نفسه: ٩٩.

(٧) المصدر نفسه: ١٠٢.

(٨) المصدر نفسه: ١١١.

(٩) المصدر نفسه: ١١١.

(١٠) المصدر نفسه: ١٢٠.

- لا يُضاف اسمٌ لشيءٍ إلى اسمٍ آخر لذلك الشيء بعينه[١].
- الأصل ينبغي أن يكون أشرف من الفرع[٢].
- ترك الأولى نقصٌ[٣].
- المذكر هو الأصل؛ لأنّ الأصل بقاء الاسم على حاله[٤].
- أصل التثنية العطف[٥].
- يمتنع ترجيح الفرع على الأصل[٦].
- الأصل في الاسم الصرف[٧].
- الجمع فرعُ الواحد[٨].
- العدل فرعُ الأصل المعدول عنه[٩].
- التركيب فرعُ الإفراد[١٠].

---

(١) المصدر نفسه: ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٧.

(٤) المصدر نفسه: ١٥٠.

(٥) موضح أسرار النحو: ١٥٢.

(٦) المصدر نفسه: ١٥٨.

(٧) المصدر نفسه: ١٧٣.

(٨) المصدر نفسه: ١٧٦.

(٩) المصدر نفسه: ١٧٧.

(١٠) المصدر نفسه: ١٧٧.

- وزن الفعل فرعُ وزن الاسم[١].
- إذا انتفى الشرط انتفى المشروط[٢].
- تقدير الممكن التقدير في المواضع جميعها أولى وأضبط[٣].
- ما لا معنى له أجدر بالحذف ممّا له معنى[٤].
- الألفاظ إذا ركّبت بعضها مع بعض تغيّرت أحكامها[٥].
- كثيراً ما يُحمل الشيء على ضدّه[٦].
- إذا كان الاستعمال خلاف الأصل، يجب أن يُقتصر على موضع السماع[٧].
- التأسيس خيرٌ من التأكيد[٨].
- لا يجتمع عاملان مختلفان في العمل على معمولٍ واحدٍ[٩].
- لا يتوسّط معمول العامل المعنوي بين معمولي العامل اللفظيّ[١٠].

---

(١) المصدر نفسه: ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٨٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٧.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٧.

(٥) المصدر نفسه: ١٨٩.

(٦) المصدر نفسه: ١٩١.

(٧) المصدر نفسه: ١٩٤.

(٨) موضح أسرار النحو: ٢٠٨.

(٩) المصدر نفسه: ٢٢١.

(١٠) المصدر نفسه: ٢٢١.

- يمنع زيادة الأضعف على الأقوى[١].

ثانياً: قواعد الأبواب

وهي القواعد التي تنتمي إلى باب نحوي معيّن، وقد ذكر الفاضل قواعد خاصة بكل باب من أبواب النحو، وغالباً ما يحصيها، ليسهل حفظها، وقد يسميها أصولاً، أو شروطاً، ويبين وجه كل أصل وعلته، وقد يذكر المواضع التي يجوز فيها مخالفة تلك الأصول أو الشروط، ويعززها بأمثلة أو شواهد مناسبة.

ومن أمثلة تلك القواعد ما جاء في المبتدأ: «فاعلم أنّ للمبتدأ أصولاً ثلاثة: الأول: أن يكون مقدّماً على الخبر. الثاني: أن يكون معرّفاً. الثالث: أن يكون اسماً غير صفةٍ»[٢].

وجاء في الخبر: «أنّ له أربعة أصول: الأول: أن يكون مؤخّراً عن المبتدأ. الثاني: أن يكون نكرةً. الثالث: أن يكون صفةً لا اسماً. الرابع: أن يكون مفرداً لا جملةً»[٣].

وجاء في الحال: «يجب أن تكون الحال نكرةً، والأصل في ذي الحال أن يكون معرفةً»[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ٥٥.

(٤) المصدر نفسه: ٩٦.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

أفاد الفاضل من التراث النحوي الذي سبقه، وحرص على ذكر مذاهب العلماء السابقين وأقوالهم وحججهم التي استدلّوا بها، وذكر في أحيان قليلة بعض الكتب التي نقل عنها، من هنا يمكن تقسيم مصادر توثيق كتابه هذا على قسمين:

القسم الأول: الكتب

إنّ الكتب التي صرّح بها في كتابه قليلة إذا قورنت بالأعلام الذين نقل عنهم، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أنّ المصنف يهدف إلى أن يكون كتابه تعليمياً مختصراً، ولا يريد أن يثقله بالمصادر والإحالات الكثيرة.

وفيما يأتي أسماء الكتب التي صرح بها المصنف في متن الكتاب، أو في حواشيه على نسخة (**ش**) مرتبةً على وفق تاريخ وفيات مصنفيها:

١- الكتاب: لسيبويه (ت١٨٠هـ)، وهو عمدة هذا العلم الذي حوى أصوله وفروعه، وكل من جاء بعده إنما منه ينهل وعنه يصدر، فلا يمكن لمصنفٍ في النحو العربي ودارسٍ له أن يتخطاه.

ولم يرد اسم (الكتاب) في متن كتاب (موضح أسرار النحو)، بيد أنّ الفاضل ذكر في الاسم الموصول أنه نقل من الباب التاسع والعشرين المترجم بـ(باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة، إذا بني على ما قبله، وبمنزلته

في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرةً بمنزلة رجل)[١]. وجاء في حاشية نسخة (**ش**) و(**ط**)، في باب المفعول فيه، ذكر الباب السادس والثلاثين من (الكتاب)[٢]. وقد يدل التخريج بذكر الباب على النقل المباشر منه، ويؤيده أنه ذكر في حاشية نسخة الأصل، في حذف عامل المفعول المطلق، أنّ كتاب سيبويه كان من مصادره، وأنّه نظر فيه[٣].

٢- أسرار العربية: لأبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، لم يرد في متن الكتاب، لكنه صرح في حاشية النسخة في باب المفعول معه، بأنّه كان من مصادره[٤].

٣- الكافية: لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، صرح به في متن الكتاب مرتين[٥].

٤- الشمسية في القواعد المنطقية: لنجم الدين القزويني الكاتبي (ت٦٧٥هـ)، نقل عنه في المقدمة عند تحقيق القول باللفظ وأنواعه، وصرح به في المتن مرة واحدة[٦].

٥- شرح الرضي على الكافية: للشيخ رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٨هـ)، لم يصرح بشرح الرضي في المتن، وذكر في حاشية النسخة أنه كان

---

(١) موضح أسرار النحو: ٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه/ هامش الصفحة: ٩٠.

(٣) نسخة (ش) ظهر الورقة (٢٦).

(٤) نسخة (ش) وجه الورقة (٤٤).

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠، و٥٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤.

من مصادره[(١)].

٦- شرح شافية ابن الحاجب: لفخر الدين، أبي المكارم، أحمد بن الحسن بن يوسف الجارَبَردِيّ (ت٧٤٦ هـ). صرح به في متن الكتاب مرة واحدة [(٢)].

٧- شرح تلخيص المفتاح (المطول)، وشرح المفتاح: كلاهما لسعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، ذكرهما في حاشية نسخة **(ش)**[(٣)].

٨- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب): لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، ذكره في حاشية نسخة **(ش)**[(٤)]، وصرح في بعض حواشيه بأنّ كتاب (شرح الكافية) للجامي كان من مصادره[(٥)].

٩- حواشي العصام على شرح الجامي للكافية: لعصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفراييني (المتوفى نحو ٩٥١هـ)، ذكره في حاشية النسخة **(ش)**[(٦)].

ويبدو من توثيق الكتاب وتخريجه أنّه يأتي في طليعة المصادر التي حظيت باهتمام المصنف، واستند إليها كثيراً في تصنيف كتابه، هي: كتاب (أسرار العربية)، و(الكافية)، و(شرح الرضي على الكافية)، و(الفوائد الضيائية في شرح الكافية).

(١) نسخة (ش) ظهر الورقة (٤).

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ١١٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه / هوامش الصفحات: ٤٧، و١١٥، و١٤٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه / هامش الصفحة: ٦١.

(٥) نسخة (ش) وجه الورقة (٤٤).

(٦) نسخة (ش) ظهر الورقة (١٤). وينظر: موضح أسرار النحو/ هامش الصفحة: ٣٤.

القسم الثاني: الأعلام

أما أعلام النحويين وغيرهم الذين استشهد بأقوالهم وضمّن كتابه آراءهم مصرحاً بأسمائهم، فإما أن يكون قد أخذ من مصنفاتهم، أو أخذ من المصادر الثانوية التي نقلت مذاهبهم، وقد يذكر في حاشية النسخة أسماء النحويين الذين عبّر عنهم في المتن بـ(قيل)، أو (قال بعضهم)، فذكر ابن الأنباري، وعبر عنه بـ(صاحب أسرار العربية)، وابن مالك، وسعد الدين التفتازاني، والجامي، وعصام الدين الاسفراييني.

وفيما يأتي قائمة بالأعلام الذين صرح بهم مرتبةً على وفق تاريخ وفياتهم:

١- أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ): تردّد ذكره أربع مرات[١].

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ): تردّد ذكره سبع مرات[٢]، ولم يعزُ إليه كتاباً.

٣- سيبويه (ت١٨٠هـ)، تردد ذكره سيبويه في كتاب الفاضل ثلاثاً وعشرين مرة[٣]، ولم يعزُ نقله إلى (الكتاب)، لكنّه صرّح بما يدلّ على إفادته منه[٤].

٤- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ): صرّح باسمه في

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٧٤، و٧٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤، و٧٥، و١٨٨، و١٨٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥، و٥٧، و٦٤، و٨٧، و٩٩، و١٠٤-١٠٥، و١٢٩، و١٣٤، و١٦٢، و١٨١، و١٨٨، و٢٠٢-٢٠٤.

(٤) تقدّم ما يدلّ على ذلك آنفاً عند ذكر (الكتاب) في مصادر المؤلّف من الكتب.

موضع واحد[١].

٥- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ): نقل عنه في خمسة مواضع دون أن يعزو نقله إلى كتابٍ معينٍ من كتبه[٢].

٦- أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ): تردد ذكره أربع عشرة مرة[٣]، ولم يعزُ إليه كتاباً.

٧- أبو عمر الجرمي (٢٢٥هـ): تردد ذكره مرتين[٤].

٨- أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ): ورد ذكره مرة واحدة[٥].

٩- أبو العباس المبرد (٢٨٦هـ): نقل عنه تسع مرات[٦]، وورد في ثلاث منها بكنيته (أبي العباس)[٧]، ولم يذكر المصدر المعتمد في النقل، ونسب إليه رأياً وجدته في كتاب (الكامل في اللغة والأدب)[٨].

١٠- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ): ورد ذكره مرة واحدة، وقد نقل عنه بوساطة الرضي الاسترابادي[٩].

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٨، و٩٩، و١١٧، و١٦١، و١٩٤.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٤، و٩٩، و١٢٩، و١٨١، و٢٠٢-٢٠٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩١، و٩٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤، و٧٥، و٨٣، و٨٧، و١٠٥، و١٢١، و٢٢٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤، و٧٥.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: هامش صفحة ٨٧.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٨٥.

١١- أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ): ورد ذكره مرتين[١].

١٢- أبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ): نقل عنه في موضع واحد[٢]، ولم يذكر مصدر النقل.

١٣- عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ): نقل عنه مرة واحدة[٣]، ولم يذكر المصدر.

١٤- جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ورد ذكره خمس مرات[٤]، وعبر عنه مرة بـ(جار الله)[٥]، وثلاث مرات بـ(صاحب الكشاف)[٦]، ومرة (صاحب المفصل والكشاف)[٧]. وفي الموارد جميعها لم يعزُ إليه كتاباً.

١٥- أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): لم يصرح باسمه في متن الكتاب، وعبر عنه بلفظ (بعضهم)، أو (قيل)، وصرح في حواشي نسخة (ش) خمس عشرة مرة بأنّ القائل أو المراد بـ(بعضهم) صاحب أسرار العربية[٨]. وذكر في حاشية المفعول معه أنّ كتاب (أسرار العربية) كان من مصادره[٩].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦، و٨، و١٣٤، و١٩١، و٢٢٨.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٩١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦، و٨، و١٣٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٨.

(٨) ينظر: المصدر نفسه/ هوامش الصفحات: ٥١، و٦٧، و٦٨، و٧٠، و٧٢، و٨٠، و٨١، و٨٨، و٩٦، و١٥١، و١٨٩، و١٩٦، و٢١٧، و٢١٩.

(٩) نسخة (ش) وجه الورقة (٤٤).

١٦- ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): ورد ذكره ثلاث عشرة مرة[١]، وعزا النقل في موردين منها إلى كتاب (الكافية)[٢]، ونسب إليه قولاً في الحاشية[٣].

١٧- القاسم بن أحمد الأندلسي اللورقي (ت٦٦١هـ): ورد ذكره مرة واحدة[٤].

١٨- ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ورد ذكره مرتين؛ واحدة في المتن نقل فيها بيتاً من الألفية[٥]، ونسب إليه قولاً في الحاشية[٦]، ولم يصرح بشيءٍ من كتبه.

١٩- نجم الدين القزويني الكاتبي (ت٦٧٥هـ): نقل عنه في المقدمة، في تحقيق القول باللفظ وأنواعه، وصرح باسم كتابه (الشمسية في القواعد المنطقية)[٧].

٢٠- الشيخ رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٨هـ): تردد ذكره مرتين باسم الشيخ الرضي، ومرتين باسم (نجم الأئمة)[٨]، وجميع الموارد موجودة في شرحه على الكافية. وصرح في حاشية المقدمة بأنّ الشرح كان من مصادره[٩].

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦، و١٠، و٥٣، و٥٩، و٦٧، و٩٦، و١٢٤، و١٤٤، و١٥٠، و١٩٠، و٢٢٩.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠، و٥٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه/ هامش الصفحة: ٢٢٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه/ هامش الصفحة: ٢٢٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه/ هامش الصفحة: ٤.

(٨) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٨، و٦٠، و٨٥، و١٦٣.

(٩) نسخة (ش) ظهر الورقة (٤).

٢١- فخر الدين، أبو المكارم، أحمد بن الحسن بن يوسف الجارَبَرديّ(ت٧٤٦هـ): نقل عنه مرة واحدة، مصرحاً بكتابه (شرح شافية ابن الحاجب)[١].

٢٢- سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ): لم يرد اسمه في متن الكتاب، لكن نسب إليه ثلاثة أقوال في حواشي النسخة (ش)؛ مرة عن (شرح تلخيص المفتاح)، ومرتين عن (شرح المفتاح)[٢].

٢٣- نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨ه): لم يرد اسمه في متن الكتاب، لكن نسب إليه سبعة أقوال في حواشي النسخة (ش)[٣]، وعزا النقل في واحدٍ منها إلى (شرح الجامي على الكافية)[٤].

٢٤- عصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفراييني (المتوفى نحو ٩٥١هـ): لم يرد اسمه في متن الكتاب، لكن تردد مرتين في حواشي النسخة (ش)[٥]، وصرح باسم المصدر في واحدة منها، وهو (حواشيه على شرح الجامي على الكافية)[٦].

هذه هي مصادر المؤلف التي أفاد منها في تأليف كتابه، وذكر البصريين اثنتي عشرة مرة، والكوفيين سبع عشرة مرة، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الخامس، أما النقل عن القراءات والشعراء وأقوال العرب، فسيأتي ذكرها في المبحث السادس.

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١١٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه/ هوامش الصفحات: ٤٧، و١١٥، و١٤٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه/ هوامش الصفحات: ٦١، و٧٠، و٧٤، و٩٠، و١٤٤، و١٤٥، و٢٣٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه/ هامش الصفحة: ٦١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه/ هوامش الصفحات: ٣٤، و١٥٠.

(٦) نسخة (ش) ظهر الورقة (١٤). وينظر: موضح أسرار النحو/ هامش الصفحة: ٣٤.

ملاحظات على مصادر المؤلف

أولاً: إنّه قد يذكر الآراء والأقوال من غير عزوها إلى أصحابها، فيكتفي بعبارات مناسبة، نحو: (قيل)، أو(قال الأكثرون)، أو(قال شرذمةٌ قليلون)، أو(قال الأكثر)، أو(ذهب بعضهم)، أو(ذهب آخرون)، أو(ذهب جمعٌ إلى كذا)[1]، وما يشبهها من العبارات التي لا تعيّن القائل.

وقد حرصت على أن أوثّقها في هوامش التحقيق، وأنسبها إلى أصحابها بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وجدت، أو ممن نقل عنها من المصادر الموثوقة، ولاسيما مصادر المؤلف المعتمدة في تصنيف الكتاب، مشيراً إلى موارد الاختلاف.

ثانياً: الاضطراب في نسبة بعض الآراء إلى الأعلام المتقدمين في الموارد الآتية:

١- نقل الفاضل في المقدمة عن الزمخشري: أنّ المعرب ما يصلح لأن يستحقّ الإعراب. وعن ابن الحاجب: أنّه ما يستحقّ الإعراب[2].

والمشهور عن الزمخشري أنّ المعرب: «ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ، أو محلًّا»[3]. وعن ابن الحاجب: «المركب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل، وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً»[4].

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٧، و٩٤، و١١٧و١٤١، و٢٠٥، و٢٠٨.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦.

(٣) المفصل: ٣٣، وينظر: الأنموذج: ١٦.

(٤) الكافية: ١١.

ويبدو أنّ المؤلف قد أفاد التعريفين من (شرح الجامي على الكافية)[١] الذي عرّفهما على وفق المضمون العام لحدّ المعرب عندهما، أو أنّ الجامي وهم في النقل، فوقع الفاضل في الوهم الذي ارتكبه الجامي. بدليل أنّ المصنف قد ذكر لاحقاً المشهور في تعريف المعرب، وهو مطابق لما في (المفصل)[٢].

وقد يُعذر المصنف إذا علمنا أنه ذكر في إحدى حواشيه أنه لم يكن عنده من كتب النحو في أول الأمر إلّا (أسرار العربية) و(شرح الكافية) للجامي، قال: «وكلّ منهما أنقص من الآخر، وكذلك كلّ ما يرد فيه من القصور والنقصان فمن ذلك، وأسأل الله أن يوفقني لتأليف كتابٍ في الفن لم تره العيون، ولم تسمع بمثله الآذان»[٣]. فلعله يشير إلى اضطراب النسخ التي عنده من الكتابين وقصورها ونقصانها، أو أنه لا يرى الكتابين موثوقين لما في منهجيهما من الخلل والنقصان.

٢- ذكر أنّ سيبويه صرّح بكون (مَن) تأتي موصوفة وصفة[٤]، ولم أجد ذلك في (الكتاب)، ومقتضى كلام سيبويه أنّ (مَن) تكون نكرةً موصوفةً، وتوصف بالنكرة، نحو: (مررت بمَن صالحٍ)، أو بجملةٍ، نحو: (هذا مَن أعرفُ منطلقٌ) على جعل (أعرف) صفةً، وتقول: (هذا مَن أعرفُ منطّلقاً) على جعل (أعرف) صلةً، ولم يذكر أنّ (مَن) تكون صفة[٥].

٣- ذكر أنّ المبرد يجيز إلحاق ألف الندبة وهاء السكت بالصفة، إذا كان

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ١٨٩-١٩٠.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٩.

(٣) نسخة (ش) وجه الورقة (٤٤).

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٠٦-١٠٨.

المندوب موصوفاً[١]، فيقال مثلاً: (وازيد الظريفاه). والمعروف أنّ هذا هو مذهب يونس، وقد خطّأه المبرد، قال: «كان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت، فيقول: (وازيد الظريفاه)، و(ازيداه أنت الفارس البطلاه). وهذا عند جميع النحويين خطأ؛ لأنّ العلامة إنّما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت، والنعت خارج من ذا»[٢]. وقد نسب هذا الرأي إلى يونس في شرح الجامي على الكافية أيضاً[٣]. فهذا مما وهم فيه المصنف.

ثالثاً: عدم الدقة في نقل الموارد الآتية:

١- ذكر أنّه لم يذهب أحدٌ إلى أنّ الفاعل وحده عاملٌ في نصب المفعول به[٤]، وقد ذهب إليه هشام بن معاوية الضرير من الكوفيين[٥].

٢- قال في التحذير: «اعلم أنّه قيل: تقدير (إياكَ والأسدَ)، إيّاك أحذَرُ والأسدَ، أي: أخاف منك ومن الأسد. وقيل: التقدير: إيّاك أُحذِّرُ من الأسد، أي: أُخوّفك منه»[٦]. وذكر في الحاشية: أنّ القائل صاحب أسرار العربية، والذي في (أسرار العربية): «قولهم: (إياك والشرّ)، قيل: لأنّ التقدير فيه: إياك أحذّر، فإياك: منصوب بـ(احذّر)، والشرّ: معطوف عليه، وقيل: أصله: أحذّر إياك من الشرّ»[٧]. وفي نسخة أخرى من (أسرار العربية): «وقيل: أصله: إياك أحذّر من

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٨٢.

(٢) المقتضب: ٤/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦٩.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٠٦.

(٦) موضح أسرار النحو: ٨٨.

(٧) أسرار العربية: ١٦٨.

الشرّ»[١].

فمثال ابن الأنباري: (إياك والشرّ)، ومثال الفاضل: (إياكَ والأسدَ)، وهذا يدل على عدم مراعاة الدقة في النقل، ثمّ أنّ قوله في بيان معنى (إياكَ والأسدَ): «أي: أخاف منك ومن الأسد». لم يرد في (أسرار العربية)، ولم أجد هذا التقدير في مصادر النحو؛ لأنّ التحذير إنّما يكون للمخاطب، وعلى وفق هذا التقدير يحذّر المتكلم نفسه من المخاطب ومن الأسد.

٣- حين أشار إلى رأي الكوفيين في عمل الأحرف المشبهة بالفعل، قال: «لكن المبرد، والكسائي منهم، ذهبا إلى أنّ الاسم إذا كان مبنياً جاز العطف قبل ذكر الخبر»[٢]. وجواز العطف على اسم (إن) قبل ذكر الخبر، إذا كان اسمها مبنياً، منسوب إلى المبرد والكسائي في (الكافية) وشرحيها اللذين اعتمدهما المؤلف[٣]، وهذا الرأي مشهور في نسبته إلى الفراء والكسائي[٤]، فمنشأ الوهم من ابن الحاجب، وتابعه عليه الرضي والجامي، ومن ثمّ الفاضل الأصفهاني.

---

(١) المصدر نفسه: ١٥٩. بتحقيق د. الدكتور فخر صالح قدارة.

(٢) موضح أسرار النحو: ٢٢٢.

(٣) ينظر: الكافية: ٥٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٤٠، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٤٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣١٠-٣١١، والإنصاف: ١/ ١٨٦(مسألة٢٣)، وأسرار العربية: ١٥٢، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٧٠.

المبحث الخامس: شخصية المؤلف

لم يكن الفاضل متابعاً للمصادر التي وثّق كتابه بها، في ما نقله عنها كله، ولا مسلّماً لغيره في آرائهم جميعها، فقد يختار مذهباً يراه أقرب إلى الحق، أو ينتقد رأياً، أو يوازن بين رأيين، أو يورد إشكالاً ثم يجيب عنه، وقد يبدي توجيهاً جديداً يردّ به على بعض مذاهب العلماء التي تعارض قناعته.

وهو، وإن لم يكن صاحب آراء مستحدثة، انفرد بها في هذا العلم الذي استوت قامته قبل زمانه، فانّ شخصيته العلمية حاضرة في هذا الكتاب، بل وفي أغلب ما كتب في مجال اللغة والنحو والبلاغة، ولاسيما في (شرح العوامل المائة)، و(اللآلئ العبقرية في شرح العينية)، و(منية الحريص على فهم ملخص التلخيص).

وقد شرط في مقدمة كتاب (موضح أسرار النحو) أن يكون محققاً يبين اختياراته وانتقاداته، ويدفع بالأدلة ما يرد عليه من اعتراضات، حيث قال: «قد التمس منّي... أن أكتب له كتاباً في علم النحو.. مشتملاً على قواعده وعوائده، وتحقيقاته وفوائده، محتوياً على المذاهب الحقّة عندي، ودفع شُبه المخالفين لي»[1].

ومهما يكن فانّ شخصيته العلمية تبدو جلية وجريئة في آرائه النحوية، وموقفه من النحاة، وموقفه من المدارس النحوية.

---

(١) موضح أسرار النحو: ١.

أولاً: آراؤه

يجد قارئ كتاب الفاضل جملة آراء له في مختلف القضايا النحوية، فهو يعرض القضية النحوية، ثم يعقبها بما قيل فيها من آراء، ويذكر الوجوه والأدلة التي استند إليها أصحاب تلك الآراء، ومن ثم يتأمّل في كثير من تلك القضايا، مبدياً رأيه فيها، من غير أن يتابع مذهباً من المذاهب، أو يقلد عالماً من العلماء، بل يوافق ما يراه مناسباً لاجتهاده، ويخالف ما يراه غير مناسب. وغالباً ما يتبع ذلك بعبارات تدل على حضور شخصيته، نحو قوله: الحقّ في العبارة ما ذكرنا. الحقّ في التعريف أن يقال. الأولى أن يُكتفى بكذا. الأولى أن يقال. الصحيح ما ذكرنا. الوجه الوجيه أن يقال. الوجه ما ذكرنا. الصحيح أن يقال. الجواب الحقّ أن يقال. الحقّ أنّه ليس كذا. الحقّ في الوجه أن يقال. الوجه الذي يمكن أن يقال، وغيرها[١]. وفيما يأتي أمثلة على مواقفه من بعض مسائل النحو وقضاياه مرتبة بحسب ورودها في الكتاب:

- الإعراب في نحو (غلامي) حال الجرّ لفظيٌّ، وفي حال الرفع والنصب تقديريّ[٢].

- خواص الاسم عشرة، هي: التعريف، والتخصيص، والجرّ، وتنوين التمكين، والتصغير، والإضافة، والإضافة إليه، والإسناد إليه، والنسبة،

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٩، و١٠، و١٣، و٦٠، و٥٨، و٧١، و٧٢، و٨٠-٨٢، و٢٢١، و٢٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٧.

والوصف(١).

– إنّ العامل في الخبر معنوي، وهو الخبرية، وهي معنىً قائمٌ به(٢).

– الأصل في أسماء الإشارة (تا)، وليس (ذي)، لأنّه المتصرّف الكثير الاستعمال(٣).

– اسم الفعل: هو ما وضع لمعنى الأمر أو الماضي، وليس موضوعاً للفظ الأمر أو الماضي وصيغتهما، فليس (صَه) موضوع للفظ (اسكُتْ)، و(رُويد) للفظ (أمهِل)، و(هَيهات) للفظ (بَعُد)؛ بل هذا وهمٌ، لأنّ العربي القحّ تلفّظ بـ(صَه) ولا يخطِر بباله، بل لم يسمع لفظ (اسكُت)، وكذلك (رُويد)، وغير ذلك(٤).

– إنّ أسماء الأفعال التي بمعنى غير الأمر والماضي، أصلها أمر أو ماضٍ، فـ(أُف) و(أوَّهْ)، وهما مضارعان، لكنّ أصل الأول (تضجّرتُ)، وأصل الثاني (توجّعتُ) عُدِل بهما إلى الحال؛ لأنّ المراد منهما الإنشاء، والحال أنسب بالإنشاء من الماضي(٥).

– الابتداء بالنكرة غير المخصّصة جائزٌ، لكن لو خُصّصت كان أولى(٦).

– المبتدأ الذي يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، وبعده حال، أو يكون اسم تفضيلٍ مضافاً إلى هذا المصدر، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، و(ضربُ

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣، و٩٧.

زيدٍ قائماً)، و(أن ضربته قائماً)، و(أن ضُرِب عمرو قائماً)، و(أكثر ضربي زيداً قائماً)، الأصل فيه: (ضربي زيداً حاصلٌ قائماً)، وقِس عليه البواقي[١].

- (لا) التي لنفي الجنس، إنّما تنفي صفة الجنس لا الجنس نفسه، فإنّها في قولنا: (لا رجلَ في الدار)، إنّما نفت كون الرجل في الدار، لا مطلق الرجل[٢].

- الوجه الوجيه في علة بناء المنادى المفرد المعرفة على الضمّ، أن يقال: أنّه لّما كان مفرداً معرفةً مخاطباً به لا محلّ له ظاهراً، أشبه كاف الخطاب الحرفيّ بدون واسطة مشابهته لكاف الخطاب الاسمي المشابه للحرفي[٣].

- الظروف غير متضمّنة لمعنى (في)، بل إنّما يُقدّر فيها لفظة (في)، لأنها قد يُتلفّظ بها، بلا تكرّرٍ، ولو كانت متضمنةً لها لكان ذكرها تكريراً[٤].

- المفعول معه يجوز أن يُؤتى به كلّما أُريد، ليكون قياسياً، ولا يقتصر على مورد السماع[٥].

- قيل: الحال إنما تكون نكرة؛ لأنّها خبرٌ في الأصل، وهي المعنى عن ذي الحال، والأصل في الخبر أن يكون نكرةً، وذكر الفاضل أنّ ذلك يفيد أصالة التنكير، لا وجوبه، والمطلوب هو الثاني[٦].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٧.

– ليس الدالّ على الهيأة هو الصفة، بل كثيراً ما يدلّ الاسم عليها[١].

– يفسر الفاضل ما ظاهره إضافة الصفة إلى موصوفها، في نحو قولهم: (جرد قطيفةٍ)، بغلبة الاسمية على لفظ (جرد) بحيث يطلق منفرداً، فلم يبقَ على وصفيته. على حين يقدر النحاة موصوفاً محذوفاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، والتقدير: شيءٌ جَرْدٌ من جِنْس القَطِيفَة[٢].

– الأظهر أنّ العامل في البدل هو العامل في المُبدَل منه عينه؛ لأنّ البدل تابعٌ للمبدل منه، ولا معنى للتابع إلاّ أن يكون تابعاً لمتبوعه في الإعراب وجهته، ولو كان لكلٍّ عاملٌ على حدة، كان كلٌ معمولاً برأسه لا تابعاً[٣].

– إنّ (أفعى)، و(أجدل)، و(أخيل)، منصرفةٌ؛ لأنّ الأصل في الاسم الصرف، فيجب أن يُحكم به ما لم يقُم على خلافه دليلٌ، وليس ثمة دليل[٤].

– (أنْ) الواقعة بعد العلم، ليست ناصبة، بل مخفّفةٌ من (أنّ) المشددة؛ وذلك لأنّ (أنْ) الناصبة للرجاء والطمع، وهو لا يناسب العِلم، والمخفّفة للتأكيد والتحقيق، وهو مناسبٌ له غاية التناسب، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ**﴾[٥].

– (أنْ) الواقعة بعد الظنّ، يُحتمل أن تكون ناصبةً، وأن تكون مخفّفةً؛ لأنّهما يلائمانه، فانّ الظنّ هو غلبة الوقوع أو اللاوقوع، فمن حيث الغلبة يلائمه (إنْ)

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ١١٠.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو / هامش صفحة: ١٤٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٤. والآية من سورة المزمل/ ٢٠.

المخفوضة، ومن حيث إنّه ليس عِلماً يلائمه الناصبة[١].

– (لن) تفيد النفي المؤكد، وإثبات دلالتها على التأبيد مشكلٌ جداً[٢].

– ليس هناك دليل على عدم كينونة معنى الحدث في (كان) الناقصة، فهو محلّ نظرٍ[٣].

– يرجح أنّ مخصوص المدح مبتدأ خبره ما قبله، إذ لا يحتاج إلى تقديرٍ مع صحّة المعنى[٤].

– (مِن) الجارة، لا تزاد في الكلام الموجب، بل في المنفي؛ لأنّها إذا وقعت في المثبت يمكن حملها على معنىً لا تكون فيه (مِن) زائدة، وهو الواجب؛ لأنّ التأسيس خيرٌ من التأكيد. وإذا وقعت في المنفي، فقد تكون بحيث لا معنى لها إلّا التأكيد، فهو الواجب حينئذٍ[٥].

– لا تأتي (إلى) بمعنى (مع)، وفي نحو قوله تعالى: ﴿**لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**﴾[٦]، يمكن تأويله بأن يقال: متعلّق (إلى) مقدرٌ، والتقدير: لا تأكلوا أموالهم منضمّةً إلى أموالكم، وحينئذٍ تكون للتعدية[٧].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٨.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٩٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٨.

(٦) سورة النساء/ ٢.

(٧) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢١١.

ثانياً: موقفه من النحويين

أبدى الفاضل جملة مواقف تجاه مذاهب النحويين وأقوالهم التي وقف منها موقف المحقق الفاحص، فتارةً يختار الرأي ويرجّحه، وتارةً يضعّفه ويردّه، وغالباً ما يحتكم إلى الدليل والبرهان، وفيما يأتي أمثلة من اختياراته التي وافق فيها النحويين، وانتقاداته وتضعيفاته التي خالفهم بها، وهي تعكس جانباً من حضور شخصيته العلمية:

١- اختياراته

يجد قارئ الكتاب بعض العبارات التي تدل على اختياراته وحضور شخصيته، عند عرضه تباين الآراء في مسائل النحو، منها: الحقّ عندي ما ذهب إليه صاحب الكشاف. الصحيح هو الأول. المعنى المختار أعمّ وأخصر ولذا اخترناه. الثاني هو الحقّ عندي. مذهب سيبويه هو الحقّ. الأظهر عندي هو الأول. هذا هو الوجه الوجيه. الحقّ عندي هو مذهب الأخفش. لا يخفى قوة الوجه الأول. المذهب السديد هو الأول، فليُعتمد عليه. الوجه الأول صحيح. الوجه الأول حسن جميل[١]. وفيما يأتي نماذج من مواقفه تجاه النحاة الذين اختار مذاهبهم مرتبة بحسب تاريخ وفياتهم:

١- اختار مذهب أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، في نصب المعطوف بالحرف المحلّى باللام، في نحو: (يا زيدُ والحارثَ) ؛ لأنّه معطوفٌ على المنادى،

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٨، و٢١، و٦٠، و٦٤، و١٠٥، و١٤٢، و١٤٥، و١٨١، و١٩٤، و١٩٩، و٢٠٣.

فينصب حملاً على محلّه، لأنّ معنى (يا زيدُ): أدعو زيداً[١].

٢- اختار مذهب الخليل (ت١٧٥هـ)، فيما يأتي:

أ- أنّ ضمير الفصل حرفٌ؛ لأنّه ملغىً لا معنى له، والحرف أولى بالإلغاء من الاسم[٢].

ب- أنّ أصل لن (لا أن)، فصارت لكثرة الاستعمال (لن)، وذكر أنه لا يحتاج إلى دليل، بل تكفيه المناسبة التامّة بين (لا أن) و(لن) وقد تحققت[٣].

٣- اختيار مذهب سيبويه (ت١٨٠هـ)، في المسائل الآتية:

أ- إعراب قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا**﴾[٤]، على أنّه جملتان، والتقدير: (السارق والسارقة حكمهما فيما يُتلى عليكم)، ثمّ أخذ يبين الحكم، فقال: (فاقطعوا)، أي: إن ثبتت سرقتهما فاقطعوا[٥].

ب- منع تقديم الحال على العامل، إذا كان العامل ظرفاً، في نحو: (زيدٌ واقفاً خلفك)؛ لأنّ الظرف عاملٌ ضعيفٌ[٦].

ج- منع تقديم المميِّز على العامل إذا كان فعلاً، أو ما في معناه من الصفات؛ لأنّ المميِّز حينئذٍ فاعلٌ لذلك الفعل، أو ما في معناه، والفاعل لا يجوز أن يتقدّم

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٨.

(٤) سورة المائدة/ ٣٨.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ٨٦-٨٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩.

على الفعل[(١)].

د- العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لأنّه الأصل في العمل[(٢)].

هـ- (ما) في صيغة التعجب: (ما أفعلَهُ)، نكرةٌ بمعنى شيءٍ، وهي مبتدأ، وما بعدها خبرها[(٣)].

و- إعراب الجار والمجرور في صيغة التعجب: (أفعِلْ به)، الباء: زائدة، والضمير فاعل لفعل التعجّب، وحينئذٍ لا ضمير مقدر في الفعل، إذ لا يتعدّد الفاعل. وذكر أنّه اختار هذا الوجه؛ لأنه لا يحتاج إلى التقدير الذي هو خلاف الأصل[(٤)].

٤- اختيار مذهب أبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، في جواز إضافة الوصف المحلّى بأل إلى المعارف مطلقاً، نحو: (الضَّارِب زيدٍ)[(٥)].

٥- اختيار مذهب أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، في صرف الصفات نحو: (أحمر)، إذا كانت اسماً، ثمّ جعلتها نكرة، نحو: (ربّ أحمر)؛ لزوال الوصفية والعَلَمية[(٦)].

٦- اختيار المذهب المنسوب إلى أبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، والمبرد (٢٨٦هـ)، وأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) في أنّ عامل المفعول المطلق في نحو

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه/ هامش صفحة: ١٢٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١٧-١١٨، و١٦١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١.

(قعدتُ جلوساً) هو الفعل المذكور، وليس الفعل المقدّر؛ لأنّ التقدير خلاف الأصل[١].

٧- اختيار رأي الزمخشري (ت٥٣٨هـ) الذي يذهب إلى أنّ اللفظ يكون معرباً، إذا كان صالحاً لأن يستحقّ الإعراب بعد التركيب[٢].

٨- اختيار مذهب ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، في أنّ المندوب ليس منادى، بل شبيهٌ به في الصيغة؛ لأنّ المنادى هو المطلوب إقباله، والمندوب ليس كذلك، بل إنّما المطلوب التحسّر والتأسّف[٣].

٩- اختيار مذهب القاسم بن أحمد الأندلسي (ت٦٦١هـ)، في أنّه يقتصر استعمال (جاء) و(قعد) فعلين ناقصين على ما سُمع عن العرب؛ لأنّ استعمالهما ناقصين خلاف الأصل[٤].

٢- انتقاداته وتضعيفاته

ذكرنا أنّ الفاضل لم يكن مسلّماً للنحويين في كل ما نقله عنهم، فحينما يختار رأياً ويدع آخر، قد يتوجه إلى الرأي الذي تركه بالنقد والتضعيف، ويتعقب ذلك بعبارات تدلّ على شخصيته العلمية، منها: ذلك وهمٌ. لا يخفى ضعفه على من راجع نفسه. هذا الجواب ضعيفٌ. أنّا لا نسلّم. وبذلك علم فساد ما ذكره. فيه نظرٌ. هو غلطٌ محضٌ. هذا اشتباهٌ منهم. لا يخفى على الفطن المنصف ضَعف هذا الوجه. يرِد على الثاني أنّ ذلك القياس لا وجه. الوجه الثاني لا يروي الغليل،

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٨٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤.

وغيرها[١].

وقد تنطوي بعض تلك العبارات على الازدراء والتسفيه، نحو قوله: لا يُخفى قبحه، وقوله: لا يخفى سماجة هذا الوجه وقُبحه. وقوله: من ذلك غلب وهم الأخفش على عقله، فأوقعه في ضلالٍ مبينٍ[٢]. وفيما يأتي نماذج لأهم انتقادات الفاضل لبعض مذاهب النحويين، مرتبة بحسب تاريخ وفياتهم:

١- اعترض على مذهب سيبويه (ت١٨٠هـ)، في المسائل الآتية:

أ- ما نسب إلى سيبويه أنّ (إنّ) المكسورة تمنع من دخول الفاء في الخبر. وذكر الفاضل أنّه لا وجه للمنع من الفاء، وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً**﴾[٣].

ب- يرى سيبويه أنّ عامل المفعول المطلق في نحو (قعدتُ جلوساً) هو الفعل المقدر. ويرجح الفاضل الرأي القائل إنّ العامل فيه هو الفعل المذكور؛ لأنّ التقدير خلاف الأصل[٤].

ج- يمنع سيبويه صرف الصفات، نحو: (أحمر)، إذا كانت اسماً، ثمّ جعلتها نكرة، نحو: (ربّ أحمر)؛ لأنّها كانت في الأصل وصفاً. ويختار الفاضل الرأي القائل بصرفها؛ لزوال الوصفية والعَلَمية[٥].

٢- اعترض على مذهب أبي الحسن الكسائي (ت١٨٩هــ)، في جواز

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢، و٤، و٣٤، و٤٦، و٥٣، و٨٠، و٨٨، و١٠٣، و١٩٤، و١٩٩، و٢٠٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٧، و١٤٥، و٢٠٣.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٥٨. والآية من سورة آل عمران/ ٩١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١.

العطف على اسم (إن) قبل ذكر الخبر، إذا كان الاسم مبنياً، مستدلاً بقول بعضهم: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، وبأنّ عمل (إنّ) لا يظهر في اللفظ، فكأنّها لم تعمل أصلاً. ويرى الفاضل أنّ القول -على تقدير ثبوت النقل- غير فصيحٍ، وأنّ ذلك مبنيّ على معتقد الكوفيين أنّ هذه الأحرف لا تعمل في الخبر(١).

٣- اعترض على مذهب أبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، فيما يأتي:

أ- لا يجيز الفراء تقديم الحال على عاملها؛ لأنه لو قُدّمت لزم الإضمار قبل الذكر؛ فانّ في الحال ضميراً راجعاً إلى ذي الحال، فلو قدّمت على العامل لقدّمت على ذي الحال الذي هو مرجع الضمير. ويرى الفاضل أنّ الإضمار قبل الذكر اللازم من التقديم ليس بممتنع؛ لأنّه بحسب اللفظ فقط، قال تعالى: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**﴾(٢)، فقد قدّم (في نفسه) على (موسى) مع أنّ ضميره راجعٌ إليه(٣).

ب- اعترض على مذهب الفراء وبعض الكوفيين في أنّ (إلّا) مركبة من (إن) و(لا)، وعامل المستثنى (إن) إذا كانت في كلامٍ موجبٍ، و(لا) إذا كانت في كلامٍ منفيّ، ويرجح الفاضل المذهب القائل إنّ العاملَ هو الفعل؛ لأنّه الأصل في العملِ، ولا يُسلّم أنّ (إلّا) مركبةٌ من (إن) و(لا)، بل هي كلمةٌ واحدةٌ موضوعةٌ للاستثناء(٤).

ج- يرى الفراء استعمال (جاء) و(قعد) فعلين ناقصين قياساً مطرداً في

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٢.

(٢) سورة طه/ آية٦٧.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٩٩.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ١١١.

غير المواضع المسموعة عن العرب. ويرجح الفاضل الرأي القائل بالاقتصار على موضع السماع، لأنّهما تامان، واستعمالهما ناقصين خلاف الأصل[١].

٤- اعترض على مذهب أبي الحسن الاخفش (ت٢١٥هـ)، في المسائل الآتية:

أ- أجاز الأخفش وبعض الكوفيين تقديم الضمير على مرجعه لفظاً وتقديراً، لقول الشاعر:

جَزَى ربُّهُ عَـنِّي عَدِيَّ بنَ حـاتِمٍ جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ

والفاضل لا يُسلّم أنّ ضمير (ربّه) راجعٌ إلى (عديّ)، بل إلى مصدر (جزى) المفهوم منه، أي: (جزى ربّ الجزاء)، كما في قوله تعالى: ﴿**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[٢]، أي: العدل[٣].

ب- يرى الأخفش جواز تقديم الحال على العامل، إذا كان ظرفاً، والمبتدأ مقدم على الحال، نحو: (زيدٌ واقفاً خلفك)، و(زيدٌ قائماً في الدار). ويضعّف الفاضل هذا الرأي، مرجحاً مذهب المنع من التقديم؛ لأنّ الظرف عاملٌ ضعيفٌ[٤].

ج- يذهب الأخفش إلى أنّ العامل في النعت معنوي، وهو النعتية. ويرجح الفاضل الرأي القائل إنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لأنّه الأصل في

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤.

(٢) سورة المائدة/ ٨.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩.

العمل؛ ولو كان العامل معنوياً لم يكن ناسخاً لمنعوته[(١)].

د- يرى الأخفش أنّ (ما) التعجبية موصولة بمعنى (الذي)، وما بعدها صلة، والخبر محذوف وجوباً، أي: (شيء عظيم). ويرجح الفاضل أنها نكرةٌ بمعنى (شيء)، وهي مبتدأ، وما بعدها خبرها؛ لأنّها إذا كانت بمعنى (شيء)، كان إبهامها أشدّ، وذلك أنسب بالتعجّب[(٢)].

هـ- يرى الأخفش أنّ الهاء في (أفعل به) مفعول به، والباء زائدة، والمعنى (صِر ذا حسن)، أو للتعدية، أي: (صيّره ذا حسنٍ). ويرجّح الفاضل أنّ الضمير فاعل لفعل التعجّب، والباء: زائدة، وحينئذٍ لا ضمير مقدّر في الفعل، إذ لا يتعدّد الفاعل[(٣)].

٥- اعترض على مذهب أبي عمر الجرمي (٢٢٥هـ)، في منعه أنّ يكون المفعول له معرفةً. وذكر الفاضل أنّ الحق جوازه، لقوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾[(٤)]، فـ(ابتغاء مرضات الله): مفعول له[(٥)].

٦- اعترض على مذهب أبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، والمبرد (٢٨٦هـ)، في جواز تقديم المميِّز على العامل إذا كان فعلاً، أو ما في معناه من الصفات العاملة، لقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَها   ومَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ

---

(١) ينظر: المصدر نفسه/ هامش صفحة: ١٢٩.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٠٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٣.

(٤) سورة البقرة/ آية ٢٦٥.

(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ٩٢.

ويرجح الفاضل مذهب المنع من التقديم؛ لأنّ المميِّز حينئذٍ فاعلٌ لذلك الفعل أو ما في معناه، والفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل، ويرى أنّ الرواية المعوّل عليها في البيت: (وما كان نفسي بالفراق)، وحينئذٍ لم يكن هناك مميِّزٌ(١).

٧- اعترض على مذهب أبي العباس المبرد (ت٢٨٦هـ)، في رفع المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه، لكونه محلّىً باللام، نحو: (يا زيدُ والحارث)، إذا صحّ انتزاع اللام منه، لإمكان جعله منادى مستقلاً. ونصبه إن لم يكن مما يمكن انتزاع اللام منه، لامتناع جعله منادىً مستقلاً.

ويرجح الفاضل الرأي القائل بوجوب النصب حملاً على المحلّ؛ لأنّ معنى (يا زيدُ): أدعو زيداً؛ ويرى ّأنّ جواز الرفع والنصب كليهما، إنّما يصحّ إذا كانت تلك التوابع مفردةً، وأمّا إذا كانت مضافةً فالنصب متعيّنٌ(٢).

٨- اعترض على المذهب المنسوب إلى أبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) وبعض البصريين، في أنّ عامل المستثنى هو (إلّا) المتضمنة معنى (أستثني)؛ لأنه الظاهر والمتبادر إلى الفهم. ويرجح الفاضل المذهب القائل: إنّ العامل هو الفعل؛ لأنّه الأصل في العمل، والتبادر إلى الفهم لا مدخل له في بيان الواقع، ولو سلّم فلا يكافي الأصالة(٣).

٩- اعترض على مذهب أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، في المسائل الآتية:

أ- يعرّف ابن الانباري المفعول به بأنّه كلّ اسمٍ تُعدّي إليه. ويرى الفاضل

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٧٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١١.

أنه إذا كان المراد ظاهر هذا الكلام فهو غلطٌ؛ لأنّ لفظ الاسم لا يتعدّى إليه الفعل، بل يتعدّى إلى مدلوله. وإن كان المراد خلاف الظاهر، بأن يُريد من الاسم المُسمّى، فإنّ المعرّف يجب أن يكون حقيقةً ظاهرةَ المعنى. ويعرفه الفاضل بأنه الاسم الدالّ على ما وقع عليه الفعل(١).

ب- يرى ابن الأنباري أنّ دليل عامل نصب المفعول به هو الفعل، وليس الفعل مع الفاعل؛ لأنّ الفاعل اسمٌ، والمفعول أيضاً اسمٌ، فتساويا، فليس جعل أحدهما عاملاً والآخر معمولاً بأولى من العكس. ويرى الفاضل أنّه لا مدخل للاشتراك في الاسمية في عدم العمل، وإلّا لزم أن لا تعمل المشتقات، وأيضاً لا مدخل له في إثبات المطلوب، فانّ المطلوب دَفْع أن يكون مجموع الفعل والفاعل عاملاً، لا أن يكون الفاعل وحده عاملاً(٢).

ج- ويرى ابن الأنباري أنّ المنادى المفرد المعرفة مبنيّ؛ لأنّه يُشبه الأصوات في أنّه ينقطع إذا تُلفِّظ به، كما ينقطع عند تلفّظ الأصوات، والأصوات مبنيةٌ، فكذا ما أشبهها. ويرى الفاضل أنّ هذا الوجه يشمل المستغاث باللام، والنكرة أيضاً، وأنّ الوجه الوجيه أن يقال: هذا المنادى لمّا كان مفرداً معرفةً مخاطباً به لا محلّ له ظاهراً، أشبه كاف الخطاب(٣).

د- يرى ابن الأنباري أنّ المنادى المفرد المعرفة بني على الحركة، والأصل في البناء السكون؛ لأنّه كان قبل النداء متمكّناً، والمتمكّن أفضل من غيره، فأرادوا أن يفضّلوه عليه بأن يعطوه الحركة دون غيره . ولا يُسلّم الفاضل أنّ إعطاء الحركة تفضيلٌ له على غيره، بل تفضيل غيره عليه؛ لأنّ السكون هو الأصل، والحركة

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٧١.

فرعه، وإعطاء الأصل تفضيلٌ للمُعطى له[١].

هـ- ويرى أنّ المنادى المفرد المعرفة بني على الضم دون الفتح؛ لأنّه لو بُني على الفتح لالتبس بغير المنصرف. ويرى الفاضل أنّ الالتباس بغير المنصرف إنّما يتصرّف في اسم يُحتمل أن يكون فيه علّتان من علل منع الصرف، وأن لا يكونا فيه، وهو إذا وجد فقليلٌ جداً، يمكن أن يُعرَف بالقرينة[٢].

و- ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الذي حروفه ثلاثة يجوز ترخيمه إذا كان متحرك الوسط، واستدلّوا بنحو: (يد)، و(دم)، و(غد). ويرى ابن الأنباري أنّ حذف أواخر هذه الأسماء إنّما هو لأنّ الأواخر حروف علّة، فإعرابه بالحركات المختلفة ثقيلٌ، وأمّا ترخيم المنادى فإنّما هو لزيادة الحروف مع كثرة الاستعمال، وفي الاسم الذي على ثلاثة أحرف ليس هناك زيادة للحروف.

ويرى الفاضل أنّ في ذلك نظراً، إذ ربما لا يُسلّم الكوفيون أنّ ترخيم المنادى ليس إلّا لزيادة الحروف مع كثرة الاستعمال، فقد يكون في بعض المواضع لكثرة الاستعمال فقط، أو لكون الآخر حرف علّةٍ، والضمّ عليه ثقيلٌ، أو لغير ذلك. والصحيح أن هذه الأسماء قليلةٌ معدودةٌ مخالفةٌ للقياس، فلا يقاس عليها شيءٌ[٣].

ز- ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المفرد الذي قبل آخره حرفٌ ساكنٌ، نحو (سِبَطْر)[٤]، بحذف آخره مع الحرف الساكن؛ لأنّه لو حُذف المتحرك وأبقي

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٧٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٨٠.

(٤) السِّبَطْرُ: من نَعْتِ الَأسد بالمَضاءَةِ والشِّدَّةِ، والسِّبَطْرُ: الماضي. لسان العرب- سبطر-: ٤/ ٣٤٢.

الساكن، لأشبه الحروف، وهو ممنوعٌ.

ولا يُسلّم ابن الأنباري أنّه ممنوعٌ، فقد جاءت الأسماء المشابهة للحرف كثيراً، وأيضاً لو صحّ لزم أن لا يجوز أن يكون الاسم مكسور الآخر؛ لأنّه يشبه المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، وكذلك مفتوح الآخر؛ لأنّه يشبه المضاف إلى الياء المقلوبة إلى الألف المحذوفة. ويرى الفاضل أنّه حتى يندفع هذا الجواب، فالجواب الحقّ أن يقال: لا تكفي هذه المشابهة في البناء[١].

ح- يرى ابن الأنباري أنّ الوجه في تقدير الفعل في التحذير بعد (إياك) وليس قبله، هو أنّه لو قُدّر الفعل قبله لكان ضميراً متصلاً بذلك الفعل، ككاف (ضربتك)، وإنّه ليس متصلاً. ويرى الفاضل أنّه غلطٌ محضٌ؛ لأنّه إنّما يقتضي تقدير الفعل قبله أن يكون متصلاً في التقدير[٢].

ط- عرف ابن الأنباري الحال: بأنّه هيأة الفاعل أو المفعول. ويرى الفاضل أنّه غير صحيح؛ لأنّه إن أراد تعريف الحال الاصطلاحي، فظاهر الفساد؛ لأنّ النحو إنّما يتعلّق بأحوال الألفاظ، والهيأة ليست لفظاً. وإن أراد تعريف الحال اللغوي فهو ليس بمهمٍّ. فالصواب أن يقال: الحال هو الاسم الدالّ على هيأة الفاعل أو المفعول التي هي حين الفعل له[٣].

ي- عرف ابن الأنباري المثنى: بأنّه صيغةٌ مبنيةٌ للاثنين. ويرى الفاضل أنّ هذا التعريف ينتقض بـ(ثُلاث) و(مَثْلَث)، فانّه يصدق عليهما أنّهما صيغتان موضوعتان لثلاثة ثلاثة، ويصدق عليهما أنّهما اثنان. فالحقّ أنّ تعريف المثنى هو:

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٨١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦.

ما ألحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدلّا على أنّه زائدٌ على مسمّى ذلك الاسم شيءٌ آخر من جنسه(١).

ك- عدّ ابن الأنباري قسماً خامساً من أقسام (كان)، وهي التي اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة المفسّرة للضمير، ويرى الفاضل أنه لا تخلو (كان) هذه إمّا أن تكون الناقصة، أو بمعنى صار، وأنّ عدّها قسماً آخر تكثيرٌ لعدد الأقسام(٢).

ل- ذهب ابن الأنباري إلى أنّ جواب القسم يجب أن يكون مُصدّراً باللام، أو حرف النفي، أو (إنّ)؛ لأنّ كلاً من القسم وجوابه جملةٌ، والجملة مستقلةٌ، فوجب أن يكون هناك رابطٌ يربط الجواب بالقسم.

ويرى الفاضل أنّه لا مدخل لتلك الأحرف في الربط، إنّما يُربط ما يجعل المربوط بحيث لا يستقلّ بدون المربوط إليه، وهذه الحروف ليست كذلك، فانّ قولنا: (لأضربنّ زيداً)، كلامٌ مستقلٌّ لا يحتاج إلى جملةٍ أخرى. وإذا كان جواب القسم جملة مستقلة، فإنّ القسم ليس كذلك.

ومن ثم يرى الفاضل رأياً وجيهاً في تفسير اقتران جواب القسم بهذه الأحرف، يستند فيه إلى علم المعاني، وهو أنّ الكلام إنّما يؤكّد إذا كان المخاطب منكراً للنسبة التي فيه، فيقال: (إنّ زيداً قائمٌ)، إذا كان المخاطب به منكراً لقيام زيد، والإنكار يتفاوت بالشدّة والضعف، وبحسبه يجب أن يشتدّ التأكيد في الكلام ويضعف، إثباتاً أو نفياً؛ فإذا كان إنكار المخاطب ضعيفاً، وجب أن يقال له: (إنّ زيداً قائمٌ)، أو (لَزيدٌ قائمٌ)، و(ما زيدٌ قائماً)، أو (لا يفعل كذا). وإذا كان

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٥٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٧.

أشدّ وجب أن يقال: (إنّ زيداً لقائمٌ)، و(ما زيدٌ بقائم)، أو (ما هو بفاعلٍ)، وإذا كان أشدّ وجب أن يقال: (والله لزيدٌ قائمٌ)، أو (والله إنّ زيداً قائمٌ)، أو (والله إنّ زيداً لقائمٌ)، و(واللهِ ما زيدٌ قائماً)، أو (بقائمٍ)، أو (واَللهِ لا يفعل كذا)[١].

م- يرى ابن الأنباري أنّ أحد وجوه شبه الحروف بالفعل، أنّه تلحقها نون الوقاية، كما تلحق الفعل. وقد ضعّف الفاضل هذا الوجه؛ لأنّ نون الوقاية كما تلحق الفعل كذلك تلحق الاسم والحرف[٢].

١٠- اعترض الفاضل على مذهب ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، في المسائل الآتية:

أ- عرف ابن الحاجب الإعراب: هو ما يختلف آخر المعرب به، سواء كان حركةً أو حرفاً. وذكر الفاضل أنّ الحقّ في التعريف أن يقال: إنّه اختلاف أواخر الألفاظ باختلاف العوامل في العمل؛ لأنّ الإعراب، كما هو الظاهر والحقيقة، هو المعنى المصدريّ، ولذلك يقال: (إعراب ذلك بكذا)، ولو كان الإعراب نفس (كذا) لما كان له معنىً[٣].

ب- لا يجيز ابن الحاجب أن يكون المبتدأ نكرةً، إلّا إذا خُصّص بوجهٍ من الوجوه. وذكر الفاضل أنّ الابتداء بالنكرة جائزٌ، لكن لو خُصّصت النكرة كان أولى[٤].

ج- عدّ ابن الحاجب من مواضع حذف عامل المفعول المطلق ما وقع

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٤-٢١٥.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢١٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣.

للتشبيه، إذا تقدمت قبله جملة تشتمل على اسم بمعناه، وعلى صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور باللام في نحو: (مررت بزيدٍ، فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ). وذكر الفاضل أنّ مثل هذا ليس مفعولاً مطلقاً، بل منصوبٌ بنزع الخافض، أي: (فإذا له صوتٌ كصوتِ حمارٍ)(١).

د- عرف ابن الحاجب الحال: بأنّه ما يبين هيأة الفاعل أو المفعول به. وذكر الفاضل أنّه لا يصح إذا لم يقيد الهيأة بما يكون حين الفعل(٢).

هـ- عرف ابن الحاجب النعت: بأنّه ما يدلّ على معنىً في متبوعه. وذكر الفاضل أنّه غير صحيح؛ لأنّ الدالّ على المعنى أعمّ من الدالّ على تقوّم ذلك المعنى بمتبوعه وغيره، ويرى أنه التابع الدالّ على تقوّم معنىً بمتبوعه في موارده جميعها(٣).

و- عرف ابن الحاجب اسم العدد: بأنّه ما وضِع لكميةِ آحاد الشيء. وذكر الفاضل أنّ الحق في التعريف: ما وضِع ليدلّ على أنّ الشيء متكرّرٌ أم لا، وأنّ التكرّر بمزيةٍ واحدةٍ أو أزيد؛ لأنّ المفهوم من الدلالة على كمية آحاد الشيء أنّه يدلّ على أنّ آحاد ذلك الشيء كم هي، ولا شكّ أنّه إنّما يدلّ على ذلك ما فوق الواحد(٤).

ز- جعل ابن الحاجب مرتبة المنادى فوق مرتبة المضاف في التعريف. ويرى

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٢٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤.

الفاضل أنّ مرتبة المضاف بحسب مرتبة المضاف إليه، وهي فوق مرتبة المنادى[١].

ح- عرف ابن الحاجب لام الأمر: بأنّها المطلوب بها الفعل. وذكر الفاضل أن في التعريف تسامحاً، فانّ ظاهره أنّ المتكلم بسببها يطلب الفعل، وليس كذلك، بل باستعانتها يدلّ المخاطب على مراده[٢].

١١- استحسن الفاضل قول ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وَلاَ يَجُوْزُ الإِبْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

لكنه ذكر أنّ في عبارته مؤاخذة، وهي أنّ هذا الحكم لا يختصّ بالنكرة، بل لا يجوز التلفّظ بلفظٍ ما إلّا إذا أفاد[٣].

١٢- اعترض الفاضل على نور الدين الجامي (ت٨٩٨ه)، في المسائل الآتية:

أ- ذكر الجامي أنّ (حقّاً) في قولنا: (زيدٌ قائمٌ حقاً) مؤكّد الحقّ الذي هو أحد احتمالي الجملة، لأنها تحتمل الصدق الكذب، والحق والباطل، ووجه التسمية أنّهما متغايران اعتباراً: أنّ المؤكَّد معتبرٌ من حيث إنّه مُحتَمَل الجملة، والمؤكِّد معتبرٌ من حيث إنّه مصدر. وقد ضعّف الفاضل هذا الرأي؛ لأنّ تأكيده لـ(حقاً) الذي هو أحد محتملي الجملة لا وجه له أصلاً. ولأنّ الوجه الذي ذكره للتسمية جارٍ في ما هو تأكيدٌ لنفسه أيضاً[٤].

ب- يرى الجامي أنّه بني المنادى المفرد المعرفة؛ لأنّه قائمٌ مقام كاف الخطاب

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧، و١٥٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦٦.

الاسمية، وهي مشابهةٌ لكاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنىً، وإفراداً وتعريفاً؛ لأنّ (يا زيدُ) بمنزلة (أدعوك)، وهذه الكاف اسمٌ؛ لأنّ لها محلاً من الإعراب، ولكنّها مشابهةٌ لكاف (ذلك)، وهي حرفية، إذ ليس لها محلّ من الإعراب.

وذكر الفاضل أنّ هذا الوجه عامٌ لجميع أقسام المنادى، وأنّ الوجه الوجيه أن يقال: هذا المنادى لمّا كان مفرداً معرفةً مخاطباً به لا محلّ له ظاهراً، أشبه كاف الخطاب الحرفيّ بدون واسطة مشابهته لكاف الخطاب الاسمي المشابه للحرفي(١).

ج- اعترض على أدلة الجامي التي أوردها لتعليل رأي الخليل، وأبي عمرو بن العلاء، والمبرد، في إعراب المعطوف بالحرف المحلّى باللام، في نحو: (يا زيدُ والعاقل)، فذكر أنّ الصواب أن يقال: إنّ الخليل يرفع على أنّه يُقدِّر حرف النداء مع الواسطة، فيكون تقدير: (يا زيدُ والعاقلُ): يا زيدُ، ويا أيّها العاقلُ. وأبو عمرو ينصب لأنّه يقول: لمّا امتنع دخول حرف النداء عليه، فالأولى أن يُنصب حملاً على محلّ المنادى؛ لئلّا يدخل عليه حرف النداء، بل إنّما يدخل عليه (أدعو)، فتقدير (يا زيد): أدعو زيداً. وأمّا المبرد فيقول: إذا كان نزع اللام منه صحيحاً، صحّ أن يُجعل منادى، وإذا لم يصحّ، فكان الأولى أن يُجعل بحيث لا يدخل عليه حرف النداء(٢).

د- يرى الجامي في إعراب (دخلتُ الدارَ) أنّ (دخلت) فعل متعدٍّ، و(الدار) مفعولٌ به. وذكر الفاضل أنّه مفعولٌ فيه، و(دخل) فعل لازمٌ. والدليل أنّ مصدره (الدخول)، وكلّ فعل مصدره على (فعول) فهو لازمٌ، ونظيره، وهو (عدت)، ونقيضه وهو (خرجت) لازمان، فيجب أن يكون لازماً، وحذفت

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٧١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥.

(في) لكثرة الاستعمال[١].

هـ- ذهب الجامي إلى أنّ علة إلحاق التاء بالإعداد من (الثلاثة) إلى (العشرة) إذا كان المعدود مذكراً، وعدم إلحاقها إذا كان المعدود مؤنثاً؛ لأنّ المذكر أسبق من المؤنث. ويرى الفاضل أنّ العدد فرع المعدود، والمعدود إذا كان للمذكر لم تُلحق به التاء، وإذا كان للمؤنث لحقته، فأُعطي للفرع حكم عكس حكم الأصل، للفرق بينهما[٢].

و- يوجب الجامي أن لا تدخل الفاء في الجزاء، إن كان الفعل ماضياً غير داخل عليه لفظة (قد)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لـم)، أو(لمّا). وذكر الفاضل أنّ هذا يصحّ إذا كان حرف الشرط لفظة (إن) التي تقلب الماضي مضارعاً، والوجه أن يقال: إنّ الماضي أسهل ربطاً بغيره؛ لأنّه لما مضى علم حاله من الربط وعدمه وغيرهما من الأحوال بخلاف المضارع[٣].

١٣- اعترض الفاضل على عصام الدين الاسفراييني (المتوفى نحو ٩٥١هـ) فيما يأتي:

أ- أجاب العصام عن عدم جواز الإخبار (بالألف واللام) في الجملة الاسمية التي جزؤها اسم فاعل أو مفعول، كما تقول: في (زيدٌ قائمٌ)، (القائمُ زيدٌ)، بأنّ (القائم) الذي قبل الإخبار، كان مفرداً، وبعد الإخبار يصير جملةً؛ لأنّ فيه حينئذٍ ضميراً راجعاً إلى الموصول.

ويرى الفاضل أنّ هذا الجواب ضعيفٌ؛ لأنّ الجملة لم تقم مقام المفرد،

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٠.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٤٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٥.

بل القائم مقام (قائم) هو (القائم) مجرداً عن الضمير. والحقّ في الجواب: أنّه لا يخلو إمّا أن يكون المبتدأ هو المُخبر عنه، أو لا، بل المخبر عنه هو الخبر، وذلك إذا كان المبتدأ صفةً محلّاةً باللام، أو مذكورةً بعد همزة الاستفهام، أو حرف النفي. فان كان المبتدأ هو المُخبر عنه، لزم دخول الألف واللام على الضمير، مثل: (زيدٌ قائمٌ)، فانّ الضمير يجب أن يقوم مقام (زيد)، فإذا أُخبر عنه به لزم أن يقال: (الهو قائمٌ زيدٌ)(١).

ب- يرى العصام أن لا تفاوت بين المخاطب والمنادى في التعريف. وذكر الفاضل أنّ مرتبة المنادى منحطّةٌ عن مراتب جميع المعارف؛ لأنّ تعريفه عرضيٌّ، فإنّ حرف النداء إنّما وضِع لطلب الإقبال، وهو يستلزم أن يكون المقبل معيناً(٢).

أوهام في نقد العلماء

لقد عرضت ما للمؤلف وما عليه، في الموارد المتقدمة جميعها، إنصافاً للبحث وللمؤلف، وأداءً لأمانة العلم، وفي هذا المقام يرى أنّ المؤلف وهم في ثلاثة موارد اعترض فيها على بعض مذاهب العلماء:

١- ذهب أبو عمر الجرمي، إلى منع أنّ يكون المفعول له معرفةً، وتأول قوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَلَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾(٣)، بأن الإضافة على نية الانفصال. قال الفاضل: هذا خلاف الأصل، على أنّه إنّما يجري في المضاف،

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٥٠.

(٣) سورة البقرة/ آية ٢٦٥.

ولكن قد جاء محلّىً باللام في بعض الأشعار[١]، وجاء معرفاً بنحو آخر أيضاً[٢].

ومعروف أنّ المفعول له المستكمل للشروط -أي المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل- له ثلاثة أحوال: أولاً- أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة. ثانياً- أن يكون محلىً بالألف واللام. ثالثاً- أن يكون مضافاً[٣]. ولم يقل أحدٌ أنّه يأتي معرفاً بنحو آخر.

٢- ذكر الفاضل في باب الحال أنّه إذا كان جزء جملة الحال ماضياً مثبتاً، فالنحاة على أنّه يجب تصديره بـ(قد) ، لتقرّب الماضي إلى الحال، ليصحّ أن يقع حالاً.

قال الفاضل: «هذا اشتباهٌ منهم؛ لأنّ (قد) إنّما تقرّب الماضي إلى الزمان الحال، لا إلى الحال النحوي»[٤]. ولم يقل أحدٌ من النحويين أنها تقرب الماضي إلى الحال النحوي، إنما مرادهم من تقريب الماضي إلى الحال، هو الزمان الحال[٥]. أي وقت التكلم.

٣- قال الفاضل: «وقيل: إنّ الفاعل في: (نعم رجلاً)، هو (رجلاً)، وهو

---

(١) نحو قول الشاعر:

لا اقعدُ الجبنَ عن الهيجاء

ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء

ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٧، المقاصد النحوية: ٢/ ٣١٥.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٩٢.

(٣) ينظر: المفصل: ٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٧٧ و٢٧٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) موضح أسرار النحو: ١٠٣.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٥٤ (مسألة ٣٢)، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٩، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٣٤.

فريةٌ ما فيها مريةٌ؛ لأنّ (رجلاً) وقع تمييزاً للضمير، فكيف يكون فاعلاً؟!»[١]. وليس أحدٌ من النحويين يرى أنّ النكرة المنصوبة بعد (نعم) و(بئس) تعرب فاعلاً[٢]. لكنّ قيل: إنّ النكرة المنصوبة بعد الفاعل في نحو: (نعم زيدٌ رجلاً) تمييزٌ منقولٌ عن الفاعل، والأصل: (نعم الرجلُ زيدٌ)، وهذا المذهب منسوب إلى الفراء[٣].

ثالثاً: موقفه من المدارس النحوية

يبدو من كتاب الفاضل أنه لا يتبنى مذهباً نحوياً معيناً من مذاهب النحاة، ولم يصرح بانتسابه إلى أيّ منها، إنما يتبنى ما يختاره على وفق اجتهاده ورأيه، قال في (قراح الاقتراح) في أحوال مستنبط النحو: «ليس المستنبط مكلفاً بالتعبد بمذهب البصريين، أو الكوفيين، بل له أن يختار أيهما شاء، إذا أدى إليه رأيه، وأن يختار بينهما مذهباً آخر إن أدى إليه قياسه ورأيه، ولم يخالف النصّ»[٤].

ويبدو أنّ الظاهرة الغالبة لدى متأخري علماء النحو توجّههم نحو المزج بين المذاهب النحوية المختلفة، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «أما المتأخرون من النحاة فلم يجدوا أمامهم إلّا مصنفات في النحو تضمّنت وجهات نظرٍ مختلفة، فراحوا يختارون هذا الجانب أو ذاك بحسب ملائمته لأسلوب الدرس الذي

---

(١) موضح أسرار النحو: ٢٠٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٥٤ (مسألة ٣٢)، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٩، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٣٤.

(٣) ينظر: المفصل: ٣٦٢، وشرح المفصل: ٧/ ١٣٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٨-١٣، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٤٩٧، وشرح الأشموني: ٤/ ١٩٨-٢١٨.

(٤) قراح الاقتراح/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٤٩٩.

اصطنعوه»[١].

وتقدم أنّ الفاضل قد أخذ بآراء أعلام البصريين وأعلام الكوفيين، وانتقدهم على السواء، دون أن يتعصّب لأحد، ولا يختلف في موقفه من مذهب جمهور المدرستين الكوفية والبصرية، سوى أنّ اختياره لمذهب البصريين أكثر من الكوفيين، وذلك لهيمنة المذهب البصري على الدرس النحوي إلى اليوم.

أما ما ورد عنه من تصريح بكلمة (مذهب) في كتاب (موضح أسرار النحو)، نحو قوله: «هذا الوجه يدلّ على أنّه لا يجوز ذلك- أعني كون المبتدأ نكرةً- وهو ليس مذهبك»[٢]. وقوله: «قد نقلنا ذلك، وليس مذهبنا»[٣]. فلا يعني أنه يخصص مذهباً معيناً يتبناه، بل يريد الرأي الذي يذهب إليه، ويؤيد اجتهاده ورأيه. من هنا لا يمكن أنّ نسلك المصنف في مدرسة نحوية بعينها، ولكي يتضح ذلك سأبين الآراء التي وافق فيها الكوفيين والبصريين، والآراء التي انتقدهم بها، وكما يأتي:

أ- الآراء التي وافق فيها البصريين وخالف الكوفيين

- منع جمهور البصريين تقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامُهُ زيداً)؛ لأنّ الضمير مقدّم على مرجعه لفظاً وتقديراً، وأجاز الأخفش وبعض الكوفيين ذلك، وقد تقدم ذكر دليل الكوفيين، وردّ المصنف عليهم، عند اعتراضه على مذهب الأخفش في هذه المسألة[٤].

---

(١) الدرس النحوي في بغداد: ٨٨.

(٢) موضح أسرار النحو: ٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ٧١.

(٤) تقدم ص١٢٧ من هذا الفصل، وينظر: موضح أسرار النحو: ٤٦.

- يرى الفاضل أنّ العامل في المبتدأ معنوي، وهو ما في النفس من الإخبار عنه، وليس الخبر كما يقول الكوفيون؛ إذ لا مدخل للّفظ في العمل، وهذا رأي جمهور البصريين(١).

- يرى البصريون أنّ عامل المفعول به هو الفعل، وليس الفعل مع الفاعل، كما يقول الكوفيون، ويرجّح الفاضل مذهب البصريين؛ لأنّ الفعل هو العامل بالأصالة، والأسماء والمشتقات إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، ومشاركتها في أصل المعنى(٢).

- يوافق الفاضل مذهب البصريين في منع ترخيم المنادى المضاف، وأجاز الكوفيون ترخيمه بحذف آخر المضاف إليه، لقول الشاعر:

خُذُوا حَظَّكُم يا آلَ عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَواصِرَنا فالرَّحْمُ بالغَيبِ يُذْكَرُ

وأنّ أصل عِكْرِم (عِكْرِمة). ذكر الفاضل أنّ هذا ليس من ترخيم المنادى بشيءٍ، إنّما هو ترخيم غير المنادى لضرورة الشعر؛ لأنّ المضاف إليه ليس المنادى نفسه، ولا خلاف في أنّ غير المنادى مطلقاً، يُرخم لضرورة الشعر(٣).

- ذهب البصريون إلى أنّ من شروط ترخيم المنادى أن يكون علماً تكون حروفه بحيث إذا حُذف منها ما يُحذف في الترخيم بقي الاسم على ثلاثة أحرف، أو اسماً ملحقاً به تاء التأنيث. وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الذي حروفه ثلاثة يجوز ترخيمه إذا كان متحرك الوسط، واستدلّوا بالأسماء المحذوفة الأعجاز الباقي منه حرفان نحو: (يد)، و(دم)، و(غد). واختار الفاضل مذهب البصريين،

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٦٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩.

وذكر أنّ هذه الأسماء قليلةٌ معدودةٌ مخالفةٌ للقياس، فلا يقاس عليها شيءٌ[١].

– ذهب البصريون إلى أنّه يرخّم المفرد الذي قبل آخره حرفٌ ساكنٌ، بحذف آخره. وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بحذف آخره مع الحرف الساكن؛ لأنّه لو حُذف المتحرك وأبقي الساكن، لأشبه الحروف، وهو ممنوعٌ. ووافق الفاضل البصريين، وذكر أنّ هذه المشابهة لا تكفي في البناء[٢].

– يرى البصريون أنّ المندوب إذا كان موصوفاً تلحق علامة الندبة الموصوف، وذهب الكوفيون إلى أنها تلحق الصفة؛ وذكر الفاضل أنّ الحقّ هو الأول؛ لأنّه المندوب، والصفة خارجة[٣].

– يرى البصريون أنّ العامل في المفعول معه هو عامل الفاعل، عمل فيه بوساطة الواو، فإنّها توصل ما بعدها بما قبلها. وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل معنوي، وهو الخلاف. وذكر الفاضل أنّ الصحيح هو الأول، إذ لا تكلّف فيه ولا تعسّف مع صلاحية (الواو) لربط المفعول بالفعل بحيث يعمل فيه[٤].

– يجوز عند البصريين تقديم الحال على عاملها اللفظي، ولا يجوز تقديمها على غيره؛ لأنّ العامل اللفظي قويّ في العمل فيما بعده. ومنع الفراء وبعض الكوفيين أن تقدّم الحال على عاملها؛ لأنّ في الحال ضميراً راجعاً إلى ذي الحال، فلو قدّمت لزم الإضمار قبل الذكر. وذكر الفاضل أنّ الإضمار قبل الذكر اللازم من التقديم ليس بممتنع؛ لأنّه بحسب اللفظ فقط[٥].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٨٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٩٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩.

– إذا كان صاحب الحال مجروراً بالحرف، فلا يقدم على الحال عند سيبويه وأكثر البصريين. ونقل عن بعض الكوفيين جواز ذلك، لقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾[١]؛ لأنّ (كافة) حالٌ من (الناس)، وهو مجرورٌ بلام الجرّ، وقد قدّمت عليه. ويرى الفاضل أنّ لفظة (كافة) ليست بحال، بل إمّا صفة لمصدر مقدّر، أي: ما أرسلناك إلّا رسالةً كافةً شاملةً للناس، أو إرسالاً كافةً، فتكون التاء للمبالغة. أو تكون حالاً من الكاف في (أرسلناك)، على أن تكون التاء للمبالغة[٢].

– يرى البصريون أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى أنّ العامل فيه (إلّا) مركبة من (إن) و(لا). وذكر الفاضل أنّه لا يُسلّم أنّ (إلّا) مركبةٌ من (إن) و(لا)، بل هي كلمةٌ واحدةٌ موضوعةٌ للاستثناء، والفعل هو الأصل في العمل، وما عداه فرعه، فإذا وجد الفعل الذي هو الأصل في العمل لم يجُزْ إعمال غيره[٣].

– أجاز البصريون تقديم خبر (ليس) عليها، لأنّها فعل، ومعمولات الأفعال تتقدّم عليها. وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز، لأنّها فعلٌ لا يتصرّف، والفعل غير المتصرّف لا يتصرّف عمله. وذكر الفاضل أنّه لا يُسلّم أنّ الفعل إذا لم يتصرّف لا يتصرّف عمله، إذ لا بدّ له من دليل، وليس ثمة دليل[٤].

– (مِن) تزاد في الكلام المنفي لدى البصريين. وذهب الكوفيون إلى زيادتها في الكلام الموجب، لقولهم: (قد كان من مطرٍ)، وذكر الفاضل أنّه لا يُسلّم أنّ

---

(١) سورة سبأ/ آية٢٨.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٠١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١١.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٩٨.

(مِن) هذه زائدة للتأكيد، بل قد تكون للتبعيض، أي: بعض المطر[١].

- الحروف المشبهة بالفعل تعمل في الاسم والخبر عند البصريين. وذهب الكوفيون أنّها تعمل في الاسم، ولا تعمل في الخبر، واستدلوا بأنّها لمّا كانت فروعاً للفعل، وجب أن يفرّق بينهما، وذلك بأن يعمل أحد العملين الرفع أو النصب دون الآخر، فلو أعمل لم يبقَ فرقٌ بينهما. وذكر الفاضل أنّ دليل الكوفيين ليس بشافٍ؛ لأنّ التغاير حصل بتقديم المنصوب على المرفوع، على عكس الفعل[٢].

اعتراضه على بعض أدلة البصريين

وافق الفاضل مذهب البصريين في بعض المسائل الخلافية، بيد أنه اعترض على أدلتهم، منها:

- اعترض على دليلهم على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وهو أنّه كما يجوز تقديم خبرها على اسمها، كذلك يجوز تقديم خبرها عليها. وذكر الفاضل أنّ ذلك القياس لا وجه له، وأنّ بين تقديم خبرها على اسمها، وتقديمه عليها بوناً بعيداً؛ لأنّ الأول لا يوجب ضعفاً، لا ظاهراً، ولا باطناً، بخلاف الثاني فإنّه بحسب الظاهر غير جائزٍ[٣].

- يرى البصريون أنّه لا يجوز العطف على اسم (إنّ) المكسورة باعتبار محلّه، إلّا إذا مضى الخبر، فلا يقال: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمان)؛ لأنّه يلزم اجتماع عاملين مختلفين في العمل على معمولٍ واحدٍ، فانّ العامل في (قائمان) هو (إنّ) التي تعمل النصب، والابتداء الذي يعمل الرفع.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٨-٢١٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩.

ويرى الفاضل أنّ هذا الوجه إنّما يفيد عدم جواز: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمان)، وأمّا لو قيل: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمٌ)، على أن يكون (قائم) الملفوظ خبراً لأحدهما، ويقدّر للآخر (قائمٌ) آخر، فلا يفيد ذلك الدليل أصلاً.

وذكر أنّ الحقّ في الوجه أن يقال: إنّ (إنّ) عاملٌ لفظيّ، والابتداء عاملٌ معنويّ، وبين العامل اللفظيّ والمعنويّ تنافٍ؛ فكره لذلك أن يتوسّط قبل تمام عمله معمول عامل معنويّ، وإلّا لزم تداخل عمل الضدّين[١].

ب- الآراء التي وافق فيها الكوفيين وخالف البصريين

- ذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي، إذا كانت محدودة، نحو: (صمت شهراً كلَّه). وذهب البصريون إلى عدم الجواز؛ لأنّ المعرفة لا تقع مؤكداً للنكرة. ويرى الفاضل أنّ ألفاظ التوكيد مع المعرفة معرفةٌ، ومع النكرة نكرةٌ، وأنّ مذهب الكوفيين هو الحقّ[٢].

- ذكر الكوفيون أنّه إذا خفّفت (إنّ) جاز أن يليها الأسماء والأفعال مطلقاً. ويرى البصريون أنّها لا تدخل إلّا على النواسخ من الأفعال، واستدلوا بأنّ الأصل في تلك الحروف أن تدخل المبتدأ والخبر، فإذا زال ذلك، فينبغي أن يكون قريباً منه، وهو أن تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر. واعترض الفاضل على دليلهم، بقوله: «لا يخفى ما فيه؛ لأنّها إذا خُفّفت لم تبقَ تلك الحروف»[٣]. ووافق مذهب الكوفيين في غير كتاب (موضح أسرار النحو)[٤].

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٢١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨.

(٣) موضح أسرار النحو: ٢٢٤.

(٤) جاء في شرحه على العينية: أنّ (مِن) الجارة تأتي عند الكوفيين لابتداء الغاية في الزمان، لقوله ﷻ

ج- ما ضعّف فيه المدرستين

وجه الفاضل أصابع النقد إلى المدرستين الكوفية والبصرية في المبتدأ الذي يكون مصدراً لفظاً أو تقديراً، ويكون ذلك المصدر مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، وبعده حال، أو يكون اسم تفضيلٍ مضافاً إلى هذا المصدر، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، و(ضربُ زيدٍ قائماً)، و(أن ضربته قائماً)، و(أن ضُرِب عمرو قائماً)، و(أكثر ضربي زيداً قائماً)، وهكذا.

وبين الكوفيين والبصريين في تقديره خلاف؛ فقال البصريون: إنّ تقديره: (ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً)، فحُذف (حاصلٌ)، وأقيمت الجملة الشرطية مقامه، ثمّ حُذفت الجملة أيضاً، وأقيم مقامها (قائماً). وذكر الفاضل أنّ فيه تكلّفاً.

وقال الكوفيون: تقديره: (ضربي زيداً قائماً حاصلٌ)، على أن يكون (قائماً) قيداً لـ(ضربي). وذكر الفاضل أنّ هذا إنّما يصحّ إذا كان المقصود الإخبار والإعلام بأنّ الضرب المخصوص حاصلٌ، لا إذا كان الإخبار بأنّ ضربه كان في هذه الحالة، كما هو ظاهر الكلام.

قال الفاضل: «فإنّ الأصل على ما هو الحقّ عندي (ضربي زيداً حاصلٌ قائماً)، وقِس عليه البواقي»[1].

تعالى: ﴿**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾[سورة الجمعة/ ٩]، وقوله تعالى: ﴿**لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾[سورة التوبة/ ١٠٨]. وقد منعه البصريون وقالوا: هي بمعنى (في). قال الفاضل: «ولكن الظّاهر مذهب الكوفيين، إذ لا امتناع في نحو: (نمتُ من أوّل اللَّيلِ)، ومثله كثير في الكلام». اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٣٩.

(١) موضح أسرار النحو: ٥٩.

المبحث السادس: شواهد الكتاب

تعدّ الشواهد اللغوية المادة الأولية التي اعتمدها علماء العربية في الاحتجاج وإثبات القواعد النحوية واللغوية، والشاهد في الاصطلاح: ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته[(١)]. وهو دليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة؛ لإثبات قاعدة أو صحة استعمال لفظ أو تركيب[(٢)].

وتنوعت مصادر الاستشهاد عند النحويين واللغويين، فتمثلت لديهم في آيات الكتاب الكريم وقراءاته، وأحاديث النبي ﷺ، وما أثر عن العرب الفصحاء من أشعار وأمثال وأقوال.

وقد حفل كتاب موضح أسرار النحو - مع اختصاره - بمجموعة لا بأس بها من الشواهد التي جاء بها المصنف للاستدلال على قاعدة نحوية، أو ترجيح مذهب على آخر، أو ساقها أمثلة في أبواب النحو المختلفة. وتوزعت شواهده على أدلة السماع المعتمدة؛ ولاسيما آيات القرآن الكريم، وما أثر عن العرب من أشعار وأقوال.

١- الاستشهاد بالقرآن الكريم

القرآن كتاب الله الذي يقول فيه تعالى: ﴿**لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا**

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٤.

(٢) في أصول النحو: ٦. وينظر: من تاريخ النحو: ١٧، والمعجم المفصّل: ٢/ ٧٢٧.

مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[١]، وقد تكفّلت الإرادة الإلهية بحفظه وصيانته، قال تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[٢].

وأجمع علماء اللغة والنحو على اتّخاذ القرآن الكريم على رأس مراجع الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة[٣]، لكونه أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وأعلى مراحل البيان العربي الذي أعجز العرب عن أن يأتوا بمثله، وهم أهل الفصاحة والبيان.

ولا يكاد يخلو مصنفٌ في علوم اللغة العربية، ولاسيما النحو العربي، من الشواهد القرآنية، وقد حظيت آي الذكر الحكيم بالنصيب الأوفر من مجمل شواهد كتاب الفاضل، فكانت تتصدّر الشواهد الأُخر من حيث العدد، إذ بلغت إحدى وستين آية، باستثناء الشواهد المكررة. وعوّل المصنف عليها في الاستدلال على القضايا النحوية التي بحثها، وتأييد وجهات النظر التي تبناها، وفي ترجيح اختياراته، وتقوية اعتراضاته، ويوردها أمثلة على الأقسام التي ذكرها في مختلف الأبواب.

ويكتفي في بعض المواضع بموطن الشاهد من الآيات[٤]، نحو قوله تعالى: **﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾**[٥]، و**﴿كِتَابَ اللهِ﴾**[٦]، و**﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾**[٧]، و**﴿قُلِ ادْعُواْ**

---

(١) سورة فصلت/ ٤٢.

(٢) سورة الحجر/ ٩.

(٣) ينظر: في أصول النحو: ٢٨.

(٤) ينظر: فهرس الآيات القرآنية، لمعرفة موضعها في كتاب الموضح.

(٥) سورة البقرة/ آية ١٣٨.

(٦) سورة البقرة/ ١٠١، والنساء/ ٢٤، وفاطر/ ٢٩.

(٧) سورة المائدة/ ١١٧.

اللهَ﴾(١)، و﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ**﴾(٢)، و﴿**سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً**﴾(٣).

أما القراءات القرآنية، فقد تباينت نظرة النحويين إليها بحسب اختلاف منهجهم في السماع، فالبصريون كانوا يُخرّجون القراءات الشاذة عن أقيستهم، إما بتفسير وتقدير، أو بعدّها واردةً على لغات العرب التي لم يبنوا عليها أقيستهم لضعفها وقلتها. أما الكوفيون فقد احتجوا بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها؛ لأنّ ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية، والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة(٤).

ولم يعول الفاضل على القراءات في كتابه، بل أشار إليها في موردين:

الأول: في عمل (إنّ) المكسورة إذا خُفّفت، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾(٥). ولم يشر إلى أنها قراءة، بيد أنها لا تصلحّ شاهداً في هذا الموضع إلا على تخفيف (إنّ)، وهي قراءة نافع وابن كثير(٦).

والثاني: اختيار النصب في ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير (الاشتغال)، إذا وقع الاسم قبل الأمر أو النهي، قال الفاضل: «**فإن قلتَ**: فما تقول في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا**﴾(٧)، على أنّ القرّاء أكثرهم على رفع

---

(١) سورة الإسراء/ ١١٠.

(٢) سورة المزمل/ ٢٠.

(٣) سورة الإنسان/ ٤.

(٤) ينظر: المدارس النحوية/ خديجة الحديثي: ٧٧ و١٣٩.

(٥) سورة هود/ ١١١.

(٦) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٢٤-٢٢٥. وينظر: الكتاب: ٢/ ١٤٠، والسبعة في القراءات: ٣٣٩.

(٧) سورة المائدة/ ٣٨.

(السارق)؟ **قلتُ**: ليس ذلك ممّا أُضمر عامله...»[1].

ولا يوجد في كتاب (موضح أسرار النحو) شيء من حديث المصطفى٦، لكن ورد فيه من آثار الصحابة، القول المنسوب إلى عبد الله بن الزَّبير الأسدي مخاطباً عبد الله بن الزُّبير بن العوام: «لعن الله ناقةً حملتني إليك». وجواب الأخير له: «إنّ وراكبها». وقد مثّل به لحرف الجواب (إنّ) التي تأتي لتصديق الداعي[2].

٢- الاستشهاد بكلام العرب

يعدّ كلام العرب الرافد الثاني الذي اعتمده النحويون بعد كتاب الله في تثبيت القواعد النحوية، وينقسم على قسمين:

أولاً: الشعر

اعتمد علماء العربية على اختلاف مذاهبهم الشعر العربي لأغراض الاحتجاج اللغوي، فاستقوا منه مادتهم، وتوجّهت عنايتهم إلى الاستدلال به على صحّة قواعد اللغة والنحو والصرف، وقد اشتهر عن ابن عباس رضي الله عنه كثرة استشهاده بشعر العرب، فإذا سئل عن شيءٍ من القرآن الكريم أنشد فيه شعراً، وكان يقول: «إذا قرأتم شيئاً من كتاب اللهَّ فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب، فإنّ الشعر ديوان العرب»[3].

وشدّد علماء اللغة والنحو - ولا سيما البصريون- في شروط قبول الشاهد اللغوي لغرض الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والصرف والنحو

---

(١) موضح أسرار النحو: ٨٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩.

(٣) العمدة: ١/ ٣٠.

إلا بكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وجعلوا حدوداً زمانية ومكانية لقبول الشاهد اللغوي متوخّين السلامة في لغة المحتجّ به وعدم تطرّق الفساد إليها، وفي ضوء ذلك قسّموا الشعراء على طبقات أربع تخضع للترتيب الزماني، وهي: طبقة الشعراء الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين المتقدّمين، وطبقة المولدين أو المُحْدَثين[(١)].

فأجمعوا على صحّة الاستشهاد بشعر الجاهليين والمخضرمين، واختلفوا في شعر الإسلاميين، فالأغلب على صحّة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وجعلوا إبراهيم بن هَرْمة[(٢)] المتوفّى بعد سنة (١٥٠هـ) آخر الحجج[(٣)].

أما من حيث الدائرة المكانية، أو القبائل التي أخذوا عنها، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب جزيرة العرب، وجعلوا أجود العرب انتقاءً للأفصح هم قريش، ويليهم قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[(٤)].

وجاء الشعر العربي في كتاب الفاضل بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث عدد الشواهد، فقد بلغت الشواهد الشعرية سبعة وثلاثين شاهداً، فضلاً

---

(١) ينظر: العمدة: ١/ ١١٣، وخزانة الأدب: ١/ ٦.

(٢) قال الأصمعي: ختم الشعر بإبراهيم بن هَرْمة، وهو آخر الحجج. تاريخ بغداد: ٦/ ١٢٧، تاريخ دمشق: ٧/ ٦٤، الأعلام: ١/ ٥٠.

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٦.

(٤) ينظر: المزهر في علوم اللغة ١: / ٢١١-٢١٢، والاقتراح في علم أصول النحو: ١٠٠-١٠٨، ومن تاريخ النحو: ٢٠ – ٢٢.

عن بيت واحد في الحاشية[١].

على أنّ المصنف حين يورد الشواهد الشعرية لم يولِ نسبتها إلى قائليها عناية تامة، فقد نسب من مجموعها أربعة شواهد؛ لفاطمة الزهراء٣، وابن الطفيل، وذي الرمة، وجرير. وعزونا أكثرها إلى قائليها، وقد يكتفي أحياناً بذكر مورد الشاهد، ولا يذكر البيت كاملاً[٢].

والناظر إلى أسماء الشعراء في فهرس الشواهد الشعرية، يتبين له أنّها تقع في ضمن دائرة الاستشهاد اللغوي الزمانية المشار إليها؛ فمن طبقة الشعراء الجاهليين، استشهد الفاضل بشعر الأعشى، وتأبط شراً، وعنترة بن شداد، وأبي جُندب بن مُرّة القِرْدي، وزهير بن أبي سلمى، وزياد بن واصل السُّلمي.

ومن طبقة الشعراء المخضرمين، استشهد بشعر لبيد بن ربيعة العامري، ونَهشل بن حَرِّي، وعامر بن الطفيل، وعمرو بن أحمر الباهلي.

ومن الشعراء الإسلاميين، استشهد بشعر فاطمة الزهراء٣، وجرير، والفرزدق، وذي الرمة، والعجاج، وعمرو بن كَيسَبَة النَّهدي، وسليط بن سعد، ومُؤَرِّج السُّلمي، وجران العَود، والعجير السلولي، والسفّاح بن بُكير، وعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وجحدر بن مالك، وقطري بن الفجاءة، وأبي الأسود الدؤلي.

ولم يذكر من شعر المحدثين غير بيتين؛ أحدهما: لمهيار بن مرزويه الديلمي (ت٤٢٨هـ)، في صرف الممتنع من الصرف لضرورة الشعر، وهو قوله:

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو/ هامش صفحة: ١١٥.

(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ١٣١، و٢١١.

أَعِدْ ذِكْرَ نعمانٍ لَنَـا إِنَّ ذِكْرَهُ   هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يتضوَّعُ(١)

والآخر: منسوب لأبي المطاع التغلبي، (ت٤٢٨ هـ)، استشهد به على اقتران خبر (لكن) بالفاء، وهو قوله:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُم   وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ(٢)

وشعر المُحدَثين لا يحتجّ به عند علماء اللغة، لكن توسّع بعضهم بالاستشهاد بمن يوثق به من الشعراء المتأخّرين عن عصر الاحتجاج، ولاسيما للأغراض المعنوية، فقد استشهد ابن جني بشعر المتنبّي (ت٣٥٤هـ)، وذكر أنّ المبرد احتج بشيء من شعر أبي تمام (ت٢٣١هـ)(٣). واستشهد الزمخشري بشعر أبي نؤاس (ت١٩٨هـ)، وأبي تمام (ت٢٣١هـ)، والبحتري (ت٢٨٤هـ)، والمتنبّي، وأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)(٤). وترخّص الرضي الإستراباذي، فاستشهد بشعر أبي تمام في مواضع عدّة من شرحه(٥).

والشواهد الشعرية في كتاب (موضح أسرار النحو)، أغلبها مألوف ومتداول في كتب النحو، ومعروفة النسبة إلى قائليها، سوى أربعة شواهد، لم أعثر على قائليها:

الأول: قول الشاعر:

---

(١) موضح أسرار النحو: ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٥٨.

(٣) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٤.

(٤) ينظر: الكشّاف: ١/ ٧٧ و٨٣ و١١٣ و١٣٨ و١٧٢ و: ٤/ ٦٨١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٥، و٢٥٧، وخزانة الأدب: ١/ ٧.

ليتَ شِعري هلْ للمُحبّ شِفاءُ ... مِن جَوى حُبّهنّ إنّ اللّقــاءُ[(١)]

مثّل به لحرف الجواب (إنّ) التي تأتي لتصديق الاستفهام.

والثاني: قول الشاعر:

وأَيُّ فَتى هَيْجاءَ أنت وجارِهــا ... إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَّلتِ[(٢)]

استدل به على أنّ الضمير في (جارها) بحسب الظاهر معرفةً، لكنّه ليس بمعرفةٍ في الحقيقة؛ لأنّ مرجع الضمير المضاف إليه مبهمٌ، لذلك صحّ عطفه على مدخول (أيّ) مع أنّه نكرة.

والثالث: قول الشاعر:

سلامٌ على خَيرِ الأنامِ وسيّدِ ... حَبيبِ إلــهِ العالمينَ مُحمّدِ

بَشيرٍ نَذيرٍ هاشميٍّ مُكرّمٍ ... عَطوفٍ رَؤوفٍ مَن يُسمّى بأحمد[(٣)]

استدل به على صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية.

والرابع: قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْــمُ الــمرءِ يَنْفَــعُهُ ... أَنْ سَوفَ يأْتــي كلُّ ما قُدِرَا[(٤)]

استدل به على أنّ (أنْ) المخففة إذا قُرنت بالفعل، فلا بُدّ من أن يقترن الفعل بـ(سوف)، ليفصل بينها وبين (أن) المصدرية.

وهناك بيتان اختلف في نسبتها، الأول: احتج به المازني والمبرد على جواز

---

(١) موضح أسرار النحو: ٢٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٣١.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٠.

(٤) موضح أسرار النحو: ٢٢٥.

تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلاً، وهو قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِـرَاقِ حَبيبَهــا   ومَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِـيبُ[١]

والثاني: استشهد به الفاضل على زيادة (أن) مع (الكاف)، وهو قول الشاعر:

ويَوْماً تُوافِينا بَوجْــهٍ مُقــسَّمٍ   كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[٢]

ثانياً: كلام العرب المنثور

تصدّى اللغويون الأوائل لجمع كلام العرب المنثور من أقوال وأمثال، وعوّلوا عليه في أدلتهم النقلية التي استعانوا بها على وضع قواعد العربية واستنباط أحكامها. واستشهد الفاضل بجملة من تلك الأقوال، وهي تأتي بالدرجة الثالثة بعد القرآن الكريم والشعر العربي، وقد أفادها من كتب النحاة، وهي كما يأتي:

- (امرأةٌ عروبٌ). استشهد به على أحد وجوه معنى الإعراب.

- (على التمرةِ مثلها زبداً). استشهد به على تقديم الخبر وجوباً، إذا كان في المبتدأ ضمير عائد على بعض الخبر.

- (امرءاً ونفسه). استشهد به على حذف عامل المفعول به.

- (دخلتُ الدارَ)، أورده شاهداً لمذهب الجامي في أنّ (الدار) مفعول به.

- (هذا بسراً أطيب منه رطباً)، و(هذا رطباً أطيب منه تمراً). استشهد بهما

---

(١) المصدر نفسه: ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢٣١.

على الحال الجامدة.

- (الناس مجزيّون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرّ). استشهد به على حذف (كان) جوازاً.

- (لا عليك). استشهد به على حذف اسم (لا) التي لنفي الجنس.

- (صلاة الأولى). استشهد به على أنّ ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، متأوّل بتقدير مضاف محذوف، و(الأولى) صفةٌ له، والتقدير: (صلاةُ الساعةِ الأولى).

- (جرد قطيفة). استشهد به على أنّ ما ظاهره إضافة الصفة إلى موصوفها، متأوّل بغلبة الاسمية على لفظ (جرد) بحيث يطلق منفرداً، فلم يبقَ على وصفيته.

- (سعيدُ كُرزٍ). استشهد به على أنّ ما ظاهره عدم تغاير المضاف والمضاف إليه، فانّه قد أُضيف فيه (سعيد) إلى (كرز)، وهما علمان لشخصٍ واحدٍ؛ الأول اسمٌ، والثاني لقبٌ، متأوّل بجعل (كرز) لفظاً، و(سعيد) معنىً ومدلولاً، فيكون معنى قولهم: (جاءني سعيدُ كُرزٍ) جاءني مدلول هذا اللفظ، أو مسمّى هذا الاسم.

- (ربّ شاةٍ وسخلتِها)، و(كلُّ نعجةٍ وسخلتِها). استشهد بهما على أنّ ما ظاهره تقدير دخول (ربّ) على المعطوف المعرفة، وهو قولهم: (سخلتها)، وإن كان بحسب الظاهر معرفةً، لكنّه ليس بمعرفةٍ في الحقيقة؛ لأنّ الضمير المضاف إليه مبهمٌ؛ لأنّه راجعٌ إلى شاةٍ ما مبهمةٍ، والمعنى: (ربّ شاةٍ، وربّ سخلةٍ لشاةٍ).

- (جاءت حاجتَك)، و(أرهف شفرته حتى قعدَتْ كأنّها حربةٌ). استشهد بهما على استعمال (جاء) و(قعد) فعلين ناقصين بمعنى (صار).

- (قد كان من مطرٍ). أورده شاهداً لمذهب الكوفيين في زيادة (مِن) في الكلام الموجب.

- (إنّك وزيدٌ ذاهبان) أورده شاهداً لمذهب المبرد والكسائي في أنّ الاسم إذا كان مبنياً جاز العطف قبل ذكر الخبر[١].

وأشار الفاضل إلى بعض لغات العرب، منها: لغة طيّ، ولغة أهل الحجاز، ولغة تميم، وذكر أنّ لغة الحجازيين هي الأفصح[٢].

ومن ثغرات المنهج التي يمكن الإشارة إليها في هذا المضمار، عدم استيفاء الشواهد والأمثلة في بعض الموارد، وقد يكون ذلك إيثاراً للإيجاز وتجنباً للإطالة، ولكن لا تخفى أهمية الشاهد أو المثال في ترسيخ قواعد النحو في أذهان المتعلمين، وتنمية ملكاتهم؛ لذلك عمدتُ إلى ذكر اللازم منها في هامش التحقيق.

ومن الموارد التي أهمل شواهدها أو أمثلتها: ضمير الشأن والقصة، والأسماء الموصولة، وذوات الراء من أسماء الأفعال، وأقسام المركب الستة عشر، وأقسام اسم الصوت، والظروف المبنية، والمفعول له المحلّى باللام، و(ذو) المضافة إلى الضمير في الضرورة والسَّعَة، وبعض الأفعال الناقصة، وتعدّي الفعل بحروف الجر، والقسم التاسع عشر والعشرين من حروف الزيادة، وهي (الباء)، و(اللام)، حيث أحال أمثلتهما على حروف الجر، لكن لم يرد هناك إشارة لزيادتهما ولا لأمثلتهما، ولم يذكر من أمثلة أقسام المستثنى المائة وعشرة إلّا أحد عشر قسماً، والبقية ذكرها إجمالاً، وأحالها على الطالب، ولم يذكر أمثلة للام الجنس، ولام الماهية.

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ١١، و٥٦، و٦٩، و٩٠، و١٠٢، و١١١، و١١٣، و١٢٠، و١٣١، و١٩٤، و٢٠٨، و٢٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، و٣٧، و٦٢.

الفصل الثالث
النسخ المخطوطة ومنهج التحقيق

المبحث الأول
وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب ثلاث نسخٍ مخطوطة، جميعها من إيران، ولم أعثر على غيرها، على الرغم من أنّي بذلت غايةً وسعي وجهدي في البحث والتحري بمراجعة ذوي الخبرة، وتصفح فهارس المخطوطات العربية والعالمية التي تيسّر لي الوقوف عندها، والبحث في سجلات أغلب المكتبات العراقية التي تُعنى بالمخطوطات.

وقد عمل الباحث الإيراني مصطفى درايتي فهرساً جامعاً لفهارس المخطوطات في إيران وسجلات المكتبات العامة والخاصة، فضلاً عن البحوث الخاصة بالمخطوطات في الدوريات الإيرانية، وحين حصلت على نسخة منه، كنت أتوقع ذكر نسخٍ أخر غير الثلاث التي عثرت عليها، بيد أنّه لم يذكر غير النسخ الثلاث التي اعتمدتها[1]. وفيما يأتي وصف لها:

---

(١) ينظر: فهرستواره دست نوشته هاي ايران: ١٠/ ٣٧٤ رقم٢٧٩٩٩١-٢٧٩٩٩٣.

١- مصورة عن النسخة الخطِّية المحفوظة في خزانة مكتبة السيد المرعشي في مدينة قم، الكائنة في إيران، رقمها (٢٥١٢)، مكتوبة بخط فارسي (التعليق) غاية في الدقة والجمال، ويكون أحياناً مشوباً بخطٍّ نسخي جيد، وهو ما يصطلح عليه (النَسْتَعليق).

جاء في آخرها: (وقد وقع الفراغ منه يوم الثلاثاء من شهر شوال المكرم سنة أربع ومئة بعد الألف من الهجرة النبوية، تمّت). ولم يُذكَر اسم الناسخ. ويمكن أنّ يكون التاريخ المذكور في هذه العبارة، وهو سنة (١١٠٤هـ)، تاريخاً للفراغ من الكتاب، أو تاريخاً للنسخ، لكن عدّه مفهرسو المكتبة وبعض مؤلفي فهارس النسخ المخطوطة تاريخاً للنسخ[1].

وقد يساعد على ذلك أنّ تاريخ الفراغ من تصنيف الكتاب يتكرر غالباً في جميع النسخ بوصفه جزءاً من كتاب المصنّف، في حين نجد أنّ تاريخ النسخ يكون خاصاً بنسخة الكاتب، ولا يتكرر في غيرها. ولدينا نسخة من الكتاب لم يسقط من آخرها شيء، وهي نسخة خزانة مكتبة السيد الگلپايگاني، لم ترد فيها العبارة المتقدمة، مما يرجح أنّها تشير إلى تاريخ النسخ.

ثم أنّ النسخة التالية، وهي نسخة جامعة طهران، جاء في وصفها أنّها كتبت في القرن الحادي عشر، ولا يصح ذلك إذا كان تاريخ تصنيف الكتاب هو (١١٠٤)، أي بداية القرن الثاني عشر، وهذا يرجح أيضاً أنّ هذا التاريخ هو تاريخ النسخ.

ومهما يكن، فالراجح أنّ كتابة هذه النسخة كان في زمان المصنف، يدلّ على

---

(١) ينظر: فهرست نسخه هاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي: ٧/ ٩٧، فهرستواره دست نوشته هاي ايران: ٥/ ٦٦٩، و١٠/ ٣٧٤.

ذلك أنّ النسخة مذيلة بتعليقات كثيرة للمصنف في حاشيتها وبين أسطرها، ذيلها بعبارات تدل على حياة المؤلف، منها: «منه سلّمه الله»، و: «منه دام ظلاله العالي»، و«منه دام ظلّه». وهي تنطوي على دعاء بالسلامة وطول العمر للمصنف. وكلها كتبت بخط واحد، يشبه خطّ المتن.

وهذه العبارات تدلّ أيضاً على كون كاتبها غير المصنّف، فضلاً عن أنّ خطّ النسخة لا يشبه خطّ المصنّف الذي ألفته بالرجوع إلى نماذج من صور المخطوطات التي كتبها بخطه. وقد تكررت في هذه النسخة سبع أوراق، وهو أمر قلّما يرتكبه المصنف، إلّا إذا كان في حال نسخ كتابه على نسخة أخرى. ومهما يكن يبدو أنّ النسخة منقولة عن نسخة في حاشيتها تعليقات للمصنف، وأنّ نسخها كان في حياته، أو قريباً من ذلك؛ لأنّ على ظهر ورقتها الأولى تملكاً تاريخه (١١٥١هـ).

تقع النسخة في أربع وتسعين ورقة، معدل سطور الصفحة الواحدة خمسة عشر سطراً، وفي السطر الواحد حوالي ثلاث عشرة كلمة، وجلدها أسود، وقد كتبت بالحبر الأسود، أمّا عنواناتها فكتبت بالحبر الأحمر، وعليها وقف تاريخه (١٣١٧)، وفي آخره ختم بيضوي، جاء فيه (عبده محمد حسن بن محمد). وصفحاتها مرقمة، ويبدو أنّ الترقيم متأخر زمناً عن تاريخ الكتابة، وتوجد كلمة التعقيبة في أسفل الجهة اليمنى من صفحاتها إشارة إلى بداية الصفحة التي تليها.

وهذه النسخة كاملة، قليلة الخطأ، مقروءة على الرغم من الرطوبة التي تغطي بعض أوراقها، ويوجد فيها ترميم في الورقتين (٥٨ و٥٩) لكنه غير مؤثر في الكتابة، وتكررت في الباب الأول سبع أوراق، ذكرتها عند موضعها في هامش النص المحقّق.

وقد أشرت إلى هذه النسخة بالحرف (ش).

٢- مصورة عن النسخة الخطِّية المحفوظة في خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران، وهي تقع ضمن مجموع رقمه (١٨٦٤)، وتسلسلها الخامس فيه[١]، من الورقة (١٩٦) إلى (٢٤١)، مكتوبة بخط نسخي دقيق يتسم بالجودة، وعليها قليل من تعليقات المصنف التي في حاشية النسخة الأولى وغيرها، وجميعها مذيلة بعبارات تدل على حياة المؤلف، نحو: «منه دام ظله العالي»، و«منه مدّ ظلّه».

وهي في الأصل تتكون من اثنتين وسبعين ورقة، لكن سقط منها نحو ست وعشرين، منها أربع وعشرون ورقة، تبدأ من قوله في أقسام النعت: «رجال فاضلون. مثال السابع عشر: رأيت رجالاً فاضلين...». إلى قوله في حروف الجر: «أكلت السمك حتى رأسه». وسقطت ورقة من الحروف المشبهة بالفعل، من قوله: «معمول واحد، ولا توسط معمول العامل...». إلى قوله: «قرنت بالفعل، فلا بد من». وسقطت ورقة من آخرها، فالنسخة تنتهي عند قوله في حروف الشرط: «وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح، وأمّا (أمّا) فهي للتفصيل». لذلك تعذّر عليّ معرفة الناسخ وتاريخ النسخ، لكن كتب مفهرس المكتبة أنّها تعود إلى القرن الحادي عشر[٢]، ولعله اعتمد تاريخ نسخ المجموع (١٨٦٤) المشتمل على خمس رسائل للمصنف.

ويؤكد ذلك الشيخ آقا بزرگ، عند ذكر رسالة (قراح الاقتراح) في المجموع

---

(١) وفي هذا المجموع للمؤلف أيضاً، رسالة (إثبات الواجب)، و(قراح الاقتراح)، و(الحكمة الخاقانية)، و(ملخص التلخيص). ينظر: فهرست كتابخانه مركزى دانشگاه تهران: ٨/ ٤٦٤-٤٧١.

(٢) ينظر: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ٨/ ٤٧٠-٤٧١، وفهرستواره دست نوشته هاي إيران: ٥/ ٦٦٩ رقم١٣٥١٣٧، و١٠/ ٣٧٤ رقم٢٧٩٩٩١.

نفسه، بقوله: «ذكر في فهرس دانشگاه[(١)] (٨: ٤٧٠) وجود نسخة منها في دانشگاه (٢/ ١٨٦٤)... يذكر في الديباجة اسم الكتاب والمتن الذي اختصره، وعليها حواشٍ (منه مدّ ظلّه) بخطّ يرجع إلى القرن الحادي عشر مع (إثبات الواجب) ورسائل أُخر من المؤلف»[(٢)].

ويقع الباقي من النسخة في ست وأربعين ورقة، معدل سطور الصفحة الواحدة عشرون سطراً، وفي السطر الواحد حوالي أربع عشرة كلمة، كُتبت بالحبر الأسود، وكُتبت عنواناتها بالحبر الأحمر. وصفحاتها غير مرقمة، وفي أسفل الجهة اليمنى من صفحاتها توجد كلمة التعقيبة التي تشير إلى بداية الصفحة التي تليها.

وقد أشرت إليها بالحرف (ط).

٣- مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة في مكتبة السيد الگلپايگاني في قم، رقمها (٨٩٣٣/ ١٥٣/ ٥٩)، مكتوبة بخط نسخي متوسط الدقة والجودة، ونقلت عليها بعض تعليقات المصنف التي في حاشية النسخة الأولى وغيرها. لكن ذيّلها بكلمات تدلّ على الترحّم وطلب العفو والمغفرة، نحو: «منه رفع الله درجاته»، و«منه عفي عنه»، و«منه غفر الله له» وغيرها مما يشير إلى وفاة المؤلف.

جاء في آخرها: «وقد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة في يوم الأحد، من الشهر الرابع، من العشر الثاني، من السنة الثالثة، من العشر السادس، من المائة الثالثة، من الألف الثاني، على يد تراب أقدام الطلاب ابن مير أبو[(٣)] تراب أبو طالب الحسيني القايني، غفر الله لهما ولجميع المؤمنين أجمعين، برحمتك

---

(١) أي: الجامعة.

(٢) الذريعة: ١٧/ ٦٤.

(٣) كذا.

يا أرحم الراحمين، ويا خير الناصرين».

فتاريخ كتابتها: يوم الأحد، في العشرة الثانية من شهر ربيع الثاني، سنة (١٢٥٣هـ). وكاتبها: السيد أبو طالب الحسيني القائيني، (ت١٢٩٣هـ)، نجل السيد أبي تراب الحسيني الخراساني القائيني، وهو من تلامذة الشيخ محمد إبراهيم الكرباسي (ت١٢٦١هـ). وكان السيد أبو طالب عالماً فاضلاً، وفقيهاً بارزاً، ورجاليّاً متبحّراً، صاحب مؤلفات عدة[١].

وتقع النسخة في ست وسبعين ورقة، معدل سطور الصفحة الواحدة عشرون سطراً، وفي السطر الواحد حوالي ثلاث عشرة كلمة، وجلدها أحمر، وكتبت بالحبر الأسود، وعلى ورقتها الأخيرة تملّك باسم محمد طاهر دهكردي، تاريخه (١٣٠٤هـ)، وفي آخره ختم بيضوي[٢]. وهي نسخة كاملة، ما عدا صفحتها الأولى، فهي تبدأ بقوله: «اللفظ لا يخلو إمّا أن يكون موضوعاً أو مهملاً، والموضوع إمّا مركّب أو مفرد». وصفحاتها مرقمة، وتوجد كلمة التعقيبة في أسفل الجهة اليمنى من صفحاتها إشارة إلى بداية الصفحة التي تليها.

وقد أشرت إليها بالحرف (ك).

---

(١) ينظر: الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة: ١/ ٣٥.

(٢) ينظر: فهرست نسخة هاي خطي كتابخانة حضرت آية الله گلپايگاني: ٨/ ٤٧٢١.

المبحث الثاني: منهج التحقيق

يتلخَّص منهجي في تحقيق هذا الكتاب بالآتي:

- كانت غايتي الأولى هي الحصول على أكبر عدد من النسخ المخطوطة، كي تعين في إخراج النص سليماً من السقط، والتحريف، والتصحيف، وتسهم في إثبات النص في أقرب صورةٍ أرادها المصنف.

- حصلت على ثلاث نسخٍ مخطوطة من الكتاب، وجعلت نسخة مكتبة السيد المرعشي، المرموز لها بالحرف (ش) هي النسخة الأمّ، لكونها أتمّ النسخ، وأحسنها خطّاً، وأقلها خطَأً، والراجح أنها كتبت في زمان المصنف، وتضمنت حواشي مذيلة منه، وقد عارضت نسخة الأصل بعد كتابتها بالنسختين الباقيتين.

- أثبتُّ ما في النسختين الأخريين من فروق مهمة في الهوامش، إلّا في موارد قليلة لا يمكن الاستغناء بنسخة الأصل عن سواها، وقد أشرت إلى تلك الموارد في موضعها، ولاسيما فروق نسخة (ط)، فإنها نسخة رديفة للأصل من حيث القدم والأهمية والوضوح.

- أهملت الفروق غير المجدية التي قد تكون بسبب التأنيث والتذكير، أو التصحيف والتحريف، مثل: (الإبحار الممل) بدلاً عن (الإيجاز المملّ)، و(أن يوفقني للإتمامه) بدلاً عن (لإتمامه).

- خرّجت الآيات القرآنية، وحصرتها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، وذكرت

في الهامش اسم السورة ورقم الآية. أما القراءات القرآنية، فخرجتها من كتب القراءات والتفاسير.

– حرصت على أن أخرج الأقوال الواردة في الكتاب، سواء المنسوبة إلى أصحابها أو غير المنسوبة، بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وجدت، أو ممن نقل عنها من المصادر الموثوقة ، مشيراً إلى موارد الاختلاف، وجاعلاً الأقوال التي نقلها بالنص بين علامتي اقتباس«».

– قمت بمناقشة بعض المسائل المهمة التي طرحها المصنف بشكل مختصر، وبيّنت مسائل الخلاف فيها، وأشرت إلى أهم المصادر المعتمدة. وجاهدت نفسي أن تكون تعليقاتي مقتضبة؛ لاقتناعي بأن الأصل في التحقيق إخراج النص إلى أقرب صورة أرادها مؤلفه وقراءته قراءة صحيحة لا لبس فيها ولا التواء.

– اعتمدت في القسم الأول مصادر ومراجع فارسية، أشرت إليها بأسمائها في الهوامش، وذكرتها مع ترجمتها في فهرس المصادر والمراجع في آخر الكتاب.

– خرجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء، أو من المجاميع الشعرية، أو الكتب الأدبية، أو اللغوية، لمن لَمْ أجدْ له ديواناً من الشعراء، وقمت بتحديد أوزان الشواهد الشعرية، وأثبتُّها في المتن بين معقوفتين[ ]، وعزوتها إلى قائليها، وعرّفتُ به مختصراً، وبيّنت المعنى العام لبعض الأبيات، وذكرت أحياناً موضع الشاهد فيها بحسب المقام.

– ترجمت لأكثر الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المتن باختصار، وأشرت إلى مظانّ تراجمهم، مستعملاً الحرف (ت) للإشارة إلى تاريخ وفياتهم.

– عرّفت ببعض الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى بيان بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، كصحاح الجوهري، ولسان العرب، وتاج العروس، وغيرها.

- حرصت كلّ الحرص على ضبط الآيات القرآنية والشواهد الشعرية وبعض الألفاظ بالشَّكل تسهيلاً لقراءتها أو تجنباً لاحتمال اللبس فيها.

- حررت النص على وفق القواعد المتبعة اليوم في الإملاء، نحو كتابة لفظ (الحقايق) و(الدقايق)، و(ساير)، بالهمزة بدل الياء، وكتابة (ثلثة) ثلاثة، واستعنت بعلامات الترقيم لما لها من دور في تقطيع النص وفهمه.

- جعلت العنوانات والأرقام والألفاظ الضرورية التي يقتضيها السياق بين معقوفتين[ ].

- أشرت إلى ابتداء صفحة جديدة من المخطوط بخطّين مائلين/ / ، ووضعت رقم الصفحة بينهما، وجعلت مع الرقم الحرف (و) رمزاً لصفحة الوجه، نحو: / ١٠و/ ، والحرف (ظ) رمزاً لصفحة الظهر، نحو: / ١٠ظ/ .

- فككت الرموز التي اعتمدها النساخ، وأكثرها في نسخة الأصل، وهي: (ح) حينئذ، و(الظ) الظاهر، و(بط) باطل، و(كك) كذلك، و(ايض) ايضاً، و(لايخ) لا يخلو، و(لانم) لانسلم، و(المقص) المقصود، و(مم) ممنوع، و(فتد) فتدبر، و(انشا) إن شاء الله، و(يق) يقال، و(فت) فتأمل، و(مح) محال، وغيرها كثير.

-عملت بمقتضى الرموز التي وجدتها في الأصل، منها: ما يتطلب تقديماً وتأخيراً، في ألفاظ الجمل والتراكيب والعبارات، وقد رمز لها بـ(م خ) أي مقدم ومؤخر. ومنها: ما يتطلب حذفاً، وقد أشار إليه بالرمز الذي يشير إلى الزيادة (زز) فوق الكلمة، وقد يضع ثلاث نقاط على الزائد من الكلمات، أو يضرب على المحذوف خطاً. ومنها: ما يتطلب تبديلاً، وقد رمز بلفظة (بدل) لما استبدل به عبارة أخرى. ومنها: يتطلب تصحيحاً، وقد أشار إليه بالرمز(صح)، وقد

يميّز الخطأ أحياناً بمدّ خطّ على الكلمة أوله كالصاد، وهو علامة التضبيب أو التمريض.

- جعلت بعض تعليقات المصنف في هامش النص لاعتقادي بفائدتها، ولاسيما المتعلق منها ببيان وجهة نظر المصنف، أو تلك التي أشار فيها إلى مظانّ النقل، وأسماء النحويين الذين عبر عنهم في المتن بـ(قيل)، أو (قال بعضهم)، وختمتها بإشارة الناسخ، وهي«منه»، أو«منه سلّمه الله»، أو غير ذلك، تمييزاً لها عن غيرها من هوامش التحقيق.

- أردفت النص المحقق بفهارس فنية مختلفة، على وفق المنهج الذي ارتضاه شيوخ هذه الصنعة، وشملت: الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والأعلام، ومصادر التحقيق والدراسة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

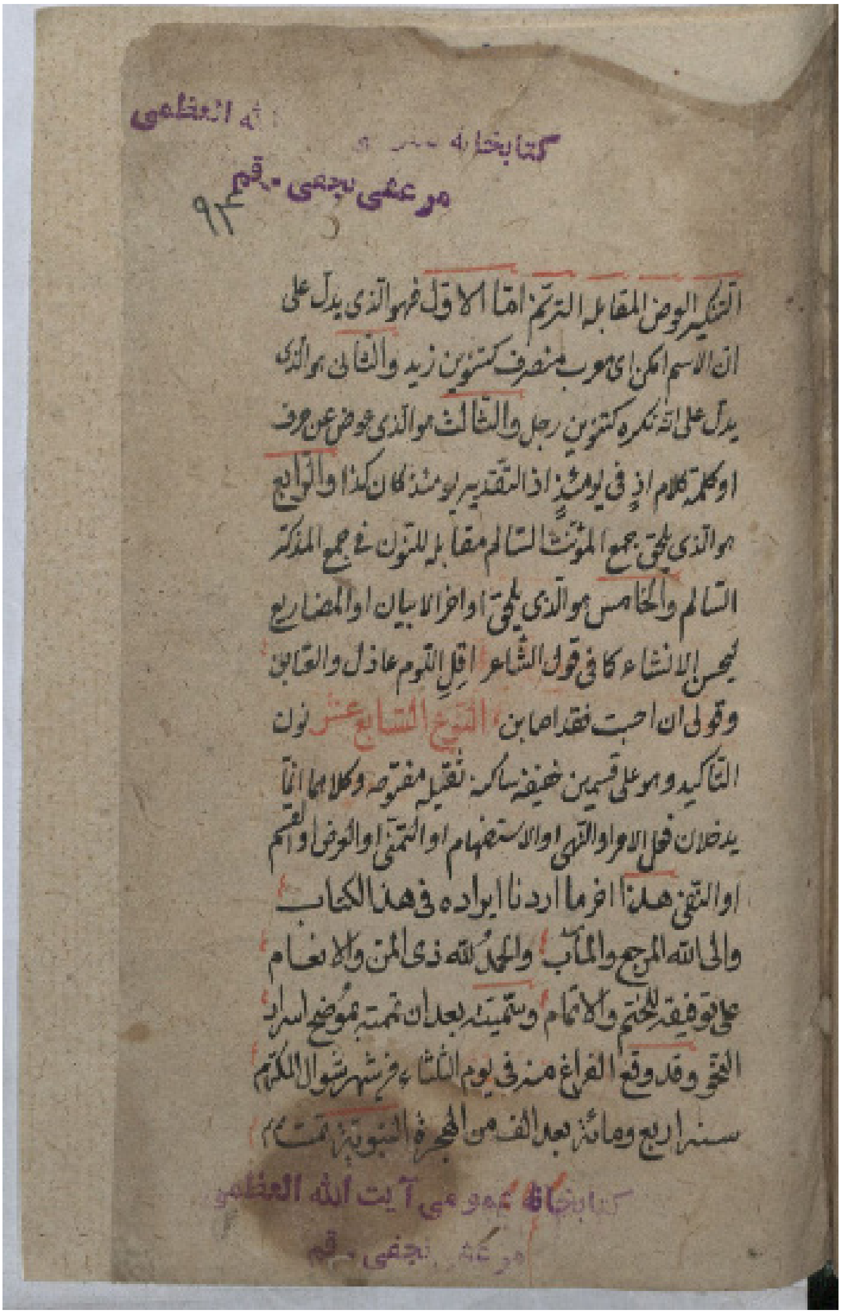


كتاب موضح اسرار النحو وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

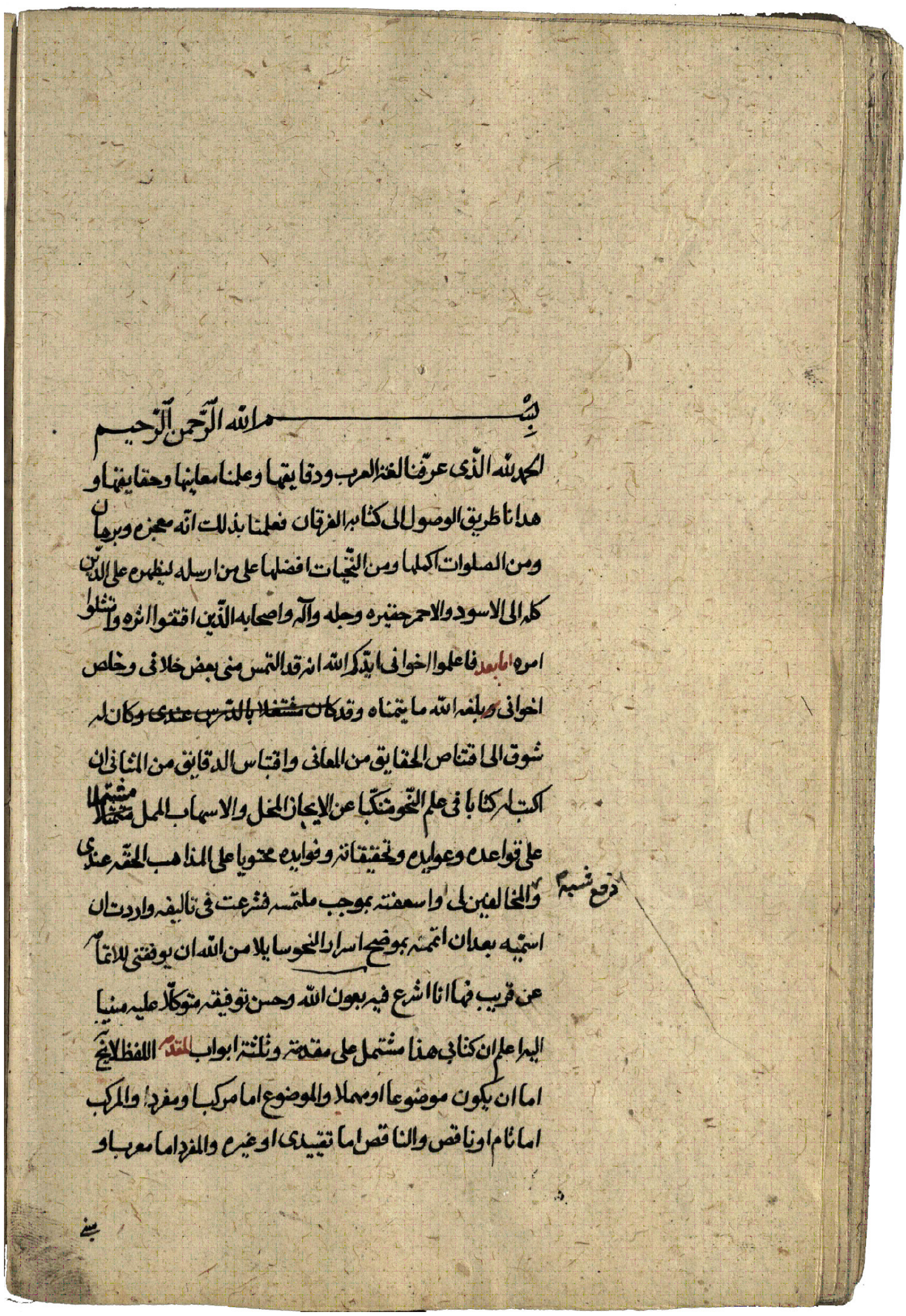
الحمد لله الذي عرفنا لغة العرب ودقايقها وعلمنا
معانيها وحقايقها وهدانا طريق الوصول الى كتابه
الفرقان فعلمنا بذلك انه معجز وبرهان ومن الصلوات
اكملها ومن التحيات افضلها على من ارسله
ليظهره على الدين كله الى الاسود والاحمر حقيره وجليله
وآله واصحابه الذين اقتفوا اثره وامتثلوا امره
اما بعد فاعلموا اخواني ايدكم الله انه قد التمس مني بعض خلاني وخلص
اخواني وبلغه الله باتمناه وقد كان مشتغلا بالدرس عندي وكان له شوق
الى اقتناص الحقايق من المعاني واقتباس الدقايق من المثاني ان اكتب له
كتابا في علم النحو متنكبا عن الاخبار المخل والاسهاب الممل مشتملا على قواعده
وعوايده وتحقيقاته وفوايده محتويا على المذاهب المخترعة لي والمخالفين لي
واسعفته بموجب ملتمسه فشرعت في تاليفه واردت ان اسميه بعد ان اتممته

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ش)



التنكير والعوض والمقابلة والترنم اما الاول فهو الذي يدل على
ان الاسم المتمكن اى معرب منصرف كتنوين زيد والثانى هو الذى
يدل على انه نكرة كتنوين رجل والثالث هو الذى عوض عن حرف
او كلمة كلام اذ فى يومئذ اذ التقدير يوم اذ كان كذا والرابع
هو الذى يلحق جمع المؤنث السالم مقابلة للنون فى جمع المذكر
السالم والخامس هو الذى يلحق اواخر الابيات او المصاريع
بحسن الانشاد كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتاب
وقولى ان اصبت فقد اصابن النوع التاسع عشر نون
التاكيد وهو على قسمين خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة وكلاهما انما
يدخلان فعل الامر او النهى او الاستفهام او التمنى او العرض او القسم
او النفى هذا اخر ما اردنا ايراده فى هذا الكتاب
والى الله المرجع والمآب والحمد لله ذى المن والانعام
على توفيقه للختم والاتمام وتسميته بعد ان تممته موضح اسرار
النحو وقد وقع الفراغ منه فى يوم الثلثاء فى شهر شوال المكرم
سنة اربع ومائة بعد الف من الهجرة النبوية تمت

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ش)



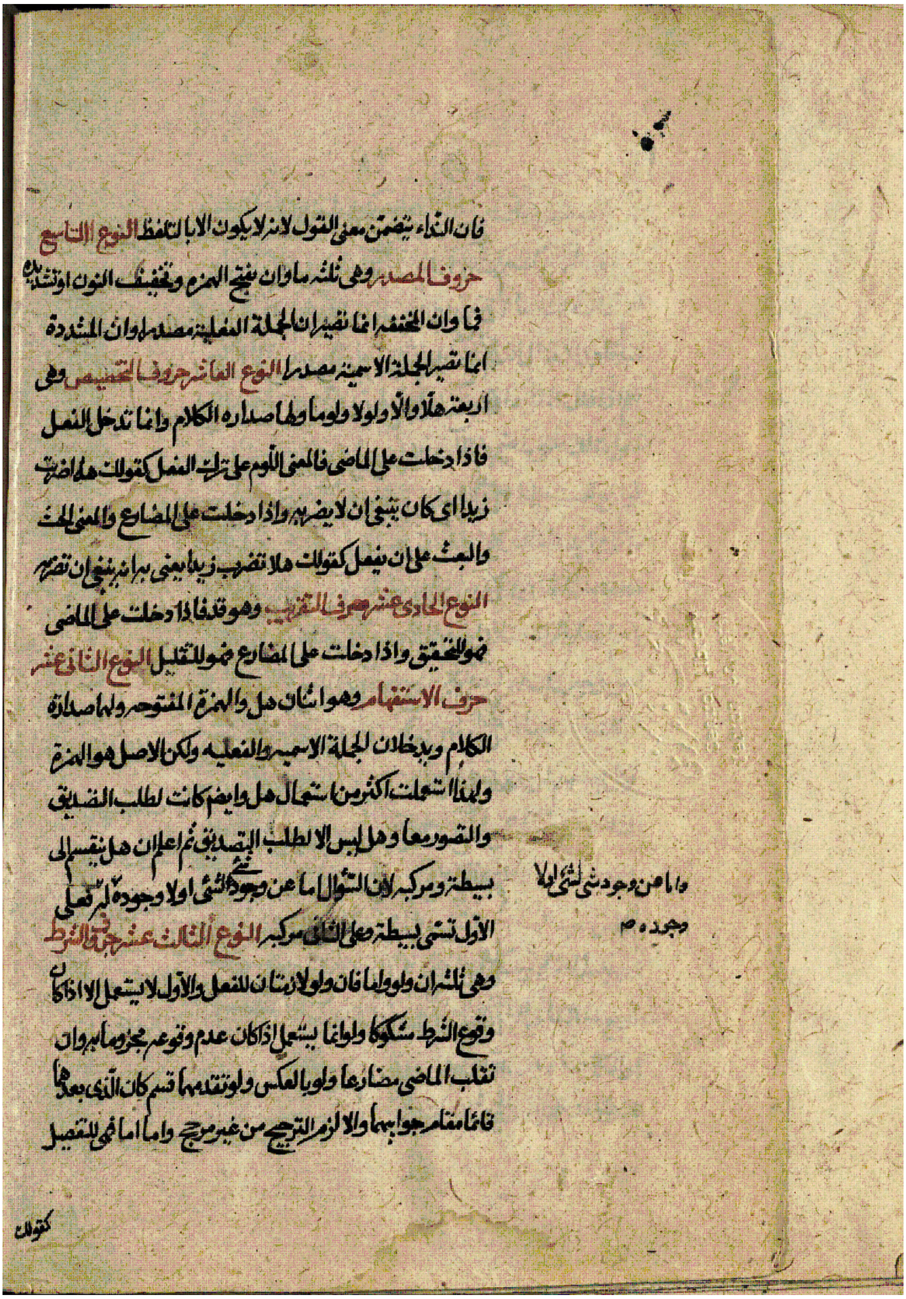
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عرفنا لغة العرب ودقايقها وعلمنا معانيها وحقايقها و
هدانا طريق الوصول الى كتابه الفرقان فعلمنا بذلك انه معجز وبرهان
ومن الصلوات اكملها ومن التحيات افضلها على من ارسله ليظهره على الدين
كله الى الاسود والاحمر حقيره وجله واله واصحابه الذين اقتفوا اثره وامتثلوا
امره اما بعد فاعلموا اخواني ايدكم الله انه قد التمس مني بعض خلاني وخلص
اخواني بلغه الله ما يتمناه وقد كان مشتغلا بالتدريس عندي وكان له
شوق الى اقتناص الحقايق من المعاني واقتباس الدقايق من المثاني ان
اكتب له كتابا في علم النحو متنكبا عن الايجاز المخل والاسهاب الممل مشتملا
على قواعده وعوايده وتحقيقاته وفوايده محتويا على المذاهب الحقة عندي
والمخالفين لي واسعفته بموجب ملتمسه فشرعت في تاليفه واردت ان
اسميه بعد ان اتممته بموضح اسرار النحو سايلا من الله ان يوفقني للاتمام
عن قريب فها انا اشرع فيه بعون الله وحسن توفيقه متوكلا عليه منيبا
اليه اعلم ان كتابي هذا مشتمل على مقدمة وثلثة ابواب المقدمة اللفظ لا يخ
اما ان يكون موضوعا او مهملا والموضوع اما مركبا ومفردا والمركب
اما تام او ناقص والناقص اما تقييدي او غيره والمفرد اما معرب او

وضع شبهه

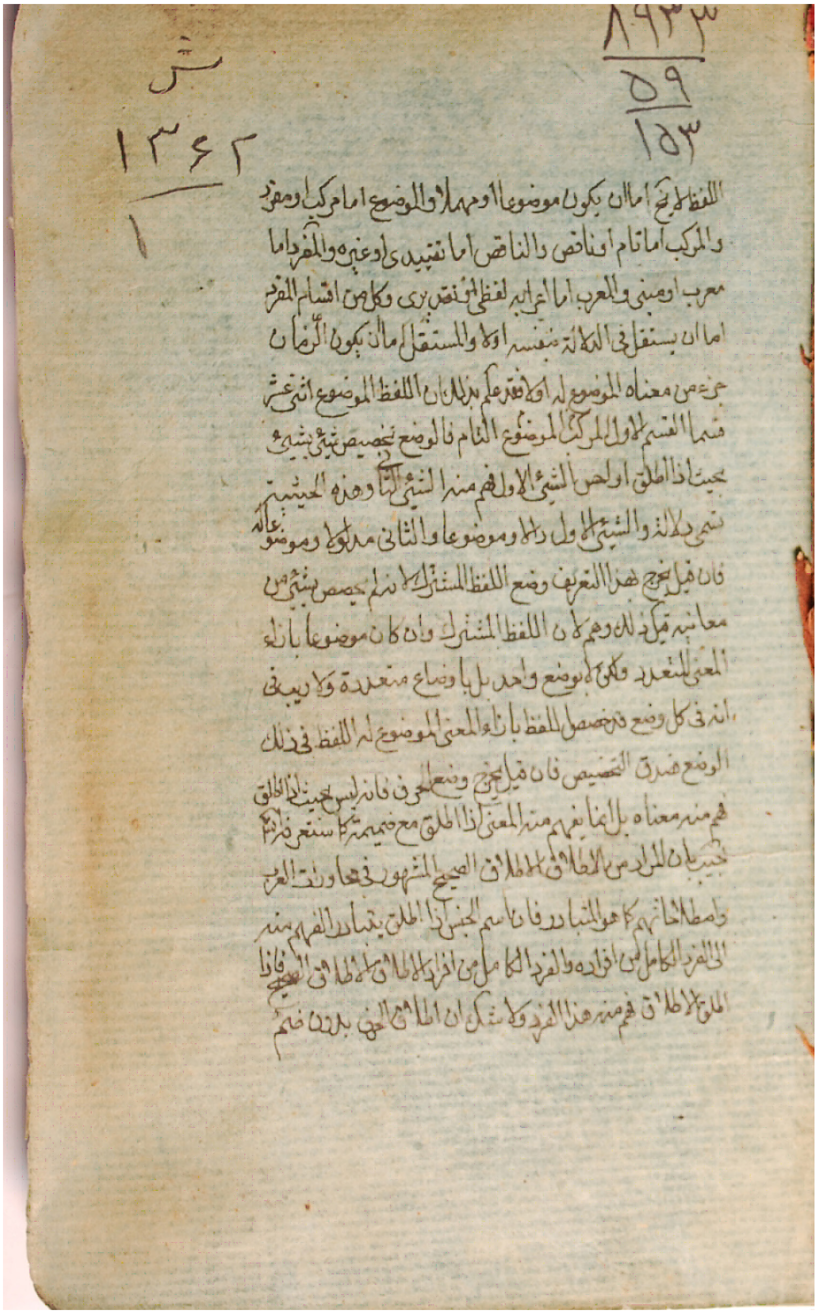
مبني

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ط)


فان النداء يتضمن معنى القول لانه لا يكون الا بالتلفظ النوع التاسع
حروف المصدر وهي ثلثه ما وان بفتح الهمزة وتخفيف النون او تشديدها
فما وان المخففة انما تصيران الجملة الفعلية مصدرا وان المشددة
انما تصير الجملة الاسمية مصدرا النوع العاشر حروف التحضيض وهي
اربعة هلا والا ولولا ولوما ولها صدارة الكلام وانما تدخل الفعل
فاذا دخلت على الماضي فالمعنى اللوم على ترك الفعل كقولك هلا ضربت
زيدا اي كان ينبغي ان لا يضربه واذا دخلت على المضارع فالمعنى الحث
والبعث على ان يفعل كقولك هلا تضرب زيدا يعني بها انه ينبغي ان تضربه
النوع الحادي عشر حرف التقريب وهو قد فاذا دخلت على الماضي
فهو للتحقيق واذا دخلت على المضارع فهو للتقليل النوع الثاني عشر
حرف الاستفهام وهو اثنان هل والهمزة المفتوحة ولها صدارة
الكلام وتدخلان الجملة الاسمية والفعلية ولكن الاصل هو الهمزة
ولهذا استعملت اكثر من استعمال هل وايضا كانت لطلب التصديق
والتصور معا وهل ليس الا لطلب التصديق ثم اعلم ان هل ينقسم الى
بسيطة ومركبة لان السؤال اما عن وجود الشيء اولا ووجوده لشيء فعلى
الاول تسمى بسيطة وعلى الثاني مركبة النوع الثالث عشر حروف الشرط
وهي ثلثة ان ولو ولما فان ولو لا زمتان للفعل والاول لا يستعمل الا اذا كان
وقوع الشرط مشكوكا ولو انما يستعمل اذا كان عدم وقوعه مجزوما به وان
تقلب الماضي مضارعا ولو بالعكس ولو تقدمهما قسم كان الذي بعدهما
قائما مقام جوابهما والا لزم الترجيح من غير مرجح واما اما فهي للتفصيل
كقولك

واما عن وجود شيء لشيء اولا وجوده [?] ص

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ط)

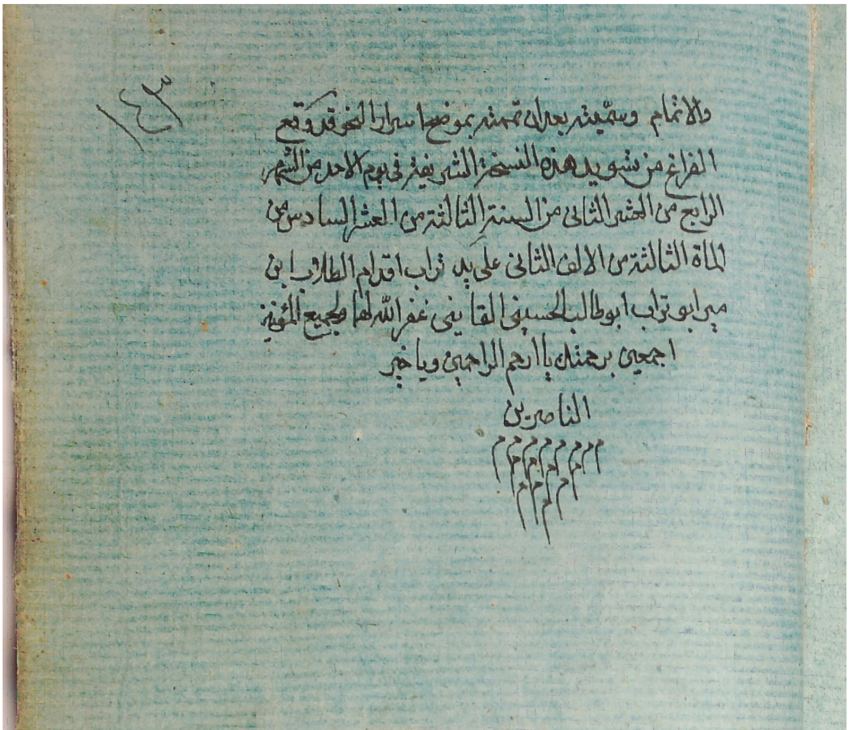


٨٩٣٣
٥٩
١٥٣

ش
١٣٦٢
١

اللفظ لا يخ إما أن يكون موضوعا أو مهملا والموضوع إما مركب أو مفرد
والمركب إما تام أو ناقص والناقص إما تقييدي أو غيره والمفرد إما
معرب أو مبني والمعرب إما إعرابه لفظي أو تقديري وكل من أقسام المفرد
إما أن يستقل في الدلالة بنفسه أو لا والمستقل إما أن يكون الزمان
جزء من معناه الموضوع له أو لا فقد علم بذلك أن اللفظ الموضوع اثنى عشر
قسما القسم الأول المركب الموضوع التام فالوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث إذا أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني وهذه الحيثية
تسمى دلالة والشيء الأول دالا وموضوعا والثاني مدلولا وموضوعا له
فإن قيل يخرج بهذا التعريف وضع اللفظ المشترك لأنه لم يخصص بشيء من
معانيه قيل ذلك وهم لأن اللفظ المشترك وإن كان موضوعا بإزاء
المعنى المتعدد لكن لا بوضع واحد بل بأوضاع متعددة ولا يخفى
أنه في كل وضع قد حصل للفظ بإزاء المعنى الموضوع له اللفظ في ذلك
الوضع ضرب التخصيص فإن قيل يخرج وضع الحرف فإنه ليس بحيث إذا أطلق
فهم منه معناه بل إنما يفهم منه المعنى إذا أطلق مع ضميمة كما ستعرف قلنا
نجيب بأن المراد من الإطلاق هو الإطلاق الصحيح المشهور في محاورات العرب
ومطالباتهم كما هو المتبادر فإن اسم الجنس إذا أطلق يتبادر الفهم منه
إلى الفرد الكامل من أفراده والفرد الكامل من أفراد الإطلاق هو الإطلاق الصحيح فإذا
أطلق الإطلاق فهم منه هذا الفرد ولا شك أن إطلاق الحرف بدون ضم

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ك)



١٤٣

والاتمام وسمّيته بعد ان تممته بموضح اسرار النحو وقد وقع
الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة في يوم الاحد من الشهر
الرابع من العشر الثاني من السنة الثالثة من العشر السادس من
المائة الثالثة من الالف الثاني على يد تراب اقدام الطلاب ابن
مير ابو تراب ابو طالب الحسيني القايني غفر الله لهما ولجميع المؤمنين
اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين ويا خير
الناصرين

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ك)

القسم الثاني: النصّ المحقّق

مُوضِحُ أسرارِ النّحو

للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني (الفاضل الهندي)

١٠٦٢ - ١١٣٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الحمد لله الذي عرّفنا لغة العرب ودقائقها، وعلّمنا معانيها وحقائقها، وهدانا طريق الوصول إلى كتابه الفرقان، فعلّمنا بذلك أنّه معجزةٌ وبرهان.

ومن الصلوات أكملها، ومن التحيات أفضلها، على من أرسله، ليظهره على الدين كلّه، إلى الأسود والأحمر، حقيره وجلّه، وآله وأصحابه الذين اقتفوا أثره، وامتثلوا أمره.

أمّا بعد، فاعلموا إخواني- أيّدكم الله - أنّه قد التمس منّي بعض خلّاني، وخلّص إخواني- بلّغه[1] الله ما يتمنّاه- وقد كان مشتغلاً بالدرس عندي، و[2] كان له شوقٌ إلى اقتناص الحقائق من المعاني، واقتباس الدقائق من المثاني، أن أكتب له كتاباً في علم النحو، متنكّباً عن الإيجاز المخلّ، والإسهاب المملّ، مشتملاً على قواعده وعوائده، وتحقيقاته وفوائده، محتوياً على المذاهب الحقّة عندي، ودفع شُبَه[3] المخالفين لي، وأسعفته بموجب ملتمسه، فشرعت في تأليفه.

وأردتُ أن أُسمّيه بعد أن أُتمّمه/ ٢و/ بـ(**مُوضِح أسرارِ النّحو**) سائلاً من الله أن يوفّقني لإتمامه عن قريب، فها أنا أشرع فيه بعون الله وحسن توفيقه،

---

(١) في «ش»: (وبلغه).

(٢) (كان مشتغلًا بالدرس عندي، و). ضرب عليه خطأً في «ط».

(٣) (دفع شبه): من «ط».

متوكّلاً عليه منيباً إليه.

اعلم أنّ كتابي هذا مشتملٌ على مقدّمة وثلاثة أبواب:

المقدّمة

اللفظ[1] لا يخلو إمّا أن يكون موضوعاً أو مهملاً، والموضوع إمّا مركّب أو مفرد، والمركّب إمّا تامّ أو ناقص، والناقص إمّا تقييديّ أو غيره، والمفرد إمّا مُعرَب أو مبنيّ،

والمُعرَب إعرابه إمّا لفظيّ[2] أو تقديريّ.

وكلٌّ من أقسام المفرد، إمّا أن يستقلّ في الدلالة بنفسه أو لا، والمستقلّ إمّا أن يكون الزمان جزءاً من معناه الموضوع له أو لا، فقد علم بذلك أنّ اللفظ الموضوع اثنا عشر قسماً.

القسم الأول: الموضوع المركّب التامّ

فالوضعُ: تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بحيث إذا أُطلق أو أُحسّ الشيء الأول، فُهِم منه الشيء الثاني[3]، وهذه الحيثيّة تسمّى دلالةً، والشيء الأول دالًّا[4] وموضوعاً، والثاني مدلولاً وموضوعاً له.

فإن قيل: يخرج بهذا التعريف وضع اللفظ المشترك؛ لأنّه لم يُخصّص بشيءٍ

---

(١) من هنا تبدأ نسخة «ك».

(٢) في «ك»: (والمعرب إمّا إعرابه لفظي).

(٣) ينظر: التعريفات: ٣٢٦، ومعجم مقاليد العلوم: ٨٠.

(٤) نصبه ونصب الأسماء التي بعده على تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المتقدم، أي: يسمى دالًّا.

من معانيه.

قيل: ذلك وهمٌ؛ لأنّ اللفظ المشترك، وإن كان موضوعاً بإزاء المعنى المتعدّد، ولكن لا بوضعٍ واحدٍ، بل بأوضاعٍ متعدّدةٍ، ولا ريب في أنّه في كلّ وضعٍ، قد خُصّص اللفظ بإزاء المعنى الموضوع له اللفظ في ذلك الوضع، فصدق التخصيص.

فإن قيل: يخرج وضع / ٢ظ/ الحرف، فانّه ليس بحيث إذا أُطلق فُهِم منه معناه، بل إنّما يُفهَم منه المعنى إذا أُطلق مع ضميمةٍ، كما ستعرفه، إن شاء الله[1].

أجيب[2]: بأنّ المراد من الإطلاق: الإطلاق الصحيح المشهور في محاورات العرب واصطلاحاتهم، كما هو المتبادر، فانّ اسم الجنس إذا أُطلِق تبادر[3] الفَهْم منه إلى الفرد الكامل من أفراده، والفرد الكامل من أفراد الإطلاق؛ الإطلاق الصحيح، فإذا أُطلِق الإطلاقُ، فُهِم منه هذا الفرد.

ولا شكّ أنّ إطلاق الحرف بدون ضمّ ضميمةٍ غير صحيحٍ، ولهذا لا يُفهَم منه إذا أُطلِق بدونه معناه. فقد تمّ بذلك حدّ الوضع جمعاً ومنعاً.

بقي المركّب والتامّ، فنقول: اللفظ المركّب؛ هو أن يدلّ جزؤه[4] على جزء

---

(١) يأتي في أول الباب الثالث ص٢٠٧.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ١٦٧.

(٣) في «ك»: (يتبادر).

(٤) في «ك»: (يدل جزء لفظه).

معناه المقصود دلالةً مقصودةً[(١)]، والمفرد[(٢)] لا يكون كذلك.

فالمركّب قسمٌ واحدٌ لا يحصل إلاّ بأمورٍ خمسة:

الأول: أن يكون للّفظ جزءٌ.

الثاني: أن يكون لمعناه جزءٌ.

الثالث: أن يكون المعنى الذي يدلّ جزء اللفظ على جزئه مقصوداً.

الرابع: أن يدلّ جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود.

الخامس: / ٣و/ أن تكون تلك الدلالة مقصودةً.

وبانتفاء كلّ قيدٍ من تلك القيود ينتفي المركّب، ويحصل المفرد.

والمفرد خمسة أقسامٍ:

الأول: ما لا يكون له جزء.

الثاني: ما لا يكون لمعناه جزء.

---

(١) هذا التعريف مشهور عند المناطقة والأصوليين، وقد تابعهم بعض النحاة في تعريف المفرد والمركب، كرضي الدين الاسترابادي، وابن هشام، والسيوطي، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٢، وشرح قطر الندى: ١١، وهمع الهوامع: ٤.
ويظهر الفرق بين النحاة والمناطقة في اللفظ الذي له أكثر من جزء، إلّا أنّ كلّ جزءٍ منه لا يدلّ على جزء المعنى، نحو: (عبد الله)، فحين نجعل مجموع الجزءين دالاً على ذات شخص معين، فهو مفردٌ عند المناطقة، ومركبٌ عند النحويين؛ لأنّ النحويّ ينظر إلى الإعراب والبناء، فما كان له إعراب أو بناء واحدٌ فهو مفردٌ، وإلّا فهو مركبٌ. أمّا المنطقيّ فإنّه ينظر إلى المعنى فقط، ينظر: الشمسية في القواعد المنطقية: ص ٤٧، و٤٩٤، والمنطق: ٥٩-٦٠، ومعجم مصطلح الأصول: ص٢٨٨.

(٢) زاد في «ط» و«ك»: (أن).

الثالث: ما لا يكون معناه مقصوداً.

الرابع: ما لا يدلّ جزؤه على جزء المعنى المراد[1].

الخامس: ما يدلّ، ولكن لا تكون الدلالة مقصودةً.

هذا تحقيق ما قاله الكاتبي[2] في (الشمسية) من تعريف المركّب والمفرد[3]، ولكن الحقّ أنّ كون المعنى مقصوداً ليس بشرط، وإلّا لزم أن تكون الإرادة شرطاً للتركيب، ولا يخفى ضعفه على من راجع نفسه.

فقد حصل من ذلك أنّ المركّب: لفظٌ يدلّ جزؤه على جزء معناه دلالةً مقصودةً. فقد اشترط في التركيب أربعة شروطٍ، إذ حذف قصد المعنى، وكان المفرد أربعة أقسامٍ.

هذا هو التحقيق في لفظ المركّب[4]، بقي التامّ فنقول: المركّب التامّ؛ المركّب الذي إذا سُكت عليه لم يبقَ انتظارٌ للمخاطب، كقولك: (زيدٌ قائمٌ)، و(قام زيدٌ)، ونحو ذلك.

والناقص: ما إذا سُكت عليه انتظر المخاطب غيره، كقولك: (غلامُ زيدٍ).

ويجب أن يُعلم أنّ المراد بعدم انتظار الغير وانتظاره: عدم انتظار العمدة

---

(١) في «ك»: (معنى المراد).

(٢) هو علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني، نجم الدين، ويقال له دبيران: حكيم، منطقي، من تلاميذ نصير الدين الطوسي. له تصانيف منها: العين في المنطق، واختصرها في رسالة (الشمسية في القواعد المنطقية)، وجامع الدقائق في كشف الحقائق، وإثبات واجب الوجود، وغيرها، توفّي سنة (٦٧٥هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ٢١/ : ٢٤٤، وهدية العارفين ١: ٧١٣، والأعلام: ٤/ ٣١٥.

(٣) ينظر: الشمسية في القواعد المنطقية: ٢٠٦.

(٤) في «ك»: (لفظ المفرد).

كالفعل والفاعل وانتظارها، لا الفضلة كالمفعول والمتعلّقات، وإلاّ لزم أن لا يكون قولنا: (ضربَ زيدٌ) تامّاً، ما لم يُضمّ إليه جميع المفاعيل إلاّ المفعول معه، فيما إذا لم يكن له، كما إذا لم يشارك أحدٌ زيداً في الضرب.

القسم الثاني من أقسام اللفظ الموضوع: المركّب الناقص التقييدي

فالمركّب والناقص قد مرّ تحقيقهما، بقي التقييدي، فنقول: إنّه ما يكون الجزء الثاني منه قيداً للجزء الأول[1]، سواء كان القيد بالإضافة، أو الوصف، أو التعلّق. أمّا الأول فكقولك: (غلامُ زيدٍ)، فالجزء الثاني وهو(زيد)، قيدٌ للجزء الأول وهو (غلام) / ٣ظ/ .

وأمّا الثاني فكقولك: (رجلٌ فاضلٌ)، فـ(فاضل) قيدٌ لـ(رجل).

وأمّا الثالث فكقولك: (ضربَ زيداً في الدار)[2]، إذا لم يُذكَر قبلُ ما يصلح لأن يرجع إليه ضميرٌ في (ضربَ).

القسم الثالث: المركّب الناقص غير التقييدي[3]، كقولك: (في الدار)، فانّه مركّبٌ من (في) و(الدار)، و(الدار) ليس قيداً لـ(في).

القسم الرابع: المفرد المُعرَب بالإعراب اللفظي، المستقلّ بنفسه، الذي يكون الزمان جزءاً منه

---

(١) في «ك»: (قيداً للأول).

(٢) في «ش»: (ضرب زيداً وفي الدار). وفي «ط»: (ضرب زيداً أو في الدار).

(٣) في النسخ: الغير التقييدي. وهذا الاستعمال، وان كان مستعملًا عند بعض المصنفين، إلا أنه صرح كثير من العلماء بعدم جوازه؛ لعدم سماعه عن العرب، وعدم جواز دخول الألف واللام على (غير)، لأنّها نكرة موغلة في الإبهام والتنكير، ولا تقبل التعريف. ينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٣٨٣-٣٨٤، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ١٩٨.

فالمفرد قد مرّ تحقيقه، وأمّا المُعرَب فقد اختلف النحاة في تعريفه، فقال بعضهم كصاحب الكشاف[١]: إنّه ما يصلح لأن يستحقّ الإعراب[٢]. وقال آخرون كابن الحاجب: إنّه ما يستحقّ الإعراب[٣].

ولكنّ القائلَين يتّفقان على أنّ اللفظ إنّما يستحقّ الإعراب إذا رُكّب مع عامله، ولم يناسب مبنيّ الأصل[٤]- أعني الماضي والأمر والحرف- مناسبةً مؤثرةً في البناء[٥]، وقد حصروها في ستّ[٦]:

---

(١) يريد محمود بن عمر الزمخشري، أبا القاسم، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم)، وجاور بمكة فلقب بـ(جار الله)، له من التصانيف: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، وغيرها، توفّي في خوارزم سنة(٥٣٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٣/ ٢٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٩-٢٨٠، وهدية العارفين: ٢/ ١٦٠، والأعلام: ٧/ ١٧٨.

(٢) الفوائد الضيائية: ١/ ١٩٠، ولم أجد هذا النصّ عند الزمخشري، بل قال في المفصل ص ٣٣: «المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ، أو محلًّا ». وعرّفه بنحو ذلك في الأنموذج: ص١٦. ويأتي ذلك لاحقاً عن المصنّف ص٩.

(٣) الفوائد الضيائية: ١/ ١٨٩. ولم يرد بهذا النصّ عن ابن الحاجب، بل قال في تعريف المعرب: «المركب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل. وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً». الكافية: ١١، وكأنّ المصنف عرّفه على وفق المضمون العام لحدّ المعرب عند ابن الحاجب. أو أنّه أفاد تعريف الزمخشري وابن الحاجب من الجامي في (الفوائد الضيائية).

(٤) ينظر: المفصل: ٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١، و٢/ ٣٩٧.

(٥) مناسبة الاسم للفعل على ثلاثة أنواع الأول: ما يؤثّر في البناء، وهي الستّ المذكورة في الأصل. الثانية: ما يؤثّر في العمل، وهي المناسبة في المعنى، كما في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات، كما سيجيء، إن شاء الله تعالى. والثالثة: ما يؤثر في منع الصرف، كما في الأسماء غير المنصرفة، كما سيجيء، إن شاء الله تعالى.«منه».

(٦) أي: حصروها في ستّ مناسبات، وهي التي يجعلها النحاة أسباباً للبناء، وقد يزيد بعض النحاة فيها، أو ينقص منها، لكن تجمعها علّةٌ واحدةٌ، هي مشابهة اللفظ لمبنيّ الأصل، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩-٣٤، وشرح الأشموني: ١/ ٢٩-٣١.

الأول: تضمُّن[(١)] معناه، كما في (خمسة عشر)[(٢)]، كما سيجيء، إن شاء الله تعالى[(٣)].

الثاني: مشابهته له في الاحتياج إلى الضميمة، كأسماء الموصولات.

الثالث: الوقوع موقعه، كبعض أسماء الأفعال، كما سيجيء، إن شاء الله تعالى[(٤)].

الرابع: مشابهته[(٥)] الواقع موقعه كـ(حَضارِ)[(٦)]، كما سيجيء، إن شاء الله تعالى[(٧)].

الخامس: الوقوع موقع ما أشبهه، كالمنادى المضموم[(٨)]، كما ستعرفه، إن شاء الله تعالى[(٩)].

---

(١) في «ش»: (يضمن).

(٢) هذا العدد يتضمّن الحرف؛ لأنّ أصله (خمسة وعشرة)، وقد عُدّ ذلك من أقسام المركّب. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٣٥، والفوائد الضيائية: ٢/ ١١٥. أمّا الاسم المبني لتضمّنه معنى مبني الأصل، فنحو: أين، ومتى، فإنّهما يتضمّنان معنى حرف الاستفهام، أو حرف الشرط، ولا يصلح له مثال المصنف. ينظر: المفصل: ١٦٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١، وشرح الأشموني: ١/ ٣٠.

(٣) يأتي في الباب الأول: المبنيات من الأسماء، النوع الخامس: المركب ص٣٨.

(٤) يأتي في الباب الأول: المبنيات من الأسماء، النوع الرابع: اسم الفعل ص٣٥.

(٥) في «ك»: (مشابهة).

(٦) حَضارِ: بمعنى احضرُ. لسان العرب-حضر-: ٤/ ١٩٦.

(٧) يأتي في الباب الأول: المبنيات من الأسماء، النوع الرابع: اسم الفعل ص٣٥.

(٨) كذا، والقياس يقتضي أن يقول: المبني على الضمّ، أو المبني على علامة رفعه قبل النداء، كما عبرّ عنه المصنّف في موضعه. ينظر: ص٧٠.

(٩) يأتي في الباب الأول: المقالة الثانية: المنصوبات،الفصل الثاني: حذف عامل المفعول به ص٦٩.

السادس: الإضافة إليه بواسطةٍ، كما في (يومَئذٍ)[١]، أو بلا واسطةٍ كما في ﴿**يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[٢].

إنّما الاختلاف بين الفريقين/ ٤و/ أنّه قبل أن يدخل العامل على الاسم الذي لا يناسب مبنيّ الأصل[في][٣] واحدةٍ من هذه المناسبات، أهو مُعرَبٌ أم مبنيٌّ؟

والفريق الأول: يذهب إلى أنّه مُعرَب؛ لأنّه صالح لأن يستحقّ الإعراب بعد أن يدخل عليه العامل.

والفريق الثاني: يذهب إلى أنّه مبنيّ؛ لأنّه لم يستحقّ الإعراب بعدُ.

فعلى المذهب الأول، تكون الأسماء المعدودة غير[٤] المشابهة لمبنيّ الأصل نحو: (دار، غلام، جارية، ثوب، بساط) مُعرَبةً، وعلى الثاني تكون مبنيةً.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ الحقّ عندي ما ذهب إليه صاحب الكشاف[٥].

---

(١) اسم الزمان في (يومَئذٍ) مضاف إلى (إذ) مع مدخولها المحذوف والمبدّل عنه بالتنوين، ويجوز بناء اسم الزمان المتقدّم على (إذ) وإعرابه، وقد قُرئ قوله تعالى: ﴿**مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ**﴾ (هود/ ٦٦) بالفتح والكسر. ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٩١(مسألة٣٨)، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٩.

(٢) سورة المائدة/ ١١٩. قوله تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّدِقِيَن صِدْقُهُمْ**﴾.(هذا) مبتدأ، و(يومُ) خبره، وهو معربٌ؛ لأنّه مضافٌ إلى معرب. وقرأ نافع (يومَ) بالفتح، وهو منصوبٌ على الظرفية، أي: (قال الله هذا القول يومَ ينفع)، أو هو ظرف متعلّق بخبرٍ محذوف، أي: (هذا يقع أو يكون يومَ ينفع). وقال الكوفيون (يومَ) في موضع رفع خبر (هذا)، ولكنّه بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وعندهم يجوز بناؤه وإن أُضيف إلى معرب. ينظر: الإنصاف: ١/ ١٤١(مسألة١٥)، و١٦٣(مسألة١٨)، والتبيان في إعراب القران: ١/ ٤٧٧، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٦.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في النسخ: (الغير). ولا يصحّ.

(٥) وهو رأي الفريق الأول، الذي يذهب أصحابه إلى أنّ اللفظ يكون معرباً، إذا كان صالحاً لأن ←

بيانه: أنّك قد عرفت أنّ الأصل في البناء الماضي والأمر والحرف، وما عداها من المبنيات فروعٌ لها، ولا ريب أنّه إنّما يتفرّع شيءٌ على آخر لمناسبةٍ ما، وإلّا لكان تفريعُ بعض الأشياء دون بعضٍ، على بعضٍ دون بعضٍ، ترجيحاً بلا مرجّح، وهو باطلٌ.

فثبت أنّه إنّما يتفرّع على المبنيّ الأصل في البناء ما يُناسبه، فما ليس مناسباً له فهو معربٌ سواء دخل عليه العامل أم لا.

إذا تحقّقت ما تلونا عليك، فاعلم أنّ المشهور في التعبير عن تعريف المُعرَب: أنّه ما يختلف آخره باختلاف العوامل[1].

ويجب أن يُعلَم أنّ معرّفه هكذا، ليس مخالفاً للفريقين المذكورين، بل كلامه محتملٌ لكلا المذهبين، فانّ الاسم الذي لم يُشبه مبنيّ الأصل قبل دخول العامل وبعده، يختلف آخره باختلاف العوامل.

ولذلك؛ أي: ولكون هذه العبارة مبهمةً[2]، لا يُعرَف مذهب صاحبها/ ٤ظ/ ، أقائلٌ بالمذهب الأول، أم[3] الثاني؛ ولأنّه لم يبين فيه أنّه- أي: الاسم - أمشابهٌ لمبنيّ الأصل أم لا، كانت رديّةً[4].

فالحقّ في العبارة ما ذكرنا، وينبغي أن يجعل ذلك- أي: اختلاف الآخر- باختلاف العوامل من جملة أحكامه.

↩ يستحقّ الإعراب بعد التركيب. ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ١٨٩-١٩٠.

(١) ينظر: المفصل: ٣٣، أسرار العربية: ١٩ و٢٢، شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٠١.

(٢) في «ش»: (مبهمًا).

(٣) في «ش»: (أو).

(٤) كذا، ولعل المراد: كانت العبارة رديئة.

ويجب أن يُعلم أنّ المراد باختلاف العوامل؛ اختلافها في العمل، لا في المادة والهيأة ونحو ذلك، وإلّا لورد مثل قولنا: (إنّ زيداً قائمٌ)، و(ضرب عمرٌو زيداً)، فانّه قد اختلف العامل بالمادة والهيأة، ولم يختلف آخر (زيد).

هذا ولمّا كانت معرفةُ هذا الحكم موقوفةً على معرفة العامل، فنقول: هو لفظٌ أو معنىً يتقوّم به معنىً مقتضٍ للإعراب[١]، وهو الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، هذا تحقيق القول في المُعرَب.

وأمّا الإعراب: فهو ما يختلف آخر المعرب به، سواء كان حركةً أو حرفاً.

هذا هو الذي ذكره ابن الحاجب في تعريفه[٢]، وهو ليس بمرضيّ عندي[٣]، بل الحقّ في التعريف أن يقال: إنّه اختلاف أواخر الألفاظ باختلاف العوامل في العمل[٤].

فإن قلتَ: لِمَ كان الحقّ في التعريف هذا، ولم يكن تعريف ابن الحاجب مرضيّاً؟

قلتُ: لأنّ الإعراب، كما هو الظاهر والحقيقة، هو المعنى المصدريّ، ولذلك يقال: (إعراب ذلك بكذا)، ولو كان الإعراب نفس (كذا) لما كان له معنىً.

---

(١) في الكافية: ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب. الكافية: ١١.

(٢) قال ابن الحاجب: «الإعراب ما اختلف آخره به، ليدلّ على المعاني المُعتورِة عليه». الكافية: ١١.

(٣) بعدما حررت هذا الكتاب بتمامه، رأيت شرح الشيخ الرضي للكافية، فوجدته مائلًا إلى ما ذهبت إليه، وفصّل هناك تفصيلاً حسناً، وأوضحه إيضاحاً جيداً، من أراد التحقيق فليرجع إليه.«منه سلّمه الله». ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٦-٦٠.

(٤) ورد قريب من هذا الحدّ عن ابن الأنباري والشريف الجرجاني، قال ابن الأنباري: «أمّا الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً». أسرار العربية: ١٩، وينظر: التعريفات: ٤٧.

بل قال نفسه في (كافيته) بُعيد ذلك: «فالمفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف، بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً»[١].

فإن قلتَ: هل ينتقض تعريف ابن الحاجب بالعامل؛ لأنّه أيضاً يصدق عليه أنّه ما به يختلف آخر الاسم المعرب؟

قلتُ: لا، فانّ الباء/ ٥و/ في (به) في تعريف الإعراب ليست سببيةً، بل تعليقية، أي: بهذا النحو، أو للاستعانة، أي: باستعانته. والعامل إنّما يختلف الاسم بسبب اختلافه. نعم، يَرِد ذلك على من جعل الباء للسببية.

فإن قلتَ: لم سمّي الإعراب إعراباً؟

قلتُ: فيه ثلاثة أوجه[٢]:

الأول: إنّه يُعرِب[٣] عن أحوال اللفظ، أهو فاعل، أو مفعول، أو مضاف إليه، أو غير ذلك.

فإن قلتَ: هَب ذلك في الإعراب اللفظيّ، فما تقول في الإعراب التقديريّ؟

قلتُ: الأصل هو الإعراب اللفظيّ، والتقديريّ فرعٌ، وإنّما المعتبر هو الأصل.

الوجه الثاني: إنّ الاسم[٤] إذا لم يُعرَب كان فاسداً، إذ التركيب موضوعٌ لإيضاح المعاني، وما لم يُعرَب اللفظ لم يتّضح المعنى، إذ لم يُعلم أنّه فاعلٌ، أو

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٤، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ١٥٨.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٨-١٩.

(٣) في «ش»: (يعرف).

(٤) في «ط» و«ك»: (إن اللفظ).

مفعولٌ، أو مضافٌ إليه، أو غير ذلك، فلم يُعلَم معناه(١).

فالإعراب مزيلٌ للفساد، فالهمزة فيه للإزالة، وهي كثيرةٌ، يقال: (أعجمتُ الكتاب)، أي: أزلت عجمته، و(أشكيت الرجل)، أي: أزلت شكايته.

الوجه الثالث: إنّه من قولهم: (امرأةٌ عروبٌ)(٢)، إذا كانت متحبّبةً إلى زوجها، إذ المتكلّم متحبّبٌ إلى فَهْم المخاطب.

فإن قلتَ: كم ألقاب الإعراب؟

قلتُ: أربعة؛ الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم. ولكن يجب أن يُعلَم أنّ الجزم إنّما يكون علامةً للإعراب في الفعل لا في الاسم(٣)، بل هو في الاسم/ ٥ظ/ إخفاءٌ للإعراب، إذ لا عامل يعمل الجزم في الاسم بخلاف الفعل.

إذا عرفت ذلك(٤)، فاعلم أنّ الإعراب على قسمين: بالحركة، وبالحرف. والأول هو الأصل، والأصل في المعرب بالأول أن يكون بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً(٥).

وفي المُعرَب بالثاني أن يكون بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ المفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف، إعرابهما على الأصل في الأول.

وإعراب (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال) على الأصل

---

(١) أي: معناه الوظيفي؛ لأنّ المعاني المتقدّمة هي معانٍ وظيفية.

(٢) ينظر: المخصص: ٥/ ٩٦، والكليات: ٢٠٣.

(٣) في «ك»: (يكون إعراباً للفعل لا الاسم).

(٤) في «ك»: (عرفت هذا).

(٥) في «ك»: (يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة).

في الثاني، ولكن لا مطلقاً، بل مشروطاً بأربعة شروط:

الأول: أن تكون مكبّرةً.

الثاني: أن تكون مفردةً.

الثالث: أن تكون مضافةً.

الرابع: أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم.

فإن قلتَ: لِمَ شرطت بهذه الشروط؟

قلتُ: أمّا الأول والثالث؛ فلأنّه لو لم يكن كذلك، كان إعرابها بالحركة.

وأمّا الثاني؛ فلأنّه لو لم يكن كذلك، كان إعرابها كالمثنى إن كانت مُثنّيات، وكالجمع إن كانت جُموعاً[1].

وأمّا الرابع؛ فلأنّه لو لم يكن كذلك، لكان إعرابها تقديرياً.

أمّا الأول [والثالث][2]؛ فلأنّك تقول: (جاءني أُخيُّك)، و(رأيتُ أُخيَّك)، و(مررت بأُخيِّك)، بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، وكذلك (أبٌ، وأباً، وأبٍ)[3].

وأمّا الثاني[4]؛ فلأنّك تقول: (جاءني أبواك)، و(رأيت أبويك) و(مررت

---

(١) إن كانت مجموعةً جمع تكسيرٍ أُعربت بالحركات على الأصل، كقولك: (جاءني آباؤك)، و(رأيت آباءك)، و(مررت بآبائك). وإن كانت مجموعةً جمع تصحيح أُعربت بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، تقول: (جاءني أبون)، و(رأيت أبين)، و(مررت بأبين)، ولم يجمع منها هذا الجمع إلاّ الأب والأخ والحم. شرح قطر الندى: ٤٦.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أي: وكذلك في حال كونها غير مضافةٍ، فإنّ إعرابها يكون بالحركات، كالمصغرة.

(٤) في النسخ: (الثالث). ولا يصح؛ لأن الأمثلة تدلّ على أنّه يريد الشرط الثاني، وهو كونها مفردة.

بأبويك)،/ ٦و/ وكذلك (أبوك، وأبيك)[١].

وأمّا الرابع؛ فلأنّك تقول: (جاءني أَبِي)، و(رأيت أَبِي)، و(مررت بأَبِي).

هذا ما قيل[٢]، ولا يخفى ضَعف الوجه الرابع[٣]، فالأولى أن يُكتفى بالشروط الثلاثة الأُوَل؛ وذلك لأنّ تقدير الإعراب لا ينافي الإعراب، فانّ تقدير ما ذكرت من المثال: (جاءني أبويَ)، و(رأيت أبايَ)، و(مررت بأبيَّ)، فإعرابه إذا كان مضافاً إلى الياء أيضاً بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث، غاية الأمر أنّه تقديريّ، وإذا لم يكن مضافاً إليها كان لفظياً.

هذا هو القول في الاسم الذي إعرابه موافقٌ للأصل في الإعراب. وأمّا الذي يكون مخالفاً له، فهو الجمع المؤنث السالم، وغير المنصرف، في المُعرَب بالحركة.

فالأول: إعرابه بالضمّة رفعاً، والكسرة نصباً وجراً.

والثاني: بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً وجراً.

---

(١) كذا، ولعلّ مراده: وكذلك يكون إعراب (أبوك، وأبيك) إعراب جمع المذكر السالم، في بعض الشواهد، نحو قوله:

فقُــلْنا أَسْــلموا إنَّـــا أَخُوكُمْ ... فقد سَلِمَتْ من الإِحَنِ الصُّدور

قيل: لفظ (أخوك) لفظ الجمع، من قولك: (أخ وأخون)، ثمّ حَذف النون وأضاف؛ كما تقول: (صالِحُوكم). وتقول على ذلك: أب وأبون، وأخ وأخون. أي إنّ أصل (أبوك) و(أبيك)، أبونك، وأبينك، حذفت النون للإضافة، والواو والياء علامة إعراب جمع المذكر السالم. المقتضب: ٢/ ١٧١-١٧٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٦، وشرح قطر الندى: ٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٣.

(٣) الذي يذهب إلى أنهّا تعرب بحركاتٍ مقدّرةٍ على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها كسرة المناسبة، كما في (أَبِي)، و(أَخِي)، و(حَمِي)، و(هَنِي). ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٣ و٨٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٠٦، وحاشية الصبان: ١/ ١٣٥.

والمثنى وما يُلحق به نحو: (كلا، واثنان، ومِذْرَوان، وثِنايان[١]، واللذان).

والجمع المذكر السالم وملحقاته، أعني: (أُولو، وعشرون، وأخوات عشرين، واللّذون)، في المُعرَب بالحرف.

فالأول: إعرابه بالألف والياء.

والثاني: بالواو والياء.

ولكن الفرق بين حالتي النصب والجرّ في الأول، وحالتيهما في الثاني؛ أنّه في الأول يُفتَح[٢] ما قبل الياء، وفي الثاني يُكسَر[٣].

فإن قلتَ: أيّ سرّ في إعراب المفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف بما هو الأصل في الحركة، وإعراب الأسماء الستة بما هو الأصل في الحرف؟

قلت: /٦ظ/ أمّا الأول فلانّ المفرد أصلٌ، والإعراب بالحركة أصل الإعراب بالحرف، والحركات الثلاث في الأحوال الثلاث أصل الحركتين في الأحوال الثلاث، وأعطي الأصل الأصل.

وأمّا الثاني فلمشابهته للمفرد في كونه كلمةً منفردةً غير مفردةٍ، فإنّ (رجل) مثلاً إذا كُسّر، وقيل: (رجال)، لم يبقَ بين المفرد وهو الأول، والجمع وهو الثاني مناسبةٌ، فكأنّ الجمع كلمةٌ أخرى برأسها غير مناسبة لـ(رجل)، وهذا حكم المفرد.

---

(١) المِذْرَوَانِ: طَرَفا الَألْيَتَيْن، ليس لهما واحدٌ، وناحيتا الرأْسِ. ويقال: عقلت البعير بِثنايَيْنْ، غير مهموز؛ لأَنَّه لا واحد له: إِذا عقلت يديه جميعاً بحبلٍ أَو بطرفي حبلٍ. لسان العرب- ثنى-: ١٤/ ١٢١، و- ذرا-: ١٤/ ٢٨٥.

(٢) في «ش»: (بفتح).

(٣) في «ش»: (بكسر).

وأمّا في الأسماء الستة؛ فلأنّ الآحاد لّما كانت أصولاً للمثنى والمجموع، أرادوا أن لا تحصل بين الأصل والفرع منافرةٌ تامةٌ، بأن يكون إعراب الآحاد كلّها بالحركة، وإعراب المثنى والمجموع بالحرف، فأعربوا بعض الآحاد بالحرف.

وأيضاً الحرف أقوى من الحركة، فلو اختصّ المثنى والمجموع بالحرف، لزم زيادة الفرع على الأصل، فأرادوا أن يزيدوا الأصل على الفرع، فأعربوا المفرد بنوعي الإعراب: الحركة(١) والحرف.

فإن قلتَ: لم أعربت بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث؟

قلتُ: لما عرفت من أنّها الأصل، والآحاد أصولٌ، فأعطي الأصلُ الأصل.

فإن قلتَ: لم اختير من بين الآحاد ستّةٌ؟

قلتُ: لأنّ لكلّ من المثنى والمجموع ستّ(٢) حالات، فوضعوا بإزاء كلٍّ منها اسماً.

فإن قلتَ: لم اختيرت هذه الأسماء الخواص؟

قلتُ: لأنّها تُشبه المثنى والمجموع في أنّ في معانيها تعدّداً، كما في المثنى والمجموع.

فإن قلتَ: لِمَ كان إعراب الجمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة؟/ ٧و/

قلتُ: لأنّه فرعُ الجمع المذكر السالم، وقد أتبع فيه النصب الجرّ، فأتبع في الجمع المؤنث السالم أيضاً، ليتوافق الأصل والفرع.

فإن قلتَ: فلِمَ كان غير المنصرف إعرابه بالضمة والفتحة؟

---

(١) في «ش»: (بالحركة).

(٢) في «ط» و«ك»: (ثلاث).

قلتُ: لما سيجيء من أنّه لا تدخله الكسرة، ولا التنوين[١]، إن شاء الله تعالى[٢].

فإن قلتَ: لم إعراب المثنى والمجموع بما ذكرت؟

قلتُ: لأنهما لمّا كانا اسمين استحقّا ستة ألقاب، لكلّ حالة لقبٌ، وقد عرفت أنّه ليس ألقاب الإعراب بالحرف إلّا ثلاثة، ولا يجوز توافقهما في الإعراب، وإلّا للزم[٣] الالتباس، فوزّعت الثلاثة الألقاب عليهما، ولمّا كان المثنى أكثر استعمالاً من الجمع أُعطي المثنى حالةَ الرفع الألف التي هي أخفّ الحروف، والمجموع الواو، بقي الياء فشُرِكا فيه حالة النصب والجر[٤]، وفُرِّق بينهما بفتح ما قبل الياء وكسره.

فإن قلتَ: لم ألحق بالمثنى (كلا، واثنان، ومِذْروان، وثِنايان، واللذان)؟

قلتُ: لأنّها، وإن كانت مفردات الألفاظ، لكنّها مثنّيات المعاني.

فإن قلتَ: هَب أنّ (كلا) مفرد اللفظ، ولكن لم قلتَ: (اثنان، ومِذْروان، وثِنايان، واللذان) أيضاً كذلك؟

قلتُ: لأنّ النون فيه، وإن كانت زائدةً، لكن الألف ليست كذلك؛ لأنّ أصل (اثنان) ثَنَيٌ[٥]، قُلبت الياء ألفاً، فالألف أصليّ، ولكن النون ليس كذلك.

---

(١) في «ك»: (الكسرة والتنوين).

(٢) يأتي في آخر الباب الأول، المقصد الحادي عشر: في الاسم غير المنصرف وأحكامه ص١٧٦.

(٣) في «ط»: (لزم).

(٤) كذا، ولعل الصواب: في حالتي النصب والجر.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: -ثنى- ١٥/ ١٠٣، ولسان العرب: -ثني- ١٤/ ١١٧.

وأمّا الأسماء الأُخر فالألف والنون فيها كلاهما أصليان[١]؛ لأنّها ألفاظٌ موضوعةٌ بالصيغ المذكورة.

فإن/ ٧ظ/ **قلتَ**: لمَ أُلحق بالجمع (أُولو، وعشرون، واللذون)؟

قلتُ: أمّا (أُولو) فلأنّه اسم جمع (ذو) [٢]، وأمّا (عشرون، واللذون) فلأنّ آخره الواو والنون، ولِمَا فيه من التعدّد.

فإن قلتَ: هلّا جعلت (عشرون) جمعاً لـ(عشرة) لا ملحقاً به؟

قلتُ: لأنّه لو جعلته جمعاً، لزم أن لا يصحّ إطلاقه إلّا على ثلاثين على مذهب مَن قال: أقلّ[٣] الجمع ثلاثة[٤]، ولصحّ إطلاق الثلاثين على التسعة، وإطلاق التسعين على سبعة وعشرين، والتوالي باطلة[٥].

---

(١) يصحّ أن يقال: (زيد وعمرو كلاهما قائمٌ)، على الإفراد، أو (كلاهما قائمان)، على التثنية، والفرق في الإعراب، فإن قدّر (كلاهما) توكيداً قيل: (قائمان)؛ لأنّه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد. مغني اللبيب: ٣/ ١٣١.

(٢) اسم الجمع: ما تضمّن معنى الجمع، ولا واحد له من لفظه، وإنّما واحده من معناه. و(أولو) أي أصحاب: جمع (ذو) بمعنى صاحب، و(ذو) ليس مفرداً له، إذ لا واحد له من لفظه، ويجمع (ذو) على (ذوو)، و(ذوون)، قال الخليل: ذو أسمٌ ناقص تفسيره صاحب، كقولك: ذو مال، أي صاحبه، والتثنية ذوانِ، والجمع ذَوون. العين: ٨/ ٢٠٧، وينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٧، ولسان العرب: - ألل- ١١/ ٢٧، والكليات: ٢٣١.

(٣) في «ش» و«ط»: (قال بأن).

(٤) قيل: إنّ أقلّ الجمع ثلاثة، وقيل: أقلّه اثنان، والأوّل هو مذهب أكثر الفقهاء والأصوليين، وهو الصحيح من القولين. ينظر: العدة في أصول الفقه: ١/ ٢٧٦، وأقلّ الجمع عند الأصوليين: ٢٥٩.

(٥) قال الرضي: «ليس (عشر)، و(ثلاث)، و(أربع) آحاداً لـ(عشرون) و(ثلاثون)، و(أربعون)، وإن أوهم ذلك، إذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كلّ عشرة تزيد عليها: عشرون؛ لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة، وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كلّ ثلاثة تزيد عليها». شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٤.

إذا نقشت صورة ما تلونا عليك في صفحة خاطرك، فاعلم أنّ الاسم المُعرَب لا يخلو إمّا أن يسهل التلفّظ بإعرابه، أو لا؛ تعذّر أو تعسّر، فعلى الأول يجب أن يتلفّظ بالإعراب، فيكون لفظياً، كقولك: (جاءني زيدٌ)، و(رأيت زيداً)، و(مررت بزيدٍ).

وأمّا على الثانيين فالإعراب تقديريٌّ؛ أمّا الأول فكقولك: (هذه[1] عصاً)، و(رأيت عصاً)، و(مررت بعصاً). و(جاءني غلامي)، و(رأيت غلامي)، و(مررت بغلامي)، فمثل هذين الاسمين إعرابه تقديري في الأحوال الثلاث.

وأمّا الثاني فكقولك: (جاءني قاضٍ)، و(رأيت قاضياً)، و(مررت بقاضٍ)، فتقدير الإعراب فيه في حال الرفع والجر. و(جاءني مسلميّ)، و(رأيت مسلميّ)، و(مررت بمسلميّ)، فتقدير الإعراب فيه حال الرفع فقط.

فإن قلتَ: لم قُدّر الإعراب في (عصاً) و(غلامي) في الأحوال الثلاث؟

قلتُ: لأنّ/ ٨و/ الألف لا تقبل الإعراب أصلاً، سواء كانت مذكورةً كـ(العصا) أو محذوفة كـ(عصاً).

وكذا الاسم الملحق به ياء المتكلّم، فانّه يجب أن يكسر آخره لمناسبة الياء، فالكسرة التي فيه كسرة المناسبة، فلا يجوز تبديله بضمّةٍ ولا فتحةٍ ولا بكسرة الإعراب، فانّه يلزم انتفاء المناسبة.

هذا ما قيل[2]، وهو سهوٌ؛ لأنّ الغرض مناسبة آخر الكلمة للياء، ولا شكّ

---

(١) في النسخ: (هذا)، وهو غير فصيح.

(٢) قال الجامي: «المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غلامي)، فإنّه لمّا اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل، امتنع أن يدخل عليه حركةٌ أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة». الفوائد الضيائية: ١/ ٢٠٦. وينظر: شرح شذور الذهب: ٥٣ و٨٣، وحاشية الصبان: ١/ ١٣٥.

أنّه يحصل بالكسرة إعرابيةً كانت أو غيرها، فالحقّ أنّ الإعراب في نحو (غلامي) حالة الجرّ لفظيٌّ، إنّما التقدير في حالتي الرفع والنصب[١].

فإن قلتَ: لِمَ كان إعراب (قاضٍ) حال الرفع والجر تقديرياً دون النصب؟

قلتُ: لأن (قاضٍ) لو ظهر الإعراب فيه حال الرفع والجر، لاجتمع الضمّ أو الكسر مع الياء، وكلاهما ثقيلان؛ أمّا الأول فلاستلزامه اجتماع الضدين، وأما الثاني فلاستلزامه اجتماع المثلين، بخلاف حالة النصب، فانّه يلزم من التلفّظ بالإعراب اجتماع الفتحة[٢] مع الياء، وهو لا يستلزم شيئاً ممّا ذكرنا، فلذا كان الإعراب فيها لفظياً.

فإن قلتَ: لِمَ كان الإعراب في (مسلميّ) حال الرفع تقديرياً دون النصب والجر؟ **قلتُ**: لأنّه في حالة الرفع قلبت واو الجمع ياءً، وأدغمت الياء في الياء، فلم تبقَ الواو واواً، فلم تبقَ علامة الرفع على حالها[٣]. وأمّا في حالتي النصب والجرّ، فالياء باقيةٌ على/ ٨ظ/ حالها لم تتغير[٤].

---

(١) هذه المسألة خلافيةٌ، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ الإعراب مقدرٌ في نحو: (غلامي)، في جميع الأحوال. وقيل: مقدّرٌ في حالتي الرفع والنصب، ولفظيٌّ في حال الجرّ، وهو الذي اختاره المصنّف. وقيل: إنّه مبنيّ مطلقاً؛ لكونه مضافاً إلى المبنيّ. ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٣٦٥، الخصائص: ٢/ ٣٥٦-٣٥٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٨-١٠٠، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ١٧٨.

(٢) في «ك»: (فانه يلزم من اجتماعه اجتماع الفتحة).

(٣) في «ط» و«ش»: (فلم يبق علامة الرفع حاله).

(٤) جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، يقدّر فيه الرفع، فقوله: (جاءني مسلميّ)، الأصل (مسلمون)، وسقطت النون للإضافة إلى الياء، فاجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين، وأولاهما ساكنة، فقُلب الواو إلى الياء، وأُدغما للتخفيف، فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرياً، بخلاف حالتي النصب والجر، فإنّ الياء باقيةٌ، إلّا ⟵

هذا تمام التحقيق في الإعراب اللفظي والتقديري.

وأمّا اللفظ المستقلّ بنفسه: فهو اللفظ الدالّ على معناه الموضوع له بدون ضمّ ضميمةٍ، كلفظ (زيد)، فإنّه يدلّ على الذات المشخّصة بدون ضمّ ضميمةٍ إليه.

وغير المستقلّ: خلاف[١] ذلك، كلفظ (مِن)، فانّه إنّما[٢] يدلّ على معناه الموضوع له- أعني الابتداء[٣] - إذا ضمّ إليه (البصرة) مثلاً.

فإن قلتَ: ما الفرق بين لفظ الابتداء الذي هو اسم، ولفظة (مِن) التي هي حرف مع أنّ معناهما واحدٌ؟

قلتُ: الفرق موقوفٌ على تمهيد مقدمة، فنقول: الكلّي[٤]، وهو المفهوم الصادق على أفرادٍ موجودةٍ في الخارج أو الذهن، قد يُنظر إليه مع قطع النظر عن جميع القيود والخصوصيات[٥]، وقد يُنظر إليه نظراً إلى أنّه مقيدٌ بقيدٍ ما، وقد يُنظر إليه نظراً إلى أنّه مقيدٌ بقيدٍ مخصوصٍ.

فعلى الأول لا يحتاج في تصوّره إلى ضمّ معنىً آخر، وعلى الثانيين يحتاج إلى تصوّر القيد.

أنّها أدغمت بالضمير المتصل، والمدغم ثابتٌ. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٩.

(١) (خلاف) من «ط».

(٢) في «ك»: (غير ذلك كلفظة من فان من إنما).

(٣) في «ك»: (معناه الموضوع له أعني الموضوع له الذي هو الابتداء).

(٤) المفهوم الكلي: الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد، ولو بالفرض. مثل مفهوم: إنسان، حيوان، والجزئي: الذي يمتنع. فالأدوات كلها مفاهيم جزئية، والأسماء قد تكون كلية كأسماء الأجناس، وقد تكون جزئية كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة والضمائر، ونحوها. ينظر: المنطق: ٦٩.

(٥) في «ك»: (المخصصات).

إذا تمهّد هذا، فاعلم أنّ لفظ الابتداء موضوعٌ لذلك المفهوم الكلي بالاعتبار الأول، ولفظة (مِن) موضوعةٌ له بالاعتبار الثاني.

وكون الزمان جزءاً له، فمعناه أنّه بحسب الوضع الأول يكون موضوعاً لمجموع معنى وزمان حال، أو ماضٍ، أو مستقبل، كـ(ضرب)، فإنّه موضوعٌ للحدث المنسوب إلى فاعل في الزمان الماضي، و(يضرب) للحدث المنسوب إلى فاعل في الحال أو/ ٩و/ الاستقبال.

فإن قلتَ: بهذا القيد يلزم خروج مثل (عسى) و(ليس) من الأفعال التي لا تدلّ على زمان أصلاً من هذا القسم، ودخول أسماء الأفعال فيه، فإنّها تدلّ على الزمان.

قلتُ: يدخل الأول ويخرج الثاني[١] بقولنا: بحسب الوضع الأول، فانّ أمثال (عسى) موضوعةٌ بحسب الوضع الأول بإزاء الزمان، ولكن غلب استعمالها عاريةً عنه. وأسماء الأفعال موضوعةٌ بحسب الوضع الأول عاريةً عن الزمان، ولكن استعملت مقارنة للزمان.

القسم الخامس من أقسام اللفظ الموضوع: اللفظ الموضوع المفرد، المعرب بالإعراب اللفظي، المستقلّ بنفسه، الذي لا يكون الزمان جزءاً من معناه، وذلك مثل: (زيد) و(قائم).

القسم السادس: المفرد المُعرَب بالإعراب اللفظي غير[٢] المستقل بنفسه، ولا يوجد له مثال.

السابع: المفرد المُعرَب بالإعراب التقديري، المستقل بنفسه، الذي يكون

(١) في «ط» و«ك»: (يخرج الثاني ويدخل الأول).

(٢) في النسخ: (الغير)، وهو غير فصيح.

الزمان جزءاً من معناه، مثل: (يرمي) في (يرمي زيدٌ)، فانّ التقدير: (يرميُ)، بضمّ الياء.

الثامن: المفرد المُعرَب بالإعراب التقديري، المستقل بنفسه، الذي لا يكون الزمان جزءاً من معناه كـ(عصا)، و(غلامي)، و(مسلمي).

التاسع: المفرد المُعرَب بالإعراب التقديري، غير[1] المستقل بنفسه، وهذا القسم، وإن كان جائزاً عند العقل بادئ الرأي، لكنّه غير جائزٍ في الواقع؛ لأنّ/ ٩ظ/ غير المستقل هو الحرف، وقد عرفت أنّ الحرف مبنيّ الأصل.

العاشر: المبني المستقل الدالّ على الزمان مثل: (ضَرَبَ).

الحادي عشر: المبنيّ المستقلّ غير[2] الدالّ على الزمان مثل: (هُوَ).

الثاني عشر : المبنيّ غير[3] المستقلّ، وهو الحرف.

هذا تمام الكلام في المقدمة.

---

(١) و (٢) و (٣) في النسخ: (الغير)، وهو غير فصيح.

الباب الأول: الاسم

وهو لفظٌ موضوعٌ مفردٌ مستقلٌ بنفسه غير دالّ بحسب الوضع الأول على زمان(١).

وأصله: (سمو)، حُذف الواو وأُبدل الهمزة في الأول. والسُّموّ، بمعنى العُلوّ.

وجه المناسبة: أنّه عالٍ على أخويه؛ لأنّه يصلح لأن يحكم عليه وبه، والفعل لا يصلح إلّا للثاني، والحرف لا يصلح لشيءٍ منهما.

وقيل: أصله الوَسْم، بمعنى العلامة(٢)، وإعلاله كما مرّ.

وجه المناسبة: أنّه علامة للمُسمّى يُعرَف بها(٣).

فإن قلتَ: أيّ المذهبين صحيحٌ؟

قلتُ: أمّا بحسب المعنى فكلاهما صحيحان، وأمّا بحسب اللفظ،

---

(١) لم أجد حدّ الاسم بهذا اللفظ، قال الزمخشري: «الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران». المفصل: ٢٣. وقال المظفر: «هو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدلّ على نسبة تامة زمانية». المنطق: ٦٤.

(٢) ينظر: الصحاح: -سما- ٦/ ٢٣٨٣، ولسان العرب: -سما- ١٤/ ٤٠١.

(٣) الرأي المتقدّم للبصريين، وهذا رأي الكوفيين في اشتقاق لفظ (الاسم)، ينظر: الإنصاف: ١/ ٦ (المسألة الأولى)، وأسرار العربية: ٤-٥.

فالصحيح هو الأول، وذلك لأربعة وجوه:

الأول: إنّ جمعه (أسماء)، ولو كان أصله (وسماً)، لكان ينبغي أن يكون جمعه (أوساماً)، كما لا يخفى.

الثاني: إنّ مصغره (سُمَيٌّ)، ولو كان أصله (وَسْماً) لكان (وُسَيماً).

الثالث: إنّه يقال: (سمّيتُ)، ولو كان أصله (وَسْماً) لقيل: (وَسَمْتُ).

الرابع: إنّ الضابط أنّ الحرف إذا حُذف عن آخر الكلمة أُبدل منه في أوله، ولا يجوز أن يُحذف من أوله، ويُبدل منه فيه.

[خواصّ الاسم]

ثمّ اعلم أنّ من خواصّ الاسم: التعريف، والتخصيص، والجرّ، وتنوين التمكين، والتصغير، والإضافة، والإضافة إليه، والإسناد إليه، والنسبة، والوصف/ ١٠و/.

أمّا الأول: فلأنّ التعريف تعيين معنىً مستقلٍّ بالمفهومية مدلولٍ عليه مطابقةً، والحرف لا يدلّ على معنىً مستقلٍّ، والفعل إنّما يدلّ عليه تضمّناً، لما سيأتي إن شاء الله تعالى[١].

وأمّا الثاني: فلذلك، ولأنّه تقليل[٢] أفراد المخصّص، وليس للفعل والحرف أفرادٌ.

وأمّا الثالث: فلأنّه أثرُ حرفِهِ، وهو مختصّ به؛ لأنّه وضع لأن يُفضي معنى الفعل إلى الاسم.

---

(١) يأتي في الباب الثاني ص١٨٢.

(٢) كذا، والظاهر أنّ الصواب: (يقلّل).

وأمّا الرابع: فلأنّه يدلّ على أمكنية المدخول عليه، أي: على أنّه معربٌ ومنصرفٌ، والمُعرَب المنصرف إنّما يكون اسماً.

وأمّا الخامس: فلأنّ الصغير والكبير إنّما هو الذات، وإنّما يُعبّر عنها بالاسم، وإنّما يُسند بعض الأحيان إلى الأفعال مجازاً[١].

وأمّا السادس: فلأنّ فائدتها التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف بحذف التنوين، أو نوني التثنية والجمع[٢]، أو الضمير، كما سيفصّل[٣]. والكلّ مختصٌّ بالاسم، وما لم يكن كذلك، كما في (الحَسَن الوجهِ)- كما سيأتي إن شاء الله تعالى[٤]- حُمل عليها طرداً للباب.

وأمّا السابع: فلأنّ المضاف إليه بالإضافة المعنوية مجرورٌ بحرف الجرّ

---

(١) أجمع النحويون على اختصاص الاسم المتمكّن بالتصغير، واستثنوا بعض الأسماء غير المتمكّنة التي تقبل التصغير، والأفعال لا تصغّر، ولعلّ المصنّف يشير إلى تصغير فعل التعجّب، ويرى البصريون أنّ التصغير إنّما حسن في فعل التعجب؛ لأنّه أشبه الاسم في لزومه طريقةً واحدةً، فدخله بعض أحكامها، ولأنّه حُمِل على باب (أفعل) الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك. ويرى الرضي أنّ التصغير في نحو: (ما أُحيسنه) للتلطّف. واستدلّ الكوفيون على اسمية (أفْعَل) التعجّب بدخول التصغير عليه، فيقال: (أُفَيعِل). ينظر: الإنصاف: ١/ ١٢٦-١٢٧(مسألة١٥)، أسرار العربية: ١١٤-١١٥، شرح الرضي على الشافية: ١/ ٢٨٠ و٢٩١-٢٩٤.

(٢) الفرق بين التثنية والجمع في الاسم، وبينهما في الفعل، أنهّما في الاسم يدلاّن على تعدّد مدخولهما، بخلافهما في الفعل، فإنهما يدلّان فيه على تعدّد فاعل المدخول، فتخفيف الاسم يناسبه حذف نونه، بخلاف الفعل، وأمّا الضمير فلا يحذف في الفعل، بل يستتر«منه».

(٣) يأتي في هذا الباب، المقالة الثالثة: في المجرورات ص١١٥-١١٦. وقد مثّل له هناك بجملة: (القائمُ الغلامِ)، فإنّ الأصل: (القائمُ غلامُهُ)، فحصل في (الغلام) تخفيفٌ بحذف الضمير. ونحو: (حسنُ وجهٍ)، فإنّ أصله: (حسنٌ وجهُهُ)، فحُذف التنوين من المضاف، والضمير من المضاف إليه.

(٤) يأتي في هذا الباب، المقالة الثالثة: في المجرورات ص١١٩.

تقديراً، وقد عرفت أنّ حرف الجرّ مختصٌّ بالاسم، وحُمل المضاف إليه بالإضافة اللفظية عليه لأنّه فرعه.

وأمّا الثامن: فلأن الفعل موضوعٌ لأن يُسند فحسب، والحرف لمّا كان غير مستقلٍّ لم يصلح لشيءٍ من الإسناد والإسناد إليه.

وأمّا التاسع: فلأنّ الشيء إنّما يُنسب إلى الذات أو الحدث، وإنّما يُعبّر عنهما بلفظ الاسم.

وأمّا العاشر: فلأنّ الموصوف إنّما يكون/ ١٠ظ/ ذاتاً.

[المُعرَب والمبنيّ من الأسماء]

إذا حفظت ما تلونا عليك، فاعلم أنّ الاسم منه معربٌ ومنه مبنيٌّ، أمّا المُعرَب فهو غير محصورٍ في حدٍّ، بل هو ماعدا المبنيّ، فلذا نبدأ بالمبنيّ فنقول:

المبنيات من الاسم، ثمانية أقسام: المضمرات، وأسماء الإشارة[١]، وأسماء الموصولات، وأسماء الأفعال، والمركّبات، والكنايات، والأصوات، وبعض الظروف.

[١] المضمر

ما وُضع لأن يشار به إلى متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ تقدّم في الكلام ة[٢]، وهو مرفوعٌ ومنصوبٌ، متصلٌ ومنفصلٌ، ومجرورٌ متصلٌ فقط، فهو خمسة أنواع:

[١] المرفوع المتّصل كـ(ضربْتُ).

---

(١) في «ك»: (الإشارات).

(٢) عرفه ابن الحاجب بما يقرب من ذلك، ينظر: الكافية: ٣٢.

[٢] المرفوع المنفصل كـ(أنا).

[٣] المنصوب المتصل كـ(ضربَكَ).

[٤] المنصوب المنفصل كـ(إياكَ).

[٥] المجرور المتصل كـ(لي).

والقسم الأول يستكن في الماضي والمضارع، للغائب[١] والغائبة والمتكلّم، والصفة مطلقاً.

فائدة

لا يجوز فصل الضمير إلّا إذا تعذّر الوصل؛ لأنّ الوصل هو الأصل، ومخالفة الأصل لا تجوز إلّا إذا لم يمكن الإجراء على الأصل.

فإن قلتَ: مِمَ علمتَ أنّ الأصل في الضمير الوصل؟

قلتُ: لأنّ وضع الضمير للاختصار، إذ فيه كفايةٌ عن التصريح باسم المشار إليه، فالأخصر هو الأصل، ولا شكّ أنّ الضمير المتّصل أخصر من المنفصل، فكان هو الأصل.

فإن قلتَ: أين يتعذّر الوصل؟

قلتُ: في أُيونٍ[٢] ستّةٍ:

الأول: إذا قُدّم على عامله، فإنّه حينئذٍ يمتنع أن يتّصل بآخره.

---

(١) في «ش»: (والغائب).

(٢) الأين: من مقولات المنطق والفلسفة، ويجمعه المناطقة والفلاسفة على (أيون)، وهو عندهم حالةٌ تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان. ينظر: المواقف: ٢/ ٢٤٤، والتعريفات: ٦٠، والتوقيف على مهمات التعاريف: ١٠٧.

الثاني: إذا حُذف عامله، إذ لا شيء حينئذٍ يتّصل به.

الثالث: / ١١و/ إذا وقع فصلٌ بينه وبين عامله لغرض، كالحصر وغيره.

الرابع: إذا كان عامله معنوياً؛ لأنّ العامل المعنوي كالمحذوف، بل أقوى في أنّه لا يمكن أن يتّصل به الضمير؛ لأنّ المحذوفَ لفظٌ حكماً، بخلاف المعنى، فإنّه ليس لفظاً لا حقيقةً ولا حكماً.

الخامس: إذا كان عامله حرفاً، والضمير مرفوعٌ.

السادس: إذا أسند إليه صفة جرت على غير ما هي له، فإنّه قد يلتبس إذا اتّصل الضمير بها، وقد حُمل غير موضع الالتباس على موضعه طرداً للباب.

مثال الأول: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾[1].

مثال الثاني: (إياك والأسدَ).

مثال الثالث: (ما ضربتُ إلّا إياك).

مثال الرابع: (أنت قائمٌ).

مثال الخامس: (ما أنا قائماً).

مثال السادس: (زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو)، فانّ (هو) ضمير أُسند إليه (ضارب)، وهو صفة لـ(زيد)، وقد أُجري على (عمرو) حيث وقع خبراً عنه.

ولا شكّ أنّه إذا قيل: (زيدٌ عمرٌو ضاربُه) لم يُعلم أنّ الضارب زيد أم عمرو، بل المتبادر أنّه عمرٌو لقربه من الضمير، فيجب الفصل ليُعلم من ارتكاب خلاف الأصل- أعني الوصل- إرادة خلاف الأصل، وهو كون الضمير قريباً

(١) سورة الفاتحة/ ٥.

إلى مرجعه، فيعلم أنّ الضارب (زيدٌ) لا (عمرٌو).

فائدة

إذا اجتمع ضميران، فلا يخلو إمّا أن يكونا منصوبين، أو يكون أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً، وأياً ما كان، فإمّا أن يكونا متساويين في التعريف، أو يكون أحدهما أعرف، وعلى هذا التقدير إمّا أن يكون قد قُدّم الأعرف أو لا، فقد حصل ستة أقسام:

الأول: أن يكون كلاهما منصوبين، متساويين/ ١١ظ/ في التعريف.

الثاني: أن يكون كلاهما منصوبين، أحدهما أعرف مقدّماً.

الثالث: أن يكون كلاهما منصوبين، أحدهما أعرف مؤخّراً.

الرابع: أن يكون أحدهما مرفوعاً، متساويين في التعريف.

الخامس: أن يكون أحدهما مرفوعاً، ويكون أحدهما أعرف مقدّماً.

السادس: أن يكون أحدهما مرفوعاً، ويكون أحدهما أعرف مؤخّراً[1].

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّك في القسم الثاني مخيرٌ في الضمير الثاني؛ إن شئت وصلت، وإن شئت فصلت، تقول: (أعطيتُكهُ)، و(أعطيتُكَ إياه).

وأمّا في القسم الأول والثالث، فيجب عليك أن تفصل الضمير الثاني، أمّا في الأول؛ فلأنّه يلزم الترجيح بلا مرجحٍ؛ لأنّ كليهما حينئذٍ متساويان، فتقديم أحدهما على الآخر دون العكس ترجيحٌ بلا مرجحٍ. وأمّا في الثاني فلأنّه يستلزم

(١) مثال الأول: أعطيته إياه. مثال الثاني: أعطيتنيه، أو أعطيتني إياه. مثال الثالث: أعطيته إياك. مثال الرابع: أعطوهم. مثال الخامس: أعطيته. مثال السادس: أعطيتَني. ينظر: الكافية: ٣٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٣٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٧.

الوصل فيه ترجيح المرجوح، أعني المنحطّ تعريفاً.

وأمّا في الأقسام الثلاثة الأُخر، فالوصل ليس إلّا؛ لأنّ المرفوع كالجزء من الفعل، فإذا اتّصل به فكأنّه ليس هناك ضميرٌ، وإذا لم يكن هناك ضميرٌ فيجب الاتصال، فكذلك ما في حكمه.

تذنيب

اعلم أنّ خبر باب (كان) إذا كان ضميراً، جاز فيه الفصل والوصل، ولكن المختار الفصل[١]، أمّا الجواز فلأنّ له اعتبارين: أصلية الخبرية للمبتدأ، والشباهة[٢] بالمفعول.

فبالاعتبار الأول ينفصل؛ لأنّ عامل خبر المبتدأ- كما سيجيء إن شاء الله تعالى[٣]- هو الخبرية، وهي معنىً قائمٌ به، و/ ١٢و/ قد عرفت أنّه إذا كان العامل معنوياً يُفصل الضمير.

وبالاعتبار الثاني يتّصل به، فإنّه لا وجه للانفصال حينئذٍ، هذا وأمّا أنّ المختار الأول؛ فلانّ اعتبار الأصل أولى من اعتبار المشابهة.

---

(١) إن خبر (كان) إذا كان ضميراً جاز اتصاله وانفصاله، فيقال: (كنته)، أو (كنت إياه)، والمختار عند سيبويه وابن الحاجب والمصنف الانفصال. ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٥٨، و٣٦٥، والكافية: ٣٣.

(٢) ذكر القسطنطيني أنّ من أغلاط العوام قولهم: (الشباهة)، وأنّ أرباب اللغة لم يذكروا غير (الشَبَه) بفتحتين. ينظر: خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام: ٣٨.

(٣) يأتي في ص٥٤ أنّ الخبر هو الاسم المُعرّى عن العوامل اللفظية.

فائدة

اعلم أنّ ما قبل ياء المتكلم يجب أن يكون مكسوراً، ولهذا يُلحق بالماضي والمضارع لغير التثنية والجمع والواحدة المخاطبة نون تسمّى نون(١) الوقاية؛ لأنّها تقي آخر الفعل عن الكسرة المختصّة بالاسم، فيقال: (ضربَني)، و(يضربُني).

فإن قلتَ: أليس قد دخلت الكسرة في آخر المضارع في نحو: (تضربِين)؟

قلتُ: لا؛ لأنّ الباء قد صارت بحسب وضع الصيغة وسط الكلمة، فهذه الكسرة ككسرة (عَلِم) ولا حرج فيها.

فإن قلتَ: أليس قد دخل في آخر (قُل) في ﴿**قُلِ ادْعُواْ اللّهَ**﴾(٢)، وآخر (لَمْ يَكُن) في ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾(٣)؟

قلتُ: نعم، ولكن هذه الكسرة ليست في القوة ككسرة آخر الفعل لمناسبة الياء، فانّ الياء يلازم الكسرة، ولا ينفكّ عنها، بخلاف التقاء الساكنين الذي في ﴿قُلِ ادْعُواْ اللّهَ﴾، فانّه لا يستلزم الكسرة؛ لأنّه قد يُحذف الحرف الساكن، وقد يُضمّ، فالكسرة التي في (قُل) في ﴿**قُلِ ادْعُواْ الله**﴾، ليس لزومها كلزوم كسرة ما قبل ياء المتكلم.

هذا وقد قال الشيخ الرضي رضي الله عنه(٤) في الجواب: إنّ الياء يلاصق اللفظ

---

(١) (نون) لم ترد في «ش».

(٢) سورة الإسراء/ ١١٠.

(٣) سورة البينة/ ١.

(٤) هو رضي الدين، نجم الأئمة، محمد بن الحسن الاسترابادي، السمنائي، نزيل النجف، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، من آثاره: (شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف)، و(شرح الكافية لابن الحاجب في النحو)، توفّي نحو سنة (٦٨٦ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٦٧، وكشف ←

ويلازمه حتى كأنّه مع اللفظ كلمةٌ واحدةٌ، فتكون الكسرة العارضة بسبب الياء في قوة الكسرة الأصلية، بخلاف كسرة ﴿قُلِ ادْعُواْ اللّهَ﴾، فإنّها عارضةٌ محضةٌ، والكسرة/ ١٢ظ/ العارضة لا فساد فيها [١].

فإن قلتَ: هل يرد عليه أنّه حينئذٍ يكون كـ(تضربِينَ)، فلا حاجة إلى النون؟

قلتُ: لا، إذ قد يُفرّق بين (تضرِبينَ) و(ضَرَبِي)، بأنّ الأول صيغة وضعت كذلك مع الكسرة، بخلاف الثاني.

نعم، يرد عليه أنّ شباهة[٢] الكسرة بالأصلية يقوّي السؤال؛ لأنّ الكسرة الأصلية لا يمتنع دخولها، إنّما الممتنع العرضية، فالأشبه بالأصلية أقرب بجواز الدخول، والأبعد منها أبعد. فعُلم أنّ الجواب إنّما هو الذي ذكرنا.

فائدة

اعلم أنّ المضارع الملحق آخره نون الإعراب، وهو نون التثنية والجمع والواحدة، يُختار فيه إدخال نون الوقاية وعدمه، وكذلك في (لُدن) و(إنّ) وأخواتها[٣].

وجه الاختيار: أنّه من حيث إنّها تقي وتحفظ آخر المدخول عليه عن الكسرة يجوز الإدخال، ومن حيث إنّه يلزم اجتماع النون مع النون يجوز عدم الإدخال، دفعاً للثقل.

الظنون: ٢/ ١٣٧٠، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٩٥، وهدية العارفين: ٢/ ١٣٤، وأعيان الشيعة: ٩/ ١٥١.

(١) القول منقول بالمعنى، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٤٩.

(٢) كذا، والقياس أن يكون المصدر(الشبه). ينظر: ص ٢٧.

(٣) ينظر: الكافية: ٣٣.

فإن قلتَ: اجتماع النون مع النون، إنّما هو في غير (ليت) و(لعلّ).

قلتُ: قد حُملا على البواقي، وشبّه التاء في الأول واللام في الثاني بالنون.

هذا، ولكن يجب أن يُعلم أنّ المختار في (ليت) و(مِن) و(عن) و(قد) و(قط) إدخاله، وفي (لعلّ) عدمه[١]، أمّا الأول فلحصول الفائدة مع الخفّة، وأمّا الثاني فللثقل.

فائدة

اعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون معرفةً، وحينئذٍ يجب أن[٢] يُفصل بينه وبين المبتدأ بصيغةٍ مطابقةٍ للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والغيبة والخطاب والتكلّم، لئلّا يلتبس الخبر/ ١٣و/ بالصفة، ومثل المعرفة (أفعل من كذا) [٣]، فإنّه في حكم المعرفة، فتقول: (زيدٌ هو المنطلق)، و(كان زيدٌ هو المنطلق)، و﴿**كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ**﴾[٤] وغير ذلك.

ثمّ أنّه قد اختلف النحاة في أنّه اسمٌ هو، أم حرفٌ[٥].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) (يجب أن) لم ترد في «ط».

(٣) وذلك نحو: (كان زيد هو أفضل من عمرو). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٥٥، والفوائد الضيائية: ٢/ ٨٩.

(٤) سورة المائدة/ ١١٧.

(٥) ذهب الخليل إلى أنّ ضمير الفصل حرف على صيغة الضمير، ولا موضع له من الإعراب عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّه اسمٌ له موضعٌ من الأعراب، ويسمونه (ضمير العماد)، ينظر: الإنصاف: ٢/ ٧٠٦(مسالة١٠٠)، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٩–١١٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٥٥، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٧٨، والفوائد الضيائية: ٢/ ٨٩، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣٦.

أمّا دليل الأول: فهو أنّه يختلف باختلاف المبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وغيبةً وخطاباً وتكلماً، ولو كان حرفاً لما تغيّر، إذ وَضْع الحرف لا يتغير.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه ملغىً لا معنى له، والحرف أولى بالإلغاء من الاسم.

والحقّ عندي هو الثاني، لما ذكر من الدليل. ودليل الأول مدخولٌ بأنّه لا تغير أصلاً، بل وُضِع (هو) إذا كان المبتدأ مذكراً واحداً، و(هي) إذا كان مؤنثاً وغير ذلك، وحينئذٍ لا محذور.

فائدة

قد ذكرنا في ما قبل أنّ الضمير وُضِع لأن يُشار به إلى متكلّم أو مخاطب أو غائب[١]، فاعلم الآن أنّ هناك ضميرين لا مرجع لهما: أحدهما مذكر، والآخر مؤنث. ويسمّى الأول ضمير الشأن، والثاني ضمير القصّة، وهما ضميران مبهمان تفسرهما الجملة التي بعدهما لتعظيمها[٢]. واعلم أنّ ضمير القصّة إنّما يُؤتى به إذا كان العمدة في الجملة مؤنثاً[٣]، وأنّ حكمهما حكم سائر الضمائر، وأقسامهما كأقسامها[٤].

---

(١) تقدّم آنفاً في أول ذكر المضمر ص٢٣.

(٢) في «ك»: (لتعظيمهما).

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾. [الأنبياء: ٩٧/ ٢١].

(٤) (وان حكمها...كأقسامها) لم ترد في «ط».

[٢] اسم الإشارة

ما وضع لأن يُشار به إلى شيءٍ محسوسٍ بحاسّة[١] البصر[٢].

فإن قلتَ: كيف تقول في قوله تعالى: ﴿**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ**﴾[٣]، الله مُبصَرٌ؟

قلتُ: هناك مجازٌ نزّل فيه ظهور وجوده تعالى منزلة إبصاره مجازاً/ ١٣ظ/ ومبالغةً.

والموضوع للمذكر منها: (ذا) للواحد، و(ذان) للمثنى حالة الرفع، و(ذين) حالة[٤] النصب والجر.

والموضوع للمؤنث منها: (تا) و(ذي) للواحدة. وقد تُقلَب ألفُ (تا) وياءُ(ذي) هاءً، فيقال: (ته) و(ذه)، وقد يُضاف إليهما الياء، فيقال: (تهي) و(ذهي). ولكن الأصل (تا)، وقيل: (ذي)[٥].

أمّا دليل الأول: فهو أنّه المتصرّف الكثير الاستعمال.

ودليل الثاني: أنّه مقابل (ذا) للمذكر.

والحقّ عندي هو الأول؛ لأنّ مقابله المذكّر لا مدخل له في أصالته، بخلاف

---

(١) في «ك»: (بحس).

(٢) عرفه الجامي بما يقرب من هذا، قال: «أسماء الإشارة...(ما وضع) أي: أسماء وضع كلّ واحدٍ منها (لمشارٍ إليه)، أي: لمعنىً مشارٍ إليه إشارةً حسيةً بالجوارح والأعضاء؛ لأنّ الإشارة عند إطلاقها حقيقة في الإشارة الحسية». الفوائد الضيائية: ٢/ ٩٢.

(٣) سورة الأنعام/ ١٠٢.

(٤) كذا، والظاهر: حالتي.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٢/ ٩٤، والفوائد الضيائية: ٢/ ٩٤.

كثرة الاستعمال، فإنّه يَستدلّ بها الصرفيون على أصالة الكلمة(١)؛ ولأنّ الأصل يجب أن يكون أكثر استعمالاً من الفَرع، لئلّا يلزم ترجيح الفرع على الأصل.

ولمثنى المؤنث: (تان) و(تين)، وللجمع المشترك بين المذكر والمؤنث: (أُولاءِ) بالمدّ والقصر.

فإن قلتَ: قد عددت أسماء الإشارة من المبنيات، فكيف تقول: (ذان) و(تان) حالة الرفع، و(ذين) و(تين) حالة النصب والجرّ، ويلزم من ذلك أن يكون معرباً؟

قلتُ: لا يلزم ذلك؛ لأنّا نقول: (ذان) و(تان) موضوعان لحالة الرفع، و(ذين) و(تين) لحالة النصب والجرّ، فلا تنافي بين كلامينا.

ثمّ اعلم أنّه كثيراً ما يتّصل بهذه الأسماء حرف الخطاب، فإن كان المخاطب واحداً مذكراً، جيء بالصيغة الموضوعة له، وهكذا، فيقال: (ذاكَ، ذاكما، ذاكم، ذاكِ، ذاكما، ذاكنّ)، وكذلك البواقي. واعلم أنّه كثيراً ما يدخل في أولها (ها) التنبيه.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّه قد يتغيّر/ ١٤و/ اسم الإشارة إذا أُلحق به حرف الخطاب، مثل: (ذلك)، و(تانّك، وذانّك) مشدّدتي النون، و(أولئك).

ثمّ اعلم أنّ هذه الأسماء للمشار إليه البعيد، أي: إذا كان المشار إليه بعيداً، يُشار إليه بهذه الأسماء، و(ذا) للقريب، و(ذاك) للمتوسط.

ثمّ اعلم أنّ هناك أسماء مختصّة بالإشارة إلى المكان، وهي: (هنا) (٢) و(ثَمَّ).

---

(١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٧.

(٢) في (هنا) ثلاث لغات: ضمّ الهاء وتخفيف النون، وكسر الهاء وتشديد النون، وفتحها وتشديد النون.«منه سلّمه الله».

هذا تمام التحقيق في أسماء الإشارة بما يليق بهذه الرسالة.

[٣] اسم الموصول

هو ما لا يكون جزءاً تامّاً للكلام إلّا إذا أُوصل به جملةٌ خبريةٌ يكون فيها ضميرٌ راجعٌ إلى الموصول(١).

وصيغها: أمّا للمذكر فللواحد: (الذي)، وللمثنى: (اللذان) بالألف والياء، وللجمع: (الذين).

وأمّا للمؤنّث، أمّا الواحد: (التي)، وأمّا المثنى: (اللتان) بالألف والياء. وأمّا الجمع: (اللاتي) و(اللواتي). وقد يُحذَف الياء منهما.

وأمّا المشترك بين الجمعين: (اللائي)(٢)، وقد يُحذَف الياء منه، وقد تُحذَف الهمزة(٣).

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، والذي في الكافية: الموصول: ما لا يتمّ جزءاً إلاّ بصلة وعائد، وصلته جملة خبريه، والعائد ضمير له. الكافية: ٣٥.

(٢) فمن استعمالها لجماعة الذكور العقلاء، قول رجل من بني سليم:

فَمَا آباؤُنَا بأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنا، اللاّءِ قد مَهَدوا الحُجورا

ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ٥٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٤٥، وشرح الأشموني: ١/ ١٥٥.

(٣) ذكر الجامي أنّ (اللائي) قد تأتي محذوفة الهمزة، فيقال: (اللاي) بالياء مكسورة أو ساكنة إجراءً للوصل مجرى الوقف، وقال الرضي: «الهمزة من (اللاء) بين الهمزة والياء؛ لكونها مكسورة، على ما هو قراءة ورش: ﴿وَاللَّاءِ يَئِسْنَ﴾ [الطلاق/ ٤]، وقد يقال: (اللاي) بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة، كقراءة أبي عمرو، والبزي، قال أبو عمرو: هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثمّ أبدلوا الهمزة ياءً من غير قياس، ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مجرى الوقف». شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢١، وينظر: السبعة في القراءات: ١/ ٥١٨، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٠١.

وأمّا المشترك بين الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث: (ما)، و(من)، و(ذا) بعد (ما)، و(ذو) في لغة بني طيّء[١]، و(الألف واللام).

ثمّ اعلم أنّ الضمير المعتبر في الجملة إذا كان منصوباً أو مجروراً، جاز حذفه، وإذا كان مرفوعاً فلا.

ثمّ اعلم أنّ من أسماء الموصول ما هو معربٌ، وهو: (أيّ) و(أيّة)، إلّا إذا كان صدر صلتهما محذوفاً، فإنّهما حينئذٍ مبنيان.

إذا تحقّقت ذلك، فاعلم أنّ هناك باباً شريفاً يسمّيه النحاة (باب التمرين)[٢]؛ لأنّ المعلمين يعوّدون المتعلّمين/ ١٤ظ/ في مذاكرته ومدارسته، وشرافته لأنّه به يُذكّر أكثر مسائل النحو، كما ستعرف.

فنقول: إذا أردت أن تُخبر باسم الموصول عن شيءٍ في جملةٍ، أوقعت اسم الموصول في صدر الجملة، والمُخبَر عنه في آخرها، ووضعت في موضع المُخبَر عنه ضميراً راجعاً إلى ذلك الاسم[٣]، فإذا أردت أن تُخبر بـ(الذي) مثلاً، عن (زيد) مثلاً، في جملة (ضربتُ زيداً) مثلاً، قلتَ: (الذي ضربتُه زيدٌ).

ولتلك الشروط المذكورة لا يُخبَر عن ضمير الشأن، فإنّ له صدارة الكلام،

---

(١) ينظر: الكافية: ٣٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٤٩.

(٢) قال ابن عقيل في (الإخبار بالذي والألف واللام): «هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك». شرح ابن عقيل: ٤/ ٦١. وينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ١٠٢.

(٣) المراد بوضع الضمير موضع المُخبرَ عنه، وضعه موضع إعرابه، أي يوضع موضعاً يعرَب فيه محلًا بالإعراب الذي أُعرب به المُخبرَ عنه، وإن تقدّم أو تأخّر عن المكان الذي كان فيه المُخبَر عنه لفظاً، مثلاً إذا أخبرت باللام عن (زيد) في (ضربتُ زيداً)، قلت: (الضاربه أنا زيدٌ)، بتقديم الضمير على الفاعل، مع أنّ (زيدٌ) المُخبَر عنه، كان مؤخّراً عنه.«منه سلّمه الله».

فلا يجوز تأخيره، ولا عن الحال والتمييز، فإنّهما نكرتان، إلّا فيما شذّ من التمييز المعرفة، فلا يمكن وضع الضمير موضعه، فانّ الضمير معرفة- كما سيجيء إن شاء الله تعالى[١]- وغير ذلك مما يتعذّر فيه أحد الشروط المذكورة.

ثمّ اعلم أنّه لا يُخبر بالألف واللام إلّا عن الاسم الذي في الجملة الفعلية، فإنّ صلته لا تكون إلّا اسم الفاعل أو اسم المفعول[٢]، ويمكن أن يُستنبطا من الفعل دون الاسم.

فإن قلتَ: لم لا يجوز أن يُخبر بالألف[٣] واللام في الجملة الاسمية التي جزؤها اسم فاعل أو مفعول، كما تقول: في (زيدٌ قائمٌ)، (القائمُ زيدٌ)؟

قلتُ: قيل في الجواب[٤]: إنّ (القائم) الذي كان قبل الإخبار، كان مفرداً، وبعد الإخبار يصير جملةً؛ لأنّ فيه حينئذٍ ضميراً راجعاً إلى الموصول[٥].

وأقول: هذا الجواب ضعيفٌ؛ لأنّا لا نسلّم أنّ الجملة قامت مقام المفرد، فانّ القائم مقام (قائم) هو (القائم) مجرداً عن الضمير. ولو سلّم فلا نُسلّم أنّه غير صحيحٍ، / ١٥و/ لابدّ له من دليلٍ على أنّه يقع كثيراً في الكلام.

---

(١) يأتي في هذا الباب: خاتمة في أحكام بعض الأسماء المنفردة: المقصد الثاني ص١٤٧.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ١٠٣.

(٣) في «ش» و«ط»: (عن الألف).

(٤) القائل: عصام الدين، قاله في حواشيه على شرح الجامي على الكافية «منه سلّمه الله».
وهو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، عصام الدين الاسفراييني، ولد في اسفرايين (من قرى خراسان)، وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفّي بها في حدود (٩٥١هـ)، وقيل: (ت هـ ٩٤٥)، وله تصانيف منها: (الأطول)، و(ميزان الأدب). شذرات الذهب: ٧/ ٣٥٩، كشف الظنون: ١/ ١٩٠، الأعلام: ١/ ٦٦.

(٥) حاشية العصام على شرح الملأ الجامي: ١٧٧-١٧٨.

بل الحقّ في الجواب: أنّه لا يخلو إمّا أن يكون المبتدأ هو المُخبر عنه، أو لا، بل المخبر عنه هو الخبر[١]، وذلك إذا كان المبتدأ صفةً محلّاةً باللام، أو مذكورةً بعد همزة الاستفهام، أو حرف النفي، لما سيجيء[٢].

فإن كان الأول لزم دخول الألف واللام على الضمير، مثل: (زيدٌ قائمٌ)، فانّ الضمير يجب أن يقوم مقام (زيد)، فإذا أُخبر عنه به لزم أن يقال: (الهو قائمٌ زيدٌ).

وعلى الثاني يلزم اجتماع الألفين واللامين، وعلى الثالث والرابع يلزم إمّا تأخير الاستفهام أو حرف النفي عن الموصول، أو بالعكس، والكلّ يمتنع.

تمّ تحقيق أسماء الموصول.

تتمّـــة

ثمّ اعلم أنّ (ما) الاسمية تكون موصولةً وموصوفةً واستفهاميةً وشرطيةً وصفةً، وبمعنى شيءٍ، وكذلك (مَن)، إلّا أنّه اختلف في (مَن)، هل تكون موصوفةً وصفةً، أو لا؟[٣] فقيل: لا[٤].

وصرّح سيبويه - في الباب التاسع والعشرين المترجم بـ(باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة، إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى

---

(١) في «ط» و«ك»: (بل الاسم الآخر).

(٢) يأتي في هذا الباب، الفصل الثالث ص٥٠، والمقصد السابع ص١٦٤.

(٣) كذا، والصواب: أتكون... لأنّ (هل) لا يطلب بها التصوّر، بل تختص بالتصديق. ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٩، والمفصل: ٤٣٧، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٦.

(٤) ذكر ابن الحاجب أنها لا تكون صفة، ولا تأتي تامة، أي غير محتاجة إلى الصفة والصلة، ينظر: الكافية: ٣٥.

الحشو، ويكون نكرةً بمنزلة رجل)- بكونها صفةً وموصوفةً أيضاً[(١)].

[٤] اسم الفعل

ما وضِع لمعنى الأمر، أو الماضي[(٢)].

وهو لا يخلو إمّا أن يكون منقولاً من المصادر الأصلية، أو من المصادر التي أصلها أصواتٌ، أو من الظرف، أو من الجار والمجرور. والأول لا يخلو إمّا أن يكون النقل فيه صريحاً، بأن يُستعمل حيناً مصدراً، أو لا يكون صريحاً. فهذه خمسة أقسام:

الأول: ما نُقل عن المصادر الأصلية، ويكون النقل فيه صريحاً.

الثاني: / ١٥ظ/ ما نُقل عنها، ولكن لا يكون النقل صريحاً.

الثالث: ما نقل عن المصادر التي أصلها الصوت[(٣)].

الرابع: ما نُقل عن الظرف.

الخامس: ما نُقل عن الجار والمجرور.

مثال الأول: (رُويد)، فانّه قد يُستعمل مصدراً، كقوله تعالى: ﴿**أَمْهِلْهُمْ**

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٠٥. ومقتضى كلام سيبويه أنهّا تكون نكرة موصوفة، نحو قول الشاعر:

أَلا رُبَّ مَنْ قـلـبي لـه الله نـاصِحٌ ... ومَنْ هو عندي في الظِّباء السَّوانِحِ

وتوصف بالنكرة، نحو: (مررت بمَن صالحٍ)، أو بجملة، نحو: (هذا مَن أعرفُ منطلقٌ) على جعل (أعرف) صفةً، وتقول: (هذا مَن أعرفُ منطلقاً) على جعل (أعرف) صلةً، ولم يذكر أنّ (من) تكون صفة. ينظر: الكتاب: ٢/ ١٠٦-١٠٩.

(٢) ينظر: الكافية: ٣٥.

(٣) في «ك»: (أصوات).

رُوَيْدًا﴾[١].

مثال الثاني: (هَيهات)، فانّه لمّا كان على وزن (قَوقاة)[٢]، وهو مصدر (قَوقى)، بمعنى (صوّت)، حكموا بأنّه مصدرٌ[٣]، ولكن لم يُستعمل مصدراً أصلاً.

مثال الثالث: (صَهْ)، فانّه من المصدر الذي بمعنى السكوت، وأصل ذلك المصدر اسم الصوت.

مثال الرابع: (أمامكَ).

مثال الخامس: (عليكَ).

ثمّ اعلم أنّا لمّا قيّدنا في التعريف[٤] الأمر والماضي بالمعنى، حيث قلنا: ما وضع لمعنى الأمر أو الماضي، ولم نقل للأمر أو الماضي، دفعنا به توهُّم من توهَّم أنّ اسم الفعل موضوعٌ للفظ الأمر أو الماضي وصيغتهما، مثلاً (صَه) موضوع للفظ (اسكُتْ)، و(رُويد) للفظ (أمهِل)، و(هَيهات) للفظ (بَعُد)؛ لأنّ هذا وهمٌ، ألا ترى أنّ العربي القحّ يتلفّظ بـ(صَه) ولا يخطِر بباله، بل لم يسمع لفظ (اسكُت)، وكذلك (رُويد)، وغير ذلك؟

ثمّ اعلم أنّ بعض أسماء الأفعال بمعنى غير الأمر أو الماضي[٥]، لكن أصله

---

(١) سورة الطارق/ ١٧.

(٢) قَوْقَتِ الدجاجة تُقَوْقي قيقاءً وقَوْقاةً: صوّتت عند البيض، فهي مُقَوْقِيةٌ، أَي صاحت. لسان العرب– قوا– ١٥/ ٢٠٦.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢/ ٣٧١.

(٤) أي: في تعريف اسم الفعل «منه».

(٥) في «ش» و«ك»: (والماضي).

ذلك، أمّا ما أصله الماضي فهو مثل: (أُف) و(أوَّهْ) [(١)]، فانّ الأول بمعنى (أتضجّرُ)، والثاني بمعنى (أتوجّعُ)، وهما مضارعان، لكنّ أصل الأول (تضجّرتُ)، وأصل الثاني (توجّعتُ) عُدِل إليهما؛ لأنّ المراد منهما الإنشاء، والحال أنسب بالإنشاء من الماضي.

وأمّا ما أصله الأمر، فهو مثل: (فَجارِ)، و(فَساقِ)، و(قَطامِ) و(غَلابِ)، فانّ الأول بمعنى الفُجور، ولكنّ أصله (افجُرْ). والثاني بمعنى (فاسقة)، ولكن أصله (افسُقْ).

والأخيران /١٦و/ علمان لمؤنث، ولذلك- أي: ولأنّ أصلهما بمعنى الأمر- بُنيا؛ لأنّهما حينئذٍ مشابهان لما كان على وزن (فَعالِ) بمعنى الأمر، كـ(نَزالِ) بمعنى (انزِل)، وزناً وأصلاً.

ولكن اختلفوا فيما كان علماً للمؤنث؛ ففي لغة أهل الحجاز مبنيٌّ، وفي لغة بني تميم اختلفت ذوات الراء[(٢)] وغيرها، فإن كان [من] [(٣)] ذوات الراء فأكثرهم يوافقون الحجازيين، وإن كان [من] [(٤)] غير ذوات الراء فيعربونه[(٥)]. ولغة الحجازيين هي الأفصح؛ لأنّها موافقةٌ لـ(فَعالِ) بمعنى الأمر عدلاً ووزناً.

وإنّما اختلف بنو تميم في ذوات الراء؛ لأنّها من حيث إنّ وزنها وزن غيرها

(١) في (أوّه) لغات، منها: ضمّ الهمزة وفتح الواو المخفّفة، ومنها: حذف الهاء وتشديد الواو المفتوحة.«منه سلّمه الله».

(٢) نحو: (حَضارِ) اسم كوكب، وبمعنى احْضُرْ، و(طَمارِ) وهو المكانُ العالي.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٦، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ١٤٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٢١.

ومعانيها معاني غيرها، فحكمها حكمها[١]، ومن حيث إنّ الراء حرفٌ ثقيلٌ، فينبغي أن يُعلّم بعلامةٍ واحدةٍ[٢] ليُجبَر ثقلُه. تمّ التحقيق في أسماء الأفعال.

[٥] المركّب

اسمٌ مركبٌ من كلمتين بحيث صارا ككلمةٍ واحدةٍ، سواء كانت الكلمتان حقيقيتين، أو حُكميتين، أو إحداهما حقيقيةٌ، والأخرى حكميةٌ[٣]. وإذا كانتا حقيقيتين فهو أعمّ من أن يكونا اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو أحدهما اسماً والآخر فعلاً، أو أحدهما اسماً والآخر حرفاً، أو أحدهما فعلاً والآخر حرفاً. وكذلك إذا كانت إحداهما حقيقية والأخرى حُكمية. فالحقيقي إمّا اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ. فقد حصل من ذلك ستة عشر قسماً:

الأول: أن يكون كلا اللفظين اسمين حقيقيين.

الثاني: أن يكون كلاهما فعلين حقيقيين[٤].

---

(١) أي إنهّا قيست بغيرها من الأعلام المعدولة، نحو: (عمر) و(زفر)، وأعربت إعرابها. ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٢/ ١٤٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٢٠.

(٢) أي بالبناء على الكسر، وقيل: إنّما يكون ذلك بإمالة فتحة الممنوع من الصرف إلى الكسرة، في الأحوال الثلاثة، فتكون مبنيةً على الكسر للوزن والعدل المقدّر، وإنّما قدّروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم الذي هو سبب الإمالة، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٦ و٣/ ١١٦، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ١٤٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٢١.

(٣) لم أجده بلفظه، لكن ورد قريب منه في الفوائد الضيائية: ٢/ ١١٨.

(٤) مثّل له بـ(تأبط شراً)، ومعلوم أنّه مركبٌ من اسم وفعل، بينهما نسبة قبل العلمية، وقد أخرجه الجامي من حدّ المركب؛ لأنّه قيّده بعدم وجود النسبة بين الاسمين، قال في حدّ المركب: «كلّ اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقةً أو حكماً، اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين، وجعلهما كلمة واحدة، ليس بينهما نسبة أصلاً، لا في الحال، ولا قبل التركيب». الفوائد الضيائية: ٢/ ١١٨. ولعلّ المصنف يشير إلى أنّ المصدر قد يطلق عليه فعلاً وحدثاً وحدثاناً. ينظر: المصطلح النحوي: ١٣٩.

الثالث: أن يكون كلاهما حرفين حقيقيين[١].

الرابع: أن يكون الأول اسماً، والثاني فعلاً حقيقيين.

الخامس: عكس ذلك.

السادس: أن يكون الأول اسماً، والثاني حرفاً حقيقيين.

السابع: /١٦ظ/ عكس ذلك.

الثامن: أن يكون الأول فعلاً، والثاني حرفاً حقيقيين.

التاسع: عكس ذلك.

العاشر: أن يكون اللفظ الأول اسماً حقيقياً، والثاني يكون لفظاً حُكيماً.

الحادي عشر: أن يكون الأول فعلاً حقيقياً.

الثاني عشر: أن يكون الأول حرفاً حقيقياً.

الثالث عشر: أن يكون اللفظ الثاني اسماً حقيقياً، والأول لفظاً حُكمياً.

الرابع عشر: أن يكون الثاني فعلاً حقيقياً.

الخامس عشر: أن يكون الثاني حرفاً حقيقياً.

السادس عشر: أن يكون اللفظان حُكميين.

---

(١) مثّل له بـ(خمسة عشر)، وذكر الجامي أنّ (خمسة عشر) خارجٌ عن الحدّ، مع أنه من أفراد المحدود؛ لأنّ بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف. الفوائد الضيائية: ٢/ ١١٨. وقال الرضي: «اعلم أن أصل خمسة عشر (خمسة وعشر) حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما، وإنّما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه؛... لأنّ الاسمين معاً هاهنا عددٌ واحدٌ، كعشرة، وكمائة،... وبُني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبُني الثاني، لتضمّنه الحرف العاطف». شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٣٥.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّه لا يخلو إمّا أن يكون بين الكلمتين نسبةٌ إضافيةٌ، أم نسبةٌ إسناديةٌ، أم نسبةُ العطف، أو لا يكون هناك نسبةٌ أصلاً.

مثال الأول: (عبدُ الله).

مثال الثاني: (تأبّطَ شرّاً).

مثال الثالث: (خمسةَ عشرَ)، فإنّ أصله خمسةٌ وعشرٌ.

مثال الرابع: (بَعْلَبك).

فالقسمان الأولان معربان، والقسمان الثانيان مبنيان إلّا اثني عشر لشبهه بالمركّب الإضافي.

فالأول[١]: كلا جزئيه مبنيان، أمّا الأول[٢] فلكونه كالوسط، وأمّا الثاني فلأنّه متضمّنٌ للحرف الذي هو مبنيّ الأصل.

والثاني: قد اختلفت فيه اللغات، ففي بعضها: يُعرب الثاني[٣]، ويُمنع صرفه[٤]،

إذ لا موجب للبناء، ويُبنى الأول[٥] لما ذُكر من أنّه كالوسط[٦].

---

(١) أي النوع الأول من القسمين الثانيين المبنيين، نحو (خمسةَ عشَر).

(٢) أي: الجزء الأول «منه».

(٣) أي: الجزء الثاني «منه».

(٤) هذا دليل الإعراب، أما دليل منع صرفه، فسيأتي في باب ما لا ينصرف، إن شاء الله تعالى «منه». يأتي ص ١٧٥، ولم يفصل أسباب منعه من الصرف هناك.

(٥) أي: الجزء الأول «منه».

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٧، والإيضاح في شرح المفصَّل: ١/ ٥٢٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٣٥، وأوضح المسالك: ١/ ١٢٦، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٢٠، وشرح الأشموني: ⟵

وفي بعضها: يُعربان، ويُضاف الأول إلى الثاني، ويُمنع صرف الثاني[١].

وفي بعضها: يُعربان، ويُضاف الأول إلى الثاني، ويُصرف الثاني[٢].

تمّ القول في المركّبات.

[٦] الكناية

هي أن يعبّر عن معنى بلفظٍ لا يكون/ ١٧و/ صريحاً في ذلك المعنى[٣].

والمراد بها هنا الألفاظ المبنية التي بها تقع الكناية، ولمّا لم يكن لها مفهومٌ واحدٌ مشتركٌ بينها، لم يمكن أن تُعرف، فلذلك نعرض عنه، ونعدّها فنقول: هي (كم، وكذا، وكأيّن، وكيت، وذيت)[٤].

فالثلاثة الأُول للكناية عن العدد، والأخيران للكناية عن الجملة والحديث.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ (كم) على قسمين: استفهامية، وخبرية. أمّا الاستفهامية فمعناها الاستفهام عن العدد، والخبرية الإخبار عن كثرة العدد[٥]. و(كأيّن) بمعنى (كم) الخبرية.

واعلم أنّ لـ(كم) بالمعنيين صدارة الكلام؛ لأنّهما إنشاءان؛ أمّا الأول

۞ ١/ ١٣٠.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٦، والإيضاح في شرح المفصَّل: ١/ ٥٢٢، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٦، والإيضاح في شرح المفصَّل: ١/ ٥٢٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٢٥، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٢٠، وشرح الأشموني: ١/ ١٣٠.

(٣) عبرّ الشيخ الرضي عن الكناية بنحو ذلك. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٤٧.

(٤) اعلم أنّ (كيت)، و(ذيت)، كلّا منهما تستعمل مع العطف وبدونه، يقال: (قال زيدٌ كيت وكيت)، و(قال كيت كيت)، وكذا (قال ذيت وذيت)، و(قال ذيت ذيت). «منه سلّمه الله».

(٥) المراد بالإخبار عنه الإعلام والإشعار به، لا الذي لا يجامع الإنشاء، ولا ينافي ما بعده «منه».

فهو لإنشاء الاستفهام، وأمّا الثاني فهو لإنشاء التكثير، ولهما مميزٌ، فمميز الأول منصوبٌ، والثاني مجرورٌ.

وإذا التبس مميزهما بمفعول الفعل الذي بعدهما أُدخل عليه (مِن)[٦]، كما في قوله تعالى: ﴿**كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ**﴾[٧]، فانّه لو قيل: كم آتيناهم آيةً بينةً، لالتبس أنّه لا يعلم أأنّه مميّز لـ(كم)، أم مفعول لـ(آتينا)، فلذلك أتى بـ(مِن).

واعلم أنّه لا يخلو إمّا أن يكون بعد (كم) اسمٌ أو فعلٌ مشتغلٌ عنه بضميره، أو متعلّقه، أم لا. فعلى الأول يرفع (كم) محلاً، ويجب أن يُنظر إلى المميز أهو ظرفٌ أم لا، فان كان ظرفاً فهو خبرٌ، وما بعده المبتدأ، وإلّا فهو مبتدأ وما بعده خبره.

وعلى الثاني فهو منصوبٌ، ويجب أن يُنظر فيه أيضاً إلى المميز، فان كان ظرفاً فهو مفعولٌ فيه زماني أو مكاني، وإلّا فان كان مصدراً فهو مفعولٌ مطلق، وإلّا فهو مفعولٌ به، وإن كان/ ١٧ظ/ قبل (كم) جارّ اسماً أو حرفاً يجرّ[٨].

فإن قلتَ: أما قلت سابقاً أنّ لهما صدارة الكلام، فكيف تُجوّز أن يكون قبلهما جارّ؟

قلتُ: الجارّ مع المجرور كلمةٌ واحدةٌ، لا يمكن أن يتقدّم الثاني على الأول، فكأنّهما مع جارّهما كلمةٌ واحدةٌ لها صدارة الكلام، فلا تنافيَ بين الكلامين.

ثمّ اعلم أنه قد يُحذف مميز (كم) إذا كان هناك قرينةٌ تدلّ عليه، كقولك: (كم مالك؟)، و(كم ضربت؟)، فإنّ الحال هنا يدلّ على أنّ المراد (كم درهماً، أو درهمٍ مالك؟)، أو (كم ضربةً؟ أو مرةٍ، أو رجلاً، أو رجلٍ ضربت).

---

(٦) (مِن) هذه بيانية، ولذلك أدخلت على المميز، لأنهّا ترفع الإبهام «منه سلّمه الله».

(٧) سورة البقرة/ ٢١١.

(٨) يجر (كم) «منه».

فإن قلتَ: كيف تدلّ القرينة على تعيين المميز، وقد احتمل المثال الأول احتمالين، والثاني ثلاثة[١]؟

قلتُ: يكفي في القرينة أن تدلّ على تعينٍ ما، وهنا كذلك، إذ يعلم أنّ المميز ليس إلّا الاثنين في الأول، والثلاثة في الثاني.

[٧] الصوت

لمّا كان له أفرادٌ، لا يمكن تعريف المجموع بواحدٍ[٢]، نقول: لا يخلو إمّا أن يبقى على أصله، أو لا، بل نُقل إلى المصدر، وإذا نُقل إلى المصدر، فلا يخلو إمّا أن نُقل إلى اسم الفعل، أم لا[٣].

والباقي على أصله، لا يخلو إمّا أن يُصوّت به الإنسان لعروض معنىً له، أو يُصوّت به للحكاية عن صوتٍ آخر، أو يُصوّت به لزجر حيوانٍ، أو دعائه[٤]، وعلى التقادير مبنية إلّا ما كان بمعنى المصدر.

---

(١) أي: لمميز (كم) في: (كم مالك) احتمالان؛ النصب على تقدير (كم) استفهامية، والجر على تقدير (كم) خبرية، وذكر الجامي أنّ إعراب (كم) في هذا المثال: مبتدأ، ومالك: خبره. وفي (كم ضربت) ثلاثة احتمالات؛ تكون (كم) في الاحتمال الأول والثاني منصوبةً على الظرفية، أو المصدرية، والتقدير: (كم مرّةً أو مرةٍ ضُربت)، أو(كم ضربةً أو ضربةٍ ضُرِبت). والثالث: أن تكون (كم) منصوبة على المفعولية، بتقدير: (كم رجلاً أو رجلٍ ضَربتَ). ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ١٣١.

(٢) حدّه ابن الحاجب بقوله: «كلّ لفظٍ حُكي به صوتٌ، أو صُوّت به للبهائم». الكافية: ٣٥.

(٣) مثال التي نقلت إلى باب المصادر، ولزمت المصدرية، ولم تصر اسم فعل: (واها) للتعجّب، وحكمه حكم المصادر. ومثال التي لم تلزم المصدرية، وصارت اسم فعل: (صه)، و(مه)، وحكمهما حكم أسماء الأفعال. ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ١١٥.

(٤) مثال الذي يُصوّت به الإنسان لمعنىً يعرض له: (آه) للمتوجّع، أو المتعجّب. ومثال الحكاية: (غاق) لحكاية صوت الغراب. ومثال أصوات الزجر والدعاء: (هَلا) لزجر الخيل، و(نَخّ) لإناخة البعير. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١١٧-١١٩.

[٨] الظروف المبنية

منها الغايات، أعني الظروف المقطوعة الإضافة[١]، ومنها: (حيث)، و(إذ)، و(إذا)، و(أين)، و(أنّى)، و(متى)، و(أيّان)، و(كيف)، و(مُذ)، و(مُنذ)، و(لَدى).

و(لدن) بفتح اللام وضمّ الدال وسكون النون، وفتح/١٨و/ اللام وسكون الدال وكسر النون، وفتح اللام والدال وسكون النون، وضمّ اللام وسكون الدال وكسر النون.

و(لد) بضمّ اللام وسكون الدال، وفتح اللام وسكون الدال، وفتح اللام وضمّ الدال. و(قَطّ وعَوضُ). ومثلها في البناء (مثل) و(غير) مع (ما) و(أن)[٢].

---

(١) نحو: قبلُ، وبعدُ، والجهات الستّ، إذا قطعت عن الإضافة. البسيط في شرح الكافية: ٢/ ١٧٣.

(٢) نحو: (قيامي مثلما قام زيد)، و(قيامي مثل أن يقوم زيد)، أو(مثل أنّك تقوم)، لمشابهتها الظروف المضافة إلى الجملة، نحو: (إذا) و(حيث)، ويجوز إعرابها لكونها اسمين مستحقّين للإعراب. الفوائد الضيائية: ٢/ ١٤٧.

[المعرب من الأسماء]

إذا عرفت كلّ ذلك، فاعلم أنّ الأسماء كلّها مبنيات ومعربات، إمّا مرفوعةٌ أو منصوبةٌ أو مجرورةٌ لفظاً أو تقديراً أو محلاً، واللفظيّ والتقديريّ قد عُلم ممّا سلف[1]، والمحلّي ما يكون للمبنيات؛ لأنّها لا تقبل الإعراب أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً، بل تقع في محل الإعراب، فلذلك وضعنا ثلاث مقالات لبيانها[2]:

المقالة الأولى: في المرفوعات

المرفوع: كلّ ما فيه علامة الفاعل[3]- أعني الضمّ، أو الواو، أو الألف- كما مرّ مفصّلاً[4].

وهو على ثمانية أقسام: الفاعل، مفعول ما لم يُسمّ فاعله، المبتدأ، الخبر، خبر (إنّ) وأخواتها، خبر (لا) لنفي الجنس، اسم (ما) و(لا) المشبّهتين بـ(ليس)، اسم (كان) وأخواتها، ولذلك رتّبنا هذه المقالة على ثمانية فصول:

---

(١) تقدّم في مقدمة المؤلف ص ٦-١٨.

(٢) (لبيانها) لم ترد في «ش».

(٣) الحدّ بهذا اللفظ خاص بالمؤلف، وفي الكافية: هو ما اشتمل على علم الفاعلية. الكافية: ١٤.

(٤) تقدّم في مقدمة المؤلف ص١٠ وما بعدها.

الفصل الأول: في الفاعل

الفاعل: ما قام به الفعل، وأُخّر عنه لفظاً أو تقديراً[١]، نحو: (زيد) في (قام زيدٌ). والأصل أن يكون بعده بلا فاصل؛ ولذلك جاز (ضرب غلامَهُ زيدٌ)، فإنّه حينئذٍ، وإن تقدّم الضمير على مرجعه لفظاً، لكنّه مؤخّر تقديراً ورُتبةً؛ لأنّ التقدير على ما هو الأصل (ضرب زيدٌ غلامَهُ)، وذلك جائزٌ.

ولكن يمتنع /١٨ظ/ (ضرب غلامُهُ زيداً)، فإنّه حينئذٍ يكون الضمير مقدّماً على مرجعه لفظاً وتقديراً، وهو غير جائزٍ عند الجمهور، ولكن جوّزه الأخفش[٢] وابن جنّي[٣]، متمسّكين[٤] بقول الشاعر[٥]: [الطويل]

---

(١) لم يرد حدّ الفاعل بهذا اللفظ في كتب النحويين المتقدمين.

(٢) يريد به الأخفش الأوسط، وهو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، أبو الحسن، نحوي، بصري، أخذ عن سيبويه، وصنف كتباً، منها: (تفسير معاني القرآن)، توفّي سنة (٢١٥هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٤٥، وبغية الوعاة: ١/ ٥٩٠، والأعلام: ٣/ ١٠١.

(٣) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، من أئمة النحو والأدب والتصريف، ولد بالموصل، من تصانيفه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب، توفّي ببغداد سنة (٣٩٢هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٩٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، والأعلام: ٤/ ٢٠٤.

(٤) قال البغدادي: «وممن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وابن مالك في التسهيل وشرحه، وأطال في الردّ عليه الشاطبي في شرح الألفية، ونصر الإمام عبد القاهر الجرجاني مذهب الأخفش في المسائل المشكلة». خزانة الأدب: ١/ ٢٧٧. وينظر: الخصائص: ٢/ ٢٩٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٨، وأوضح المسالك: ٢/ ١٢٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٩٣، وشرح التسهيل: ٢/ ١٣٥.

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو، وقيل: عمرو بن ظالم، الدؤلي الكِناني، ولي إمارة البصرة في خلافة أمير المؤمنين علي٧، وشهد معه صفّين، ورسم له أمير المؤمنين٧ شيئاً من أُصول النحو، فكتب فيه، ونقّط المُصْحَف نُقَط الإعراب، وله ديوان مطبوع، تُوفّي سنة (٦٩هـ). ينظر: ☜

جَــزَى ربُّــهُ عَنِّي عَــدِيَّ بــنَ حاتِمٍ
جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ[(١)]

وقوله: [البسيط]

جَـزَى بَـنُـوهُ أَبَـا الـغَـيْـلاَنِ عَـنْ كِـبَرٍ
وَحُـسْـنِ فِـعْـلٍ كَـمَا يُجْـزَى سِـنِـمَّار[(٢)]

﴿ معجم الشعراء: ٢٤٠، والوافي بالوفيات: ١٦/ ٣٠٥، والأعلام: ٣/ ٢٣٦.

(١) ورد البيت في ملحقات ديوان أبي الأسود: ٤٠١، وينظر: المقاصد النحوية: ٢/ ٢٣٢، وخزانة الأدب: ١/ ٢٧٧.

وهو غير منسوب في أمالي ابن الشجري: ١/ ١٥٣، وشرح المفصل: ١/ ٧٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٨، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٢٧٠، وشرح شذور الذهب: ١٧٥، و١٧٨، وأوضح المسالك: ٢/ ١٢٥، وتخليص الشواهد: ٤٨٩، وشرح ابن عقيل ا/ ٤٩٦، والمطول: ١٢٠، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٥٦، وشرح الأشموني: ٢/ ١٩٦.

ونسبه ابن جني في الخصائص: ٢/ ٢٩٤، إلى النابغة الذبياني، لكن المروي عن النابغة هو:

جزى الله عبساً في المواطن كلها جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعَلْ

ينظر: ديوان النابغة: ١٩١. وقال المفضّل بن سلمة: «رُوي هذا الشعر للنابغة الذبياني، وقيل: إنّه لعبد الله بن همارق- بضمّ الهاء وآخره قاف- وهو أحد بني عبد الله بن غطفان، وليس في هذا الشعر شاهدٌ لما نحن فيه». الفاخر: ٢٣٠، وينظر: تخليص الشواهد: ٤٨٨، وخزانة الأدب: ١/ ٢٨٣.

(٢) البيت لسليط بن سعد، ولم أعثر له على ترجمة. وقد نسب إليه في: الأغاني: ٢/ ٤٢٣، ومعجم ما استعجم: ٢/ ٥١٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٥٢، والمنتظم: ٢/ ٩٢، والمطول: ١٢٠، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٣٧، وشرح الأشموني: ٢/ ١٩٣، وهمع الهوامع: ١/ ٦٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٩٣ و٢٩٤.

وهو غير منسوب في شرح التسهيل: ٢/ ١٣٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٩، وتخليص الشواهد: ٤٨٩، وصبح الأعشى: ٢/ ٢٨٥.

وسِنِمّار: بناءٌ روميّ، قيل: إنّه بنى الخورنق للنعمان بن امرئ القيس، فقتله لئلا يعمل لغيره مثله، ﴾

وقوله[١]: [السريع]

لَمَّـــا[٢] عَـــصَى أَصْـحَــابُـهُ مُصْعَبا
أَدَّى إِلَـيْـهِ الكَيْلَ صَاعاً بِـصَـاعْ[٣]

وقوله[٤]: [الطويل]

أَلا لَيتَ شِعري هَل يَلومَنَّ قَومُهُ
زُهَـيراً عَلى ما جَرَّ مِن كُلِّ جانِبِ[٥]

وضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، ينظر: جمهرة الأمثال: ١/ ٣٠٥ -٣٠٦، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٣٨٦، ومجمع الأمثال: ١/ ١٥٩.

(١) القائل هو السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي، روى له صاحب (المفضليات) قصيدة في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة، من بني يربوع، وكان يحيى قد قتل مع مصعب بن الزبير، وهذا البيت من تلك القصيدة، توفّي بعد سنة (٧١ هـ). ينظر: الأعلام: ٣/ ١٠٤.

(٢) في النسخ: (ولمّا).

(٣) نُسب البيت إلى السفاح في: المفضليات: ٣٢٣، وخزانة الأدب: ١/ ٢٨٩. ورُوي غير منسوبٍ في شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٩، والمطول: ١٢٠، وصبح الأعشى: ٢/ ٢٨٥. . وروايته في المفضليات:

لمَّا جَلاَ الخُلاَّنُ عـن مُصْـعَبٍ أَدَّى إِليه القَرْضَ صاعاً بِصَاعْ

وحينئذٍ لا شاهد في البيت على مسألة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

ومعنى: أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعٍ، أنّه كافأ إحسانه بمثله، إذ وفى يحيى لُمصْعب حتّى قُتِل معه، وفي المثل: جزيته كيلَ الصاع بالصاعِ. إذا كافأتَ الإحسانَ بمثله، والإساءةَ بمثلها. ينظر: مجمع الأمثال: ١/ ١٦٨.

(٤) القائل هو أبو جُندب بن مُرّة القِرْدي الهُذلي، شاعر جاهلي، أخو أبي خراش: خويلد بن مرة الهذلي، ينظر: الشعر الشعراء: ٢/ ٦٥٢، وأنساب الاشراف: ١١/ ٢٤٧.

(٥) روي البيت منسوباً إلى أبي جندب في ديوان الهذليين: ٣/ ٨٧، وشرح أشعار الهذليين: ٣٤٩، وخزانة الأدب: ١/ ٢٩١. وهو غير منسوب في شرح الرضي ١/ ١٨٩، وشرح التسهيل:

فإنّ الضمير في (ربّه) في البيت الأول راجعٌ إلى (عديّ) المتأخّر عنه لفظاً وتقديراً. وفي (بنوه) في البيت الثاني إلى (أبي الغيلان) المتأخّر عنه كذلك. وفي (أصحابه) في البيت الثالث إلى (مصعب). وفي (قومه) في البيت الرابع إلى (زهير).

والجواب: أنّا لا نسلّم أنّ ضمير (ربّه) راجعٌ إلى (عديّ)، بل إلى مصدر (جزى) المفهوم منه، أي: (جزى ربّ الجزاء)، كما في قوله تعالى: ﴿**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[١]، أي: العدل[٢].

وأيضاً لا نسلّم أنّ الضمير في (بنوه) راجعٌ إلى (أبي الغَيلان)، بل إلى الجزاء وابن الجزاء، بمعنى (مَن يُلازم الجزاء، كالابن يُلازم أباه)، ولذلك يقال للغُراب: ابن دَأية؛ لأنّه يُلازم دأيةَ البعير[٣] إذ أدبر.

وأيضاً لا نسلّم أنّ ضمير (أصحابه) راجعٌ إلى (مصعب) بل إلى (العصيان) المفهوم من (عصى). وأنّ الضمير في (قومه) إلى (زهير)، بل إلى (اللوم) المفهوم من (يلومنّ) / ١٩و/ .

⇜ ٢/ ١٣٥، والمطول: ١٢١، وصبح الأعشى: ٢/ ٢٨٦.

وزهير: من بني لحيان، وجرّ: جنى، أي جرّ على نفسه جرائر من كلّ جانب، قيل في سبب الشعر: إنّه مرض أبو جندب، وكان له جار من خزاعة، اسمه خاطم، فقتله زهير اللحياني، وقتل امرأته، فلمّا برأ أبو جندب من مرضه، خرج من أهله في الخلعاء من بكر وخزاعة، على بني لحيان، فقتل فيهم، وسبى من نسائهم وذراريهم. ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٣٤٩ -٣٥٣، وخزانة الأدب: ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(١) سورة المائدة/ ٨.

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٥٩٨.

(٣) الدَّأْيَة: هي فَقار الكاهِل في مُجْتَمَع ما بين الكَتِفَيْنْ من كاهِل البعير خاصّةً...وابنُ دَأْيَةَ: الغُراب، سُمّي بذلك؛ لأنّه يقع على دأْية البَعير الدَّبِرِ فيَنْقُرها. لسان العرب: ١٤/ ٢٤٧.

وقيل في الجواب[١] عن البيت الثاني والرابع: إنّهما شاذان لا يقاس عليهما[٢]، ولا وجه له إذا قام ما ذكرناه.

[مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوباً]

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه يجب تقديم الفاعل على المفعول في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان إعرابهما تقديرياً، ولا تكون قرينة على تعيّن أحدهما للفاعلية والآخر للمفعولية، ليتعين الفاعل عند السامع، إذا علم هذه القاعدة، كقولك: (ضرب موسى عيسى)[٣]، بخلاف (أكل الكمثرى يحيى)[٤]، فانّ القرينة هنا موجودةٌ على أنّ الفاعل (يحيى)، و(الكمثرى) مفعول.

الثاني: إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل، إذ لا يجوز الانفصال، كقولك: (ضربتُ زيداً).

الثالث: إذا كان المفعول واقعاً بعد (إلّا)، فانّه لو قُدّم على الفاعل لاختلّ المقصود، مثلاً إذا قيل: (ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً)، فالمقصود حصر ضاربية زيد على عمرو، وإذا قيل: (ما ضرب عمراً إلّا زيدٌ)، كان المفهوم حصر مضروبية عمرو في زيد، فينعكس المقصود.

هذا إذا قُدّم المفعول دون (إلّا)، وأمّا إذا قُدّم مع (إلّا) فلا محذور، مثل: (ما ضرب إلّا عمراً زيدٌ)، فانّ المفهوم منه هو المفهوم من قولنا: (ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً) فانّ المحصور عليه هو المذكور بعد (إلّا).

---

(١) القائل سعد الملة والدين التفتازاني، قاله في شرح تلخيص المفتاح «منه دام ظلاله العالي».

(٢) المطول/ شرح تلخيص المفتاح: ١٢١، وينظر: خزانة الأدب: ١/ ٢٨٠-٢٨١.

(٣) لا قرينة هنا سوى الرتبة، فيجب تقديم الفاعل.

(٤) القرينة هنا الإسناد، وهو معلوم في حال تقدّم الفاعل أو تأخّر.

الرابع: أن يكون مذكوراً بعد معنى (إلّا)- أعني (إنّما)- والدليل هو الذي ذكرناه في (إلّا).

[حذف عامل الفاعل]

إذا تحقّقت هذا، فاعلم أنّه قد يُحذف عامل الفاعل، إذا كان جواباً لسؤالٍ مُحقّقٍ، كقولك في جواب مَن قال: مَن قام؟ (زيدٌ). أو مُقدّر، كقوله[1]: [الطويل]

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومُختبطٌ ممّا تُطيحُ الطوائحُ[2]

---

(١) البيت من قصيدة لنهشل بن حَرِّي بن ضَمرة الدارمي، يرثي فيها أخاه يزيد، وقد وقع في نسبته اختلاف كثير، فنسب إلى الحارث بن نَهيك النهشلي، ولبيد بن ربيعة، وضِرار بن نَهشل، والحارث بن ضِرار، ومُزَرِّد بن ضِرار، والمهلهل بن ربيعة. قال البغدادي: «الصواب أنّها لنَهشل بن حَرِّي»، ونسبها العيني إليه أيضاً.

ونَهشل شاعرٌ مخضرمٌ، عدّه الجمحي في الطبقة الرابعة من فحول الإسلام، وكان من خير بيوت بني دارم، أسلم ولم يرَ النبي٦، وصحب علياً٧ في حروبه، توفّي نحو(٤٥هـ).ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٨٣، والشعر والشعراء: ٢/ ٦٢٢، والإصابة: ٦/ ٥٠١، وخزانة الأدب: ١/ ٣١٢، والأعلام: ٨/ ٤٩.

(٢) ينظر: نهشل بن حري-حياته وشعره: ٥٩، وديوان لبيد: ٢٣٢- الملحقات-، وقال جامع الديوان: : «الصواب في نسبة هذه الأبيات أنّها لنَهشل بن حَرِّي»، وكتاب سيبويه ١/ ٢٨٨، و٣٦٦، و٣٩٨، وتفسير الطبري: ١٧/ ٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٩٤، وشرح المفصل: ١/ ٨٠، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٠٤، وخزانة الأدب: ١/ ٣٠٣، و٣١٣، و٨/ ١٣٩.

وهو غير منسوب في المقتضب: ٣/ ٢٨٢، والأصول في النحو: ٣/ ٤٧٤، وإعراب القرآن: ٢/ ٧٦، والخصائص: ٢/ ٣٥٣، و٤٢٤، والمحتسب: ١/ ٢٣٠، والمفصل: ٤١، وأمالي ابن الحاجب: ٤٤٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٢٧٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٩٣، وتخليص الشواهد: ٤٧٨، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٦١، وشرح الأشموني: ٢/ ١٥٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٦٠.

والضارع من الضراعة: الخضوع، والتذلل، يعني: يبكيه من يعجز عن مقاومة الخصماء، فيقصده ⟵

/ ١٩ظ/ إذا قُرئ (ليُبكَ) مبنياً للمفعول، فانّ (ضارعٌ) حينئذٍ فاعلٌ لفعلٍ مقدّرٍ، جواباً لسؤال مقدّر، كأنّه لّما قال: (وليُبكَ يزيدُ)، سأل سائل فقال: مَن يبكيه؟ فقال في الجواب: يبكيه ضارعٌ. وأمّا إذا قُرئ (ليَبكِ) مبنياً للفاعل، فـ(ضارعٌ) فاعلٌ له، وليس ممّا نحن فيه. ثمّ اعلم أنّه قد يُحذف الفعل مع الفاعل، كقولك في جواب مَن قال: أقام زيدٌ؟ (نعم).

الفصل الثاني: في مفعول ما لم يُسمّ فاعله

وهو كلّ مفعولٍ حُذف فاعله، وأقيم هو مقامه[١].

ويجب أن تُغيّر صيغة الفعل، فإن كان ماضياً ضُمّ أوله وكُسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضُمّ حرف مضارعه وفُتح ما قبل آخره.

ثمّ اعلم أن جميع المفاعيل صالحةٌ لأن تقوم مقام الفاعل إلّا أربعة:

الأول: المفعول الثاني من باب (علمتُ).

الثاني: المفعول الثالث من باب (أعلمتُ).

الثالث: المفعول له بلا لام.

الرابع: المفعول معه.

لطلب النصرة. والمختبط: الذي يسأل من غير معرفةٍ، وتُطيح: تهلك، والطوائح: المهلكات والمقاذف، والقياس(المطاوح) أو(المطيحات) جمع (مطيحة)، فجمعه على حذف الزيادة من الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر/ ٢٢] أي (ملاقح)، جمع (ملقحة). يعني: ويبكيه أيضاً المحتاج لإهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به إلى تحصيل المال، فيقصده للرفد والعطاء. ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٩٤-٩٥، أمالي ابن الحاجب: ٤٤٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، وخزانة الأدب: ١/ ٣٠٧.

(١) ينظر: الكافية: ١٥.

أمّا الأول: فلأنّه مسندٌ إلى المفعول الأول إسناداً تامّاً، ولو أُسند إليه الفعل، وإسناده أيضاً تامّ، لزم أن يكون شيءٌ مسنداً ومسنداً إليه بإسنادٍ تامٍّ، وهو ممنوعٌ.

وأمّا الثاني: فهو أيضاً كذلك.

وأمّا الثالث: فلأنه يلتبس، إذ النصب علامةٌ لكونه مفعولاً له.

وأمّا الرابع: فلأنّ (الواو) الذي في المفعول معه يدلّ على الانفصال عن الفعل، وإقامة الفاعل يدلّ على الاتصال، وبينهما تنافٍ.

ثمّ اعلم أنّ المفعول به أولى من سائر المفاعيل؛ لأنّه لا يتمّ الفعل بدونه، كما لا يتمّ بدون / ٢٠و/ الفاعل؛ ولذلك إذا وجد مع غيره أُوثر عليه[١]، أمّا إذا لم يكن فالجميع سواءٌ، وكذا المفعول الأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني؛ لأنّه فاعل باعتبار أنّه آخذٌ بخلاف الثاني.

ثمّ اعلم أنّ الحقّ أنّ مفعول ما لم يُسمّ فاعله فاعلٌ حقيقةٌ، إذ يصدق عليه تعريفه؛ لأنّه يصدق على (زيد) في (ضُرِب زيدٌ) أنّه أُسند إليه الفعل المجهول، أعني المضروبية، وهي قائمةٌ به، والفعل مقدّم عليه.

الفصل الثالث: في المبتدأ

وهو الاسم المعمول بالعامل المعنوي دون اللفظي، أو الصفة المذكورة بعد حرف النفي، أو الاستفهام[٢].

فالأول مثل: (زيدٌ قائمٌ).

---

(١) أي: اختير «منه».

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وفي الكافية: هو الاسمُ المجردُ عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرف النفي وألف الاستفهام. الكافية: ١٥.

والثاني مثل: (ما قائمٌ الزيدان).

والثالث مثل: (أقائم الزيدان؟).

ثمّ أنّه إن كان صفةً مفردةً، والخبر أيضاً مفرداً، مثل: (أقائمٌ زيدٌ؟)، أو(ما قائمٌ زيدٌ). فالعبارة تحتمل احتمالين:

الأول: أن تكون تلك الصفة مبتدأ، والاسم فاعلاً له قائماً مقام الخبر.

والثاني: أن يكون الاسم مبتدأ، والصفة خبراً له.

فإن قلتَ: هلّا جاز أن تكون الصفة مبتدأ، والاسم خبره، لا قائماً مقامه؟

قلتُ: لأنّ الصفة نكرةٌ، وسيجيء- إن شاء الله تعالى- أنّ الأصل في أول أقسام المبتدأ أن يكون معرفةً، فإذا كان هناك معرفةٌ، وجب أن تُؤثر على تلك الصفة النكرة، وأيضاً سيجيء أنّ أصله أن يكون اسماً[1].

فإن قلتَ: ما تقول في (أقائم الزيدان؟)، ألا يجوز فيه الأمران؟

قلتُ: لا، بل لا احتمال له غير الأول، وهو أن تكون الصفة مبتدأ، و(الزيدان) فاعلاً، قائماً مقام الخبر/ ٢٠ظ/ ؛ وذلك لأنّ الخبر إذا كان مشتقاً يجب أن يطابق المبتدأ، وهنا ليس كذلك.

فإن قلتَ: ما تقول في (أقائمان الزيدان؟)، و(أقائمون الزيدون؟).

قلتُ: لا يحتمل إلّا الثاني، وهو أن يكون الاسم مبتدأ، والصفة خبراً؛ وذلك لأنّ الفعل يجب إفراده سواء كان الفاعل مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً، على ما هو الحقّ من أنّ الألف في (ضَرَبا) والواو في (ضَرَبوا) ضميرٌ؛ لأنّه حينئذٍ يلزم

---

(١) يأتي لاحقاً في هذا الفصل ص٥٢، أنّ للمبتدأ أصولًا ثلاثة: الأول: أن يكون مقدّماً على الخبر. الثاني: أن يكون معرّفاً. الثالث: أن يكون اسماً غير صفةٍ.

اجتماع الفاعلين على فعلٍ واحدٍ، وهو ممنوعٌ، وشُبّهت الصفات بالفعل في ذلك.

إذا علمت ذلك، فاعلم أنّ بعضهم[١] عرّف المبتدأ بأنّه: كلّ اسمٍ ابتدأته وعريّته عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً[٢]. ولا شقاق بين هذا التعريف والذي ذكرنا إلّا بزيادة لفظة (كلّ) و(ابتدأته).

فإن قلتَ: بيّن لي أنّ هذين القيدين، أيجب أن يُذكرا، فيكون هذا التعريف حقاً، وتعريفك باطلاً، أم يجب أن لا يُذكرا فينعكس، أم لا يجب شيءٌ منهما، فيكونان لغوين لا يضرّان التعريف ولا ينفعانه، أم تفصّل؟

قلتُ: بل نفصّل[٣]، فالأول- أعني لفظة (كلّ)- مخلّةٌ يجب أن لا تُذكر، والثاني لغوٌ لا يضرّ ولا ينفع.

أمّا الأول فلأنّ التعريف إنّما هو للماهيّات[٤] مع قطع النظر عن أفرادها عموماً وخصوصاً، والكلية تنافي ذلك، بل تُفيد عموم الأفراد وشمولها.

وأمّا الثاني فظاهرٌ؛ لأنّ التعريف الذي اخترنا صحيحٌ، ولم نقيّد فيه بهذا القيد.

فإن قلتَ: هذا القيد مخلٌّ؛ لأنّه يصيّر التعريف تعريفاً للشيء بنفسه، وهو ممنوعٌ؛ وذلك لأنّ المبتدأ مشتقٌّ من الابتداء، وأصل المعنى واحدٌ.

---

(١) البعض: صاحب أسرار العربية «منه دام ظلاله العالي».

(٢) أسرار العربية: ٦٦. وفيه: كلّ اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً. وورد التعريف بهذا اللفظ في اللمع في العربية: ٢٥، وشرح ملحة الإعراب: ٧٥، والكليات: ١٢٩٠.

(٣) في «ط»: (أم تفضّل. قلت: بل يفضّل).

(٤) الماهية: تقال لحقيقة الشيء، قيل: منسوبة إلى (ما)، والأصل (المائية) قلبت الهمزة هاء، والأظهر أنها نسبة إلى (ما هو؟) جعلت الكلمتان كلمة واحدة، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٥٦، والتعريفات: ٢٥١.

قلتُ: سلّمنا أنّ أصل المعنى واحدٌ، ولكنّ المقصود تعريف المعنى المصطلح /٢١و/ من المبتدأ[١]، وهو أخصّ من المبتدأ بالمعنى اللغوي، فلا محذور.

ثمّ اعلم أنّ ما ذُكر في التعريفين من أنّ المبتدأ مجردٌ عن العوامل اللفظية، إنّما هو على مذهب البصريين، من أنّ العامل فيه ما في النفس من الإخبار عنه. وأمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ العامل هو الخبر[٢].

أمّا دليل الأولين: فهو أنّ العامل في الحقيقة هو المعنى، إذ لا أثر للّفظ من حيث اللفظ في المعمول، فاعتبار الأصل إذا أمكن أولى، بل واجبٌ.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ الخبر مسندٌ إلى المبتدأ في الأكثر، وهو يصلح للعمل، فيجب أخذه عاملاً.

الجواب

أنّا لا نسلّم أنّه يجب أخذه عاملاً إذا أمكن، لما ذكرنا من أنّه لا مدخل للّفظ في العمل.

إذا تحقّقت ما قرأنا عليك، فاعلم أنّ للمبتدأ أصولاً ثلاثة:

الأول: أن يكون مقدّماً على الخبر.

الثاني: أن يكون معرّفاً.

الثالث: أن يكون اسماً غير صفةٍ.

أمّا الأول: فلأنّ المسند إليه متقدّمٌ على المسند في الواقع، فتقديمه في العبارة أولى، ليطابق الوضع الطبع، والأولى في الكلام هو الأصل فيه.

---

(١) في «ط»: (الابتداء).

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٢، والإنصاف: ١/ ٤٤ (مسألة ٥)، وأسرار العربية: ٦٧-٦٨.

فإن قلتَ: فكيف تقول: الأصل في الفاعل أن يكون مؤخّراً عن الفعل المسند إليه؟

قلتُ: هناك؛ لأنّ الأصل في العامل التقديم[١].

وأمّا الثاني: فلأنّه محكومٌ عليه، والشيء ما لم يُعلم، لم يمكن أن يُحكم عليه بشيءٍ[٢].

فإن قلتَ: هذا الوجه يدلّ على أنّه لا يجوز ذلك- أعني كون المبتدأ نكرةً- وهو ليس مذهبك[٣]؟

قلتُ: العلم أعمّ من أن يكون معلومه معلوماً بوجهٍ ما، أو معيناً، ولا شكّ أنّ النكرة قد تكون معلومةً بوجهٍ ما، لكن لمّا كان الأصل في المعلوم: المعلوم المعيّن المشخّص، كان الأصل الحكم على معرّف.

وبذلك/ ٢١ظ/ علم فساد ما ذكره ابن الحاجب من أنّه لا يجوز أن يكون نكرةً، إلّا إذا خُصّص بوجهٍ من الوجوه[٤]، مثل الوصف، مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ**﴾[٥]، فانّ وصف العبد بالمؤمن يخصّصه به، ويُخرج العبد الكافر. ومثل تقديم الخبر عليه، فانّه يصير حينئذ كالفاعل له، والفاعل يُخصّص بفعله، كقولك: (في الدار رجلٌ)، وغير ذلك من وجوه التخصيص.

---

(١) **فإن قلتَ**: الأصلان متعارضان، فما وجه ترجيح الأصل في العامل؟ **قلت**: لأنّ ما هو أصلٌ في العامل، أصالته من حيث اللفظ، وما هو أصل في المحكوم عليه من حيث المعنى، والمعتبر في هذا العلم هو اللفظ لا المعنى، فهذا وجه الترجيح «منه».

(٢) زاد في«ك»: (آخر).

(٣) يرى المصنف أنّه يجوز الابتداء بالنكرة.

(٤) ينظر: الكافية: ١٥. واللفظ فيها: قد يكون المبتدأ نكرة، إذا تخصّصت بوجهٍ ما.

(٥) سورة البقرة/ ٢٢١.

والحقّ أنّ الابتداء بالنكرة جائزٌ لما ذكر، لكن لو خُصّصت النكرة كان أولى، ولنعم ما قال ابن مالك:

وَلاَ يَـجُوْزُ الإبْتِـدَا بِالْنَّكِرَهْ   مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْـدٍ نَمِرَهْ [١]

وإن كان في عبارته مؤاخذةٌ، وهي أنّ هذا الحكم لا يختصّ بالنكرة، بل لا يجوز التلفّظ بلفظٍ ما إلّا إذا أفاد.

وأمّا الثالث: فلأنّه محكومٌ عليه، وأصله أن يكون ذاتاً مدلولاً عليها مطابقةً، واللفظ الدالّ على الذات مطابقه اسمٌ لا صفةٌ.

[مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً]

إذا عرفت ما حرّرنا لك، فاعلم أنّه قد يجب أن يتقدّم المبتدأ على الخبر، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ اسماً له صدارة الكلام، كأسماء الاستفهام، كقولك: (مَن أبوك؟).

الثاني: أن يكون الخبر فعلاً مسنداً إليه لا إلى غيره، نحو: (زيدٌ قام)، إذ لو قيل: (قام زيدٌ)، لالتبس (زيدٌ) بالفاعل.

الثالث: أن يكونا متساويين في التعريف أو التخصيص[٢]، رفعاً للالتباس بالخبر.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ المبتدأ قد يُحذف جوازاً، إذا قامت قرينة على

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٥.

(٢) في«ك»: (والتخصيص).

تعيينه، مثل قول المُستَهِلّ[١]: (الهلال)، أي: هذا هو الهلال.

الفصل الرابع: في الخبر

هو الاسم المُعرّى عن العوامل اللفظية[٢] غير ما ذُكر في المبتدأ[٣].

ثمّ أنّ له أربعة أصول: / ٢٢و/

الأول: أن يكون مؤخّراً عن المبتدأ.

الثاني: أن يكون نكرةً.

الثالث: أن يكون صفةً لا اسماً[٤].

الرابع: أن يكون مفرداً لا جملةً.

أمّا الأول: فلأنّ الأصل في المبتدأ التقديم، كما عرفت[٥].

وأمّا الثاني: فلأنّه مسندٌ، والمسند هو الحَدَث المفهوم من الفعل أو شبهه مع

---

(١) أَهَلَّ الرجلُ: نظر إلى الهِلال. وأَهْلَلْنا الشهر واسْتَهْللناه: رأَينا هِلالَه، وأَهَلَّ الشهر واستَهَلَّ: ظهر هِلالُه وتبيَّن. لسان العرب-هلل-١١/ ٧٠٣.

(٢) ورد ما يقرب من هذا الحدّ في الفوائد الضيائية: ١/ ٢٧٨.

(٣) الذي ذكره في المبتدأ، واحترز منه هنا، بقوله: «غير ما ذُكر في المبتدأ»، هو النوع الثاني من المبتدأ، أي: الصفة المذكورة بعد حرف النفي أو الاستفهام، أو المبتدأ الذي له فاعلٌ أو نائب فاعلٍ يسدّ مسدّ الخبر في إتمام معنى الكلام، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، فقولنا: (قائمٌ) في جملة: (أقائمٌ الزيدانٌ؟) وإن ماثل الخبر في كونه مُعرّىً عن العوامل اللفظية، إلّا أنّه لا يُعرب خبراً، بل هو مبتدأ، أسند إلى فاعلٍ يسدّ مسدّ الخبر.

(٤) في«ش»: (يكون أسمًا لا صفة).

(٥) تقدم ص ٥٢.

قطع النظر عن مشخّصاته[١]، وهو نكرةٌ.

وأمّا الثالث: فلأنّه حالة[٢] للمسند إليه، والصفة هي التي تدلّ عليها.

وأمّا الرابع: فلأنّ المسند هو الحَدَث، وهو مفردٌ.

وكثيراً ما تُخالف هذه الأصول كلّها، وقد يجب مخالفة الأصل الأول في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون من الأسماء التي لها صدر الكلام.

الثاني: إذا كان المبتدأ (أنّ) مع اسمه وخبره، فانّه حينئذٍ لو أُخّر لزم لَبْس (أنّ) المفتوحة بالمكسورة.

الثالث: إذا كان للخبر متعّلقٌ، ويكون في المبتدأ ضميرٌ راجعٌ إلى ذلك المتعلّق، فانّه لو لم يقدّم لزم الإضمار قبل ذكر المرجع لفظاً ورتبةً.

مثال الأول: (أين زيدٌ؟).

مثال الثاني: (معلومٌ أنّ زيداً منطلقٌ).

مثال الثالث: (على التمرةِ مثلُها زبداً).

فإن قلتَ: أين الخبر، وأين متعلّقه؟

قلتُ: الخبر مجموع (على التمرة)، والمتعلّق لفظة (التمرة)، ولا محذور، كذا قيل[٣]. والأولى أن يقال: إنّ (التمرة) متعلّقٌ بواسطة (على) بـ(كائن) مقدّر،

---

(١) فالأصل أن يكون اللفظ الدالّ عليه أيضاً لا يدلّ إلاّ على مجرّد الحدث، لا على الخصوصيات، وقس على ذلك وجه الإفراد «منه سلّمه الله».

(٢) في «ط»: (حال).

(٣) الفوائد الضيائية: ١/ ٢٨٨.

والخبر في الحقيقة هو (كائن) [١].

ثمّ أنه يُختار تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرةً، لما ذُكر [٢].

ثمّ أنّه قد يصحّ دخول الفاء في الخبر، وذلك إذا كان المبتدأ اسماً يتضمّن معنى الشرط، وذلك إذا كان اسم موصول صلته جملة فعلية أو ظرفية / ٢٢ظ/ ، أو اسماً [٣] نكرةً موصوفةً بجملةٍ فعليةٍ أو ظرفيةٍ، إذا لم يدخلهما (ليت) و(لعلّ).

مثال الأول: (الذي يأتيني فله درهمٌ).

مثال الثاني: (الذي في الدار فله درهمٌ).

مثال الثالث: (كلّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ).

مثال الرابع: (كلّ رجلٍ في الدار فله درهمٌ).

فإن قلتَ: لِمَ دخل الفاء في أخبار [٤] هذه الأسماء؟

قلتُ: لأنّها قائمةٌ مقام لفظ الشرط، وصار الفعل الذي بعدها كالشرط، والخبر كالجزاء، فيصحّ دخول الفاء.

فإن قلتَ: لِمَ قيّدت الموصول بما يكون صلته فعلاً أو ظرفاً، والاسم النكرة بما يكون صفته فعلاً أو ظرفاً.

قلتُ: لتقوى مشابهتهما للفظ الشرط، فيكون إجراء حكم الشرط [٥] عليه

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٦١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٣٧.

(٢) تقدم ذكر ذلك في الفصل الثاني ص٥٣.

(٣) (اسمًا) ليس في «ك».

(٤) في «ك»: (في خبر).

(٥) في «ك»: (لفظ الشرط).

صحيحاً.

فإن قلتَ: لِمَ قيدت ذلك بأن لا يدخل (ليت) و(لعلّ) على المبتدأ؟

قلتُ: لأنّ هذين اللفظين يجعلان الكلام الخبري إنشائياً[١]، وجملة الشرط والجزاء جملةٌ خبريةٌ، فيُخرجان الكلام المذكور عن المشابهة للشرط والجزاء، فلا يصحّ دخول الفاء في الخبر لذلك[٢].

فإن قلتَ: كيف تقول في قولك: (إن جاءك زيدٌ فأكرمه)، أهو خبرٌ، أم إنشاءٌ؟ والظاهر أنّه إنشاءٌ؛ لأنّ الجزاء أمرٌ، وهو إنشاءٌ، فلم يصحّ قولك: وجملة الشرط والجزاء جملةٌ خبريةٌ مطلقاً.

قلتُ: لا نسلّم أنّ هذا المثال إنشاءٌ، بل هو أيضاً إخبارٌ، إذ المعنى (إن جاءك زيدٌ وجب عليك أن تكرمه). ولا شكّ أنّه إخبارٌ[٣].

ولو سلّم فلا يضرّنا؛ لأنّ هذه المبتدآت مع أخبارها بتأويل الجملة الشرطية الخبرية، لا الإنشائية؛/ ٢٣و/ لأنّ المبتدأ والخبر جملةٌ خبريةٌ ليس إلّا.

فإن قلتَ: قد ألحق سيبويه بـ(ليت) و(لعلّ) إنّ المكسورة، وآخرون (أنّ) المفتوحة و(لكنّ)[٤]، ألهما وجهُ صحّةٍ؟

---

(١) في «ك»: (إنشاء).

(٢) لا يقال: فلِمَ لا يجوز أن تؤوّل الجملة بعد دخول (ليت) و(لعلّ) بالجملة الشرطية الإنشائية؟ لأنّا نقول: لمّا أخرجنا الجملة الخبرية عن أصلها ومعناها، زالت قوّة الجملة واستقلالها، فلا ينبغي التصرف فيها بما يخالف أصلها، لاسيما وقد حصلت مخالفةٌ أخرى أشدّ وأقوى «منه».

(٣) في «ك»: (خبر).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٧٠-٢٧١، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢٩١-٢٩٢.
وذكر ابن يعيش أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ (كأنّ) و(ليت) و(لعلّ) و(لكنّ) تمنع من دخول الفاء في الخبر؛ لأنّها عوامل تغيّر اللفظ والمعنى، وتبعد الموصولات والنكرة الموصوفة عن الشرط والجزاء، وأمّا ⇐

قلتُ: لا، لأنّ شيئاً من (إنّ) و(أنّ) [(١)] و(لكنّ)، لا يغير الجملة الخبرية إلى الإنشائية، فما وجه المنع من الفاء؟ كيف وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً**﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿**وَاعْلَمُواْ إِنّما غَنِمْتُم مِن شَيءٍ فَأَنَّ لله خُمُسَهُ**﴾[(٣)].

وقال الشاعر[(٤)]: [الطويل]

(إنّ) فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء معها في الخبر؛ لأنّها لا تغير معنى الابتداء والخبر. وقد استشهد سيبويه على ذلك بقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ**﴾ [سورة الجمعة/ ٨]. وذهب الأخفش إلى عدم جواز دخول الفاء مع (إنّ)؛ لأنّها عاملةٌ كأخواتها، وما ورد من الشواهد يحمله على الزيادة. وذكر ابن مالك أنّ نواسخ الابتداء تزيل الفاء إلّا (أنّ) و(إنّ) و(لكنّ) على الأصحّ؛لأنها ضعيفة العمل، ولم يتغيّر بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء. ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٢-١٠٣، وشرح المفصل ١/ ١٠١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٢٨-٣٣٢.

(١) لا يقال: وجه المنع إنهما يُخرجان الجملة إلى جملةٍ أخرى، ويغيران الطرفين والمعنى؛ لأنّنا نقول: إنّما الإخراج عن الصورة إلى صورةٍ أخرى، وأمّا المعنى فإنّما يصير مؤكّداً لا مغيّراً «منه».

(٢) سورة آل عمران/ ٩١. وفي النسخ: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ). وهو وهمٌ، منشأه الخلط بين الآية (٩٠) و(٩١) من سورة آل عمران، لتشابه أول الآيتين، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ*إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً**﴾، ولا شاهد على مراد المصنف في الآية الأولى.

(٣) سورة الأنفال/ ٤١. ويبدو أنّ الفاء في الآيتين لم تدخل في خبر (إنّ)، بل في خبر اسم الموصول(الذين)، و(ما)، لما فيه من معنى الشرط، تقول: (الذي يأتيني فله درهم). ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٦٨، وأوضح المسالك: ١/ ٢١١.

(٤) ورد هذا البيت في قصيدة لأبي المطاع التغلبي، في وصف دمشق، وأبو المطاع هو وجيه الدولة، ذو القرنين بن حمدان بن ناصر الدولة التغلبي، أمير، وشاعر، من أهل دمشق. وكان أميراً عليها، ومن ثم على الإسكندرية، وتوفّي بمصر سنة (٤٢٨ هـ). ينظر: تاريخ دمشق: ١٧/ ٣٦١، ومعجم الأدباء: ١١/ ١٢٠، ووفيات الأعيان: ٢/ ٢٧٩، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥١٦، والأعلام: ٣/ ٨.

فَــوَاللهِّ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً[١] لَكُمْ
وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَـكُـوْنُ[٢]

تتــمّـة

قد يُحذف الخبر جوازاً ووجوباً، أمّا جوازاً فإذا لم يقم مقامه لفظٌ، وقامت القرينة على تعيينه، وأمّا وجوباً فإذا قام مقامه لفظٌ آخر.

مثال الأول: (خرجت فإذا زيدٌ) أي: واقفٌ. وأمّا الثاني فقد حصره ابن الحاجب- كما يفهم من كلامه- في (الكافية) في أربعة أبواب[٣]:

الباب الأول: المبتدأ الذي وقع بعد (لولا) الامتناعية.

الباب الثاني: المبتدأ الذي يكون مصدراً لفظاً أو تقديراً، ويكون ذلك المصدر مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، وبعده حال، أو يكون اسم تفضيلٍ مضافاً إلى هذا المصدر.

الباب الثالث: المبتدأ الذي يتضمّن خبره معنى المقارنة، ويُعطف على ذلك

---

(١) القالي: المبغض. ينظر: لسان العرب – قلا- ١٥/ ١٩٨.

(٢) نسب إلى أبي المطاع في تاريخ دمشق٢/ ٣٩٩، ومعجم البلدان-بردى-: ١/ ٣٧٩، وتاج العروس- برد-: ٤/ ٣٥١. ونسبه الشنقيطي في الدرر اللوامع: ١/ ٨٠ إلى الأفوه الأودي، ولم أجده في ديوانه الذي جمعه الميمني.
وروي غير منسوب في شرح التسهيل: ١/ ٣٣٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٤٤، وشرح قطر الندى: ١٤٩، وأوضح المسالك: ١/٣٤٨، والمقاصد النحوية: ٢/ ٩١، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٢، وشرح الأشموني ١/ ٣٢٥ و٤٩٧، وهمع الهوامع: ١/ ١١٠.

(٣) ينظر: الكافية: ١٧.

شيءٌ[١] بالواو التي بمعنى (مع).

الباب الرابع: المبتدأ الذي يكون مقسماً به، وخبره قسماً.

أمّا الأول: فمثل: (لولا زيدٌ لهلك عمرٌو)، أي: (لولا زيدٌ موجودٌ)، حُذف لأنّ (لولا) قائمٌ مقامه؛ لأنّه موضوعٌ لانتفاء شيءٍ لوجود غيره / ٢٣ظ/ ، فالوجود جزءٌ من مفهومها.

وأمّا الثاني: فمثل: (ضربي زيداً قائماً)، و(ضَرْبُ زيدٍ قائماً)، و(أن ضربته قائماً)[٢]، و(أن ضُرِب عمرٌو قائماً)، و(أكثر ضربي زيداً قائماً)، وهكذا. فإنّ الأصل على ما هو الحقّ عندي (ضربي زيداً حاصلٌ قائماً)، وقِس عليه البواقي.

وهذا قريبٌ ممّا قاله الشيخ الرضي رحمه الله من أنّ معناه: (ضربي زيداً يلابسني قائماً) إذا كان (قائماً)، حالاً من الياء، أو (يلابسه قائماً)، إذا كان حالاً من (زيد)[٣]، ولكن المعنى المختار أعمّ وأخصر، ولذا اخترناه.

ثمّ اعلم أنّ بين البصريين والكوفيين في تقديره خلافاً، فقال البصريون: إنّ تقديره: (ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً)، فحُذف (حاصلٌ)، وأقيمت الجملة الشرطية مقامه، ثمّ حُذفت الجملة أيضاً، وأقيم مقامها (قائماً)[٤].

---

(١) في«ك»: (ذلك الشيء شيء).

(٢) تقدّم آنفاً (ص٥٩) أنه نقل عن ابن الحاجب قوله: «المبتدأ الذي يكون مصدراً لفظاً أو تقديراً». فابن الحاجب يجيز أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً، كما عند جمهور البصريين، أو مؤولاً على مذهب آخرين. وهذا المثال شاهد على ذلك. ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٣٤٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٧٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٣٥٦، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٥، همع الهوامع: ٢/ ٤٦.

وأقول: لا يخفى أنّه تكلّفٌ، وفي ما ذكرناه مندوحةٌ[١] عنه[٢].

وقال الكوفيون: تقديره: (ضربي زيداً قائماً حاصلٌ)، على أن يكون (قائماً) قيداً لـ(ضربي)[٣].

وأقول: هذا إنّما يصحّ إذا كان المقصود الإخبار والإعلام بأنّ الضرب المخصوص حاصلٌ، لا إذا كان الإخبار بأنّ ضربه كان في هذه الحالة، كما هو ظاهر الكلام، على أنّ فيه ما[٤] ذكره البصريون، فعلم أنّ الصحيح ما ذكرنا، فاعتمد عليه.

و أمّا الثالث: فمثاله: (كلّ رجلٍ وضيعته)، أي: مقرونٌ مع ضيعته، فالواو قائمةٌ مقام الخبر، وهو (مقرونٌ).

وأمّا الرابع: فمثاله: (لعَمْرك لأفعلنّ كذا)، أي: (لعَمْرك قسمي)، فاللام في (لعَمْرك) تدلّ على الخبر؛ لأنّها موطئةٌ للقسم.

---

(١) قالوا: (لي عن هذا الأمر مَنْدوحةٌ)، أي: مُتَّسَعٌ. لسان العرب- ندح -: ٢/ ٦١٣.

(٢) أي: عن التكلّف؛ وذلك لأنّ القائم مقام الخبر لابدّ وأن يكون من متعلّقات الخبر، كما لا يخفى، و(قائماً) على هذا التقدير يكون من متعلّقات المبتدأ. «منه سلّمه الله».

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّ (قائمًا) حال من معمول المصدر لفظاً ومعنىً، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدرٌ بعد الحال وجوباً، أي: ضربي زيداً قائماً حاصلٌ. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٧٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٣٥٧، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٦، همع الهوامع: ٢/ ٤٥.

(٤) زاد في «ط» و«ك»: (فيما). ومراده أنّ تقدير الكوفيين يرد عليه ما ورد على تقدير البصريين.

الفصل الخامس: في خبر (إنّ) وأخواتها

هو المسند إلى اسمها بعد / ٢٤ و/ دخولها[١].

وأنت تعلم أنّه يخرج بالتقييد بقولنا: إلى اسمها (يقوم) في قولنا: (إنّ زيداً يقوم أبوه)، فإنّه مسندٌ إلى (أبوه)، سواء دخل عليه (إنّ)، أم لا[٢]، ولا حاجة إلى ما قيل[٣]: من أنّ المراد بالدخول ما يكون بحيث يحصل أثرها على المدخول[٤]، ولا شكّ أنّ الأثر لم يترتّب على (يقوم) وحده، بل على مجموع (يقوم أبوه).

ثمّ اعلم أنّ ما قلنا في خبر المبتدأ، فهو بعينه جارٍ في خبر (إنّ) وأخواتها، إلّا أنّه قد يقدّم خبر المبتدأ على المبتدأ، ولا يتقدّم خبر (إنّ) وأخواتها على أسمائها؛ وذلك لأنّ هذه الحروف إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، فهي فروع الفعل، والفعل يرفع المقدّم، وينصب المؤخّر، فلمّا أجروا هذه الحروف مجرى الأفعال، بأن أعملوها الرفع والنصب، أرادوا أن يفرّقوا بينها وبين الفعل، لئلّا يلزم تساوي الأصل والفرع، فجعلوا الأول منصوباً، والثاني مرفوعاً، فلو قدّموا المرفوع لزم نقض المطلب.

وأيضاً لأنّ هذه الحروف لمّا كانت مشابهةً للفعل[٥]، فلو أعملت عمل

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٨.

(٢) وحينئذٍ فالتفسير بقولنا: «بعد دخولها»، ليس للاحتراز، بل لبيان الماهية «منه».

(٣) القائل الجامي في شرح الكافية «منه». وهو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، نور الدين الجامي، مفسر، فاضل، ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر)، وانتقل إلى هراة، وصحب مشايخ الصوفية، له: (تفسير القرآن)، و(شرح فصوص الحكم)، و(الفوائد الضيائية في شرح الكافية)، (ت٨٩٨هـ). شذرات الذهب: ٨/ ٢٩١، كشف الظنون: ١/ ١٩٠، الأعلام: ٣/ ٢٩٦.

(٤) الفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٨.

(٥) تأتي أوجه الشبه ص ٢١٧.

الفعل بأن قدّم المرفوع على المنصوب، لالتبست بالأفعال، ولكن إذا كان الخبر ظرفاً جاز تقديمه على الاسم، لأنّ الظرف ممّا يتوسّع فيه ما لا يُتَوسّع[١]، ولأنّ الظرف ليس مرفوعاً، بل إمّا منصوباً أو مجروراً، فلا يقبح تقديمه على المنصوب.

الفصل السادس: في خبر (لا) التي لنفي الجنس[٢]

اعلم أنّ (لا) هذه إنّما تنفي صفة الجنس لا نفسه[٣]، فإنّها في قولنا: (لا رجلَ في الدار)، إنّما نفت كون الرجل في الدار، لا مطلق الرجل/ ٢٤ظ/ .

وخبرها هو المسند إلى اسمها بعد دخولها، وكثيراً ما يُحذف، [لا] [٤] سيّما إذا كان بعده حرف استثناء، نحو: (لا إلهَ إلّا الله)، ولذلك ترى بني تميم لا يثبتونه أصلاً[٥].

الفصل السابع: في اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)

وهو الذي أُسند إليه خبرهما[٦]، ثمّ اعلم أنّ اسم (ما) يكون معرفةً ونكرةً، ولكن المعرفة أغلب، واسم (لا) لا يكون إلّا نكرةً، ثمّ أنّ مشابهة (لا) بـ(ليس)

---

(١) أي: في غيره.

(٢) حدّه في الكافية: هو المسند بعد دخولها. الكافية: ١٧.

(٣) يظهر أنّه يريد أنها لا تنفي الجنس، بل تنفي صفة الجنس، في إشارة إلى ما ذكره الجامي أنّ بني تميم لا يثبتون الخبر، ويحملون ما يرد خبراً في مثل: (لا رجلَ قائمٌ)، على الصفة دون الخبر. ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣٠٣.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٢، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٣٦٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٠٢، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٢٥٤.

(٦) حدّه في الكافية: هو المسند إليه بعد دخولهما. الكافية: ١٧.

قليلةٌ؛ لأنّ (ليس) لنفي الحال، و(لا) للنفي المطلق، بخلاف (ما) فإنّها تجيء للنفي المطلق ونفي الحال كليهما، فكانت مشابهتها بـ(ليس) أشدّ من مشابهة (لا) بها.

الفصل الثامن: في اسم (كان) و أخواتها

هو الذي أُسند إليه خبرها[1]، ثمّ أنّه قد يُؤخّر عن خبرها، ولا محذور فيه؛ لأنّ اسمها شبيهٌ بالفاعل، وخبرها بالمفعول، وكثيراً ما يقدّم المفعول على الفاعل.

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، ويبدو أنّه أفاده من الحدّ السابق.

المقالة الثانية: في المنصوبات

المنصوب: هو الذي فيه علامة المفعول[١]، أعني الفتحة، والكسرة، والألف، والياء.

وهو اثنا عشر قسماً: المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم (إنّ) وأخواتها، واسم (لا) لنفي الجنس، وخبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، وخبر (كان) وأخواتها، فلذا رتّبنا هذا الباب على اثني عشر فصلاً:

الفصل الأول: في المفعول المطلق

وهو الاسم المذكور بعد الفعل الدالّ على مصدر ذلك الفعل[٢]، كقولك: (جلستُ جلوساً).

فإن قلتَ: ما فائدة الإتيان به مع أنّه يُفهم من الفعل؟

قلتُ: إمّا التأكيد، أو بيان النوع، أو بيان العدد.

أمّا الأول: فقد ذُكر مثاله[٣].

وأمّا الثاني: / ٢٥و/ فكقولك: (جلست جِلسةً) بكسر الجيم، أي: نوعاً

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وحدّه في الكافية: هو ما اشتمل على علم المفعولية. الكافية: ١٨.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

(٣) وهو قوله: (جلستُ جلوساً) المتقدم آنفاً.

واحداً من الجلوس.

وأمّا الثالث: فمثل قولك: (جلست جَلسةً) بفتح الجيم، أي: مرّةً واحدةً.

ثمّ اعلم أنّه إذا كان للتأكيد لم يقبل لأن يُثنى أو يُجمع، وأمّا إذا كان للنوع أو العدد، صلح لهما.

أمّا الأول فلأنّ ما للتأكيد، يكون المراد به هو الحدث مع قطع النظر عن أنّه نوعٌ واحدٌ، أو أنواعٌ، أو مرةٌ واحدةٌ، أو مرات، ولا شكّ أنّ المثنى والمجموع يجب أن يفيدا أحد هذين المعنيين، فلو ثُني أو جُمع، لزم اختلال المقصود، وذلك بخلاف ما إذا كان للنوع أو العدد، وهو ظاهرٌ ممّا مرّ.

فإن قلتَ: هل يجوز أن يقال: (قعدتُ جلوساً)، و(أقعدتُ قعوداً)؟

قلتُ: نعم، كيف لا، وقد قال الله تعالى: ﴿**أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدَاً**﴾[١]، ﴿**وَأَنبَتَهَا**﴾ اللهُ ﴿**نَبَاتاً حَسَناً**﴾[٢]؟

ولكن اختُلف في أنّ المفعول المطلق في هذه الصور، أهو للفعل المذكور، أو للفعل المقدّر؟ فقال سيبويه بالثاني، وغيره بالأول[٣].

(١) سورة الطارق/ ١٧.

(٢) سورة آل عمران/ ٣٧.

(٣) ذكر سيبويه هذه المسألة في (باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد)، قال: «وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ». الكتاب: ٤/ ٨١. وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٠٣، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٣٩٠، والفوائد الضيائية: ١/ ٣١٠.
لكنه ذكر في باب (ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه)، ما يفيد أنّه يجيز أن يكون المصدر للفعل المذكور، أو للفعل المقدّر، اذا كانا بمعنىً واحد، ففي بيت رؤبة:

لَوَّحَـها من بَعْـدِ بُدْنٍ وسَنَقْ   تَضميرَك السابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ

أمّا دليل سيبويه، فهو أنّ المفعول المطلق، إنّما هو مصدر العامل، فالأصل أن يكون منه لا من غيره، فلو كان من غيره في بعض المواضع ظاهراً، وجب أن يُقدّر ما كان من جنسه إبقاءً للأصل ما أمكن. وقال: تقدير: (قعدتُ جلوساً)، قعدتُ وجلستُ جلوساً. وتقدير: ﴿وَأَنبَتَهَا﴾ اللهُ ﴿نَبَاتاً﴾، أنبتها الله فنبتت نباتاً.

وأمّا دليل غيره، فهو أنّ / ٢٥ظ/ الظاهر ذلك، والتقدير خلاف الأصل، وكون المفعول المطلق مصدراً للعامل بعينه غير واجبٍ، فالإبقاء على الظاهر واجبٌ، وأنت خبيرٌ بقوة هذا الدليل، ونسخه لدليل سيبويه، فالمذهب الثاني هو الحقّ المعوّل عليه.

[حذف عامل المفعول المطلق]

ثمّ اعلم أنّه قد يُحذف عامل المفعول المطلق جوازاً، كقولك لمن قال: كيف أضرب زيداً؟ (ضرباً شديداً)، أي: اضربه ضرباً شديداً.

وقد يُحذف وجوباً بحسب القياس، وهو في عدة مواضع:

[١] منها: ما أُضيف المفعول المطلق فيه إلى فاعله أو مفعوله، أوكليهما، كقولك: (لبيك)، أي: ألبّ لك إلبابين، أي: أُقيم بخدمتك مرّةً بعد مرةٍ. وكذلك (سعديك)، أي: أُسعدك إسعادين، أي: إسعاداً بعد إسعادٍ، فحُذِف الفعل فيهما

⇐ نصب الشاعر (تضميرك) على إضمار فعل دلّ عليه (لوّحها)؛ لأنه في معنى (ضمّرها). قال سيبويه: «وإن شئت كان على (أَضمرها)، وإن شئت كان على (لَوَّحَها)؛ لأنّ تلويحه تضمير». الكتاب: ١/ ٣٥٨.

أما القائلون بأنه منصوب بالفعل الظاهر، فهم: المازني والمبرد والسيرافي، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٠٣، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٣٩٠.

وجوباً قياساً، وأُخرج المصدر من باب (الإفعال) إلى الثلاثي المجرد، وأضيف إلى (الكاف)، وكقوله تعالى: ﴿**صِبْغَةَ اللهِ**﴾[(١)]، و﴿**كِتَابَ اللهِ**﴾[(٢)].

[٢] ومن تلك المواضع: ما إذا وقع مفصِّلاً لأثر مضمون جملةٍ متقدّمةٍ عليه، كقوله تعالى: ﴿**فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾[(٣)]، فإنّ (منّاً) و(فداءً) كليهما فصّلا أثر مضمون الجملة، فانّ مضمونها شدّ الوثاق، وأثره مبهم على السامعين، فبين أثره وفصّل، فكأنّه قال: ثمّ إذا شددتم الوثاق، فأنتم مخيرون بين أن تمنّوهم منّاً[(٤)] / ٢٦و/ ، وبين أن تفدوهم فداءً.

[٣] ومنها: ما وقع مكرراً، كقولك: (زيدٌ سيراً سيراً)، أي: يسير سيراً سيراً.

---

(١) سورة البقرة/ ١٣٨.

(٢) جاء لفظ (الكتاب) منصوباً في سورة البقرة/ ١٠١، والنساء/ ٢٤، وفاطر/ ٢٩. والمصدران: (صبغة) و(كتاب) منصوبان بفعل محذوف، تقديره: الزموا، أو اتّبعوا، والصبغة: الدين. وقال سيبويه: «لمّا قال: ﴿**حرمت عليكم أمهاتكم**﴾ [النساء/ ٢٣] حتّى انقَضى الكلامُ، عَلم المخاطَبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم مثبّتٌ عليهم، وقال: ﴿**كِتَابَ اللهِ**﴾ توكيداً، كما قال: ﴿**صُنْعَ اللهِ**﴾، وكذلك ﴿**وَعْدَ اللهِ**﴾، لأنَّ الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنعٌ، فكأنّه قال جلّ وعزّ: وَعْداً وصُنعاً وخَلْقاً وكِتاباً». فالمَصدر عنده منصوب بفعل مقدّر من لفظه. الكتاب: ١/ ٣٨٢. وينظر: الجمل في النحو: ٩٧، والمقتضب: ٣/ ٢٠٣، و٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٢، و١٩٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٣ و٣٤٦ و٢/ ١٠١٥.
وذكر الرضي أنّ في مثل هذه المصادر: (صبغةَ الله)، و(صنعَ الله)، و(كتابَ الله) ضابطين لوجوب أفعالها: الإضافة إلى الفاعل، وكونها تأكيداً لأنفسها. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٠٦ و٣٢٤.

(٣) سورة محمد/ ٤.

(٤) كذا، والظاهر أن الصواب: أنّ تمنّوا عليهم. وفي كتاب سيبويه، تقديره: (فإمّا تمنّون منّاً، وإمّا تُفادون فداءً). وفي المقتضب: (فإما مننتم مناً، وإما فاديتم فداءً). وفي شرح ابن عقيل: (فإما تمنّون منّاً، وإما تفدون فداءً). ينظر: الكتاب: ١/ ٣٣٦، المقتضب: ٣/ ٢٦٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٠.

[٤] ومنها: ما وقع تأكيداً لنفسه، وهو ما إذا بيّن المتكلّم ما لا تحتمل الجملة المتقدّمة سواه، كقولك: (لِزيدٍ عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً)، فانّ قولك: (لِزيدٍ عليَّ ألفُ درهمٍ)، معناه: (أنّي معترفٌ)، لا يحتمل غيره، فكأنّك قلتَ: (اعترافاً اعترافاً)، فكان المفعول مؤكداً لنفسه، أعني: (اعترافاً).

[٥] ومنها: ما كان تأكيداً لغيره، وهو ما إذا كان مبيّناً لأحد احتمالي الجملة المتقدمة، كقولك: (زيدٌ قائمٌ حقاً)، فإنّ قولك: (زيدٌ قائمٌ)، يُحتمل أن يكون حقاً، وأن يكون باطلاً.

فإن قلتَ: لِمَ سمّوه تأكيداً لغيره؟

قلتُ: لأنّه يؤكّد الجملة على أحد احتماليها، ولا شكّ أنّ الجملة غير المفعول، فإنّها تحتمله وغيره.

هذا، ولكن قيل: إنّ (حقّاً) في ذلك المثال مؤكّد لـ(حقّاً) الذي هو أحد احتمالي الجملة، ووجه التسمية أنّهما متغايران اعتباراً، فانّ المؤكَّد معتبرٌ من حيث إنّه مُحتَمَل الجملة، والمؤكِّد معتبرٌ من حيث إنّه مصدر(١).

وأقول: لا يخفى ضعفه، أمّا أولاً: فلأنّ تأكيده لـ(حقاً) الذي هو أحد محتملي الجملة لا وجه له أصلاً(٢).

وأمّا ثانياً: فلأنّ الوجه الذي ذكره للتسمية جارٍ في ما هو تأكيدٌ لنفسه أيضاً.

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣١٦.

(٢) لأنّ الظاهر المتبادر من استعمال أمثال هذا التركيب أن يكون التأكيد للجملة، وكذا الظاهر من كلام شرّاح أقاويل العرب؛ ولأنّ التأكيد لا يكون إلّا لما يكون مذكوراً قبله حقيقةً أو حكماً، بأن يكون مفهوماً من اللفظ، والحقيقة ليست مذكورةً بوجهٍ، فإنّ احتمال الجملة لها وللبطلان مجرد احتمالٍ عقليٍّ لا مدخل فيه للفظ.«منه».

[٦] ومنها: ما كان المفعول فيه في حيّز الإثبات، وقبله مبتدأ دخل عليه حرف النفي أو معناه، / ٢٦ظ/ كقولك: (ما أنت إلّا ضرباً)، و(إنّما أنت ضرباً).

[٧] ثمّ اعلم أنّ ابن الحاجب قد عدّ من تلك المواضع[١]: ما إذا كان المفعول مشبّهاً به، ويكون من أفعال الجوارح، ويكون بعد جملةٍ فيها مبتدأ، ومن قام به ذلك المبتدأ، كقولك: (مررت بزيدٍ، فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ)، فإنّ (صوتَ حمارٍ) مفعولٌ مشبّهٌ به، فانّه قد شبّه به (صوت زيدٍ)، وهو من أفعال الجوارح، وهو بعد جملةٍ فيها مبتدأ هو (صوتٌ)، ومن قام به الصوت وهو (زيد).

وأقول: الحقّ عندي أنّ مثل هذا ليس مفعولاً مطلقاً، بل منصوبٌ بنزع الخافض، أي: (فإذا له صوتٌ كصوتِ حمارٍ)، ولا شكّ في سماجة المعنى إذا كان مفعولاً مطلقاً.

الفصل الثاني: في المفعول به

وهو الاسم الدالّ على ما وقع عليه الفعل[٢]، كـ(ضربتُ زيداً).

وعرّفه بعضهم[٣]: بأنّه كلّ اسمٍ تعدّى إليه فعلٌ[٤].

وأقول: إن كان المراد من هذا الكلام ما هو ظاهره، فهو غلطٌ؛ لأنّ لفظ الاسم لا يتعدّى إليه الفعل، بل إنّما يتعدّى إلى مدلوله، مثلاً (الضرب) في المثال المذكور لم يقع على (ز ي د) ولم يتعدّ إليه أصلاً، بل إنّما وقع على ذات (زيد) المسمّى بلفظ (زيد).

---

(١) الكافية: ١٨. وينظر: الكتاب: ١/ ٣٥٥.

(٢) لم يرد بهذا اللفظ، بل جاء بلفظ: ما وقع عليه فعل الفاعل. الكافية: ١٨، التعريفات: ٢٨٧.

(٣) البعض: صاحب أسرار العربية «منه».

(٤) أسرار العربية: ٨٥.

وإن أراد به ما هو خلاف الظاهر والحقيقة، بأن يُريد من الاسم المُسمّى، أو يُقدّر لفظ المُسمّى بعد الاسم، على أن يكون مضافاً إليه / ٢٧و/ ، والتقدير: كلّ اسم مسمّى، كان التعريف بشيعاً[١]؛ لأنّ المعرّف يجب أن يكون حقيقةً ظاهرةَ المعنى.

[عامل المفعول به]

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ النحاة اختلفوا في عامله، أهو الفعل فقط، أم هو الفعل مع الفاعل[٢].

أمّا دليل الأول: فهو أنّ الفعل هو العامل بالأصالة، والأسماء المشتقات إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، ومشاركتها في أصل المعنى، فالفاعل الجامد يجب أن لا يعمل في شيءٍ، [لا][٣] سيما وقبله الفعل الذي هو الأصل في العمل.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ المفعول به إنّما يُؤتى به إذا ذُكر الفاعل أيضاً، وإذا ذُكر العامل فيجب أن يُذكر بعده المعمول، فوجب أن يكون للفاعل أيضاً مدخلٌ في العمل، وإلّا وجب أن يُذكر قبل الفاعل، ولم يحتج إلى ذكر الفاعل، لا لفظاً ولا تقديراً.

والجواب: أنّا لا نسلّم أنّ معمول شيءٍ لا يجوز أن يتقدّمه شيءٌ غير العامل، إنّما ذلك إذا لم يكن له معمولٌ آخر أقوى منه، فقد ثبت بذلك المذهب الأول.

---

(١) كلام بشيع: خَشِنٌ كريهٌ. لسان العرب- بشع -: ٨/ ١١.

(٢) الأول هو مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين، ونسبه الرضي إلى الفرّاء، ينظر: الإنصاف: ١/ ٧٨-٧٩ (مسألة١١)، وأسرار العربية: ٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٠٦.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

ثمّ اعلم أنّه قيل[١] في دليل الأول: إنّ الفاعل اسمٌ، والمفعول أيضاً اسمٌ، فتساويا[٢]، فليس جعل أحدهما عاملاً والآخر معمولاً بأولى من العكس[٣].

وأقول: لا مدخل للاشتراك في الاسمية في عدم العمل[٤]، وإلّا لزم أن لا تعمل المشتقات أيضاً لذلك. وأيضاً لا مدخل/ ٢٧ظ/ له في إثبات المطلوب، فانّ المطلوب دَفْع أن يكون مجموع الفعل والفاعل عاملاً، لا أن يكون الفاعل وحده عاملاً، إذ لم يذهب إليه أحدٌ[٥]، ولا شكّ أنّه لا مشاركة بين المفعول ومجموع الفعل والفاعل في الاسمية، فانّ الثاني جملةٌ لا اسمٌ.

ثمّ اعلم أنّ المفعول به قد يُقدّم على الفعل، كقوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[٦].

[حذف عامل المفعول به]

وأنّه قد يُحذف الفعل جوازاً، كقولك لِمَن قال: مَن أضربُ؟ (زيداً)، أي: (اضرب زيداً).

ويُحذف وجوباً سماعاً، كقولهم: (امرءاً ونفسه)، أي: اترك امرءاً. وقوله

---

(١) القائل صاحب أسرار العربية«منه».

(٢) في «ك»: (فهما متساويان).

(٣) أسرار العربية: ٨٥.

(٤) فانّ أحد الاسمين إذا كان له بالنسبة إلى الآخر قوةٌ، ترجّح كونه عاملًا على الآخر.«منه».

(٥) بل ذهب إليه هشام بن معاوية الضرير من الكوفيين، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٠٦.

(٦) سورة الفاتحة/ ٥.

تعالى: ﴿انْتَهُواْ خَيْراً لَكُم﴾[١]، أي: واقصدوا خيراً لكم، ويُحتمل أن يكون (خيراً) خبراً لـ(يكون) المقدّر، أي: (انتهوا عن التثليث يكن خيراً لكم)[٢]، وحينئذٍ فليس ممّا نحن فيه.

وقد يُحذف وجوباً قياساً، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: المنادى.

الثاني: ما أُضمر عامله على شريطة التفسير.

الثالث: التحذير.

الرابع: الإغراء[٣].

[الأول:] المنادى

هو الاسم الدالّ على ذاتٍ مطلوبٍ منه أن يُقبِل بالوجه أو القلب، المذكور بعد حرفٍ من حروف النداء[٤]، وسيأتي تفصيلها[٥].

وهو على قسمين: معرب، ومبنيّ.

[١] أمّا المبنيّ، فهو أيضاً على قسمين: المبنيّ على علامة رفعه قبل النداء، والمبنيّ على الفتح/ ٢٨و/ .

---

(١) سورة النساء/ ١٧١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤١٦-٤١٨.

(٣) لم يذكر المنصوب على الاختصاص، وهو اسم معمول لـ(أخصّ)، وعامله واجب الحذف.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وفي الفوائد الضيائية: وهو المطلوب إقباله، أي: توجّهه إليك بوجهه أو بقلبه...الفوائد الضيائية: ١/ ٣٢٢.

(٥) يأتي في الباب الثالث، النوع الخامس، ص٢٢٧.

أمّا المبنيّ على علامة الرفع، فهو ما كان مفرداً، لا مضافاً، ولا شبه مضاف، معرفةً قبل النداء، مثل: (يا زيد)، وبعده، مثل: (يا رجل).

وأمّا المبني على الفتح، فهو ما كان في آخره ألف الاستغاثة، نحو: (يا زيداه).

[٢] والمُعرَب أيضاً قسمان: منصوبٌ، ومجرورٌ.

أمّا المنصوب ففيما إذا كان مضافاً، أو شبه مضاف، أو نكرةً، مثل: (يا غلام زيدٍ)، و(يا عالياً سطحاً)، و(يا رجلاً)، إذا أُريد بالرجل غير المُعيّن.

وأمّا المجرور فهو المُستغاث باللام، كقولك: (يا لَزيدٍ).

أمّا أنّ الأول مبنيٌّ، فقيل[١]: لأنّه قائمٌ مقام كاف الخطاب الاسمية، وهي مشابهةٌ لكاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنىً، وإفراداً وتعريفاً؛ لأنّ (يا زيدُ) بمنزلة (أدعوك)، وهذه الكاف اسمٌ؛ لأنّ لها محلاً من الإعراب، ولكنّها مشابهةٌ لكاف (ذلك)، وهي حرفية، إذ ليس لها محلّ من الإعراب[٢].

هذا وأقول: لا يخفى أنّ هذا الوجه عامٌ لجميع أقسام المنادى.

وقيل[٣]: لأنّه يُشبه الأصوات في أنّه ينقطع إذا تُلفِّظ به، كما ينقطع عند تلفّظ الأصوات، والأصوات مبنيةٌ، فكذا ما أشبهها[٤].

وأقول: هذا الوجه يشمل[٥] المستغاث باللام، والنكرة أيضاً، كما لا

(١) القائل الجامي. «منه».

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣٢٥.

(٣) القائل صاحب أسرار العربية. «منه».

(٤) أسرار العربية: ٢٢٤.

(٥) في «ش»: (يشتمل).

يخفى[١].

فالوجه الوجيه أن يقال: هذا المنادى لمّا كان مفرداً معرفةً مخاطباً به لا محلّ له ظاهراً، أشبه كاف الخطاب الحرفيّ بدون واسطة / ٢٨ظ/ مشابهته[٢] لكاف الخطاب الاسمي المشابه للحرفي[٣].

فإن قلتَ: كيف يكون تعريفه سبباً لمشابهته الحرف، وقد ذكرت أنّ التعريف من خواصّ الاسم؟

قلتُ: هَب ذلك، ولكنّ الكاف الحرفيّ لمّا كان عبارة عن المخاطب، كان معرفةً في الواقع، وإن لم يكن معرفةً في الظاهر ومن حيث الحرفية.

فإن قلتَ: لا شكّ في أنّ المنادى مطلقاً مشابهٌ لمبنيّ الأصل بالوجه المذكور أولاً، والمنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام بالوجه المذكور ثانياً، فما وجه إعراب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث بالألف؟

قلتُ: لا يكفي أحد هذين الشبهين؛ لأنّهما بعيدان.

فإن قلتَ: فقد ذكرتهما سابقاً[٤]، وعددتهما من المُشابَهات التي يُبنى بها الأسماء؟

---

(١) ولكنّه لا يشمل المستغاث بالألف؛ لأنّ الصوت ينقطع بعد الألف، والألف خارجٌ عن المنادى، ولا المضاف ولا شبهه؛ لأنّ الصوت ينقطع عند المضاف إليه أو شبهه، والمنادى هو المضاف أو شبهه، فالمضاف إليه وشبهه خارجان عن المنادى، فلا ينقطع الصوت عند المنادى، بل بعده بكلمة. «منه».

(٢) في «ك»: (مشابهة).

(٣) المراد بالمشابهة ما يعمّ النيابة، فانّ النائب مشابهٌ للمنوب عنه. «منه».

(٤) تقدم آنفاً في مقدمة المصنف ص٧.

قلتُ: قد نقلنا ذلك، وليس مذهبنا.

فإن قلتَ: لم بُني على الحركة، والأصل في البناء السكون؟

قلتُ: لأنّه كان قبل النداء معرباً، وقد عرفت أنّ إعراب الاسم إنّما هو بالحركة لا السكون[١]، فلمّا غيّروه حيث جعلوه مبنياً، أرادوا أن لا ينفّروهما بزيادة التغيير.

هذا، وقد قيل[٢] في الوجه: إنّه كان قبل النداء متمكّناً، والمتمكّن أفضل من غيره، فأرادوا أن يفضّلوه[٣] بأن يعطوه الحركة دون غيره[٤].

وأقول: / ٢٩و/ لا نسلّم أنّ إعطاء الحركة تفضيلٌ له على غيره، بل تفضيل غيره عليه، إذ قد عرفت أنّ السكون هو الأصل، والحركة فرعه، ولا شكّ أنّ إعطاء الأصل تفضيلٌ للمُعطى له، فالوجه ما ذكرنا.

فإن قلتَ: لِمَ بُني على الضمّ دون الفتح أو الكسر؟

قلتُ: لأنّه لو بُني على الفتح، لالتبس في بعض الأحيان بالمضاف إلى غير ياء المتكلم، كما في قولك: (يا غلام الفاضل)، إذ لو فُتح (غلام) لظُنّ أنّه مضافٌ إلى الفاضل[٥].

ولو بُني على الكسر لالتبس في بعض الأحيان بالمضاف إلى ياء المتكلم، كما في (يا غلام)، إذ لو كُسر لالتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة، ولظنّ أنّ أصله

---

(١) الحصر إضافي بالنسبة إلى السكون «منه».

(٢) القائل صاحب أسرار العربية «منه».

(٣) زاد في «ط» و«ك»: (عليه).

(٤) أسرار العربية: ٢٢٤.

(٥) في «ط»: (أنّه مضاف إليه لا الفاعل).

(غلامي).

وأيضاً لأنّه يشبه الغايات[١] في أنّه ينقطع به الصوت مثلها، فبُني على الضمّ مثلها.

وقد قيل[٢]: لأنّه لو بُني على الفتح لالتبس بغير المنصرف؛ لأنّه[٣] منصوبٌ محلاً بالمفعولية، فلو فُتح لظُنّ أن قد أظهر الإعراب. وإن بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة[٤].

وأقول: وإن كان الجزء الثاني صحيحاً مختاراً عندنا، كما ذكرنا، ولكن الجزء الأول ليس كذلك؛ لأنّ الالتباس بغير المنصرف إنّما يتصور في اسم يُحتمل[٥] أن يكون فيه علّتان من العلل الآتية- إن شاء الله تعالى[٦]- وأن لا يكونا فيه، وهو إذا وجد فقليلٌ جداً، يمكن أن يُعرف بالقرينة/ ٢٩ظ/ .

وأمّا أنّ الثاني، وهو المنادى المستغاث بالألف مبنيٌّ، فلما ذكرنا في المفرد المعرفة، وكذا دليل البناء على الحركة.

وأمّا دليل البناء على الفتح، فهو أنّه لو لم يبنَ لانتصب؛ لأنّ آخره الألف،

---

(١) إذا حذف المضاف، ونوي معناه، في نحو: قبل وبعد، وفوق وتحت، وغيرها من الظروف التي تقطع عن الإضافة، فإنّها تبنى على الضمّ، فإذا بُنِيَتْ على الضمّ، سمّيت غايات؛ لأنّ الأصل في الظروف أن تكون مضافة لما بعدها، وغاية الكلمة المضافة هي آخر المضاف إليه؛ فإذا حُذف المضاف إليه، صار آخر المضاف هو الغاية. ينظر: المفصل: ٢١٠.

(٢) القائل صاحب أسرار العربية «منه».

(٣) أي: لأنّ المنادى.

(٤) أسرار العربية: ٢٢٤.

(٥) زاد في «ش» و«ك»: (فيه).

(٦) تأتي في هذا الباب: المقصد الحادي عشر: في الاسم غير المنصرف وأحكامه ص١٧١.

والألف يقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً، فلمّا بنوه أرادوا أن يجعلوا حالة البناء مناسبةً لحالة الإعراب، فبنوه على الفتح، وهذا يصلح للبناء على الحركة.

وأمّا أنّه إذا كان مضافاً أو شبهه أو نكرةً، فهو معربٌ؛ فلأنّ المشابهة لمبنيّ الأصل مفقودة.

وأمّا النصب؛ فلأنّه مفعولٌ به، وأمّا أنّه إذا كان مستغاثاً باللام، فهو معربٌ، فلما مرّ، وأمّا أنّه مجرورٌ فلأنّ اللام لام الجرّ.

فإن قلتَ: فلم فُتحت؟

قلتُ: لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له، إذا حُذف المستغاث له، فانّ لام المستغاث له مجرور.

فإن قلتَ: هلّا عكست؟

قلتُ: لأنّ معناه فيما إذا دخل على المستغاث له أعرق وأثبت ممّا إذا دخل على المستغاث.

ثمّ اعلم أنّ توابع المنادى المفرد المعرفة، قد اختلفت، فالتأكيد والصفة وعطف البيان والعطف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه بدخول (اللام) فيه[1]، يجوز رفعها ونصبها.

أمّا الرفع فحملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحلّ.

(١) نحو: (يا زيدُ والحارثُ، والحارثَ). شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٦٣.

ولكن اختلف/ ٣٠و/ الخليل، وأبو عمرو[١]، وأبو العباس[٢]، في المعطوف بالحرف المحلّى باللام، في أنّ المختار فيه الرفع أو النصب؛ فذهب الخليل إلى الأول، وأبو عمرو إلى الثاني، وأبو العباس يفصّل بأنّه إذا كان نزع (اللام) منه صحيحاً، فالمختار الرفع، وإلّا فالنصب[٣].

أمّا دليل الأول: فهو أنّه منادىً مستقلٌّ في الواقع ونفس الأمر، فالأولى أن يُرفع، كما إذا كان منادىً مستقلاً.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه ليس منادىً مستقلاً، لدخول (اللام) المانع من دخول حرف النداء، فيكون تابعاً للمنادى، وتابع المنادى يُحمل على محلّه.

وأمّا دليل الثالث: فهو أنّه إذا صحّ نزع (اللام) منه، كان منادى مستقلاً، فيُختار الرفع، وإذا لم يصحّ، لم يكن كذلك، فيختار النصب[٤]،

(١) يريد به أبا عمرو بن العلاء التميمي المازني البصري، واسمه زبان بن عمار، ويلقّب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة (١٤٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٣٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٣٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٣١، والأعلام: ٣/ ٤١.

(٢) يريد به أبا العباس المبرد، وهو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، من كتبه (الكامل)، و(المذكر والمؤنث)، و(المقتضب)، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد سنة (٢٨٦ هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٠١، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٤١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٨٦، وبغية الوعاة: ١/ ٢٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٦-١٨٧، والمقتضب: ٤/ ٢١٢-٢١٣، والأصول في النحو: ١/ ٣٣٦، وشرح المفصل: ٢/ ٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٥٩ و٣٦٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٢١-٤٢٣.

(٤) الفوائد الضيائية: ١/ ٣٣٠-٣٣١.

هكذا قيل[١].

وأقول: لا مدخل لكونه محلّىً باللام في كونه منادىً مستقلاً[٢]، ولا يكفي كونه معطوفاً، وأيضاً لا نسلّم أنّ تابع المنادى يُحمل على محلّه.

فالصواب أن يقال: إنّ الخليل يرفع على أنّه يُقدِّر حرف النداء مع الواسطة الآتية- إن شاء الله تعالى[٣]- فيكون تقدير: (يا زيدُ والعاقلُ): يا زيدُ ويا أيّها العاقلُ، فيكون قولك: (يا أيّها العاقلُ)، معطوفاً على (يا زيدُ) [٤].

وأبو عمرو ينصب لأنّه يقول: لمّا امتنع دخول حرف النداء عليه، فالأولى أن يُنصب حملاً / ٣٠ظ/ على محلّ المنادى، لئلّا يدخل عليه حرف النداء، بل إنّما يدخل عليه (أدعوا)، إذ قد عرفت أنّ معنى (يا زيد): أدعوا زيداً[٥].

وأمّا أبو العباس فيقول: إذا كان نزع اللام منه صحيحاً، صحّ أن يُجعل منادى، وإذا لم يصحّ، فكان الأولى أن يُجعل بحيث لا يدخل عليه حرف النداء[٦].

هذا والحقّ عندي مذهب أبي عمرو، إذ المفروض أنّه معطوفٌ على المنادى،

---

(١) القائل الجامي. «منه».

(٢) لأنّه إنّما يفيد الاستقلال المعنوي، وهو غير كافٍ في مراتب الإعراب وأحكامه «منه».

(٣) أي التوصّل إلى نداء المحلىّ بـ(ال) بتوسط (أيّ)، وسيأتي في الفائدة اللاحقة ص٧٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٨ و١٩٧.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٢٢، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٣٠. وهذا التقدير معروفٌ عن سيبويه والمبرد أيضاً، فـ(يا) عندهما بدلٌ عن الفعل المتروك إظهاره، وتقديره: أدعو، أو أُريد، أو أنادي، لذلك نُصب المنادى، أو صار في محلّ نصب، ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩١ و٢/ ١٨٢، والمقتضب: ٤/ ٢٠٢، وشرح المفصل: ١/ ١٢٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤٦.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٦٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٢٢، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٣٠-٣٣١.

لا على مجموع حرف النداء والمنادى، فكان تابعاً له، فالأولى أن يُنصب لئلّا يدخله حرف النداء.

هذا- أعني جواز الرفع والنصب كليهما- إنّما هو إذا كانت تلك التوابع مفردةً، وأمّا إذا كانت مضافةً[١] فالنصب متعيّنٌ، وأمّا البدل والمعطوف بالحرف غير المحلّى باللام، فحالهما تابعين كحالهما مستقلّين.

فائدة

لا يُنادى المعرف باللام[٢] إلّا بواسطة (أيّها)، أو (أيّهذا)، أو (هذا)، وإلّا لزم اجتماع التعريفين على اسمٍ واحدٍ، وهو ممنوعٌ، وأمّا إذا أُوتي بإحدى تلك الوسائط، فلم يدخل حرف النداء على المعرّف، بل على الواسطة، وتكون هي المنادى، ولكن يكون المعرّف مقصوداً بالنداء، ولذلك رفعوه وتوابعه.

فإن قلتَ: فما تقول في (يا الله)، إذ اجتمع على لفظة (الله) اللام وحرف النداء؟

قلتُ: هذا مستثنىً، فإنّهم قالوا[٣]: إذا كانت / ٣١و/ (اللام) عوضاً عن المحذوف ولازمة للكلمة بحيث لا تستعمل الكلمة بدونها أصلاً، جاز دخول

(١) المراد به ما يعمّ شبهه «منه».

(٢) هذه المسألة خلافية، فالكوفيون ذهبوا إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، نحو: يا الرجل، ويا الغلام، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٧ و١٩٥، و٣/ ٣٣٣، والمقتضب: ٤/ ٢٣٩، والإنصاف: ١/ ٣٣٥-٣٣٨ (مسألة ٤٦).

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٥، والمقتضب: ٤/ ٢٣٩-٢٤٠، والمفصل: ٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨١، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٣٠، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٣٤.

حرف النداء؛ لأنّ (اللام) حينئذٍ لا تكون لام التعريف، بل أصل الكلمة[١]، ولفظة (الله) كذلك، فإنّ أصله (أله) حُذفت همزته، وأُقيمت مقامها (اللام)، ولزمت الكلمة، إذ لا يقال في غير الضرورة (لاه).

فائدة

اعلم أنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز في يائه خمسة أوجه: سكون الياء، وفتحه، وحذفه وإبقاء كسرة آخر الاسم، وإبداله ألفاً، وحذف الألف وإبقاء ما قبله على الفتحة، إلّا في (يا أبي)، و(يا أمّي)، فانّه يجوز فيه ثلاثة أوجه أُخر: قلب الياء تاءً مثناةً من فوق مفتوحة، ومكسورة، وإلحاق الألف بعد التاء.

فائدة

إنا ذكرنا قبلُ أنّ المفرد المعرفة يُبنى على علامة رفعه قبل النداء[٢]، ثمّ اعلم أنّ العلم إذا وصف بـ(الابن) المضاف إلى علمٍ آخر، فالمختار فتح العلم، والابن تابعه لكثرة استعماله، فناسب التخفيف.

خاتمة في ترخيم المنادى

اعلم أنّه قد يُرخّم المنادى وغيره للتخفيف، ولكن تخفيف المنادى يجوز في الضرورة والسَّعَة بخلاف ترخيم غيره، فإنّه لا يجوز إلّا في الضرورة؛ وذلك لأنّ

---

(١) أي: في حكم أصل الكلمة، وإلا لزم أن تكون همزته للقطع، مع أنّه لا يقطع في غير النداء.

فإن قلتَ: فلم يقطع فيه؟

قلنا: تنبيهاً للسامع على أنّ هذه اللام ليس كسائر لامات التعريف، بل لها خصوصيةٌ ما، فلا يتوحّشه اجتماع حرف النداء معها أول وهلة «منه».

(٢) تقدم أول النداء ص٧٠.

المنادى كثير الاستعمال، فناسب الحذف والتخفيف.

ثمّ اعلم أنّ المنادى المرخّم إن كان في آخره حرفان زائدان معاً، أو حرف صحيح أصليّ قبله مدّة زائـدة/ ٣١ظ/ ، حُذف الحرفان الزائدان، والزائد والأصلي.

أمّا الأول فلأنّه كما زيدا معاً فينبغي أن يُحذفا معاً؛ لأنّهما إذا زيدا معاً، كانا في حكم حرفٍ واحدٍ، فلو حُذف أحدهما دون الآخر، لزم حذف ما هو في حكم نصف الحرف دون النصف الآخر، ولا يُخفى قبحه.

وأمّا الثاني فلأنّه لا شكّ أنّه يُحذف الصحيح إذا رُخّم، فينبغي أن يُحذف الزائد أيضاً، وإلّا لزم ترجيح المرجوح، وهو ممنوعٌ.

ثمّ إن كان مركباً، فعند الترخيم تُحذف الكلمة الأخيرة، تقول في بعلبك: (بعلَ)، وإن لم يكن شيئاً من ذلك حُذف الحرف الأخير.

ثمّ اعلم أنّ له شروطاً[1]:

[١] منها: أن يكون مفرداً لا مضافاً.

[٢] ومنها: أن لا يكون مستغاثاً.

[٣] ومنها: أن يكون إمّا علماً تكون حروفه بحيث إذا حُذف منها ما يُحذف في الترخيم بقي الاسم على ثلاثة أحرف، أو اسماً ملحقاً به تاء التأنيث.

وجه الاشتراط: أمّا بالأول؛ فلأنّ المضاف والمضاف إليه كلمةٌ واحدةٌ من حيث اللفظ، متعدّدة من حيث المعنى، فإذا رُخّم فلا يخلو، إمّا أن يُرخم من المضاف، أو من المضاف إليه، فلو رُخّم من المضاف، فهو وإن كان ترخيماً من

---

(١) زاد في «ش» و «ط»: (به).

حيث المعنى، فليس ترخيماً من حيث اللفظ؛ لأنّ آخر المضاف ليس آخر المنادى من حيث اللفظ، ولو رُخّم من المضاف إليه، فهو وإن كان ترخيماً من حيث اللفظ، إلّا أنّه ليس ترخيماً من حيث المعنى.

وأمّا بالثاني؛ فلأنّه لو كان مستغاثاً بالألف، كان المطلوب مدّ الصوت، وزيادة الحرف، وينافيه الترخيم، ولو كان مستغاثاً باللام؛ فلأنّه لو حُذف / ٣٢و/ الآخر لالتبس بالمفتوح والمضموم.

وأمّا بالثالث؛ فلانّ الترخيم إنّما هو للتخفيف، والتخفيف إنّما يناسب الكثير الاستعمال، أو الملحق إليه حرفٌ زائدٌ بحذف الزائد، والعلم كثير الاستعمال، والملحق بآخره تاء التأنيث ملحقٌ إليه حرفٌ زائدٌ.

فإن قلتَ: لم شرطت في العلم أن يكون بحيث إذا رُخّم بقي الأصل[١] من ثلاثة حروف.

قلتُ: لأنّ أقلّ حروف الاسم المتمكّن هو الثلاثة الحروف، فلو لم يبق الأقلّ[٢] منه، لزم خروج الاسم عن الاسمية[٣].

فإن قلتَ: فلِمَ لَمْ تشترط في الملحق آخره تاء التأنيث[٤]؟

قلتُ: لأنّه يكون البتّة كذا، وإلّا لزم أن لا يكون الاسم اسماً[٥].

---

(١) في «ش» و«ط»: (لا أقلّ).

(٢) في «ش»: (يبق لا أقل). وفي «ط»: (يبق أقل).

(٣) أي: عن الاسمية الخاصة، أي: المقارنة للتمكّن«منه».

(٤) إمّا حقيقة كما في (طلحة)، أو حكمًا كما في (ثبة) و(قلة) و(شاة)«منه».

(٥) قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز ترخيم ما فيه علامة التأنيث نحو قولك في (ثبة) يا ثب، وما أشبه ذلك؟ قيل: لأنّ هاء التأنيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، وليست من بناء الاسم، فجاز حذفها ⇐

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في بعض تلك الشروط، أمّا مذهب البصريين، فذلك الذي ذكرنا. وأمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ ترخيم المنادى المضاف جائزٌ بحذف آخر المضاف إليه[١]، واستدلوا بقول الشاعر[٢]: [الطويل]

خُذُوا حَظَّكُم يا آلَ عِكْرِمَ واحْفَظُوا
أَواصِرَنــا فالرَّحْمُ بالغَيبِ يُذْكَرُ[٣]

فإنّ أصل عِكْرِم (عِكْرِمة).

كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب». أسرار العربية: ٢٣٨، وينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٠.

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيين في المصادر الآتية: الكتاب: ٢/ ٢٤٠، والمقتضب: ٤/ ٢٦١، والأصول في النحو: ١/ ٣٥٩، والإنصاف: ١/ ٣٤٧-٣٤٩ (المسالة٤٨)، وأسرار العربية: ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤٩، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٤٢، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٧، وخزانة الأدب: ١/ ٣٢٩.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى- واسمه ربيعة- بن رياح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، ومن الطبقة الأولى من فحولهم، توفّي نحو سنة (١٣) قبل الهجرة. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ٥١، والشعر والشعراء: ١/ ١٣٧، والأغاني: ١٠/ ٤٤٣.

(٣) قاله زهير من قصيدة يخاطب بها بني سُلَيم حين بلغه أنهّم يريدون الإغارة على غطفان، فأخذ يحذّرهم، ويذكّرهم بما بين القبلتين من أواصر قُربى، ينظر: ديوانه: ٢٧، والكتاب: ٢/ ٢٧١، والأصول في النحو: ٣/ ٤٥٧، والإنصاف: ١/ ٣٤٧ (المسالة٤٨)، وأسرار العربية: ٢٣٩، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٩١ و٢/ ٣١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٢٠، وخزانة الأدب: ١/ ٣٢٩. وهو غير منسوب في شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩٤، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٧.
قوله: خذوا حظّكم، أي: نصيبكم من ودّنا، واذكروا أواصر قربانا، وآل عكرم: يريد عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس، منها سليم بن منصور بن عكرمة، أمّا غطفان فهو ابن سعد بن قيس عَيلان، فهم يجتمعون في النسب إلى قيس. ينظر: لسان العرب -عذر-٤/ ٥٤٩، و-عكرم-: ١٧/ ٤٩٥، وخزانة الأدب: ١/ ٣٣٠.

والجواب: أنّ هذا الترخيم ليس من ترخيم المنادى بشيءٍ، بل إنّما هو ترخيم اسم غير المنادى لضرورة الشعر؛ لأنّ المضاف إليه ليس نفس المنادى، ولا خلاف في أنّ غير المنادى مطلقاً[(١)]، يُرخم لضرورة الشعر[(٢)].

وأيضاً ذهبوا إلى أنّ الاسم الذي حروفه ثلاثة يجوز ترخيمه إذا كان متحرك الأوسط، واستدلّوا بالأسماء المحذوفة الأعجاز الباقي منها حرفان نحو: (يد)، و(دم)، و(غد)، فإنّ أوسطها لّما كان متحركاً حُذف آخرها، وهو الياء في الأول، والواو في الثانيين[(٣)].

الجواب

/ ٣٢ظ/ إنّ حذف أواخر هذه الأسماء، إنّما هو لأنّ الأواخر حرف العلّة، فإعرابه بالحركات المختلفة ثقيلٌ، فحُذف لذلك، وأمّا ترخيم المنادى فإنّما هو لزيادة الحروف مع كثرة الاستعمال، وفي الاسم الذي على ثلاثة أحرف ليس زيادة الحروف[(٤)]، هكذا قيل[(٥)].

---

(١) سواء كان مضافاً إليه المنادى أم لا «منه».

(٢) جعله سيبويه في الكتاب: ٢/ ٢٧١، في باب (ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً)، وهو عند البصريين ضرورةٌ في غير المنادى، ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٤٥٧، والإنصاف: ١/ ٣٤٩-٣٥٦ (المسالة٤٨)، وأسرار العربية: ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٩٠و٢/ ٣١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩٤-٣٩٥، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٨، وخزانة الأدب: ١/ ٣٢٩.

(٣) أجاز الأخفش والكوفيون إلاّ الكسائي ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٥٦ (مسألة٤٩)، وأسرار العربية: ٢٣٦-٢٣٧، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٣١، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٤٤.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٧-٢٣٨، والإنصاف: ١/ ٣٥٦-٣٥٧(مسألة٤٩).

(٥) القائل صاحب أسرار العربية«منه».

وأقول: فيه نظرٌ، إذ ربما لا يسلّم الكوفيون أنّ ترخيم المنادى ليس إلّا لزيادة الحروف مع كثرة الاستعمال، لم لا يجوز أن يكون في بعض المواضع لكثرة الاستعمال فقط، أو لكون الآخر حرف علّةٍ، والضمّ عليه ثقيلٌ، أو لغير ذلك.

فالصحيح أن يقال: هذه الأسماء قليلةٌ معدودةٌ مخالفةٌ للقياس، فلا يقاس عليها شيءٌ[1].

فائدة

اعلم أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في ترخيم مفرد قبل آخره حرفٌ ساكنٌ، أيُحذفان معاً أم يُحذف الآخر فقط؟ فذهب الأولون إلى الثاني، والآخرون إلى الأول[2].

أمّا دليل الأولين، فهو أنّ الحرف الساكن كالحرف المتحرّك، فكما يبقى المتحرك، فكذلك يجب أن يبقى الساكن أيضاً.

وأمّا دليل الآخرين، فهو أنّه لو حُذف المتحرك وأبقي الساكن، لأشبه الحروف، وهو ممنوعٌ.

الجواب

لا نسلّم أنّه ممنوعٌ، كيف وقد جاءت الأسماء المشابهة للحرف كثيراً، وأيضاً لو صحّ لزم أن لا يجوز أن يكون الاسم مكسور الآخر[3]؛ لأنّه يشبه المضاف إلى

---

(١) هذا هو مضمون الوجه الأول الذي أورده ابن الأنباري في الردّ على الكوفيين، ينظر: أسرار العربية: ٢٣٧، الإنصاف: ١/ ٣٥٩ (مسألة ٤٩).

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٢٤٢، والإنصاف: ١/ ٣٦١(مسألة ٥٠).

(٣) المراد بالاسم المنادى، والمراد بالآخر ما يبقى بعد الترخيم، أي: ما قبل الآخر «منه».

ياء المتكلم المحذوفة، وكذلك مفتوح الآخر؛ لأنّه يشبه المضاف إلى/ ٣٣و/ [(١)] الياء المقلوبة إلى الألف المحذوفة[(٢)]، هذا ما قيل في الجواب[(٣)].

وأقول: مقصود الكوفيين أنّه لو أُبقي الساكن، لأشبه مبنيّ الأصل، فيلزم أن يكون مبنياً، وإن كان نكرةً، وليس كذلك.

ولا يخفى أنّه حتى يندفع هذا الجواب، فالجواب الحقّ أن يقال: لا تكفي هذه المشابهة في البناء.

تتمّـة

اعلم أنّه إذا رُخّم المنادى بقي ما قبل المحذوف على حاله لا يتغير أصلاً، تقول في: يا حارِث (يا حارِ) بكسر الراء، ولكن قد يُضمّ إجراءً له مجرى المنادى الذي لم يُحذَف منه شيءٌ، فيقال في: يا حارِث (يا حارُ) بضمّ الراء[(٤)]. وقد يُعلّ إعلاله، كما يقال في: كروان (يا كرا)، وفي يا ثمود (يا ثمي) [(٥)]، ونحو ذلك.

---

(١) تكررت في هذا الموضع سبع أوراق من نسخة الأصل (ش).

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٢٤١-٢٤٢، والإنصاف: ١/ ٣٦١(مسألة ٥٠).

(٣) القائل صاحب أسرار العربية«منه».

(٤) ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٩٣.

(٥) يقال في كروان (يا كرا)؛ لأنّه لّما حذف الألف والنون، صار الواو متطرفاً متحركاً قبله فتحة، وثبت في كلامهم قلب الواو ألفاً في مثل هذه الحال. ويقال في ثمود (يا ثمي)؛ لأنّه لّما حذف الدال، كان الباقي اسماً برأسه، ولم يوجد في كلامهم اسمٌ متمكّنٌ في آخره واو قبلها ضمة إلّا قلبوا الواو ياء، والضمة كسرة، كما في (أذْلٍ) جمع (دلو). ينظر: المقتضب: ١/ ٣٢٤، واللمع في العربية: ١١٨، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٥١، وأوضح المسالك: ٤/ ٦٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٩٣.

فائدة

اعلم أنّه قد تُستعمل صيغة النداء في النُّدبة، وهي التفجُّع، كما تقول: (يا زيداه)، ولكن يجب أن يُعلم أن لا يصدّر المندوب غير (يا) و(وا)، ولكن اختُلف في أنّه منادىً أم لا[(١)]، والحقّ أنّه ليس بمنادىً، بل شبيهٌ به في الصيغة؛ لأنّ المنادى هو المطلوب إقباله، وهاهنا ليس كذلك، بل إنّما المطلوب التحسّر والتأسّف[(٢)].

ثمّ اعلم أنّه يلحق آخر المندوب غالباً ألفٌ مع هاء السكت، فيقال: (وازيداه)، ولكن إذا كان المندوب موصوفاً، فقد اختُلف في أنّ الألف يُلحق بالموصوف أو بالصفة [(٣)]، والحقّ هو الأول؛ لأنّه المندوب، والصفة خارجة.

فإن قلتَ: فلم تلحقها المضاف إليه مع أنّ المندوب هو المضاف، والمضاف إليه خارجه؟

قلتُ: وإن كان كما ذكرت، لكن المضاف والمضاف إليه قد اتّصلا اتصالاً شديداً حتى صارا كأنّهما كلمةٌ واحدةٌ، فصار/ ٤٠ظ/ الحرف الآخر من المضاف

---

(١) يرى ابن الحاجب أنّ المنادى هو المطلوب إقباله، فخرج المندوب بهذا القيد عن تعريف المنادى، وقد أدخل عليه حرف النداء للتفجّع، لا لتنزيله منزلة المنادى، والمصنف يتابع هذا الرأي. ويرى بعضهم أنّ المندوب منادى مطلوب إقباله على وجه التفجّع، وهو الظاهر من كلام سيبويه، قال: «اعلم أنّ المندوب مدعو، ولكنّه متفجّع عليه». الكتاب: ٢/ ٢٢٠، وينظر: الكافية: ١٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤٤-٣٤٥، وشرح المفصل: ٢/ ١٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٢٢.

(٢) وأما ما يتكلّف في جعله منادى في أنّه يطلب حضور المندوب وتمنّي ذلك، فعازب عن مظانّ استعماله، على أنّ التمنّي غير الطلب «منه».

(٣) علامة الندبة تلحق الموصوف عند الخليل وأغلب البصريين، وتلحق الصفة عند يونس والكوفيين، وهو اختيار ابن كيسان. ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٢٤، وأسرار العربية: ٢٤٥، والإنصاف: ١/ ٣٦٤-٣٦٥ (مسألة٥٢)، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٢١، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٥٦، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٤٦.

إليه كالحرف الآخر من المندوب، بخلاف الصفة والموصوف، فانّ اتصالهما ليس كاتصال المضاف والمضاف إليه.

وأمّا دليل الثاني والذاهب إليه المبرّد[١]، فهو أنّ اتصال الصفة بالموصوف، وإن لم يكن بحسب اللفظ كاتصال المضاف إليه بالمضاف، ولكنّه بحسب المعنى أشدّ منه؛ لأنّ الصفة والموصوف متّحدا الذات[٢] بخلاف المضاف والمضاف إليه[٣].

الجواب

إنّ المعتبر هنا هو اللفظ لا المعنى؛ لأنّ الندبة وأحكامها أمرٌ يتعلّق باللفظ.

خاتمة

اعلم أنّه قد يُحذف حرف النداء عن المنادى للتخفيف، وذلك إذا لم يكن اسم الجنس ولا الإشارة ولا المستغاث؛ لأنّ اسم الجنس يقلّ نداؤه لتنكيره، وكذلك أسماء الإشارة لقربها منه في الإبهام بحسب الوضع، والمستغاث أمّا بالألف فلأنّ المطلوب فيه مدّ الصوت، وهو ينافي الحذف، وأمّا باللام فلقلّته

---

(١) المعروف أنّ هذا هو مذهب يونس، وقد خطّأه المبرد، قال: «كان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت، فيقول: وازيد الظريفاه، وازيداه أنت الفارس البطلاه. وهذا عند جميع النحويين خطأ؛ لأنّ العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت، والنعت خارج من ذا». المقتضب: ٤/ ٢٧٥. ففي عبارة المصنف وهمٌ، وصوابها: (وأمّا دليل الثاني، والذاهب إليه يونس).

(٢) هذا الاستدلال ذكره الجامي معّقباً على رأي يونس في هذه المسألة، وليس هو للمبرد. ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣٤٧.

(٣) لو استدلّ بأنّ ها السكت إنّما تلحق للوقف، فلا تدخل بين الصفة والموصوف، وألف الندبة إنّما تلحق لمدّ الصوت، وهو يناسب زمان انقطاع الكلمة، والانقطاع بالصفة، لكان جيداً «منه سلّمه الله».

والتباسه كثيراً.

[الثاني]: ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير

هو ما كان بعده فعلٌ قد اشتغل عن العمل[١] فيه بالعمل في ضميره الراجع إليه أو متعلّقه، وكان ذلك الفعل بحيث لو قُدّم نفسه أو مرادفه أو لازمه على ذلك الاسم لنصبه[٢] ، فقد حصل من ذلك ستة أقسام:

الأول: ما اشتغل عنه بضميره بحيث لو قدّم نفسه عليه لنصبه.

الثاني: ما اشتغل عنه بضميره بحيث لو قدّم مرادفه عليه لنصبه.

الثالث: ما اشتغل عنه بضميره بحيث لو قدّم عليه لازمه لنصبه.

الرابع: ما اشتغل عنه بمتعلّقه بحيث لو قدّم عليه نفسه لنصبه.

الخامس: ما اشتغل عنه /٤١و/ بمتعلّقه بحيث لو قدّم عليه مرادفه لنصبه.

السادس: ما اشتغل عنه بمتعلّقه بحيث لو قدّم عليه لازمه لنصبه.

مثال الأول: (زيداً ضربتُهُ).

مثال الثاني: (زيداً مررتُ به)، فانّ (مررت) لو قُدّم على (زيد) لم ينصبه؛ لأنّه يتعدّى بالباء، بل إنّما ينصبه مرادفه[٣]، وهو (جاوزت).

مثال الثالث: (زيداً حبستُ عليه)، فانّ (حبست) يتعدّى بـ(على)، فلا

---

(١) (عن العمل) من «ط».

(٢) ورد ما يقرب من هذا الحدّ في الكافية: ٢١.

(٣) اعلم أنّ (جاوزت) إنّما يرادف (مررت) مع الباء، وكذا سائر ما يؤتى به هنا للمثال، فإطلاق الترادف توسّع «منه دام ظله العالي».

ينصب (زيداً)، بل إنّما ينصبه لازمه، وهو (لابستُ).

وأمّا الرابع والخامس: فلا يمكن أن يُوجدا؛ لأنّ الفعل الذي عمل في متعلّق الاسم لا يعمل فيه؛ لأنّ المراد بالعمل النصب بالمفعولية، وليس للفعل مفعولان[1]، فلا يعمل ذلك الفعل ولا مرادفه في ذلك الاسم عمل النصب.

وأمّا السادس: فمثاله: (زيداً ضربتُ غلامَه)، فانّ (ضرب الغلام) يستلزم إهانة السيد، ولا شكّ أنّه يمكن أن يقال: (أهنتُ زيداً).

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الاسم الموصوف بالصفة المذكورة في التعريف، إذا وقع، فلا يخلو إمّا أن يكون واجب النصب، أو واجب الرفع، أو مختار النصب، أو مختار الرفع، أو يكون النصب والرفع متساويين.

أمّا الأول: فإذا كان بعد (إن) و(لو) أو حرف التحضيض، فإنّها إنّما تدخل الفعل لفظاً أو تقديراً، فإذا لم تدخل الفعل لفظاً، فلا أقلّ من أن تدخله تقديراً، وذلك إذا نصب نحو: (إنْ زيداً ضربته ضربك)، و(هلّا زيداً ضربته).

وأمّا الثاني: فغير موجودٍ، لكنّه نقل نجم الأئمة رَحِمَهُ اللهُ[2]، عن ابن كيسان[3]، أنّه أوجب الرفع في موضعٍ، وهو أن يكون الاسم آلة الفعل، نحو: (السوطُ

---

(١) نزّل المفعولين اللذين في مثل باب (أعطيت) و(علمت)، والثلاثة التي نحو: (أعلمت) منزلة مفعول واحد، فإنّها بالنسبة إلى أفعالها كالمفعول الواحد بالنسبة إلى نحو: (ضربت). «منه دام ظله».

(٢) نجم الأئمة: هو الشيخ رضي الدين الاسترآبادي، وقد تقدمت ترجمته: ص٢٨.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وعن ثعلب، كان بصرياً كوفياً، وميله إلى مذهب البصريين أكثر، من كتبه: (تلقيب القوافي)، و(المهذب في النحو)، توفّي سنة (٢٩٩هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٣٢.

ضُرِب به زيدٌ)[١].

أمّا الثالث: فإذا كان بعد حرف النفي، أو الاستفهام/ ١٤١ظ/ ، أو (إذا) المتضمّنة معنى الشرط، أو (حيث)، أو قبل الأمر، أو النهي، أو تكون الجملة التي هو فيها معطوفةً على جملةٍ فعليةٍ.

أمّا في الأربعة الأُول؛ فلأنّ هذه الكلمات يُختار دخولها على الأفعال، وأمّا في الأخير فللتناسب، وأمّا في الباقيين فلأنّ الأمر والنهي إنشاءان لا يُحملان على شيءٍ إلّا بتأويل الأخبار، مثلاً إذا قيل: (زيدٌ اضربه)، برفع (زيد)، وجب أن يؤوّل بنحو قولنا: (زيدٌ مقولٌ في شأنه اضربه)، ولو رُفع الاسم لكان مبتدأً محمولاً عليه الخبر، وهو الأمر والنهي.

وأمّا الرابع: فإذا لم تكن قرينةٌ على رجحان النصب، أو تكون، ولكن تكون قرينة الرفع أقوى من قرينة النصب، كما إذا كان بعد (أمّا)، بشرط أن لا يكون الفعل طلباً، فانّ المختار - كما عرفت - هو النصب، أو يكون بعد (إذا) للمفاجئة، وإنّما اختير الرفع؛ لأنّهما غالباً يدخلان الاسم، المثال: (جاءني القوم، فأمّا زيدٌ فأكرمته).

فإن قلتَ: قد ذكرت أنّه إذا كانت الجملة معطوفةً على جملةٍ فعليةٍ، يُختار النصب، والمثال من هذا القبيل.

قلتُ: ذلك إذا لم يكن هناك لفظة (أمّا)، فإنّ (أمّا) أقوى من تناسب

---

(١) قال الرضي: «لم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان، قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور، به تُحقّق فاعلية الفاعل، بأن يكون آلة الفعل، نحو: (السوطُ ضُرب به زيد)؛ لأنّه لمّا حقّق فاعلية الفاعل، فكأنّه فاعلٌ مرفوعٌ، وقد تقرّر أنّه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلّا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب». شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٥٢-٤٥٣.

المعطوف والمعطوف عليه[١]، بخلاف الطلب فانّه أقوى من (أمّا) [٢].

وأمّا الخامس: فإذا كانت الجملة بعد جملةٍ اسميةٍ خبر المبتدأ فيها فعل، وهذه الجملة بحيث يصحّ عطفها على مجموع الجملة المتقدّمة، وعلى الخبر، نحو: (زيدٌ قام وعمراً أكرمته عنده) [٣].

فإن قلتَ: الرفع راجحٌ للسلامة عن الحذف.

قلتُ: للنصب رجحان من حيث إنّ المعطوف عليه/ ٤٢و/ يكون أقرب إلى المعطوف ممّا إذا رُفع.

فإن قلتَ: قد قلتَ: إنّه يُختار النصب إذا كان الاسم قبل الأمر أو النهي، فما تقول في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا**﴾[٤] على أنّ القرّاء أكثرهم على رفع (السارق) [٥].

---

(١) أي: إنّ القرينة المرجحة للرفع، وهي (أما) الداخلة على الاسم في غير الطلب، أقوى من القرينة المرجحة للنصب، وهي رعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين. ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣٥٣-٣٥٦.

(٢) لأنّ الرفع فيه يحوج إلى التأويل بالخبر، بخلاف (أمّا) فانّ النصب فيها غير محوجٍ إلى تأويل «منه دام ظله».

(٣) يصحّ هنا رفع (عمرو) بالابتداء، ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان، لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون الجملة اسمية، فتعطف على مجموع الجملة المتقدمة، وهي اسمية، وفي النصب تكون فعلية، فتعطف على جملة الخبر، وهي فعلية. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٦٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٧١، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٥٨.

(٤) سورة المائدة/ ٣٨.

(٥) قرأها الجمهور برفع (السارق والسارقة)، وهو اختيار الكوفيين، وقرأها عيسى بن عمر وابن أبي عبلة وابن محيصن بنصبهما، وهو اختيار سيبويه. ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٤، والبحر المحيط: ٣/ ٤٨٨، ومعجم القراءات القرآنية: ٢/ ٢٦٨.

قلتُ: ليس ذلك ممّا أُضمر عامله، بل إمّا جملة شرطية؛ لأنّ اللام في (السارق) لام الموصول، وهو متضمّنٌ معنى الشرط، والفاء فاء الجزاء، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما ذهب إليه المبرد[١].

أو جملتان، (واقطعوا) في الجملة الثانية، ولا يعمل جزء جملةٍ في جزء جملةٍ أخرى، والتقدير: (السارق والسارقة حكمهما فيما يُتلى عليكم)، ثمّ أخذ يبين الحكم، فقال: (فاقطعوا) [٢]، كما ذهب إليه سيبويه [٣].

فإن قلتَ: أيّ المذهبين حقّ عندك؟

قلتُ: لكلٍّ وجهٌ[٤]، لا يمكنني أن أُرجّح أحدهما على الآخر، فوجه المبرد أنّه لو حُمل على الجملتين لاحتاج إلى التقدير، وهو خلاف الأصل.

ووجه سيبويه أنّه لو لم يكن جملتين[٥] لاحتاج إلى التأويل لحمل الإنشاء، اللهمّ إلّا أن يقال: وجه سيبويه راجحٌ من حيث إنّ حمل الإنشاء أفحش[٦] من

---

(١) الألف واللام بمعنى الذي وهو مبتدأ، وقوله: (فاقطعوا)، خبره. ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٩٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٤٥ و٤٧٢، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٧٥، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٦٢.

(٢) (السارق والسارقة) مبتدأ على تقدير حذف مضاف، والخبر محذوف، تقديره: (حكم السارق والسارقة فيما يتلى عليكم بعد). والفاء للسببية، أي: إن ثبتت سرقتهما فاقطعوا. ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٢-١٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٤٦ و٤٧٣، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٤٧٦، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٦٣.

(٣) (كما ذهب إليه سيبويه) ليس في «ش» و«ط».

(٤) ذكر الرضي أنّ تقدير المبرد أقوى، لعدم الإضمار فيه، كما في تقدير سيبويه. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٧٣.

(٥) أي: لو لم يكن التقدير جملتين.

(٦) في «ك»: (أبعد).

التقدير(١)، والله أعلم بالصواب.

[الثالث]: التحذير

هو معمول مُحذّر، أي: مُخوّف ممّا بعده بكون(٢) عامله (بعِّدْ)، أو (اتّقِ)، أو نحوهما ممّا في معناهما مقدّراً، أو يكون المعمول مذكوراً، أو لم يكن مذكوراً، ولكن كرّر المُحذّر منه(٣).

مثال الأول: (إيّاكَ والأسد)، أي: بعّد نفسك عن الأسد.

مثال الثاني: (الطريقَ الطريقَ)، أي: اتّقِ الطريقَ / ٤٢ظ/ الطريقَ، أو بعّد نفسَك عن الطريقِ عن الطريق.

ثمّ اعلم أنّه قيل(٤): تقدير (إياكَ والأسدَ)، إيّاك أحذرُ والأسدَ(٥)، أي: أخاف منك ومن الأسد(٦).

وقيل: التقدير: إيّاك أُحذّرُ من الأسد(٧)، أي: أُخوّفك منه.

---

(١) لأنّ التقدير لا يخرج الكلام عمّا هو عليه بحسب المعنى، بخلاف حمل الإنشاء على الإخبار «منه».

(٢) في «ط» و«ك»: (ويكون).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وفي الكافية: هو معمولٌ بتقدير (اتّقِ) تحذيراً مما بعده. الكافية: ٢٢.

(٤) القائل صاحب أسرار العربية «منه».

(٥) أسرار العربية: ١٦٨. قال ابن الأنباري: «انتصب قولهم: (إياك والشر)؟...لأنّ التقدير فيه: (إياك أحذّر)، فـ(إياك) منصوب بـ(احذر)، و(الشر) معطوف عليه».

(٦) لم أجد هذا التقدير في المصدر، ولا في غيره؛ لأنّ التحذير إنّما يكون في الأغلب للمخاطب، وهنا يحذّر المتكلم نفسه من المخاطب ومن الأسد.

(٧) أسرار العربية: ١٥٩. بتحقيق د. الدكتور فخر صالح قدارة، والمثال الذي فيه: (إياك والشّر)، وذكر أنّ أصله: (إياك أحذّر من الشرّ). وفي الطبعة المعتمدة في تحقيقنا: ص ١٦٨، ذكر أنّ أصله: (أحذّر إياك من الشر). بتقديم الفعل، وفي نسخة منه: أصله: (إياك أحذّر من الشرّ).

ثمّ قيل: لتقدير الفعل بعد (إياك) دون قبله وجهٌ، وهو أنّه لو قُدّر الفعل قبله لكان ضميراً متصلاً بذلك الفعل، ككاف (ضربتك)، وإنّه ليس متصلاً[(١)].

وأقول: هو غلطٌ محضٌ؛ لأنّه إنّما يقتضي تقدير الفعل قبله أن يكون متصلاً في التقدير.

[الرابع]: الإغراء

وهو معمول أُغري وحُثّ المخاطبُ عليه، إمّا على إيجاده، وهو إذا كان فعلاً، أو على إيجاد فعلٍ ملابسٍ به[(٢)].

مثال الأول: (الضربَ الضربَ) [(٣)]، أي: افعل الضرب، افعل الضرب.

مثال الثاني: (زيداً زيداً)، أي: أبلغ زيداً، أبلغ زيداً، ولا يكون إلّا مكرراً، كما في المثالين المذكورين.

الفصل الثالث: في المفعول فيه

وهو الاسم الدالّ على زمانٍ أو مكانٍ وقع فيه الفعل، ذُكِر لفظة (في) قبلهما أم لا[(٤)]، فان ذُكرت جُرّ، وإن حُذفت نُصب، ويسمّى ذلك ظرفاً؛ لأنّه وقع فيه الفعل، فأشبه الظرف، كالكوز للماء.

---

(١) أسرار العربية: ١٦٩.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

(٣) الإغراء: أمر المخاطب بلزوم ما يُحمد به، نحو: (أخاك أخاك)، أي الزم أخاك، وليس الضرب من ذلك، ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠١.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ. وفي الكافية: هو ما فُعل فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ، وشرط نصبه تقدير (في). الكافية: ٢٣.

فإن قلتَ: فالظروف متضمّنةٌ لـ(في)، وهي حرفٌ، فيلزم أن تكون مبنيةً.

قلتُ: لا نُسلّم أنّها متضمّنةٌ لمعنى (في)، بل[١] إنّما يُقدّر فيه لفظة (في)، وناهيك بأنّها قد يُتلفّظ بها، بلا تكرّرٍ، ولو كانت متضمنةً لها لكان ذكرها تكريراً.

فائدة

اعلم أنّ الظرف إن كان زماناً مبهماً، أو معيناً، أو مكاناً مبهماً[٢]، جاز فيه تقدير (في)، وإلّا لم يجُز.

أمّا الأول: فلأنّ الزمان المبهم /٤٣و/ مدلول لفظ الفعل، فيصحّ أن ينتصب عنه بلا واسطة حرفٍ كالمصدر، والزمان المعين مشابهٌ للمبهم في الزمانية، والمكان المبهم شبيهٌ به للإبهام.

وأمّا الثاني: فلأنّ المكان المعيّن لا يُشبه الزمان المبهم من وجه.

فإن قلتَ: قد شابه المكان المبهم المشابه للزمان المبهم، أفتلك المشابهة كافية في الانتصاب بتقدير (في)؟

قلتُ: لا، لضعفها[٣].

---

(١) (بل) ليس في «ط» و«ك».

(٢) وفسرّ المبهم من المكان بالجهات الست، وحمل عليه: (عند)، و(لدى)، لإبهامها، ولفظ (مكان)، لكثرته، والمبهم من الزمان: هو الذي لا حدّ له يحصره، نحو (حين)، و(زمان)، والمعين منه: ما له نهاية تحصره، نحو (يوم) و(ليلة)، و(شهر)، و(يوم الجمعة).ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٨٨.

(٣) بوجهين: الأول: البعد، والثاني: انه إنما تؤثر المشابهة في أمرٍ يكون له مدخل في سببية جواز الحذف، وهذه المشابهة في التعيين، وهو ليس بداخلٍ في سبب جواز الحذف، بل نقيض له، فانّ السبب هو الزمانية والإبهام«منه دام ظله العالي».

فإن قلتَ: فما تقول في قولهم: (دخلتُ الدارَ)، الدار: مفعول فيه، أم لا؟ فان كان مفعولاً فيه، فقد بطل قولك: إنّ (في) لا يُحذف من المكان المعين. **قلتُ**: قد اختُلف فيه[١]؛ فقيل[٢]: إنّ (دخلت) متعدٍّ، و(الدار) مفعولٌ به[٣]، والحقّ أنّه مفعولٌ فيه، و(دخلت) لازمٌ.

والدليل عليه أنّ مصدره (الدخول)، وكلّ فعل مصدره على (فعول) فهو لازمٌ[٤]، وأيضاً نظيره، وهو (عدت)، ونقيضه وهو (خرجت) لازمٌ، فيجب أن يكون لازماً، وأمّا حذف (في) فيه فشاذٌّ[٥] لكثرة الاستعمال.

ثمّ اعلم أنّه قد يُحذف عامل المفعول فيه، كقولك: (يوم الجمعة)، في جواب من يقول: (متى سرت؟)، أي: سرت يوم الجمعة، وقد يُضمر على شريطة التفسير، كقولك: (يوم الجمعة سرتُ فيه)، أو (يوم الجمعة سرتُ في ليلته).

---

(١) اختلف في تعدي الفعل (دخل)، أو لزومه، فذكر سيبويه أنّ قولهم: (دخلت البيت) معناه دخلتُ في البيت، والعامل فيه الفعلُ، وليس المنتصبُ هاهنا بمنزلة الظرف. وقال الجرمي: (دخلت): متعدٍ، وما بعده مفعول به. ويرى المبرد أنه من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو: (عبد الله نصحت له) و(نصحته)، وتابع ذلك ابن يعيش. ويرى الزمخشري أنه حذف حروف الجر فتعدى الفعل بنفسه. وذهب ابن هشام إلى أنّه سقط حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال، فهو منصوب بإسقاط الخافض لا على الظرفية. ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٩، المقتضب: ٤/ ٣٣٧-٣٣٩، المفصل: ٣٨٧-٣٨٨، وشرح المفصل: ٢/ ٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٩٢، وشرح شذور الذهب: ١/ ٣٠٠ و٣٠٧، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) القائل به الجامي «منه».

(٣) الفوائد الضيائية: ١/ ٣٧٠.

(٤) وبه قال سيبويه في الباب السادس والثلاثين من الكتاب «منه دام ظلّه». ينظر: الكتاب: ٤/ ٩.

(٥) قال سيبويه: «قال بعضُهم: (ذهبتُ الشامَ) يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في (ذهبَ) دليلً على (الشام)، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثلُ: ذهبت الشامَ (دخلتُ البيتَ) ». الكتاب: ١/ ٣٥.

الفصل الرابع: في المفعول له

وهو ما فُعِل [لأجله][١] الفعل؛ لأنّه كان حاصلاً، أو ليحصل بعدُ، فالأول كقولك: (قعدتُ عن الحرب جبناً)، والثاني: كقولك: (ضربتُ تأديباً).

ثمّ اعلم أنّ الأصل أن يكون مجروراً باللام، ولكن إذا أُريد نصبه حُذفت اللام، ولكن لا تُحذف إلّا إذا كان المفعول / ٤٣ظ/ فعلاً لفاعل العامل، كقولك: (ضربتُ تأديباً)، فانّ (التأديب) فعلٌ للمتكلّم.

ثمّ اعلم أنّه قد اختُلف في أنّ المفعول له، هل يجوز أن يكون معرفةً أم لا؟[٢] فذهب[٣] أبو عمر الجرمي[٤] إلى أنّه لا يجوز[٥]، والحقّ جوازه، قال الله

---

(١) زيادة أثبتها من الكافية: ٢٣.

(٢) كذا، والصواب: أيجوز أن يكون معرفةً أم لا؟ إذ لا يجُيز النحويون استعمال (أم) المعادلة في سياق (هل) الاستفهامية؛ لأنّ (هل) يستفهم بها عن التصديق فقط، فلا يذكر مع المستفهم عنه بها معادلٌ، بخلاف همزة الاستفهام. ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٩، والمفصل: ٤٣٧.

(٣) في «ش» و«ط»: (فزعم)، وجاء في حاشيتها: أن (إلى) متعلّق بـ(زعم) لتضمّنه معنى المثل أو الذهاب «منه».

(٤) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيد، وحدّث عن المبرد، له (كتاب في السير)، و(كتاب الأبنية)، توفّي سنة (٢٢٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٤، وأنباه الرواة: ٢/ ٨٠، ووفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٥، والكنى والألقاب: ٢/ ١٤٥، والأعلام: ٣/ ١٨٩.

(٥) ذهب الجمهور إلى جواز مجئ المفعول لأجله معرّفاً، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلّا نكرة، ويقدر ما جاء معرفاً بـ(أل) بزيادة(أل)، ويقدر ما جاء معرفاً بالإضافة بكون إضافته على نية الانفصال. ينظر: الكتاب: ١/ ١٦٨-١٦٩، و٣٦٩-٣٧٠، وأسرار العربية: ١٨٨، والمفصل: ٨٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٠٩، وشرح المفصل: ٢/ ٥٤، وخزانة الأدب: ٣/ ١١٤.

تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾[١]، فـ(ابتغاء مرضات الله): مفعول له.

ويجيب عنه الجرمي: بأنّ الإضافة في نيّة الانفصال، كقوله تعالى: ﴿**هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا**﴾[٢]، فانّ (ممطرنا) وقع وصفاً للنكرة مع أنّه مضافٌ إلى ضمير المتكلّم؛ لأنّها في نيّة الانفصال.

وأقول: هذا خلاف الأصل، على أنّه إنّما يجري في المضاف، ولكن قد جاء محلّىً باللام في بعض الأشعار[٣]، وجاء معرفاً بنحو آخر أيضاً[٤].

فائدة

اعلم أنّ الكوفيين لا يثبتون المفعول له، ويقولون: إنّ كلّ ما يمثّل له، إن كان بلا لام فهو مفعول مطلق لفعل مقدّر، وإن كان باللام فهو جار ومجرور متعلّق بالفعل[٥].

---

(١) سورة البقرة/ ٢٦٥.

(٢) سورة الأحقاف/ ٢٤.

(٣) نحو قول الشاعر:

لا اقعدُ الجبنَ عن الهيجاء ... ولو توالـتْ زُمَرُ الأعداء

ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٧، المقاصد النحوية: ٢/ ٣١٥.

(٤) كذا، ومعلوم أنّ المفعول له المستكمل للشروط -أي المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل- له ثلاثة أحوال: ١- أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة.٢- أن يكون محلىً بالألف واللام٣- أن يكون مضافاً. ولم أجده معرفاً بنحو آخر. ينظر: المفصل: ٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٧٧ و٢٧٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٨٩.

الفصل الخامس: في المفعول معه

وهو الاسم الدالّ على من يصاحب فاعل الفعل أو مفعوله حين ذلك الفعل من حيث إنّه مصاحبٌ له، المذكور بعد (الواو) التي بمعنى (مع)(١)، ولكن أصلها العطف، كقولك: (استوى الماء والخشبةَ)، بنصب (الخشبة).

ثمّ اعلم أنّ البصريين والكوفيين والزجّاج اختلفوا في العامل في المفعول معه؛ فذهب البصريون إلى أنّ عامله عامل الفاعل، /٤٤و/ عمل فيه بواسطة الواو، فإنّها توصل ما بعدها بما قبلها(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل هو الفعل(٣)، ولكنّهم قالوا: العمل بواسطة مخالفة(٤) المفعول للفاعل، يعنون أنّ الخشبة في (استوى الماءُ والخشبةَ)، تخالف الماء من حيث إنّ الماء لم يكن مستوياً فـاستوى، والخشبة ليس كذلك، إذ لم تكن معوجة لتستوي، ولذلك لا يمكن تكرير العامل، فلا يمكن أن يقال: (استوى الماءُ، واستوت الخشبةُ)(٥).

---

(١) لم أجد حدّ المفعول معه بهذا اللفظ، فلعلّه ممّا تفرّد به.

(٢) ينظر: الإنصاف١/ ٢٤٨(المسألة٣٠)، أسرار العربية: ١٨٢، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٧، شرح المفصل: ٢/ ٤٩.

(٣) كذا، ومعروف أنهّم يرون أنّ العامل فيه معنوي، وهو الخلاف، وسيأتي بيانه لاحقاً.

(٤) لا يخفى أنّ المخالفة لا وجه لكونها سبباً للعمل والفهم، ولعلّهم قدّروا تسببها فعلًا يتضمّن المخالفة، نحو: (استوى الماءُ وخالف الخشبةَ)، ولا يخفى ما فيه من الركاكة «منه».

(٥) مذهب الكوفيين أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ لأنّ الاستواء في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ) منسوبٌ إلى الخشبة، وكان حقّه: (استوى الماءُ والخشبةُ) بالرفع، فلمّا خالفه صار التقدير: (ساوى الماءُ الخشبةَ)، والخلاف ينصب كما ينصب في الظرف إذا كان خبراً، ينظر: الإنصاف١/ ٢٤٨-٢٥٠ (المسألة٣٠)، أسرار العربية: ١٨٣، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٨، شرح المفصل: ٢/ ٤٩، والجنى الداني: ١٥٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٩٥، ☜

والزجّاج ذهب إلى أنّ العامل محذوفٌ، وهو ما يتضمّن معنى الملابسة، فتقدير (استوى الماءُ والخشبةَ): استوى الماءُ، ولابس الخشبةَ[1].

والصحيح هو الأول، إذ لا تكلّف ولا تعسّف فيه مع صلاحية (الواو) لربط المفعول بالفعل بحيث يعمل فيه.

فإن قلتَ: ما وجه العدول من[2] (مع) إلى (الواو)؟

قلتُ: الاختصار[3].

فإن قلتَ: لِمَ اختير (الواو) من بين الحروف؟

قلتُ: لأنّه يدلّ على معنى الجمعية؛ لأنّه من الحروف العاطفة، و(مع) كذلك بخلاف الحروف البواقي للعطف، فإنّها وإن دلّت على الجمعية، لكنّها تدلّ على التعاقب، بخلاف (الواو)، و(مع) لا يدلّ على التعاقب، بل على عدمه، فـ(الواو) أولى من سائر الحروف عاطفة وغيرها.

فإن قلتَ: هل يتقدّم هذا المفعول على عامله؟

قلتُ: لا؛ لأنّ (الواو) لا تتقدّم على ما قبلها، فإنّها لربط ما بعدها بما قبلها، ولا يتصوّر ذلك / ٤٤ظ/ إذا قدّمت على ما قبلها.

☜ وهمع الهوامع: ٢/ ٢٤٠.

(١) تنظر: المصادر المتقدمة نفسها.

(٢) في «ط» و«ك»: (عن).

(٣) المراد به الاختصار الظاهري، وهو الذي بقلّة الحروف، والباطني وهو الخفّة بحسب الحرف، فانّ (مع) أثقل من الواو؛ ثقل يأتي من كثرة الحروف، وآخر باعتبار كون العين حرفاً حلقياً«منه».

فائدة

اعلم أنّ النحاة اختلفوا في أنّ المفعول معه هل يجوز[١] أن يُؤتى به كلّما أُريد، ليكون قياسياً، أم لا، بل يقتصر على مورد السماع؟ فقال الأكثرون بالأول، وقال شرذمةٌ قليلون بالثاني[٢]، والظاهر هو المذهب الأول، فلابدّ لمخالفه من دليلٍ، وليس[٣].

تتمّـة

اعلم أنّ عامل المفعول معه يكون لفظياً ومعنوياً، فان كان لفظياً، فلا يخلو إمّا أن يحتمل أن يكون الاسم المفعول معه معطوفاً على الفاعل أو لا، فان احتمل جاز الوجهان: المفعولية، والعطف، وإلّا فالمفعولية متعينةٌ.

وإن كان معنوياً، فلا يخلو أيضاً من هذين الأمرين، ولكن إذا احتمل العطف تعيّن؛ لأنّ العامل المعنوي ضعيفٌ، فما أمكن أن لا يكون ذلك معمولاً له، وجب رعايته، فالمفعول بهذا الاعتبار أربعة أقسام:

الأول: ما عامله لفظي، ويجوز العطف.

الثاني: ما عامله لفظي، ولا يجوز العطف.

الثالث: ما عامله معنوي، ويجوز العطف.

الرابع: ما عامله معنوي، ولا يجوز العطف.

---

(١) كذا، والصواب: أيجوز.

(٢) ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي، إلى كون المفعول معه قياسياً، وقال بعضهم هو سماعي، ينظر: أسرار العربية: ١٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٢٦.

(٣) أي: وليس هناك دليل.

مثال الأول: (ضُربِتُ أنا وزيدٌ، وزيداً)[١].

مثال الثاني: (ضُرِبتُ وزيداً)، فانّه لا يجوز أن يكون (زيداً) معطوفاً على الضمير في (ضُرِبتُ)، لما سيجيء إن شاء الله تعالى[٢].

مثال الثالث: (ما لزيدٍ وعمرٍو)؟ أي: ما يصنع زيدٌ وعمرٌو؟

ومثال الرابع: (مالكَ وزيداً)؟ أي: ما تصنع أنت وزيداً؟ فانّه لا يجوز أن يعطف (زيداً) على (الكاف)[٣]، لما سيأتي إن شاء الله تعالى[٤].

الفصل السادس: في الحال

/ ٤٥و/ وهو الاسم الدالّ على هيأة الفاعل أو المفعول التي هي حين الفعل له[٥]، نحو: (راكباً) في قولك: (جاءني زيدٌ راكباً)، فانّه يدلّ على الركوب، وهو هيأةٌ لزيدٍ حين مجيئه، فقد علم من قولنا: (حين الفعل) أنّ زمان الحال يجب أن يكون مقارناً لزمان الفعل.

---

(١) برفع (زيد) عطفاً على الضمير المنفصل، أو نصبه على المفعولية.

(٢) يأتي في الفائدة الثانية من هذا الباب: العطف بالحرف ص ١٣٢، أنه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلّا إذا أُكّد ذلك الضمير أولاً بضميرٍ منفصلٍ. وينظر: الفائدة الثالثة: التأكيد ص ١٣٥.

(٣) على وفق رأي البصريين، وأجاز الكوفيون العطف، ينظر: المقتضب: ٤/ ١٥٢، والأصول في النحو: ٢/ ١١٩، والإنصاف: ٢/ ٤٦٣ (المسألة ٦٥).

(٤) يأتي في الفائدة الثانية من هذا الباب: العطف بالحرف، ص١٣٣، أنه إذا عُطف على الضمير المجرور المتصل كُرّر الجار.

(٥) ورد ما يقرب من هذا الحدّ عن ابن السراج في الأصول: ١/ ٢١٣.

فإن قلتَ: قد عرّفه بعضهم[١]: بأنّه هيأة الفاعل أو المفعول[٢]، أهو صحيحٌ أم لا؟

قلتُ: لا، أمّا أولاً: فلأنّه إن أراد تعريف الحال الاصطلاحي، فظاهر الفساد؛ لأنّ النحو إنّما يتعلّق بأحوال الألفاظ، والهيأة ليست لفظاً. وإن أراد تعريف الحال اللغوي فهو ليس بمهمٍّ، وإنّما يذكر في بعض الكتب المطوّلة والمتوسطة[٣] مع المعنى الاصطلاحي، فذكر المعنى اللغوي بدون الاصطلاحي غلطٌ ممنوعٌ.

وأمّا ثانياً: فلأنّه إن أراد الاصطلاحي - كما هو الظاهر - فلابدّ من التقييد بـ(حين الفعل) كما ذكرنا.

فإن قلتَ: قد عرّفه ابن الحاجب: بأنّه ما يبين هيأة الفاعل أو المفعول به[٤]، أهو صحيحٌ أم لا؟

قلتُ: لا، إذا لم يقيد الهيأة بما يكون حين الفعل، فقد علم أنّ الحقّ في التعريف ما ذكرنا.

ثمّ اعلم أنّه يجب أن تكون الحال نكرةً، والأصل في ذي الحال أن يكون معرفةً.

أمّا الأول: فلأنّها صفة للفعل، وصفة الفعل صفة مصدره المخرج منه،

---

(١) المعرّف صاحب أسرار العربية «منه».

(٢) أسرار العربية: ١٩٠. وفيه: هيئة الفاعل والمفعول، وفي نسختين منه في الهامش: هيئة الفاعل أو المفعول.

(٣) في «ك»: (والمبسوطة).

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥١٤.

والمصدر المخرج من الفعل نكرةٌ[١].

وقيل: لأنّها خبرٌ في الأصل، والمعنى عن ذي الحال، والأصل في الخبر/ ٤٥ظ/ أن يكون نكرةً [٢].

وأقول: لا يخفى أنّه إنّما يفيد أصالة التنكير، لا وجوبه، والمطلوب هو الثاني.

وأمّا الثاني: وهو أصالة تعريف ذي الحال؛ فلأنّه مبتدأ في الأصل، وإذا كان نكرةً وجب تقديم الحال[٣] عليه، لا ليخصّص ذا الحال؛ لأنّك قد عرفت أنّ المبتدأ يصحّ أن يكون نكرةً غير مخصّصةٍ، بل لأنّها تشتبه بالصفة إذا كان ذو الحال منصوباً، أو يكون الإعراب في الحال مفقوداً من حيث اللفظ، فحملوا موضع عدم الالتباس على موضع الالتباس.

فإن قلتَ: قلتَ: إنّه يجب أن يكون الحال نكرةً، فما تقول في قوله[٤]:

[الوافر]

وأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخال[٥]

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٦٢.

(٣) في «ط»: (ذي الحال).

(٤) القائل هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان في الجاهليّة، من أهل عالية نجد، ومن أصحاب المعلّقات، جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية، أدرك الإسلام وأسلم، ويُعدّ من المُؤلّفة قلوبهم، سكن الكوفة وعاش عمراً طويلاً حتّى تُوفّي سنة (٤١هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٣٥، والشعر والشعراء: ١/ ٢٦٦، الأعلام: ٥/ ٢٤٠.

(٥) البيت من قصيدة مطلعها:

ألم تُلْمِم على الدِّمن الخوالي ... لسلمى بالمـَذانبِ فالقُفالِ

الديوان: ١٠٨، وفيه: «فأوردها العراك»، وينظر: كتاب العين- دخل-: ٤/ ٢٣١، وكتاب ☜

وغير ذلك ممّا وقع فيه الحال معرفةً؟[١]

قلتُ: فيه وجهان:

أحدهما: أنّه بتقدير الفعل، أي: تعترك العراك، فتكون جملةً، والجملة نكرةٌ[٢].

وثانيهما: أنّ المعرفة قامت مقام النكرة[٣].

ثمّ اعلم أنّ العامل في الحال إمّا لفظيّ (فعل أو شبهه)، أو معنويّ، فاللفظيّ نحو: (جاءني زيدٌ راكباً)، والمعنويّ نحو: (هذا زيدٌ قائماً)، فانّ العامل معنى الإشارة المفهومة من (هذا)، والمعنى: أشير إلى زيدٍ قائماً.

سيبويه: ١/ ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٧، ولسان العرب- نغص-: ٧/ ٩٩، و-عرك-: ١٠/ ٤٦٥، و- دخل- ١١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب: ٣/ ١٩٢.

ولم ينسب في المقتضب: ٣/ ٢٣٧، والإنصاف: ٢/ ٨٢٢(مسألة ١١٩)، وشرح المفصل: ٢/ ٦٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٠١.

الضمير المستتر في (أرسلها) عائدٌ إلى حمار الوحش، و(الهاء) عائد إلى الأُتن. والعراك: مصدر بمعنى زحام الإبل وغيرها حين ورود الماء. ولم يذدها: لم يمنعها، ولم يطردها خوفاً من الصياد. ويشفق: يرحم، والنغص: مصدر نغص البعير: إذا لم يتمّ شربه. والدخال: أن يشرب بعض الإبل، ثمّ يرجع فيزاحم التي على الماء. وموطن الشاهد هنا (العراك) فإنه جاء معرفاً، وقد وقع حالاً.

(١) نحو: (جاء زيد وحدَه، وطلبته جَهدك، وطاقتَك، ورجع عودَه على بدئه، ودخلوا الدار الأولَ فالأول، وجاءوا الجمّاءَ الغفير، وجاءوا قَضَّهم بقَضِيضهم).

(٢) قيل: هي مصادر دلّت على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت: أرسلها العراك، فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٨٢٧(مسألة١١٩)، وأسرار العربية: ١٩٤، والمقتصد: ١/ ٦٧٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٢٤، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٥.

(٣) قيل: إنها معارف موضوعة موضع النكرات، والتقدير في أرسلها العراك: أرسلها معتركةً. ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٣٧، والمفصل: ٩١، وشرح المفصل: ٢/ ٦٢-٦٣، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٠٤، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٢٥، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٥.

فإن قلتَ: هل تتقدّم الحال على عاملها؟ **قلتُ**: قد اختلف فيه، فذهب الفراء[٤] إلى أنّه لا يجوز[٥]، وفصّل غيره؛ فقال: إن كان العامل لفظياً جاز التقديم، وإلّا فلا[٦].

أمّا دليل الأول: فهو أنّه لو قُدّمت لزم / ٤٦و/ الإضمار قبل الذكر، فانّ في الحال ضميراً راجعاً إلى ذي الحال، فلو قدّمت على العامل، لقدّمت على ذي الحال الذي هو مرجع الضمير.

ودليل الثاني: أنّ العامل اللفظي قويّ، يعمل فيما بعده وما قبله[٧]، بخلاف المعنوي.

والثاني هو الحقّ عندي؛ لأنّ دليل الفراء ليس بشيءٍ؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر اللازم من التقديم ليس بممتنع؛ لأنّه بحسب اللفظ فقط، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**﴾[٨]، كيف قدّم (في نفسه) على (موسى) مع أنّ ضميره راجعٌ إليه.

ثمّ أنّه قد اختلف فيما إذا كان العامل ظرفاً، أيُقدّم عليه الحال أم لا؟

---

(٤) هو أبو زكرياء، يحيى بن زياد الديلمي، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها، عارفاً بالنجوم والطب، توفّي في طريق مكة سنة (٢٠٧هـ)، ومن كتبه: (المقصور والممدود)، و(معاني القرآن)، و(المذكر والمؤنث)، ينظر: طبقات النحويين: ١٣١، وإنباه الرواة: ٤/ ٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٣١٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٩٢، والإنصاف: ٢١٠(مسألة ٣٢).

(٦) وهذا مذهب البصريين، ينظر: أسرار العربية: ١٩١، والإنصاف: ١/ ٢٥٠(مسألة ٣١).

(٧) على أنه لا يلزم في نحو: (زيداً راكباً رأيته). «منه».

(٨) سورة طه/ ٦٧.

فقال سيبويه: لا يجوز[١]. وفصّل الأخفش فقال: إن كان المبتدأ مقدّماً على الحال جاز التقديم على الظرف، وإلّا فلا[٢].

دليل سيبويه: أنّه عاملٌ ضعيفٌ، وأمّا دليل الأخفش فهو أنّ الظرف إنّما يعمل إذا اعتمد على المبتدأ أو غيره، فإذا قدّم المبتدأ فكأنّه تقدّم الظرف، ولا يخفي ضعف هذا الدليل[٣]، فتعيّن المذهب الأول.

فإن قلتَ: [٤]هل يجوز أن يقع حالٌ واحدٌ عن شيئين؟

قلتُ: نعم، قال الشاعر[٥]: [الوافر]

متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا[٦]

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٦.

(٢) يجيز الأخفش نحو: (زيدٌ قائمًا في الدار)، و(زيدٌ واقفاً خلفك)، ولا يجيزه سيبويه، ولا يجيز الاثنان: (قائماً زيدٌ في الدار)، ولا (قائماً في الدار زيدٌ). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٧.

(٣) لأنّ تقدّم المعتمد لا مدخل له في تقدّم العامل، فانّ العمل إنّما يتعلّق بالذي فيه معنى موجب الإعراب، بل يمكن أن يقال: إنّ الفصل بين الظرف وما اعتمل عليه موجبٌ لضعفه «منه».

(٤) زاد في «ط»: (فان تقدّم).

(٥) القائل هو عنترة بن شداد بن عمرو العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من أصحاب المعلقات، جعله ابن سلام في الطبقة السادسة من فحول الجاهلية، من أهل نجد، اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، ونظم فيها شعراً، قُتل قبل الهجرة بنحو (٢٢) عاماً، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٥٢، والأغاني ٨/ ٢٤٤، الأعلام: ٥/ ٩١.

(٦) هذا البيت من قصيدة طويلة يهجو بها عمارة بن زياد العبسي، أولها:

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتُلَنِي، فَهـا أَنـا ذا عُمَارا

ينظر: ديوانه: ٢٣٤، والمفصل: ٨٩، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٦، وشرح المفصل: ٢/ ٥٥، وخزانة الأدب: ٥/ ٥٠٧.

وهو غير منسوب في أسرار العربية : ١٩١، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٥٩، و٣/ ٤٣٧، ☜

فإن قلتَ: فهل يجوز[(١)] تقديمها على ذي الحال المجرور، أم لا؟

قلتُ: إن كان مجروراً بالإضافة فلا يتقدّم اتفاقاً[(٢)]؛ لأنّ المضاف إليه /٤٦ظ/ لا يقدّم على المضاف، فتابعه[(٣)] الذي هو الحال أولى بذلك.

وأمّا إن كان مجروراً بالحرف، فقد اختلف فيه[(٤)]؛ والحقّ فيه أنّه لا يُقدّم بالدليل المذكور.

والقائلون بجواز التقديم استدلّوا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً**

وشرحه على الشافية: ٤/ ٥٠٥. وشاهد المصنّف في هذا البيت نصب (فردين) على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في (تلقني)، أي أنا فردٌ، وأنت فردٌ.

الرَّانِفةُ: أَسْفلُ الأَلْية، وقيل: هي مُنْتَهى أَطْرافِ الأَلْيَتَيْنِ مِمّا يلي الفخذين، ويقال: اسْتُطِيرَ فلانٌ يُسْتَطارُ: إذا ذُعِرَ. وقوله: (تستطارا)، يحتمل وجوهاً، أحدها: أن يكون مجزوماً بحذف النون، والأصل (تستطاران)، والضمير عائدٌ إلى (الروانف)، لأنّها مثنى في المعنى، إذ كلّ ألية لها رانفةٌ. وثانيها: أن يكون الضمير عائداً إلى (الأليتين). وثالثها: أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التأكيد، والأصل (تستطارن). ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٥، لسان العرب-رنف-: ٩/ ١٢٧، و- طير-: ٤/ ٥٠٨.

(١) كذا، والصواب: أفيجوز.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٧.

(٣) المراد بالتابع المتعلّق، ولا يخفى ما في التعبير عنه بلفظ التابع من الإشارة إلى علّة الحكم «منه».

(٤) منع ذلك سيبويه وأكثر البصريين، وهو اختيار المصنف، ونقل عن ابن كيسان، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن برهان، الجواز. قال سيبويه: «ومن ثمّ صار: مررت قائماً برجل، لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن: قائماً هذا رجلٌ». الكتاب: ٢/ ١٢٤، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٣٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٧٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٢١، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

لِلنَّاسِ﴾[١]؛ لأنّ (كافة) حالٌ من (الناس)، وهو مجرورٌ بلام الجرّ، وقد قدّمت عليه.

الجواب: أنّ لفظة (كافة) ليست بحال، بل إمّا صفة لمصدر مقدّر[٢]، أي: ما أرسلناك إلّا رسالةً كافةً شاملةً للناس، أو إرسالاً كافةً، فتكون التاء للمبالغة.

أو تكون حالاً من الكاف في (أرسلناك)، على أن تكون التاء للمبالغة[٣]، ويكون شمول النبيﷺ بمعنى شمول رسالته، أو تسلّطه على الناس.

ثمّ اعلم أنّ أكثر النحاة على أنّ الحال يجب أن تكون صفةً لا اسماً[٤]، ولعلّ دليلهم هو أنّ الحال ما يدلّ على هيأة الفاعل أو المفعول، والدالّ على الهيأة هو الصفة.

وأقول: لا نسلّم أنّ الدالّ على الهيأة هو الصفة، بل كثيراً ما يدلّ الاسم عليها، نحو: (البسر)، و(الرطب)، و(التمر)، فإنّها تدلّ على الأوصاف.

على أنّ العرب يقولون: (هذا بسراً أطيب منه رطباً)، و(هذا رطباً أطيب

---

(١) سورة سبأ/ ٢٨.

(٢) من جنس الفعل كما في التقدير الثاني، أو من غير جنسه كما في الأول «منه».

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠، ومغني اللبيب: ٦/ ١٤٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٢١، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٨.

(٤) اشترط أكثر النحاة أن تكون الحال مشتقةً، وإن كانت جامدةً تكلّفوا ردّها بالتأويل إلى المشتق، ويرى ابن الحاجب أن كل ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً، ولو كان جامداً، ينظر: الكافية: ٢٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٢، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٣٢-٥٣٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٤، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٨-٣٨٩.

منه تمراً)[١]، وغير ذلك مما وقع الحال فيه جامداً[٢]، والأصل عدم التأويل، فالحقّ أن يقال: أصل الحال الصفة، ولكن تجيء أسماً أيضاً، كما مرّ.

فائدة

قد تقع الجملة حالاً، وحينئذٍ لا تخلو إمّا أن تكون اسميةً، أو /٤٧و/ فعليةً، والفعلية لا تخلو إمّا أن يكون جزؤها مضارعاً، أو ماضياً مثبتاً، أو منفياً.

فان كانت الجملة اسميةً وجب أن يؤتى بالواو والضمير كليهما، ويصحّ أن يؤتى بالواو فقط أيضاً، وبالضمير فقط ضعيفٌ؛ لأنّ الجملة مستقلّةٌ بنفسها، [لا][٣]سيما الجملة الاسمية، فتحتاج إلى رابطٍ يربطها بذي الحال، والرابط هو الواو والضمير، فيجوز بالجميع، وبكلّ واحدٍ. وإنّما كان الضمير وحده ضعيفاً؛ لأنّ الواو موضوعٌ للربط، فيكون أعرف فيه من الضمير.

وإن كانت الجملة فعليةً جزؤها مضارعٌ مثبتٌ، فلا يجوز أن يُؤتى إلّا بالضمير وحده؛ لأنّ المضارع شبيه باسم الفاعل، واسم الفاعل لا يجوز فيه الواو[٤]، والباقي يجوز فيه الإتيان بكليهما وبأحدهما بلا ضعف[٥].

واعلم أنّه إذا كان جزء الجملة ماضياً مثبتاً، فالنحاة على أنّه يجب تصديره

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٠، والمفصل: ٩١.

(٢) يكثر مجيء الحال جامدةً إن دلت على سعر، نحو: (بعه مدّاً بدرهم)، أي: بعه مسعراً كلّ مدٍّ بدرهم، ويكثر جمودها أيضاً فيما دلّ على تفاعل، نحو: (بعته يداً بيد)، أي مناجزة، أو على تشبيه، نحو: (كرّ زيدٌ أسداً)، أي مشبهاً الأسد. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) لأنه مفرد غير مستقل، فلا يحتاج إلى كثير ربطٍ، والواو كما تدلّ على الربط تدلّ على الفصل أيضاً، فإذا أتى بها قبل اسم الفاعل بلا حاجةٍ إليها من حيث الربط، توهم أنها للفصل «منه».

(٥) في «ش»: (الإتيان بأحدهما بالأضعف).

بـ(قد)، لتقرّب الماضي إلى الحال[١]، ليصحّ أن يقع حالاً.

وأقول: هذا اشتباهٌ منهم؛ لأنّ (قد) إنّما تقرّب الماضي إلى الزمان الحال، لا إلى الحال النحوي[٢].

خاتمة

يجوز حذف عامل الحال إذا قامت القرينة، كقولك: (راشداً مهدياً)، أي: سرت راشداً مهدياً. ويجب إذا كانت الحال مؤكّدةً مقررةً لمضمون جملةٍ اسميةٍ، وهي الحال المؤكّدة[٣].

الفصل السابع: في التمييز

وهو تبيين المبهم، لفظاً كان ذلك المبهم، أو نسبةً[٤].

ومن قال: إنّه ما يبين المبهم، فأراد /٤٧ظ/ بالتمييز المميِّز، فالمميِّز على قسمين: ما يبين اللفظ المبهم، وما يبين النسبة المبهمة.

والأول نحو: (رطلٌ زيتاً).

---

(١) هذا عند البصريين، أما عند الكوفيين والأخفش، فقد يقع الماضي المثبت حالًا، وإن لم يكن متصدراً بـ(قد)، ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٥٢(مسألة ٣٢)، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٤، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٩٢.

(٢) لم أجد أحداً من النحويين يقول بأنها تقرب الماضي إلى الحال النحوي، إنما مرادهم من تقريب الماضي إلى الحال، هو الزمان الحال. ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٥٤ (مسألة ٣٢)، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٩، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٣٤.

(٣) مثل: قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[فاطر/ ٣١]، ومثل: (زيدٌ أبوك عطوفاً). ينظر: المفصل: ٩٢.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ.

والثاني نحو: (طاب زيدٌ أبوّةً).

فإنّ نسبة (طاب) إلى (زيدٍ) مبهمةٌ من حيث إنّه لا يُعلم أنّ طِيبَهُ من أيّ حيثيةٍ، فلمّا قيل: (أبوّةً) عُلِم أنّه من (الأبوّة). وكذلك النسبة الإضافية نحو: (زيدٌ أعجبني طيبُهُ علماً)، وهو ظاهرٌ بالقياس إلى الأول.

ثمّ اعلم أنّ القسم الثاني لا يخلو إمّا أن يكون مختصّاً بالمسند إليه[1]، أي: يكون نفسه، أو مختصّاً بمتعلّقه، أو يحتمل كليهما.

فالأول، نحو: (طاب زيدٌ نفساً).

والثاني، نحو: (طاب زيدٌ أبوّةً).

والثالث، نحو: (طاب زيدٌ أباً)، فإنّه يُحتمل أن يكون المراد أنّ زيداً طيبٌ من حيث إنّه أبٌ، فيكون نفس زيدٍ، وأن يكون المراد من حيث الأب فيكون متعلّقه.

وأيضاً إمّا أن يكون اسماً أو صفةً، فإن كان اسماً جاز أن يطابق المسند إليه في الإفراد والتثنية والجمع، وأن لا يطابق. وأمّا إن كان صفةً، فليس إلّا للمسند إليه، ويكون مطابقاً له فيها، نحو: (لله درّ زيدٍ فارساً).

فإن قلتَ: فما تقول في (طاب زيدٌ عالماً أبوه)، فانّ التمييز وهو (عالماً) صفةٌ، مع أنّه ليس لزيدٍ بل لأبيه؟

قلتُ: ليس (عالماً) تمييزاً، إنّما التمييز (عالماً أبوه).

ثمّ اعلم أنّ عامل المميِّز، إذا كان مبيّناً للّفظ المبهم، فهو ذلك اللفظ، وإن كان مبيّناً للنسبة، كان العامل هو المنسوب، سواء/ ٤٨و/ كان فعلاً أم لا[2].

---

(١) أي: المنسوب إليه، سواء كانت النسبة تامةً أو غيرها «منه».

(٢) أي إنّ العامل في نصب التمييز المبين لإبهام الاسم، هو ذلك الاسم المبين الذي فسرّه التمييز، ﻟ

فإن كان العامل اسماً جامداً، فلا يجوز بالاتفاق أن يتقدّم المميِّز على العامل[1]؛ لأنّه اسمٌ جامدٌ عمله ضعيفٌ لا يقوى على أن يعمل فيما قبله.

وأمّا إذا كان فعلاً، أو ما في معناه من الصفات، فقد اختلف فيه النحاة؛ فسيبويه ذهب إلى أنّه لا يجوز[2]، وذهب المازني والمبرد إلى جوازه[3].

أمّا دليل الأول: فهو أنّ المميِّز حينئذٍ فاعلٌ لذلك الفعل أو معناه، والفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل.

وأمّا دليل الثاني: فقول الشاعر: [الطويل]

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ [4] حَبِيبَها   وَمَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ [5]

نحو: (عِشْرِينَ دِرْهَماً)، والعامل في نصب تمييز النسبة، هو المسند في الجملة من فِعْلٍ أو شبهه، نحو: (طَابَ محمد نَفْساً)، و(هُوَ طَيِّبٌ أُبُوَّةً). وقيل: إنّ الناصب له هو الجملة التي يوضح التمييز النسبة فيها. ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٦٣-٣٦٤، وشرح الأشموني: ٣/ ١٤٤، وهمع الهوامع: ١/ ٢٥١، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٩٠-٢٩١، وضياء السالك: ٢/ ٢٣١.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٠، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٦٣، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٧١، والفوائد الضيائية: ١/ ٤٠٨، وشرح الأشموني: ٣/ ١٥٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٤-٢٠٥، والمفصل: ٩٤، وأسرار العربية: ١٩٦، وشرح المفصل: ٢/ ٧٣، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٦٣، وهمع الهوامع: ٤/ ٧١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦، والمفصل: ٩٤، وأسرار العربية: ١٩٦، والإنصاف: ٢/ ٨٢٨ (المسألة ١٢٠)، شرح المفصل: ٢/ ٧٣-٧٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٠-٧١، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٦٣، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٧٢، والفوائد الضيائية: ١/ ٤١٠، وشرح الأشموني: ٣/ ١٦٨.

(٤) روايته في أغلب المصادر: أتهجر ليلى بالفراق...

(٥) المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره: ١٢٤. واختلف الرواة في نسبته، فنُسب إلى المخبّل السعدي، والى أعشى همدان، والى قيس بن الملوّح العامري. ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٧، والخصائص: ٢/ ٣٨٤، والمفصل: ٩٤، وأسرار العربية: ١٩٧، والإنصاف: ٢/ ٨٢٨ (المسألة ١٢٠)، وشرح

الجواب:

إنّ الرواية المعوّل عليها: (وما كان نفسي بالفراق) [(١)]، فلم يكن هناك مميِّزٌ، فمذهب سيبويه هو الحقّ.

الفصل الثامن: في المستثنى

وهو قسمان: متّصل، ومنقطع، وكلّ منهما إمّا في كلامٍ موجبٍ، أو منفيٍّ. وعلى التقديرين إمّا مقدّم على المستثنى منه، أو مؤخّر عنه.

وعلى التقادير إمّا أن يكون بعد (إلّا) صفةٌ أو غيرها، أو بعد (غير)، أو (سوى)، أو (سواء)، أو (ليس)، أو (لا يكون)، أو (خلا)، أو (عدا)، أو (ماخلا)، أو (ماعدا).

وإذا كان متصلاً، فلا يخلو إمّا أن يكون المستثنى منه مذكوراً، أم لا، فقد حصل من ذلك أنّ المستثنى مئة وعشرة أقسام:

الأول: المستثنى المتصل الذي في كلامٍ موجبٍ، المقدّم على المستثنى منه، المذكور بعد (إلّا) صفة، وهي ما يكون/ ٤٨ظ/ بمعنى (غير)، وهو إذا كان المستثنى منه جمعاً منكراً.

⇜ المفصل: ٢/ ٧٣-٧٤، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٥٦٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٤١٠، وشرح الأشموني: ٣/ ١٦٤.

والشاهد فيه: قوله (نفساً) فإنّه تمييز، وعامله قوله (تطيب)، وقد تقدّم عليه، والأصل: (تطيب نفساً)، وهو في هذا البيت ونحوه عند الجمهور ضرورةٌ، فلا يُقاس عليه.

(١) نسب ابن جني هذه الرواية إلى الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق. وصحّحها ابن الأنباري، ولا شاهد في البيت على وفق هذه الرواية، ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٤، والإنصاف: ٢/ ٨٣١ (المسألة١٢٠)، وأسرار العربية ص١٩٧.

الثاني: المذكور بعد (إلّا) غير الصفة الموصوف بما ذُكر.

الثالث: المذكور بعد (غير) كذلك.

الرابع: المذكور بعد (سوى).

الخامس: المذكور بعد (سواء).

السادس: المذكور بعد (ليس).

السابع: المذكور بعد (لا يكون).

الثامن: المذكور بعد (خلا).

التاسع: المذكور بعد (عدا).

العاشر: المذكور بعد (ماخلا).

الحادي عشر: المذكور بعد (ماعدا).

والمستثنى المتّصل المؤخّر عن المستثنى منه، يجري فيه أيضاً تلك الوجوه الأحد عشر، وكذا المستثنى الذي حُذف فيه المستثنى منه، هذا كلّه في الكلام الموجب، وغير الموجب أيضاً يجرى فيه جميع تلك الصور، فالمجموع ستة وستون قسماً، هذا في المتّصل.

وأمّا المنقطع فيُحذف منه اثنان وعشرون؛ لأنّه لا يُحذف منه المستثنى منه، فبقي أربع وأربعون، نضمّه إلى ما حصل أولاً، يصير مئة وعشرة، كما قلنا.

ثمّ اعلم أنّ المستثنى يُنصب إذا كان في كلامٍ موجبٍ مذكوراً بعد (إلّا) غير الصفة، وقد ذكر المستثنى منه، أو كان منقطعاً مذكوراً بعد (إلّا) غير الصفة، أو مقدماً على المستثنى منه، أو بعد (ليس)، أو (لا يكون)، أو (خلا)، أو (عدا)، أو (ماخلا)، أو (ماعدا).

وإذا كان في كلامٍ غير موجبٍ، وقد ذُكر المستثنى منه، جاز أن يُجعل بدلاً من المستثنى منه، فيُعرب على حسب إعرابه، وأن يُجعل مستثنىً/ ٤٩و/ فيُنصب. وإذا كان المستثنى منه محذوفاً، فالمستثنى قائمٌ مقامه، ويُعرب على حسب إعرابه. وإذا كان بعد (غير) و(سوى) و(سواء) جُرّ.

إذا عرفت ذلك، فلنعد إلى ذكر أمثلة الأقسام السابقة:

مثال الأول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (١).

مثال الثاني: (جاءني إلّا زيداً القوم).

مثال الثالث: (جاءني غير زيدٍ القوم).

مثال الرابع: (جاءني سوى زيدٍ القوم).

مثال الخامس (جاءني سواء زيدٍ القوم).

مثال السادس: (جاءني ليس زيداً القوم).

---

(١) سورة الأنبياء/ ٢٢. والاستشهاد بالآية لا يناسب القسم الأول، لعدم صحة الاستثناء هنا، وعدم تقديم المستثنى منه؛ لأنّ (إلّا) هنا بمعنى (غير)، وهي صفة لـ(آلهة)، والتقدير على الاستثناء يكون: لو كانَ فيهما آلِهةٌ ليسَ فيهم اللهُ لفسدتا، وهو ظاهرُ الفسادِ. ولا يصحّ أيضاً أن يكون (الله) بدلاً؛ لأنّ البدل في الإثبات غير جائز، كما أنّ التقدير في حال طرح المبدل منه يكون: (لو كان فيهما إلّا اللهُ لفسدتا). وهو لايجوز، ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٣١-٣٣٢، والمقتضب: ٤/ ٤٠٨-٤٠٩، والإنصاف: ١/ ٢٧٢ مسالة (٣٥)، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩١٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٣٠.

ولعلّ المصنف حمله على الاستثناء، مستنداً إلى قول الجامي: «مذهب سيبويه: جواز وقوع (إلّا) صفةً مع صحة الاستثناء». الفوائد الضيائية: ١/ ٤٢٦-٤٢٧. وإنما أجازه سيبويه في غير مورد الآية، في نحو: (ما أتاني أحد إلا زيد)، قال: «فأنت بالخيار؛ إن شئت جعلت (إلّا زيد) بدلاً، وإن شئت جعلته صفة». الكتاب: ٢/ ٣٣٤.

مثال السابع: (جاءني لا يكون زيداً القوم).

مثال الثامن: (جاءني خلا زيداً القوم).

مثال التاسع: (جاءني عدا زيداً القوم).

مثال العاشر: (جاءني ماخلا زيداً القوم).

مثال الحادي عشر: (جاءني ماعدا زيداً القوم).

إذا عرفت أمثلة هذه الأقسام الأحد عشر، فقس عليها أمثلة باقي الأقسام.

ثمّ أنّ المستثنى المتصل: هو ما كان من جنس المستثنى منه، مثل: (زيد) في (جاءني القوم إلّا زيداً)، إذا كان من القوم. والمنقطع خلافه، نحو: (حمار) في (جاءني القوم إلّا حماراً).

فإن قلتَ: قد قلت آنفاً: إنّه إذا كان المستثنى في كلامٍ غير موجبٍ يُختار البدل، فما تقول في قولنا: (ما جاءني من أحدٍ إلّا زيد)، فانّه لو جرّ على البدلية، لزم أن تدخل (من) الاستغراقية على الاسم الواقع في الإثبات، وهو غير جائزٍ؛ لأنّها إنّما يُؤتى بها لتأكيد النفي؟/ ٤٩ظ/ .

قلتُ: لا يلزم من ذلك، إلّا أن لا يمكن حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه، ولكنّا لا نجزم بذلك، بل يرفع هاهنا حملاً على محلّ (أحد)، وهو الرفع بالفاعلية لـ(جاء).

فإن قلتَ: لِمَ وجب النصب إذا كان في كلامٍ موجبٍ، وقد ذُكر المستثنى منه، وقد ذُكر المستثنى بعد (إلّا) غير الصفة؟

قلتُ: لأنّه ليس فيه علّة الرفع والجرّ، كما سيأتي[١].

(١) يأتي تباعاً في هذا الفصل بيان علّة الرفع والجرّ.

فإن قلتَ: فلم نُصب إذا كان منقطعاً مذكوراً بعد (إلّا) غير الصفة، سواء كان في كلامٍ موجبٍ أو منفيّ؟

قلتُ: لأنّ البدل يجب أن يكون غير المبدل منه، أو بعضه، أو ما يشتمل عليه، والمنقطع خارجٌ عن المستثنى منه، فكيف يكون بدلاً منه؟

وأمّا البدل الغلط[١] فمع ضعفه وندوره، بل عدمه في الكلام الفصيح، فهو بمعزلٍ عن المستثنى، فانّ شرط البدل أن يكون المبدل منه صادراً من غير رويةٍ وفكرٍ، وشرط المستثنى أن يكون صادراً عن الروية، فبينهما تنافٍ، فلا يصلح أن يكون بدل الغلط.

فإن قلتَ: فلم نُصب فيها إذا كان مقدّماً على المستثنى منه؟

قلتُ: لأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، فإذا قدّم عُلم أنّه ليس ببدلٍ، بل مستثنىً، فيجب أن يُنصب.

فإن قلتَ: فلم نُصب إذا كان بعد (ليس)، أو (لا يكون)، أو (خلا)، أو (عدا)، أو (ماخلا)، أو (ماعدا)؟

قلتُ: لأنّ (ليس) و(لا يكون) يطلبان الخبر؛ لأنّ اسمها ضميرٌ راجعٌ إلى مصدر العامل[٢]، و(خلا) و(عدا) / ٥٠و/ يطلبان المفعول؛ لأنّ فاعلها ضميران راجعان إلى مصدر العامل.

---

(١) في «ش» و«ط»: وأما الغلط.

(٢) وحينئذٍ يُقدّر في المستثنى مضاف، كأن يقال في (جاءني القوم ليس زيداً)، أو (لا يكون زيداً) إنّ التقدير: (جاءني القوم ليس المجيءُ مجيءَ زيدٍ)، أو (لا يكون المجيءُ مجيءَ زيدٍ)، والإرجاع إلى المصدر أنسب وأحسن من الإرجاع إلى المستثنى منه؛ لاختلافه وتغيّره بالتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، مع بقاء (ليس) و(لا يكون) على ما هما عليه «منه».

فإن قلتَ: فلم جاز الإبدال والاستثناء فيما إذا كان في كلامٍ غير موجبٍ، وقد ذُكر المستثنى منه؟

قلتُ: إذ لا مانع عن البدل، ولا عن الاستثناء، فيجوز الأمران، بخلاف ما إذا كان في كلامٍ موجبٍ؛ فانّه لا يجوز فيه البدل لمانعٍ، هو عدم صلوح المستثنى لأن يقع في موضع المستثنى منه، إذ لا يجوز فيه حذف المستثنى منه، وأيضاً البدل إنّما يجوز إذا كان هو المقصود بالكلام دون المبدل منه، وفي الكلام الموجب لا يكون المقصود إلّا الإثبات، فانّه الأصل.

وأمّا غير الموجب فيراد فيه الحصر، والمقصود بالذات من الحصر إثبات المنسوب للمحصور عليه، مثلاً: المقصود بالذات في نحو: (ما جاءني القوم إلّا زيد)، إثبات المجيء لـ(زيد)، وتخصيصه به، ولكن التخصيص يتوقّف على النفي عن الغير، بخلاف نحو: (جاءني القوم إلّا زيداً)، وهو ظاهرٌ لذي بصيرةٍ وتتبّعٍ وذوقٍ.

فإن قلتَ: لم اختير البدل؟

قلتُ: لأنّه إذا جُعل بدلاً كان مطابقاً للمستثنى منه، بخلاف ما إذا جُعل مستثنىً، ومطابقة الجزئي لكليته الشامل له ولغيره، أولى من عدم المطابقة.

فإن قلتَ: فلم أُعرب على حسب إعراب المستثنى منه إذا كان محذوفاً؟

قلتُ: لأنّ الفعل كان قبل الحذف عاملاً في المستثنى منه، فإذا حُذف وجب أن يعمل في المستثنى عمله في المستثنى منه[1]/ ٥٠ظ/ .

فإن قلتَ: فلم جُرّ بعد (غير) و(سوى) و(سواء)؟

(١) لأنّه وقع في موقع المستثنى منه، ولئلا يلزم إخلاء العامل عن العمل «منه».

قلتُ: على الإضافة، فانّ هذه الأسماء مضافةٌ إلى المستثنى.

فإن قلتَ: ما العامل في المستثنى؟

قلتُ: قد اختُلف فيه على ثلاثة مذاهب:

فالأول: إنّ العامل هو (إلّا) لتضمنه معنى (أستثني) [(١)].

والثاني: إنّه الفعل[(٢)].

والثالث: إنّ (إلّا) مركبةٌ من (إن) و(لا)، والعامل (إن) إذا كانت في كلامٍ موجبٍ، و(لا) إذا كانت في كلامٍ منفيّ[(٣)].

أمّا دليل الأول: فهو أنّه الظاهر المتبادر إلى الفهم.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ الأصل في العمل هو الفعل[(٤)]، وما عداه فرعه،

---

(١) نسب ابن الأنباري هذا المذهب- في أسرار العربية: ٢٠١- إلى الزجاج وبعض البصريين، ونسبه في -الإنصاف: ١/ ٢٦١(المسألة٣٤)- إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، وأبي إسحاق الزجاج من البصريين. غير أنّ كلام المبرد في الكامل والمقتضب يفيد أنّ الناصب هو الفعل المحذوف، و(إلّا) بدلٌ من هذا الفعل، وليس لـ(إلاّ) عملٌ في المستثنى. ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ٨٩، والمقتضب: ٤/ ٣٩٠، ويؤيد ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب: ١/ ١٢٩، وابن يعيش في شرح المفصل: ٨/ ٩، وفصّل المرادي- في الجنى الداني: ٥١٦- مذاهب النحاة في ناصب المستثنى، وقال: رابعها: أنّ الناصب (أستثني) مضمراً بعد (إلّا)، حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج.

(٢) ذهب إلى ذلك جمهور البصريين. ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٦٠-٢٦١(المسألة٣٤)، أسرار العربية: ٢٠١. وفي الجنى الداني: ٥١٦، عن ابن عصفور: «هو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين».

(٣) ذهب إلى ذلك الفراء ومن تابعه من الكوفيين. ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٦١(المسألة٣٤)، وأسرار العربية: ٢٠١-٢٠٢، والجنى الداني: ٥١٧.

(٤) ثمّ بعده شبهه، وحمل غيرهما عليهما طرداً للباب «منه».

فإذا وجد الفعل الذي هو الأصل في العمل لم يجُزْ[١] إعمال غيره.

وأمّا دليل الثالث: فهو أنّ (إن) و(لا)[٢] كليهما للنفي، ولكن (لا) مؤكّدٌ لـ(إن)، فهو فرعٌ له، والكلام الموجب هو الأصل في الكلام، وغير الموجب فرعه، فوجب أن يعمل الأصل في الأصل، والفرع في الفرع.

فإن قلتَ: لم لا يجوز أن يكون مجموع (إن) و(لا) عاملاً؟

قلتُ: لأنّه يلزم حينئذٍ اجتماع العاملين على معمولٍ واحدٍ.

فإن قلتَ: أيّ المذاهب صحيحٌ عندك؟

قلتُ: الثاني للدليل المذكور. والتبادر إلى الفهم لا مدخل له في بيان الواقع، ولو سلّم فلا يكافي الأصالة، ولا نسلّم أنّ (إلّا) مركبةٌ من (إن) و(لا)، بل هي كلمةٌ واحدةٌ موضوعةٌ للاستثناء، فقام الدليل على الثاني، وزُيّف دليلا الباقيين.

الفصل التاسع: في خبر كان وأخواتها

هو المسند إلى / ٥١و/ اسمها بعد دخولها[٣]، وأحكامه أحكام خبر المبتدأ، وقد يُحذف عامله جوازاً، كقولهم: (الناس مجزيّون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرّ)[٤]؛ لأنّ التقدير: (إن كان خيراً، وإن كان شراً) [٥].

---

(١) في «ط»: (نجر).

(٢) هذا مبني على عدّ (الاّ) مركبةً من (إن) و(لا) مسلمًا، ولا يخفى ما فيه «منه».

(٣) ورد نحو هذا الحدّ في الكافية: ٢٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٥٨، الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٨، المفصل: ١٠٢، أوضح المسالك: ١/ ٢٦١.

(٥) أي: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً، فجزاؤهم شر. شرح شذور الذهب: ٢٤٣.

وقد يُحذف عامله وجوباً، كقولك: (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ)؛ لأنّ التقدير: (لأن كنتَ منطلقاً)، فـ(اللام) واقعةٌ قبل (أن)، فكانت جديراً بالحذف فحُذفت، وحذفت (كان) أيضاً، وبقي (أن) مع الضمير المرفوع، ففُصِل الضمير، وزيدت لفظة (ما) بين (إن) والضمير، وأُدغمت نون (أن) في ميم (ما)، فصار (أمّا أنت).

وقد يقدّم الخبر على الاسم [1]؛ لأنّ اسمها شبيهٌ بالفاعل، وخبرها بالمفعول، وكثيراً ما يقدّم المفعول على الفاعل.

الفصل العاشر: في اسم (إنّ) وأخواتها

هو ما أُسند إليه خبرها بعد دخولها[2]، نحو: (إنّ زيداً قائمٌ)، وأحكامه أحكام المبتدأ.

الفصل الحادي عشر: في اسم(لا) التي لنفي الجنس

هو ما أُسند إليه خبرها[3]. واعلم أنّه إن كان نكرةً مضافةً أو مشبهةً بالمضاف، وجب نصبه[4]، وإن كان منكراً مفرداً بُني على الفتح[5].

(١) نحو: قوله تعالى: ﴿وكانَ حَقّاً عَلَينَا نَصُر المُؤمِنِيَن﴾ [الروم/ ٤٧]، وقوله سبحانه: ﴿لَيسَ البرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم﴾ [البقرة/ ١٧٧].

(٢) ورد نحو هذا الحدّ في الكافية: ٢٦.

(٣) ورد نحو هذا الحدّ في الكافية: ٢٦.

(٤) إنّما اقتصر على ذكر المنصوب والمفتوح دون المرفوع؛ لأنّه خارجٌ عن المقصود، فانّ المقصود في هذه الأبواب بيان المعمولات، والاسم المرفوع لا عمل لها فيه «منه».

(٥) لتضمّنه حرف الجرّ، وهو (من)، فانّه جواب للسؤال المذكور فيه (من)، فانّ (لا رجلَ) في جواب: (هل من رجلٍ؟)، ولأنّه لمّا كانت (لا) فرعاً لـ(إنّ) في العمل، أرادوا أن يفرّقوا بين ←

مثال الأول: (لا غلامَ رجلٍ في الدار)، و(لا طالعاً جبلاً فيها).

مثال الثاني: (لا رجلَ فيها).

ثمّ إن نُعت الاسم المبني المذكور بعدها بلا فصل نعتاً آخر، يجوز فتحه ورفعه ونصبه، فالأول على اللفظ، والثاني على محلّه البعيد، والثالث على محلّه القريب[١]، نحو: (لا رجلَ ظريفَ، وظريفٌ، وظريفاً).

ثمّ اعلم أنّه قد يجري على اسم (لا) هذه حكم المضاف، وإن لم يكن مضافاً، / ٥١ظ/ وذلك إذا كان بعده (لام الاختصاص) الداخلة على اللفظ، بحيث لو حُذفت لصار الاسم مضافاً إلى ذلك اللفظ، مثل: (لا أبا له)، و(لا غلامي له[٢])، وإنّما أجري عليه حكم المضاف؛ لأنّ معناه معنى المضاف، لوجود اللام[٣] الدالة على الاختصاص.

ثمّ أنّه كثيراً ما يُحذف الاسم، نحو قولهم: (لا عليك)، أي: لا باس ولا

الأصل والفرع، فجعلوا معمول الفرع مبنياً، وأبقوا معمول الأصل على الإعراب؛ لأنّ البناء فرع الإعراب، ولأنّ الإعراب أقوى، والاسم المعرب أقوى من المبني، ولمّا لم يكن المضاف وشبهه من ألفاظ المبني، لم يقدروا على إجراء البناء فيهما، فأبقوهما على الإعراب «منه».

(١) مراده من (على اللفظ)، هو أن تجعل المنفي ونعته اسمًا واحداً وتبنيه معه، فتقول: (لا رجلَ ظريفَ). و(المحلّ البعيد) أن ترفع النعت مراعاة لموضع (لا) واسمها؛ فتقول: (لا رجلَ ظريفٌ). و(المحل القريب) أن تنصب مراعاة لمحل اسم (لا)، نحو قولك: (لا رجل ظريفاً). ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٨٤، و٢/ ٦٧.

(٢) أعطيت حكم الإضافة بإثبات الألف في (أبا)، وحذف نون التثنية من (غلامي). والأصل أن يقال: (لا أب له)، و(لا غلامين له)، فيكون اسم (لا) فيهما مبنياً على ما ينصب به.

(٣) أي: معنى ربط الاسم بالخبر بواسطة اللام ذلك الربط غير التام، لا إنّ معنى الكلام كمعناه إذا كان الاسم مضافاً، ولا إنّ نسبة الخبر إلى الاسم النسبة التامة، كنسبة الخبر إلى الاسم حين الإضافة«منه».

حرج عليك.

الفصل الثاني عشر: في خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)

هو المسند بعد دخولهما، وحكمه حكم الخبر[١].

(١) ورد نحوه في الكافية: ٢٨.

المقالة الثالثة: في المجرورات

المجرور: ما اشتمل على علامة المضاف إليه(١)، وهي الجرّ.

والمضاف إليه: ما نُسب إليه شيءٌ بواسطة حرف الجرّ المقدّر حقيقةً أو حكماً(٢).

وشرطه: أن يكون المضاف منكّراً، وإن كان معرفاً جُرّد عن التعريف وأضيف. وأن لا ينوّن المضاف(٣) حين الإضافة.

فإن قلتَ: كيف يُجرّد المعرّف عن تعريفه؟

قلتُ: أمّا في المعرّف باللام فبحذف اللام، وأمّا في العلم فبأن يُفرَض غير علم، بل اسم جنس عامّ، مثلاً: يُفرَض لفظ (زيد) أنّه ليس علماً، بل اسمٌ له مسمياتٌ كثيرةٌ(٤)، فيُضاف حينئذٍ. وأمّا باقي المعارف فلا يجوز إضافتها.

فإن قلتَ: لِمَ شرطت انتفاء التنوين في المضاف؟

---

(١) لا بنون التنوين، ولا بنون التثنية والجمع «منه».

(٢) أمّا الحقيقة ففي الإضافة المعنوية، وأمّا الحكم ففي الإضافة اللفظية، فإنهّا في حكم الإضافة، ولكن ليست بإضافة حقيقية «منه».

(٣) لا بنون التنوين، ولا بنون التثنية والجمع «منه».

(٤) أي: لا تعتبر خصوصيات أوضاعه، بل يعتبر اختلاف الوضع فيه الموجب لانتشار المعنى، الموجب للتكثير «منه».

قلتُ: لأنّ الإضافة تدلّ على الاتصال، والتنوين على الانفصال، وبينهما تنافٍ.

فإن قلتَ: لم جُرّ المضاف إليه؟

قلتُ: أمّا في الإضافة الحقيقية، فلأنّها مقدرةٌ/ ٥٢و/ بحرف الجرّ، وأمّا في غير الحقيقية، فحملاً لها على الحقيقية.

ثمّ اعلم أنّ الإضافة على قسمين: حقيقية، وغير حقيقية، أمّا الحقيقة فهي: ما يكون المضاف اسماً، أو صفةً، والمضاف[1] إليه غير معمولها.

وغير الحقيقية: ما يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولها، نحو: (ضاربُ زيدٍ).

واعلم أنّه في الإضافة الحقيقية يُقدّر حرف الجرّ دون غير الحقيقية، وذلك الحرف إمّا (مِن)، أو (في)، أو (اللام)، إذ لا يخلو المضاف إليه إمّا أن يكون جنساً للمضاف مشتملاً عليه، وإمّا أن يكون ظرفاً له، وإمّا أن لا يكون جنساً ولا ظرفاً. فعلى الأول يُقدّر (مِن)، وعلى الثاني يُقدّر (في)، وعلى الثالث يُقدّر (اللام).

مثال الأول: (خاتم فضّةٍ).

مثال الثاني: (ضرب اليومِ).

مثال الثالث: (غلام زيدٍ).

فإن قلتَ: ما معنى (مِن) المقدّر في الأول؟

قلتُ: معناه الابتداء؛ لأنّ قولك: (خاتمٌ من فضّةٍ)، معناه: خاتم مبتدأٌ صنعِهِ من فضّةٍ.

---

(١) في «ش»: (وجر المضاف).

وقد يكون للبيان، إذا كان المراد من المضاف هو المضاف إليه بعينه، نحو: (فصُّ عقيقٍ)[١].

فإن قلتَ: ما فائدة الإضافة الحقيقية؟

قلتُ: لا تخلو إمّا أن يكون المضاف إليه فيها معرفةً أو نكرةً، فان كان معرفةً ففائدتها تعريف المضاف، وإن كان نكرةً ففائدتها تخصيص المضاف.

مثال الأول: (غلامُ زيدٍ).

مثال الثاني: (غلامُ رجلٍ).

فإن قلتَ: (غلامُ زيدٍ)، إنّما تفيد الإضافة فيه التعريف، إذا لم يكن[٢] لزيدٍ إلّا غلامٌ واحدٌ، وأمّا إذا كان له غلمانٌ متعددون، لم يكن الغلام معرفةً.

قلتُ: /٥٢ظ/ هَبْ ذلك، ولكنّ الإضافة في الأصل موضوعةٌ لإفادة التعريف، لكن كثيراً ما لا تفيده بحسب الاستعمال، فشبهها إدخال لام الجنس على الاسم، فإنّه في الأصل للتعريف، ولكن كثيراً ما يُجرّد في الاستعمال عن التعريف[٣].

فإن قلتَ: ما فائدة الإضافة غير الحقيقية؟

---

(١) الفرق بينه وبين الأول أنّ الخاتم له هيأةٌ صناعيةٌ مغايرة لهيأة الفضة بخلاف الفصّ «منه».

(٢) سواء لم يكن له في الخارج أيضاً، أو في العهد فقط، أي: ينبغي أن لا يستعمل (غلام زيدٍ) إلاّ إذا كان الغلام معهوداً معيناً «منه».

(٣) إمّا إذا تجُوّز به عن العهد كما هو مشهور، وإمّا حال بقائه على معناه، كما اختاره العلامة التفتازاني في (شرح المفتاح)، ويصلح مثالاً لهما قوله:

وَلَقَدْ أَمُـرُّ علـى اللَّئيمِ يَسُبُّني   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

«منه». وينظر: المطول (شرح تلخيص المفتاح): ٢٠٤-٢٠٥.

قلتُ: التخفيف في لفظ المضاف، أو المضاف إليه، أو كليهما.

مثال الأول: (ضاربُ زيدٍ)، فإنّ أصله (ضاربٌ زيداً)، بتنوين (ضاربٌ) فلمّا أُضيف حُذف منه التنوين.

مثال الثاني: (القائمُ الغلامِ)، فإنّ الأصل: (القائمُ غلامه)، فلم يحصل في (القائم) تخفيفٌ، بل في (الغلام) بحذف الضمير.

مثال الثالث: (حَسَن وجهٍ)، فإنّ أصله: (حَسَنٌ وجهُهُ)، حُذف التنوين من المضاف، والضمير من المضاف إليه.

فإن قلتَ: كيف حصل التخفيف في المضاف إليه، وهو (الغلام) في (القائم الغلامِ)، على أنّه أُقيم اللام مقام الضمير المحذوف منه؟

قلتُ: ليس اللام كالضمير في الثقل، فإنّ ألفه قد حُذفت في الدَّرج، بقيت اللام الساكنة، وقد قال الصرفيون: إنّ الحرف الساكن كلا حرفٍ، صرّح به الجاربردي[1] في (شرح الشافية) [2]، فكأنّه لم يُزَد حرفٌ، بخلاف الضمير فإنّه مضمومٌ، فهو ثقيلٌ باعتبارين: الإشباع، والضمّ[3].

وقِس عليه الحال في (حَسَن وجهٍ)، حيث حُذف الضمير من (وجه)، وأقيم مقامه التنوين.

---

(١) هو فخر الدين، أبو المكارم، أحمد بن الحسن بن يوسف الجارَبَردِيّ، فقيه شافعي، اشتهر وتوفي في تبريز. له (شرح منهاج البيضاوي) في أصول الفقه، و(شرح الحاوي الصغير)، و(شرح شافية ابن الحاجب)، و(حاشية على الكشاف)، (ت٧٤٦هـ). طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٨، الكنى والألقاب: ٢/ ١٣٧، الأعلام: ١/ ١١١.

(٢) ذكر الجاربردي أنّ الحرف الساكن كالميّت، ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٤٧٩.

(٣) بل باعتبار ثالث هو كون الحرف الأخير منه حرف حلق. «منه».

ولما علمت أنّ الإضافة الحقيقية تفيد التعريف أو التخصيص، وغير الحقيقية لا تفيد شيئاً منهما، جاز: (مررت / ٥٣و/ بزيدٍ غلامِ عمرٍو)، وامتنع: (مررت برجلٍ غلام زيدٍ)، وامتنع: (مررتُ بزيدٍ حَسَن الوجه)، وجاز: (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه).

أما الأول: فلأنّ الموصوف وهو (زيد) وصفته وهي(غلام عمرٍو) معرفتان، فيجوز.

وأما الثاني: فلأنّ الموصوف نكرةٌ، والصفة معرفةٌ.

وأما الثالث: فلأنّ الموصوف معرفةٌ والصفة نكرةٌ، فانّ (حَسَن) قبل الإضافة كان نكرةً، والإضافة لم تُفِدْه تعريفاً ولا تخصيصاً، فبقي على تنكيره.

وأمّا الرابع: فلأنّ الموصوف والصفة كليهما نكرتان.

ولما عرفت أنّ الإضافة غير الحقيقية فائدتها التخفيف، علمت أنّ (ضاربا زيدٍ)، و(ضاربو زيدٍ) و(ضارب زيدٍ) صحيحٌ.

واختلف في (الضارب زيدٍ)؛ فقال الفرّاء: إنّه صحيحٌ[1]، والأكثر على امتناعه[2].

أمّا دليل الأول، فهو أمور:

الأول: أنّ أصله (ضاربٌ زيداً) فخُفّف (ضارب) بحذف التنوين، ثمّ

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٤، والمفصل: ١١٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢١٨ و٢٢٧و٣٩٥، وشرح شذور الذهب: ٢٠١ و٥٦٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٩٩ و٣٥٣، وشرح الأشموني: ٤/ ٤١٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨٢، والمقتضب: ٤/ ١٦١، والأصول في النحو: ١/ ١٢٩و٢/ ١٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢١٨ و٢٢٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٧ و٢٢٢.

أُلحق به اللام، فحصل التخفيف المطلوب في الإضافة غير الحقيقية.

الثاني: قول الشاعر(١): [الكامل]

الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوذاً تُزجّي خَلْفَها أطفالَها(٢)

فإنّ (عبدِها) معطوفٌ على (المائةِ)، فيكون التقدير: (الواهبُ عبدِها)، وهو مثل: (الضاربُ زيدٍ).

الثالث: أنّه كما جاز (الضاربُ الرجلِ) لزم أن يجوز (الضاربُ زيدٍ)؛ لأنّ المضاف في كلّ منهما صفةٌ محلاةٌ باللام / ٥٣ظ / .

الرابع: أنّه كما جاز (الضاربك)، وجب أن يجوز (الضاربُ زيدٍ) للمشاركة المذكورة.

---

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، المعروف بالأعشى الكبير، وأعشى قيس، وأعشى بكر بن وائل: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. كان غزير الشعر، وكان يغنّي بشعره، فسمّي (صنّاجة العرب). أدرك الإسلام ولم يسلمْ، ولقب بالأعشى؛ لضعف بصره، توفّي سنة (٧هـ) ، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ٥٢، والشعر والشعراء: ١/ ٢٥٠، والأعلام: ٧/ ٣٤١.

(٢) من قصيدة للأعشى الكبير في مدح قيس بن معد يكرب، مطلعها:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْـمـالها غَضْبَى عليكَ فما تقولُ بَدا لها

ديوانه: ٢٩، وينظر: الكتاب: ١/ ١٨٣، والمقتضب: ٤/ ١٦٣، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٧٥، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٥٦. وهو غير منسوب في الأصول في النحو: ١/ ١٣٤، و٢/ ٣٠٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣١، و٣/ ١٦٤، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١١٩.

الهِجان: الكرام، أو البيض، ويقال: خِيارُ كلِّ شيء هِجانُه. والهِجانُ من كلّ شيءٍ: الخالصُ. والعُوذُ: الحديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل، والتَّزْجِيةُ: دَفْعُ الشيء، كما تُزَجِّي البَقَرةُ ولَدَها، أَي تَسُوقُه. لسان العرب: -هجن- ١٣/ ٤٣١، و-عوذ- ٣/ ٤٩٨، و-زجا- ١٤/ ٣٥٥.

أجاب الأكثرون[١] عن الأول: بأنّ القول بأنّ اللام أُدخل على (الضارب) بعد الإضافة مجرد دعوى لابدّ لها من دليل، وليس[٢].

وعن الثاني: بأنّ الشاعر[٣] غير فصيحٍ[٤]، ولو سُلّم، فلا نُسلّم أنّ (الواهب) مضافٌ إلى (المائة)، إنّما يكون كذلك أن لو قرئ (المائة) مجروراً، وهو غير متعيّنٍ[٥]، إذ يمكن نصبه على أن يكون مفعولاً للواهب، فاندفع الاستدلال.

وعن الثالث: بأنّ (الضارب الرجلِ) إنّما صحّ لحمله على (الحَسَن الوجهِ) إذا قرئ بالإضافة، كما هو المختار[٦]. والحمل إنّما هو لمشاركتهما في المضاف

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٧، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٣.

(٢) أي: وليس هناك دليل.

(٣) في «ك»: (الشعر).

(٤) لا يشكّ في فصاحة الشاعر، ولعلّ المراد أنّ رواية الشعر بجرّ (عبدها) غير فصيحةٍ، فلا يجيز المبرد قياس (زيد) على (عبدها). وقال ابن الحاجب: «وضعف: الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها»، وفسّر ذلك الركن الأسترابادي بأنّه يجوز (الضارب زيدٍ) قياساً على الشعر، ولكن على ضعف. وقال الجامي: «هذا القول ضعيفٌ، لا يقوى في الفصاحة، بحيث يُستدلّ به». ينظر: الكافية: ٢٨، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٦٦٨، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٣.
وذكر الرضي والبغدادي أنّ رواية الجرّ تجوز على ضعفٍ، بجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام، فانّ (عبدها) بالجرّ معطوفٌ على (المائة)، و(الهاء) تعود على (المائة)، أي: (الواهب عبد المائة)، واغتُفر ذلك لكونه تابعاً، والتابع قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع. ينظر: المقتضب: ٤/ ١٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣١و٢٣٤، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٥٦.

(٥) قوله: (عبدها) روي بالوجهين، بالجرّ مرعاة للفظ عطفاً على لفظ (المائة)، كما بيّن المصنّف، والنصب عطفاً على المحلّ، والتقدير: (الواهب عبدَها). ورواه سيبويه بالجرّ، وذكر المبرّد وابن السراج أنّه يُنشد جرّاً، وذكر ابن السراج أنّ الوجه فيه النصب. ينظر: الكتاب: ١/ ١٨٣، والمقتضب: ٤/ ١٦٣، والأصول في النحو: ١/ ١٣٥، و٢/ ٣٠٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١١٩.

(٦) وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية، ونصبه على التشبيه بالمفعول. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٨، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٦.

والمضاف إليه معاً، و(الضارب زيدٍ) إنّما يشارك (الحَسَن الوجهِ) في المضاف فقط، لا في المضاف إليه.

وعن الرابع: بأنّ (الضاربك) إنّما جاز لحمله على (ضاربك) لمشاركتهما في المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ المضاف فيهما صفةٌ، والمضاف إليه ضميرٌ، و(الضارب زيدٍ) إنّما يشارك (ضاربك) في المضاف، لا المضاف إليه[(١)].

هذا، وأقول: الجواب الأوّل والأخير مزيّفان؛ أمّا الأول فلأنّ المدّعى جواز الصحّة، ويكفي فيها جواز أن يكون دخول اللام بعد الإضافة.

وأمّا الأخير، فلما عرفت من أنّه يُحتمل أن يكون اللام ملحقاً بعد الإضافة، فحمله على (ضاربك) صحيحٌ[(٢)].

واعلم أنّ الصفة لا تُضاف إلى موصوفها، ولا الموصوف /٥٤و/ إلى صفته؛ لأنّ الصفة والموصوف يجب أن يكون المعبّر عنه بهما واحداً عند المتكلّم، والمضاف والمضاف إليه يجب أن يكون المعبّر بهما عنه متعدّداً عند المتكلّم، فبين الإضافة والتوصيف تباينٌ، فلا يجتمعان.

فإن قلتَ: فما تقول في قولهم: (جَرْدُ قَطيفَةٍ)، فانّه قد أُضيف فيه (الجَرْد) إلى

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٢٨، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٦٧٠، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٧.

(٢) حاصل الكلام أنّ حمل (الضاربك) على (ضاربك)، إنّما كان لمشاركة المضاف والمضاف إليه، لا في كلّ وجهٍ، فانّ في المضافين نوع اختلاف، وهو التعريف وعدم التعريف باللام. فإذا اعتبرتم المشاركة في المضافين من وجه، فلم لا تعتبرون المشاركة في المضاف إليهما من وجه؟ إذا جعلنا المضافين متشاركين في كلّ وجه، فتقول: إنّ (الضارب زيدٍ) كان حين الإضافة (ضاربُ زيدٍ)، فشارك (ضاربك) في المضاف من كلّ وجه، وفي المضاف إليه من وجه، وهو كونه اسماً معرفاً بغير اللام، وإن كانت فيه مخالفة من وجه آخر، وهو كون أحدهما ضميراً دون الآخر «منه».

(القَطيفَة)، على أنّ (الجَرْد) صفةٌ لقَطيفَةٍ، والأصل: (قَطيفَةٌ جَرْدٌ)(١)؟

قلتُ: (جَرْد)، وإن كان في الأصل صفةً لـ(قطيفةٍ)، إلّا أنّه غلبت الاسمية عليه بحيث يُطلق منفرداً، فلم يبقَ على وصفيته.

فإن قلتَ: فما تقول في قولهم: (صلاةُ الأولى)، فانّه قد أُضيفت (الصلاة) إلى (الأولى)، مع أنّ (الصلاة) موصوفةٌ بـ(الأولى)، و(الأولى) صفتها؟

قلتُ: أولاً: لا نسلّم أنّ (الصلاة) موصوفةٌ بـ(الأولى)، بل (الأولى) صفةٌ لمقدّرٍ، إذ التقدير: (صلاةَ الساعةِ الأولى).

وثانياً: أنّ (الصلاة) لم تُضَف إلى (الأولى)، بل إلى (الساعة)، كما ذُكر(٢).

فائدة

لمّا علمت سابقاً أنّ المضاف والمضاف إليه يجب أن يكونا متغايرين، علمت أنّه لا يُضاف اسمٌ لشيءٍ إلى اسمٍ آخر لذلك الشيء بعينه؛ لأنّهما متّحدان بالذات في الواقع، فلا يجوز أن يقال: (ليثُ أسدٍ).

فإن قلتَ: فما تقول في قولهم: (سعيدُ كُرزٍ)(٣)، فانّه قد أُضيف فيه (سعيد) إلى (الكُرز)، على أنّهما علمان لشخصٍ واحدٍ؛ الأول اسمٌ، والثاني لقبٌ.

قلتُ: قد أوّل / ٥٤ظ/ بأن جُعل (الكُرز) لفظاً، و(سعيد) معنىً ومدلولاً،

---

(١) الجَرد: ثوبٌ خَلَقٌ، العين: -جرد- ٦/ ٧٧، والقَطِيفة: كساءُ له خَمَل. المخصص: ١/ ٣٩٠. والنحاة يقدرون موصوفاً محذوفاً، أي: شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة. ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ١١٠.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٨، وأسرار العربية: ٢٨١، وأوضح المسالك: ٣/ ١٠٩.

(٣) الكُرْز: ضربٌ من الجوالق. وقيل: الخُرْج الكبير يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه. وسعيد كُرْز: لقب. لسان العرب: -كرز- ٥/ ٣٩٩.

فيكون معنى قولهم: (جاءني سعيدُ كُرزٍ) جاءني مدلول هذا اللفظ[١].

ثمّ اعلم أنّ الأسماء الستة المذكورة في أوائل الكتاب[٢]، وهي: (أخ، وأب، وحم، وهن، وفم، وذو)، إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم، فالصحيح أن تبقى على ما هي عليه الآن، إلّا (فم)، فيقال: (أخي، وأبي، وحمي، وهني).

وأمّا (فم) فالأكثر في الاستعمال ردّ الواو وإبداله من الياء وإدغامه فيه، فيقال: (فيَّ)، وقد جاء (فمي) أيضاً[٣].

والمبرد أجاز ردّ الواو في (أخي) و(أبي) أيضاً، على طريقة (فيَّ) [٤]، ودليله قول الشاعر[٥]: [الكامل]

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ ولا أَرى وأَبِيّ ما لَكَ ذُو المجازِ بدارِ [٦]

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ٢١.

(٢) تقدم ذكرها في مقدمة المصنف ص١١ وما بعدها.

(٣) قيل: هو ليس بفصيح، وذكر الرضي وغيره أنّ (فيَّ) أصحّ وأفصح، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٦٩، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٦٩١.

(٤) لم أجده في المقتضب والكامل والبلاغة، ونسبه إليه الزمخشري، وابن الشجري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، ينظر: المفصل: ١٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٦، وشرح المفصل: ٣ / ٣٦، والكافية: ٢٩، وشرح التسهيل: ١/ ٢٨٤. وصرّح الجامي أنّه لم ينقل عن المبرد فيهما (أي في: أخي وأبي) في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم ذلك. ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٤.

(٥) هو مُؤَرِّج السُّلمي، شاعرٌ إسلاميّ من شعراء الدولة الأمويّة، ومُؤَرِّج: اسم فاعل من: أرّجت بين القوم تأريجاً: إذا هيّجت الشرّ بينهم. والسُّلَمي: نسبة إلى سُليم بن منصور، وهو أبو قبيلة. خزانة الأدب: ٤/ ٤٧٢.

(٦) ينظر: معجم ما استعجم: ٢/ ٦٣٥، وخزانة الأدب: ٤/ ٤٦٧. وهو غير منسوب في مجالس ثعلب: ٤٧٦، والمفصل: ١٠٩، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٣٦، وشرح المفصل: ٣/ ٣٦، وشرح التسهيل: ١/ ٢٩٥، و٣/ ٢٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٧١، والبسيط في شرح الكافية: ←

وأجيب: بأنّه شاذٌ لا يُقاس عليه، ولو سُلّم فيجوز أن يكون (أبيّ) هنا جمعاً مضافاً إلى الياء، فإنّ جمع (أب) كما جاء (آباء) جاء (أبُون) أيضاً[1].

قال الشاعر[2]: [المتقارب]

١/ ٦٩٠، ولسان العرب - قدر- ٥/ ٧٤، و- نخل-١١/ ٦٥٣، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٤١، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢٤.

وروي: (وقد أرى) بدل (ولا أرى)، وعدّ البغدادي رواية (ولا أرى) تحريفاً، وروي (ذو النخيل) و (ذو النُّجيل) بدل (ذو المجاز)، وذو المجاز: سوق للعرب في الجاهلية، وذو النخيل وذو النجيل: موضعان قرب المدينة. وأرى: بمعنى أعلم، معلّق عن العمل لوجود (ما) النافية، والجملة بعدها سادّة مسدُّ مفعولي (أرى). والشاعر هنا يخاطب نفسه بالقول: قدرُ الله وقضاؤه أحلّك هذا الموضع، ولست أرى هذا الموضع لك منزلاً تقيم فيه، وأقسم على ذلك بأبيه.

الشاهد فيه قوله: (وأَبيّ) بياء مدغمة، على أنّه مفردٌ، ردّت لامه عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وأصله (أبُوي)، ثمّ قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وأبدلت ضمة الباء كسرة. ينظر: خزانة الأدب: ٤/ ٤٦٧-٤٧١.

(١) أصله (أبِيَن) جمع (أب)، وحذفت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، قال سيبويه: «سألت الخليل عن (أبٍ)، فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها، قلت (أبُون)، وكذلك (أخٌ)، تقول: (أخُون)، لا تغيّر البناء إلّا أن تُحدِث العرب شيئاً، كما تقول: دَمُون...». ومنع أبو علي الفارسي القول بالإضافة في (أبيّ)، وعدّها وهماً، وقال: «إنّ (أبيّ) في البيت جمع (أب)، على لغة من قال في جمعه: (أبُون) و(أبين)». وقال ابن يعيش: «لا حجّة في ذلك، لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: (أب) و(أبون)، و(أخ) و(أخون)».

وعدّ ركن الدين الاسترابادي والجامي القول بالإضافة خلاف القياس واستعمال الفصحاء. وذكر البغدادي أنّ كلام المبّرد لم يقم عليه دليل قاطع. ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٠٤، والمسائل الشيرازيات: ٢/ ٣٩٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٦، وشرح المفصل٢/ ٣٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٦٩١، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢٥، وخزانة الأدب: ٤/ ٤٦٧.

(٢) هو زياد بن واصل السُّلمي، من شعراء بني سُليم، وهو جاهلّي، قال سيبويه: «أنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهليٌ». ولم ينسب البيت. ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٠٦، وخزانة الأدب: ٤/ ٤٧٨.

فَلَـمَّـا تَبَيَّـنَّ أَصْواتَـنـا بَكَيْـنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينَا[١]

وأمّا (ذو) فالصحيح أنّ الأصل أنْ يُضاف إلى اسم الجنس، ولكن يضاف إلى الضمير في الضرورة والسَّعَة[٢].

وقيل: لا يُضاف إلّا إلى اسم الجنس إلّا في الضرورة، واستدلّ عليه بأنّه موضوعٌ لوصل أسماء الأجناس[٣].

وأقول: هذا الدليل إنّما يدلّ على الأصالة، كما ذهبنا إليه، وهو ظاهرٌ، لا يخفى على المتفطّن.

---

(١) البيت من قصيدة يفتخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهّم قد أبلوا في حروبهم، فلمّا عادوا إلى نسائهم، وعرفن أصواتهم، فدينهم وقلن لهم: آباؤنا فداؤكم. خزانة الأدب: ٤/ ٤٧٤ و٤٧٦.

وهو غير منسوب في الكتاب: ٣/٤٠٦، والمقتضب: ٢/ ١٧٢، والخصائص: ١/ ٣٤٦، والصحاح -ابا- : ٦/ ٢٢٦٠، والمخصص: ٤/ ١٠٩، و٥/ ١٨٧، والمحرر الوجيز: ١/ ٣٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٦، وشرح المفصل: ٣/ ٣٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٧١، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢٥.

والشاهد فيه: جمع (أب) على (أبِينَ)، على حدّ جمع المذكر السالم، وهو جمع غريب؛ لأنّ جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة.

وحمل ابن جني قراءة ابن عباس، والحسن، وابن يعمر، والجحدري، وأبي رجاء: ﴿**إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ**﴾ [البقرة: ١٣٣] على هذا الجمع، مستدلاً بهذا البيت. ينظر: المحتسب: ١/ ١١٢.

(٢) نحو قول الشاعر:

إنما يعرفُ ذا الفضلِ الناس مِـن النــــاسِ ذَووه

شرح المفصل: ٣/ ٣٨، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٨٤.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٧.

فصلٌ في توابع الاسم وأقسامها وحدودها وأحكامها

اعلم أنّ التابع هو: المذكور بعد اسمٍ بفصلٍ أو بغيره[٤]، معربٌ بإعراب ذلك / ٥٥و/ الاسم[٥].

وهو خمسة أقسام: النعت، العطف بالحرف، التأكيد، البدل، عطف البيان، ولذا رتّبنا هذا الفصل على خمس فوائد:

الفائدة الأولى: في النعت

اعلم أنّ النعت هو: التابع الدالّ على تقوّم معنىً بمتبوعه[٦] في جميع موارده[٧].

فإن قلتَ: قد عرّفه ابن الحاجب بأنّه ما يدلّ على معنىً في متبوعه[٨]، فهل هو[٩] صحيحٌ، أم لا؟

قلتُ: لا، لأنّ الدالّ على المعنى أعمّ من الدالّ على تقوّم ذلك المعنى بمتبوعه وغيره.

---

(٤) لم أجده بهذا اللفظ.

(٥) لا يقال: لا بد من قيد الجهة الواحدة، كما فعلوا، لأنّا نقول: إعراب ذلك الاسم شامل للجهة، مثلاً: إعراب الفاعل ليس هو الرفع مطلقاً، بل الرفع من جهة الفاعلية، فافهم «منه».

(٦) ورد نحوه في الكافية: ٢٩، والتعريفات: ٣١١.

(٧) كذا، ولعل الصواب: في موارده جميعها.

(٨) الكافية: ٢٩.

(٩) كذا، والصواب: أفهو صحيح...

على أنّ النعت إنّما هو الأول، وإلّا لزم أن يكون (قيام) في قولنا: (جاءني زيدٌ القيام)، صفةً لـ(زيد)؛ لأنّه يصدق عليه أنّه يدلّ على معنىً كائنٍ في متبوعه، وهو (القيام). ولا ريب أنّه ليس صفةً، بل لا معنى لهذا الكلام أصلاً إلّا بتأويلٍ بعيدٍ، وهو المبالغة في وصف (زيد) بالقيام حتّى كأنّه نفس القيام[١]، فالحقّ في التعريف ما ذكرنا.

فإن قلتَ: ما فائدة النعت؟

قلتُ: إن كان معرفةً فتوضيح المتبوع، وإن كان نكرةً فتخصيصه[٢].

مثال الأول: (جاءني زيدٌ الظريفُ).

مثال الثاني: (جاءني رجلٌ ظريفٌ).

ولكن قد يستعمل للمدح، وقد يستعمل للذمّ، وقد يستعمل للتأكيد.

مثال الأول: ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[٣]؛ لأنّه ليس للتوضيح، إذ لا أوضح من لفظ (الله).

مثال الثاني: (أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ)، فانّ (الرجيم) ليس أوضح من الشيطان.

مثال الثالث: (نفختُ نفخةً واحدةً)، / ٥٥ظ/ فإنّ تاء (نفخة) يدلّ على

---

(١) قد توصف الذات بالمصدر، أو يخبر به عنها، تجوزاً في الإسناد، قال ابن جني: «فإذا قيل: (رجل عدل)، فكأنه وُصِف بجميع الجِنس مبالغة». الخصائص: ٢/ ٢٠٢.

(٢) في هذه العبارة تسامح، فانّ السبب في أنّ النعت يكون للتوضيح أنّ المتبوع معرفةٌ، وفي أنّه للتخصيص أنّ المتبوع نكرةٌ، لكن لمّا كان تعريفه وتنكيره مستلزماً لتعريف النعت وتنكيره، اكتُفي به عن متبوعه، ليكون إشارةً ضمنيةً إلى وجوب هذه المطابقة «منه».

(٣) سورة الفاتحة/ ١.

أنّها واحدةٌ، فزيادة (واحدة) ليس إلّا للتأكيد.

ثمّ لّما ذكرنا أنّ النعت يدلّ على معنىً في متبوعه، وجب علينا أن نفصّل ذلك المعنى، ونجري الحكم على النعت بحسبه، فنقول: ذلك المعنى القائم بالمتبوع، لا يخلو إمّا أن يكون قائماً به بنفسه مع قطع النظر عن متعلّقاته، أو مع النظر إلى متعلّق من متعلّقاته.

فعلى الأول: يجب أن يكون موافقاً للمنعوت في عشرة أمور: الأول: الرفع، الثاني: النصب، الثالث: الجرّ، الرابع: الإفراد، الخامس: التثنية، السادس: الجمع، السابع: التعريف، الثامن: التنكير، التاسع: التذكير، العاشر: التأنيث.

ففي كل نعت يجب أن يكون فيه أربعة أُمور من هذه الأُمور؛ إمّا الرفع والإفراد والتعريف والتذكير، أو مقابلاتها، وعلى هذا القياس، فيتصوّر في النعت ستة وثلاثون قسماً:

الأول: المرفوع المفرد المعرّف المذكّر.

الثاني: المنصوب المفرد المعرّف المذكّر.

الثالث: المجرور المفرد المعرّف المذكّر.

الرابع: المرفوع المثنى المعرّف المذكّر.

الخامس: المنصوب المثنى المعرّف المذكّر.

السادس: المجرور المثنى المعرّف المذكّر.

السابع: المرفوع المجموع المعرّف المذكّر.

الثامن: المنصوب المجموع المعرّف المذكّر.

التاسع: المجرور المجموع المعرّف المذكّر.

العاشر: المرفوع المفرد المنكر المذكّر.

الحادي عشر: المنصوب المفرد المنكر المذكّر.

الثاني عشر: المجرور المفرد المنكر المذكّر.

الثالث عشر: المرفوع المثنى المنكر المذكّر.

الرابع عشر: المنصوب المثنى المنكر المذكّر.

الخامس عشر: المجرور المثنى المنكر المذكّر.

السادس عشر: المرفوع المجموع المنكر المذكّر.

السابع عشر: المنصوب المجموع /٥٦و/ المنكر المذكر.

الثامن عشر: المجرور المجموع المنكر المذكّر.

التاسع عشر: المرفوع المفرد المعرّف المؤنث.

العشرون: المنصوب المفرد المعرّف المؤنث.

الحادي والعشرون: المجرور المفرد المعرّف المؤنث.

الثاني والعشرون: المرفوع المثنى المعرّف المؤنث.

الثالث والعشرون: المنصوب المثنى المعرّف المؤنث.

الرابع والعشرون: المجرور المثنى المعرّف المؤنث.

الخامس والعشرون: المرفوع المجموع المعرّف المؤنث.

السادس والعشرون: المنصوب المجموع المعرّف المؤنث.

السابع والعشرون: المجرور المجموع المعرّف المؤنث.

الثامن والعشرون: المرفوع المفرد المنكر المؤنث.

التاسع والعشرون: المنصوب المفرد المنكر المؤنث.

الثلاثون: المجرور المفرد المنكر المؤنث.

الحادي والثلاثون: المرفوع المثنى المنكر المؤنث.

الثاني والثلاثون: المنصوب المثنى المنكر المؤنث.

الثالث والثلاثون: المجرور المثنى المنكر المؤنث.

الرابع والثلاثون: المرفوع المجموع المنكر المؤنث.

الخامس والثلاثون: المنصوب المجموع المنكر المؤنث.

السادس والثلاثون: المجرور المجموع المنكر المؤنث.

إذا عرفت الأقسام فاعرف الأمثلة:

مثال الأول: (جاءني زيدٌ العالمُ).

مثال الثاني: (رأيت زيداً العالمَ).

مثال الثالث: (مررت بزيدٍ العالمِ).

مثال الرابع: (جاءني الزيدانِ العالمانِ).

مثال الخامس : (رأيت الزيدَينِ العالِمَينِ).

مثال السادس: (مررت بالزيدَينِ العالِمَينِ).

مثال السابع: (جاءني الزيدونَ العالمونَ).

مثال الثامن: (رأيت الزيدِينَ العالِمِينَ).

مثال التاسع: (مررت بالزيدِينَ العالِمِينَ).

مثال العاشر: (جاءني رجلٌ فاضلٌ).

مثال الحادي عشر: (رأيت رجلاً فاضلاً).

مثال الثاني عشر: / ٥٦ظ/ (مررت برجلٍ فاضلٍ).

مثال الثالث عشر: (جاءني رجلان فاضلان).

مثال الرابع عشر: (رأيت رجلين فاضلين).

مثال الخامس عشر: (مررت برجلين فاضلين).

مثال السادس عشر: (جاءني[١] رجالٌ فاضلون).

مثال السابع عشر: (رأيت رجالاً فاضلين).

مثال الثامن عشر: (مررت برجالٍ فاضلين).

مثال التاسع عشر: (جاءتني هندٌ الفاضلة).

مثال العشرين: (رأيت هنداً الفاضلة).

مثال الحادي والعشرين: (مررت بهندٍ الفاضلة).

مثال الثاني والعشرين: (جاءتني الهندان الفاضلتان).

مثال الثالث والعشرين: (رأيت الهندين الفاضلتين).

مثال الرابع والعشرين: (مررت بالهندين الفاضلتين).

مثال الخامس والعشرين: (جاءتني الهنداتُ الفاضلاتُ).

---

(١) من هنا يبدأ السقط في نسخة «ط» إلى مقدار أربع وعشرين ورقة من المخطوط.

مثال السادس والعشرين: (رأيت الهنداتِ الفاضلاتِ).

مثال السابع والعشرين: (مررت بالهنداتِ الفاضلاتِ).

مثال الثامن والعشرين: (جاءتني امرأةٌ فاضلةٌ).

مثال التاسع والعشرين: (رأيت امرأةً فاضلةً).

مثال الثلاثين: (مررت بامرأةٍ فاضلةٍ).

مثال الحادي والثلاثين: (جاءتني امرأتان فاضلتان).

مثال الثاني والثلاثين: (رأيت امرأتين فاضلتين).

مثال الثالث والثلاثين: (مررت بامرأتين فاضلتين).

مثال الرابع والثلاثين: (جاءتني نساءٌ فاضلاتٌ).

مثال الخامس والثلاثين: (رأيت نساءً فاضلاتٍ).

مثال السادس والثلاثين: (مررت بنساءٍ فاضلاتٍ).

وأما على الشقّ الثاني: وهو أن يدلّ النعت على معنىً في متبوعه، لا بحسب نفسه من حيث هو هو، بل بحسب متعلّقه، فلا يجب / ٥٧و/ أن يُطابق النعت إلّا في الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير.

أمّا في الخمسة البواقي فلا، لأنّ المطابقة سابقاً إنّما كانت؛ لأنّه مسندٌ إلى متبوعه، والمسند إذا تقدّم عليه المسند إليه يجب مطابقته له، وهاهنا ليس مسنداً إليه، بل إلى متعلّقه، مثلاً: (قائم) في قولك: (جاءني زيدٌ القائمُ أبوه). مسندٌ إلى (أبوه) لا إلى (زيد)، إنّما المسند إلى (زيد) مجموع (القائم أبوه).

وأمّا المطابقة في الخمسة المذكورة، فإنّما هي للنعتية، وهي متحقّقةٌ، فوجبت.

فالحاصل من أقسام هذا القسم من النعت ثمانية عشر قسماً.

فإن قلتَ: ما عامل النعت؟

قلتُ: اختلف فيه سيبويه والأخفش؛ فذهب سيبويه إلى أنّ العامل [فيه هو] [١] العامل في المنعوت[٢]، وذهب الأخفش إلى أنّه معنوي، وهو النعتية[٣].

فائدة

يجب أن يكون النعت مطابقاً لمنعوته في التعريف والتنكير، كما مرّ؛ لأنّهما شيءٌ واحدٌ، ولذلك تجد النكرة لا تُنعت إلّا بنكرةٍ أُخرى أو جملةٍ، فإنّها أيضاً في حكم النكرة[٤].

والجملة يجب أن تكون خبريةً لا إنشائيةً؛ لأنّ النعت يجب أن يكون بحيث يُحمل على المنعوت، والجملة الإنشائية لا تُحمل إلّا بتأويلها إلى الخبرية[٥].

ثمّ أنّ المنعوت يجب أن يكون أقلّ أفراداً من النعت، أو مساوياً له في

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢١، وفي حاشية«ش»: هذا هو الحقّ، فإنّه الأصل في العمل؛ ولأنّه لو كان العامل معنوياً لم يكن ناسخاً لمنعوته«منه».

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٩٤-٢٩٥.

(٤) باعتبار مضمونها فانّه نكرة «منه». وقال الرضي: «اعلم أنّ الجملة ليست نكرةً ولا معرفةً؛ لأنّ التعريف والتنكير من عوارض الذات...وقال بعضهم: الجملة نكرة، لأنّها حكمٌ، والأحكام نكراتٌ، إشارة إلى أنّ الحكم بشيءٍ على شيءٍ، يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً، لوقع الكلام لغواً». شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩٨-٢٩٩. وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٣.

(٥) كأن يقال: (جاءني رجلٌ اضربه)، أي: مقولٌ في حقّه (اضربه)، أو مستحقٌ لأن يؤمر بضربه.

الأفراد[١]؛ لأنّه أصلٌ، والنعت فرعٌ، والأصل ينبغي أن يكون أشرف من الفرع، وكلّما كان الاسم أقلّ أفراداً كان أشرف[٢].

الفائدة الثانية: في العطف بالحرف

وهو التابع المشارك لمتبوعه في الحكم، الذي /٥٧ظ/ توسّط بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف العاطفة[٣] التي سنذكرها، إن شاء الله تعالى[٤].

ولمّا وجب أن يكون المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه في الحكم، لم يجُزْ: (ما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو)؛ لأنّه حينئذٍ يكون (ذاهباً) معطوفاً على (قائماً)، فيجب أن يكون مشاركاً له في أحكامه، ومن جملة أحكامه أنّه مسندٌ إلى (زيد)، فيجب أن يُسند (ذاهب) أيضاً إليه، وقد أُسند إلى (عمرو)، فيلزم اجتماع الفاعلين على عاملٍ واحدٍ، وهو (ذاهب)، وهو ممنوعٌ.

فإن قلتَ: فما تقول في قولهم: (الذي يطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذبابُ)[٥]، فانّ

---

(١) يعني أنّ الموصوف يجب أن يكون أخصّ من الصفة، وأعرف منها، أو مثلها في التعريف، فلا يوصف المعرف بـ(ال) إلّا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، والمعارف لها مراتب في التعريف، سيذكرها المصنف في أول المقصد الثاني: (النكرة والمعرفة) من هذا الباب ص١٤٣. وينظر: الكتاب: ٢/ ٦، والإنصاف: ٢/ ٧٠٧-٧٠٨(مسألة١٠١)، وأسرار العربية: ٣٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١١ و٣١٥.

(٢) فإذا لم يعطَ الأشرف، فلا أقلّ من أن يعطى المساوي، وإنّما كان أشرف لأنّ إفادته أكثر، وشرف الألفاظ بحسب الإفادات«منه سلّمه الله».

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

(٤) تأتي في الباب الثالث: النوع الثالث: حروف العطف ٢٢٦.

(٥) الأصول في النحو: ٢/ ٣٥٧، المفصل: ١٨٥.

(يغضب) معطوفٌ على (يطير)، وفي (يطير) ضميرٌ راجعٌ[١]، وفي (يغضب) ليس ذلك الضمير؛ لأنّه مسندٌ إلى (زيد)؟

قلتُ: يُقدّر الضمير مفعولاً، والتقدير: (فيُغضبه زيدٌ) [٢].

فإن قلتَ: حكم (يطير) أنّ الضمير المستتر فيه فاعله، فيجب أن يكون الضمير المستتر في (يغضب) أيضاً فاعلاً له.

قلتُ: هَبْ ذلك، ولا نُسلّم أنّه ليس فاعل (يغضب)، فانّ المغضوبية مسندة إلى ذلك الضمير، فكأنّه قيل: (الذي يطير فيُغْضَبُ هو الذباب)، ولا محذور فيه.

فإن قلتَ: فما تقول في قولهم: (ربّ شاةٍ وسخلتِها) [٣]، و(كلُّ نعجةٍ وسخلتِها) [٤]، و: [الطويل]

---

(١) أي: عائد إلى الاسم الموصول.

(٢) كذا، ولم أجد هذا التقدير عند غيره، وأصل المسألة موضوعة للتمرين واختبار المتعلمين، وهي جواب عن سؤال، تقديره: أخبر عن (الذباب) في جملة: (يطير الذباب، فيغضب زيد)؟ فيقال: (الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ). (الذي) مبتدأ، و(يطير) صلته، وفيه ضمير يعود على (الذي)، وهو فاعل، و(الذباب) خبر، وكان قبل الإخبار فاعل (يطير)، فلمّا أخبرنا عنه وضعنا مكانه ضميره، وأخّرناه فجعلناه خبراً. و(يغضب زيد)، جملة معطوفة على (يطير)، وهي خاليةٌ من العائد.
والذي سوّغ ذلك هو أنّ الفاء اختصّت بأنّها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة، لخلّوه عن ضمير الموصول، على ما يصلح أن يكون صلة، لاشتماله على الضمير؛ لدلالة الفاء على السببية، والتقدير: (الذي يطيرُ فيغضب زيدٌ بسببه-أو بطيرانه- الذبابُ). ينظر: الأصول: ٢/ ٣٥٧، والمفصل: ١٨٥، وشرح المفصل: ٣/ ١٥٧-١٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٨ و٣٤١، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٧٣٠، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٢٨، والفوائد الضيائية: ٢/ ٥١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٩، الفوائد الضيائية: ٢/ ٥٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٨٧، الأصول في النحو: ١/ ٣٩٢، وفيهما: (كلُّ نعجةٍ وسخلتها بدرهم).

[و]أَيُّ فَتى هَيْجاءَ أنت وجارِها [إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلّتِ][١]

فإنّه قد عطف (سخلتها) على (شاة) و(نعجة)، و(جارها) على (فتى)، ومن جملة أحكام (شاة) و(نعجة) و(فتىً) أنّه دخل عليها (ربّ) و(كلّ) و(أيّ)، فيجب أن يدخل على (سخلتها) و(جارها) أيضاً هذه الألفاظ على أنّها معرفةٌ، وهي لا تدخل على المعرفة؟

قلتُ: وإن كان (سخلتها) بحسب الظاهر /٥٨و/ معرفةً، لكنّه ليس بمعرفةٍ في الحقيقة[٢]؛ لأنّ الضمير المضاف إليه مبهمٌ؛ لأنّه راجعٌ إلى شاةٍ ما مبهمةٍ، والمعنى: (ربّ شاةٍ وربّ سخلةٍ لشاةٍ)، وحينئذٍ لا فساد.

فإن قلتَ: فما تقول في: (يا زيدُ والحارثُ)، فانّ (الحارث) معطوفٌ على (زيدٍ)، ومن أحكام (زيد) دخول حرف النداء عليه بلا واسطة، ولا ريب في عدم جريانه في (الحارث)، فإنّه محلّىً باللام؟

قلتُ: المراد بالحكم الحكم الذي له مدخلٌ في المعنى، ودخول حرف النداء عليه بلا واسطة لا مدخل له في المعنى، إنّما الذي له مدخلٌ فيه دخول الحرف بوسطٍ أو بغير وسطٍ، وقد جرى ذلك الحكم في الحارث أيضاً، كما لا يخفى.

وقد أجاب عنه بعضهم: بأنّ المراد أنّ ذلك الحكم إنّما يجب إجراؤه إذا لم يمنعه مانعٌ[٣].

---

(١) أنشده سيبويه، وقائله غير معروف، ينظر: الكتاب: ٢/ ٥٥-٥٦، و١٨٧، والأصول في النحو: ٢/ ٣٩، ومغني اللبيب: ٦/ ٦٩٩، وقد استشهد به على قاعدة: (يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل)، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٣، و٨٧. والهيجاء: الحرب.

(٢) يؤيد ذلك قول سيبويه في البيت: «جعله فتى هيجاءَ وجارَ هيجاء، ولم يُرِدْ أن يعنيَ إنساناً بعينه». الكتاب: ٢/ ٥٥-٥٦.

(٣) لعلّ المصنف يشير إلى جواب الرضي، الذي ذكر أنّ القياس امتناع نحو: (يا زيد والحارث)، ﴿

وأقول: لو كان صحيحاً لما وجب أن يكون مطابقاً للمعطوف عليه في شيءٍ من الأحكام حتى الفاعلية والمفعولية، وهو غلطٌ محضٌ.

هذا والحقّ أنّ الواجب أن يكون موافقاً للمعطوف عليه في الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة لا غير.

فائدة

لا يُعطَف على الضمير المرفوع المتصل إلّا إذا أُكّد ذلك الضمير أولاً بضميرٍ منفصلٍ، إلّا إذا وقع فاصلٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، تقول: (ضُرِبتُ أنا وزيدٌ)، و(ضُرِبتُ في الدار وزيدٌ).

أمّا أنّه يجب التأكيد؛ فلأنّ الضمير المرفوع المتصل شديد الاتصال بالفعل حتى كأنّه كالجزء له، فإذا عُطف عليه كان كعطف الشيء على جزء لفظه[1]، كعطف (عمرو) على دال (زيد) / ٥٨ظ/ ، وهو ممنوعٌ، فيُؤتى بالفصل ليُعلم أنّه في الأصل كان منفصلاً، وليس جزءاً للفعل.

وأمّا أنّه لا يجب إذا وقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصلٌ؛ فلأنّه يطول الكلام حينئذٍ، فجاز اختصاره[2].

لكنه جاز؛ لأنّ المانع من نحو: (يا الحارث)، اجتماع (يا) و(اللام) لفظاً، ولم يجتمعا في: (يا زيد والحارث) إلاّ تقديراً. وذكر في موضع آخر: أنّ اللام كان مانعاً، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء، فلمّا ارتفع المانع، صار كأنّ حرف النداء باشر التابع، لا أنّه يُقدّر له حرف آخر. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٩، و٢/ ٢٨١.

(١) في «ك»: (على جزئه).

(٢) وأيضاً لّما كان التأكيد بالمنفصل، إنما كان لتنبيه المخاطب على أنّ الضمير ليس جزءاً للفعل؛ لئلا يتوحش الكلام إذا قرع سمعه، لم يكن هاهنا كثير احتياج إليه، فانّه لّما مضت مدّة بين المعطوف والمعطوف عليه، فربما فكّر المخاطب، فعلم أنّ الضمير ليس جزءاً للفعل، وأيضاً لّما لم يكن

وإذا عُطف على الضمير المجرور المتصل كُرِّر الجار حرفاً كان أو اسماً؛ وذلك لأنّ اتصال المجرور بالجار أشدّ من اتصال المرفوع بالرافع، ولهذا لا ينفصل المجرور أصلاً- كما عرفت في باب المضمرات[1]- فالتوهّم جارٍ هنا أيضاً، ولا يجوز الفصل ليؤكّد بالمنفصل، فيجب أن يُكرّر الجار ليكون الجار والمجرور معطوفاً على الجار والمجرور، لا المجرور على المجرور.

خاتـمة

اعلم أنّه إذا كان عاملان مختلفان، وكان لكلٍّ معمولٌ، فلا يجوز عطف لفظين على ذينك المعمولين بحرفٍ واحدٍ بالشخص؛ لأنّ الحرف الواحد ضعيفٌ لا يمكنه أن يجرّ معمولين[2].

فإن قلتَ: فما تقول في قوله تعالى: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**﴾[3]. فإنّ (ننسخ) معمولٌ لـ(ما)، و(آية) لـ(مِن)، وقد عطف (نُنْسِ) على (ننسخ)، والضمير البارز على (آية)؟

قلتُ: وإن كان (نُنْسِ) معطوفاً على (ننسخ)، إلّا أنّه داخلٌ تحت حكم الصلة، فلا يجرّ حرف العطف هنا (ما) الشرطية، كما في (أحيا) و(بثّ) في قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿**إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِى الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللهُ / ٥٩و/ مِنَ السَّمَاءِ مِن**

المعطوف مقارناً للمعطوف عليه، لم يشتدّ استنكاره اشتداده إذا تقارنا «منه».

(١) تقدم في ص ٢٤.

(٢) في «ش» و«ك»: (عاملين).

(٣) سورة البقرة/ ١٠٦.

مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾(١) الآية.

فإنّه صرّح صاحب الكشاف بأنّ (أحيا) و(بثّ فيها) داخلان تحت حكم الصلة، ومعطوفان على (أنزل) (٢).

وبالجملة: يجوز هذا العطف إذا لم يكن احتياجٌ إلى جرّ [معمولي](٣) عاملين، ولا يجوز في ما يحتاج إليه، إلّا فيما سُمِع من العرب، وهو ما إذا كان المجرور مقدّماً على المرفوع أو المنصوب، كقولك: (في الدارِ زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو)، و(إنّ في الدارِ زيداً، والحجرةِ عمراً).

وقدّر سيبويه العامل في أمثال هذا بدون واسطة العطف، ويقول: إنّ التقدير: (وفي الحجرة)، ومجموع (في الحجرة) معطوفٌ على مجموع (في الدار)(٤).

---

(١) سورة البقرة/ ١٦٤.

(٢) قال الزمخشري: «**فإن قلتَ** : قوله : (وَبَثَّ فِيهَا) عطف على (أنزل) أم (أحيا)؟ قلت: الظاهر أنّه عطف على (أنزل) داخل تحت حكم الصلة؛ لأنّ قوله: (فأحيا به الأرض) عطف على (أنزل)، فاتصل به وصارا جميعاً كالشيء الواحد، فكأنه قيل: (وما أنزل في الأرض من ماء وبثّ فيها من كل دابة). ويجوز عطفه على (أحيا) على معنى (فأحيا بالمطر الأرض وبثّ فيها من كل دابة)؛ لأنهم ينمون بالخصب ويعيشون بالحَيَا». الكشاف: ١/ ٣٢٦.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٦٥-٦٦، والمقتضب: ٤/ ١٩٥، وشرح المفصل: ٣/ ٢٧-٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٤٧، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٧٣١-٧٣٣، والفوائد الضيائية: ٢/ ٥٤. قال ابن هشام: «قولهم: (في الدارِ زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو)، وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقّقين». مغني اللبيب: ٥/ ٧٦.

الفائدة الثالثة: في التأكيد

وهو تابعٌ يقرّر ويثبت نسبة ما نُسب إلى المتبوع في ذهن السامع(١).

وهو لفظيّ ومعنويّ؛ فاللفظي: اللفظ المكرّر حقيقةً، نحو: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، أو حكماً، نحو: (ضربتُ أنا).

والمعنويّ (نفسه)، و(عينه)، و(كلاهما)، و(كلّه)، و(أجمع)، و(أكتع)، و(أبتع) و(أبصع) (٢)، ولا تكون لفظاً آخر غير هذه الألفاظ.

وفائدة الأول: دفع توهّم الغلط، أو التجوّز، فإنّك إذا قلتَ: (جاءني زيدٌ)، فقد يتوهّم المخاطب أنّك أردتَ بزيدٍ غلامه، فتجوّزت، أو أنّك غلطتَ؛ أردتَ أن تقول: (عمرٌو)، فانفلت من لسانك (زيدٌ)، فإذا أردتَ أن تدفع التوهّم كرّرتَ اللفظ، وقلتَ: (جاءني زيدٌ زيدٌ).

وفائدة القسم الثاني- وهو التأكيد / ٥٩ظ/ المعنوي-: دفع توهّم التجوّز فقط، لا دفع توهّم الغلط؛ فإنّك إذا قلتَ: (جاءني زيدٌ)، فقد يتوهّم أنّك أردتَ به غلامه، فتجوزتَ به عنه، فتدفعه بزيادة أحد هذه الألفاظ.

وأمّا إذا توهّم أنّك غلطت، فلا يمكنك أن تردّه بزيادة أحد هذه الألفاظ، فإنّ الزيادة لا تغني؛ لأنّه إذا توهّم أنّك أردتَ أن تقول: (جاءني زيدٌ)، فانفلت من لسانك (جاءني عمروٌ)، وقلت بعده: (نفسه)، كان التوهّم باقياً، إذ يتوهّم

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) قيل: إنَّ أكتع مأخوذٌ من قولهم: (أتى عليه حَوْلٌ كَتيعٌ)، أي تامٌّ. الصحاح-كتع-: ٣/ ١٢٧٥.
والبتع: طول العنق مع شدّة مغرزه، وفرس بتِع والأنثى بتِعة. الصحاح-بتع-: ٣/ ١١٨٣.
والبَصْع: الخَرْق الضيِّق لا يكاد يَنفُذ منه الماء. وبَصَعَ الماءُ: رَشَحَ قليلاً. لسان العرب-بصع-: ٨/ ١١.

حينئذٍ أنّ نفسه بمعنى نفس زيدٍ[١]، وهذا ظاهرٌ.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ الضمير المرفوع المتّصل، إذا أريد أن يؤكَّد بـ(النفس) أو (العين)، وجب أن يُؤكَّد أولاً بالضمير المنفصل[٢]، ثمّ بأحد هذين، والدليل هو الدليل على أنّه لا يجوز العطف عليه إلّا بعد أن يُؤكّد بمنفصلٍ بعينه، فليراجع[٣].

ثمّ اعلم أنّ المؤكَّد، فيما إذا كان المؤكِّد (كلّه)، أو (أجمع)، أو (أكتع)، أو (أبتع)، أو (أبصع)، يجب أن يكون له أجزاء حقيقيةٌ أو حُكميةٌ.

فالأوّل كـ(القوم)، والثاني كـ(العبد)، فإنّه وإن لم يكن له جزءٌ منفصلٌ بالفعل، ولكن يتجزّأ بالشراء ونحوه، لا بالمجيء ونحوه[٤]، إذ لا يتعلّق ذلك إلّا بمجموعة.

---

(١) كذا، والظاهر: بمعنى نفس عمرو.

(٢) نحو: (ضربتَ أنت نفسُك)، فلولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل، إذا وقع تأكيداً للضمير المستتر، في نحو: (زيد أكرمني هو نفسه)، فلو قيل: (زيد أكرمني نفسه)، لالتبس (نفسه) الذي هو تأكيد بالفاعل، أما الضمير المنصوب والمجرور، فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل، نحو: (ضربتك نفسَك)، و(ومررت بك نفسِك)، لعدم اللبس. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٤، والفوائد الضيائية: ٢/ ٥٩.

(٣) تقدم آنفاً في العطف ص١٣٢: أنّ الضمير المرفوع المتصل شديد الاتصال بالفعل حتى كأنّه كالجزء له، فإذا عُطف عليه بلا فصل، كان كعطف الشيء على جزء لفظه، فيُؤتى بالفصل ليُعلم أنّه في الأصل كان منفصلاً، وليس جزءاً للفعل.

(٤) وذلك نحو قولنا: (اشتريت العبد كلّه)، فإنّ العبد وإن لم يكن له أجزاء حقيقةً، فإنّه قد يتجزّأ في الشراء حُكماً، لأنّه يجوز أن يُشترى نصفه، أو ثلثه، أو ربعه، فيصحّ تأكيده بـ(كلّ) ليفيد الشمول، بخلاف قولنا: (جاءني زيد كلّه)، لعدم صحّة افتراق أجزائه في المجيء لا حقيقةً ولا حكماً. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧١، وشرح قطر الندى: ٢٩٣.

وذلك لأنّ فائدة التأكيد بهذه الألفاظ دفع توهّم تجوّز عدم الشمول، مثلاً إذا قلتَ: (جاءني القوم)، فقد يتوهّم السامع أنّك ما[1] أردتَ به جميع أفراده، بل أكثرها، أو أعظمها، ولكنّك نزّلت ذلك البعض المراد منزلة الكلّ، فعبّرت عنه بلفظ الكلّ تجوّزاً، فإذا أردت أن تدفع ذلك الوهم قيّدته بأحد هذه الألفاظ / ٦٠و/ ، وظاهراً أنّ المخاطب إنّما يتوهّم ذلك، إذا كان لذلك المتبوع جزءٌ، كما لا يخفى.

ثمّ اعلم أنّ (أكتع) و(أبتع) و(أبصع) توابع لـ(أجمع)، ولذا قالوا: إنّ ذكرها بدون ذكر (أجمع) ضعيفٌ، وإنّها لا تتقدّم عليه إذا وقعت معه في الكلام[2].

ثمّ اعلم أنّه إذا اجتمع (نفسه) أو (عينه)، مع (كلّ) أو (أجمع)، وجب تقديم (النفس) أو(العين) على (كلّ) و(أجمع)؛ وذلك لأنّ الأولين يدلّان على الذات، والثانيين على صفتها- أعني الشمول والإحاطة- والذات متقدّمة على الصفة، فينبغي أن يقدّم الدالّ على الذات على الدالّ على الصفة مطابقةً للوضع للطبع[3].

فإن قلتَ: هذا الدليل إنّما يدلّ على أولوية التقديم، لا على وجوبه[4]، فانّ مطابقة الوضع للطبع ليس بواجبٍ، غاية الأمر أنّه أولى.

---

(١) (ما) ليس في «ط».

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ٦٠.

(٣) كذا، ولعلّ صوابه: (لمطابقة الوضع للطبع). أو (لمطابقة الوضع الطبع). والمراد أنّ الموصوف مقدمٌ بالطبع على الصفة، فيجب أن يقدّم وضعاً ما دلّ على الموصوف على ما دلّ على الصفة؛ لكي يوافق الوضع الطبع.

(٤) في «ك»: (لا وجوبه).

قلتُ: هَبْ ما قلت، لكن كلام العرب يخلو من كلّ نقصٍ(١)، وترك الأولى نقصٌ، فيجب أن يشتمل الكلام على ما هو أولى، وهو المطلوب.

فائدة

اعلم أنّه لا خلاف في أنّه يمكن أن تؤكّد النكرة بالتأكيد اللفظي، إنّما الخلاف في التأكيد المعنوي، هل يجوز(٢) أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز، والبصريون إلى عدم الجواز(٣).

إمّا دليل الأول: فبعض الأشعار الشاذّة(٤).

---

(١) لا يمكن قبول هذا الكلام على إطلاقه، فهو هنا في موضع الاستدلال على قاعدة نحوية، فلعله يريد ما ذكره في (قراح الاقتراح) كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، أو أنّه يسلّم بكون كلام العرب كلّه حجة، وفاقاً لما ذكره أبو الفتح ابن جني في (الخصائص)، باب اختلاف اللغات وكلها حُجّة. ينظر: الخصائص: ٢/ ١٠، وقراح الاقتراح/ نسخة مصورة في آخر كشف اللثام/ الطبعة الحجرية: ٢/ ٤٨٢.

(٢) كذا، والصواب: أيجوز.

(٣) النكرة الشائعة لا تؤكّد بالتأكيد المعنوي بالاتفاق، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك، نحو: (صمت شهراً كلّه)، فإنّ الشهر مؤقّت، يجوز أن يقع الفعل في بعضه، أو في كلّه. وأجاب البصريون عنه: أنّ النكرة تدلّ على الشياع والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، وكلّ واحدٍ منهما ضدّ صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٥١ (مسألة٦٣)، وأسرار العربية: ٢٨٩-٢٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢١١، وخزانة الأدب: ١/ ١٨١ و٥/ ١٦٨.

(٤) منها: قول الراجز: قد صّرت البكرة يوماً أجمعا. وما أَنشده الفراء:

يا لَيْتَني كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا ... تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

وغيرهما من الشواهد، التي أجاب عنها البصريون، بأنّ بعضها مصنوع، أو لا يعرف قائلها، أو يُحمل على البدل لا على التوكيد. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٥١-٤٥٤ (مسألة ٦٣)، وأسرار العربية: ٢٩٠، وشرح المفصل: ٣/ ٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٠ و٢/ ٣٧٣، وشرح ابن ←

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ هذه الألفاظ معرّفة لوقوعها مؤكّدةً للمعرفة، ولولا أنّها معرفةٌ لَمَا وقعت مؤكّدةً لها، والمعرفة لا تقع مؤكداً للنكرة؛ لأنّ المؤكَّد والمؤكِّد كليهما واحدٌ في الحقيقة.

والحقّ أنّها / ٦٠ظ/ مع المعرفة معرفةٌ، ومع النكرة نكرةٌ، وحينئذٍ فمذهب الكوفيين هو الحقّ، ولا محذور، والله أعلم بالصواب.

الفائدة الرابعة: في البدل

وهو التابع المقصود نسبة ما نسب إلى المتبوع إليه، ولا تكون نسبة ذلك المنسوب إلى المتبوع مقصودة (١).

وهو على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكلّ.

والثاني: بدل البعض.

الثالث: بدل الاشتمال.

الرابع: بدل الغلط، وقلّما يكون الرابع في الكلام خصوصا في الكلام الفصيح، ولهذا لا يوجد في كلام الله عزّ وجلّ، ولا في كلام الأنبياء: ، إلّا أنّه يؤوّل بما يناسب المقام.

ولنرجع إلى تفسير كلّ [منها] (٢) فنقول:

⇐ عقيل: ٣/ ٢١١، وهمع الهوامع: ٥/ ٢٠٤، وخزانة الأدب: ١/ ١٨١ و٥/ ١٦٨و١٦٩.

(١) ورد نحوه في الفوائد الضيائية: ٢/ ٦١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

الأول: ما يكون عين المبدل منه، في الذات لا في المفهوم.

والثاني: ما يكون بعضاً منه.

والثالث: ما يكون خارجاً، ولكن يكون بحيث يشتمل على المتبوع، أو يشتمل المتبوع عليه، فهو قسمان.

والرابع: ما ارتدع المتكلّم إليه[١]؛ لأنّه قد غلط أولاً.

مثال الأول: (جاءني زيدٌ أخوك)؛ لأنّ (زيداً) و (أخ المخاطب) متّحدان بالذات.

مثال الثاني: (ضربتُ زيداً رأسه).

مثال القسم الأول من الثالث: (سُلب زيدٌ ثوبُهُ)، فانّ (الثوب) مشتملٌ على (زيد).

مثال القسم الثاني منه: قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[٢]، فانّ (الشهر الحرام) مشتملٌ على (القتال).

مثال الرابع: (جاءني زيدٌ عمرٌو).

فائدة

لا يُشترط مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، إلّا أنّه إذا كان البدل نكرة، والمبدل منه معرفة، وجب أن يُنعَت /٦١و/ البدل بنعتٍ ليُخصص.

---

(١) كذا، والصواب: ارتدع المتكلم عنه. أو قصد المتكلم إليه. ينظر: الصحاح: -ردع-٣/ ١٢١٨.

(٢) سورة البقرة/ ٢١٧.

وإنّه لا يجوز أن يكون البدل ظاهراً، والمبدل منه مضمراً، إذا كان البدل بدل الكلّ، إلّا إذا كان المبدل منه ضميراً غائباً، فإنّه يجوز أيضاً، فقد حصل من ذلك أنّ أقسام البدل أربعة وستون:

الأول: بدل الكلّ المطابق للمبدل منه في التعريف والإظهار.

الثاني: بدل الكلّ المطابق للمبدل منه في التعريف والإضمار.

الثالث: بدل الكلّ المطابق للمبدل منه في التعريف الذي يكون مظهراً والمبدل منه مضمراً.

الرابع: بدل الكلّ المطابق للمبدل منه في التعريف الذي يكون مضمراً والمبدل منه مظهراً.

الخامس: بدل الكلّ المطابق للمبدل منه في التنكير والإظهار.

السادس: بدل الكلّ المطابق له في التنكير والإضمار.

السابع: بدل الكلّ المطابق له في التنكير الذي يكون مظهراً، والمبدل منه مضمراً.

الثامن: بدل الكلّ المطابق له في التنكير الذي يكون مضمراً، والمبدل منه مظهراً.

التاسع: بدل الكلّ الذي يكون معرفةً، والمبدل منه نكرة، ولكن يكونان مظهرين.

العاشر: بدل الكلّ الذي يكون معرفةً، والمبدل منه نكرة، ويكونان مضمرين.

الحادي عشر: بدل الكلّ الذي يكون معرفةً مظهراً، ويكون المبدل منه

نكرةً مضمراً.

الثاني عشر: بدل الكلّ الذي يكون معرفةً مضمراً، ويكون المبدل منه نكرةً مظهراً.

الثالث عشر: بدل الكلّ الذي يكون نكرةً، والمبدل منه معرفة، ولكن يكونان مظهرين.

الرابع عشر: بدل الكلّ الذي يكون نكرةً، والمبدل منه / ٦١ظ/ معرفة، ويكونان مضمرين.

الخامس عشر: بدل الكلّ الذي يكون نكرةً مظهراً، والمبدل منه معرفةً مضمراً.

السادس عشر: بدل الكلّ الذي يكون نكرةً مضمراً، ويكون المبدل منه معرفةً مظهراً.

هذه هي أقسام بدل الكلّ، وقِس عليها أقسام البواقي، يرتقي المجموع إلى أربعة وستين قسماً، كما قلنا.

أما الأول: فكقولك: (جاءني زيدٌ أخوك).

والثاني: كقولك: (إخوتك الزيدون لقيتهم إيّاهم)، إذا كان الضمير المتّصل راجعاً إلى (الزيدين)، والمنفصل إلى (الإخوة).

والثالث: كقولك: (جاءني الزيدون فأكرمتهم إخوتك).

والرابع: كقولك: (جاءني إخوتك فأكرمت الزيدين إيّاهم).

والخامس: كقولك: (جاءني رجلٌ أخٌ لك).

والسادس: ممتنعٌ، إذ النكرة لا تكون ضميراً، وكذا السابع والثامن.

أمّا التاسع: فكقولك: (جاءني رجلٌ أخوك).

والعاشر والحادي عشر والثاني عشر: ممتنعةٌ.

والثالث عشر: كقوله تعالى: ﴿**بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ**﴾[١].

والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر: ممتنعةٌ.

فقد عُلم بذلك أنّ الصحيح من تلك الأقسام ثمانية وعشرون.

فإن قلتَ: ما فائدة الإبدال، هلّا أتى بالبدل أولاً؟

قلتُ: الإيضاح بعد الإبهام، وهو ممّا يجعل الكلام بليغاً.

بيان ذلك: أنّ (زيداً) في (جاءني زيدٌ) مبهمٌ، إذا كان مشتركاً بين أشخاص، وإذا قيل: (أخوك)، فقد وضح، وهو المطلوب.

فإن قلتَ: ما العامل في البدل؟

قلتُ: قد اختلف فيه النحاة؛ فذهب الأكثر إلى أنّه هو العامل في المُبدَل منه، وذهب بعضهم إلى / ٦٢و/ أنّه يُقدّر قبله عاملٌ مثل عامل المُبدَل منه[٢].

أمّا دليل الأول: فهو أنّه الظاهر المتبادر إلى الفَهْم؛ ولأنّه موضّحٌ للمُبْدل منه، ولا يجوز أن يُوضّح لفظٌ في جملةٍ لفظاً آخر في جملةٍ أُخرى.

---

(١) سورة العلق/ ١٥-١٦.

(٢) يشير ظاهر كلام سيبويه إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، ويذهب إلى ذلك المبرد، والسيرافي، وابن الحاجب. ويرى أبو الحسن الأخفش، والرماني، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن الأنباري أنّه على نية تكرار عامل مقدّر مثل الأول. ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٠-١٥١، والمقتضب: ٤/ ٢٩٥، و٣٩٩، وأسرار العربية: ٣٠٠-٣٠١، والإنصاف: ١/ ٨٣ (مسألة١٢)، والمفصّل: ١٥٧، وشرح المفصل: ٣/ ٦٧، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٣٠، وشرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٢٨٠، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٦١.

وأمّا دليل الثاني: فقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِن فِضَّةٍ**﴾[١]؛ لأنّ (بُيُوتِهم) بدلٌ مِن (مَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ)، وقد أظهر اللام العاملة في البدل، ولو كان العامل في البدل هو العامل في المُبْدَل منه، لما كان للإظهار وجهٌ أصلاً.

وأمّا ما قال الأولون من أنّ البدل موضّحٌ للمُبْدَل منه، والموضِّح والموضَّح يجب أن يكونا في جملةٍ واحدةٍ؛ فجوابه: أنّه وإن كان البدل بحسب المعنى في جملةٍ غير التي فيها المُبْدَل منه، ولكن قد حُذف العامل من اللفظ، واتّصل بالبدل، فكأنّهما في جملةٍ واحدةٍ.

هذا، وجواب الأولين عن دليل الآخرين هو أنّا لا نُسلّم أنّ (بُيُوتِهِمْ) بدلٌ مِن (مَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ)، بل (لِبُيُوتِهِمْ) بدلٌ من (لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ)، فلا محذور.

وهذا هو تحقيق المذهبين، والأظهر عندي هو الأول، ولا خفاء في وجه الأظهرية[٢].

الفائدة الخامسة: في عطف البيان

وهو تابعٌ يوضّح متبوعه[٣]، ولا يدلّ على معنىً في متبوعه في جميع الموادّ. كقول الأعرابي[٤]: [الرجز]

---

(١) سورة الزخرف/ ٣٣.

(٢) وهو أنّ البدل تابعٌ للمبدل منه، ولا معنى للتابع إلّا أن يكون تابعاً لمتبوعه في الإعراب وجهته، ولو كان لكلٍّ عاملٌ على حدة، كان كلٌّ معمولاً برأسه لا تابعاً، وهو ظاهر. «منه سلّمه الله».

(٣) ينظر: الكافية: ٣٢، ولم أجد الحدّ بلفظه.

(٤) نسبه ابن يعيش إلى رؤبة بن العجّاج، ولم يرد في ديوانه، وقال البغدادي: «هذا لا أصل له، فإنّ رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومئة، ولم يعدّه أحدٌ من التابعين فضلاً عن المخضرمين». ونسبه ←

أَقْسَمَ باللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ (١)

حيث وقع (عمر) معطوفاً على (أبو حفص) عطف بيان.

فإن قلتَ: كثيراً ما يلتبس البدل بعطف البيان / ٦٢ظ/ وبالعكس، فما الحيلة في تمييزهما؟

قلتُ: أمّا لفظاً فهما يتميزان فيما إذا لم يَجُزْ تكرير العامل، فإنّه حينئذٍ لا يكون بدلاً، بل هو عطف بيانٍ البتة، فانّ البدل يُشترط فيه تكرّر العامل، فما لم يتكرّر لم يكن بدلاً، مثل قولك: (ربّ رجلٍ أخيك)، فإنّه لو كُرّر العامل، لزم أن يدخل (ربّ) على المعرفة، وهو ممنوعٌ.

وأمّا معنىً، فالفرق حاصلٌ بأنّ البدل مقصودٌ لذاته، وعطف البيان ليس

الزمخشري إلى عمر بن كَيَسَبَة النَّهدي. وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «أبو كَيَسَبَة...كنيته كاسم أبيه، فهو عمرو بن كَيَسَبَة النَّهدي، وقيل: اسمه عبد الله». ونسبه ابن حجر إلى عبد الله بن كَيَسَبَة النَّهدي، وقال: «ذكره المرزباني في (معجم الشعراء)، وقال: كَيَسَبَة أمّه، ويقال: اسمه عمرو». ولم أجده في (معجم الشعراء) المطبوع. ينظر: ربيع الأبرار: ١/ ٢٣٧، وشرح المفصل: ٣/ ٧١، وتوضيح المشتبه: ٧/ ٢٧٦-٢٧٧، والإصابة: ٥/ ٩٦، وخزانة الأدب: ٥/ ١٥٦.

(١) روي هذا الرجز في كثيرٍ من مصادر الحديث والتاريخ واللغة والأدب، وجاء في أكثرها منسوباً إلى أعرابي أتى عمر بن الخطاب، فقال: إنّ ناقتي دبراء عجفاء نقباء؛ فاستحمله، فظنّه عمر كاذباً، فلم يحمله، فانطلق الأعرابي مستقبلاً البطحاء، وجعل يقول:

أَقَسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ ... مـا مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

فاغفِرْ لهُ اللهمّ إنْ كان فَجَرْ

فلمّا سمع عمر آخر قوله حمله وأعطاه. ينظر: الفائق في غريب الحديث: ٤/ ١٩، والمفصل: ١٥٩، وشرح نهج البلاغة: ١٢/ ٦٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، وتلخيص المفتاح: ٤٧، وشرح شذور الذهب: ٥٦٠-٥٦١، وشرح ابن عقيل٣/ ٢١٩، والإصابة: ٥/ ٩٦، وكنز العمال: ١٢/ ٦٤٦/ ح٣٥٩٧٤، وخزانة الأدب: ٥/ ١٥٤. ونقِب البعير: رقّت أخفافه. والدَّبَر: إصابة البعير بالدبرة، وهي قرحة من الرَّحْل. وفَجَر: كَذَب ومال عن الصِّدْق.

كذلك.

هذا تمام الكلام في التوابع.

خاتمة في أحكام بعض الأسماء المنفردة اللائقة بأن يُفرد البحث عنها

وتلك الأسماء ثلاثة عشر: أسماء العدد، المعرف، المنكر، المذكر، المؤنث، المثنى، المجموع، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، غير المنصرف.

وأنا أُفرد لكلٍّ من المتقابلين مقصداً، ولِما ليس له مقابلٌ مقصداً، فانحصرت المقاصد في أحد عشر.

الأول: أسماء العدد

اسم العدد: ما وضِع ليدلّ على أنّ الشيء[٢] متكرّرٌ أم لا، وأنّ التكرّر بمرتبةٍ واحدةٍ أو أزيد[٣].

وقد عرفه ابن الحاجب بأنّه: ما وضِع لكميةِ آحاد الشيء [٤].

واعترض عليه[٥]: بأنّ (واحد) يخرُجُ منه؛ لأنّه لا يدلّ على كمية آحاد الشيء، إذ الشيء الواحد لا آحاد له[٦].

---

(٢) عدل عن الأشياء إلى الشيء تنبيهاً على أنّ مراده بالأشياء هو الجنس، كما يقال: فلانٌ يركب الخيل.«منه سلّمه الله».

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

(٤) الكافية: ٣٨، وفيها: ما وضع لكمية آحاد الأشياء.

(٥) المعترض الرضي«منه».

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٨١.

وقد أجيب عنه(١): بأنّ الآحاد أعمّ من أن تكون منفردةً أو مجتمعةً، وواحد يدلّ على آحاد الشيء كلّها منفردةً؛ لأنّه إذا سُئل عن كلّ واحدٍ من آحاد الشيء صحّ أن يُجاب بواحدٍ(٢).

وأقول: المفهوم من الدلالة على كمية آحاد الشيء أنّه يدلّ على أنّ آحاد ذلك الشيء كم هي، ولا شكّ أنّه إنّما يدلّ على ذلك ما فوق الواحد، فالحقّ في /٦٣و/ التعريف ما ذكرنا.

ثمّ اعلم أنّ لأسماء العدد أصولاً، وهي اثنتا عشرة كلمة: (واحد)، (اثنان) إلى (عشرة)، و(مئة)، و(ألف)، والباقي مركّبات منها.

ويجب أن يُعلم أنّ من (الواحد) إلى (الثلاث) للمؤنث يُلحق التاء، وللمذكر لا يُلحق، تقول: (واحد)، و(واحدة)، و(اثنان)، و(اثنتان)، و(امرؤ)، و(امرآن)، و(امرأة) و(امرأتان). ومن (الثلاث) إلى (العشرة) بالعكس.

وإنّما فُعل ذلك؛ لأنّ العدد فرع المعدود، والمعدود إذا كان للمذكر لم تلحق به التاء، وإذا كان للمؤنث لحقته، فأُعطي للفرع حكم عكس حكم الأصل، للفرق بينهما. هذا هو الوجه الوجيه(٣).

وقيل(٤): لأنّ المذكر أسبق من المؤنث، فروعي، ولوحظ أولاً حاله، فأُعطي

---

(١) المجيب الجامي «منه».

(٢) الفوائد الضيائية: ٢/ ١٥٥.

(٣) ذكر ابن الأنباري أربعة وجوه لهذه المسألة، ولم يكن بينها ما ذكره المصنف، فكأنّه خاص به. ينظر: أسرار العربية: ٢١٨.

(٤) القائل الجامي «منه».

التاء، فبقي المؤنث بلا تاء[1]. وأقول: لا يخفى سماجة هذا الوجه وقُبحه.

ثمّ اعلم أنّه إذا رُكّب ما تحت العشرة مع (العشرة) للمؤنث، فان كان واحداً أو اثنين لحقه والعشرة التاء[2]، وإن كان ثلاثاً أو ما فوقه، لم تلحقه التاء[3]، ولكن تلحق العشرة، تقول: (أحد عشر رجلاً)، و(إحدى عشرة امرأةً)، و(ثلاثة عشر رجلاً)، و(ثلاث عشرة امرأة).

فإن قلتَ: لِمَ تلحق العشرة التاء؟

قلتُ: لئلّا يُنافر المؤنث منافرةً تامةً، فإنّه إذا كان لفظان صورة كليهما صورة المذكر، لنافَرَ المؤنث منافرةً تامةً، فأتى بواحدٍ ملحقاً به التاء، وبآخر غير ملحقٍ.

فإن قلتَ: لِمَ قدّم غير الملحق؟

قلتُ: لأنّك قد عرفت أنّ الإلحاق علامة التذكير، وعدمه علامة التأنيث، فأتى أولاً بالعلامة ليعلم المخاطب أولاً حال المعدود.

فائدة

اعلم أنّ مميز (ثلاث) إلى (أحد عشر)[4] جمعٌ مجرورٌ، ومميز / ٦٣ظ/ (أحد عشر) إلى (مئة)[5] مفردٌ منصوبٌ، ومميز (مئة) إلى غير النهاية مفردٌ مجرورٌ.

---

(١) الفوائد الضيائية: ٢/ ١٥٦.

(٢) يريد لحقه والعشرة التأنيث، فيقال: (إحدى عشرة)، و(اثنتا عشرة)؛ لأنّ الواحد والاثنين لا تلحقهما التاء. وقد قيل في تاء (اثنتين) إنّها بدلٌ من لام الكلمة، ولم تتمحّض للتأنيث. ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ١٥٦.

(٣) في «ك»: لم تلحق التاء به.

(٤) أي حتى (عشر) لأنّ الأصل في (إلى) أن يكون ما بعدها خارجاً عن حكم ما قبلها.

(٥) أي حتى (تسع وتسعين) لأنّ الأصل في (إلى) أن يكون ما بعدها خارجاً عن حكم ما قبلها.

أما جرّ الأول والثالث فللإضافة، ونصب الثاني فعلى التمييز. وأما جمع الأول وإفراد الثالث فلأنّهما طرفا العدد، فالثالث في جانب الكثرة، والأول في جانب القلّة، فأُعطي القليل- وهو المفرد- الكثير، - وهو الثالث-، والكثير - وهو الجمع- القليل، - وهو الأول-، ليتعادلا.

أمّا إفراد الثاني، فلأنّ الكثرة تُفهم من الصيغة، فلا حاجة إلى جمع المميز.

هذا، واعلم أنّه لا يُذكر في العدد واحدٌ واثنان، بل يُكتفى بتثنية[١] المعدود وتوحيده، يقال: (رجلٌ) و(رجلان).

فائدة أخرى

اعلم أنّه إذا كان المعدود مذكراً من حيث اللفظ، مؤنثاً من حيث المعنى، أو بالعكس، جاز تذكير العدد وتأنيثه بالاعتبارين. فالأول نحو: (الشخص) إذا أُريد به مؤنث، والثاني مثل: (النفس)، إذا أُريد به مذكّر.

خاتــمة

اعلم أنّه قد يُشتق من العدد اسم الفاعل، وهو يكون بمعنيين:

أحدهما: بيان مرتبته من العدد، مثل (الثاني) بمعنى العدد الأخير من (الاثنين)، و(الحادي عشر) بمعنى العدد الأخير من (أحد عشر)، وبهذا المعنى يجري في الثاني إلى التاسع والتسعين.

والمعنى الثاني: أنّه يصيّر هذا العدد ذلك العدد[٢]، تقول: (ثالث اثنين)،

---

(١) في «ك»: (يكفي تثنية).

(٢) يعني أنّ اسم الفاعل من العدد، إذا أضيف إلى أنقص منه، يكون بمعنى المُصيرّ. ويجوز في إعرابه وجهان، أحدهما: إضافة (فاعل) إلى ما يليه، والثاني: تنوينه ونصب ما يليه. ينظر: المقتضب: ←

أي: يصيّر الاثنين ثلاثة، وبهذا المعنى لا يجري إلّا إلى العاشر.

المقصد الثاني: المعرفة والنكرة

المعرفة: ما وضِع لشيءٍ معينٍ من حيث إنّه معينٌ[١]، والنكرة بخلافها[٢].

وأعرفُ المعارف ضمير المتكلّم، ثمّ المخاطب، ثمّ الغائب، ثمّ العلم، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ اسم الموصول، ثمّ المعرّف باللام، ثمّ المضاف / ٦٤و/ إلى أحد ما ذُكر حُكماً[٣]، ومرتبته بحسب مرتبة المضاف إليه[٤]، ثمّ المعرف بالنداء[٥].

أمّا المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات[٦]، والمعرف بالنداء، فقد

↩ ٢/ ١٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣١٤، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٧٧.

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وفي الكافية: ما وضع لشيء بعينه. الكافية: ٣٧.

(٢) سواء لم يوضع لمعين أصلًا كعلم الجنس، أو وضع لمعين، ولكن لا من حيث إنّه معيَّن، بل من حيث اندراجه بحسب معنى مشترك، كأسماء الأجناس «منه».

(٣) (حكما) ليس في«ك».

(٤) أي: تتفاوت مراتب أصنافه بتفاوت المضاف إليه على الترتيب المذكور، فالمضاف إلى ضمير المتكلم أعرف، ثمّ إلى ضمير المخاطب، وهكذا «منه سلّمه الله».

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المبهم، نحو: (هذا) و(ذاك)، أعرف من الاسم العلم، نحو: (زيد) و(عمرو)، وذهب البصريون إلى أنّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف، فالترتيب الذي ذكره المصنف، يوافق مذهب سيبويه. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنّ الاسم المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ المعرف بلام التعريف، ثمّ المضاف. وعن أبي سعيد السيرافي أنّ أعرف المعارف الاسم العلم، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ المعرف بلام التعريف، ثمّ المضاف. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٧٠٧(مسألة ١٠١)، وأسرار العربية: ٣٤٥-٣٤٦، وشرح المفصل: ٣/ ٥٦-٥٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١١ و٣١٥، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٥٣.

(٦) في «ك»: (وأسماء الإشارات وأسماء الموصولات).

علمتها سالفاً[١].

وأمّا معرفة المعرّف باللام، فموقوفةٌ على معرفة أقسام اللام، فنقول: اللام قسمان:

الأول: لام الجنس.

والثاني: لام العهد.

ولام الجنس تنقسم إلى قسمين: لام الماهية، ولام الاستغراق.

ولام العهد أيضاً تنقسم إلى قسمين: لام العهد الخارجي، والذهني.

فمحصل أقسام اللام أربعة[٢]:

الأول: لام الماهية، وهي: ما وضع لماهية مسمّى الاسم الداخل عليه من حيث هي هي، مع قطع النظر عن الأفراد[٣].

الثاني: لام الاستغراق، وهي: ما وضع ليدلّ على جميع أفراد مسمّى الاسم قاطبةً[٤].

الثالث: لام العهد الخارجي، وهي: ما وضع ليدلّ على أنّ المسمّى شيءٌ

---

(١) ينظر: ص٢٤، و٣٠، و٣٢.

(٢) وليعلم أنّ لام العهد الذهني، إنّما هي لام الماهية استعملت مجازاً، فاللام الحقيقة ثلاثة أقسام «منه».

(٣) يريد هنا لام الجنس التي ذكر النحاة أنها لتعريف حقيقة الجنس وتعيين طبيعته، مع قطع النظر عن استغراق كلّ أفراده، وذلك نحو: (الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ)، أي حقيقته أنّه عاقلٌ مدركٌ، وليس كلُّ إنسانٍ كذلك. ينظر: الجنى الداني: ١٩٤-١٩٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨.

(٤) نحو قوله تعالى:) وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً([النساء/ ٢٨]. أوضح المسالك: ١/ ١٧٩.

معلومٌ معينٌ في الخارج[١].

الرابع: لام العهد الذهني، وهي ما وضِع ليدلّ على أنّ المسمّى شيءٌ معلومٌ معينٌ في الذهن[٢].

ثمّ اعلم أنّ المعرّف بلام الجنس وأول العهدين لا شائبة للتنكير فيهما، لا في الوضع، ولا في الاستعمال[٣].

وأمّا المعرف بلام العهد الذهني، فهو وإن لم يكن فيه بحسب الوضع شائبة تنكير، ولكن يُستعمل كثيراً بمعنى النكرة بحيث تساوى[٤] هو والنكرة.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ أعرف المعارف المضمرات، وأعرف المضمرات ضمير المخاطب[٥]؛ وذلك لأنّك قد عرفت سالفاً[٦] أنّ المضمر: ما وضِع لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب قد سبق ذكره.

ولا شكّ أنّ المتكلّم ليس فيه شائبة اشتراك[٧]، وأمّا المخاطب فانّه وإن كان قد يلتبس / ٦٤ظ/ بغيره، لكنّ التباسه أقلّ من التباس غيره.

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل/ ١٦].شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه/ ١٢]. أوضح المسالك: ١/ ١٧٩.

(٣) هذا رأي الجمهور، وقد أجاز الفاضل التفتازاني في (شرح المفتاح) تنكير لام الماهية بحسب الاستعمال «منه». ينظر: مختصر المعاني: ٥٥، والمطول/ شرح تلخيص المفتاح: ٢٠٣-٢٠٥.

(٤) في «ش» و«ك»: (ساوى).

(٥) تقدم في ص ١٤٧: أنّ أعرف المعارف ضمير المتكلّم، ثمّ المخاطب. وجعل المخاطب هنا أعرف المعارف، لكون ضمير المتكلّم ليس فيه شائبة اشتراك، كما يأتي لاحقاً.

(٦) تقدم في أول هذا الباب، المبنيات من الأسماء: المضمر ص٢٤.

(٧) (اشتراك) سقطت من «ش».

أمّا من الغائب؛ فلأنّه قد تكون في الكلام ألفاظٌ كلّها يصلح لأن يرجع إليه الضمير، ولو فرض أن ليس في الكلام ألفاظٌ تصلح لذلك، فكثيراً ما يكون الاسم مشتركاً بين مسمّيات شتّى.

وأمّا من الأعلام؛ فلأنّ العلم كثيراً ما يكون مشتركاً، فيلتبس أكثر من التباس الحاضر، فانّه يمكن أن يُفرض لها[٨] مسمّيات متعسّرة الضبط، بخلاف المخاطب، وهو ظاهرٌ.

وأمّا من اسم الإشارة؛ فلأنّ اسم الإشارة للإشارة إلى محسوسٍ، فكثيراً ما يشتبه المشار إليه لكثرة المحسوسات.

وأمّا من أسماء الموصول؛ فلأنّ اسم الموصول تعريفه[٩] باعتبار أنّ صلته مختصّةٌ بشيءٍ خاصٍ، وكثيراً ما لا يكون كذلك.

وأمّا من المعرف باللام؛ فلأنّ اللام كثيراً ما يلتبس بأقسامه.

وأمّا من المضاف إلى أحد هذه الأسماء؛ فلأنّ تعريفها بحسب تعريف المضاف إليه.

وأمّا المخاطب والمنادى، فقد توهّم بعضهم[١٠] أن لا تفاوت بينهما، والحقّ أنّ مرتبته[١١] منحطّةٌ عن مراتب الجميع؛ لأنّ تعريفه عرضّي، فإنّ حرف النداء إنّما

---

(٨) أي يفرض للأعلام.

(٩) اعلم أنّ تعريف الموصول عهدي ذهني، وقد عرفت أنّ العهد الذهني كثيراً ما يقوم مقام النكرة، فهذا التعريف ليس كتعريف ضمير المخاطب البتة، وأمّا التعريف الثابت له، فإنّما يحصل إذا كانت صلته مختصةً بأمرٍ معينٍ خارجي «منه».

(١٠) البعض عصام الدين«منه». ينظر: حاشية العصام على شرح الملأ الجامي: ١٩٦-١٩٧.

(١١) أي مرتبة المنادى.

وضِع لطلب الإقبال، وهو يستلزم أن يكون المقبل معيّناً.

ويظهر من عبارة ابن الحاجب أنّه جعل مرتبة المنادى فوق مرتبة المضاف[١]، والحقّ ما ذكرنا، فتثبّت به، وصُم عن استماع غيره.

المقصد الثالث: المذكر والمؤنث

المؤنث: ما ألحق آخره تاء، أو ألف مقصورة، أو ممدودة، والمذكر بخلافه[٢]. ولمّا كان التاء والألف ملحقاً بآخر المؤنث، كان المذكر هو الأصل؛ لأنّ الأصل بقاء الاسم على حاله.

ثمّ المؤنث إمّا حقيقي / ٦٥و/ ، أو غيره، فإنّه لا يخلو إمّا أن يكون في مقابلته مذكّر من الحيوان، أو لا، فعلى الأول حقيقيٌّ، وعلى الثاني غيره.

فالأول: مثل: (امرأة)، و(ناقة)؛ لأنّ في مقابلة الأول (رجل)، وفي مقابلة الثاني (جمل).

والثاني: لا يخلو إمّا أن يكون التأنيث فيه ظاهراً أم[٣] لا، فالأول نحو: (ظُلمة)، والثاني مثل: (عين) و(عقرب).

ثمّ أنّه إذا أُسند الفعل إلى الاسم الظاهر المؤنث الحقيقي، بلا فاصل بين الفعل وذلك الاسم، وجب تأنيث الفعل، وإذا أُسند إلى الظاهر الحقيقي بفصلٍ، أو إلى الظاهر غير[٤] الحقيقي بفصلٍ أو غيره، تخيّر المتكلم بين التأنيث والتذكير،

---

(١) الكافية: ٣٧.

(٢) لم يرد بهذا اللفظ، وفي الكافية: ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً. الكافية: ٣٨.

(٣) كذا، والظاهر: أو.

(٤) (غير): ليس في «ش».

وأمّا إذا أُسند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث، وجب التأنيث مطلقاً.

مثال الأول: (قامت امرأةٌ).

مثال الثاني: (قامت في الدار امرأةٌ)، فيجوز (قام) أيضاً.

مثال الثالث: (طلعت الشمس)، فيجوز (طلع الشمس) أيضاً.

مثال الرابع: (امرأةٌ قامتْ).

مثال الخامس: (الشمسُ طلعتْ).

المقصد الرابع: المثنى[(١)]

وهو ما ألحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدلّا[(٢)] على أنّه زائدٌ على مسمّى ذلك الاسم شيءٌ آخر من جنسه، مثل: (الزيدان)، فإنّه ألحق آخره ألف ونون، ويدلّان على أنّه زائدٌ على (زيدٍ) زيدٌ آخر.

وقد عرّفه بعضهم[(٣)]: بأنّه صيغةٌ مبنيةٌ للاثنين[(٤)].

ويرد عليه: أنّه ينتقض بـ(ثُلاث) و(مَثْلَث)، فانّه يصدق عليهما أنّهما صيغتان موضوعتان لثلاثة ثلاثة، ويصدق عليهما أنّهما اثنان[(٥)]، فالحقّ ما ذكرنا.

ثمّ اعلم أنّ أصل التثنية العطف، مثلاً قولك: (جاءني الزيدان) أصله:

---

(١) ورد نحو ذلك في الكافية: ٣٩.

(٢) في«ك»: (ليدل).

(٣) البعض صاحب أسرار العربية «منه».

(٤) أسرار العربية: ٤٧. وفيه: صيغة مبنية للدلالة على الاثنين.

(٥) كذا، ولعلّه يريد أنّ كلاًّ من ثُلاث ومَثْلَث يدلّ على ثلاثة ثلاثة، ويصدق عليهما بأنهما صيغتان موضوعتان لمزدوجين؛ لأنّهما معدولان عن العدد المكرّر مرّتين للتوكيد(أي ثَلاثة ثَلاثة).

(جاءني زيدٌ وزيدٌ)، ولذلك يُقيم / ٦٥ظ/ المضطرُّ المعطوفَ مقامه، كقول الشاعر: [الرجز]

لَيْثٌ ولَيْثٌ فِي مَـحَلٍّ ضَنْكِ   كِلاهُـمـا ذُو أَنَفٍ ومَحْكِ(١)

فإنّه لو قال بدل ليث وليث (ليثان) لاختلّ الوزن؛ فلذلك أتى بالعطف بدل التثنيه. إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ الاسم الذي يُراد تثنيته، لا يخلو إمّا أن لا يكون في آخره ألف لا مقصورة ولا ممدودة، أو يكون في آخره ألف مقصورة أو ألف ممدودة(٢)، فان لم يكن في آخره ألف أصلاً، ثُنّي بلا تغيير.

وإن كان في آخره ألف مقصورة، فلا يخلو إمّا أن تكون ألفه منقلبة عن واو، أو عن ياء، أو أصلية، أو للتأنيث، أو للإلحاق، أو للتكثير، أو مجهولة الأصل. وعلى التقادير إمّا أن يكون الاسم ثلاثياً، أم لا.

فإن كانت الألف منقلبة عن الواو، وكان الاسم ثلاثياً، فيُشترط في تثنيته

---

(١) اختلف في نسبته، فنسبه ابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٤٨٧ إلى جحدر بن مالك الحنفي، وفي لسان العرب: ١٠/ ٤٢٠- درك - جحدر بن مالك الحنظلي. وهو شاعر من أهل اليمامة، كان بطلاً شجاعاً فاتكاً، ظفر به الحجاج بن يوسف، فألقاه إلى الأسد، فقال هذا البيت مع أبياتٍ أخر حين واجه الأسد، فقتله جحدر. ونسب الشعر والقصة نفسها إلى جحدر بن ربيعة العكلي في التذكرة الحمدونية ٢/ ٤٨٦، وتاريخ دمشق: ١٢/ ١٤٩، والمستطرف: ٣٦٥.
ونسب في خزانة الأدب: ٧/ ٤٦٢ إلى واثلة بن الأسقع ، وهو صحابي من أهل الصفّة، قاله في وقعة مرج الروم، حين اشتبك مع أحد البطارقة الروم، قال البغدادي: «وقعة مرج الروم كانت بعد سنة خمس عشرة من الهجرة بعد فتح الشام...، فلا شكّ أنّ واثلة أقدم من جحدر، ويكون جحدر قد أخذ الشعر من واثلة وزاده».
وهو غير منسوب في أمالي ابن الشجري: ١/ ١٤، وأسرار العربية: ٤٨، والمقرب: ٢/ ٤١، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ١٣٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٥٠. والضَّنْك: الضيق، والمَحْك: اللَّجاج.

(٢) زاد في «ك»: (فإن لم تكن في آخره ألف مقصورة أو ألف ممدودة).

أن تُقلب الألف واواً، وفيما عدا ذلك قُلبت ياءً، وقد تُحذف إن كان الاسم رباعياً، والألف زائدة.

وإن كان في آخره ألف ممدودة، فالهمزة لا تخلو إمّا أن تكون منقلبةً عن ألف التأنيث، أو أصلية، أو زائدةً للإلحاق، أو منقلبةً عن واو أو ياء؛ فان كانت للتأنيث قُلبت في التثنية – على الأشهر– واواً، وإن كانت أصليةً كانت ثابتةً، وإن كانت زائدةً للإلحاق، أو منقلبةً عن واو أو ياء، جاز فيه إبقاؤها على حالها، وقلبها واواً، فقد علم بذلك أنّ أقسام المثنى بهذا التقسيم اثنا عشر قسماً:

الأول: ما لا ألف في آخره.

الثاني: ما في آخره ألفٌ مقصورةٌ منقلبةٌ عن واو / ٦٦و/ .

الثالث: ما في آخره ألفٌ مقصورةٌ منقلبةٌ عن ياء.

الرابع: ما في آخره ألفٌ مقصورةٌ أصليةٌ.

الخامس: ما في آخره ألفٌ مقصورةٌ زائدةٌ للإلحاق.

السادس: ما في آخره ألفٌ زائدةٌ للتكثير.

السابع: ما فيه ألفٌ مقصورةٌ مجهولةُ الأصل.

الثامن: ما في آخره ألفٌ ممدودةٌ، همزتها منقلبةٌ عن ألف التأنيث.

التاسع: ما في آخره ألفٌ ممدودةٌ، همزتها أصليةٌ.

العاشر: ما في آخره ألفٌ ممدودةٌ، همزتها زائدةٌ للإلحاق.

الحادي عشر: ما في آخره ألفٌ ممدودةٌ، همزتها منقلبةٌ عن الواو.

الثاني عشر: ما في آخره ألفٌ ممدودةٌ، همزتها منقلبةٌ عن الياء.

مثال الأول: (زيد).

مثال الثاني: (العَصا).

مثال الثالث: (الرَّحى).

مثال الرابع: (متى)، و(على)، و(إلى) (١).

مثال الخامس: (الأرْطى) (٢).

مثال السادس: (القَبَعْثَرَى) (٣).

مثال السابع: (الخَسا) (٤).

---

(١) (على) و(إلى) حرفان لا يجوز تثنيتهما إلاّ إذا سمّي بهما، أمّا (متى) فقيل في تثنيتها: (متيان)، إذا كانت غير مبدلة وقد أُميلت. ينظر: المفصل: ٢٣٠، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٩٩. وذكر ركن الدين الاسترابادي أنّه إذا لم تُمل قلبت واواً، فتقول: إلوان، ولدوان، في مسمّى بإلى ولدى. البسيط في شرح الكافية: ٢/ ٢٤١.

(٢) الأرْطى: شجرٌ من شجر الرمل. قال المبرد: «أرطى: ملحق بـ(جعفر)، وليست ألفه للتأنيث. ألا ترى أنك تقول في الواحدة: (أرطاة)؟ فلو كانت الألف للتأنيث، لم تدخل عليها هاء التأنيث؛ لأنّه لا يدخل تأنيثٌ على تأنيثٍ». المقتضب: ٢/ ٢٥٧، وينظر: الصحاح - أرط- ٣/ ١١١٤.

(٣) القَبَعْثَرَى: الجمل العظيم، والأُنثى: قَبَعْثَراةٌ، والقَبَعْثَرَى أَيضاً: الفصيلُ المهزول. ذكر الرضي أنّ ألفه زائدة لتكثير البنية فقط، وقال ابن جني: «أَلِف قبعثرى قسم من الأِلفات الزوائد في أواخر الكلم ثالثٌ لا للتأنيث ولا للإلحاق». الخصائص: ١/ ٣٢٠. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٢٥ و٢٢٧، وشرح الرضي على الشافية: ٢/ ٤٢، ولسان العرب- قبعثر- ٥/ ٧٣.

(٤) الخَسَا: الفَرْد...العرب تقول للزوج (زَكَا)، وللفَرْد (خَسَا)، ومنهم من يُلْحِقها بباب (فَتىً)، ومنهم من يلحقها بباب (زُفَرَ)، ومنهم من يلحقها بباب (سَكْرَى)...قال ابن بَرِّي: لام (الخَسا) همزة، يقال: هو يُخاسِئُ: يُقامِرُ، وإنّما ترك همزة (خَساً) إتباعاً لِزَكاً. لسان العرب- خسا - ١٤/ ٢٢٧.

مثال الثامن: (حَمراء) [١].

مثال التاسع: (قرّاء) [٢].

مثال العاشر: (العِلباء) [٣].

مثال الحادي عشر: (الكِساء).

مثال الثاني عشر: (الرِّداء).

فائدة

اعلم أنّه يجب حذف نون التثنية عند الإضافة، تقول: (ضاربا أو ضاربَي زيدٍ). وجه ذلك: أنّ علامة تمامية الاسم أربعة: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة.

ولا يَخفى أنّ الاسم التامّ لا يتّصل باسمٍ آخر بحيث يمتزجان ويصيران اسماً واحداً حُكماً، بل يجب أن يكون اسماً على حِدة برأسه، وتمامية الاسم بالإضافة إنّما هي بامتزاج[٤] المضاف بالمضاف إليه، فيجب أن لا يكون المضاف حين الإضافة مشتملاً على علامة تماميته، لتصحّ الإضافة وامتزاجه بالمضاف إليه، / ٦٦ظ/ ونون التثنية من علامات التمامية، فيجب تجريد الاسم من نون

(١) إذا وقعت الهمزة آخراً، وقبلها ألفٌ مسبوقةٌ بثلاثة أصولٍ فأكثرَ؛ نحو: حْمَرَاءَ، وصَحْرَاءَ، وعاشوراءَ، فإنّها تكون مُبدلةً من ألف التأنيث. ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٨٤-٨٥.

(٢) القُرَّاءُ: المتنسّك، وقد يكون جمع (قارئ). ورجل قَرّاء: حَسَن القراءة. ينظر: مختار الصحاح- قرأ-: ٥٦٠، لسان العرب-قرأ-١/ ١٢٨.

(٣) العِلْبَاءُ: الْعَصَبَة الْمُمْتَدَّة في الْعُنُق، ذكر ابن هشام أنّ أصلها: علباي، بياء زائدة فيها، لإلحاقها بـ(قرطاس). ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٠١، والمصباح المنير- علب -: ٢/ ٤٢٥.

(٤) في«ك»: (امتزاج).

التثنية، وهو المطلوب.

واعلم أنّه قد تُحذف نون التثنية بغير إضافة، قال الشاعر[١]: [الطويل]

هُـمـا خُطَّتـا إمَّـا إسـارٌ ومِنَّـةٌ وإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ [٢]

المقصد الخامس: في المجموع

وهو الاسم الذي غُيِّر فيه تغييرٌ[٣] إما بزيادةٍ أو نقيصةٍ أو كسرٍ، ليدل ذلك

---

(١) وهو تأبّط شرّاً، واسمه ثابت بن جابر الفهمي، أبو زهير، من مضر، شاعر عدّاء، من فتّاك العرب في الجاهلية، من أهل تهامة، مات مقتولاً نحو سنة (٨٠) قبل الهجرة، وسمّي تأبّط شراً؛ لأنّه أخذ سيفاً أو سكيناً تحت إبطه وخرج، فسئلت أُمّه عنه، فقالت: تأبّط شراً وخرج. وقيل: لأنّه كان يتأبّط أشياء مخيفة كالأفاعي والغول والسلاح وغيرها. ينظر: أسماء المغتالين: ضمن الجزء الثاني من نوادر المخطوطات: ٢١٥، والشعر والشعراء: ١/ ٣٠١، والأغاني: ٢١/ ١٣٨، والأعلام: ٢/ ٩٧.

(٢) البيت في ديوانه: ٨٩، وروايته فيه:

لكُم خَصلةٌ إمَّـا فِداءٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بالمَرءِ أَجْدَرُ

وعلى وفق هذه الرواية، لا شاهد فيه على مسألة حذف نون المثنى اضطراراً، وورد البيت منسوباً إليه في الأغاني: ٢١/ ١٥١، والصحاح: – خطط –٣/ ١١٢٣، وشرح ديوان الحماسة: ١/ ٧٩، وخزانة الأدب: ٧/ ٤٩٩.

وهو غير منسوب في الخصائص: ٢/ ٤٠٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٥٨، ورصف المباني: ٣٤٢، ومغني اللبيب: ٦/ ٥٠١ و٧٢٧، وشرح الأشموني: ٣/ ٥١٣.

الشاهد فيه: قوله: (هُما خُطَّتا إمَّا إسارٌ...)، برفع (إسار) و(منّة) بدلاً من (خطّتا)، وحذف النون للتخفيف أو الضرورة؛ وأنّ الأصل: (هما خطتان). ويروى البيت بجرّ (إسار) و(منّة) و(دم)، وفيه شاهد على الفصل بين المضاف وهو قوله: (خُطتا)، والمضاف إليه، وهو (إسارٍ)، بقوله: (إمّا)، وحذفت نون المثنى للإضافة. ينظر: الخصائص: ٢/ ٤٠٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٥٨، ومغني اللبيب: ٦/ ٥٠١.

(٣) في «ش»: (عبر فيه تعبير)، والتصويب من «ك».

التغيير[١] على أنّ المراد ثلاثة أو أكثر من جنس الواحد[٢].

واعلم أنّه قسمان: صحيحٌ، ومُكسّرٌ. والصحيح قسمان: جمع مذكر، وجمع مؤنث. والمكسّر أيضاً قسمان: جمع قلّةٍ، وجمع كَثرةٍ.

أمّا الصحيح المذكّر فهو أن يُزاد فيه في حالة الرفع واوٌ ونون، وفي حالة النصب والجر ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونون، ليدلّ بتلك الزيادة على أنّ مع الواحد اثنين أو أكثر من جنسه[٣].

واعلم أنّ لهذا الجمع، إن كان واحده اسماً، ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون واحده مذكراً.

الثاني: أن يكون عاقلاً.

الثالث: أن يكون عَلَماً.

وجه الاشتراط بها: أنّ هذا الجمع أشرف الجموع، والاسم الجامع لهذه الشرائط أشرف الأسماء، فأُعطي الأشرف الأشرف.

وأمّا إذا كان واحده صفةً فشروطه[٤] أربعة:

الأول: أن لا يكون بحيث يكون مذكره على وزن (أفعل)، ومؤنثه على وزن (فعلاء) نحو: (أحمر- حمراء).

والثاني: أن لا يكون بحيث يكون مذكره على (فعلان)، ومؤنثه على

---

(١) في «ش»: (التعبير)، والتصويب من «ك».

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

(٣) ورد بمعناه في الكافية: ٣٩.

(٤) في «ش»: (فشرطه).

(فعلى)، نحو: (سكران- سكرى).

والثالث: أن لا يكون بحيث يكون مذكره ومؤنثه متساويين، وهو (فعيل) بمعنى (مفعول)، و(فعول)، نحو: (جريح)، و(صبور).

والرابع: أن لا يكون محلّىً بالتاء، نحو: (علّامة).

وجه الاشتراط بالأول: الفرق بين (أفعل- فعلاء) / ٦٧و/ ، و(أفعل) التفضيل، فإنّ الأخير يجمع، فيقال: (أفضلون)، وإنّما أعطيه دون (أفعل- فعلاء)؛ لأنّه أشرف منه[١]، فأُعطي الأشرف[٢].

ووجه الاشتراط بالثاني: الفرق بين (فعلان- فعلى)، و(فعلان- فعلانة)، إذ يقال: (ندمانون) جمع (ندمان- ندمانة)، وإنّما فُعل كذلك دون عكسه؛ لأنّ (فعلان- فعلانة) أصلٌ بالنسبة إلى (فعلان- فعلى) من حيث الفرق بين المذكر والمؤنث، فأُعطي الأصل من الجموع.

ووجه الاشتراط بالثالث: أنّه لّما كان المذكر والمؤنث فيهما متساويين، تحرّوا أن يكون جمعها أيضاً جمعاً واحداً، وهو نحو: (جرحى) في (جريح)، و(مرضى) في (مريض)، (وصبرى) في (صبور)؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجّحٍ.

ووجه الاشتراط بالرابع: أنّه إن حُذفت التاء التبس، وإن ذُكرت كان اجتماعها مع جمع المذكر مكروهاً.

وأمّا الصحيح المؤنث فهو الذي يلحقه الألف والتاء المضمومة حين الرفع، والمكسورة حين النصب والجرّ[٣].

---

(١) لاحتماله زيادة المعنى «منه».

(٢) في «ك»: (فأعطي الأشرف الأشرف).

(٣) ورد نحوه في التعريفات: ٤٠.

والذي يقصد جمعه بهذا الجمع على ثلاثة أقسام:

الأول: الصفة التي لها مذكرٌ، نحو: (مسلمات).

والثاني: الصفة التي ليس لها مذكرٌ، كـ(حائضة)[(١)].

والثالث: الاسم، نحو: (هند).

فالأول: إنّما يجمع إذا جُمع مذكره بالواو والنون، وإلّا لزم ترجيح الفرع على الأصل، حيث يجمع المؤنث الذي هو فرع بالجمع الصحيح دون المذكر.

والثاني: يشترط جمعه بأن يكون محلّىً بالتاء، لئلّا يلتبس غير المحلّى بالمحلّى، فلا يجوز (حائضات) إلّا في جمع (حائضة) لا (حائض) [(٢)].

---

(١) الصفات التي ليس لها مذكر، فيها عدة مذاهب للنحويين، يترتب عليها فهم ما يأتي من وجه اشتراط المصنف؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ علامة التأنيث، إنّما حذفت من نحو: (حائض) و(حامل)؛ لاختصاص المؤنث بها، وعدم اشتراكه مع المذكر.
وذهب الخليل إلى أنّه حذفت منها علامة التأنيث؛ لأنّهم أجروها على النسب، ولم يجروها على الفعل، فقولهم: (حائض) و(حامل) في معنى (ذات حيض وحمل)، كما يقال: (رجل دارع)، في معنى (درعيٌّ)، وإذا أجريت على الفعل قيل: (حائضة) و(حاملة)، وتقول: (هي حائضةٌ غداً).
وذهب سيبويه إلى أنّهم حذفوا علامة التأنيث من نحو: (امرأةٌ حائضٌ)؛ لأنّه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنّهم قالوا: (هذا شيء حائضٌ)، ثمّ وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث، فقالوا: (رجلٌ رَبَعَة). وإنّما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأمّا الحادثة فلا بدّ لها من علامة التأنيث، تقول: (حائضة وطالقة الآن أو غداً). ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٣٧، و٣٨٣-٣٨٤، والمقتضب: ٣/ ١٦٤، والمفصل: ٢٤٩، والإنصاف: ٢/ ٧٥٨-٧٥٩(مسألة١١١)، وشرح المفصل: ٥/ ١٠٠.

(٢) مراده أنّه يقال في جمع حائضة (حائضات)، فلو قيل في جمع حائض (حائضات) لزم الالتباس. قال الرضي: «إنّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث، نحو: (يضربن)، فألحق ذو التاء أيضاً، علامة جمع المؤنث، أي: الألف والتاء. وأمّا المجرد، فلم يكن فيه معنى الفعل، فلم يجرِ مجراه، في لحاق علامة جمع المؤنث إيّاه، بل جُمع جَمع التكسير، نحو: حوائض، وحيّض، وطوالق، ومطافل». شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٨٩.

والثالث: لا يشترط فيه شرطٌ، بل يجوز مطلقاً، إلّا ما كانت تاؤه مقدرةً[١]، فانّ جمعه / ٦٧ظ/ مقصورٌ على السماع.

وأمّا جمع التكسير، فهو الذي كسّر بناء مفرده بحيث لم تبق حروفه الأصلية باقية ملتئمة، كما كانت أولاً، بل زيد بين حروفه حرفٌ، أو نقص منهما حرفٌ[٢].

وأمّا جمع القلّة، فهو الذي يدلّ وضعاً على (ثلاثة) إلى (أحد عشر)[٣]، وله أربع صيغ مكسّرات، وجمع الصحيح كلّه[٤]، والصيغ هذه:

(أفْعُل) نحو: (أفْلُس) في جمع (فَلْس).

و(أفْعِلة) نحو: (أرْغِفه) جمع (رَغيف).

و(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين، نحو: (غِلْمة) جمع (غُلام).

و(أفعال) نحو: (أفراس) في جمع (فَرَس).

وأمّا جمع الكثرة فهو الذي يدلّ على (أحد عشر) إلى ما لانهاية له[٥]، ولا صيغة مضبوطة له، بل له صيغٌ أكثريةٌ، قد بيّنت في علم الصرف.

فإن قلتَ: قد شرطت في الجمع الصحيح للمذكر ما شرطت، وهي غير

---

(١) أي غير ظاهرة في اللفظ، سواء أكان المؤنث حقيقياً، نحو: (سعاد) و(زينب)، أم غير حقيقي، نحو: (دار) و(نار) و(نعل) و(قدم)، وغيرها من المؤنثات السماعية.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

(٣) أي حتى (عشر) لأنّ الأصل في (إلى) أن يكون ما بعدها خارجاً عن حكم ما قبلها. وهذا الحدّ ورد بعناه في المفصل: ٢٣٥، والتعريفات: ١٠٥.

(٤) استظهر الرضي تبعاً لابن خروف أنّ جمعي التصحيح لمطلق الجمع، من غير نظرٍ إلى قلّةٍ أو كثرةٍ، فيصلحان لهما. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٩٧.

(٥) ورد نحوه في الفوائد الضيائية: ٢/ ١٨٧.

مطردةٍ في نحو: (سِنون)، و(أَرَضُون)، و(مَنُون) [١]، و(الَّذون).

قلتُ: أمّا الثلاثة الأول فهي شاذّةٌ، أمّا الأوّلان فبمعنى مخالفة القياس، وإن كانا كثيري الاستعمال، وأمّا الثالث فبمعناه[٢]، ومعنى القلّة في الكلام[٣] أيضاً.

وأمّا الرابع، فهو ليس جمعاً، وإنّما وضع على صيغةٍ شبيهةٍ بصيغة الجمع[٤].

فائدة

اعلم أنّ نون الجمع المذكّر الصحيح يجب حذفها في الإضافة، والوجه ما ذُكر[٥] في وجوب حذف نون التثنية حين الإضافة.

---

(١) تثنى (مَن) الاستفهامية وتجُمع، لتُحكى بها الأعلام والكُنَى والنكرات، فإذا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا عَنْ نَكِرة، تقول: (رَأَيْتُ رَجُلَين). فتقول: (مَنَيْنِ؟)، كما تقول: (أَيَّيْن؟)، و(أَتَانِي رَجُلان)، فتقول: (مَنَانِ؟) و(أَتَاني رجَالٌ)، فَتَقُول: (مَنُون؟)، وإذا قُلتَ: (رأيتُ رِجَالاً)، فتقول: (مَنِينَ؟) كما تقول: (أَيِّينَ). ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٨، والأصول في النحو: ٢/ ٣٩٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٧١، ولسان العرب: -منن -١٣/ ٤١٥.

(٢) أي بمعنى مخالفة القياس أيضاً، وقد حكم بشذوذ هذه الألفاظ، لمخالفة القياس في انتفاء الشروط كالتذكير والعقل، وعدم كونها علماً أو صفةً، وعدم سلامة بناء الواحد، فالسنون: جمع سنة، والسنة: اسم جنس مؤنث، وأرضون: جمع أرض، وأرض: اسم جنس جامد مؤنث، ومنون ليست علماً ولا صفةً، ويلحق به أيضاً: ألفاظ العقود، وأهلون، وعالمون، وأولو، وعلّيون، وكلّ اسم ثلاثي، حذفت لامه، وعوّض عنها هاء التأنيث، ولم يكسّر، نحو: مئة ومئين، وعِزة- أي فرقة - وعِزِين، وثُبَة - أي جماعة - وثُبِين. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٧٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٣.

(٣) لعله يريد أنهّا قليلة الاستعمال في الكلام.

(٤) الّذون: لغةٌ منسوبةٌ إلى هُذَيْل أو عُقَيْل، يرفعون (الذين) بالواو. ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٤٣.

(٥) تقدم آنفاً في المقصد الرابع: المثنى ص١٥٥.

قيل: وقد تُحذف نونه في غير الإضافة تمسّكاً بقوله: [المنسرح]

الحافظو عورة العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائهمْ نَطَفُ[(١)]

وأقول: هذا إنّما يتمّ لو كان (عورة) في الشعر منصوباً على المفعولية لاسم الفاعل، وهو غير متعيّنٍ[(٢)]، بل يجوز أن يُجرّ على الإضافة على ما اخترناه من جواز (الضارب زيدٍ) بالإضافة، على ما ذهب إليه الفرّاء[(٣)]/ ٦٨و/ .

---

(١) البيت مختلفٌ في نسبته، ويظهر أنّه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وهو البيت الثامن من قصيدة تقع في (١٧) بيتاً، في جمهرة أشعار العرب: ٥٣١، وينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٧١، ولسان العرب: – وكف – ٩/ ٣٦٣، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٧٢. ونسبه سيبويه في الكتاب: ١/ ١٨٦ و٢٠٢ لرجلٍ من الأنصار. ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٢٥٠ لقيس بن الخطيم، والبيت مطلع قصيدة في ملحقات ديوانه: ص٨١.

وهو غير منسوب في المقتضب: ٤/ ١٤٥، وتفسير الطبري١/ ٢١ و١٢/ ٥٦٩، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٣٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٣، و٣/ ١٢.

العورة: المكان الذي يخاف منه مأتى العدو. والنَّطَف: العيب والريبة، ويروى: وَكَف، بدل نَطَف، والوَكَف: العيب والنقص. ينظر: خزانة الأدب: ٤/ ٢٧٤.

(٢) إن كان اسم الفاعل المحلى باللام، مثنىً أو مجموعاً بالواو والنون، فيحتمل عند سيبويه أن يكون ما بعده مجروراً بالإضافة، أو منصوباً، وفي النصب تحذف نونه تخفيفاً، لطول الاسم، كما في قوله: (الحافظو عورةَ العشيرةِ). وعدّ ابن السراج النصب ليس بحسن، لأنّ حذف النون مع إعمال اسم الفاعل قبيحٌ.

وذكر الرماني والمبرد، في أحد قوليه، والزمخشري أنّ الضمير بعد ذي اللام مفرداً كان، أو مثنىً، أو مجموعاً، مجرورٌ بالإضافة لا غير. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٣، وأوضح المسالك: ٣/ ٩٦-١٠١ وشرح شذور الذهب: ٢٠١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٧، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٧٢.

(٣) تقدم في ص١١٤، وينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٤، والمفصل: ١١٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢١٨ و٢٢٧و٣٩٥، وشرح شذور الذهب: ٢٠١ و٥٦٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٩٩ و٣٥٣، وشرح الأشموني: ٤/ ٤١٦.

المقصد السادس: في المصدر

وهو اسم لمعنى قائم بغيره يُشتقّ منه الفعل[(١)].

واعلم أنّ من المصادر ما هو مقصورٌ على السماع، ومنها ما قد بُيّن له قانون، فلا يحتاج إلى السماع.

فالأول: هو مصادر الأفعال الثلاثية[(٢)]، وقد حُصِر ما سُمِع منها في اثنين وثلاثين، على ما قاله سيبويه[(٣)].

والثاني: أعني القياسي في غير الثلاثي، فإنّه قد قُرّر أنّ (فَعْلَلَ) مصدره

(١) ورد ما يقرب منه في الفوائد الضيائية: ٢/ ١٨٨.

(٢) ذكر ابن الحاجب أنّ المصدر من الفعل الثلاثي سماعي، ويبدو من كتاب سيبويه أنّ مصادر الأفعال الثلاثية بعضها قياسية مطردة، وبعضها لا يُعرف إلاّ بالسماع، ويتابع ذلك ابن مالك. ويرى ابن يعيش أنّ الأصل منها ما كان متعدياً، ومصدره على وزن (فَعْل)، نحو: (ضَرْب)، وعليه مدار الباب، وما عداه ليس بأصل، لاختلافه، وطريقته أن يحفظ حفظاً. ينظر: الكتاب: ٤/ ٥-٣٧، وشرح المفصل: ٦/ ٤٧، والكافية: ٤٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٤٧٠، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٠٠، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٢٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢١١.

(٣) ذكر الزمخشري أنّ أبنية المصدر في الثلاثي المجرد كثيرةٌ مختلفةٌ، يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً، وهي: ١- فَعْل، نحو: قَتْل.٢- فِعْل، نحو: فِسْق.٣- فُعْل، نحو: شُغْل.٤- فَعْلَة، نحو: رَحْمَة.٥- فِعْلة، نحو: نِشْدة.٦- فُعلة، نحو: كُدْرة.٧- فَعْلى، نحو: دَعْوى.٨- فِعْلى، نحو: ذِكْرى.٩- فُعْلى، نحو: بُشْرى.١٠- فَعْلان، نحو: لَيّان.١١- فِعْلان، نحو: حِرْمان.١٢- فُعلان، نحو: غُفْران.١٣- فَعَلان، نحو: نَزَوان.١٤- فَعَل، نحو: طَلَب.١٥- فَعِل، نحو: خَنِق.١٦- فِعَل، نحو: صِغَر.١٧- فُعَل، نحو: هُدى.١٨- فَعَلَة، نحو: غَلَبَة.١٩- فَعِلَة، نحو: سَرِقَة.٢٠- فَعَال، نحو: ذَهَاب.٢١- فِعَال، نحو: صِرَاف.٢٢- فُعَال، نحو: سُؤَال.٢٣- فَعَالَة، نحو: زَهَادَة.٢٤- فِعَالة، نحو: دِرَايَة.٢٥- فُعُول، نحو: دُخُول.٢٦- فَعُول، نحو: قَبُول.٢٧- فَعِيل، نحو: وَجِيف.٢٨- فُعُولة، نحو: صُهُوبَة.٢٩- مَفْعَل، نحو: مَدْخَل.٣٠- مَفْعِل، نحو: مَرْجِع.٣١- ومَفْعَلة، نحو: مَسْعاة.٣٢- ومَفْعِلة، نحو: مَحْمِدة. المفصل: ٢٧٥. وينظر: الكتاب: ٤/ ٥-٣٧، وشرح المفصل: ٦/ ٤٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢١١-٢١٧.

(فَعْلَلَة) و(فِعْلال) لاغير. و(استفعل) مصدره (الاستفعال) إلى غير ذلك ممّا هو معلومٌ من الصرف[١].

واعلم أنّ المصدر لا يخلو إمّا أن يكون مفعولاً مطلقاً أو لا، وإذا كان مفعولاً مطلقاً لم يخلُ إمّا أن يكون فعله مذكوراً، أو لا، بل هو بدلٌ من فعله.

فإن لم يكن مفعولاً مطلقاً عمل مطلقاً، كما يعمل فعله، فان كان فعله لازماً، كان هو أيضاً لازماً، وإن كان متعدياً إلى مفعولٍ كان هو أيضاً كذلك. وكذلك إن كان فعله متعدياً إلى اثنين أو ثلاثة، كان هو أيضاً كذلك.

وإن كان مفعولاً مطلقاً مذكوراً معه فعله، كان الاسم الواقع بعده- الصالح لأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لكلّ منهما- معمولاً للفعل[٢]، إذ لا يعطي العمل الفرع مع وجود الأصل إلّا جائزٌ أو حائرٌ.

وإن كان مفعولاً مطلقاً مبدلاً من فعله، كان العمل للمصدر، أو للفعل المقدّر[٣]؛ لأنّ الفعل المقدّر، وإن كان في نفسه أصلاً في العمل، إلّا أنّ التقدير حَطَطَهُ عن منصبه، وإبدال المصدر من الفعل صعّده إلى منصبه، فهو كالنائب عنه[٤].

---

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٤٧٨-٤٧٩، وشرح الرضي على الشافية: ١/ ١٦٣.

(٢) لا يعمل المصدر عمل فعله، إلاّ إذا صحّ أن يقدّر بـ(أن) أو (ما) والفعل، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً)، فلا يجوز، في نحو: (ضربت ضرباً زيداً)، كونُ (زيداً) منصوباً بالمصدر، لانتفاء هذا الشرط. ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٠٣.

(٣) في«ك»: (للمصدر المقدر، أو الفعل).

(٤) ذكر الرضي أنّ المفعول المطلق المحذوف فعله، لازماً كان الحذف، أو جائزاً، فيه خلاف، هل المصدر العامل، أو الفعل هو العامل، والأولى أن يقال: العمل للفعل على كلّ حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه. ويرى الجامي أنّه إن كان المفعول المطلق واقعاً ⟵

فائدة

لا يقدّم معمول المصدر عليه؛ /٦٨ظ/ لأنّه مؤولٌ بـ(أن) الموصول مع الفعل، أي: (أن يفعل)، فمعموله معمول (يفعل)، ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول.

ولا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، إذ لا يفصل بين أجزاء الصلة.

ولا يجوز حذفه وإبقاء معموله؛ لأنّه حذف للموصول وبعض الصلة وإبقاء بعضٍ آخر، خلافاً لنجم الأئمة رضي الله عنه في جميع ذلك[١]، حيث يجوّز تقديم الظرف عليه، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾[٣]. وأنّ التأويل إلى الشيء لا يوجد حكم المؤول والمؤول إليه، وكذا يجوز الفصل والإضمار لذلك.

واعلم أنّ معمول المصدر لا يُضمر فيه، وإلّا لأضمر المثنى والمجموع أيضاً[٤]، لعدم الترجّح، وإضمار هذين الضميرين يُفضي إلى تثنية المصدر وجمعه،

بدلاً من الفعل، وكان حذف فعله لازماً، نحو: (سقياً له)، و(شكراً له)، فيجوز فيه عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر للنيابة. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤١١، والفوائد الضيائية: ٢/ ١٩١.

(١) قال الرضي: «وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه، إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولك: (اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار)،... ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كلّ مؤول بشيءٍ حكمه حكم ما أوّل به، فلا مانع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنّه لا يلزمه أحكامه. بلى، لا يتقدّم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وأخوه (أي الجار والمجرور)، يكفيهما رائحة الفعل». شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) سورة الصافات/ ١٠٢.

(٣) سورة النور/ ٢.

(٤) أي لو أضمر المفرد، لأضمر المثنى والمجموع أيضاً. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٠٧.

لا فاعله.

واعلم أنّه لا يلزم ذكر فاعل المصدر؛ لأنّ لزومه مؤدٍّ إلى الإضمار، إذا كان قد تقدّم ذكر الفاعل، وقد عرفت فساده.

واعلم أنّ الأكثر إضافة المصدر إلى فاعله(١)؛ لأنّه موضوعه المحمول هو عليه، والقائم هو به، فالاتصال هو أنسب، وقد يضاف إلى المفعول(٢).

واعلم أنّه إذا دخله اللام ضعف عمله؛ لأنّه لا يعمل إلّا إذا كان بمعنى (أن يفعل)، ولا يكون بمعناه إذا دخله اللام؛ لأنّ اللام لا يدخل (أن يفعل) (٣).

المقصد السابع: في اسم الفاعل

وهو الاسم المشتقّ من مصدره، ليدلّ على من قام به المصدر، وعلى أنّ القيام حادثٌ(٤).

وهو قياسيّ كلّه، فقياسه من الثلاثي أن يكون على (فاعل)، نحو: (ضارب) من (ضرب)، ومن / ٦٩و/ غير الثلاثي أن يكون وزنه وزن المضارع، إلّا أن ما قبل آخره مكسورٌ أبداً، سواء كان ما قبل آخر المضارع أيضاً كذلك أم لا، ويتبدّل حرف المضارعة بالميم المضمومة، وإن كان هو مفتوحاً، نحو: (مُكرِم)، و(مُستخرِج)، و(مُتدحرِج).

وهو يعمل كما يعمل فعله، فإن كان عمله في فاعل فقط، كان عمله أيضاً

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة/ ٢٥١].

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الخَيْرِ﴾ [فصلت/ ٤٩].

(٣) أي: لا يمكن تأويل المصدر المعرّف باللام بـ(أن) مع الفعل، لعدم اتحاد المعنيين، اللهمّ إلاّ أن يدخل اللام على (أن) مع الفعل، وهو ممتنع «منه سلّمه الله».

(٤) لم أجده بهذا اللفظ.

كذلك، وكذا إن كان في مفعولٍ واحدٍ أو اثنين أو ثلاثة، كان هو أيضاً كذلك، ولكن ذلك لا يصحّ إلّا إذا كان اسم الفاعل معتمداً على موصوفٍ له، أو مبتدأ، وبالجملة على صاحبٍ له مراداً به الزمان الحال أو الاستقبال.

وأمّا إذا كان المراد به الزمان الماضي فلا يعمل، وإن أُريد أن يُذكَر مع مفعوله أُضيف إليه، وكانت الإضافة معنوية[1]، إذ لا صفة مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره، فيكون نحو: (مصارعُ مصرٍ)، إلّا إذا دخل اللام عليه، فانّه لا شرط حينئذٍ، بل يعمل مطلقاً.

أمّا وجه الاشتراط بالاعتماد في الأول فظاهرٌ؛ لأنّ العامل ضعيفٌ.

وأمّا وجه الاشتراط بإرادة أحد الزمانين؛ فلأنّ اسم الفاعل إنّما يعمل بمشابهته المضارع في التصرّفات، ومواقع الاستعمالات، فيجب أن يكون زمانه مطابقاً لزمانه؛ لئلّا تهِن مشابهته له.

وأمّا عدم الاشتراط بشرطٍ حين تحليته باللام؛ فلأنّ اللام الداخل عليه يكون اسم الموصول، وصلة الموصول في الأصل فعلٌ عُدِل عنه إلى غيره، لاستكراه دخول ما هو شبيهٌ بلام التعريف على الفعل.

---

(١) الإضافة المعنوية على ضربين: إما ألاّ يكون المضافُ صفةً، نحو: (غلامُ زيدٍ)، أو يكون صفةً غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره، نحو: (كريمُ البلد)، و(مصارعُ مصر)؛ وذهب الكسائي إلى عدم وجوب إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، لأنّه يعمل عنده كما يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٦ و٣/ ٤١٧، والفوائد الضيائية: ٢/ ٥، و١٩٨.

المقصد الثامن: في اسم المفعول

وهو صيغة اشتُقت من مصدرٍ أو فعلٍ- على اختلافٍ[١]-/ ٦٩ظ/ ليدلّ على الذات التي وقع عليها الفعل على طريق الحدوث.

وهي أيضاً قياسيةٌ، فمن الثلاثي على وزن (مفعول) نحو: (مضروب)، ومن غيره على وزن اسم الفاعل، إلّا في فتح ما قبل الآخر.

وحكمه حكم اسم الفاعل، إلّا أنّ ليس له إلّا المفعول ثابتاً عن الفاعل وغيره، فلذلك لا يُشتَقّ إلّا من متعدٍّ بالذات أو بواسطة[٢].

المقصد التاسع: في الصفة المشبهة

وهي اسمٌ مشتقٌ من مصدرٍ، أو فعلٍ لازمٍ بالذات أو بالنقل[٣]، دالّ على

---

(١) أصل الاشتقاق من مسائل الخلاف بين النحويين، فمذهب البصريين أنّ المصدر أصلٌ، والفعل والوصف مشتقّان منه. ومذهب الكوفيين أنّ الفعل أصلٌ، والمصدر مشتقٌّ منه. وذهب السيرافي إلى أنّ المصدر أصلٌ، والفعل مشتقٌّ منه، والوصف مشتقٌّ من الفعل.
وقد يتجوّز بعضهم فيذكر لفظ (الفعل) بدل (المصدر)؛ قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب معرفاً اسم الفاعل: «ما اشتقّ من فعل». قال: «أي من مصدر، وذلك ..أنّ سيبويه سمّى المصدر فعلاً، وحدثاً، وحدثاناً». وقال ابن هشام: «قولي (ما اشتُقَّ من فعل) فيه تجوّز، وحَقّه ما اشتُقَّ من مصدرِ فعلٍ». ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤-٣٦، الإنصاف: ١/ ٢٣٥(مسألة٢٨)، وأسرار العربية: ١٧١، والكافية: ٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤١٣، وشرح شذور الذهب: ٤٧٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٧١.

(٢) أي: بوساطة حرف الجر، إن كان الفعل لازماً، فإن لم يتعد بحرف جر، لم يجز بناء اسم المفعول منه، فلا يقال: (المذهوب)، كما لا يقال: (ذُهِب)، وإن تعدّى إلى المجرور، جاز بناء اسم المفعول مسنداً إلى ذلك الجار والمجرور. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٢٩.

(٣) قال الجامي: «اللازم أعمّ من أن يكون لازماً ابتداءً، أو عند الاشتقاق، كـ(رحيم)، فإنّه مشتقٌ من (رحِم) بكسر العين بعد نقله إلى (رحُم) بضمّها، فلا يقال: (رحيم) إلا مِن (رحُم) بضمّ ☜

ما قام به المصدر.

وصيغتها مخالفةٌ[(١)]، غير مضبوطةٍ هاهنا، وإنّما موضعها الصرف.

ثمّ أنّ الصفة باعتبار تحليتها وتحلية معمولها باللام، وتجرّدهما عنها، وإعراب معمولها رفعاً بالفاعلية، ونصباً بالشباهة[(٢)] بالمفعول أو التمييز، وجرّاً بالإضافة، تنقسم إلى اثني عشر قسماً[(٣)]، تُعلَم بالنظر إلى هذا الجدول:

معمول الصفة	المحلّاة باللام	المجرّدة عن اللام
المرفوع المحلّى باللام	نحو: (الحَسَنُ الوجهُ)، برفع الوجه.	نحو: (حَسَنٌ الوجهُ)، برفع الوجه.
المنصوب المحلّى باللام	نحو: (الحَسَنُ الوجهَ)، بنصب الوجه.	نحو: (حَسَنٌ الوجهَ)، بنصب الوجه.

الحاء، أي: صار (الرّحم) طبيعةً له، كـ(كرّم) بمعنى: صار الكرم طبيعةً له». الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٠٢.

(١) تكثر صيغ الصفة المشبّهة المسموعة، وتتعدّد صيغها القياسية، بخلاف اسم الفاعل، واسم المفعول، فإنّ لهما صيغاً قياسيةً مطردةً. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٣٢، وشرح الرضي على الشافية: ١/ ١٤٣.

(٢) كذا، والقياس أن يكون المصدر(الشبه). ينظر هامش : ص ٢٧.

(٣) جعلها ابن الحاجب في ثمانية عشر قسمًا، هي حاصل ضرب ستّ صور لها ولمعمولها، في ثلاث حالات إعرابية، قال: «تقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام، أو مجردة عنها، ومعمولها مضافاً، أو باللام، أو مجرداً عنهما، فهذه ستةٌ. والمعمول في كلّ واحدٍ منها: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، صارت ثمانية عشر... وتفصيلها: (حسنٌ وجهُه)، ثلاثة. وكذلك: (حسنُ الوجهِ)، و(حسنُ وجهٍ)، و(الحسنُ وجهُه)، و(الحسنُ الوجهِ)، (الحسنُ وجهٍ). اثنان منها ممتنعان: (الحسنُ وجههِ)، و(الحسنُ وجهٍ)، واختلف في: (حسنُ وجههِ)». الكافية: ٤١-٤٢.

معمول الصفة	المحلّاة باللام	المجرّدة عن اللام
المجرور المحلّى باللام	نحو: (الحَسَنُ الوجهِ)، بجرّ الوجه.	نحو: (حَسَنُ الوجهِ)، بجرّ الوجه.
المرفوع المجرّد عن اللام	نحو: (الحَسَنُ وجهٌ)، برفع الوجه.	نحو: (حَسَنٌ وجهٌ)، برفع الوجه.
المنصوب المجرّد عن اللام	نحو: (الحَسَنُ وجهاً).	نحو: (حَسَنٌ وجهاً).
المجرور المجرّد عن اللام	نحو: (الحَسَنُ وجهِ مجروحِه).	نحو: (حَسَنُ وجهِ مجروحِه).

[٧٠و] المقصد العاشر: في اسم التفضيل

وهو اسمٌ اشتُقّ من فعلٍ ثلاثيّ، لا يتضمّن لوناً ولا عيباً ظاهرياً[(١)]، ليدلّ على من قام أو وقع عليه المصدر، مع شيءٍ زائدٍ من المصدر على شيءٍ آخر قائمٍ به، أو واقعٍ عليه ذلك المصدر.

وصيغة مذكره (أفعل)، وصيغة مؤنثه (فُعلى)، نحو: (أفضل- فُضلى).

أمّا اشتراط ثلاثية ما اشتقّ منه؛ فلامتناع هذا البناء من غيره، وأمّا اشتراط عدم العيب واللون؛ فلأنّه يُشتقّ منهما الصفة على وزن (أفعل) لغير التفضيل مثل (أعور)، و(أحمر).

واعلم أنّ اسم التفضيل لا يُستعمل إلّا بأن يكون محلّى باللام، أو داخلاً على المفضّل عليه لفظة (مِن)، أو مضافاً إلى المفضّل عليه، وهو على سبيل الانفصال الحقيقي.

(١) ورد بنحو ذلك في الكافية: ٤٢. ولم أجده كاملًا في غيره من المصادر.

واعلم أنّ المضاف على قسمين:

الأول: أن يكون بمعنى (أفعل مِن)، أي: يكون المفضّل عليه هو المضاف إليه[١].

والثاني: أن يكون المفضل عليه غيره[٢]، وتكون الإضافة لمجرد[٣] التوضيح، نحو: (زيدٌ أفضلُ القومِ)، أي: أفضل الناسِ مِن بين القوم.

فإذا استعمل بـ(مِن) وجب عدم المطابقة لموصوفه، وإن كان مضافاً بالمعنى الأول، جاز فيه المطابقة وعدمها[٤].

الأول: تشبيهاً له بالمعرّف باللام لتعرّفه بالإضافة.

والثاني: تشبيهاً له بـ(أفعل مِن)، لتضمّنه معناه.

والمضاف بالمعنى الثاني والمحلّى باللام يجب فيهما المطابقة.

---

(١) أي: يكون التفضيل على المضاف إليه وحده.

(٢) لا يكون التفضيل في هذه الحال على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كلّ من سواه مطلقاً، وإنما يضاف لمجرد التخصيص، والتوضيح، ولا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن يضاف إلى جماعة هو أحدهم، نحو: (نبينا ٦أفضل قريش)، أي: أفضل الناس من بين قريش، وأن يضاف إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، نحو: (يوسف أحسن إخوته)، فإنّ (يوسف) لا يدخل في جملة (إخوة يوسف)، وأن يضاف إلى غير جماعة، نحو: (زيد أعلم بغداد)، أي: أعلم ممن سواه، وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه، وإن قدرت المضاف، أي أعلم أهل بغداد، فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٥٧، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢١٦، وشرح الاشموني: ٤/ ٢٧١.

(٣) في «ش»: (بمجرد).

(٤) فمن المطابقة قوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا**﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ومن عدم المطابقة قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ**﴾ [البقرة/ ٩٦]. ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ٧٠.

وأمّا وجوب عدم مطابقة (أفعل مِن) لموصوفه؛ فلأنّه وإن كان صفةً، والصفة يجب أن تطابق موصوفها، إلّا أنّ هنا مانعاً من المطابقة، وهو مزج المفضّل عليه / ٧٠ظ/ بـ(مِن)، فإنّه لمّا امتزجا حتى صارا ككلمةٍ واحدةٍ، كره أن يلحقوه نون التثنية والجمع؛ لأنّه كتوسطهما في الكلمة، لأنّهما[١] ككلمةٍ واحدةٍ.

فائدةٌ جليلةٌ

اعلم أنّ اسم التفضيل يعمل في المضمر عمل الرفع بالفاعلية مطلقاً، وكذا يعمل في الحال والتمييز والظرف مطلقاً[٢].

ولا يعمل في المفعول به مطلقاً، ولا يعمل في الاسم الظاهر عمل الرفع بالفاعلية إلّا إذا كان المفضّل والمفضّل عليه واحداً يختلف بالاعتبار، فباعتبار يكون مفضّلاً، وبآخر يكون مفضّلاً عليه، ونسب اسم التفضيل إلى ما به المفضّل مفضّلٌ، ويكون صفةً لذلك، معتمداً عليه، ويكون في كلامٍ غير موجبٍ، كقولك: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيدٍ) [٣].

---

(١) في «ش»: (لأنها).

(٢) مثال الظرف والحال: (زيدٌ أحسنُ منك اليومَ راكباً)، ومثال التمييز: (زيدٌ أحسنُ منك وجهاً).

(٣) يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر، إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه قياساً مطرداً، فإنّه يصحّ أن يقال: (...يَحْسُنُ- أوحسنَ- فِي عَيْنِهِ الكحلُ). وشرطه: أن يكون (أفعلُ) صفةً لاسم جنسٍ مسبوق بنفي، فـ(أحسنَ) نعت لـ(رجلاً)، ويكون الفاعل أجنبياً، فـ(الكحلُ) لم يتصل بضمير يعود على الموصوف، ويكون مُفَضّلاً باعتبار الرجل، ومُفَضّلاً على نفسه باعتبار غير الرجل، فـ(الكحلُ) في عين زيد أَحْسَنُ مِنْ الكحل في عين غيره مِنَ الرجال. ولو لم يعمل اسم التفضيل، لزم رفعه خبراً مقدماً، و(الكحلُ) مبتدأ، فيؤدي إلى الفصل بين (أحسن) ومعموله (منه) بأجنبي، ولو قدّم (منه) على (الكحل) لزم الإضمار قبل الذكر. ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٦٦، وشرح قطر الندى: ٢٨٢، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٩٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٨.

أمّا الأول: وهو أنّه يعمل في المضمر عمل الرفع بلا شرط؛ فلأنّ العمل في الضمير خفيّ لا يظهر أثره، فيكفيه أدنى مناسبة للفعل.

وأمّا الثاني: فلأنّ الحال والظرف يكفيهما رائحةٌ من الفعل، والتمييز لا يحتاج إلى تلك الرائحة، إذ ينصبه الاسم الجامد، نحو: (رطلٌ في رطلٍ زيتاً).

وأمّا الثالث: فلأنّه يستدعي قوّة العامل[١]، ولا قوّة هنا.

فإن قلتَ: الفاعل لا يطلب قوّة العامل.

قلتُ: يطلب، ولكن لا كالمفعول به؛ لأنّ الفاعل لكلّ شيءٍ كالجزء لذلك الشيء، فلا يستدعي قوّته ليعمل فيه، بخلاف المفعول به، فانّه خارجٌ بحتٌ، فلا يعمل فيه إلّا إذا كان قوياً.

فإن قلتَ: فما تقول في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ**﴾[٢]. فقد أعمل (أعلمُ) وهو اسم التفضيل في (مَن يَضِلّ) عمل النصب على المفعولية.

قلتُ: / ٧١و/ لا نسلّم أنّه أعمل (أعلمُ) بل يقدّر فعلاً، والتقدير: (هو أعلمُ [مِن كلِّ واحدٍ] [٣] يعلمُ مَن يَضِلّ).

وأما الرابع: فلأنّ الفاعل أيضاً يستدعي عاملاً قوياً، فيجب أن يحتال حتى يصير اسم التفضيل مناسباً للفعل مناسبةً تامةً، فشرطوا تلك الشروط لذلك.

أمّا الشرط الأول: فلأنّ الأصل في اسم التفضيل أن يتغاير المفضّل والمفضّل

---

(١) أي: قوّة كقوته إذا عمل في المفعول به «منه».

(٢) سورة الأنعام/ ١١٧.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، أثبتها من شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٦٤.

عليه، فأرادوا أن يخالفوا أصله ليشبه الفعل بسبب عدم جريان حكمه عليه[١].

وأمّا الشرط الثاني: فليحصل له معتمدٌ، فيقوى بذلك.

وأمّا الثالث: فليكون معناه معنى الفعل، فانّ النفي - على ما صرّح به الشيخ عبد القاهر - إذا دخل على كلام فيه قيدٌ، توجّه إلى ذلك القيد[٢]، ومعنى اسم التفضيل معنى الفعل مع الزيادة، فالزيادة كالقيد لمعنى الفعل، فإذا وقع بعد النفي، انتفت الزيادة، وبقي معنى الفعل.

المقصد الحادي عشر: في بيان غير المنصرف وأحكامه

وهو الاسم الذي كان فيه علّتان من العلل التسع، أو علةٌ واحدةٌ قائمةٌ مقام العلتين في منع الصرف[٣].

والعلل يجمعها- وترجيح هذا القول، أعني: القول بأنّها تسعةٌ -هذا النظم: [البسيط]

عَدْلٌ ووَصْـفٌ وتَـأنيثٌ ومَعْـرِفَةٌ ... وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَـمْـعٌ ثـم تَركـيبُ

والنونُ زائـدةٌ مِـن قَـبْلِهـا أَلِـفٌ ... ووَزْنُ فِعْلٍ وهذا القولُ تَقريبُ[٤]

---

(١) فإذا لم يجرِ عليه حكم التفضيل، فكأنّه لا تفضيل فيه، بل مجرد معنى الفعل«منه».

(٢) قال عبد القاهر: «من حُكمِ النفي إذا دخلَ على كلامٍ، ثمَّ كان في ذلكَ الكلامِ تقييدٌ على وَجْهٍ من الوجوهِ، أن يتوجَّه إلى ذلكَ التقييد، وأن يقعَ له خصوصاً. تفسيرُ ذلك أنَّك إذا قلتَ: (أتاني القومُ مجتمعين). فقالَ قائلٌ: (لم يأتِك القومُ مجتمعين). كانَ نفيهُ ذلك متوجِّهاً إلى الاجتماعِ الذي هو تقييدٌ في الإتيان دونَ الإتيان نفسِه». دلائل الإعجاز: ٢٧٩.

(٣) ورد بنحو ذلك في الكافية: ١٢.

(٤) نسبهما القاضي عبد النبي الأحمد نكري لأبي سعيد الأنباري النحوي، وقبلهما:

موانع الصرف تسعٌ كلّمـا اجتمعت ... ثنتان منها فما للصرف تصويبُ الحُجورا

والعلّة القائمة مقام العلتين، هو: الجمع، والتأنيث بالألف مقصورةً وممدودةً.

أمّا الأول فلأنّه تكرّر فيه الجمعية(١)، على ما سيأتي في تعريفه(٢).

وأمّا الثاني فلانّ ألف التأنيث لازمةٌ للكلمة بخلاف تائه، فإنّها تزول، إلّا أن / ٧١ظ/ يوضع المؤنث بها بوضعٍ ثانٍ معها، نحو: (طلحة) (٣)، فجعل لزوم الألف بمنزلة تأنيث آخر.

ولنرجع إلى تفسير كلّ [منها](٤) فنقول: أمّا الجمع فالمراد به الجمع الذي هو منتهى الجموع، فيجب أن يكون تحته جمعٌ البتّة، ويكون هذا الجمع جمعاً له، نحو: (أكالب)، فإنّه جمع (أكلب)، و(أكلب) جمع (كلب). و(أناعيم)، فانّه جمع (أنعام)، و(أنعام) جمع (نَعَم).

ولمّا كان هذا الجمع أوله مفتوحاً، وثالثه ألفاً، وبعد الألف حرفان متحركان، أو ثلاثة حروف وسطها ياءٌ ساكنة، حكموا بأنّ كلّ جمعٍ على هذين الوزنين، فهو غير منصرفٍ، وإن لم يكن منتهى الجموع، بشرط أن لا يكون ملحقاً

⇐ دستور العلماء: ٣/ ٢٤١، ووردا غير منسوبين في: أسرار العربية: ٣٠٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٠١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢١، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٠٨.

(١) إمّا حقيقةً أو حكمًا «منه».

(٢) أي: تعريف منتهى الجموع الآتي لاحقاً.

(٣) ذكر الرضي أنّ أصل وضع تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا تجئ لهذا المعنى إلا غير لازمة للكلمة، نحو: (ضاربة)، و(حسنة)، (وامرأة)، وأمّا في غير هذا المعنى، فقد تكون لازمة، كما في (حجارة)، و(غرفة)، و(طلحة). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٣٢، و٣/ ٣٢٦.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

به تاء التأنيث؛ لأنّه لو كان آخره تاء التأنيث لأشبه المفردات، نحو: (فَرَازنة)[١]، فإنّه على وزن (كَرَاهية).

وأمّا الوصف فهو كون الاسم بحيث يدلّ على ذاتٍ مبهمةٍ من حيث إنّها متصفةٌ بصفة كذا، وهو أصليّ وعارضيّ، فالأصليّ نحو: (أحمر)، فانّه موضوعٌ لما ثبت له الحمرة، والعارضيّ نحو: (أربعة) في (رأيت رجالاً أربعةً)، فإنّ (الأربعة) اسمٌ موضوعٌ لتلك المرتبة الخاصة من العدد، لكنّه وقع في هذا المثال صفةً لـ(رجالاً) وصار معناه الشيء الموصوف بالأربعية[٢].

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ الوصف الذي يمنع الصرف هو الوصف الأصليّ لقوّته، لا العارضيّ لعروضه وضعفه، ولذلك امتنع (أسود)، و(أرقم)، و(أدهم)، وإن صارت أسماء، وغلبت الاسمية على الوصفية، وصار (أسود) اسماً للحيّة / ٧٢و/ السوداء، و(أرقم) للحية التي فيها سوادٌ وبياضٌ، و(أدهم) للقيد، فانّ أصلها الوصفية، فانّ (الأسود) بمعنى الشيء الذي ثبت له السواد، و(أرقم) بمعنى الشيء الذي ثبت له البُلْقَة[٣]، و(أدهم) بمعنى الشيء الذي ثبت له السواد الذي يضرب بالبياض، وصرف (أربعة) في المثال المذكور.

فائدة

اعلم أنّ القوم اختلفوا في (أفعى)، و(أجدل)، و(أخيل)، أهي منصرفةٌ أم

---

(١) الفِرْزانُ: من لُعَبِ الشِّطْرَنْج، أَعجميّ معرّب، وجمعه فَرَازِينُ. لسان العرب: -فرزن- ١٣/ ٣٢٢. قال الرضي: «التاء في (زَنَادقة)، و(فَرَازنة)، يجوز أن يكون بدلاً من الياء، إذ يقال: (زَناديق)، و(فَرازين)، و(زَنَادقة)، و(فَرَازنة)، وأن تكون دليل العجمة». شرح الرضي على الشافية: ٢/ ١٨٩.

(٢) في«ك»: (بالأربعة).

(٣) البَلَقُ: سوادٌ وبياضٌ، وكذلك البُلْقَةُ بالضمّ. الصحاح - بلق- ٤/ ١٤٥١.

لا؟[١]

والحقّ أنّها منصرفةٌ؛ لأنّ الأصل في الاسم الصرف، فيجب أن يُحكم به ما لم يقُم على خلافه دليلٌ، وهنا ليس[٢]، كما ستعرف من بطلان الدليل الذي ذكروه لمنع الصرف.

وأمّا دليل القائلين بالامتناع، فهو أنّ (الأفعى) خبيثٌ، فينبغي أن يكون اسمه بمعنى الخبيث في الأصل، فينبغي أن يكون معنى (أفعى) في الأصل شيءٌ ثبت له الفُعوة[٣]، وهي الخُبث، وكذلك (أجدل) شيءٌ ثبت له الجَدل، وهو القوّة، و(أخيل) شيءٌ ثبت له الخِيلان.

الجواب

أنّا لا نسلّم أنّه إذا كان خبيثاً ينبغي أن يكون اسمه منبئاً عنه، إذ له صفات أُخر غير معدودةٍ، وكذلك الباقيان.

وأمّا التأنيث، فإن كان بالألف، فلا شرط له، وإن كان بالتاء أو معنوياً، كان له شرطٌ.

---

(١) الأفعى: ضربٌ من الحيات، والأجدل: الصقر، والأخيل: قال سيبويه: «هو طائرٌ أخضر، وعلى جناحه لمعةٌ سوداء مخالفةٌ للونه». هذه الألفاظ مصروفةٌ عند أكثر العلماء؛ لأنّها أسماء، ويمنعها بعضهم لامحاً فيها معنى الوصفية، وهي القوّة وشدّة الخلق في أجدل، والتلّون وكَثرة الخِيلان في أخيل، والإيذاء والنكادة في أفعى. ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٠٠، والمقتضب: ٣/ ٣٣٩، وأوضح المسالك: ٤/ ١١٩، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢٥.

(٢) أي: وليس هنا دليل.

(٣) قيل: اشتقاق (أفعى) من فَوعان السمّ، أي حرارته، فأصلها (أفوع)، فدخلها القلب المكانّي، ثمّ قلبت الواو ألفاً. وقيل: من فَعوة السمّ، أي شدّته، وعليه فليس ثمة قلبٌ مكانيّ. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٩، وشرح الرضي على الشافية: ٢/ ٣٤١، وحاشية الصبان: ٣/ ٣٤٨.

أمّا شرط الأول، فهو العَلَمية.

وأمّا الثاني، فشرط جواز منعه العَلَمية أيضاً، وشرط وجوبه زيادة الاسم على ثلاثة أحرف، أو تحرّك أوسطه، أو كونه عجمياً.

أمّا الاشتراط بالشرط الأول- وهو العَلَمية- فلأنّ العَلَمية تقوّي التأنيث، وتلزمه، فيقرب من التأنيث بالألف.

وأمّا الثاني، فلأنّ الزائد على الثلاثة / ٧٢ظ/ ومتحرك الأوسط والعجمي ثقيلةٌ، بالإضافة إلى مقابلاتها، فينبغي أن يُجبر ثقلها بمنع الصرف، ويمكن أن يجري مثل هذا الوجه في الأول؛ لأنّ العلم يكثر استعماله، فيكون محلاً للتخفيف.

وأمّا المعرفة، فتعريفها قد مرّ[(١)]، وشرطها العَلَمية؛ لأنّها تقوّي التعريف، ولا تحذير[(٢)] أن يزول، فيكون في حكم تعريفين[(٣)].

وأمّا العُجمة، فشرطها العَلَمية في اللغة العجمية، وتحرّك الأوسط، والزيادة على ثلاثة أحرف. أمّا العَلَمية، فلتقوية العُجمة، وأمّا كونها في اللغة العجمية، فلتتحقّق العُجمة.

وأمّا الباقيان؛ فلأنّ العُجمة سببٌ ضعيفٌ، لا يمنع الصرف وحده؛ لأنّ سببيته إنّما هي لأنّها ثقيلةٌ على لسان العرب، كما سيأتي[(٤)]، فوجب أن يُضمّ إليها

---

(١) تقدم في ١٤٣.

(٢) في «ك»: (ولا يخليه).

(٣) كذا، ولعلّ مراده أنه لا مانع أن يزول شرط العلمية، فيبقى الاسم ممنوعاً من الصرف، وذلك في نحو: (مساجد)، و(حبلى)، و(حمراء)، إذا سمّي بها، فإذا نكّرت منعت من الصرف أيضاً؛ لأنّ العلمية ليست شرطاً فيها. ينظر: البسيط في شرح الكافية: ١/ ٢٥٥، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٤) يأتي في ص ١٧٧: أنّ العجمة فرع العربية.

ثقلٌ آخر لتمنع الصرف.

وأمّا العدل، فهو أن تكون صيغة الاسم مخالفةً للقياس، خارجةً عن الذي هو موافقٌ له، بمعنى أنّه ينبغي بحسب القياس أن يُؤتى بصيغةٍ، فيؤتى بصيغةٍ أخرى، وذلك الأصل، وهو الصيغة الأخرى، لا يخلو إمّا أن يكون محقّقاً، أو مقدّراً.

فالمحقّق كما في (ثَلاث) و(مَثلث)، فانّ أصل كلّ منهما (ثلاثة ثلاثة)، وذلك مُحقّقٌ، فإنّ كلّ معنىً متعدّدٍ فالقياس يقتضي أن يكون اللفظ أيضاً متعدّداً، فإذا كان اللفظ واحداً عُلم أنّه معدولٌ عن اللفظ المتعدّد.

وأمّا المقدّر، فكما في (عُمَر) و(زُفَر)، فإنّهما معدولان عن (عامر) و(زافر)، وذلك الأصل ليس متحقّقاً، إذ ليس هناك قياس يقتضي ذلك، بل القوم لمّا رأوهما غير منصرفين، ولم يكن فيهما إلّا علةٌ واحدةٌ، هي العَلَمية/ ٧٣و/ ، قدّروا لهما أصلاً، وقالوا إنّهما معدولان.

وأمّا التركيب، فقد عرفت سالفاً[1] تعريفه وأقسامه، والمنصرف منه وغير المنصرف منه، فلا نعيد ذكرها.

وأمّا الألف والنون المزيدتان[2]، فتعريفهما ظاهرٌ لا يخفى، ولكنّ لهما شرطاً، فإذا كانا في اسمٍ، فشرطه العَلَمية، نحو: (عُمران). وإذا كانا في صفةٍ، فاختلف النحويون في شرطها، فقيل: شرطها أن لا يكون مؤنثها على وزن (فعلانة). وقيل: شرطها أن يكون مؤنثها (فعلى) [3].

---

(١) تقدّم في ص٣٨ وما بعدها.

(٢) في «ك»: الزايدتين.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٣٠٧، و٣١٢، شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٥٧-١٥٩، والبسيط في ☜

أمّا دليل الأول: فهو أنّ الألف والنون إنّما منعا الصرف؛ لأنّهما يشابهان ألف التأنيث في عدم لُحوق التاء[١]، فيجب أن لا يكون مؤنثها (فعلانة)، أعمّ من أن يكون مؤنثها (فعلى)، أو لا يكون لها مؤنثٌ أصلاً. أو لأنّه إذ ألحق التاء تطرّق إلى الألف والنون[٢] أصليةٌ ما، فانّ التاء فرع ما قبله، وضعفت فرعيته، فلم تعمل.

وأما دليل الثاني: فهو أنّ المشابهة بألف التأنيث، إنّما هي لمخالفة المؤنث المذكر في البناء، فيجب أن يكون مؤنثه (فعلى) ليخالف.

والحقّ الأول؛ لأنّ مشابهة ألف التأنيث بالوجه الأول كافيةٌ في منع الصرف، فلا يحتاج إلى ما ذكره الثاني.

وأمّا وزن الفعل، فهو أن يكون الاسم على وزن مختصّ بالفعل، نحو: (فعِل) كـ(فرِح)، و(فُعِل) كـ(ضُرِب)، مجهولاً، ونحو: (شَمّر) اسماً للفرس الشديد العَدْو، و(ضَرَب) [٣] اسماً لرجل.

أو يكون في أوّله حرفٌ زائدٌ، مثل ما يزاد في أول الفعل، وهي حروف (نأيت). ولكن الثاني[٤] يشترط فيه أن / ٧٣ظ/ لا يكون ممّا يلحقه التاء، نحو:

☜ شرح الكافية: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٤٠.

(١) أي: إنّ الألف والنون يجريان مجرى ألف التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، فلا يقال: (عطشانة)، و(سكرانة)، كما لا يقال: (حمراة)، و(صفراة). ينظر: أسرار العربية: ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) زاد في «ك»: (الزائدتين).

(٣) (فَعَل) على البناء للفاعل، مصروفٌ، لأنه غير مختصّ بالفعل، ولم يذهب إلى منع صرفه إلاّ عيسى بن عمر. ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٠٦-٢٠٧، والمنصف: ١/ ٣٨، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٢٥٤، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب: ١/ ٢٥٥.

(٤) أي: القسم الثاني من وزن الفعل، وهو الذي في أوّله حرفٌ زائدٌ.

(يعمل)، فانّ مؤنثه (يَعْمَلةٌ) [١] بخلاف (أحمد)، فانّه لا يلحقه التاء أصلاً.

فإن قلتَ: لِمَ منعت هذه العلل الصرف؛ وهو التنوين والجرّ[٢]؟

قلتُ: لأنّ لكلٍّ منها فرعيةً، فإذا اجتمع علّتان منها في اسمٍ، اجتمع فيه فرعيتان، فأشبه الفعل؛ لأنّ فيه أيضاً فرعيتين:

إحداهما: اشتقاقه من المصدر الذي هو اسم.

وثانيتهما: أنّه معنىً قائمٌ بفاعله، فكان فرعاً للفاعل؛ لأنّه صفةٌ له، ومتأخرٌ عنه.

فإن قلتَ: من أين قلت إنّ في كلّ علّةٍ من تلك العلل فرعيةً؟

قلتُ: أمّا الجمع؛ فلأنّه فرع الواحد، وأمّا الوصف فلأنّه فرع الموصوف، وأمّا التأنيث فلأنّه فرع التذكير، وأمّا المعرفة فلأنّها فرع النكرة؛ لأنّ أصل الرجل (رجلٌ).

فإن قيل: إنّما تصحّ الفرعية في المحلّى باللام أو النداء، وأمّا في العَلم الذي هو غير منصرفٍ، فلا يدلّ عليه دليلك.

قلنا: من الرأس الأصل في الموضوع له أن يكون غير معيّن[٣]، فالتعيين

---

(١) اليَعْمَلَة: الناقة السريعة اشتقّ لها اسم من العَمَل، والجمع يَعْمَلات. لسان العرب - عمل- ١١/ ٤٧٦.

(٢) أي: ما هو علامةٌ أصليةٌ للجرّ، وهو الكسر «منه».

(٣) لا يقال: بل الأصل في الموضوع له من حيث هو موضوعٌ له أن يكون متعيناً، إذ لا معنى للوضع إلّا إفراز معنىً من المعاني المخزونة في خيال الواضع، وتعيين اللفظ بإزائه، فما دام الإفراز أكثر، كان الوضع أقوى وأعرق. لأنّا نقول: نعم، ولكن الفضل في الوضع، إنّما هو الوضع لما يحتاج إلى تفهيمه وتفهّمه في العرف العام،... وذلك لا يكون في المعنى الشخصي «منه».

خلاف الأصل.

وأمّا العجمة؛ فلأنّها فرع العربية، فإنّ أصل كلّ لسانٍ أن لا يخالطه آخر.

وأمّا العدل؛ فلأنّه فرع الأصل المعدول عنه.

وأمّا التركيب؛ فلأنّه فرع الإفراد.

وأمّا الألف والنون الزائدتان؛ فلأنّهما فرعان للاسم الداخلين عليه.

وأمّا وزن الفعل؛ فلأنّه فرع وزن الاسم؛ لأنّ أصل كلّ وزنٍ أن لا يخالطه آخر.

ثمّ اعلم أنّه يجوز، بل قد يجب دخول الجرّ والتنوين لضرورة الشعر، إمّا لأنّه إذا لم يجرّ أو لم ينوّن انكسر الوزن، أو أنزحف، أو / ٧٤و/ اختلّت القافية، وكذا يجوز ذلك لتناسب منصرفٍ وقع تالياً له.

أمّا الأول: فكقول فاطمة عليها السلام في مرثية خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله: [الكامل]

مــاذا على مَــن شــمَّ تُــربــةَ أحمد … أن لا يَشُمَّ مَدى الزمانِ غَواليا

صُــبّــتْ عــليَّ مَصائبٌ لو أنّها … صُبّتْ على الأيامِ صِرنَ لَياليا[1]

لأنّه يجب أن ينوّن (مصائب) مع أنّه غير منصرفٍ؛ لأنّ صيغته صيغة

---

(١) أولها:

قُل للمُغيَّبِ تحَتَ أَطْبَاقِ الثَّرَى … إنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَرْخَتي ونِدَائيا

وردت هذه القصيدة، ومنها البيتان، في كثيرٍ من مصادر السيرة والتاريخ والمناقب، ينظر: روضة الواعظين: ٧٥، ومقتل الإمام الحسين٧: ١/ ٨٠، ومناقب آل أبي طالب: ١/ ٢٤٢، والدر النظيم: ١٩٨، ونهاية الإرب في فنون الأدب: ١٨/ ٤٠٣، نظم درر السمطين: ١٨١، والفصول المهمة: ٦٧٢، وإتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب والفضائل: ١٠٣، وعوالم فاطمة ٣: ٤٥٤، وروح المعاني: ١٩/ ١٤٩، ونور الأبصار: ٥٣.

منتهى الجموع؛ لأنّه لو لم ينوّن لاختلّ الوزن[١].

وكقول جرير[٢]: [الكامل]

مشقَ الهواجرُ لَحمَهنَّ مع السُّرى حتّى ذَهبنَ كلاكلاً وصُدورا [٣]

وكقول [ابن] الطفيل[٤]: [الكامل]

وأورد الجامي في شرحه على الكافية البيت الشاهد غير منسوب، ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٢١٢.

(١) وفي البيت الأول شاهدٌ آخر على المسألة، لم يذكره المصنّف، هو قولها ٣: (تُربةَ أحمدٍ)، فقد صرفت (أحمد) ضرورةً، وهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل.

(٢) هو أبو حَزْرَة، جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي الكلبي اليربوعي، من تميم، من فحول شعراء الإسلام، ولد ومات في اليمامة، وله نقائض مع شعراء عصره كالفرزدق والأخطل، وتوفّي سنة (١١٠هـ). وقيل: (١١٤هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٢٩٧، ووفيات الأعيان: ١/ ٣٢١، والوافي بالوفيات: ١١/ ٦٢.

(٣) من قصيدةٍ لجرير يهجو بها الأخطل، مطلعها:

صَرَمَ الخليطُ تبايناً وبُكورا وَحَسِبتَ بَينَهُمُ عَلَيكَ يَسيرَا

الديوان: ١/ ٢٢٧، الكتاب: ١/ ١٦٢، الكشاف: ٣/ ٣٠١، خزانة الأدب: ٤/ ٩٨. وهو غير منسوب في لسان العرب-كلل-: ١١/ ٥٩٧.

والشاهد فيه: صَرْف (كلاكل) للضَّرورة، مع أنّها على وزن منتهى الجموع. والشاهد فيه عند سيبويه، نصب (كلاكلاً) بقوله: (ذهبن) على التمييز، وعبّر سيبويه عن التّمييز بالحال، لما بين التّمييز والحال من المناسبة بوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام.

وصف الشاعر رواحل أهزلها السير في الهواجر مع الليل، حتى ذهبت لحوم كلاكلها وصدورها، ومَشَق: أذهب. والمَشْق: الترقيق والإهزال. والهواجر: جمع هاجرة، وهي نصف النهار وقت اشتداد الحرّ. والسُّرى: سير الليل. والكلاكل: جمع كلكل، وهو الصّدر، وعطف عليه الصدر للتفسير، أو أنّه أراد بالكلكل أعلى الصدر. ينظر: خزانة الأدب: ٤/ ٩٩.

(٤) هو عامر بن الطُّفَيل بن مالك العامري، أحد فرسان العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية، ولد ونشأ في نجد، وأدرك الإسلام ولم يُسلم، ومات سنة١١هـ. خِزانة الأدب: ٣/ ٧٨ و٨٠،

فَلأَبـغِيَنّـكُمُ قَنَـاً وعُـوارِضـاً ... وَلأُقْبِلَنَّ الـخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[1]

وأمّا الثاني: فكقوله[2]: [الطويل]

أَعِدْ ذِكْرَ نعمـانٍ لنَـا إنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يتضوَّعُ[3]

البيان والتبيين: ١/ ٥٤ و١٠٩ و٢٣٧ و٣٤٢، الأعلام: ٣/ ٢٥٢.

(١) البيت من قصيدة يخاطب بها بني مرّة وفزارة، ويتوعّد بتتبعهم حيث حلّوا من منيع المواضع، مطلعها:

لَتَسْأَلَنْ أَسْمَاءُ وَهْيَ حَفِيّة ... نُصَحاءَها أطُرِدْتُ أم لم أُطْرَدِ

الديوان: ٥٥، المفضليات: ٣٦٣، الكتاب: ١/ ١٦٣ و٢١٤، معجم ما استعجم: ٣/ ٨٥٨، لسان العرب- ضرغد-: ٣/ ٢٦٤، و-عرض-: ٧/ ١٨٤، و- قبل-: ١١/ ٥٤٠، خزانة الأدب: ٣/ ٧٤.

ولم ينسب في أسرار العربية: ١٨٠، والصحاح-ضرغد-: ٢/ ٥٠١، و-عرض-: ٣/ ١٠٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٧٣، والمخصص: ٤/ ٤٦٢، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٩٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٣٧.

لأبغينّكم: لأطلبنّكم، وقنا والعوارض: موضعان، وهما منصوبان بإسقاط حرف الجر، وفي الديوان: (الملا) بدل (القنا)، والملا: المتّسع من الأرض، وقيل: هي موضع. وَلأُقْبِلَنَّ: قيل: هو فعل لازم، ضدّ أدبر، أي: لأقبلنّ بالخيل إلى لابة ضرغد. وقيل: هو متعدٍ بمعنى (جعل مقابلاً). أي: لأجعلنّ الخيل تقابل لابة ضرغد، وفي الديوان: (ولأوردنّ) بدل و(لَأُقْبِلَنَّ،) واللابة: الحرّة من الأرض ذات الحجارة السود، وضرغد: اسم موضع. ينظر: خزانة الأدب: ٣/ ٧٥-٧٧.

الشاهد فيه: صرف (عوارضاً) للضرورة، مع أنّها على وزن منتهى الجموع، ولسيبويه شاهدٌ فيه على نصب (قناً) و(عوارضاً) بحذف الخافض للضرورة.

(٢) هو أبو الحسن مهيار بن مرزويه الديلمي البغدادي، فارسّي الأصل، واتخّذ بغداد مقاماً أيام خضوعها للنفوذ البويهيّ، أسلم على يد الشريف الرضيّ سنة (٣٩٤هـ)، وهو شيخه، وعليه تخرج في نظم الشعر. كان رقيق الحاشية، طويل النفس في قصائده، توفّي سنة (٤٢٨هـ) ببغداد. ينظر: وفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٠، ومعجم المطبوعات العربية: ٢/ ١٨١٤، وأعيان الشيعة: ١٠/ ١٧٠.

(٣) من قصيدة كتبها إلى عميد الرؤساء؛ الأستاذ أبي طالب بن أيوب في العيد، مطلعها:

فإنّه جُرّ (نعمان) ونوّنه؛ لأنّه وإن لم يختلّ به الوزن، إلّا أنّه ينزحف(١).

وأمّا الثالث: فكقوله في حقّ النبي ﷺ: [الطويل]

سـلامٌ على خَـيرِ الأنـامِ وسيّدِ حَبيبِ إلـهِ الـعـالمينَ مُحـمّـدِ

بَـشـيرٍ نَـذيـرٍ هاشميٍّ مُـكـرّمٍ عَطوفٍ رَؤوفٍ مَن يُسمّى بأحمدِ(٢)

فإنّه جرّ (أحمد) وهو غير منصرفٍ بالعَلَمية ووزن الفعل؛ لأنّ الدالات التي في أواخر الأبيات السابقة كلّها مكسورةٌ.

وأمّا الرابع: فكقوله تعالى: ﴿**سَلَاسِلَاْ وَأَغْـلَالًا**﴾(٣)، فإنّه تعالى نوّن (سلاسلاً) مع أنّه غير منصرفٍ لمناسبة (أغلالاً) لأنّه منصرفٌ / ٧٤ظ/ .

فائدة

اعلم أنّ كل اسمٍ أثّرت العَلَمية في منعه، فإنّها إنّما تؤثّر مع التأنيث، والعجمة، والعدل، والتركيب، والألف والنون الزائدتين، ووزن الفعل، إلّا أنّها شرطٌ لغير العدل ووزن الفعل، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، فلم تبقَ تلك

يقولونَ يومَ البينُ عينكَ تدمعُ دعوا مقلةً تدري غداً منْ تُودِّعُ

ورواية البيت في الديوان:

أَعِدْ ذِكْرَ نعمـانٍ أَعِدْ إنَّ ذِكْرَهُ مِنَ الطِّيبِ مَـا كَرَّرْتَهُ يتضوَّعُ

الديوان: ٢/ ١٨٤. والبيت غير منسوب في الفوائد الضيائية: ١/ ٢١٢، وبحار الأنوار: ١٧/ ١٦٦، وتاج العروس- ضوع - ١١/ ٣١٣، وروح المعاني: ١/ ٢٠٣.

(١) الشاهد فيه: قوله: (نعمانٍ)، فقد صرفه، وهو غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فإنّه لو فتح نون (نعمان) من غير تنوين يستقيم الوزن، ولكن يقع فيه زحاف، وهو الكفّ (حذف السابع الساكن)، فتكون التفعيلة الثانية منه (مفاعيلُ) بدل (مفاعيلن)، ممّا يخرجه عن سلاسة الوزن.

(٢) ورد البيتان غير منسوبين في الفوائد الضيائية: ١/ ٢١٢. ولم أقف على قائلهما.

(٣) سورة الإنسان/ ٤.

مؤثّرة.

وأمّا العدل ووزن الفعل، فهما لا يجتمعان، فلا يكون إلّا العدل، أو وزن الفعل. فإذا انتفت العَلَمية التي هي شرطٌ لعلّة أُخرى جامعت العدل أو وزن الفعل، انتفت تلك العلّة، فبقي الاسم بعلّةٍ واحدةٍ، فصار منصرفاً.

فالحاصل: أنّ كلّ اسمٍ أثّرت العَلَمية في منعه، إذا انتفت العَلَمية منه، بقي بلا علّةٍ، أو بعلّةٍ واحدةٍ، وعلى التقديرين ينصرف الاسم، وهو المطلوب.

تحقيق(٤)

اختلف سيبويه والأخفش في اسمٍ كان في الأصل صفةً، ثمّ زالت الوصفية بطروّ العَلَمية، ثمّ زالت العَلَمية(٥)، هل ترجع(٦) الوصفية مؤثّرةً أم لا؟

قال سيبويه: ترجع، والأخفش: لا(٧).

أمّا دليل الأول: فهو أنّه يصدق عليه أنّه كان في الأصل وصفاً.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه قد زال اعتبارها، إذ صار علماً، فلم تكن معتبرةً، فاعتبار ما بعد زوال العَلَمية لا وجه له؛ لأنّها إن اعتبرت من حيث الأصلية،

---

(٤) في «ك»: (تذنيب).

(٥) (ثمّ زالت العَلَمية) ليس في «ك».

(٦) كذا، والصواب: أترجع.

(٧) يرى سيبويه أنّ أكثر ما لا ينصرف في المعرفة، قد ينصرف في النكرة، ومنع من صرف الصفات، نحو: (أحمر) و(عطشان)، إذا كانت اسماً ثمّ جعلتها نكرة، نحو: (رب أحمر)؛ لأنّها تصير إلى حالها من الوصفية. ويرى الأخفش أنّها منصرفة لزوال الوصفية والعَلَمية. ينظر: الكتاب: ٣/ ١٩٧و١٩٨و٣٢٣، والمقتضب: ٣/ ٣٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٨ و١٧٥، والبسيط في شرح الكافية: ١/ ٢٥٩، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٤٨.

فحال العَلَمية وحال زوالها متساويان.

هذا والحقّ عندي هو مذهب الأخفش، وفي دليله مندوحةٌ عن دليلٍ آخر، كما لا يخفى.

هذا آخر ما أردنا إيراده في باب الاسم، والله أسألُ أن يوفّقني لإتمام الباقيين، إنّه خيرُ موفقٍ ومعينٍ.

الباب الثاني
في معرفة أحكام الفعل وأقسامه

الفعل- كما مرّت إليه إشارة / ٧٥و/ في أوّل الكتاب[١]- كلمةٌ تدلّ في نفسها على معنىً مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة[٢].

ومعناه مركّبٌ من ثلاثة أجزاء: الحدث، والنسبة، والزمان.

ولمّا اشتمل على الحدث سُمّي بالفعل، فانّ الفعل في اللغة بمعنى الحدث، فكانت التسمية من باب تسمية الشيء باسم جزئه.

وهو على ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، ويختصّ بالأولين (قد).

الماضي

فعلٌ دالٌّ على أنّ النسبة في الزمان السابق على تكلّمك[٣].

وهو مبنيّ، ولكن إذا لم يلحق به الضمير المرفوع المتحرك، ولا الواو، فهو

---

(١) تقدّمت الإشارة إليه في الباب الأول ص٢١.

(٢) ورد نحوه في شرح شذور الذهب: ١٨، والتعريفات: ٢١٥.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

مبنيّ على الفتح، وإذا ألحق به الضمير المرفوع بُني على السكون، وإن ألحق به الواو فمبنيّ على الضمّ.

ومن خواصّه لحوق تاء التأنيث الساكنة، نحو: (ضَرَبَتْ).

المضارع

فعلٌ دالٌّ على أنّ النسبة إمّا واقعة في الحال أو المستقبل(١).

مشابهٌ للاسم بسبب أنّ الاسم قد يكون مشتركاً بين معانٍ كـ(العين)(٢)، فكذا المضارع مشتركٌ بين الحال والاستقبال، ويخصّص الاسم بأحد المعاني بنصب قرينة، فكذا الفعل يخصّص بالحال بإلحاق لفظ (الآن)، وبالاستقبال بدخول (السين)، إن كان المراد الزمان المستقبل القريب، ودخول (سوف) إن كان المراد الزمان البعيد الإتيان.

ويكون في أوله أحد من هذه الحروف الزائدة المشتمل عليها: (أتين)، فالهمزة للمتكلّم وحده، والتاء للمخاطب والمخاطبة مفردين، أو مثنيين، أو مجموعين، وللغائبة والغائبتين، والياء للغائب، وجمع المؤنث الغائبة، والنون للمتكلم مع الغير.

وهذه الحروف مفتوحةٌ في الثلاثي / ٧٥ظ/ المجرّد والمزيد فيه حرفان أو

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) أي كالمشترك اللفظي، كما في كلمة (عين) التي تدلّ على معانٍ عديدة؛ كالعين الباصرة، وعين الماء وغير ذلك. ينظر أوجه التشابه بين الاسم والفعل المضارع في أسرار العربية: ٢٥-٢٧، والإنصاف: ٢/ ٥٤٩-٥٥٠(مسألة ٧٣).

أزيد[١]، ومضمومةٌ فيما عداه[٢].

ثمّ أنّ من خواصّ المضارع دخول (السين) و(سوف) والجازم والإعراب[٣]، فيُرفع إذا لم يكن هناك عامل النصب ولا الجزم، ويُنصب إذا دخل عليه عامل النصب، ويُجزم إذا دخل عليه عامل الجزم.

فإن كان صحيحاً مجرداً عن ضمير التثنية والجمع [والمخاطب المؤنث][٤]، فإعرابه بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والسكون جزماً.

وإن كان صحيحاً ملحقاً به ضمير التثنية أو الجمع [والمخاطب المؤنث][٥]، فإعرابه بإثبات النون رفعاً، وإسقاطه نصباً وجزماً.

وإن كان معتلاً بالواو والياء، فبالسكون لفظاً، والضمة تقديراً حالة الرفع، وبالفتحة لفظاً حالة النصب، وحذف الواو والياء حالة الجزم.

وإن كان معتلاً بالألف، فبالسكون لفظاً، والضمة والفتحة تقديراً حالتي الرفع والنصب، وحذف الألف حالة الجزم.

[عوامل النصب]

وأمّا عوامل النصب فهي أربعة: (أنْ)، و(لَنْ)، و(إذَنْ)، و(كَي).

---

(١) في «ش»: (أو زايد).

(٢) ذكر ابن الحاجب أنّ ضمّ حرف المضارعة يقتصر على الذي ماضيه على أربعة أحرف أصلية، نحو: يُدحرج، أو غير أصلية، نحو: يُكرم. وفتح حرف المضارعة فيما سوى ذلك، نحو: يَذهب، ويَتدحرج، ويَستخرج. ينظر: الكافية: ٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٩.

(٣) هذا بالنسبة إلى غيره من الأفعال، فهو خاصة إضافية «منه».

(٤) من الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٣٥.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

[١] و(أنْ) تكون ملفوظةً، ومقدرةً بعد لام (كي)، ولام الجحود، وحتى، والفاء، والواو، وأو، وباقي الحروف العاطفة. فـ(أنْ) الملفوظة مثل: (أُريدُ أنْ أُحسنَ إليك).

فإن قلتَ: (أنْ) التي تقع بعد العِلم، فما هي، أناصبةٌ، أم لا؟

قلتُ: لا، بل مخفّفةٌ من (أنّ) المشددة؛ وذلك لأنّ (أنْ) الناصبة للرجاء والطمع، وهو لا يناسب العِلم، والمخفّفة للتأكيد والتحقيق، وهو مناسبٌ له غاية التناسب، ولذلك قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(٦).

فإن قلتَ: (أنْ) التي تقع بعد الظنّ، ما هي؟

قلتُ: يُحتمل أن تكون ناصبةً، وأن تكون مخففةً / ٧٦و/ ؛ لأنّهما يلائمانه، فانّ الظنّ هو غلبة الوقوع أو اللاوقوع، فمن حيث الغلبة يلائمه (إنْ) المخففة(٧)، ومن حيث إنّه ليس عِلماً يلائمه الناصبة.

و(أنْ) المقدّرة بعد (لام كي) في نحو: (جئتك لتكرمَني)، وإنّما سُمّي هذا اللام لام (كي)؛ لأنّه بمعناه، وهو سببية ما قبله لما بعده.

والمقدّرة بعد (لام الجحود)، وهو (اللام) الواقع بعد (كان) المنفي، ولهذا يسمّى جحوداً؛ لأنّه لإنكار وقوع نسبة (كان) إلى اسمه، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ**﴾(٨).

و(أنْ) إنّما تُقدّر بعد (حتى) إذا كان (حتى) لاستقبال ما بعده، وأما إذا كان للحال فلا، و(حتى) المذكور لا يخلو إمّا أن يكون بمعنى (كي) أو (إلى أن)،

---

(٦) سورة المزمل/ ٢٠.

(٧) في «ك»: (المخفوضة).

(٨) سورة الأنفال/ ٣٣.

وعلى التقديرين لا يخلو الاستقبال إمّا أن يكون حقيقةً، أو بالنظر إلى ما قبله.

فأقسام (حتى) هذه أربعة:

الأول: نحو قولك: (أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة).

ومثال الثاني: قولك: (أسلمتُ حتى تُكرمني[١] الملك) بعد أن أُكرِم.

مثال الثالث: قولك قبل أن تدخلَ الدار: (سرتُ حتى أدخلَ الدار).

مثال الرابع: قولك بعد أن دخلتَ الدار: (سرتُ حتى أدخل الدار)، فإنّه لا استقبال في الحقيقة، بل بالنظر إلى السير[٢]. و(حتى) هاهنا ليس بمعنى (كي)؛ لأنّ السير ليس سبباً لدخول الدار، بل شرط له، فيكون بمعنى (إلى أن).

وأمّا (حتى) الابتدائية، فكقولك: (مرض زيدٌ حتى لا يرجونه).

و(الفاء) إنّما تقدّر بعدها (أنْ) إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن يكون قبلها أمرٌ، أو نهيٌ / ٧٦ظ/ ، أو تمنٍّ، أو عرضٌ، أو نفيٌ،

---

(١) في «ك»: (يكرمني).

(٢) قال ابن هشام: «لا ينتصب الفعل بعد (حتّى) إلا إذا كان مستقبلًا، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم، فالنصب واجبٌ، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه/ ٩١]، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ الآية [البقرة/ ٢١٤]؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان حالاً، ثمّ إنْ كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجبٌ، كقولك: (سرتُ حتّى أدخلُها)، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية، بل كانت محكيةً؛ رُفع، وجاز نصبه إذا لم تُقدّر الحكاية، نحو:) وزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ(، قراءة نافع بالرفع بتقدير (حتى) حالتهم حينئذٍ أنّ الرسول والذين آمنوا يقولون كذا وكذا». مغني اللبيب: ٢/ ٢٧٥-٢٧٧. وينظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ١٠-١١.

أو استفهامٌ.

مثال الأول: (زُرني فأُكرمَك).

مثال الثاني: (لا تشتمني فأضربَك).

مثال الثالث: (ليت لي مالاً فأنفقَه).

مثال الرابع: (ألا ينزل فيصيبَ خيراً).

مثال الخامس: (ما تأتينا فتكرمَنا).

مثال السادس: (هل عندك ماءٌ فأشربَه؟).

الثاني من الشرطين: سببية ما قبلها لما بعدها، كالأمثلة السابقة.

و(الواو) إنّما تقدّر بعدها (أن) إذا كان فيه أمران:

الأول: الجمعية، أي: يكون ما قبلها وما بعدها في زمانٍ واحدٍ.

الثاني: أن تكون بعد أحد الأمور المذكورة في الفاء، والمثال ما ذُكر في الفاء، إلّا أنّه تبدّل الفاء هناك بالواو.

وأمّا (أو) المقدرة بعدها (أنْ)، فهي بمعنى (إلى أنْ) تارةً، وبمعنى (إلّا أنْ) أُخرى، مثل قولك: (لألزمنّك أو تُعطيَني حقّي)، أي: (إلى أنْ)، أو (إلّا أن تُعطيَني).

وأمّا الحروف العاطفة الأخر، فيُشترط تقدير (أن) بعدها بأن يكون المعطوف عليه اسماً، نحو: (أعجبني علمُك ثمّ تُكرمَ).

واعلم أنّ الحروف العاطفة إذا عطفت ما بعدها على اسم، فلا شرط[1].

---

(١) أي: إنّ الحروف العاطفة مطلقاً، لا يشترط فيها ما ذكر من الشروط لصحة تقدير (أن) بعدها، ⇐

فإن قلتَ: لِمَ يُقدّرون بعد هذه الحروف لفظة (أن) دون (لن) و(إذن) و(كي)؟

قلتُ: قيل فيه وجوه:

الأول: إنّ (أنْ) هو الأصل في العمل، فهو الجدير بأن يقدّر.

الثاني: إنّ (أنْ) ليس لها معنى(١)، وأمّا البواقي فإنّ لها معانيَ - كما سيجيء، إن شاء الله تعالى(٢)- وما لا معنى له يمكن أن يكون في جميع المواضع، وأمّا ما له معنىً فلا يصلح إلّا لموضعٍ مناسبٍ لمعناه، وتقدير الممكن التقدير في / ٧٧و/ جميع المواضع أولى وأضبط، وأيضاً ما لا معنى له أجدر بالحذف ممّا له معنى، فالصواب أن يُحمل كلام البلغاء عليه.

الثالث: إنّ (أنْ) تدخل على الماضي والمضارع والأمر، فكانت أكثر استعمالاً من أخواتها، ولأجله كانت لها مزيةٌ على أخواتها، فهي الأولى والأجدر بأن تقدّر(٣).

تمّ الكلام في (أنْ).

[٢] وأمّا (لن) فنحوها في قوله تعالى: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي**﴾(٤).

⇐ إذا كان المعطوف على الفعل المضارع اسماً صريحاً، نحو: (أعجبني ضربُك زيداً وتشتمَ)، أو (فتشتمَ)، أو (ثمّ تشتمَ). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٧٧، الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٥١.

(١) وأمّا الدلالة على الاستقبال والمصدرية، فمجازٌ عن كونها علامة لإرادة ذلك ممّا بعدها«منه».

(٢) تأتي معانيها تباعاً في هذا الباب.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٣٣٢.

(٤) سورة يوسف/ ٨٠.

ثمّ أنّه اختلف في أنّها للنفي المؤكّد، أو المؤبّد[١].

أمّا دليل الأول: فالآية المذكورة، فإنّه لو كان للنفي المؤبد لكان بين فقرتي الآية تنافٍ؛ لأنّ (لن) يدلّ على التأبيد، و(حتى) يدلّ على الانتهاء، وبينهما تنافٍ بيّن.

وأمّا دليل الثاني: فقوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾[٢]. فانّه كلام السحرة الذين أرادوا أن يعارضوا معجزة موسى ٧ بسحرهم، فأسلموا، ويخاطبون فرعون بعد إسلامهم، ولا شكّ أنّهم ظنّوا من أنفسهم أنّهم لا يؤثرون فرعون أبداً، هذا ما يمكن أن يقال في توجيه المذهبين.

وأمّا الجواب عن الأول: فهو أنّه لا تنافيَ أصلاً، إذ معنى الآية: أنّي لا أبرح الأرض أبداً إذا لم يأذن لي أبي.

وأيضاً يُمكن أن يقال: ليس المراد التأبيد الحقيقي، وكثيراً ما يُطلقون لفظ

---

(١) ذهب الزمخشري إلى أنّ (لن) تفيد توكيد النفي، قال في المفصل: «تقول: لا أبرحُ اليوم مكاني، فإذا وكّدت وشدّدت، قلت: لن أبرحَ اليوم مكاني». المفصل: ٤٠٧. وأنكر ذلك ابن هشام، قال: «و(لن) حرفٌ يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في (أنموذجه)، ولا تأكيداً خلافاً له في (كشافه)، بل قولك: (لن أقومَ)، محتملٌ لأن تريد بذلك أنّك لا تقوم أبداً، وأنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافقٌ لقولك: (لا أقوم)، في عدم إفادة التأكيد». شرح قطر الندى: ٥٨، وينظر: مغني اللبيب: ٣/ ٥٠٤-٥٠٥، والجنى الداني: ٢٧٠.
ولم يَرِدْ في (الكشاف)، ولا في (الأنموذج) ما يدلّ على قول الزمخشري بالتأبيد، فقد قال في الأنموذج: «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد». ولا يمكن توجيه نسبة القول بالتأبيد إلى الزمخشري إلّا أن نقول: إنّ لفظ (التأكيد) في الأنموذج مصحفٌ عن (التأبيد) لتقارب رسم الكلمتين. وذكر في الكشاف: أنّ (لا) و(لن) أختان في نفي للمستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا). ينظر: الأنموذج: ٣٢، الكشاف: ١/ ٢٤٨، و٣/ ٢٢، و٤/ ١٠٣، و٢٩٢.

(٢) سورة طه/ ٧٢.

التأبيد ويتجوّزون به، فلئن تجوّزوا باللفظ الذي بمعناه كان أولى.

وأمّا الجواب عن الثاني: فهو أنّ كونهم ظانّين من أنفسهم / ٧٧ظ/ تأبيد عدم الإيثار لا يقتضي أن يكون مرادهم من الكلام ذلك.

والحقّ هو المذهب الأول، ولا حاجة إلى الاستدلال، فانّ دلالتها على التأكيد متّفقٌ فيها[1]، إنّما الاختلاف في أنّها مع دلالتها على التأكيد، هل تدلّ على التأبيد أيضاً، أم لا؟ وإثبات التأبيد مشكلٌ جداً، فالقول بالتأكيد فقط سهلٌ.

فإن قلتَ: أهي كلمةٌ مركبةٌ، أم كلمةٌ برأسها بسيطة لا تركيب فيها؟

قلتُ: قد اختلف الخليل وسيبويه في ذلك؛ فذهب الخليل إلى الأول، وقال: أصلها (لا أن) فصارت لكثرة الاستعمال (لن)، وسيبويه إلى الثاني[2].

أمّا الأول: فلا يحتاج إلى دليل، بل تكفيه مناسبة تامّة بين (لا أن) و(لن)، وقد تحقّقت.

وأمّا الثاني: فدليله أنّه يصحّ لنا أن نقول: (أمّا زيداً فلن أضربَ)، ولو كان كما قال الخليل لما جاز ذلك؛ لأنّ ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها، فلو كان أصل لن (لا أن) لما جاز أن تعمل فيما قبلها[3]، وليس كذلك.

وقد اعتذر بعضهم[4] عن الخليل بأنّ الألفاظ إذا ركّبت بعضها مع بعض

---

(١) أنكر ابن هشام كلا القولين، قال: «كلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيّها باليوم في ﴿**فلنْ أكلِّمَ اليومَ إنسيّاً**﴾ [مريم/ ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في ﴿**ولنْ يتمنّوهُ أبداً**﴾ [البقرة/ ٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمهُ». مغني اللبيب: ٣/ ٥٠٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥، والصاحبي: ١٦٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٥-١٦، والجنى الداني: ٢٧٠.

(٤) البعض صاحب أسرار العربية «منه».

تغيّرت أحكامها، فيجوز أن تعمل (أنْ) إذا رُكّبت مع (لا) فيما قبلها[١].

هذا آخر الكلام في (لن).

[٣] وأمّا (إذن) فشرط عملها اثنان:

الأول: أن لا[٢] يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، بأن يكون خبراً له، أو جواباً لشرطٍ أو قسمٍ قبلها.

الثاني: أن يكون الفعل المنصوب بها مستقبلاً.

أمّا الاشتراط بالشرط الأول، فلأنّ (إذن) ضعيف العمل، فلابدّ في عمله من أن يفرغ له المعمول، وإذا اتصل بما قبله انتفى الفراغ / ٧٨و/ .

وأمّا الاشتراط بالشرط الثاني؛ فلأنّها إنّما تقع فيما إذا كانت مع الفعل بمعنى جزاء الشرط أو جواب القسم، وهما لا يكونان إلّا مستقبلين، كقولك: (أسلمتُ إذن أدخلَ الجنة)، أي: أسلمتُ، وإذا أسلمتُ فانّي أدخل الجنة.

فإن قلتَ: ما حكمها إذا كانت بعد الواو والفاء؟ كقولك: (أسلمتُ وإذن أدخل الجنة).

قلتُ: جاز فيها الأمران؛ العمل وعدمه.

أمّا عدم العمل؛ فلأنّه اعتمد حينئذٍ ما بعدها على ما قبلها.

وأمّا العمل؛ فلأنّ هذا الاعتماد ضعيفٌ [٣] لا يمنع العمل.

[٤] وأمّا (كي) فللسببية، كقولك: (أسلمتُ كي ادخلَ الجنة).

---

(١) أسرار العربية: ٣٢٩.

(٢) (لا) سقطت من «ك».

(٣) في «ك»: (فلأنّ اعتمادها على هذا ضعيف).

فإن قلتَ: لماذا تنصب هذه الحروف المضارع؟

قلتُ: أمّا (أن) فلأنّها تشبه (أنْ) المخفّفة من المثقلة، و(أنّ) المثقّلة تنصب الاسم، فهذه لمّا كانت مشابهةً لمخفّفتها[١]، فاعملوها عملها، وأمّا البواقي فقد حُملت عليها.

فإن قلتَ: الحمل إنّما يكون بين أمرين متساويين في بعض الأمور، فما وجه التساوي؟

قلتُ: وجه التساوي أنّ الكلّ يجعل الفعل بمعنى المستقبل.

هذا تمام الكلام في الحروف الناصبة.

[الألفاظ الجازمة]

وأمّا الألفاظ الجازمة، فـ(لم)، و(لمّا)، و(لام الأمر)، و(لا النهي)، وكلمات المُجازاة اسمية أو حرفية.

فـ(لم) و(لمّا) يقلبان المضارع بمعنى الماضي، إلّا أنّ (لمّا) تدلّ على استغراق الأزمنة الماضية، وعلى ترقّب وقوع الفعل، ويجوز حذف فعلها[٢]، وهذه الأمور لا تجري في (لم).

و(لام الأمر) هي التي تدلّ على أنّ الفعل مطلوبٌ للمتكلم[٣]، وقد عرّفها

---

(١) في «ش»: (لمخففها)، وجاء في حاشيتها: (بل يمكن أن يُكتفى بمشابهتها المخفّفة، فإنهّا أيضاً تعمل النصب في ضمير الشأن والقصة المحذوف وجوباً على ما قالوه «منه سلّمه الله»).

(٢) يجوز حذف الفعل بعدها إنْ دلّ عليه دليل، نحو: (شارفت المدينة ولمّا)، أي: ولمّا أدخلها. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٨٣.

(٣) نحوه في برهان الزركشي: ٤/ ٣٤٩.

ابن الحاجب: بأنّها المطلوب بها الفعل[١].

وأقول: فيه تسامحٌ، فانّ ظاهره أنّ / ٧٨ظ/ المتكلم بسببها يطلب الفعل، وليس كذلك، بل باستعانتها يدلّ المخاطب على مراده.

وأمّا (لا النهي) فهي التي تدلّ على أنّ مطلوب المتكلم ترك الفعل[٢].

وأمّا كلمات المجازاة الاسمية، فهي: (أين)، و(متى)، و(ما)، و(مَن)، و(أيّ)، و(أنّى)، و(مهما)، و(إذا)، و(كيف) مع (ما) و(إذ)، و(حيث) كذلك[٣].

وأمّا الحرفية، فهي (إنْ). والكلّ لسببية ما قبلها لما بعدها.

ثمّ أنّ (إنْ) تكون ملفوظةً ومقدرةً بعد الأمر والنهي والتمني والاستفهام والعرض، بشرط أن لا يكون قبل الفعل المجزوم بها فاء ولا واو ولا غيرهما من الحروف العاطفة، والمثال الذي ذُكر فيما سبق[٤] بحذف الحروف العاطفة وجزم الفعل، فتقدير قولنا: (زُرني أُكرمْكَ): زُرني إن تزُرني أُكرمْك، وقِس عليه البواقي.

فإن قلتَ: لِمَ عملت هذه الجزم؟

قلتُ: أمّا كلمات الشرط والجزاء؛ فلأنّها تحتاج إلى جملتين: إحداهما شرط، والأخرى جزاء، فيطول به الكلام، فأرادوا أن يخفّفوا بعض التخفيف، فجزموه.

وأمّا (لم) و(لمّا) فلأنّها تشابه كلمات المُجازاة في أنّ كلاً منها يقلب الفعل،

---

(١) الكافية: ٤٦.

(٢) نحوه في الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٥٧.

(٣) أي: مع (ما) «منه».

(٤) يريد الأمثلة المتقدمة في نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو في جواب الأمر، أو النهي، أو التمنّي، أو العرض، أو النفي، أو الاستفهام. ينظر: ص ١٨٥-١٨٦.

أمّا كلمات المُجازاة فتقلب الماضي إلى المستقبل، وأمّا (لم) و(لمّا) فبالعكس، كما مرّ.

وأمّا (لام الأمر)؛ فلأنّ المُصدّر بها يُشابه الأمر الحاضر.

وأمّا (لا النهي)؛ فلأنّها ضدّ لام الأمر، وكثيراً ما يُحمل الشيء على ضدّه.

هذا آخر الكلام في المضارع.

الأمر

وهو الفعل الدالّ على الطلب بدون اللام لفظاً، وإن كان تقديراً، كما ذهب إليه بعضٌ، منهم: جار الله(١).

وصيغته تختلف باختلاف ما بعد حرف المضارعة، و/ ٧٩و/ اختلاف عين الفعل، فإذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً حُذف حرف المضارعة، وجزم الآخِر، وإن كان ساكناً، فإذا حُذف منه حرف المضارعة، بقي الساكن مبتدأ، والابتداء بالساكن محالٌ، فزادوا همزة الوصل، فإن كان عين الفعل مضموماً، فهي مضمومةٌ، وإلّا فهي مكسورةٌ.

فالأول نحو: (دحْرِجْ)، والثاني نحو: (اُقْتُلْ)، والثالث نحو: (اِضْرِبْ، واِعْلَمْ).

---

(١) لم يرد هذا التعريف بنصه عن جار الله الزمخشري، بل قال في (الأنموذج): «الأمر ما يؤمر به الفاعل المخاطب على مثال: (افعَلْ)، نحو: (ضع)، و(ضارب)، و(دحرج)، وغيره باللام، نحو: (ليُضرَبْ زيدٌ)، و(لتُضرَبْ أنت)، و(لأُضرَبْ أنا)، و(ليَضرِبْ زيدٌ)، و(لأضرِبْ أنا)». الأنموذج: ٢٧، وينظر: المفصل: ٣٣٩. وذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معربٌ مجزومٌ؛ لأنّ الأصل فيه (لتفعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب: (ليفعَلْ)، إلّا أنّهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٢٤ (مسألة ٧٢)، وأسرار العربية: ٣١٧-٣٢٠.

فصل [في تعدي الفعل ولزومه]

اعلم أنّ الفعل مطلقاً ينقسم إلى متعدٍ وغيره، أمّا المتعدي فهو الذي أوقعه الفاعل على غيره، وغير المتعدي بخلافه، ثمّ المتعدي إمّا متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، أو مفعولين، أو ثلاثة.

فالأول: نحو: (ضرب)، يقال: (ضرب زيدٌ عمراً).

والثاني: نحو: (علِم)، يقال: (علِم زيدٌ عمراً قائماً).

والثالث: نحو: (أعْلَم)، يقال: (أعْلَم زيدٌ عمراً بكراً قائماً).

فصل في بيان أفعال القلوب

وهي سبعة: الأول: (علمتُ)، الثاني: (زعمتُ)، الثالث: (ظننتُ)، الرابع: (حسبتُ)، الخامس: (خلتُ)، السادس: (رأيتُ)، السابع: (وجدتُ). والكل يتعدّى إلى مفعولين.

ومن خواصّها:

[١] أنّه إذا ذُكر أحد مفعوليها، وجب ذكر الآخر لا محالة؛ وذلك لأنّ الكلام لا يتمّ بدون ذكرهما معاً. نعم، إذا حُذفا معاً فهو جائزٌ(١)؛ لأنّه بدونهما أيضاً يتمّ الكلام.

[٢] ومنها: أنّه يجوز إلغاء عملها إذا تأخّرت عن معموليها، أو توسّطت

---

(١) قال ابن هشام: «يجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً- أي لدليل- نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص/ ٦٢]...أي تزعمونهم شركائي...وأمّا حذفهما اقتصاراً -أي لغير دليل- فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/ ٢١٦]...». أوضح المسالك: ٢/ ٧٠.

بينهما؛ لأنّ معموليها في الأصل جملةٌ اسميةٌ مستقلةٌ بنفسها، فإذا حصل مانعٌ ضعيفٌ عن العمل كفى في الإلغاء.

[٣] ومنها: أنّه يجب إلغاؤها[١] إذا وقعت قبل / ٧٩ظ/ الاستفهام، أو النفي، أو اللام.

فالأول: نحو : (علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو).

الثاني: نحو: (علمتُ ما زيدٌ عندك).

الثالث: نحو: (علمتُ لزيدٌ عندك)، ووجوب الإلغاء؛ لأنّ هذه المذكورات - أعني الاستفهام والنفي واللام- لها صدارة الكلام، وتنافيها المعمولية، كما لا يخفى.

[٤] ومنها: أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين عائدين إلى شيءٍ واحدٍ، نحو: (عَلِمْتُني منطلقاً)[٢].

فصل في بيان الأفعال الناقصة

وهي سبعة عشر فعلاً[٣]: (كان)، (صار)، (أصبح)، (أمسى)، (أضحى)، (ظلّ)، (بات)، (آض)[٤]، (عاد)، (غدا)، (راح)، (ما زال)، (ما انفكّ)، (ما

---

(١) ويطلق عليه النحويون مصطلح التعليق، فرقاً بينه وبين الإلغاء المتقدم، لكن المصنف هنا يتسامح بإطلاق الإلغاء على الحالتين. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٥٤ و١٥٩، أوضح المسالك: ٢/ ٦٠-٦٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٦-٥٠.

(٢) وألحقوا بها (عدم) و(فقد)، فيقال: (عدمتُني) و(فقدتُني)، ولا يجوز نحو هذا الاستعمال في سائر الأفعال الأخر. ينظر: المفصل: ٣٤٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٦٩.

(٣) (فعلًا) ليس في «ش».

(٤) آضَ كذا، أَي: صار، يقال: آضَ سوادُ شعره بياضاً. لسان العرب-أيض-٧/ ١١٥.

فتئ)، (ما برح)، (ما دام)، (ليس).

وقد جاء (جاء) بمعنى (كان)، و(قعد) بمعنى (صار).

فالأول: كقولهم: ([ما] جاءت حاجتَك؟) (١)، بفتح حاجتك.

والثاني: كقولهم: (أرهف شفرته(٢) حتى قعدَتْ كأنّها حربةٌ) (٣).

ثمّ اختلف في أنّه يجوز استعمال (جاء) و(قعد) فعلين ناقصين في غير الموضع المسموع فيه كذلك، أم لا؟ فذهب الأندلسي(٤) إلى الثاني، والفرّاء إلى الأول(٥).

أمّا دليل الأول(٦): فهو أنّ أصلهما التمامية، واستعمالهما ناقصين خلاف

---

(١) حكى سيبويه عن بعضهم: (ما جاءت حاجتك؟) بالنصب والرفع بمعنى (ما صارت)، فالنصب على أنّ (ما) استفهامية مبتدأ، وفي (جاءت) ضمير يعود إلى (ما)، وأدخل التأنيث على (ما) لأنّها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم (جاءت)، و(حاجتك) خبر، والتقدير: أية حاجةٍ صارت حاجتك؟ وعلى الرفع، تكون (حاجتك) اسم جاءت، و(ما) خبرها. شرح الأشموني: ١/ ٣٣٧. وينظر: الكتاب: ١/ ٥٠، والمفصل: ٣٤٩.

(٢) أَرْهَفْتُ سيفي: أَي رَقَّقْتُه، فهو مُرْهَف، وسَهْم مُرْهَفٌ، وسيف مُرْهَفٌ، ورَهِيف، وأُرْهِفَت المُدْيةُ: أَي سُنَّتْ، وأُخْرج حَدَّاها. والشَّفْرَةُ: السكِّينُ العريضةُ، وشَفَراتُ السيوف: حروفُ حَدّها. لسان العرب-رهف-٩/ ١٢٨، و- شفر-٤/ ٤١٨.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٣٣٤، والمفصل: ٣٤٩.

(٤) هو القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي اللورقي، من علماء العربية بالأندلس، نسبته إلى لورقة بمرسية، رحل إلى العراق وسورية، وتوفّي بدمشق سنة (٦٦١ هـ)، له (المحصل في شرح المفصل) أربع مجلدات، و(شرح الشاطبية) في القراءات، وقد أكثر الرضي النقل عنه في شرح الكافية وشرح الشافية، ينظر: معجم الأدباء: ١٦/ ٢٣٣/ الترجمة٤٠، وإنباه الرواة: ٤/ ١٦٧/ الترجمة ٩٤٤، وتاريخ الإسلام: ٤٩/ ٨٤، والوافي بالوفيات: ٢٤/ ٨٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٨٧، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢٨٨.

(٦) أي: دليل الأندلسي، وإذا أراد به المذهب يتوجب أن يقول : (أما دليل الثاني).

الأصل، فيجب أن يُقتصر على موضع السماع.

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه إذا سمعناهما ناقصين، علمنا أنّ استعمالهما كذلك جائز، فنقيس على موضع السماع غيره.

ولا يخفى على الفطن المنصف ضَعف هذا الوجه، وقوة الوجه الأول، فالمذهب السديد هو الأول، فليُعتمد عليه.

ثمّ اعلم أنّ (كان) أربعة أنواع:

الأول: الناقصة.

الثاني: التامة.

الثالث: التي بمعنى (صار) / ٨٠و/ .

الرابع: الزائدة.

مثال الأول: (كان زيدٌ قائماً).

مثال الثاني: قوله تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**﴾[١]، أي: وجد.

مثال الثالث: قول الشاعر[٢]: [الطويل]

بِتَيْهــاءَ قَفْــرٍ والـمَطِيُّ كـأَنَّـهـا ... قَطا الحَزْنِ قد كا نَتْ فِراخاً بُيُوضُها[٣]

---

(١) سورة البقرة/ ٢٨٠.

(٢) هو عمرو بن أحمر الباهلي، شاعر مخضرم، صحيح الكلام، كثير الغريب، عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول شعراء الإسلام، واختلف في سنة وفاته. طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٧١ و٥٨٠، المؤتلف والمختلف/ الآمدي: ٤٤، معجم الشعراء/ المرزباني: ٢١٤، الشعُور بالعُور: ١٣٩.

(٣) وجاء قبله:

ألا لـيـت شعــري هل أبيــتن ليلةً ... صحيحَ السُّرى والعينُ تجري عَرُوضُها ☜

أي: صارت، فانّ البيوض تصير فِراخاً، لا أنّها كانت فِراخاً.

مثال الرابع: قول الشاعر(١): [الوافر]

فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنـــا كانُوا كِرامِ(٢)

ينظر: ديوانه: ١١٩، والحيوان: ٥/ ٥٧٥، ولسان العرب-عرض-٧/ ١٨٦، و-كون-١٣/ ٣٦٧، وخزانة الأدب: ٩/ ٢٠١.

ولم ينسب في المعاني الكبير: ٣١٣، والمفصل: ٣٥١، وأسرار العربية: ١٣٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٨٩، وشرح المفصل: ٧/ ١٠٢، وشرح الأشموني: ١/ ٣٣٧.

معنى البيت: التيهاء: الصحراء التي يضلّ فيها الساري، وقد شبّه الإبل في سرعتها وشدّة سيرها، بالقطا التي فارقت فراخها لتحمل إليها الماء، وقد أضاف القطا إلى الحزن، وهو ما غلظ من الأرض، للدلالة على قلّة الماء وشدّة العطش، وذلك أدعى لسرعة طيرانها. ينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٢٠١-٢٠٣.

(١) هو همَّام بن غالِب بن صَعْصَعَة التميميّ الدارميّ، أبو فراس، الشهير بالفَرَزْدَق لجهامة وجهه وغلظه، شاعر من النُّبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، ومن شعراء الطبقة الأُولى في الاسلام، له نقائض مشهورة مع جَرِير والأَخْطَل، وتُوفّي في بادية البصرة سنة (١١٠هـ) وقيل: (١١٤هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٢٩٨، والأغاني: ٢١/ ١٨٠، والأعلام: ٨/ ٩٣.

(٢) البيت من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك، ويهجو جريراً، وروايته في الكتاب والمقتضب: (رأيت ديار قوم) بدلاً من (مررت بدار قوم). وفي الديوان: (رأيت ديار قومي)، وقبله:

فقالوا إنْ فعلتَ فأغنِ عنّا دموعاً غيرَ راقئةِ السِّجامِ

ينظر: الديوان: ٨٣٥، وكتاب الجمل في النحو/ الخليل: ١٥٠، والكتاب: ٢/ ١٥٣، والمقتضب: ٤/ ١١٦، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٢، وخزانة الأدب: ٩/ ٢١٩.

والشاهد غير منسوب في الصاحبي: ١٦٥، وفقه اللغة وسر العربية: ٣١٧، وأسرار العربية: ١٣٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٩٢، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٥٨، ومغني اللبيب: ٣/ ٥٢٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٩.

وذهب الخليل وسيبويه إلى زيادة (كان) في الشاهد، وردّ المبرد ذلك، جاعلاً قوله : (لنا) خبراً لها مقدماً عليها، كأنّه قال: (وجيران كانوا لنا كرام)، وللعلماء في البيت تأويلات كثيرة، جمعها ابن هشام في مغني اللبيب: ٣/ ٥٢٠.

أي: جيرانٍ كرامٍ، فزيدت (كان) للتأكيد.

واعلم أنّ بعضهم[١] قسّم (كان) إلى خمسة؛ أربعة منها ما ذُكر، وخامسها: (كان) التي اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة المفسّرة للضمير[٢]، كقول الشاعر[٣]: [الطويل]

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[٤]

وأقول: لا تخلو (كان) هذه إمّا أن تكون الناقصة، أو بمعنى صار[٥]، وكلاهما قد مرّا، فعادّه[٦] قسماً آخر مكثارٌ[٧].

---

(١) البعض صاحب أسرار العربية «منه».

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٣٥-١٣٦، والفوائد الضيائية: ٢/ ٢٨٩.

(٣) هو عمير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب، من بني سلول، من شعراء الدولة الأموية، كنيته أبو الفرزدق، وأبو الفيل. قيل: هو مولىً لبني هلال، ويلقب بـ(عجير). عدّه ابن سلام في شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٩٣، والأغاني: ١٣/ ٥٨، ومعجم الشعراء: ١٦٦ و٢٣٢، والمؤتلف والمختلف: ٢٥٠، وتاريخ دمشق: ٤٠/ ٤٨/ ترجمة٤٦٥٥، وشعر العجير السلولي: ٢٠٧.

(٤) البيت من الطويل، وروايته في الأغاني:

إذا متُّ كان الناسُ نِصفين شامتٌ ومُثْنٍ بما قد كنت أُسدِي وأَصنع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، لتخريج البيت ينظر: شعر العجير السلولي: ٢٢٥، والكتاب ١/ ٧١، الأغاني ١٣/ ٧٧، خزانة الأدب: ٩/ ٧٣.

ولم ينسب في كتاب الجمل في النحو: ١٤٥، واللمع في العربية: ٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١١٦، وأسرار العربية: ١٣٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٩٦، و٧٤٠، و٧٦٠، وشرح الأشموني: ١/ ٣٦٧.

(٥) ويحتمل أن تكون تامّة أيضاً، فاعلها الضمير. «منه».

(٦) في «ك»: (فعده).

(٧) يريد أنّ عدّها قسمًا آخر تكثيرٌ لعدد الأقسام، والمكثار في اللغة: المهذار الكثير الكلام، يقال: رجل ☜

ثمّ أنّه قيل: إنّ (كان) الناقصة ليس فيها معنى الحدث بخلاف التامّة[١].

وأقول: عدم كينونة الحدث في الناقصة محلّ نظرٍ يحتاج إلى دليلٍ، وليس[٢].

وأمّا (أصبح)، و(أمسى)، و(أضحى)، و(ظلّ)، و(بات)، فبمعنى: صار كذا في وقت الصُّبح[٣]، والمُسيّ[٤]، والضُّحى، وتمام النهار، وتمام الليل.

وقد تستعمل بمعنى: صار كذا[٥]، أعمّ من أن يكون في وقت الصُّبح والمُسيّ، أو غيرهما.

فإن قلتَ: هل يجوز[٦] تقديم أخبار تلك الأفعال عليها، أم لا؟

قلتُ: أمّا فيما ليس في أوله (ما)، فهو جائزٌ بالاتفاق، فإنّها شبيهةٌ بالمفعول، فيجوز تقديمها عليها، كما يجوز تقديم المفعول على فعله.

وأمّا / ٨٠ظ/ فيما أوله (ما) فهو ممتنعٌ[٧] بالاتفاق[٨]؛ وذلك لأنّ (ما) في

مكثار، وامرأة مكثار. ينظر: العين-كثر-٥/ ٣٤٨، والمعجم الوسيط-كثر-: ٢/ ٤٧٢.

(١) المسائل العسكريات: ٧٦، اللمع في العربية: ١٣٦، أسرار العربية: ١٣٣-١٣٤، الإنصاف: ٢/ ٨٢٦ (مسألة ١١٩)، شرح المفصل: ٧/ ٨٩.

(٢) أي: وليس هناك دليل، وهذا التركيب من مظاهر أسلوب المصنف.

(٣) نحو: (أَصْبَحَ زَيْدٌ ذاكِراً)، أي صار ذَاكِراً فِي وَقْتِ الصُّبْحِ، وبِمَعْنَى دَخَلَ فِي الصَّباحِ، نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم/ ١٧].

(٤) المُسّي - بضم الميم أو كسرها، وسكون السين - من المساء، كالصبح من الصباح. العين- مسي- ٧/ ٣٢٣، القاموس المحيط- مسو-: ٤/ ٣٩٠.

(٥) نحو: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل/ ٥٨].

(٦) كذا، والصواب: أيجوز.

(٧) في «ك»: (ممنوع).

(٨) نقل ابن الأنباري وابن هشام الإجماع على امتناع تقديم خبر(ما دام) عليها، وأجاز بعض

غير (ما دام) للنفي، وقد عرفت أنّ النفي له صدارة الكلام، فلا يعمل فيما قبله، وحمل (ما دام) على غيره.

وأمّا (ليس) فهي مختلفٌ فيها، فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز، والبصريون إلى أنّه يجوز[1].

أمّا دليل الأول، فهو وجهان:

الأول: أنّه أيضاً نفيٌ، فله صدارة الكلام، فلا يعمل فيما قبله.

الثاني: أنّه فعلٌ لا يتصرّف، والفعل غير المتصرّف لا يتصرّف عمله.

الجواب

أمّا عن الأول: فهو أنّ عمل (ليس) للفعلية، ولا مدخل في عمله للنفي، والفعل يتقدّم عليه معموله.

وأمّا عن الثاني: فهو أنّا لا نسلّم أنّ الفعل إذا لم يتصرّف لا يتصرّف عمله، لا بدّ له من دليل.

وأمّا دليل الثاني، فهو أيضاً وجهان:

الأول: أنّه فعل يعمل للفعلية، ومعمولات الأفعال تتقدّم عليها.

↩ الكوفيين وبعض البصريين تقديم خبر(ما زال) عليها. فالاتفاق المطلق الذي يذكره المصنف هنا، والإجماع الذي يذكره ابن مالك في الألفية، على منع هذه المسألة، قد يراد به إجماع الجمهور، فليس كلّ النحاة يمنع ذلك. ينظر: الإنصاف: ١/ ١٥٥(مسألة ١٧)، وأسرار العربية: ١٣٦، وشرح قطر الندى: ١٣٢-١٣٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٦.

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٦٠-١٦١ (مسألة ١٨)، وأسرار العربية: ١٤٠. وذهب أبو العباس المبرد وابن السراج إلى عدم الجواز، وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى الجواز، ينظر: الخصائص: ١/ ١٨٨، وشرح قطر الندى: ١٣٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٧.

الثاني: أنّه كما يجوز تقديم خبره على اسمه، كذلك يجب أن يجوز تقديم خبره عليه.

وأقول: الوجه الأول صحيحٌ، ولكن يرِدُ على الثاني أنّ ذلك القياس لا وجه له.

على أنّه بين تقديم خبره على اسمه وتقديمه عليه فرقٌ، بل بونٌ بعيدٌ؛ لأنّ الأول لا يوجب ضعفاً، لا ظاهراً، ولا باطناً، بخلاف الثاني فإنّه بحسب الظاهر غير جائزٍ كما توهّمه الكوفيون، فعُلم من ذلك أنّ الحقّ عندي هو مذهب البصريين.

خاتـمة

ذهب بعض النحاة إلى أنّ (كان) وأخواتها، إذا كانت ناقصةً، حروفٌ، ودليلهم:

إنّها حينئذٍ لا تدلّ على الحدث، والفعل يجب أن يدلّ عليه(٢).

وأقول: قد عرفت المنع سابقاً(٣).

وأمّا دليل القائلين بأنّها أفعال، فهو وجهان:

الأول: أنّه / ٨١و/ تُلحق بها تاء التأنيث، وتاء الضمير، وضمير التثنية، والجمع، يقال: (كانت)، و(كنتُ)، و(كانا)، و(كانوا)، والحرف لا تُلحق به هذه

---

(٢) ذهب الجمهور إلى أنهَّا أفعال لتصرُّفها، واتِّصال الضمائر وتاء التأنيث بها، ودلالتها على معنى في نفسها، وهو الزمان. وعبَّر بعض النحويين عنها بالحروف؛ لأنّها تشبه الحروف في أنَّها لا تدلّ على الحدث. اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٣، وينظر: أسرار العربية: ١٣٢.

(٣) تقدم آنفاً في هذا الباب، فصل في بيان الأفعال الناقصة ص١٩٧.

العلامات.

الثاني: أنّ ما عدا (ليس) يتصرّف كالأفعال، و(ليس) إنّما لم يتصرّف؛ لأنّه أشبه (لا) للنفي[١]، والأحرف لا تتصرّف، فكذلك ما أشبهه. وكلا دليليهم صحيحان، فمذهبهم هو الحقّ.

فصل في بيان أفعال المقاربة

وهي أفعالٌ موضوعةٌ لدنوّ خبرها وقربه[٢]، وهي سبعة: (عسى)، و(كاد)، و(أوشك)، و(كرب)، و(أخذ)، و(طفق)، و(جعل).

فالأول: موضوعٌ لدنوّ الخبر رجاءً، ويكون خبره فعلاً مضارعاً منصوباً بـ(أنْ) في الأغلب، وقد تُحذف (أنْ).

والثاني: لدنوّ الخبر حصولاً، ويكون خبره فعلاً مضارعاً مرفوعاً، وقد يجيء منصوباً بـ(أنْ)، والبواقي لدنوّ الخبر شروعاً[٣].

فائدة

إذا دخل النفي على (كاد)، فقد اختلف فيه: فقيل: كدخوله على سائر الأفعال،

في أنّه للنفي. وقيل: للإثبات. وقيل: في الماضي للإثبات، وفي المضارع: للنفي[٤].

---

(١) في «ش»: (أشبه للنفي).

(٢) في «ش»: (وقربها).

(٣) حدّ ابن الحاجب هذه الأفعال بأقسامها الثلاثة بنحو ذلك. الكافية: ٤٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢١٣ و٢٢٢، والفوائد الضيائية: ٣٠١-٣٠٤، وخزانة ☜

أمّا الأول، فلا يحتاج إلى دليل، بل يكفيه كونه فعلاً.

وأمّا دليل الثاني؛ أمّا في الماضي فقوله: ﴿**وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾[1]، فانّ المعنى أنّهم كادوا؛ لأنّ الضمير راجعٌ إلى بني إسرائيل، والفعل(قتْلُ البقرة)، وأنّهم فعلوه وقتلوها، فكيف ينفي قربهم إليه؟

وأمّا في المضارع، فهو أنّ الشعراء ذمّوا قول ذي الرُّمّة[2]: [الطويل]

إذا غيَّرَ الـهجرُ المحبِّين لـم يَكَدْ رسيسَ الهوَى من حبِّ ميَّة يبرحُ [3]

بأنّ / ٨١ظ/ بين المقام و(لم يكد) تنافياً؛ لأنّ (لم يكد يبرح) يدلّ على زوال رسيس الهوى، والمقام يقتضي ثبوته.

الجواب

أمّا عن الأول: فلأنّ معنى الآية: أنّهم لم يقربوا أن يفعلوا سابقاً، ثمّ

الأدب: ٩/ ٣٠٩.

(١) سورة البقرة/ ٧١.

(٢) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة العدوي، المعروف بذي الرمة، من فحول الطبقة الثانية في عصره، توفّي سنة (١١٧هـ)، وله ديوان مطبوع. ينظر: أنساب الأشراف: ١١١/ ٢٨٦، وفيات الأعيان: ٤/ ١١، الأعلام: ٥/ ١٢٤.

(٣) البيت من قصيدة طويلة لذي الرُّمّة، مطلعها:

أَمَنْزِلَتَي ميٍّ سـلامٌ عليكمـا على النأيِ والنائي يَودّ ويَنصحُ

ينظر: الديوان: ٨٦، والأغاني: ١٨/ ٣٣، والموشح: ١٨٠، وأمالي المرتضى: ٢/ ١٢، والمفصل: ٣٥٩، وشرح المفصل: ٧/ ١٢٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢١٣، و٢٢٤، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٩، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٠٢، وخزانة الأدب: ٩/ ٣٠٩.

والرَّسِيسُ : الشيء الثابت الذي قد لزم مكانه...ورسَّ الهوى في قلبه، والسَّقَمُ في جسمه، رَسّاً ورَسيساً، وأَرَسَّ: دخل وثبت. لسان العرب- رسس-٦/ ٩٧.

اضطروا إلى القبول فقبلوا.

وأمّا عن الثاني: فبأنّ الفصحاء خطّأوا مخطّئ ذي الرمة[١].

وأمّا دليل الثالث: فهو الآية، والجواب الجواب[٢]، فثبت أنّ الحقّ أنّ (كاد) المنفي كالأفعال الأُخر المنفية.

وأمّا (طفق)، و(كرب) و(جعل) و(أخذ)، و(أوشك) فاستعمالها كاستعمال (كاد).

فصل في بيان فعل التعجّب

وهو فعلٌ موضوعٌ ليدلّ على أنّ المتكلم به متعجبٌ[٣]، وله صيغتان: (ما أفعلَهُ)، (وأفعِلْ به)، تقول: (ما أحسن زيداً!)، و(إحسن بزيدٍ!)، ولا يتصرّفان، وبناؤهما ممّا يُبنى منه اسم التفضيل، ولا يتقدّم جزءٌ منهما على آخر.

فإن قلتَ: لِمَ زيدت (ما) في الأول؟

قلتُ: لأنّ فيه إبهاماً عظيماً، وكلّما كان المتعجّب به أشدّ إبهاماً[٤]، كان

---

(١) روي بالإسناد عن غيلان بن الحكم، قال: قدم علينا ذو الرُّمّة الكوفة، فوقف على راحلته بالكناسة ينشدنا قصيدته الحائية، فلمّا بلغ إلى هذا البيت: إذا غير النأي المحبين لم يكد...قال له ابن شبرمة: يا ذا الرُّمّة، أراه قد برح. ففكر ساعة، ثمّ قال: إذا غير النأي المحبين لم أجد... قال: فرجعت إلى أبي الحكم بن البختري بن المختار، فأخبرته الخبر، فقال: أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر عليه، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله، إنّما هذا كقول الله عز وجل: ﴿**إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**﴾ [النور/ ٤٠]، أي: لم يرها، ولم يكد. الموشح: ١٨٠، أمالي المرتضى: ٢/ ١٢، دلائل الإعجاز: ٢٧٤، خزانة الأدب: ٩/ ٣١١.

(٢) أي: إنّ الجواب هو الجواب المتقدم في مورد الآية نفسه.

(٣) لم أجد هذا الحدّ بهذا اللفظ.

(٤) في «ش»: (المتعجب به أبهم).

التعجّب أعظم.

فإن قلتَ: (ما) هذه، ما هي؟

قلتُ: يُحتمل أن تكون موصوفةً، أو موصولةً، أو بمعنى شيءٍ، وعلى التقادير الثلاثة الإبهام متحققٌ، ولكن ذهب سيبويه إلى الثالث، ويقول: إنّه مبتدأ، ما بعده خبره. والأخفش إلى الثاني، وما بعده صلته حينئذٍ، والخبر محذوفٌ[1].

فإن قلتَ: ما وجه الأول، وما وجه الثاني، وأيّهما أصحّ؟

قلتُ: أمّا وجه الأول، فهو أنّه إذا كان بمعنى شيءٍ، كان إبهامه أشدّ، فكان أنسب بالتعجّب.

وأمّا وجه الثاني، فهو أنّ الموصول يجب أن يكون مع صلته معلوماً للمخاطب / ٨٢و/ ، فإذا أتى المتكلم بـ(ما) الموصولة بصفة مدحٍ أو ذمٍّ أو غيرهما، فكأنّه أشعر بأنّ المخاطب عالمٌ بذلك، فكان التعجّب أشدّ.

ولكن الوجه الأول حَسَنٌ جميلٌ، والوجه الثاني لا يروي الغليل[2]؛ لأنّ الإشعار بعلم المخاطب بالصلة لا يفيد تقويةً للتعجّب، بل إنّما يفيد تقويةً للاتصاف بالصلة، ومن ذلك غلب وهم الأخفش على عقله، فأوقعه في ضلالٍ مبينٍ.

---

(١) قال سيبويه: «قولك: (ما أَحْسَنَ عبدَ الله!) زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: (شيء أحسنَ عبدَ الله)، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيلٌ، ولم يُتكلَّم به». الكتاب: ١/ ٧٢، وينظر تفصيل مذاهب النَحويين في إعراب (ما) التعجبية: أسرار العربية: ١١٢، والمفصل: ٣٦٨، وشرح المفصل: /١٤٨- ١٤٩، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٥١، ومغني اللبيب: ٤/ ١٣-١٤، و٦/ ٣١١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٤٨، والجنى الداني: ٣٣٧، وشرح الأشموني: ٤/ ١٦٧.

(٢) على أنّ هذا القول يؤدّي إلى التأويل لحذف الخبر«منه سلّمه الله».

فإن قلتَ: ما حكم الموصوفة؟

قلتُ: حكمها حكم الموصولة، إلّا أن يرجّح بما فيها من التنكير، فيقرب من مذهب سيبويه.

فإن قلتَ: ما محلّ الجار والمجرور، أعني (به)؟

قلتُ: اختلف فيه سيبويه والأخفش[١]، فذهب الأول إلى أنّه فاعلٌ لفعل التعجّب، وحينئذٍ لا ضمير فيه، إذ لا يتعدّد الفاعل، والمعنى حينئذٍ: (يحسن زيدٌ).

وذهب الأخفش إلى أنّه مفعولٌ، والمعنى: (أحسِن بزيدٍ)، أي: (صيّره ذا حسنٍ)، من (أحسَن) بمعنى: (صار ذا حسن)، فإذا عُدّي بالباء صار بمعنى: (صيّر).

وقيل في الوجه الأخير: إنّ المعنى: (صِر[٢] ذا حسن) [٣]، ولا يخفى على العليل أنّه لا يشفيه، ولا على الغليل أنّه لا يسقيه؛ لأنّه إنّما دلّ على أنّه فاعلٌ؛ لأنّ فاعل[٤] (صِر) لا يكون إلّا المتعجّب منه[٥]، فإذا كان المتعجّب [منه] [٦] (زيداً)، وقيل: (أحسن بزيدٍ)، كان (زيدٌ) فاعلاً بهذا المعنى، والوجه ما قلنا.

فإن قلتَ: أيّ المذهبين أصحّ؟

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٤٧-٤٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٢٧، ٢٣٤، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٤٨٩، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٠٩.

(٢) في «ك»: (صيره).

(٣) قال الجامي في شرح الكافية: «(وبه) أي: مجروره، مفعول عند الأخفش، لـ(أحسن)، بمعنى (صِر ذا حسن) على أن تكون همزة (أفعل) للصيرورة، والباء للتعدية» الفوائد الضيائية: ١/ ٣٠٩.

(٤) (لأنّ فاعل) سقطت من«ك».

(٥) (منه) سقطت من «ش».

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

قلتُ: الأول، أمّا أولاً؛ فلأنّه لا يحتاج إلى التقدير الذي هو خلاف الأصل.

وأمّا ثانياً فلأنّ المعنى: أنّه أحسن، ولكن التعجّب يُفهم من الصيغة، لا أن يحسن؛ لأنّه لو كان المعنى كذلك، لما فُهم أنّه في الواقع حَسَنٌ أم لا، ولكن الأخفش فهم منه المعنى الثاني، فقال ما قال.

فإن قلتَ: الباء في[١] (بزيدٍ)، ما هي؟

قلتُ: / ٨٢ظ/ أمّا على مذهب سيبويه فزائدةٌ ليس إلّا[٢]؛ لأنّ الفاعل لا يتوسط بينه وبين فعله إلّا حرفٌ زائدٌ، كقوله تعالى: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**﴾[٣].

وأمّا على مذهب الأخفش، فيُحتمل أن تكون زائدةً، وأن تكون للتعدية[٤].

فصل في بيان أفعال المدح والذم

فعل المدح: ما وُضِع لأن يُمدح به، وفعل الذمّ بخلافه، والأول اثنان، وهما: (نعم)، و(حبّذا)، وكذا الثاني، وهما: (بئس)، و(ساء).

وفاعلُ ما عدا (حبّذا) اسمٌ معرفٌ باللام، أو مضافٌ إلى المعرّف بواسطةٍ، أو بدونها، أو ضميرٌ مبهمٌ مفسّرٌ بنكرةٍ منصوبةٍ[٥].

والمخصوص بالمدح (أعني الممدوح) أو الذمّ (أعني المذموم) بعد الفاعل،

---

(١) (في) سقطت من «ش».

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٤٧-٤٨، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٢٧، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٤٨٩، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٠٩.

(٣) سورة النساء/ ٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٢٧، و٢٣٤، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٤٩٠، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٠٩.

(٥) (منصوبة) سقطت من «ش».

تقول: (نعم الرجلُ زيدٌ)، فانّ الفاعل هنا: هو (الرجُل)، وهو اسمٌ معرفٌ باللام. والمخصوص بالمدح: هو (زيدٌ)، وهو واقعٌ بعد (الرجل).

وتقول: (نعم غلامُ الرجلِ زيدٌ)، فالفاعل: هو (غلامُ الرجلِ)، والمخصوص بالمدح[١]: (زيدٌ). وتقول: (نعم رجلاً زيدٌ)، فالفاعل: ضميرٌ مستكنٌ في (نعم)، مفسرٌ بـ(رجلاً)، و(رجلاً): تمييزٌ لذلك الضمير، و(زيدٌ): مخصوص.

وقيل: إنّ الفاعل في: (نعم رجلاً)، هو (رجلاً)[٢]، وهو فريةٌ ما فيها مريةٌ؛ لأنّ (رجلاً) وقع تمييزاً[٣] للضمير، فكيف يكون فاعلاً؟! بل الحقّ ما ذكرنا.

فإن قلتَ: ما موقع المخصوص؟

قلتُ: قد اختلف النحاة في ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أنّه مبتدأ خبره ما

---

(١) (بالمدح) سقطت من «ش».

(٢) حاصل أقوال جمهور النحاة أنّ الغالب في فاعل (نعم) و(بئس) أن يكون ظاهراً معرفاً بـ(أل) أو مضافاً إلى المعرف بـ(أل)، أو مضافاً إلى المضاف للمعرف بـ(أل)، أو ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز.
ولم أجد من النحاة من يصرّح بأنّ النكرة المنصوبة بعد (نعم) و(بئس) تعرب فاعلاً.
لكنّ الفرّاء ذهب إلى أنّ الاسم المرفوع في (نعم زيدٌ رجلاً) فاعلٌ، والنكرة المنصوبة بعده تمييزٌ منقولٌ عن الفاعل، والأصل: (نعم الرجلُ زيدٌ). ينظر: المفصل: ٣٦٢، شرح المفصل: ٧/ ١٣٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٨-١٣، البسيط في شرح الكافية: ٢/ ٤٩٧، شرح الأشموني: ٤/ ١٩٨-٢١٨.
واختلفت آراء النحويين في فاعل (نعم) و(بئس) المميز بـ(ما)، نحو: (نعمّا)، فقيل: إنّ (ما) في موضع نصب على التمييز، وقيل: إنّها معرفةٌ تامةٌ، وهي الفاعل. فلعلّ المصنف يشير إلى هذا الرأي، أو إلى رأي الفرّاء المتقدّم، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٥٠، والجنى الداني: ٣٣٧، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٧٩-٢٨٠، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٦٦.

(٣) أي: مُعلَّمًا بعلامة التمييز، وهي النصب، ولم يعهد لك أن يكون الفاعل نصباً«منه».

قبله، وذهب آخرون إلى أنّه خبر مبتدأ محذوف[١].

فإن قلتَ: أيّهما أصح ؟

قلتُ: الأول، إذ عليه لا يحتاج إلى تقديرٍ مع صحّة المعنى.

فإن قلتَ: هل يجب[٢] أن يكون المخصوص مطابقاً للفاعل، أم لا؟

قلتُ: يجب؛ لأنّ الفاعل في الحقيقة عبارةٌ عنه؛ لأنّ (الرجل) / ٨٣و/ هو (زيدٌ) بعينه.

فإن قلتَ: فما تقول في قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ**﴾[٣]، فانّ الفاعل: هو (مَثَلُ) المضاف إلى المحلّى باللام، والمخصوص بالذمّ: هو (الذين كذبوا)، و(مَثَلُ) مفردٌ، و(الذين كذبوا) جمعٌ، فلا تطابق بينهما.

قلتُ: ليس المخصوص هو (الذين كذبوا)، بل نُقدّر[٤] مضافاً، ليكون مخصوصاً، فنقول: التقدير: (بئس مثلُ القومِ مثلُ الذين كذبوا)، أو نقول: التقدير: (بئس مثلاً مثلُ القوم)، وعلى كلا التقديرين طابق الفاعل المخصوص.

ثمّ اعلم أنّ فاعل (حبذا): هو (ذا)، والمخصوص(بالمدح) [٥]: ما بعده.

هذا آخر الكلام في الباب الثاني، والله المسؤول في التوفيق لإتمام الباب الثالث، إنّه هو الموفق والمعين.

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ١٤٠، المفصل: ٣٦٣، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٦٧، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٤٩٧.

(٢) كذا، والصواب: أيجب.

(٣) سورة الجمعة/ ٥.

(٤) في «ش»: (يقدر).

(٥) (بالمدح) سقطت من «ش».

الباب الثالث

في الحرف[1]

الحرف: وهو كما سلف[2]: كلمةٌ تدلّ على معنىً في غيره[3]، وإنّما سمّي حرفاً؛ لأنّ الحرف في اللغة بمعنى الطرف[4]، وهذا النوع من الكلمة وقع طرفاً بالنسبة إلى أخويه[5]؛ لأنّ أخويه يدلّان على المعنى في نفسه[6]، وهو لا يدلّ؛ ولأنّهما يقعان عمدةً في الكلام دونه، وهي سبعة عشر نوعاً:

الأول: حروف الجر

وهي ثمانية عشر حرفاً: (مِن)، و(الباء)، و(اللام)، و(في)، و(حتى)، و(إلى)، و(عن)، و(على)، و(مُذْ)، و(مُنذُ)، و(ربّ) الملفوظة والمقدرة بعد الواو،

(١) في «ك»: (في الحروف).

(٢) أشار إليه في مقدمته ص٢، وفي الباب الأول: خواص الاسم ص٢١.

(٣) ورد نحو هذا الحدّ في الكافية: ٥١.

(٤) ينظر: لسان العرب-حرف-: ٩/ ٤١.

(٥) أي: الاسم والفعل.

(٦) كذا، ويظهر أنّ الصواب: (في أنفسهما).

و(واو القسم)، و(باؤه)[١]، و(تاؤه)، و(الكاف)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا).

[١] أمّا (مِن) فقد تكون للابتداء، كقوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ**﴾[٢].

وقد تكون للتبيين، كقوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾[٣] / ٨٣ظ/ .

وقد تكون للتبعيض، كقولك: (جاءني واحدٌ من القوم)، أي: بعضهم.

وقد تكون زائدة للتأكيد، لكنّ النحاة اختلفوا في أنّها هل تزيد في الكلام الموجب أم[٤] لا؟ فذهب جمعٌ إلى الأول، وآخرون إلى الثاني[٥].

أمّا دليل الأول: فقولهم: (قد كان مِن مَطرٍ)، أي: [كان][٦] مَطرٌ.

الجواب

أنّا لا نسلّم أنّ هذه للتأكيد، لم لا يجوز أن تكون للتبعيض؟ أي: بعض

(١) جعل باء القسم حرفاً مستقلًا، وخصّ الباء المتقدمة بالمعاني الأخر.

(٢) سورة القصص/ ٢٠.

(٣) سورة الحج/ ٣٠.

(٤) كذا، والقياس أن يقال: أتزاد في الكلام الموجب، أم لا؟

(٥) لا تزاد (مِن) عند الجمهور إلاّ بشرطين، هما: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة. وأجاز الكوفيون زيادتها بشرطٍ واحدٍ هو تنكير مجرورها، وذكر المرادي أنّ الكسائي وهشام بن معاوية الضرير يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٦٨، والجنى الداني: ٣١٨، ومغني اللبيب: ٤/ ١٦٤-١٦٦ و١٧٧، وشرح التسهيل: ٣/ ١٣٨.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

المطر[١].

وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه إذا وقعت في المثبت يمكن حملها على معنىً لا تكون زائدة، فهو الواجب؛ لأنّ التأسيس خيرٌ من التأكيد[٢].

وإذا وقع في المنفي، فقد يكون بحيث لا معنى له إلّا التأكيد، فهو الواجب حينئذٍ، وهذا المذهب هو الحقّ عندي.

[٢] وأمّا (الباء) فهو موضوعٌ للإلصاق، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، فإنّ المعنى أنّ المرور التصق[٣] واتصل بزيدٍ.

وقد يكون بمعنى (في)، كقولك: (صليتُ[٤] بالمسجد).

وقد يكون للاستعانة، نحو: (كتبتُ بالقلمِ).

وقد يكون للملابسة، كقولك: (جئتُ بالثوبِ).

[٣] وأمّا (اللام) فهو للاختصاص، نحو: (الثوبُ لزيدٍ)، و(الجُلُّ للفرسِ).

---

(١) ذكر ابن الحاجب أنّ زيادة (من) في الكلام الموجب متأوّل. وتأويلها بمعنى التبعيض أو التبيين، أي: قد كان بعض مطرٍ، أو شيءٌ من مطر، أو هو واردٌ على الحكاية، كأنّ قائلاً قال: هل كان من مطرٍ؟ فأجاب: بأنّه قد كان من مطرٍ. ينظر: الكافية: ٥١، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٦٨، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) التأسيس: إفادة معنىً آخر لم يكن أصلًا قبله، ويقول الأصوليون: التأسيس خيرٌ من التأكيد، فإذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد، تعيّن الحمل على التأسيس؛ لأنّ حمله على الإفادة خيرٌ من حمله على الإعادة، ينظر: الأشباه والنظائر: ١٤٩، معجم مصطلح الأصول: ٦٣، ومعجم مصطلحات أصول الفقه: ١١٥.

(٣) في «ش»: (الصق).

(٤) في «ك»: (جلست).

وقد يكون للتعليل، نحو: (جئتُ[١] لمجيئك).

وقد يكون بعد القول[٢] بمعنى (عن)، كقولك: (**قلتُ** لزيدٍ إنّه فعل كذا)، أي: قلت عن زيد[٣].

وقد يكون للتعجب، بمعنى القسم[٤]، كقولك: (لله لا يُؤخّر الأجل!).

[٤] وأمّا (في) فهو للظرفية، كقولك: (الماءُ في الكُوزِ)، فالكوز ظرفٌ للماء، والدالّ على ظرفيته لفظة (في).

وقد يكون (في) بمعنى (على)، كقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿**لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[٥]، أي: عليها.

[٥-٦] وأمّا (إلى) و(حتّى) فكلاهما للانتهاء، إلّا أنّ بينهما فرقين:

---

(١) في «ك»: (جئتك).

(٢) وقد أطلق بعضهم في ورود (اللام) بمعنى (عن)، ولم يخصّه بأن يكون بعد القول، ومنه الحديث الشريف: «إنّ الله وَاضِعٌ يدَهُ لُمِسِيءِ اللَّيْلِ»، أي: عنه، فلا يعاجله بالعقوبة، ينظر: الجنى الداني: ١٠٠، وتاج العروس: ١١/ ٥٢٠.

(٣) جعل المرادي من هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ**﴾ [الأحقاف: ١١]، أي عن الذين آمنوا، وليس المعنى خطابهم بذلك، وإلّا لقيل: سبقتمونا. وقيل: اللام في الآية للتعليل، أي: من أجل الذين آمنوا.

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي في مستدرك الديوان: ٤٠٣:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغياً إنّه لدميمُ

أي: عن وجهها، ينظر: الجنى الداني: ٩٩، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٤٢.

(٤) قال الرضي: «قولهم في التعجب، يعنون: في الأمر العظيم الذي يستحقّ أن يُتعجّب منه، فلا يقال: (لله لقد قام زيد)، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: (لله لتبعثنّ)». شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٨٦.

(٥) سورة طه/ ٧١.

الأول: أنّ (حتّى) إنّما / ٨٤و/ تُستعمل إذا كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، والأصل في (إلى) أن يكون ما بعدها خارجاً عن حكم ما قبلها، تقول: (سرتُ من بغدادَ إلى البصرةِ)، إذا لم تسر[١] البصرة، و(أكلتُ السمكَ[٢] حتّى رأسِه)[٣]، إذا أكلتَ رأسه أيضاً.

ولكن قد يُستعمل (إلى) بمعنى (حتى)، [لا][٤] سيّما في كلام المصنّفين[٥].

الثاني: أنّ (إلى) يضاف إلى المضمر بخلاف (حتى).

وقد يُستعملان بمعنى (مع).

أمّا الأول: فكقوله تعالى: ﴿**لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**﴾[٦].

وأمّا الثاني: فكقولك: (لا تأكُل مالَه حتّى مالِك)، هذا ما قيل[٧].

---

(١) في «ك»: (تصر).

(٢) كذا، والظاهر (السمكة حتى رأسها)؛ لأنّ السمك اسم جنس جمعي، يُفرّق بينه وبين واحده بالتاء. وهذا المثال متداول بهذا اللفظ في كتب النحويين. ينظر: الجنى الداني: ٥٤٤.

(٣) إلى هنا ينتهي السقط في نسخة «ط».

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أي إنّ بعض المصنفين يتسامح في استعمال (إلى) بمعنى (حتى)، فيجعل ما بعدها داخلًا في حكم ما قبلها. ينظر: بحار الأنوار: ٤٩/ ٨٨، وملاذ الأخيار: ٦/ ٥٣، والتنقيح في شرح العروة الوثقى: ٥/ ٧٧.

(٦) سورة النساء/ ٢.

(٧) قال ابن الحاجب: «(إلى)، للانتهاء، وبمعنى (مع) قليلًا، و(حتى) كذلك، وبمعنى (مع) كثيراً». الكافية: ٥١، وعدّ الرضي مجيء (حتى) الجارة بمعنى (مع) كثيراً، مما توهم به ابن الحاجب. ينظر: الكافية: ٤/ ٢٧٠، و٢٧٦.

وذكر الكسائي أنّ (حتى) مع الجثث بمعنى (مع)، ومع المصادر وظروف الزمان بمعنى (إلى)، تقول: (انتظرتك حتى الليل)، و(حتى قدوم عمرو)، بمعنى (إلى) فيهما، ونحو: (بعتك الدار ←

وأقول: هذا- أعني المجيء بمعنى (مع) في (حتى)- صحيحٌ، ولكن في (إلى) ممنوعٌ، والمثال المذكور يمكن تأويله بأن يقال: متعلّق (إلى) مقدّرٌ، والتقدير: لا تأكلوا أموالهم منضمّةً إلى أموالكم(١)، وحينئذٍ تكون للتعدية.

[٧] وأمّا (عن) فهو للتجاوز، كقولك: (رميتُ المَدَرَ عن رأسِ زيدٍ)، أي: رميته بحيث تجاوز(٢) عن رأسه.

[٨] وأمّا (على) فهو للاستعلاء، كقولك: (رفعتُ على السطح)، أي: فوقه.

واعلم أنّ (عن) و(على) كليهما قد يكونان اسمين، وذلك إذا كانا بعد (من) كقوله(٣): [الكامل]

[ولقد أراني للرماحِ دريئةً] مِن عن يميني مرّةً وشمالي (٤)

حتى بابها)، أي (مع)، و(كلمت القوم حتى زيد)، أي (مع). البحر المحيط: ٢/ ٥٨. وينظر: عمدة القاري: ٢٣/ ١٢٢.

(١) قال الرضي: «التحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي تضمّونها إلى أموالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة/ ٦] ، أي مضافة إلى المرافق». شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٧١، وينظر: مغني اللبيب: ٦/ ٦٧١، وكنز العرفان في فقه القرآن: ٢/ ١٠٨.

(٢) في «ك»: (يتجاوز).

(٣) هو قطري بن الفجاءة- واسمه جعونة-بن مازن الكناني المازني التميمي، كنيته في الحرب: أبو نعامة، ونعامة فرسه، وفي السلم: أبو محمد. من رؤساء الخوارج الأزارقة، كان خطيباً فارساً شاعراً، قتل سنة(٧٨ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤/ ٩٣، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ١٥١، والوافي بالوفيات: ٢٤/ ١٨٦.

(٤) ينظر: ديوان شعر الخوارج: ١٢٦، وديوان الحماسة: ١/ ٣٥، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ١٥٥، وخزانة الأدب: ١٠/ ١٥٨.
ولم يُنسب في أسرار العربية: ٢٥٥، والمثل السائر: ١/ ٢٨٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٢٣، ومغني اللبيب: ١/ ١٤٩، و٢/ ٥٣٢، وأوضح المسالك: ٣/ ٥٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٩. ويروى في المصادر: (وأمامي)، بدلاً من (وشمالي)، و يساعد على صحة ذلك أنّ حرف

أي: من جانب يميني.

وقولك: (مِن على السطح)، أي: مِن فوقه.

[٩-١٠] وأمّا (مُذْ ومُنْذُ) فقد يراد بهما أول الزمان الماضي، وقد يراد الزمان الحاضر.

فالأول: كقولك: (ما رأيتُك[1] مُذ يومِ الجمعة).

والثاني: كقولك: (لا أراك مُذ ساعتِنا هذه)، أو (يومِنا هذا)، أو (شهرِنا هذا)، أو (سنتِنا هذه).

وينبغي أن يُعلم أنّه على كلا التقديرين يجب أن يكون بعدهما مفردٌ لا مثنى ولا مجموع، إلّا بتأويلهما / ٨٤ظ/ إلى الواحد، بأن يفرض الاثنان أو الثلاثة فصاعداً زماناً واحداً، كما يُرتكب في قولنا: (ما رأيتُك مُذْ شهرِنا)، بأن يقال: إنّ مجموع أيام الشهر من حيث المجموع شيءٌ واحدٌ، فكذلك نقول في قولنا: (ما رأيتك مُذ هذين اليومين)[2].

[١١] وأمّا (ربّ) الملفوظة، فهي لإنشاء التقليل، أو التكثير، فلهذا وجب أن تُصَدّر على الكلام.

واعلم أنّ متعلّقها يجب أن يكون فعلاً ماضياً، وأن يكون ما بعدها نكرةً، أو ضميراً مبهماً[3] مميزاً بنكرةٍ.

☜ الروي في القصيدة ميم مكسورة. وفي بعض المصادر: (تارة)، بدلاً من (مرة).

(١) في «ك»: (ما رأيته).

(٢) أي: إنّ جميع أجزاء مدّة زمان عدم الرؤية يومان لا أزيد ولا أنقص. ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ١٤٢.

(٣) (مبهما) ساقطة من«ك». ومراده بالضمير المبهم: الذي لا مرجع له.

أمّا الأول: فكقولك: (ربَّ رجلٍ ضربت).

وأمّا الثاني: فكقولك: (ربّه رجلاً ضربت).

وأمّا الواو المقدّرة بعدها (ربّ)، فلا يدخل إلّا على الاسم الظاهر المنكر دون الضمير المميز به، ويجب أن يكون ذلك الاسم موصوفاً، كقول الشاعر(٤): [الرجز]

وبَلْدَةٍ ليــسَ بهــا أَنِيسُ إلّا اليَعافِيرُ وإلاَّ العِيسُ (٥)

[١٢] وأمّا (واو القسم) فهو الذي يتضمّن معنى القسم، ويجب أن لا يتلفّظ بفعله، كقولك: (والله لأفعلنّ كذا)، وأن لا يكون جوابه(٦) طلباً، فلا يقال: (والله اضرِبْ زيداً)، بصَيغة الأمر، وأن يكون المدخول عليه اسماً ظاهراً لا مضمراً.

[١٣] وأمّا (تاء القسم) المثناة من فوق، فحكمه حكم واوه، إلّا أنّ الواو يدخل على اسم الله وغيره، والتاء لا يدخل إلّا على اسم الله.

---

(٤) هو عامر بن الحارث النميري، شاعر وصّاف، أكثر شعره في وصف النساء، كان يُلقّب نفسه في شعره بـ(جران العَوْد) ومعنى الجِران: مُقدَّم عُنق البعير، والعَوْد: المُسنّ، قيل: إنّه عاصر عبد الملك بن مَرْوان. ينظر: خِزانة الأدب: ١٠/ ١٨، والأعلام: ٣/ ٢٥٠.

(٥) الديوان: ٩٧، وخزانة الأدب: ١٠/ ١٧.

وهو غير منسوب في كتاب سيبويه: ١/ ٢٦٣ و٢/ ٣٢٢، ومعاني القرآن: ١ / ٤٧٩، والمقتضب: ٢ / ٣١٨ و٣٤٦، والإنصاف: ١/ ٢٧١(مسألة ٣٥)، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٩٦، وشرح شذور الذهب: ١/ ٣٤٤.

واليُعْفور: الظبي الذي لونه كلون العَفَر، وهو التراب، وقيل: هو الظبي عامة. وقيل: ولد البقرة الوحشية. والعِيس: هي الإبل البيض مع شُقرة يسيرة، واحدها أَعْيَس وعَيْساء، ينظر: لسان العرب-عفر- ٤/ ٥٣٨، و-عيس-٦/ ١٥٢.

(٦) (جوابه) ساقطة من«ك».

[١٤] وأمّا (باؤه) فلا يُشترط فيه شيءٌ ممّا ذُكر. واعلم أنّه الأصل في القسم، ثمّ الواو، ثمّ التاء، ولهذا كانت شروط التاء أكثر من شروط الواو، ولا شرط للباء.

ويجب أن يُعلم أنّ جواب القسم يجب أن يكون مُصدّراً باللام، أو حرف النفي، أو (إنّ)، نحو: (واللهِ لزيدٌ قائمٌ)، أو (ما زيدٌ قائماً) / ٨٥و/ ، أو (إنّ زيداً قائمٌ).

فإن قلتَ: لِمَ حُذف فعل القسم؟

قلتُ: لأنّه فعلٌ لازمٌ يتعدّى بالباء؛ لأنّ تقدير قولك: (بالله لأفعلنّ كذا)، أُقسم وأحلف باللهِ لأفعلنّ كذا، فإذا ذُكِر الباء مع المفعول كان فيَه مندوحةٌ عن ذكر الفعل(١).

فإن قلتَ: لِمَ جعلوا الباء هو الأصل دون غيره؟

قلتُ: لأنّك قد عرفت آنفاً أنّ الباء في الأصل للإلصاق، فكان أدلّ على التصاق القسم بالمقسم به(٢).

فإن قلتَ: لِمَ جعلوا الواو فرعاً للباء؟

قلتُ: لأنّ الواو يدلّ على الجمعية، كما أنّ الباء يدلّ على الالتصاق، وبين الجمعية والالتصاق مناسبةٌ تامةٌ.

فإن قلتَ: لِمَ جعلوا التاء فرعاً للواو؟

---

(١) علل ابن الأنباري والرضي والجامي حذف فعل القسم مع الواو لكثرة الاستعمال، ينظر: أسرار العربية: ٢٧٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٠٠، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٢٨.

(٢) (به) ساقطة من «ش» و«ط».

قلتُ: لأنّ التاء كثيراً ما يُبدّل من الواو، ألا ترى إلى قولهم: (تُراث) في وراث، و(تُخَمَة) في وخمة، و(تُهَمَة) في وهمة؟

فإن قلتَ: لِمَ وجب أن يكون الجواب مصدّراً باللام، أو حرف النفي، أو (إنّ)؟

قلتُ: قيل: لأنّ كلاً من القسم وجوابه جملةٌ، والجملة مستقلةٌ، فوجب أن يكون هناك رابطٌ يربط الجواب بالقسم، وجعلوا أربعة أحرف للربط: اثنان للإيجاب، واثنان للسلب، أمّا الأولان فهما (اللام وإنّ)، وأمّا الثانيان فهما(ما ولا)[١]، انتهى.

وأقول: لا مدخل لتلك الأحرف في الربط، إنّما يُربط ما يجعل المربوط بحيث لا يستقلّ بدون المربوط إليه، وهذه الحروف ليست كذلك، فانّ قولنا: (لأضربنّ زيداً)، كلامٌ مستقلٌّ لا يحتاج إلى جملةٍ أخرى.

على أنّ في قوله: «كلّ من / ٨٥ظ/ القسم وجوابه جملةٌ مستقلةٌ» مناقشةً، وهي أنّا نُسلّم أنّ جواب القسم مستقلٌ، ولكنّ لا نُسلّم أنّ القسم مستقلٌّ، وسند المنع ظاهر.

فالوجيه الوجيه أن يقال: قد قُرّر في علم المعاني[٢] أنّ الكلام إنّما يؤكّد إذا كان المخاطب منكراً للنسبة التي فيه، مثلاً إنّما يقال: (إنّ زيداً قائمٌ)، أن لو كان المخاطب به منكراً لقيام زيد، ومعتقداً أن[٣] ليس بقائمٍ.

---

(١) أسرار العربية: ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣١٥ وما بعدها، ومفتاح العلوم: ٢٥٣-٢٥٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٦٩، ومختصر المعاني: ٣٤.

(٣) في «ش» و«ط»: (لأنه).

وإنّ الإنكار يتفاوت بالشدّة والضعف، وبحسبه يجب أن يشتدّ التأكيد في الكلام ويضعف، مثلاً إذا كان إنكار المخاطب ضعيفاً، وجب أن يقال له: (إنّ زيداً قائمٌ)، أو (لَزيدٌ قائمٌ)، وإذا كان أشدّ وجب أن يقال: (إنّ زيداً لقائمٌ)، وإذا كان أشدّ وجب أن يقال: (واللهِ لزيدٌ قائمٌ)، أو (واللهِ إنّ زيداً قائمٌ)، أو (واللهِ إنّ زيداً لقائمٌ).

فقد عُلم من ذلك أنّ القسم إنّما يُؤتى به إذا كان إنكار المخاطب شديداً بحيث لم يكفِ (إنّ) ولا (اللام) ولا كلاهما، وليس القسم أشدّ تأكيداً من (إنّ) و(اللام) جميعاً، فوجب أن يُضمّ إليه واحدةٌ منهما، أو كلاهما، ليشتدّ، وقِس على (إنّ) و(اللام)، (ما) و(لا)، إلّا إنّهما لا يجتمعان، ولا يجامعان مع (إنّ)، ولا (اللام). هذا فتأمّل جداً، فإنّه دقيقٌ جداً[١].

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه قد يُحذف (لا) من الجواب[٢] لقيام قرينة، كقوله تعالى: ﴿**تَاللهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾[٣]، أي: لا تفتؤ.

فائدة

اعلم أنّه إذا تقدّم على القسم ما يدلّ على الجواب، أو توسّط القسم بين أجزاء ما يدلّ عليه، جاز حذف الجواب.

---

(١) يعني أنّ القسم إنّما يتبع إلى المخاطب إذا كان منكراً للحكم، ولا شكّ أنّ الإنكار مرتبته بعد مرتبة خلوّ الذهن والتردّد، فإذا كان المخاطب خالي الذهن أو متردداً، يقال له: (ما زيدٌ قائماً)، أو (لا يفعل كذا)، ثمّ إذا أنكر قيل: (ما زيدٌ بقائم)، أو (ما هو بفاعلٍ)، إذا كان الإنكار ضعيفاً، ثمّ إذا اشتدّ أدخل على المنفي القسم، فيقال: (واللهِ ما زيدٌ قائماً)، أو (بقائمٍ)، و(واللهِ لا يفعل كذا). «منه».

(٢) في «ك»: (جوابه).

(٣) سورة يوسف / ٨٥.

مثال الأول: قولك: (زيدٌ قائمٌ / ٨٦و/ والله).

مثال الثاني: قولك: (زيدٌ واللهِ قائمٌ).

[١٥] وأمّا (الكاف) فهو للتشبيه، كقولك: (زيدٌ كالأسد).

وقد يكون زائداً[١]، كقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[٢] على المشهور[٣].

وقد يكون اسماً، كقول الشاعر[٤]: [الرجز]

يَضحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمّ[٥]

أي: عن مثل البرد[٦]، وعلى التقادير: لا يدخل إلّا على الاسم الظاهر[٧].

---

(١) في «ش» و«ك»: (زائدة).

(٢) سورة الشورى / ١١.

(٣) قال الطبرسي: «أي: ليس مثلَه شيءٌ، والكاف زائدة مؤكّدة لمعنى النفي،... وقيل: معناه أنّه لو قدّر لله تعالى مثل، لم يكن لذلك المثل مثلٌ، لِمَا تقرر في العقول أنّ الله تعالى متفرّد بصفاتٍ لا يشاركه فيها غيره، فلو كان له مثلٌ لتفرّد بصفاتٍ لا يشاركه فيها غيره، فكان هو الله، وقد دلّ الدليل على أنّه ليس مع الله إلهٌ آخر.
وقيل: فيه حذف مضاف، و(مثل) بمعنى الصفة، تقديره: (ليس كصاحب صفته شيءٌ)، وصاحب صفته هو، أي: (ليس كهو شيءٌ)، والوجهُ هو الأول». مجمع البيان: ٩/ ٣٩.

(٤) وهو عبد الله بن رؤبة السعدي التميمي، أبو الشعثاء، المعروف بالعجاج، راجز مجيد، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، وأسلم وعاش إلى نحو سنة (٩٠هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٧٣٨، والشعر والشعراء: ١/ ٥٧٥، وخزانة الأدب: ١/ ١٧٠.

(٥) ديوان العجاج (الملحقات): ٢/ ٣٢٨، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٦١، وخزانة الأدب: ١٠/ ١٦٦. وهو غير منسوب في: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٢٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٥٤، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٣٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٤٩.

(٦) أراد يضحكن عن أسنانٍ مثل البرد الذائب للطافته. يقال: انهَمَّ الشحمُ والبَرَدُ: ذابا: لسان العرب-همم-١٢/ ٦٢٠.

(٧) وأمّا نحو: (كهو) و(كهي)، وكانت مّما يستعمله المصنّفون في كتبهم، فقد يقال: إنّه غير فصيح. أو ☜

[١٦-١٨] وأمّا (خلا) و(عدا) و(حاشا) فهي تدلّ على الاستثناء، وقد تكون أفعالاً للاستثناء أيضاً[١]، كما مرّ سالفاً[٢].

تتمّـة

يجب أن يُعلم أنّ الفعل لا يتعدّى إلّا بـ(من) و(إلى) و(في) و(الباء) و(اللام) و(عن) و(على).

النوع الثاني من الحروف: المشبّهة بالفعل

وهي ستة: (إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النون، و(أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون[٣]، و(كأنّ)، و(لكنّ)، و(ليت)، و(لعلّ).

فإن قلتَ: مِمَ علمتم أنّ هذه الحروف شبيهةٌ بالفعل؟

قلتُ: أمّا لفظاً، فلثلاثة أوجه:

الأول: أنّ بعضها ثلاثي، وهو: (إنّ) و(أنّ) و(ليت)، وبعضها رباعي، وهو: (كأنّ) و(لعلّ)، وبعضها خماسي، وهو: (لكنّ)، كما أنّ الفعل بعضه ثلاثي، وبعضه رباعي، وبعضه خماسي.

الثاني: أنّها مبنيةٌ على الفتح، كالماضي.

الثالث: أنّها تلزم الأسماء، كما أنّ الفعل يلزمها.

☜ يقال: إنّه وضع للضمير موضع الظاهر، ولذا أتى بالضمائر المرفوعة. أو يقال: إنّ المراد بالدخول الدخول المؤثّر «منه».

(١) (أيضا) ساقطة من «ك».

(٢) تقدم في الباب الأول، الفصل الثامن: في المستثنى ص١٠٩.

(٣) في«ك» (بفتح الهمزة كذلك).

وزاد بعضهم[١] وجهاً رابعاً، وهو: أنّه يلحقها نون الوقاية، كما يلحق الفعل[٢].

وأقول: لا يخفى ضعفه؛ لأنّ نون الوقاية كما تلحق الفعل، كذلك تلحق الاسم[٣] والحرف. وأمّا معنىً؛ فلأنّ معنى (إنّ) و(أنّ) كليهما: تحقّقتُ[٤]، ومعنى (كأنّ): شبّهتُ، أو شابَهَ [٥]، ومعنى (لكنّ): استدركتُ، ومعنى (ليت): تمنّيتُ، ومعنى (لعل): ترجّيتُ.

فإن / ٨٦ظ/ **قلت**: قد ظهر بما سلف[٦] أنّ هذه الحروف تنصب وترفع، فما وجهه؟

قلتُ: لأنّها لّما أشبهت الفعل شبّهت به في الرفع والنصب.

فإن قلتَ: فلِمَ نصبت الأول وهو الاسم، ورفعت الآخر وهو الخبر، مع أنّ الفعل على عكس ذلك؟

---

(١) البعض: صاحب أسرار العربية «منه».

(٢) أسرار العربية: ١٤٨، والإنصاف: ١/ ١٧٨(مسألة٢٢).

(٣) لعله يريد أنّ نون الوقاية تدخل أسماء الأفعال، نحو قولهم: (دَرَاكِني)، و(تَداركني)، و(عَلَيْكَنِي)، بمعنى: أَدْرِكْني، وبمعنى: اترُكْني، وبمعنى: الزَمْنِي. ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١١٠.

(٤) إنّما اقتصر في معنى (إنّ) و(أنّ) على (تحقّقتُ)، ولم يحتمل أن يكون (تحقّق)، كما احتمل في (كأنّ) أن يكون بمعنى (شابَهَ)؛ لأنّهما لو كانا بمعنى (تحقّق)، لم يُفيدا التوكيد؛ لأنّ (تحقّق قيامُ زيد)، لا معنى له إلّا ثبوته، وهو المعنى المفهوم من (زيدٌ قائمٌ)، لا زيادة له عليه، بخلاف ما إذا قيل: (تحقّقتُ قيام زيد)، فانّه بمعنى: علمته، وتيقّنته، فيُفيد التأكيد، كما إذا قيل: (زيدٌ قائمٌ لا ريب).«منه».

(٥) في«ط»: (شابهه).

(٦) في «ك»: (سبق).

قلتُ: لأنّها لَمّا كانت مشابهةً للفعل، كانت فروعاً[١] له، فروعيت الفرعية بأن أعملت عكس عمل الفعل، لئلا يتّخذ حكم الأصل والفرع[٢].

فإن قلتَ: ناهيها[٣] في التغاير بأنّ الفعل متصرّفٌ، وهذه الأحرف غير متصرّفة.

قلتُ: هذا لا يشفي الغليل؛ لأنّ هذا الفرق ممّا لا يُفهم من الاستعمال، بل من التتبّع التامّ، مع أنّ من الأفعال ما لا يتصرّف أصلاً، كـ(ليس)، و(نِعمَ)، و(بِئسَ)، و(عسى).

ثمّ اعلم أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ هذه الأحرف تعمل في الاسم، ولكن لا تعمل في الخبر، واستدلوا بأنّها لَمّا كانت فروعاً للفعل، وجب أن يفرّق بينهما، وذلك بأن يعمل أحد العملين الرفع أو النصب دون الآخر، فلو أعمل لم يبقَ فرقٌ بينهما[٤].

وأقول: هذا الدليل ليس بشافٍ[٥]، لأنّ التغاير حصل بما ذكرنا من تقديم

---

(١) في «ش» و«ك»: (شرعا).

(٢) كذا، والظاهر أنّ الصواب: (لئلا يتّخذ الفرع حكم الأصل). قال ابن الانباري: «إنّ هذه الحروف لَمّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنىً، حُملت عليه في العمل، فكانت فرعاً عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ، فألزموا الفرع الفرع». أسرار العربية: ١٤٩-١٥٠، وينظر: الإنصاف: ١/ ١٧٨(مسألة٢٢).

(٣) كذا، ولعلها تصحيف: (كافيها).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١٠-٣١١، وأسرار العربية: ١٥٠، والإنصاف: ١٥٣ (مسألة٢٢).

(٥) وذكر ابن الأنباري أنّ مما يبطل دليل الكوفيين أنّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل، ويعمل عمله، فيكون له مرفوع ومنصوب كالفعل. ينظر: أسرار العربية: ١٥٠، والإنصاف: ١/ ١٧٦(مسألة٢٢).

المنصوب على المرفوع، على عكس الفعل.

واستدلّ بعضهم[١] على أنّها عملت في الخبر أيضاً، بأنّه إذا عملت في المبتدأ، فأولى أن تعمل في الخبر[٢]، وإذا لم تعمل في الخبر، فأولى أن لا تعمل في المبتدأ،

وبأنّه ما وجد في كلام العرب عاملٌ[٣] / ٨٧و/ يعمل النصب ولا يعمل الرفع[٤].

وأقول: هذا، وإن كان صحيحاً، لكن لقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوز أن تكون هذه الأحرف مخالفةً للعوامل الأخر، فالواجب أن نتشبّث[٥] بالظاهر؛ لأنّ الظاهر عدم مخالفتها لسائر العوامل، وأيضاً الظاهر أنّه إذا عمل عاملٌ في المبتدأ، فهو عاملٌ في الخبر أيضاً[٦]، والله أعلم.

ثمّ اعلم أنّه يلحق هذه الحروف (ما) الكافة، فتُلغى عن العمل، تقول: (إنّما زيدٌ قائمٌ)، (كأنّما زيدٌ قائمٌ)، وحينئذٍ تدخل على الأفعال أيضاً، إذ لا عمل.

ثمّ أنّ (إنّ) المكسورة لها صدارة الكلام، بخلاف المفتوحة، فإنّ لها أثناء الكلام؛ وذلك لأنّ المفتوحة تُصيّر الجملة مفرداً، والمفرد لا يستقلّ بنفسه، بخلاف المكسورة فإنّها تبقى الجملة معها بحالها، فيكون ما بعدها مستقلاً.

---

(١) البعض صاحب أسرار العربية«منه».

(٢) لأنّ المبتدأ أقوى الجزءين«منه».

(٣) لعلّ المراد به العامل في الأسماء، وإلاّ فوصف الفعل ليس كذلك «منه».

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٥١، الإنصاف: ١/ ١٨٥(مسألة٢٢).

(٥) في «ك»: (يتشبث).

(٦) لأنهّما جزءا جملة شديدا الاتصال، ومتوقفٌ كلٌّ على الآخر، لا سيما والابتداء والمبتدأ عاملٌ في الخبر«منه».

فإن قلتَ: الدليل الذي ذكرته لوجوب كون (أنّ) المفتوحة في أثناء الكلام ليس بصحيحٍ؛ فانّ المفرد، وإن لم يستقلّ، ولكن لا يجب أن يكون المضموم إليه قبله، بل يجوز أن يكون بعده، كما إذا وقع مبتدأ.

قلتُ: لا يصحّ ضمّ ما بعده إليه لتتمّم [١] فائدته، إلّا بأن يُوقَع مبتدأ، وحينئذٍ يجب تقديم الخبر عليه لرفع[٢] الالتباس، كما مرّ[٣].

على أنّه، وإن كان أول الكلام لفظاً، ولكنّه في وسطه معنىً؛ لأنّ له عاملاً معنوياً، كما ذكرنا في بحثه[٤]، فهو متأخرٌ عن عامله / ٨٧ظ/ المعنويّ.

فإن قلتَ: هَب ذلك كلّه، لكنّه لا يفيد إلّا أنّه يجب أن يكون بعد لفظٍ آخر يتمّمه، ولكن لا يفيد وجوب أن يكون في أثناء الكلام، أعني بعد لفظٍ وقبل آخر.

قلتُ: لا يمكن ذلك؛ لأنّ أول[٥] ما بعده اسمه وخبره.

على أنّ لي أن أقول: ليس مرادي أنّه يجب أن يكون في أثناء الكلام البتة، بل إنّما أريد أنّ أقلّ المراتب أن يكون كذلك.

إذا عرفت أنّ (أنّ) المفتوحة تجعل الجملة مفرداً، والمكسورة لا تغيرها أصلاً، فاعلم أنّه يجوز عطف اسم على اسم المكسورة باعتبار محلّه، وهو الرفع بالابتدائية، فإنّها لمّا لم تغيّر الجملة معنىً، فكأنّها لم تغيرها أصلاً.

ولا يجوز العطف على اسم المفتوحة باعتبار محلّه؛ لأنّها غيّرته لفظاً ومعنىً،

---

(١) في «ط» و«ك»: (لتتميم).

(٢) في «ط» و«ك»: (لدفع).

(٣) تقدم في الباب الأول: الفصل الرابع: في الخبر، الموضع الثاني من مواضع تقديم الخبر ص٥٥.

(٤) تقدم في الباب الأول: الفصل الثالث: في المبتدأ ص٥٠.

(٥) في «ط» و«ك»: (أقل).

فلم يبقَ له محلٌ أصلاً.

ولكن يجب أن تعلم أنّه لا يجوز العطف على اسم المكسورة باعتبار محلّه، إلّا إذا مضى الخبر، فلا يقال: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمان)، بل إنّما يقال: (إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو)؛ وذلك لأنّه يلزم اجتماع عاملين مختلفين في العمل على[١] معمولٍ واحدٍ، فانّ العامل في (قائمان) في المثال المذكور (إنّ) التي تعمل[٢] النصب، والابتداء الذي يعمل الرفع، وهذا ما قيل[٣].

وأقول: هذا الوجه إنّما[٤] يفيد /٨٨و/ أن لا يجوز: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمان)، وأمّا لو قيل: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمٌ)، على أن يكون (قائم) الملفوظ خبراً لأحدهما، ويقدّر للآخر (قائمٌ) آخر، فلا يفيد ذلك الدليل أصلاً.

فالحقّ في الوجه أن يقال: إنّ (إنّ) عاملٌ لفظيّ، والابتداء عاملٌ معنويّ، وبين العامل اللفظيّ والمعنويّ تنافٍ[٥]؛ فكره لذلك أن يتوسّط قبل تمام عمله معمول عامل معنويّ، وإلّا لزم تداخل عمل الضدّين.

هذا، وأمّا الكوفيون فلمّا ذهبوا إلى أنّ هذه الأحرف لا تعمل إلّا في الاسم دون الخبر، جوّزوا العطف قبل ذكر الخبر[٦]؛ لأنّه لا يلزم أن يجتمع عاملان

---

(١) من هنا يبدأ السقط في نسخة «ط»، وهو بمقدار ورقة من المخطوط.

(٢) زاد في«ش»: (في).

(٣) ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر على الإطلاق، ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٥، و١٥٥، وأسرار العربية: ١٥٢، والإنصاف: ١/ ١٨٥-١٨٦(مسألة٢٣)، وشرح المفصل: ٨/ ٦٨، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٦٩، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٤١.

(٤) (إنما) ساقطة من «ك».

(٥) من حيث العمل والمعنى في الجملة «منه».

(٦) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٨٥-١٨٦(مسألة٢٣)، وشرح المفصل: ٨/ ٦٩، وشرح الرضي على ☜

مختلفان في العمل على معمولٍ واحدٍ، ولا توسّط[١] معمول العامل المعنوي بين معمولي[٢] العامل اللفظيّ.

ولكن المبرد، والكسائي منهم[٣]، ذهبا إلى أنّ الاسم إذا كان مبنياً جاز العطف قبل ذكر الخبر، مستدلّين بقول بعضهم: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، وبأنّ عمل (إنّ) حينئذٍ لا يظهر في اللفظ، فكأنّها لم تعمل[٤] أصلاً[٥].

والجواب عن الأول: أنّه -على تقدير ثبوت النقل- غير فصيحٍ[٦].

وعن الثاني: أنّ ذلك مبنيّ على معتقدهم[٧] من أنّ هذه الأحرف لا تعمل

الكافية: ٤/ ٣٤٠، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٦٩، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

(١) في «ك»: (يتوسط).

(٢) في «ش»: (معمول).

(٣) أي من الكوفيين، على الاستئناف، ولا يصح العطف في قوله: «المبرد والكسائي منهم»؛ لأنه يقتضي أن يكون المبرد من الكوفيين، ومعروف عن المبرد أنه حامل لواء النحو البصري في وقته والمدافع عنه. ينظر: المقتضب: ١/ ١٢٣- المقدمة، وطبقات النحويين واللغويين: ١٠١-١١٠.

(٤) زاد في «ك»: (إن).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٤٠، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٤٢، لم أجد هذا الرأي في (المقتضب)، ويبدو أنّ منشأ الاضطراب في نسبة الرأي للمبرد من شرح الكافية للرضي وشرحها للجامي (الفوائد الضيائية)، وكلاهما من مصادر المؤلف. ولعل المراد الكسائي والفراء، فقد ذهب الكسائي إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر على كلّ حال، سواء أكان يظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر، نحو: (إنّ زيداً وعمرٌو قائمان)، و(إنك وبكرٌ منطلقان). وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلّا فيما لا يتبين فيه عمل (إنّ). ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣١١، والإنصاف: ١/ ١٨٦(مسألة٢٣)، وأسرار العربية: ١٥٢، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٧٠.

(٦) ذكر سيبويه أنّ قولهم: (إنّك وزيدٌ ذاهبان) غلطٌ من بعض العرب. الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٧) أي: معتقد الكوفيين، ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣١١، وأسرار العربية: ١٥٠، والإنصاف: ١/ ١٧٦(مسألة٢٢).

في الخبر، كما لا يخفى[١].

فإن قلتَ: هل يعطف على محلّ اسم سائر الحروف المشبّهة بالفعل؟ /٨٨ظ/

قلتُ: لا يجوز ذلك في غير (لكنّ) [٢]؛ لأنّ غيرها يغيّر المعنى بخلافها[٣].

ثمّ اعلم أنّ اللام يدخل خبر المكسورة دون المفتوحة؛ وذلك لأنّ المكسورة لا يغيّر ما بعدها بخلاف المفتوحة. واللام إنّما يدخل خبر المبتدأ، ثمّ أنّه إذا وقع فاصل بين المكسورة واسمها، دخلت اسمها[٤].

فإن قلتَ: هل يدخل[٥] اللام خبر سائر تلك الحروف أو اسمها؟

قلتُ: لا يجوز ذلك إلّا في (لكنّ) على ضعف[٦]، وأمّا عدم الجواز؛ فلأنّها تغير الجملة.

---

(١) فانّ الخبر عندنا مرفوع به، وإن لم يفرّق في الظاهر بين رفعه ورفع خبر المبتدأ «منه».

(٢) كما تقول: (لم يخرج زيدٌ، ولكنّ عمراً خارجٌ وبكرٌ)، بعطف (بكر) على محل اسمها.

(٣) أي: إنّ حكم (لكنّ) في جواز العطف على محلّ اسمها حكم (إنّ) المكسورة؛ لأنها لا تغيرّ معنى الجملة عمّا كانت عليه قبل دخولها، فمعنى الابتداء بعدها ثابتٌ. ينظر: أسرار العربية: ١٥٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٥٣.

(٤) نحو: (إنّ في الدار لزيداً).

(٥) كذا، والصواب: أيدخل...أم اسمها؟

(٦) أجاز الكوفيون دخولها على خبر (لكن)، وأنشدوا: ...وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ. والبصريون يجيبون عن هذا البيت بما يأتي: ١- أنّه لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.٢- أنّ اللام زائدة، وليست لام الابتداء.٣- أنّ اللام داخلة على خبر (إنّ)، وأصل الكلام: (ولكن إنني).٤- أنه ضرورة شعرية لا يقاس عليها. ينظر: المفصل: ٣٩٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٦٣، وشرح الاشموني: ١/ ٤٨٧.

وأمّا الجواز في (لكنّ)؛ فلأنّ (لكن) لا تغيّر الجملة عمّا عليه، وأمّا ضعفه فيها؛ فلأنّه لا يناسبها، فانّ (لكنّ) للاستدراك، واللام للتأكيد.

فإن قلتَ: بيّن لي معاني هذه الحروف؟

قلتُ: أمّا (إنّ) المكسورة والمفتوحة، فمعناهما التحقيق والتأكيد.

وأمّا (لكنّ) فهي للاستدراك، أي: لدفع [١] توهّم المخاطب من الكلام السابق، مثلاً إذا قيل: (جاءني زيدٌ، لكنّ عمراً لم يجئ)، فـ(لكنّ) هاهنا تدفع ما توهّمه المخاطب من[٢] قوله: (جاءني زيدٌ) من أنّ (عمراً) أيضاً قد جاء، لملازمة ومصاحبة بينهما.

وأمّا (كأنّ) فهي لتشبيه شيءٍ بشيءٍ، تقول: (كأنّ زيداً الأسد)، في تشبيه زيدٍ بالأسد.

وأمّا (ليت) فهي للتمنّي، و(لعلّ) للترجّي، فـ(ليت) تدخل على الأمر الممكن والممتنع، فانّه يجوز تمنّيها، و(لعلّ) لا تدخل إلّا على الممكن / ٨٩و/ ، إذ لا يجوز ترجّي المحال غير مرجوّ الحصول، فيمكن أن يقال: (ليت الشبابَ يعودُ) [٣]، ولا يمكن أن يقال: (لعلّ الشبابَ يعودُ).

فائدة

قد تخفّف (إنّ) المكسورة والمفتوحة و(لكنّ) و(كأنّ).

---

(١) زاد في «ك»: (في غير لكن).

(٢) في «ش»: (ما توهمه من المخاطب).

(٣) وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية، يقول فيه:

فيا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً ... فأُخبره بمـا فعلَ المشيبُ

ينظر: الديوان: ٤٦.

فـ(إنّ) المكسورة إذا خُفّفت لزمتها اللام، بأن تدخل خبرها فرقاً بينها وبين (إنْ) النافية، وحينئذٍ يجوز أن تدخل الأفعال مطلقاً خلافاً للبصريين[١]، فإنّهم قالوا: بأنّها إنّما تدخل الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فقط، واستدلوا بأنّ الأصل في تلك الحروف أن تدخل المبتدأ والخبر، فإذا زال ذلك، فينبغي أن يكون قريباً منه، وهو أن تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر. ولا يخفى ما فيه؛ لأنّها إذا خُفّفت لم تبقَ تلك[٢] الحروف.

وأمّا المفتوحة إذا خُفّفت فيقدّر لها ضمير شأن، ليكون اسمها؛ وذلك لأنّ المكسورة إذا خُفّفت، ففي أكثر الأوقات عاملةٌ، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾[٣].

والمفتوحة لم تُرَ عاملة إذا خُفّفت، مع أنّ شباهتها بالفعل أشدّ من شباهة (إنّ)[٤] المكسورة به، وقد عرفت أنّ تلك الحروف إنّما تعمل لمشابهة الفعل، فلمّا أرادوا أن لا يلزم زيادة الأضعف على الأقوى، قدّروا للمفتوحة[٥] / ٨٩ظ/

---

(١) ذهب البصريون إلى أنّ (إنْ) المخففة تعمل النصب في الاسم، وإذا ألغيت جاز أن تليها الأسماء، ولا يليها من الأفعال إلّا النواسخ، وتلزم اللام الفارقة في خبرها. وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تعمل، وقالوا: ما ورد من ذلك فإنها فيه نافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، وإذا ألغيت جاز أن تليها الأسماء والأفعال مطلقاً. ينظر: الإنصاف: ١/ ١٩٥(مسألة٢٤)، والمفصل: ٣٩٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٦٦، والجنى الداني: ٢٠٨و٢٠٩، وأوضح المسالك: ١/ ٣٦٨، وشرح ابن عقيل: ا/ ٣٨٢.

(٢) في «ش»: (ذلك).

(٣) سورة هود/ ١١١. في قراءة من قرأ (إن) بالتخفيف، ذكر سيبويه أنهّا قراءة أهل المدينة، وهي قراءة نافع، وابن كثير المدنيّين. الكتاب: ٢/ ١٤٠، وينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩، ومعجم القراءات القرآنية: ٤/ ١٤٧.

(٤) (إن) ساقطة من «ش».

(٥) في «ش»: (المفتوحة).

ضمير الشأن ليكون اسمها، والجملة بعدها[١] خبرها.

فقد علم أنّ المفتوحة إذا خفّفت دخلت الجمل الصالحة لأن يفسّر ضمير الشأن بها.

واعلم أنّها إذا قُرنت بالفعل، فلا بُدّ من[٢] أن يدخل على الفعل (السين) أو (سوف) أو (قد) أو حرف النفي، لتفصل بينه وبين (أن) المصدرية.

فالأول: كقوله[٣] تعالى: ﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ**﴾[٤].

وأمّا الثاني: فكقول الشاعر: [الكامل]

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوفَ يأْتي كلُّ ما قُدِرَا[٥]

وأمّا الثالث: فكقوله تعالى: ﴿**أَنْ قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ**﴾[٦].

وأمّا الرابع: فكقوله تعالى: ﴿**أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ**﴾[٧].

وأمّا (كأنّ) فإذا خُفّفت أُلغيت عن العمل على الأفصح، وأمّا (لكنّ) فإذا خُفّفت أُلغيت البتّة.

---

(١) (بعدها) من «ك».

(٢) إلى هنا ينتهي السقط في نسخة «ط».

(٣) في «ك» و«ش»: (فكقوله).

(٤) سورة المزمل/ ٢٠.

(٥) لم يعرف قائله، ينظر: شرح شذور الذهب: ١/ ٣٦٦، ومغني اللبيب: ٥/ ١٠١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٧، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٤٨، وشرح الاشموني: ١/ ٥١٨.

(٦) سورة الجن/ ٢٨.

(٧) سورة القيامة/ ٣.

النوع الثالث: حروف العطف

وهي عشرة: (الواو)، و(الفاء)، (ثمّ)، (حتّى)، (أو)، (إمّا)، (أم)، (بل)، (لكنْ)، (لا).

فـ(الواو): للجمعية مطلقاً مع قطع النظر عن التعقّب والمقاربة[١].

و(الفاء): للجمعية مع التعقّب[٢] بلا تراخٍ.

و(ثمّ) و(حتّى): للجمعية مع التعقّب بتراخٍ.

ولكن يجب أن يُعلم أنّ ما بعد (حتّى)- أي: المعطوف بها- يجب أن يكون داخلاً في المعطوف عليه، مثلاً يقال: (مات الناسُ حتّى الآخِرون)[٣]، ولا يقال: (مات الناسُ حتّى الحمير)؛ وذلك لأنّ المطلوب/ ٩٠و/ بالعطف بها إظهار قوة المعطوف أو ضعفه بالنسبة إلى باقي أجزاء المعطوف عليه، مثلاً يقال: (مات الناسُ حتّى الأنبياء)، ففيه إظهار أنّ الأنبياء : أقوى أفراد الإنسان، ولا يحصل ذلك الإظهار إلّا بأن يكون المعطوف جزءاً للمعطوف عليه.

وأمّا أو وإمّا وأم، فهي للترديد بين أمرين: (أهكذا[٤] أم ذاك؟).

و(أم) قسمان: متّصلةٌ، ومنقطعةٌ.

أمّا المتصلة: فهي التي أُردفت بالهمزة، كقولك: (أرأيت زيداً أم عمراً؟).

والمنقطعة: ما تكون بمعنى (بل والهمزة)، أي: يكون إضراباً عمّا قبله،

---

(١) في «ك»: (المقارنة).

(٢) في «ك»: (التعقيب).

(٣) كذا في «ش» و«ط»، ولم يرد المثال في «ك».

(٤) كذا، والظاهر: أهذا.

واستفهاما لما بعده، وهو أعمّ من أن يقع(١) بعد الهمزة أم لا، وإذا وقع بعد الهمزة فليس رديفاً لها(٢)، بل إضراباً عن الاستفهام المفهوم منها إلى استفهام آخر.

أمّا الذي بعد الهمزة، فكقولك: (أرأيت زيداً أم عمراً؟)، إذا أردت: بل أعمراً(٣) أم غيره رأيت؟

وأمّا الذي ليس بعدها، فكقولك: (زيداً رأيت أم عمراً؟).

وأمّا (لا)، و(بل)، و(لكن)، فللدلالة على إثبات واحدٍ بعينه، ونفي واحدٍ بعينه، لكنّ (لكنْ) يجب أن تكون بعد النفي، فقد عُلم أنّ لتلك الحروف الثلاثة خمسة مواضع؛ لأنّ الأولين يكونان في الإيجاب وفي السلب، والثالث إنّما يكون في النفي.

مثال الأول: / ٩٠ظ/ (جاءني زيدٌ لا عمرٌو).

ومثال الثاني: (ما جاءني زيدٌ لا عمرٌو).

مثال الثالث: (جاءني زيدٌ بل عمرٌو).

مثال الرابع: (ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو).

مثال الخامس: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو).

النوع الرابع: حروف التنبيه

وهي ثلاثة: (ألَا)، و(أمَا)، و(ها)، ولها صدر الكلام، ليتنبّه المخاطَب من

---

(١) في «ك»: (أن يكون).

(٢) في «ك»: (فليس ردفها).

(٣) في «ش»: (بل عمراً).

أول الأمر على ما يقوله المخاطِب.

النوع الخامس: حروف النداء

وهي خمسة: (يا)، و(أيَا)، و(هَيا)، و(أيْ)، و(الهمزة).

فالأول قد اختُلِف[١] فيه، فذهب بعضهم إلى أنّه موضوعٌ للمنادى البعيد، وبه صرّح صاحب المفصّل والكشّاف غير مرّة[٢]، وبعضهم إلى أنّه أعمّ[٣].

و(أيَا)، و(هَيا): موضوعان للبعيد، و(أيْ): للمتوسط، و(الهمزة): للقريب[٤].

النوع السادس: حروف الإيجاب

وهي ستة: (نَعَمْ)، (بَلى)، (إيْ)- بكسر الهمزة - (أجَلْ)، (جيرِ) - بفتح الجيم وكسرها- و(إنَّ) - بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة-.

أمّا (نَعَمْ) فهو موضوعٌ لتقرير سابقه، سواء كان موجباً أو منفياً، مسؤولاً أو خبراً، فمواضع (نَعَمْ) أربعة:

---

(١) في «ك»: (اختلفوا).

(٢) قال الزمخشري: «يا وأيا وهيا...لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته من نائمٍ أو ساهٍ، فإذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادى على إقبال المدعو عليه، ومفاطنته لما يدعوه له». المفصل: ٤١٣، وينظر: الأنموذج في النحو: ٣٢، وشرح المفصل: ٨/ ١١٨.

(٣) ذكر ابن الحاجب أنّ (يا) أعمّ حروف النداء، وقال الرضي: «ما ذكره المصنّف-أي: ابن الحاجب- أولى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل». الكافية: ٥٤، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٢٥، وينظر: الجنى الداني: ٣٥٥، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٤٦.

(٤) في «ش»: (للتقريب).

الأول: أن يكون لتقرير الكلام الموجب المسؤول السابق.

الثاني: أن يكون لتقرير المنفي المسؤول السابق.

الثالث: أن يكون لتقرير الخبر الموجب السابق.

الرابع: أن يكون لتقرير الخبر المنفي السابق.

مثال / ٩١ظ/ الأول: (نَعَمْ)، إذا سالك سائل: (أقام زيدٌ؟).

مثال الثاني: (نَعَمْ)، إذا سالك سائل: (أما قام زيدٌ؟).

مثال الثالث: (نَعَمْ)، إذا قال قائل: (قام زيدٌ).

مثال الرابع: (نَعَمْ)، إذا قال قائل: (ما قام زيدٌ).

وأما (بَلى) فهو لإثبات ما نُفي سابقاً، سواء كان النفي في ضمن السؤال أم لا. فهو في موضعين:

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾[1].

مثال الثاني: قولك: (بَلى)، إذا قيل لك: (ما قام زيد؟).

وأمّا (إي) فقد اختُلف فيه، فقيل: بمعنى (نعم) [2]. وقيل: لإثبات ما أُثبت سابقاً في الاستفهام[3]. وعلى القولين[4] لا يُستعمل إلّا مع القسم باسم الله

---

(١) سورة الأعراف/ ١٧٢.

(٢) قاله المرادي، وابن هشام، وابن مالك، ينظر: الجنى الداني: ٢٣٤، ومغني اللبيب: ١/ ٥٠١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٤٤- ٢٤٥.

(٣) قاله ابن الحاجب، وفي الكافية: (إي) إثباتٌ ما بعد الاستفهام. الكافية: ٥٤.

(٤) القائل الأول ابن مالك، والقائل الثاني ابن الحاجب «منه».

أو الربّ، يقال لمن قال: أقام زيدٌ؟ (إي والله)، أو(وربّي) (١).

وأمّا (أجَل) و(جِير)، و(إنّ)، فهي لتصديق المخبر، أو الداعي، أو المستفهم.

مثال الأول: قولك تصديقاً لمن قال: قام زيد. (أجل)، أو (جِيرِ)، أو(إنّ).

مثال الثاني: قول بعضهم - لمن قال: لعن الله ناقةً حملتني إليك.- : «إنّ وراكبها»(٢).

مثال الثالث: قول الشاعر: [الخفيف]

ليتَ شِعري هلْ للمُحبّ شِفاءُ ... مِن جَوى حُبّهنّ إنّ اللّقــاءُ (٣)

وقد خصّص ابن الحاجب هذه الكلمات بتصديق المخبر(٤).

النوع السابع: حروف الزيادة

وهي سبعة أحرف:

الأول: (إنْ) بكسر الهمزة وسكون/ ش٩٢/ النون، إذا كانت مع (ما) النافية، أو المصدرية، أو مع (لمّا).

---

(١) في «ك»: (إي وربي).

(٢) روي أنّ عبد الله بن الزَّبير- بفتح الزاي- الأسدي الشاعر، وفد على عبد الله بن الزُّبير بن العوّام مستحملاً، وكان ابن الزُّبير بخيلاً، فحرمه، فقال له عبد الله بن الزَّبير الأسدي: لعن الله ناقةً حملتني إليك. فقال له عبد الله بن الزُّبير: إنّ وراكبها. أي: نعم، ولعن راكبها. وقيل: إنّ الذي وفد على ابن الزُّبير هو فضالة بن شريك الكاهلي الأسدي. ينظر: تاريخ دمشق: ٢٨/ ٢٦٠، و٤٨/ ٢٨٥، و سير أعلام النبلاء: ٣/ ٣٨٣/ ترجمة٥٦، وتاج العروس- زبر- ٦/ ٤٥٢.

(٣) رواه النحاس مسنداً عن ثعلب، ولم أعثر على قائله، ينظر: إعراب القران: ٣/ ٤٥الشاهد٢٩٤، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٢١٩، والفوائد الضيائية: ٢/ ٣٦٨، وفتح القدير: ٣/ ٣٧٣.

(٤) الكافية: ٥٤، وفيها: تصديق للمخبر.

الثاني: (أنْ) بفتح الهمزة وسكون النون، إذا كانت مع (لمّا)، أو (الكاف)، أو بين حرف (لو) والقسم.

الثالث: (ما) إذا كانت مع (إذا) الشرطية، أو (متى) الشرطية، أو (أيّ) الشرطية، أو (أين) الشرطية، أو (إنْ) الشرطية، أو مع حرف الجرّ، أو بين المضاف والمضاف إليه.

الرابع: (لا) إذا كانت مع (الواو) العاطفة لما بعدها على منفيّ قبلها، أو بعد (أن) المصدرية، أو قبل القسم، أو بين المضاف والمضاف إليه.

الخامس والسادس والسابع: (مِن)، و(الباء)، و(اللام)، وقد أسلفناها(١)، فحروف الزيادة باعتبار المواضع عشرون.

مثال الأول: (ما إن ضربتك).

مثال الثاني: (اجلس ما إن جلست).

مثال الثالث: (لمّا إن فعلتَ فعلتُ).

مثال الرابع قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾(٢).

مثال الخامس: (والله أنْ لو ضربتَ ضربتُ).

مثال السادس: قول الشاعر(٣): [الطويل]

---

(١) تقدّمت في حروف الجر، ص٢٠٧-٢٠٩، لكن لم ترد هناك إشارة لزيادة الباء واللام.

(٢) سورة يوسف/ ٩٦.

(٣) من شواهد سيبويه، واختلف في قائله، فنسبه سيبويه، وابن السراج، وابن يعيش، إلى ابن صريم اليشكري. ونسبه الأصمعي إلى علباء بن أرقم بن عوف بن سعد، وقد أورد البيت في قصيدة تقع في خمسة وعشرين بيتاً، يشكو فيها زوجته، ويعتذر إلى النعمان بن المنذر. ونسبه ابن الأنباري إلى زيد بن أرقم. ونسبه ابن منظور إلى باعث بن صريم اليشكري، أو كعب بن أَرقم اليشكري، وذكر ←

ويَوْمــاً تُوافِيـنا بَوجْهٍ مُقَــسَّمٍ   كأَنْ ظَبْيَةٍ[١] تَعْطُو إلى ناضِرِ السَّلَمْ[٢]

مثال السابع: (إذا ما فعلتَ فعلتُ).

مثال الثامن: (متى ما تضربْ أضربْ).

مثال التاسع: قوله تعالى: ﴿**أَيّاً مَا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ / ٩٢و/ الْحُسْنَى**﴾[٣].

مثال العاشر: (أينما تجلسْ أجلسْ).

أنّه قال هذا البيت في امرأته، قال: «وهو الصحيح». ونسبه العيني إلى أرقم بن علباء اليشكري. وأورد البغدادي عدّة أقوال في نسبته، ونقل في آخرها عن ابن بري، أنّه صحّح نسبة البيت إلى علباء بن أرقم اليشكري. تنظر: مصادر تخريج البيت.

(١) يروى بجرّ(ظبيةٍ) وجعل (أن) زائدة، أي: كظبيةٍ، وهو شاهد المصنّف هنا. وبنصبها على إعمال (كأن)، و(ظبيةً) اسمها، وجملة (تعطو) خبرها. وبرفعها على جعل (كأن) مخفّفةً، واسمها ضمير الشأن محذوفٌ، وخبرها (ظبيةٌ)، و(تعطو) صفةٌ لها، أي: كأنها ظبيةٌ. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٧١ و٤٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٣٤، و٣/ ١٦٥، والأصمعيات: ١٥٧، والأصول في النحو: ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل: ٨/ ٨٣، والإنصاف: ١/ ٢٠٢ (مسألة٢٤)، ولسان العرب: ١٢/ ٤٧٨، والمقاصد النحوية: ٢/ ٨٣، وخزانة الأدب: ١٠/ ٤١١-٤١٤.
وجاء الشاهد غير منسوبٍ في حروف المعاني: ٢٩، والمنصف: ٣/ ١٢٨، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٨٣، والمفصل: ٣٩٩، وأمالي ابن الشجري٢/ ١٧٨، والجنى الداني: ٢٢٢و٥٧٦، وأوضح المسالك: ١/ ٣٧٧ و٤/ ١٥٩، ومغني اللبيب: ١/ ٢٠٩، وشرح الأشموني: ١/ ٥٢٤، وهمع الهوامع: ١/ ٥١٧.
والقَسامُ: الجَمال والحُسن، يقال: فلان قَسِيمُ الوَجْهِ، ومُقَسَّمُ الوجهِ، والسَّلَمُ: شجر من العِضاه، وورقها القَرَظ الذي يُدْبَغُ به الأَديمُ، لسان العرب- سلم-١٢/ ٢٨٩، و- قسم-: ١٢/ ٤٧٨.
وتعطو: تتناول، قال في الخزانة: ١٠/ ٤١٦: «لا بدّ من تضمينه معنى تميل لتعديه بـ(إلى)».
وناضر: حسن مشرق، وفي أغلب المصادر: وارق. والوارق: لغة في (مورق).

(٣) سورة الإسراء/ ١١٠.

مثال الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾[(١)].

مثال الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[(٢)] .

مثال الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾[(٣)].

مثال الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[(٤)].

مثال الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[(٥)].

مثال السادس عشر: قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[(٦)].

مثال السابع عشر: قول الشاعر[(٧)]: [الرجز]

في بِئْرِ لاَ حُورٍ[(٨)] سَرى وما شَعَرْ[(٩)]

---

(١) سورة مريم/ ٢٦.

(٢) سورة آل عمران/ ١٥٩.

(٣) سورة القصص/ ٢٨.

(٤) سورة الفاتحة/ ٧.

(٥) سورة الأعراف/ ١٢.

(٦) سورة القيامة/ ١.

(٧) وهو عبد الله بن رؤبة، المعروف بالعجاج، وقد تقدمت ترجمته ص٢١٦ من هذا الباب.

(٨) قوله: لاحور، الحُور: الهلكة، أي في بئرِ هلاكٍ، و(لا) زائدةٌ لفظاً ومعنى، وهو شاهد المصنف هنا، وقال بزيادتها في هذا البيت جماعة، منهم: أبو عبيدة، وابن دريد، والأزهريّ، والجوهري، والزّمخشري، وابن الشجريّ. وذهب جماعة إلى أنّ (لا) هنا نافية لا زائدة، وأنّ الشاعر أراد في بئرِ ماءٍ لا يُحيرُ عليه شيئاً، أو لا رجوع فيه، منهم: الفرّاء، وابن الأعرابيّ، وابن جنّي. ينظر: خزانة الأدب ٤/ ٥٢-٥٣، وتاج العروس-حور- ٦/ ٣١٨.

(٩) أوّله: **وغُبرّاً قُتْمَا فيَجتابُ الغُبْرَ**، وهو البيت التاسع والثلاثون من أرجوزةٍ طويلةٍ للعجّاج مدح بها عمر بن عبيد الله، وكان عبد الملك بن مروان قد وجّهه لقتال الخوارج، ينظر: الديوان: ٢٠، مجاز ☜

مثال الثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرين: أسلفناها، والإعادة تكرار[1].

النوع الثامن: حرف[2] التفسير

وهو اثنان: (أي)، و(أن)، إذا كان بعد ما يتضمّن معنى القول.

مثال الأول: (جاء زيد، أي: أبو عبد الله).

مثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ* قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[3]، فانّ النداء يتضمّن معنى القول؛ لأنّه لا يكون إلّا بالتلفظ.

النوع التاسع: حروف المصدر

وهي ثلاثة: (ما)، و(أن)- بفتح الهمزة وتخفيف النون، أو تشديده- فـ(ما)، و(أن)، المخفّفة إنّما يصيّران الجملة / ٩٢ظ/ الفعلية مصدراً، و(أنّ) المشدّدة إنّما تصيّر الجملة الاسمية مصدراً.

النوع العاشر : حروف التحضيض

وهي أربعة: (هلّا)، و(ألّا)، و(لولا)، و(لوما)، ولها صدارة الكلام؛ وإنّما تدخل الفعل، فإذا دخلت على الماضي، فالمعنى اللّوم على ترك الفعل، كقولك:

↩ القرآن: ١/ ٢٥، الصحاح: ٦/ ٢٥٥٣، والمفصل: ٤٢٤، والصاحبي في فقه اللغة: ١٧١، وخزانة الأدب ٤/ ٥١-٥٥. ونسبه الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية: ٣١٦، إلى رؤبة بن العجاج.

والرجز غير منسوب في الخصائص: ٢/ ٤٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٦٤، و٤/ ٤٣٧.

(١) تقدّمت في حروف الجر، ص٢٠٧-٢٠٩، ولم ترد هناك أمثلة لزيادة الباء واللام.

(٢) في «ك»: (حروف). ويقتضي أن يكون: حرفا التفسير وهما اثنان...

(٣) سورة الصافات/ ١٠٤-١٠٥.

(هلا ضربت زيداً)، أي: كان ينبغي أن تضربه[١].

وإذا دخلت على المضارع، فالمعنى ابحث وابعث[٢] على أن يفعل، كقولك: (هلّا تضرب زيداً)، يعني به أنّه ينبغي أن تضربه.

النوع الحادي عشر : حرف التقريب

وهو (قد)، فإذا دخل على الماضي فهو للتحقيق، وإذا دخل على المضارع فهو للتقليل.

النوع الثاني عشر: حرف[٣] الاستفهام

وهو[٤] اثنان: (هل)، و(الهمزة المفتوحة)، ولهما صدارة الكلام، ويدخلان الجملة الاسمية والفعلية، ولكنّ الأصل[٥] هو الهمزة، ولهذا استعملت أكثر من استعمال (هل)، وأيضاً كانت لطلب التصديق والتصوّر معاً، و(هل) ليس إلّا لطلب التصديق.

ثمّ اعلم أنّ (هل) تنقسم إلى بسيطة ومركبة؛ لأنّ السؤال إمّا عن وجود الشيء[٦]، أو لا وجوده، وإمّا[٧] عن وجود شيءٍ لشيءٍ، أو لا وجوده له، فعلى

---

(١) في «ط»: (أن لا تضربه).

(٢) في «ط»: (الحث والبعث).

(٣) في «ك»: (حروف). ويقتضي أن يكون: حرفا الاستفهام.

(٤) كذا، والظاهر: وهما.

(٥) في «ش»: (الأصلية).

(٦) في «ط»: (وجود شيء لشيء).

(٧) (إما) ليس في «ش».

الأول تسمّى بسيطة، وعلى الثاني مركبة[١] / ٩٣و/ .

النوع الثالث عشر : حروف الشرط

وهي ثلاثة: (إنْ)، و(لو)، و(أمّـا)[٢]، فـ(إن) و(لو) لازمتان للفعل، والأول لا يستعمل إلّا إذا كان وقوع الشرط مشكوكاً، و(لو) إنّما يستعمل إذا كان عدم وقوعه مجزوماً به.

و(إنْ) تقلب الماضي مضارعاً، و(لو) بالعكس، ولو تقدّمهما قسمٌ، كان الذي بعدهما قائماً مقام جوابيهما، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح.

وأمّا (أمّا) فهي للتفصيل[٣]، كقولك: (جاءني القوم؛ أمّا زيداً فأكرمته، وأمّا عمراً فأهنته، وأمّا بكراً فضربته)، وهي أيضاً لازمةٌ للفعل، لكنّ فعلها يقدّر البتة[٤].

فائدة

إذا كان الشرط فالجزاء كلاهما، أو الشرط وحده مضارعاً، وجب جزمه. وأمّا إن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً، فلا يجب، بل يخيّر بين جزمه وإبقائه

---

(١) مثال البسيطة قولنا: (هل الحركة موجودة؟)، ومثال المركبة قولنا: (هل الحركة دائمة). فقد استفهمنا في الجملة الأولى عن وجود الحركة، وفي الجملة الثانية أثبتنا وجود الحركة، لكن نريد أن نثبت شيئاً لها، وهو الديمومة. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٧.

(٢) زاد بعضهم (إذ ما)، و(لولا)، و(لوما)، و(لّما). ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ٥٥، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٦٤٨.

(٣) إلى هنا تنتهي نسخة «ط».

(٤) تقديره: مهما يكن من شيء. فهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط؛ ولذلك تجُاب بالفاء. ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٨٠، والمفصل: ٤٤٣.

على حاله.

ثمّ إن كان الجزاء ماضياً غير داخل عليه لفظة (قد)، سواء كان ماضياً حقيقةً أو حكماً، كما إذا كان مضارعاً مجزوماً بـ(لم)، أو(لمّا)، وجب أن لا يدخل الفاء في الجزاء؛ لأنّه إنّما يُؤتى به لربط الجزاء بالشرط، وإذا كان كذلك لم يحتج إليه؛ لأنّه إذا كان ماضياً فقد غيّر إلى المضارع، فلا حاجة حينئذٍ إلى الفاء[(١)]، هذا ما قيل[(٢)].

وأقول: هذا / ٩٣ظ/ إنّما يصحّ أن لو كان حرف الشرط لفظة (إن) التي تقلب الماضي مضارعاً، بل الوجه الذي يمكن أن يقال: إنّ الماضي أسهل ربطاً بغيره؛ لأنّه لما مضى علم حاله من الربط وعدمه وغيرهما من الأحوال بخلاف المضارع.

فإن قلتَ: لِمَ قيدها أنّه لا يكون مدخول (قد)؟

قلتُ: لأنّ (قد) في أغلب الأوقات في صدر الكلام، فيكون مستقلاً، فيحتاج في الربط إلى الرابط، وهو الفاء.

وإذا كان الجزاء مضارعاً مثبتاً، أو منفياً بـ(لا)، جاز إتيان الفاء وعدمه.

النوع الرابع عشر : حرف الردع

وهو (كلّا)، وجاء بمعنى حقاً، كقوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى**﴾[(٣)].

---

(١) الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٦٠.

(٢) القائل الجامي «منه».

(٣) سورة العلق/ ٦. وينظر: تفسير مجمع البيان: ١٠/ ٤٠٠.

النوع الخامس عشر: تاء التأنيث الساكنة

وهي إنّما تلحق الماضي للإشعار بأنّ الفاعل مؤنث.

فإن قلتَ: كما تُلحق التاء للإشعار بالتأنيث، فهل تُلحق[١] علامة التثنية أو الجمع للإشعار بتثنية الفاعل أو جمعه، أم لا؟

قلتُ: لا، لما عرفت من أنّ علامتي التثنية والجمع ضميران، فيلزم اجتماع فاعلين في فعلٍ واحدٍ بخلاف تاء التأنيث، فإنّها علامة لتأنيث الفاعل.

النوع السادس عشر : التنوين

وهو نونٌ ساكنةٌ ملحقةٌ بالكلمة بعد حركة آخرها[٢]، وهو خمسة أقسام: التمكين، / ٩٤و/ التنكير، العوض، المقابلة، الترنّم.

أمّا الأول: فهو الذي يدلّ على أنّ الاسم أمكن، أي: معربٌ منصرفٌ، كتنوين (زيد).

والثاني: هو الذي يدلّ على أنّه نكرةٌ، كتنوين (رجل) [٣].

---

(١) كذا، والصواب: أتلحق.

(٢) ورد نحو هذا الحدّ في الكافية: ٥٦.

(٣) تنوين التنكير: هو الفارق بين المعرفة والنكرة، ويدلّ على أنّ مدخوله غير معنيّ، نحو: صهٍ، أي: اسكت سكوتاً ما في وقت ما، و(صهْ) أي: اسكت الآن. ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/ ٣٩٥، وقيل: ليس التنوين في (رجل) تنوين تنكير؛ لأنه لو سمّي به لثبت التنوين، ولو كان للتنكير لم يثبت. البسيط في شرح الكافية: ٢/ ٦٦٢. ويقول الرضي: «أنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً، ... فنقول: التنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضاً، فإذا سمّيت بالاسم تمحّضت للتمكين». شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٥.

والثالث: هو الذي عوضٌ عن حرفٍ، أو كلمةٍ، أو كلامٍ، كتنوين[١] (إذ) في (يومئذٍ)، إذ التقدير: (يوم إذ كان كذا).

والرابع: هو الذي يلحق جمع المؤنث السالم مقابلةً للنون في جمع المذكر السالم.

والخامس: هو الذي يلحق أواخر الأبيات، أو المصاريع، ليحسن الإنشاد[٢]، كما في قول الشاعر: [الوافر]

أَقِلِّـي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ فقد أَصَابَنْ[٣]

النوع السابع عشر: نون التأكيد

وهي[٤]على قسمين: خفيفة ساكنة، ثقيلة مفتوحة. وكلتاهما[٥] إنّما يدخلان فعل الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض، أو القسم، أو النفي.

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب، وإلى الله المرجع والمآب، والحمد لله

---

(١) (كتنوين) ساقطة من «ش».

(٢) في «ش»: الإنشاء.

(٣) البيت لجرير يهجو الراعي النميري، ينظر ديوانه: ٢/ ٨١٣، ورواية الديوان:

اَقِلِّي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إنْ أصبت لقدْ أصابا

وهو من شواهد الكتاب: ٤/ ٢٠٥و٢٠٨، وينظر: المقتضب: ١/ ٣٧٥، والأصول في النحو: ٢/ ٣٨٦، والخصائص: ٢/ ٩٦ و٩٨، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٧١، والمنصف: ١/ ٢٢٤، والمفصل: ٤٥٥، والإنصاف: ٢/ ٦٥٥(مسألة ٩٤)، وشرح المفصل: ٤/ ١٥ و٩/ ٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٨، وأوضح المسالك: ١/ ١٦، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/ ١٨، وشرح الأشموني: ١/ ١٢، والخزانة: ١/ ٦٩ و١١/ ٣٧٤.

(٤) في «ش» و«ك»: وهو.

(٥) في «ش» و«ك»: وكلاهما.

ذي المنّ والإنعام، على توفيقه للختم والإتمام، وسمّيته بعد أن أتممته بـ(موضح إسرار النحو)[١].

وقد وقع الفراغ منه يوم الثلاثاء من شهر شوال المكرم، سنة أربع ومئة بعد الألف من الهجرة النبوية. تمّت.

انتهى تحقيق الكتاب بحمد الله وعونه ومنّه

في يوم الثلاثاء ١٧/ ١٢/ ٢٠١٣

الموافق ١٣ صفر ١٤٣٥

(المحقق)

(١) جاء في آخر نسخة «ك»: (وقد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة في يوم الأحد من الشهر الرابع من العشر الثاني من السنة الثالثة من العشر السادس من المائة الثالثة من الألف الثاني على يد تراب أقدام الطلاب ابن مير أبو(كذا) تراب أبو طالب الحسيني القايني غفر الله لهما ولجميع المؤمنين أجمعين برحمتك يا أرحم الراحمين ويا خير الناصرين).

الخاتـمة

في الختام لا بد أن أوجز أبرز النقاط التي انتهت إليها الدراسة والتحقيق:

أولاً: في ترجمة المؤلف، أظهرت الدراسة ما يأتي:

١- أنّ الفاضل الأصفهاني-المعروف بالفاضل الهندي- لم يكن هندي الأصل، بل هو أصفهاني، وأنّ هذا اللقب لحقه بعد أنّ رافق أباه في سفر إلى الهند، ولّما يزل صغيراً.

٢- أنّ له في اللغة والبلاغة والنحو اثني عشر مصنفاً، وله في سائر العلوم الأخرى أربعة وأربعون، فيكون المجموع ستة وخمسين، على وفق الموجود من آثاره، وأنّ معظم مصنفاته تدور حول الشرح والتعليق والتلخيص، وقد كتب في اللغتين العربية والفارسية.

٣- أنّه توفي في سنة (١١٣٧هـ) أو (١١٣٥هـ)، ويبدو أن التأريخ الثاني هو المرجح، والأقرب إلى معطيات الواقع، لكنّ الأول هو الأشهر.

ثانياً: في مجال التحقيق، توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

١- إنّ نسبة كتاب (الموضح) إلى الفاضل لم تكن مورد شكّ من أحد، وهو منسوب إليه بشكل واضح وصريح في نسخته المحفوظة في خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران.

٢- لم يتصدَّ أحد لطباعة كتاب (موضح أسرار النحو)، أو تحقيقه، وهذه هي المرة الأولى التي يرى فيها النور، ويحظى بالتحقيق والدراسة.

٣- لم يكن كتاب (الموضح) شرحاً لكتاب معين، ومراد المصنف من أسرار النحو العلل والأحكام في مختلف المسائل النحوية. وقارئ الكتاب يلمس تعويل مصنفه على العلل واهتمامه بها، ولعل ذلك يعود إلى نزعته الأصولية في الفقه التي تستند إلى علوم المنطق والأصول والكلام.

٤- يشتمل الكتاب على مقدمة وثلاثة أبواب، الباب الأول: في الاسم، والباب الثاني: في الفعل، والباب الثالث: في الحرف. ويبدو أنه قد تابع ابن الحاجب في هيكلة كتابه، ما خلا بعض الاختلافات التي تتعلق بالتفاصيل نحو تقديم بعض مفردات الأبواب وتأخيرها، واختلاف عددها.

٥- إنّ متابعة الفاضل لابن الحاجب في منهج الترتيب والتبويب، لا تعني أنه كان متفقاً معه في منهج البحث، ولا مسلماً في كل ما قاله، فقد خالفه في مواضع متعددة تقدمت في الفصل الثاني.

٦- إذا حاكمنا الكتاب ضمن سياقه التاريخي، ولم نسقط عليه أدواتنا المعرفية الحديثة، فإنّ أهميته من الناحية العلمية، تأتي من كونه يمثل أنموذجاً من منهجية الدرس النحوي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ويعبّر عن أسلوب الأصوليين من علماء الدين في تناول النحو التعليمي في غير البيئة العربية، الذي يتميز بفصل النحو عن الصرف، والميل إلى الاختصار الشديد مع قصد الإحاطة والشمول، والنزعة الجدلية التي تعتمد أسلوب الحوار بطريقة السؤال والجواب في عرض مسائل النحو وبيان أسراره، وتعليل الظواهر اللغوية المختلفة، والميل إلى الإحصاء الدقيق.

٧- تأثّر المصنف في أكثر اصطلاحاته النحوية بابن الحاجب، وورد في كتابه بعض اصطلاحات الكوفيين، وأطلق على عامل النعت عند الأخفش، مصطلح (النعتية)، وهو عامل معنوي، وأفاد من بعض اصطلاحات علم أصول الفقه، ومقولات المنطق والفلسفة.

٨- يلتزم الفاضل في كتابه أصول النحو المعروفة، ولاسيما السماع، والقياس، فضلا عن قواعد التوجيه وقواعد الأبواب، على الرغم من أنه كتاب تعليمي ليس الغرض منه عرض أدلة النحو التفصيلية.

٩- قارئ الكتاب يلمس تعويل مصنفه على العلل واهتمامه بها، واستخرجت أنواعاً من علل القياس التي لم ترد في أقسام العلل المذكورة في مصادر أصول النحو، على الرغم من وجود بعضها عند النحويين المتقدمين، منها: علة المنافرة، وعلة أمن اللبس، وعلة التباين، وعلة القوة والضعف، وعلة الضرورة، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة التقدير، وعلة الاشتقاق.

١٠- ذكر الفاضل أربعة وعشرين من أعلام النحويين وغيرهم الذين استشهد بأقوالهم، وأشار إلى تسعة مصادر اعتمدها في التصنيف، ويبدو من توثيق الكتاب أنّه يأتي في طليعتها: كتاب (أسرار العربية)، و(الكافية)، و(شرح الرضي على الكافية)، و(الفوائد الضيائية في شرح الكافية).

١١- شخصية المصنف العلمية حاضرة في هذا الكتاب، فلم يكن متابعاً للمصادر التي وثق كتابه بها، في ما نقله عنها كله، بل وقف منها موقف الباحث الجريء المجتهد، فقد يبدي توجيهاً جديداً يبين موقفه من بعض قضايا النحو، من غير أن يتقيد بعالم من علماء أو مذهب من المذاهب، ومن ذلك: أنّه يرى أنّ الابتداء بالنكرة جائزٌ، لكن لو خُصّصت النكرة كان أولى. وأنّ أسماء الأفعال التي

بمعنى المضارع أصلها أمر أو ماضٍ. وأنّ خواص الاسم عشرة. وأنّ الظروف غير متضمّنة لمعنى (في)، بل إنّما يُقدّر فيها لفظة (في). وأنه ليس هناك دليل على عدم كينونة معنى الحدث في (كان) الناقصة، فهو محلّ نظرٍ. ولا تأتي (إلى) بمعنى (مع) وغيرها مما ذكرناه في الفصل الثاني.

١٢- ناقش الفاضل آراء النحويين في بعض المسائل الخلافية في النحو، بطريقة علمية وأسلوب بحثي متميز، فكانت له طائفة من الاختيارات التي وافق فيها النحويين، وطائفة أخرى من الانتقادات التي خالفهم بها، وهي تعكس جانباً من حضور شخصيته العلمية.

١٣- في موقفه من مدارس النحو يبدو أنه لا يتبنى مذهباً نحوياً معيناً من مذاهب النحاة، ولم يصرح بانتسابه إلى أيّ منها، إنما كان عالماً مجتهداً، يتبنى ما يختاره على وفق اجتهاده ورأيه، فالآراء التي اختارها قد توافق مذهب البصريين وقد تخالفهم، بيد أنّ موافقاته لمذهب البصريين أكثر من الكوفيين، وذلك لهيمنة المذهب البصري على الدرس النحوي.

١٤- حفل كتاب الموضح بمجموعة لا بأس بها من الشواهد التي جاء بها المصنف للاستدلال على قاعدة نحويةٍ أو ترجيح مذهب على آخرٍ أو ساقها أمثلة في أبواب النحو المختلفة. وتوزعت شواهده على أدلة السماع المعتمدة؛ ولا سيما آيات القرآن الكريم، التي بلغت إحدى وستين آية، وما أثر عن العرب من أشعار، وقد بلغت سبعة وثلاثين شاهداً شعرياً، فضلاً عن جملةٍ من أقوال العرب وبعض لغاتهم. وكل شواهده تقع في ضمن دائرة الاستشهاد الزمانية ما عدا بيتين؛ أحدهما: لمهيار الديلمي(ت٤٢٨هـ)، والآخر: منسوب لأبي المطاع التغلبي (ت٤٢٨ هـ).

١٥- ذكرت في دراسة الكتاب ما له من ميزات، وما عليه من مؤاخذات، كلاً في موضعه المناسب من الدراسة، إنصافاً للبحث وللمؤلف، وأداءً لأمانة العلم، وحرصاً على موضوعية البحث، وقد بدت له بعض الهنات، في موضوعات مختلفة؛ بعضها يتعلق بمنهجه في تناول موضوعات النحو، وبعضها في تركيبه اللغوي، وفي مصطلحاته، وفي المصادر المعتمدة، وفي أصول النحو، وفي بعض أوهامه عند نقد العلماء، وفي شواهد الكتاب. إلّا أنها لا تقلل من قيمة الكتاب، ولا تضع من مكانة مؤلفه العلمية.

ثالثاً: توصيتان..

١- إن إحياء التراث مهمة صعبة وخطيرة، تقع بالدرجة الأولى على عاتق المتصدين للدراسات العليا؛ لذا أوصي أن تحظى بالمسؤولية المشتركة والتعاون البنّاء بين طلبة البحث الراغبين وأساتذتهم، لاسيما في مجال توجيه الباحث إلى عنوان معين يستحق بذل الجهد والمعاناة في تحقيقه ودراسته، مما لا يمكن أنّ يتحمله طالب البحث لوحده، بل يحتاج إلى استشارة ذوي الخبرة، والأساتذة المتخصصين، وغالباً ما يكون اختيار عنوان التحقيق، العقبة الأولى التي يصطدم بها الباحث، وقد تصده عن عمل التحقيق.

٢- يمكن التوجيه لدراسة الجهود اللغوية للفاضل الأصفهاني، فانّ لديه آثاراً قيمة في مجال اللغة والنحو والبلاغة تستحق الدراسة والتحقيق، وقد أشرت إليها في الفصل الأول من الدراسة، عند ذكر آثار المؤلف.

أخيراً آمل أنّ أكون قد وفّقت في إحياء أحد آثار العلماء، وبعثها إلى مساحة الضوء، وفي إخراج الكتاب إلى أقرب صورةٍ أرادها المصنف، وأضفت واحداً من كتب النحو التعليمية إلى المكتبة العربية الإسلامية، التي تعكس جانباً

من طبيعة الدرس النحوي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، سائلاً العلي الأعلى أن ينفع به، وأنْ يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يلهمنا التوفيق والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وسلامٌ على عباده الذين اصطفى

محمـد الصــــادق الأمـين

وآلـه الهداة الميـامين

وصحبه المتقين

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

(١) في قراءة من قرأ (إن) بالتخفيف، وهي قراءة نافع، وابن كثير.

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القـــائـل	الوزن	القافية
٢٢٩	–	خفيف	اللّقاءُ
٢٣٧	جرير	وافر	أَصَابَنْ
١٠٥	–	طويل	تطيبُ
٤٦	أبو جُندب بن مُرّة القِرْدي	طويل	جانبِ
١٣١	–	طويل	استقلتِ
٢٠٠	ذو الرُّمّة	طويل	يبرحُ
٤٨	نَهشل بن حَرِّي	طويل	الطوائحُ
١٨٠	–	طويل	مُحمّدِ
١٨٠	–	طويل	بأحمدِ
١٧٩	عامر بن الطفيل	كامل	ضَرْغَدِ
١٤٣	عمرو بن كَيسَبَة النَّهدي	رجز	عُمَرْ
٢٣٢	العجاج	رجز	شَعَرْ
١٠٠	عنترة بن شداد	وافر	تستطارا
١٧٨	جرير	كامل	وصُدورا
٢٢٥	–	كامل	قُدِرا
٧٩	زهير بن أبي سلمى	طويل	يذكرُ

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع العربية

أ- الكتب

❊ **القرآن الكريم.**

١- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:** ابن القطّاع الصقلّي (ت٥١٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٩٩م).

٢- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه:** الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة: الأولى (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).

٣- **إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب والفضائل:** محمد عبد الرؤوف المناوي، (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: عبداللطيف عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة (د.ت).

٤- **إجازات الحديث:** الشيخ محمد باقر المجلسي(ت١١١٠هـ)، تحقيق: السيد احمد الحسيني، نشر مكتبة السيد المرعشي العامة، إيران، قم، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ).

٥- **الإجـازة الكبيرة:** السيد عبد اللهَّ الموسوي الجزائري(ت١١٧٣هـ)، تحقيق: الشيخ محمد السامي الحائري، نشر مكتبة السيد المرعشي العامة، إيران، قم، الطبعة: الأولى، (١٤٠٩هـ).

٦- **أدب الكاتب:** ابن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الثانية (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).

٧- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٨- **أسرار العربية:** أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، عُني بتحقيقه: محمد بهجة

البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (١٣٧٧هـ-١٩٥٧م). وطبعة أخرى بتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى(١٩٩٥م). وطبعة ثالثة بتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت(١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)[1].

٩- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهليّة والإسلام**: (ضمن الجزء الثاني من نوادر المخطوطات)، محمّد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية (١٣٩٢هـ).

١٠- **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**: الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١١- **الإصابة في تمييز الصحابة**: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ).

١٢- **اصطلاحات الأصول**: الشيخ علي المشكيني، دفتر نشر الهادي، إيران، قم، الطبعة: الخامسة (١٤١٣هـ).

١٣- **الأصمعيات**: اختيار عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة(د.ت).

١٤- **الأصول**: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو وفقه اللغة والبلاغة: الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

١٥- **أصول البحث**: الدكتور عبد الهادي الفضلي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران، قم (١٤١٠ هـ).

١٦- **أصول التفكير النحوي**: الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة: الأولى، دار غريب، القاهرة (٢٠٠٧م).

١٧- **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة(١٩٨٨م).

١٨- **أصول النحو العربي**: الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، الطبعة الأولى(١٩٧٩م).

١٩- **أصول النحو العربي في نظر النحاة**

(١) اعتمدت الطبعة الثانية والثالثة في موضعين أشرت إليهما، وفي بقية الموارد اعتمدت الطبعة الأولى من دون الإشارة إلى الطبعة.

ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

٢٠- **إعراب القرآن:** أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، مصر، الطبعة: الثانية(١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٢١- **الأعلام:** قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الخامسة(١٩٨٠م).

٢٢- **أعيان الشيعة:** السيد محسن الأمين العاملي(ت١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٢٣- **الأغاني:** أبو الفرج بن الحسين الأصفهاني(ت٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).

٢٤- **الإغراب في جدل الإعراب:** (ومعه لمع الأدلة) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، الطبعة: الأولى(١٣٧٧هـ-١٩٥٧م).

٢٥- **الاقتراح في علم أصول النحو:** جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه: الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر(١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م).

٢٦- **أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه:** عبد الكريم بن علي النملة، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى(١٩٩٣م).

٢٧- **إكليل المنهج في تحقيق المطلب:** محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني الكرباسي (ت١١٧٥ه)، تحقيق: السيّد جعفر الحسيني، دار الحديث، إيران، قم، الطبعة: الأولى (١٤٢٤هـ).

٢٨- **أمالي ابن الحاجب:** الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجليل، بيروت. ودار عمار، عمان(١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

٢٩- **أمالي ابن الشجري:** هبة الله بن علي الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى(١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

٣٠- **أمالي المرتضى:** (غرر الفوائد ودرر القلائد): الشريف علي بن الحسين الموسوي

العلوي، (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

٣١- **الأمالي النحوية**: (أمالي القرآن الكريم) الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى(١٩٨٥م).

٣٢- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، المكتبة العصرية، بيروت (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

٣٣- **انساب الأشراف**: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر(١٩٥٩م).

٣٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق(د. ت).

٣٥- **الأنموذج في النحو**: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٣٦- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (١٩٧٩م).

٣٧- **إيران ماضيها وحاضرها**: تأليف: دونالد ولبر، ترجمة: الدكتور عبد المنعم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، مصر. ودار الكتاب اللبناني، لبنان، الطبعة: الثانية(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣٨- **الإيضاح في شرح المفصل**: الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد(١٩٨٢م).

٣٩- **الإيضاح في علل النحو**: أبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة: الثالثة(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٤٠- **الإيضاح في علوم البلاغة**: الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثالثة (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

٤١- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، عنى بتصحيحه: محمّد شرف الدين بالتقيا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د.ت).

٤٢- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: الشيخ محمد باقر المجلسي (ت١١١٠هـ)، السيد إبراهيم الميانجي ، محمد الباقر البهبودي، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٤٣- البحر المحيط: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥ه(، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٤٤- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، الطبعة: الأولى(١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).

٤٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الاشبيلي السبتي(ت٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت(١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

٤٦- البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي (ت٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، إيران، قم (١٤٢٧هـ).

٤٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٤٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي(ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة: الأولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٤٩- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: السابعة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٥٠- تاج العروس من جواهر القاموس: محبّ الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت(١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٥١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ - ١٩٨٧م).

٥٢- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي، المعروف بابن عساكر(٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت(١٤١٥ه-١٩٩٥م).

٥٣- تاريخ الدولة الصفوية في إيران(٩٠٧ـ-١١٤٨هـ): الدكتور محمد سهيل طقوش، دار النفائس، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٥٤- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (١٩٧٦م).

٥٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٥٦- التذكرة الحمدونية: أبو المعالي محمّد بن الحسن بن محمّد بن علي بن حمدون(ت٥٦٢هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى(١٩٩٦م).

٥٧- تراجم الرجال: السيد أحمد الحسيني، مكتبة السيد المرعشي، إيران، قم (١٤١٤هـ).

٥٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة (١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

٥٩- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٠٥م).

٦٠- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة (د. ت).

٦١- تفسير الطبري (جامع البيان

في تأويل القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى(١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

٦٢- **تكملة أمل الآمل**: السيد حسن الصدر(ت١٣٥٤هـ)، تحقيق : السيد أحمد الحسيني، مكتبة السيد المرعشي، إيران، قم (١٤٠٦هـ).

٦٣- **تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه**: السيد أحمد الحسيني، مكتبة السيد المرعشي، إيران، قم (١٤١٠هـ).

٦٤- **تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع**: الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، (ومعه المطول/ شرح تلخيص المفتاح)، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٦٥- **التنقيح في شرح العروة الوثقى**: الشيخ علي الغروي، تقرير لأبحاث السيد أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ)، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، إيران، الطبعة: الثانية (١٤٢٦ه، ٢٠٠٥م).

٦٦- **تهذيب الأسماء واللغات**: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية (د. ت).

٦٧- **تهذيب اللغة**: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، إعداد وإشراف: محمَّد عوض مرعب وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى(٢٠٠١م).

٦٨- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي(ت٨٤٢هـ)، حققه وعلق عليه: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة: الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

٦٩- **التوقيف على مهمات التعاريف**: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق(١٤١٠هـ).

٧٠- **الجامع لأحكام القرآن**: أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان(١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٧١- **الجمل في النحو**: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تحقيق:

الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٧٢- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة (١٩٨١م).

٧٣- **جمهرة الأمثال**: أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الثانية، (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

٧٤- **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى(١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

٧٥- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**: الشيخ محمد بن مصطفى الخضري (ت ١٢٨٧هـ)، ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى(١٩٩٨م).

٧٦- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ومعه (شرح الشواهد للعيني)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة(د. ت).

٧٧- **حاشية العصام على شرح الملأ جامي**: عصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفراييني (ت٩٥١هـ)، مطبوع على الحجر، في مطبعة مدرسة العلوم، دلهي، الهند (١٢٧٠هـ) بخط أبي علي الرضوي.

٧٨- **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**: الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، إيران، قم(د.ت).

٧٩- **حروف المعاني**: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤ سسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، الطبعة: الأولى(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

٨٠- **الحيوان**: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٨١- **خاتمة مستدرك الوسائل**: الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠ه)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة: الأولى(١٤١٥هـ).

٨٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،

القاهرة (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٨٣- **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى(د.ت).
٨٤- **خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام**: علي بن بالي القسطنطيني (ت٩٩٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٨٣م.
٨٥- **دراسات في النحو**: صلاح الدين الزعبلاوي، المكتبة الشاملة، موقع اتحاد كتاب العرب، دمشق. http://www.islamport.com/isp_eBooks/lqh
٨٦- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة (١٣٢٨هـ).
٨٧- **الدرس النحوي في بغداد**: الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة: الثانية(١٩٨٧م).
٨٨- **الدر النظيم**: جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي المشغري العاملي(ت٦٦٤هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، إيران، قم(د.ت).
٨٩- **دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)**: القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة : الأولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٩٠- **دلائل الإعجاز**: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
٩١- **ديوان أبي الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ)**: صنعة أبي سعيد السكّري(ت٢٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة: الثانية(١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٩٢- **ديوان الأعشى الكبير(ت٧هـ)**: شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة (١٩٥٠م).
٩٣- **ديوان امرئ القيس**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الخامسة(١٩٩٠م).
٩٤- **ديوان تأبط شراً وأخباره**: جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية(١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٩٥- **ديوان جران العود النميري**: صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب(ت٢٤٥هـ)،

رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري(ت٢٧٥هـ)، تحقيق وتذييل: الدكتور نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام(١٩٨٢م).

٩٦- ديوان جرير(ت١١٠هـ)، وقيل: (١١٤هـ): بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثالثة (١٩٨٦م).

٩٧- ديوان الحماسة: أبو تمام الطائي(ت٢٣١هـ)، برواية أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم احمد صالح، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام(١٩٨٠م).

٩٨- ديوان ذي الرمة (ت١١٧هـ): تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق(١٩٧٢م).

٩٩- ديوان زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

١٠٠- ديوان السيد الحميري: شرحه وضبطه وقدم له: ضياء حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت(د.ت).

١٠١- ديوان شعر الخوارج: جمع وتحقيق: إحسان عبَّاس، دار الشُّروق، بيروت، الطبعة: الرابعة(١٩٨٢م).

١٠٢- ديوان عامر بن الطفيل (ت١١هـ): رواية: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، عناية: كرم البستاني، دار صادر، بيروت (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

١٠٣- ديوان أبي العتاهية(ت٢١٠ هـ): دار بيروت، لبنان(١٤٠٦هـ-١٩٧٦م).

١٠٤- ديوان العجاج: برواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق (١٩٧١م).

١٠٥- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق(١٩٧٠م).

١٠٦- ديوان عنترة بن شداد: تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٠٧- ديوان الفرزدق (ت١١٠هـ)، وقيل: (١١٤هـ): عني بجمعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، نشر الصاوي، مصر، الطبعة: الأولى(١٩٥٤م).

١٠٨- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق:

ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة: الأولى(١٣٨١هـ-١٩٦٢م).

١٠٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري(ت٤١هـ): دار صادر، بيروت (د.ت).

١١٠- ديوان مهيار الديلمي (ت٤٢٨هـ): دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الأولى(١٣٤٤هـ- ١٩٢٥م).

١١١- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية (١٩٨٥م).

١١٢- ديوان الهذليين: تحقيق: أحمد الزين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة(١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

١١٣- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني(ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١١٤- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١١٥- الردّ على النحاة: ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، نشره وحققه: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثانية (١٩٨٢م).

١١٦- رسائل آل طوق القطيفي: أحمد بن الشيخ صالح آل طوق القطيفي (المتوفى بعد سنة١٢٤٥)، تحقيق ونشر: شركة دار المصطفى لإحياء التراث، الطبعة : الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م).

١١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق(١٣٧٥هـ-١٩٧٥م).

١١٨- روح المعاني (تفسير الآلوسي): أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ).

١١٩- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: الميرزا محمّد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني(ت١٣١٣هـ)، مكتبة إسماعيليان، قم (١٣٩٠هـ).

١٢٠- الروضة النضرة في تراجم علماء المائة الحادية عشرة: الشيخ آقا بزرك الطهراني(ت١٣٨٩هـ)، تحقيق: علي نقي المنزوي، مؤسسة فقه الشيعة، طهران

(١٤١١هـ-١٩٩٠م).

١٢١- روضة الواعظين: محمّد بن الفتال النيسابوري (الشهيد في٥٠٨هـ)، منشورات الشريف الرضي، إيران، قم(١٣٨٦هـ).

١٢٢-رياض العلماء وحياض الفضلاء: الميرزا عبد اللهَّ أفندي الأصبهاني(من أعلام القرن الثاني عشر الهجري)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة السيد المرعشي، إيران، قم(١٤٠١هـ).

١٢٣- رياض المسائل: السيد علي الطباطبائي(ت١٢٣١هـ)، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران (١٤١٢هـ).

١٢٤- السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١٢٥- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى (١٩٨٥م).

١٢٦- سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: التاسعة (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

١٢٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩م) دار احياء التراث العربي، بيروت (د. ت).

١٢٨- شرح أدب الكاتب: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي(ت٥٤٠هـ)، تقديم: السيد مصطفى صادق الرافعي، مكتبة القدسي، القاهرة(١٣٥٠هـ)، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية.

١٢٩- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، مصر (١٣٨٤هـ).

١٣٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين علي بن محمد الأشموني(٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،الطبعة:الثانية(١٣٦٥هـ-١٩٤٦م).

١٣١- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيدا والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة: الأولى(١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

١٣٢- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١٣٣- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور زكي فهمي الآلوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل(١٩٨٨م).

١٣٤- شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ)، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، والقاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م).

١٣٥- شرح الرضي على الشافية: رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد يحيى عبد الحميد المدرس، دار الكتب العلمية، بيروت(١٩٧٥م).

١٣٦- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، بنغازي (١٩٩٦م).

١٣٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى (١٩٨٤م).

١٣٨- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ): عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١٣٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة: السادسة عشرة (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

١٤٠- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة: الحادية عشرة (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م).

١٤١- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه وعارضه بأصوله: جماعة من علماء الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى(د.ت).

١٤٢- شرح المقدمة المحسبة: الطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة: الأولى(١٩٧٧م).

١٤٣- شرح ملحة الإعراب: أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).

١٤٤- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى(١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م).

١٤٥- شروح نهج البلاغة: الشيخ حسين جمعة العاملي، مطبعة الفكر، خندق الغميق، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

١٤٦- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

١٤٧- الشعور بالعور: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق حسين، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة : الأولى (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م).

١٤٨- الشمسية في القواعد المنطقية: نجم الدين القزويني الكاتبي (ت٦٧٥هـ)، تحقيق: مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (١٩٩٨م).

١٤٩- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة:الأولى(١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

١٥٠- صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى (١٩٨٧م).

١٥١- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٥٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، وهو (صفوة الكلام على توضيح بن هشام): محمد عبد العزيز النجار، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة: الثالثة (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

١٥٣- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد

الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).

١٥٤- **طبقات فحول الشعراء**: أبـو القاسم محمد بن سـلام الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة (د ت).

١٥٥- **طبقات النحويين واللغويين**: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية (١٩٨٤م).

١٥٦- **العدّة في أصول الفقه**: الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠ه)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، مطبعة ستاره، إيران، قم، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ).

١٥٧- **علل النحو**: أبو الحسن محمد بن عبد الله، ابن الورّاق (ت٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة ، بغداد (٢٠٠٢م).

١٥٨- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هــ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الخامسة (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

١٥٩- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د.ت).

١٦٠- **عوالم فاطمة الزهراء**عليها السلام: عبد اللهَّ البحراني(١١١٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي، إيران، قم، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ).

١٦١- **غاية المـراد في شرح نكت الإرشاد**: أبو عبد الله محمد بن مكي العاملي، المعروف بالشهيد الأول(ت٧٨٦هــ)، تحقيق: رضا المختاري وآخرين، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، إيران، قم، الطبعة: الأولى(١٤١٤هـ).

١٦٢- **الفائق في غريب الحديث**: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

١٦٣- **الفاخر**: أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هــ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٤م).

١٦٤- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: محمّد بن عليّ الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

١٦٥- **الفروق اللغوية**: الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) وجزءاً[١] من كتاب السيد نور الدين الجزائري (١١٥٨هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، إيران، قم، الطبعة: الأولى(١٤١٢هـ).

١٦٦- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى(١٩٧١م).

١٦٧- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى(١٩٩٠م).

١٦٨- **الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة**: عليّ بن محمد بن أحمد المالكي المكي، ابن الصباغ (ت٨٥٥هـ)، مكتبة دار الكتب التجارية، مطبعة العدل، النجف(د.ت).

١٦٩- **فقه اللغة وسر العربية**: أبو منصور الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، تحقيق: الدكتور فائز محمد، مراجعة: الدكتور: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية(١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

١٧٠- **فهرس التراث**: محمد حسين الحسيني الجلالي، نشر: دليل ما، إيران، قم، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

١٧١- **الفوائد الضيائية (شرح الجامي لكافية ابن الحاجب)**: نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور إسامة طه الرفاعي، مطبعة الأوقاف، بغداد(١٩٨٣م).

١٧٢- **في أصول النحو**: سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دار الفكر، بيروت(١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٧٣- **القاموس المحيط**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت ٨١٧هـ)، دار العلم للجميع، بيروت (د.ت).

١٧٤- **الكافية في علم النحو**: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة(١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

١٧٥- **الكامل في اللغة والأدب**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الثالثة

(١) كذا جاء على غلاف الكتاب، ويصحّ عطفاً على محل (كتاب).

(١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

١٧٦- **الكتاب (كتاب سيبويه)**: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة(١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٧٧- **كتاب الطهارة**: الشيخ الأنصاري(ت١٢٨١هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة: الثالثة (١٤٢٨هـ).

١٧٨- **كتاب العين**: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد(١٩٨٢م).

١٧٩- **الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة**: الشيخ آقا بزرگ الطهراني(ت١٣٨٩هـ)، دار المرتضى للنشر، إيران، مشهد، الطبعة: الثانية(١٤٠٤هـ).

١٨٠- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت(١٤٠٧هـ).

١٨١- **كشف الحجب والأستار**: السيد إعجاز حسين الكنتوري(١٢٤٠هـ)، مكتبة السيد المرعشي، قم، الطبعة: الثانية (١٤٠٩هـ).

١٨٢- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د.ت).

١٨٣- **كشف اللثام عن شرح قواعد الأحكام**: الفاضل الهندي(ت١١٣٧هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة: الأولى(١٤١٦هـ). مع مقدمة عن حياة الفاضل الهندي بقلم الشيخ رسول جعفريان. والطبعة الحجرية، مؤسسة فراهاني، طهران(١٣٩١هـ).

١٨٤- **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، أعده للطبع ووضع فهارسه: الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

١٨٥- **الكنى والألقاب**: الشيخ عباس القمّي (ت١٣٥٩هـ)، مكتبة الصدر، طهران، الطبعة: الخامسة(١٤٠٩هـ).

١٨٦- **كنز العرفان في فقه القرآن**: الفاضل المقداد بن عبد اللهّ السيوري(ت٨٢٦هـ)، علق عليه:

الشيخ محمد باقر شريف زاده، وأشرف على تصحيحه وتخـرج أحاديثه: محمد باقر البهبودي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، طهران، الطبعة: الثالثة (١٣٨٥شمسي).

١٨٧- **كنز العمال في سنن الأقـوال والأفعال**: المتقي الهندي(ت٩٧٥هـ)، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حياني، صححه ووضع فهارسه: الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩م).

١٨٨- **الكواكب المنتشرة في القرن الثاني بعد الـعـشرة**: الشيخ آقـا بزرك الطهراني(ت١٣٨٩هـ)، الشيخ آقا بزرك الطهراني، جامعة طهران(١٣٧٢شمسي).

١٨٩- **الكوكب الـدري**: الفاضل الهندي(ت١١٣٧هـ)، تحقيق: صاحب الملكوتي، مكتبة التفسير وعلوم القرآن، الطبعة: الأولى(١٤٢٩هـــ). وهو المجلد الثالث من سلسلة (تراث الشيعة القرآني).

١٩٠- **اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية**: الفاضل الهندي(ت١١٣٧هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الصادق٧، إيران، قم (١٤٢١هـ).

١٩١- **اللباب في علل البناء والإعراب**: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى(١٩٩٥م).

١٩٢- **لسان الـعـرب**: جمـال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٩٣- **لمع الأدلة**: (مطبوع مع الإغراب في جـدل الإعــراب) أبـو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، الطبعة الأولى(١٣٧٧هـ-١٩٥٧م).

١٩٤- **اللمع في العربية**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (١٩٧٢م).

١٩٥- **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**: غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، دار الحرية للطباعة (١٣٩٨هـــ- ١٩٧٨م).

١٩٦- **المؤتلف والمختلف**: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمـدي (ت٣٧٠هـــ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة (١٣٨١هـ-١٩٦١م).

١٩٧- **المـثـل الـسـائـر في أدب الكاتب والشاعر**: ضياء الدين ابن

الأثـير(ت٦٣٧هــ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (١٩٩٥م).

١٩٨- مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هــ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر، الطبعة: الثانية(١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).

١٩٩- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠-٢٩١هـ). شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر(١٩٦٠م).

٢٠٠- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد ب النيسابوري الميداني(ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

٢٠١- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٢٠٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، القاهرة (١٩٩٤م).

٢٠٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت ٥٤١هــ)، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، وزارة الأوقاف، الدوحة، الطبعة: الثانية(٢٠٠٧م).

٢٠٤- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

٢٠٥- مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، دار الفكر، إيران، قم، الطبعة: الأولى(١٤١١هـ).

٢٠٦- المخصص: ابن سيدة (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى(١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٢٠٧- المدارس النحوية: الدكتورة خديجة الحديثيأ دار الأمل، إربد، الطبعة: الثالثة (٢٠٠١م).

٢٠٨- المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: السابعة(١٩٩٢م).

٢٠٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في

دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، شركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الثانية(١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).

٢١٠- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة: الثالثة(د.ت).

٢١١- **المسائل العسكريات في النحو العربي**: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة: الأولى(١٩٨١م).

٢١٢- **مستدركات أعيان الشيعة**: السيد حسن الأمين العاملي، دار التعارف، بيروت(١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م).

٢١٣- **المستطرف في كل فن مستظرف**: شهاب الدين محمد بن أحمد الإبشيهي(ت٨٥٠هـ)، قدم له وضبطه وشرحه: الدكتور صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى(٢٠٠٠م).

٢١٤- **مشكل إعراب القرآن**: مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية(١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

٢١٥- **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، دار الزهراء، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م).

٢١٦- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠ هـ)، دار الفكر، بيروت(د.ت).

٢١٧- **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري**: عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة: الأولى(١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

٢١٨- **مطارح الأنظار**: الشيخ الأنصاري(ت١٢٨١هـ)، طبع حجري، عن نسخه خطية محفوظة في خزانة مكتبة السيد گلپايگاني، رقمها (٨/ ١٦٦)، الطبعة: الأولى(د.ت).

٢١٩- **المطول (شرح تلخيص المفتاح)**: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، ومعه تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، صحّحه وعلّق عليه: أحمد

عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٢٢٠- **معاني القرآن**: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة(١٤٠٣-١٩٨٣م).

٢٢١- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، صححه: المستشرق سالم الكرنكوي(ت١٩٥٣م)، دار النهضة الحديثة، بيروت(د.ت).

٢٢٢- **معجم الأدباء**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٢٢٣- **معجم البلدان**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٢٢٤- **معجم الشعراء**: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٥هـ)، تصحيح وتعليق: الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة (١٣٥٤هـ).

٢٢٥- **معجم القراءات القرآنية**: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة: الأولى(١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٢٢٦- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت(١٤٠٨ه).

٢٢٧- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري(ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة(١٤٠٣م).

٢٢٨- **معجم مصطلح الأصول**: هيثم هلال، مراجعة وتوثيق: الدكتور محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى(١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٢٢٩- **معجم مصطلحات أصول الفقه**: وضعه: الدكتور قطب مصطفى سانو، دار الفكر، دمشق، بيروت(٢٠٠٠م).

٢٣٠- **معجم المطبوعات العربية والمعربة**: يوسف اليان سركيس (ت١٣٥١هـ)، مكتبة السيد المرعشي، قم(١٤١٠هـ).

٢٣١- **المعجم المفصّل في اللغة والأدب**: ميشال عاصي وإميل بديع، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٧م).

٢٣٢- **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**: جلال الدين السيوطي

(ت٩١١هـــ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

٢٣٣- المعجم الوسيط: قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، المجمع العلمي العربي بالقاهرة، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت.

٢٣٤-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، السلسلة التراثية (٢١).

٢٣٥- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، الطبعة: الأولى(١٩٨٢م).

٢٣٦- مفتاح الكرامة: السيد محمد جواد العاملي (ت١٢٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر الخالصي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة: الأولى(١٤١٩هـ).

٢٣٧- المفصل في صنعة الإعـراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى (١٩٩٣م).

٢٣٨- المفضليات: المفضل بن محمد الضبي الكوفي (ت ١٦٨، أو١٧١هـــ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: السادسة (د.ت).

٢٣٩- مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبي المختار وآله الأطهار: الشيخ أسد الله الدزفولي الكاظمي (ت١٢٣٧هـ)، تصحيح ومقابلة النسخ: سيد حاجي آقا الحسيني اليزدي، مؤسسة آل البيت، إيران، قم(د.ت).

٢٤٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٢٤١- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـــ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام، العراق، المطبعة الوطنية، عمّان، الأردن(١٩٨٢م).

٢٤٢- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء

التراث، القاهرة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٢٤٣- مقتل الحسينعليه السلام: أبو المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي(ت٥٦٨هـ)، تحقيق: محمد السماوي، مكتبة المفيد، قم (د.ت).

٢٤٤- المقرب: ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، الطبعة الأولى(١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

٢٤٥- ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: الشيخ محمد باقر المجلسي(ت١١١٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية اللهّ المرعشي، قم، مطبعة الخيام (١٤٠٦هـ).

٢٤٦- الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت (١٩٧٥م).

٢٤٧- مناقب آل أبي طالب: ابن شهرآشوب المازندراني (٥٨٨هـ)، دار الأضواء، بيروت(١٤٠٥هـ).

٢٤٨- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت(د. ت).

٢٤٩- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٢- ١٩٩٢م).

٢٥٠- المنصف (شرح تصريف المازني): أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصر، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى(١٣٧٩هـ-١٩٦٠م).

٢٥١- المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر(ت١٣٨٣هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، جماعة المدرسين، إيران، قم، الطبعة: الثانية (١٤٢٣هـ).

٢٥٢- المواقف: القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦ه)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢٥٣- موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق٧، مطبعة اعتماد، إيران، قم، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

٢٥٤- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٥هـ)، عنيت بنشره: جمعية نشر الكتب العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها،

القاهرة (١٣٤٣هـ).

٢٥٥- **موصل الطلاب إلى قواعد الإعـراب:** خالد بن عبد الله الأزهـري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى(١٩٩٦م).

٢٥٦- **نجوم السماء في تراجم العلماء:** الميرزا محمد علي الكشميري(١٣٠٩هـ)، مكتبة بصيرتي، إيران، قم (١٣٩٤ه).

٢٥٧- **نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية:** مكي الحسني، مجمع اللغة العربية، دمشق(د.ت).

٢٥٨- **النشر في الـقـراءات العشر:** ابن الجـزري (ت٨٣٣هـــ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضّباع، دار الفكر، بيروت(د.ت).

٢٥٩- **نظم درر السمطين فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين:** محمّد بن يوسف الزرندي الحنفي(ت٧٥٠هـ)، منشورات مخزن الأميني، النجف، مطبعة القضاء، الطبعة: الأولى(١٣٧٧هــــ- ١٩٥٨م).

٢٦٠- **نهاية الإرب في فنون الأدب:** شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت٧٣٣هـــ)، مطابع گوستاتسوماس وشركائه، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

٢٦١- **نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار:** مؤمن بن حسن بن مؤمن الشبلنجي، من علماء القرن الثالث عشر الهجري، منشورات دار الجيل، بيروت (١٤٠٩هـ).

٢٦٢- **النور الساطع في الفقه النافع:** الشيخ علي كاشف الغطاء(ت١٢٥٣هـ)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف(١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

٢٦٣- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنّى، بغداد، نسخة مصورة عن طبعة مطبعة وكالة المعارف، استانبول(١٩٥١م).

٢٦٤- **همـع الهـوامـع في شرح جمع الجـوامـع:** جـلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـــ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، مطبعة الحرية، بيروت (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

٢٦٥- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت،

دار إحياء التراث (١٤٢٠ - ٢٠٠٠م).

٢٦٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان (ت٦٨١هـ)، دار الثقافة، بيروت (د.ت).

٢٦٧- وقائع السنين والأعوام: السيد عبد الحسين الخاتون آبادي (ت ١١٠٥هـ)، إعداد: محمد باقر البهبودي، طهران، المكتبة الإسلامية (١٣٥٢شمسي).

٢٦٨- ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام: السيد علي الموسوي القزويني (ت١٢٩٨هـ)، تحقيق: السيد علي العلوي القزويني، الطبعة: الأولى (١٤٢٤هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران(١٤٢٤هـ).

ب- الرسائل الجامعية

١- شرح الشافية للجاربردي (ت٧٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: حسين عيدان مطر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٢- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس(١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).

٣- نهشل بن حري- حياته وشعره: عبد اللطيف شنشول دكمان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

ج- الدوريات

١- السحاب المطير في تفسير آية التطهير، للقاضي السيد نور الله التستري (ت١٠١٩هـ): تحقيق: هدى جاسم محمد أبو طبرة، مجلة تراثنا، العدد: التاسع والثلاثون (١٤١٥هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران، قم.

٢- شعر العجير السلولي: محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثامن (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، العراق، وزارة الثقافة والفنون، دار الحرية للطباعة، بغداد.

٣- المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره: الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الأول (١٩٧٣م)، وزارة الإعلام، العراق، مطبعة دار الحرية، بغداد.

٤- مخطوطات مكتبة الحاج هدايتي: القسم الثاني، السيد أحمد الحسيني، مجلة تراثنا: العدد: الثالث (١٤٠٦هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران، قم.

٥- مخطوطات مكتبة الحاج هدايتي: القسم الثالث، السيد أحمد الحسيني، مجلة تراثنا: العدد: الرابع (١٤٠٦هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران، قم.

٦- نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه علوي خوانسار (مخطوطات مكتبة مدرسة العلوي في خوانسار): رضا المختاري، مجلة آينه پژوهش (مرآة التحقيق)، السنة الرابعة، العدد الثاني والعشرون (١٣٧٢شمسي)، إيران، قم.

د- المخطوطات

١- التنصيص على معاني تمحيص التلخيص: الفاضل الهندي (ت١١٣٧هـ)، مصورة عن نسخة خزانة مكتبة السيد المرعشي(٥/ ٨١٧)، في آخر (كشف اللثام)[١].

٢- التهليلية: الفاضل الهندي (ت١١٣٧هـ)، مصورة عن نسخة خزانة مكتبة السيد المرعشي(٣/ ٨١٧)، في آخر (كشف اللثام)[٢].

٣- قراح الاقتراح/ الفاضل الهندي (ت١١٣٧هـ)، مصورة عن نسخة خزانة مكتبة السيد المرعشي(٤/ ٨١٧)، في آخر (كشف اللثام)[٣].

ثانياً: المصادر والمراجع الفارسية

أ- المصادر والمراجع

١- تاريخ حزين: محمد علي بن أبي طالب اللاهيجي، المعروف بحزين (ت١١٨٠هـ)، كتابفروشي تأييد، إيران، أصفهان، الطبعة: الثانية) ١٣٣٢شمسي).

٢- تذكرة القبور(رجال أصفهان): الشيخ عبد الكريم بن مهدي بن باقر الكزي الأصفهاني(ت١٣٤١هـ)، تحقيق: ناصر باقري بيد هندي، مكتبة السيد المرعشي، إيران، قم، الطبعة: الأولى(١٣٧١هـ).

٣- دستور شهرياران (دستور الملوك): محمّد إبراهيم بن زين العابدين النصيري، من أعلام القرن الحادي عشر الهجري، طبع بمساعي محمد نادر النصيري المقدم، مؤسسة موقوفات الدكتور محمود أفشار طهران، الطبعة: الأولى (١٣٧٣شمسي).

٤- ريحانة الأدب في تراجم المعروفين

(١) كشف اللثام – الطبعة الحجرية – : ٢/ ٥٠٠ -٥٣٤.

(٢) كشف اللثام – الطبعة الحجرية –: ٢/ ٤٧٢-٤٧٤.

(٣) كشف اللثام – الطبعة الحجرية – :٢/ ٤٧٤-٤٩٩.

بالكنية أو اللقب: الميرزا محمد علي المدرّس التبريزي(ت١٣٧٣هـ)، مكتبة الخيام، إيران، تبريز، الطبعة: الثالثة (١٣٦٩شمسي).

٥- **زندگينامه علامه مجلسي (حياة العلامة المجلسي)**: سيد مصلح الدين مهدوى(ت١٤١٦هـ)، حسينية عماد زاده، إيران، أصفهان(١٤٠١هـ).

٦- **سيري در تاريخ تخت فولاد أصفهان (استعراض تاريخ تخت فولاذ في أصفهان)**: سيد مصلح الدين مهدوي(١٤١٦هـ)، إيران، أصفهان، انجمن كتابخانه هاي عمومي(١٣٧٠شمسي).

٧- **فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران (فهرس المكتبة المركزية لجامعة طهران)**: علي نقي المنزوي، ومحمّد تقي دانش پژوه، جامعة طهران(١٣٣٠هـ).

٨- **فهرست كتابهاي خطي كتابخانه ملي ملك (فهرس مخطوطات مكتبة ملك الوطنية)**: محمّد باقر الحجّتي، وأحمد المنزوي، مطبعة جامعة طهران، الطبعة: الأولى (١٣٥٢هـ).

٩- **فهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي (فهرس مخطوطات المكتبة المركزية للروضة الرضوية المقدّسة)**: عدد من المؤلفين، مشهد، مكتبة الروضة الرضوية، الطبعة: الأولى (١٣٤٥ إلى١٤١١شمسي).

١٠- **فهرست مختصر نسخه هاي خطي مجلس شوراي إسلامي (فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي المختصر)**: سيد محمد الطباطبائي البهبهاني، مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى، طهران (١٣٨٧شمسي).

١١- **فهرست ميكروفيلم هاي كتابخانه مركزي دانشگاه تهران (فهرس مصورات المكتبة المركزية لجامعة طهران)**: محمد تقي دانش پژوه، جامعة طهران(١٣٦٣شمسي).

١٢- **فهرست نسخه خطى اهدايي رهبر انقلاب به كتابخانه آستان قدس رضوي (فهرست المخطوطات المهداة من قائد الثورة إلى المكتبة الرضوية المقدسة)**: رضا الأستادي، مؤسسة إسماعيليان، قم(١٣٧٣شمسي).

١٣- **فهرست نسخههاي خطي كتابخانه آستان حضرت معصومه(فهرس مخطوطات مكتبة روضة السيدة معصومة)**: سيد حسن النقيبي، إيران، قم، الطبعة الأولى (١٣٧٥شمسي).

١٤- **فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله گلپايگاني (فهرس**

مخطوطات مكتبة آية الله گلپايگاني): الشيخ رضا الأستادي، والسيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام ومهر، قم (١٣٥٧شمسي).

١٥- **فهرست نسخه هـاي خطّي كتابخانه آية الله مرعشي(فهرس مخطوطات مكتبة آيـة الله مـرعـشي)**: سيد أحمد الحسيني، مطبعة الولاية، قم، الطبعة: الأولى(١٣٩٥إلى١٣٧٢شمسي).

١٦- **فهرست نسخه هـاي خطي كتابخانه دانشكده إلهيات دانشگاه تهران (فهرست مخطوطات كلّية الإلهيات في جامعة طهران)**: السيد محمّد باقر الحجّتي، جامعة طهران، الطبعة: الأولى (١٣٤٥ و ١٣٤٨شمسي).

١٧- **فهرست نسخه هـاي خطي كتابخانه شـاه چـراغ شـيراز (فهرس مخطوطات مكتبة شاه چراغ في شيراز)**: علي نقي بهـروزي، شـيراز، الطبعة: الأولى(١٤٠٢-١٣٦٠شمسي).

١٨- **فهرست نسخه هـاي خطي كتابخانه مجلس شـوراي إسلامي (فهرست مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي)**: عبد الحسين الحائري وآخرون، مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى، طهران (١٤٠٧هـ)، ومكتب الإعلام الإسلامي، قم (١٣٧٦شمسي).

١٩- **فهرست نسخه هـاي خطي كتابخانه هاي قائن(فهرست مخطوطات مكتبات قائن)**: السيد جعفر الحسيني الأشكوري، إيران(١٤٢٣هـ) (د.ط).

٢٠- **فهرست نسخه هـاي خطي كتابخانه وزيري يزد (فهرست مخطوطات مكتبة الوزيري في يزد)**: محمد الشيرواني، طـهـران، الطبعة الأولى (١٣٥٠ إلى ١٣٥٨شمسي).

٢١- **فهرست نسخه هـاي عكسي مركز إحياء مـيراث إسلامي (فهرست مخطوطات مركز إحياء التراث الإسلامي)**: جعفر الحسيني، مركز إحياء التراث الإسلامي(١٣٧٧شمسي).

٢٢- **فهرستواره دست نوشته هاي إيران(فهرس مخطوطات إيران)**: مصطفى الدرايتي، طهران(٢٠١٠م).

٢٣- **الفوائد الرضوية في أحـوال علماء مذهب الجعفرية**: الشيخ عباس القمّي (ت١٣٥٩هـ)، إيـران، طهران (١٣٦٧شمسي).

٢٤- **قصص العلماء**: الميرزا محمد التنكابني (ت١٣٠٢هـ)، المكتبة العلمية الإسلامية، طـهـران، الطبعة: الثانية (١٣٦٤ شمسي).

٢٥- **مؤلفين كتب چاپي (مؤلفو**

الكتب المطبوعة): خان بابا مشار (المولود نحو١٢٩٧)، مطبعة رنگين، إيران، طهران (١٣٤٠إلى١٣٤٤شمسي).

٢٦- **المعجم الذهبي، فارسي - عربي**: الدكتور محمد التونجي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية (١٩٨٠م).

٢٧- **منتخباتي أز آثار حكماي إيران (منتخبات آثار الحكماء الإلهيين في إيران)**: سيد جلال الدين الآشتياني، طهران، الطبعة: الأولى (١٣٥٩هـ).

ب- الدوريات

١- **نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه علوي خوانسار (مخطوطات مكتبة مدرسة العلوي في خوانسار)**: رضا المختاري، مجلة آينه پژوهش (مرآة التحقيق)، السنة الرابعة، العدد الثاني والعشرون (١٣٧٢شمسي)، إيران، قم.

المحتويات

الفصل الثاني: الكتاب

المبحث الأول: العنوان، والتوثيق، وتاريخ التصنيف، ودوافعه

المبحث الثاني: محتوى الكتاب ومنهجه ولغته

المبحث الثالث: موقفه من أصول النحو

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

المبحث الخامس: شخصية المؤلف

المبحث السادس: شواهد الكتاب

الفصل الثالث: النسخ المخطوطة ومنهج التحقيق

القسم الثاني: النصّ المحقّق

الباب الأول: الاسم

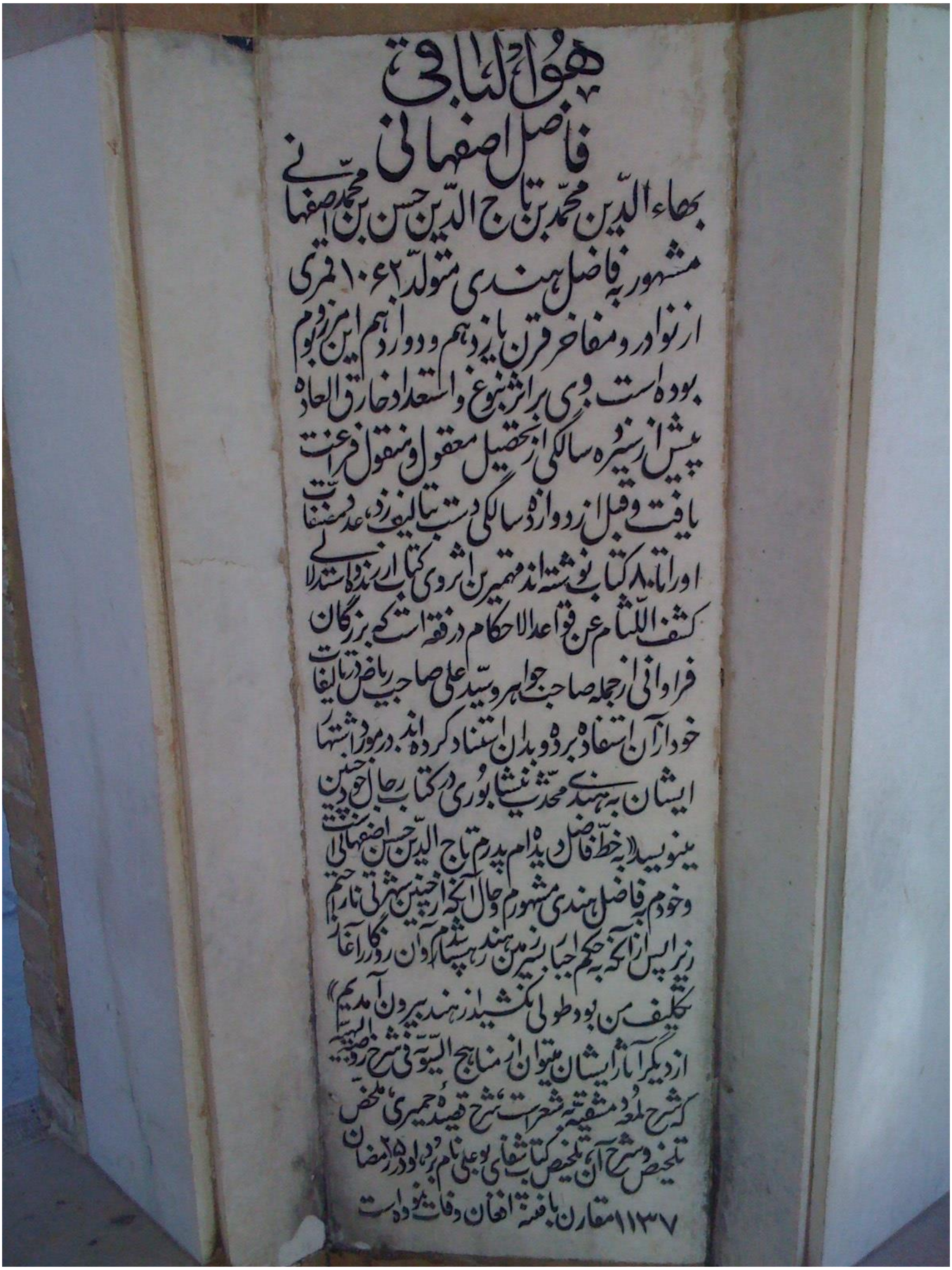
المقالة الأولى: في المرفوعات

المقالة الثانية: في المنصوبات

المقالة الثالثة: في المجرورات

الباب الثاني: في معرفة أحكام الفعل وأقسامه

الباب الثالث: في الحرف



لوح قبر الفاضل الهندي في مقبرة (تخت فولاد) الكائنة في أصفهان